



مملوكة بالكامل لـ

المجدوعي
Almajdouie

شركة مساهمة مقفلة

تعمل في قطاع التمويل الإسلامي للسيارات الجديدة والمستعملة للعملاء الأفراد والشركات
تمول راية عملاء المجدوعي للسيارات بالإضافة إلى كبار وكلاء ومعارض السيارات الأخرى في المملكة

المصدر

راية للتمويل
raya financing

بناء على النصف الأول من عام ٢٠٢٥ م

أبرز الأرقام المالية

٦٩
مليون
الأرباح على أساس سنوي

٤٠٢
مليون
الإيرادات على أساس سنوي

١.٦
مليار
التمويلات

٢.٠
مليار
صافي حجم المحفظة التمويلية

١٧٪
هامش صافي الربح

٩٥٪
نمو الإيرادات مقارنة بالفترة
نفسها في العام السابق

ملخص الطرح

صكوك رأس المال الإضافي من الشريحة الأولى

حجم البرنامج ٥٠٠ مليون ريال

نوع الطرح طرح عام

التداول متداولة في السوق العامة

الزكاة رأس مال، مؤهلة للاستقطاع

المدة أبدية مع خيار الاسترداد للمصدر

درجة استثمارية | sau | BBB- | FitchRatings

المستشار المالي ومدير الترتيب الوحيد

impact46



وسيمت تحديد الإخطار بإجمالي القيمة الاسمية للصكوك وأي شروط وأحكام أخرى غير واردة في هذه الوثيقة والتي تنطبق على كل شريحة إصدار في الشروط البنائية المطبقة. وسيتم تحديد الجد الأدنى لعدد الصكوك وفيهنا لكل شريحة من الصكوك التي يمكن الاكتتاب فيها وكذلك الجد الأدنى لعدد الصكوك وفيهنا لكل شريحة من الصكوك التي يمكن إصدارها بموجب البرنامج. وذلك في الشروط البنائية المطبقة وحدث أقصى (500,000) خمسمائة ألف صك سيتم إصدارها بموجب البرنامج.

يجوز للمصدر أن يتفق مع مدير الترتيب على إمكانية إصدار صكوك تتضمن شروطاً وأحكاماً غير منصوص عليها ضمن شروط وأحكام الصكوك الواردة في هذه النشرة، وفي تلك الحالة يتم توفير نشرة إصدار أساسية تكميلية، إن أمكن، بحيث توضح وصفاً للشروط والأحكام ذات الصلة بتلك الصكوك.

يلزم قراة وتفسير نشرة الإصدار للبرنامج جنباً إلى جنب مع أي تعديلات أو إضافات تطرأ عليها، كما يلزم قراة وتفسير تلك النشرة، فيما يتصل بأي شريحة صكوك جنباً إلى جنب مع الشروط البنائية المطبقة.

تحتوي نشرة الإصدار هذه على معلومات قدمت ضمن طلب تسجيل وطرح الأوراق المالية بحسب متطلبات قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المترتبة الصادرة عن هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية (المشار إليها بـ "الهيئة") وطلب إدراج الأوراق المالية بحسب متطلبات قواعد الإدراج الخاصة بالسوق المالية السعودية. ويتحمل أعضاء مجلس الإدارة الذين تظهر أسماؤهم في هذه النشرة مجتمعين ومنفردتين كامل المسؤولية عن دقة المعلومات الواردة في نشرة الإصدار هذه، ويؤكدون بحسب علمهم واعتقادهم، بعد إجراء جميع الدراسات الممكنة وإلى الحد المعقول، أنه لا توجد أي وقائع أخرى يمكن أن يؤدي عدم تضمينها للنشرة إلى جعل أي إفادة واردة فيها مضللة. ولا تتحمل الهيئة والسوق المالية السعودية أي مسؤولية عن محتويات هذه النشرة، ولا تعميان أي تأكيدات تتعلق بمحتوياتها أو اكتمالها، وتخليان أنفسهما صراحة من أي مسؤولية مهما كانت عن أي عسرة تنتج عما ورد في هذه النشرة أو عن الاعتماد على أي جزء منها.

قدم المصدر طلباً لتسجيل وطرح الصكوك إلى هيئة السوق المالية في المملكة ("الهيئة") وإلى تداول لإدراج الصكوك. تمت الموافقة على نشرة الإصدار للبرنامج هذه وتم تقديم كل المستندات المطلوبة إلى السلطات المختصة. تم استيفاء كل المتطلبات التنظيمية وتم الحصول على كل الموافقات المؤسسية المطلوبة.

لا يقدم البنك المركزي السعودي ("ساما") أي تعهد بشأن دقة نشرة الإصدار للبرنامج هذه أو استيفائها ويخلي مسؤوليته صراحة عن أي خسارة نشأت أو يتم تكديدها جراء الاعتماد على أي جزء من نشرة الإصدار للبرنامج هذه.

ويجب على المستثمرين المحتملين في الصكوك المطروحة بموجب نشرة الإصدار للبرنامج اتباع إجراءات العناية الواجبة الخاصة بهم بشأن دقة المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية. إذا كنت لا تفهم محتويات نشرة الإصدار للبرنامج هذه، فيجب عليك الرجوع إلى مستشار مالي مخصص.

ينطبق الاستثمار في الصكوك الصادرة بموجب البرنامج على بعض المخاطر والشكوك. للاطلاع على بعض العوامل الواجب أخذها في الاعتبار فيما يتعلق بالاستثمار في الصكوك المصدرة بموجب البرنامج، يرجى الرجوع إلى قسم "إعشار مهم" والقسم (2) "عوامل المخاطرة" من نشرة الإصدار للبرنامج هذه.

وسيتم تعيين شركة مركز إيداع الأوراق المالية ("إيداع") بصفة أمين السجل (بشأن إظهار إلى باسم "أمين السجل"، على أن تتضمن هذه العبارة أي خلف لأمين السجل) لأي صكوك صادرة بموجب البرنامج (كما هو موضح في الشروط في القسم (11) "الاكتتاب والبيع" من نشرة الإصدار للبرنامج هذه، على التوالي). ستكون الصكوك في شكل مسجل بفئات محددة بقيمة (1,000) ريال ألف سعودي لكل صك (1) واحد أو كما هو محدد في الشروط البنائية المطبقة. وسيتم تحديد إجمالي القيمة الاسمية لكل شريحة صكوك في الشروط البنائية المطبقة. وسيتم تمثيل الصكوك في جميع الأوقات بشكل جماعي من خلال حصص نفعية في صك موحد مسجل الشكل وبدون كوبونات مرفقة (بشأن إليه بـ "الصك الموحد"). وسيتم إيداعه حسب توجيهات وكيل حملة الصكوك وفقاً لأحكام إعلان الوكالة. ولا يجوز الاحتفاظ بالصكوك إلا ضمن قيود نقدية غير ورقية ولا يتم إصدار صكوك ثانوية إلى حملة الصكوك في ما يتعلق بما يملكونه من صكوك.

الحصص المصدرة على تصنيف ائتماني محلي بدرجة (BBB- (sau) من فرع شركة فيتش أستراليا المحدودة في المملكة العربية السعودية بتاريخ 07 أغسطس 2025م، مع نظرة مستقبلية مستقرة. ويعكس هذا التصنيف قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته المالية وفقاً للمعايير المحلية. يخضع التصنيف للمراجعة الدورية من قبل وكالة التصنيف، ويمكن تعليقه أو تخفيضه أو سحبه في أي وقت. وترجع هذا التصنيف بشكل دوري على الأقل مرة واحدة سنوياً، وينتهي سريان التصنيف في 25 أغسطس 2027م. ولا يُعد تصنيف المصدر أو الأوراق المالية توصية لشراء أو بيع أو الاحتفاظ بالأوراق المالية وتخضع للتعليق أو التخفيض أو السحب في أي وقت من قبل وكالة التصنيف المختار لها. ويجب قراة نشرة الإصدار للبرنامج هذه وتفسيرها مع أي تعديلات أو ملحقات ملققة بها وفيما يتعلق بأي شريحة من الصكوك وتفسيرها مع الشروط البنائية المطبقة.

يجوز عرض وبيع أي من الصكوك التي سيتم إصدارها بموجب البرنامج في المملكة فقط وفقاً لقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرة عن هيئة السوق المالية بموجب قرارها رقم 123-3 بتاريخ 1439/4/9 هـ (الموافق 2017/12/27 م)، والمعدل بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم 94-1 بتاريخ 2025/03/09 و 1447/03/09 هـ (الموافق 2025/09/01 م) ("قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة").

قد يكون توزيع نشرة الإصدار للبرنامج وطرح الصكوك الصادرة بموجب البرنامج وبيعها وتسليمها في أي دولة أخرى غير المملكة مقيداً بموجب النظام. ولذا يطلب المصدر، مدير الترتيب، والمتعامل من أي شخص يجوز توزيع نشرة الإصدار للبرنامج هذه بالإام بأي قيود من هذا القبيل وأن يلتزم بها. للاطلاع على وصف لبعض القيود التي تحكم طرح الصكوك الصادرة بموجب البرنامج وبيعها وتسليمها وتوزيع نشرة الإصدار للبرنامج ومواد الطرح الأخرى المتعلقة بالصكوك الصادرة بموجب البرنامج، يرجى الرجوع إلى القسم (11) "الاكتتاب والبيع" من نشرة الإصدار للبرنامج.

تمت الموافقة على هيكل الصفقة المتعلقة بالصكوك (كما هو موضح في هذه النشرة) بموجب الفتوى الصادرة من اللجنة الشرعية التي تشكلت لغراض البرنامج. على حملة الصكوك المحتملين عدم الاعتماد على تلك الموافقة في ما يتعلق بقرائهم بشأن الاستثمار في الصكوك، ويجب عليهم الرجوع إلى مستشارهم الشرعيين لمعرفة ما إذا كانت الصفقة المفترضة المبينة في تلك الموافقات متوافقة مع معاييرهم الفردية المتعلقة بالامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية. لا يقدم أي من المصدر أو مدير الترتيب أو المتعامل أو وكيل حملة الصكوك أو مسؤول الدفع أي تعهدات أو يقبل أي مسؤولية بشأن اكتمال المعلومات الواردة في الفتوى أو الامتثال لأحكام الشريعة أو الصكوك و/أو أي تداول فيها لأحكام الشريعة الإسلامية.

برنامج إصدار صكوك رأس المال الإضافي من الشريحة الأولى بقيمة إسمية قدرها (500,000,000) خمسمائة مليون ريال سعودي من خلال برنامج لإصدار هذه الصكوك في سلسلة إصدارات متفرقة وفق الشروط والأحكام العامة والشروط البنائية المطبقة فيما يتعلق بكل سلسلة من الإصدارات المتفرقة.

بموجب برنامج إصدار صكوك رأس المال الإضافي من الشريحة الأولى (ويُشار إليه بـ "البرنامج") الموصوف في نشرة الإصدار للبرنامج هذه (ويُشار إليها بـ "نشرة الإصدار للبرنامج")، يجوز لشركة راية للتمويل (ويُشار إليها بـ "المصدر")، مع الالتزام بجميع الأنظمة والتعليمات واللوائح المعمول بها، أن تقوم من وقت لآخر بإصدار صكوك رأس المال الإضافي من الشريحة الأولى (ويُشار إليها بـ "الصكوك").

يُعد المصدر شركة مساهمة مقفلة ذات شخص واحد، تأسست في المملكة العربية السعودية ("المملكة") بموجب السجل التجاري رقم 2050104609 بتاريخ 1436/04/08 هـ (الموافق 2015/01/28 م)، ويبلغ رأس مالها المصدر والمكتتب به والمدفوع 330,000,000 ريال سعودي، موزعاً على 33,000,000 سهم عادي بقيمة اسمية قدرها 10 ريالاً سعودي للشهم الواحد. ويعد المقر الرئيسي للمصدر في الحيق رقم 2881 - حي الفيصلية، طريق الملك فهد بن عبدالعزيز، 32272، الدمام، المملكة. ولا يمتلك المصدر أي أسهم أو أدوات من مديرة في السوق المالية السعودية ("تداول").

لا يجوز إصدار الصكوك إلا بصيغة اسمية مسجلة ووفقاً للشروط والأحكام الخاصة بالصكوك (ويُشار إليها بـ "الشروط") (كما هي معرفة في القسم (8) "شروط وأحكام الصكوك" من نشرة الإصدار للبرنامج هذه). لن يتجاوز الحد الأقصى للقيمة الإسمية الإجمالية لكافة الصكوك القائمة في أي وقت ضمن إطار البرنامج مبلغ (500,000,000) خمسمائة مليون ريال سعودي، مع إمكانية الزيادة وفقاً لاتفاقية البرنامج (كما هو مبين وموضح في هذه النشرة).

سيتم إصدار الصكوك من خلال البرنامج بقيمة اسمية إجمالية تصل إلى (500,000,000) خمسمائة مليون ريال سعودي من خلال البرنامج لإصدار هذه الصكوك في سلسلة إصدارات متفرقة (يُشار إلى كل على حدة بـ "سلسلة" كما هي معرفة بالشروط) وفق الشروط والأحكام العامة والشروط البنائية المطبقة فيما يتعلق بكل سلسلة من الإصدارات المتفرقة على أن تصدر الصكوك بالقيمة الاسمية المحددة للصك الواحد في الشروط البنائية المطبقة الخاصة بالإصدار ذي الصلة وسيكون كل سلسلة للصكوك المصدرة بموجب البرنامج خاضعة من بين جملة أمور: لإعلان وكالة ريتسبي ("إعلان الوكالة الرئيسي") المؤرخ في (●) بين المصدر والبراض المالية (بصفحة) وكيلاً ينوب عن حملة الصكوك (كما هو محدد أدناه) "وكيل حملة الصكوك"، وهو التعبير الذي يشمل أي وكيل خلف لحملة الصكوك فيما يتعلق بالصكوك) وذلك بالإضافة إلى إعلان وكالة تكميلية بين نفس الأطراف فيما يتعلق بكل شريحة (يُشار إلى كل منها بـ "إعلان الوكالة التكميلية"، ويشار إلى إعلان الوكالة الرئيسي وإعلان الوكالة التكميلية معاً باسم "إعلان الوكالة")، واتفاقية إدارة الدفع ("اتفاقية إدارة الدفع") المؤرخة في (●) بين المصدر ووكيل حملة الصكوك والبراض المالية (بصفحة) ومسؤول الدفع، "مسؤول الدفع")، وتمنح الصكوك في كل شريحة حاملها من وقت لآخر ("حملة الصكوك") الحق في تلقي مدفوعات معينة (كما هو موضح بمزيد من التفاصيل في هذه الوثيقة وفي الشروط البنائية المعمول بها المتعلقة بسلسلة معينة "الشروط البنائية المعمول بها") ناشئة عن أصول الصكوك (بحسب التعريف الوارد لها في الشروط) في ما يتعلق بالسلسلة ذات الصلة.

تُصدر الصكوك من خلال سلاسل، وقد تتكون كل سلسلة من الصكوك من شريحة أو أكثر يتم إصدارها في تواريخ إصدار مختلفة. وستكون الصكوك الخاصة بكل سلسلة خاضعة لنفس الشروط والأحكام، أو لشروط وأحكام متطابقة في جميع الجوانب، باستثناء مبلغ وتاريخ الدفعة الأولى من مبالغ التوزيع الدورية وتاريخ بدء، استحقاقها. وسيتم إصدار الصكوك بقيمة اسمية قدرها (1,000) ألف ريال سعودي لكل بقيمة اسمية قدرها (1,000) ألف ريال سعودي في الشروط البنائية المطبقة. وستُحدد عدد الصكوك التي سيتم إصدارها لكل سلسلة من الصكوك في الشروط البنائية المطبقة لتلك السلسلة بعد أقصى (500,000) خمسمائة ألف صك سيتم إصدارها بموجب البرنامج. ستشكل كل سلسلة من الصكوك أدوات مباشرة وغير مضمونة ومشروطة وثانوية دون تاريخ استحقاق محدد ويمكن استرداد الصكوك وفقاً لخيار المصدر: (1) إذا تم تحديد الشرط 1-2-9 (ب) على أنه "ساري" في الشروط البنائية المعمول بها، في أي تاريخ خلال الفترة التي تبدأ (وتشمل) تاريخ الشراء الأول ذي الصلة وتنتهي (وتشمل) تاريخ إعادة التعيين الأول ذي الصلة أو في أي تاريخ توزيع دوري ذي صلة بعد ذلك (كل منها حسب التعريف الوارد له في الشروط)؛ أو (2) إذا تم تحديد الشرط 1-2-9 (ج) على أنه "ساري" في الشروط البنائية المعمول بها، في تاريخ الشراء الأول أو في أي تاريخ توزيع دوري ذي صلة بعد ذلك. بالإضافة إلى ذلك في أي تاريخ في أو بعد تاريخ الإصدار ذي الصلة (سواء كان ذلك تاريخ توزيع دوري أم لا)، عند وقوع حدث ضريبي أو حدث رأس المال (كل منهما حسب التعريف الوارد له في الشروط). يجوز استرداد جميع صكوك السلسلة ذات الصلة وليس بعضها فقط وفقاً للشريطين 1-2-9 (أ) (استرداد بسبب الضرائب) و-9 (أ) (استرداد بسبب حدث رأس المال). وفي جميع الحالات، يخضع أي استرداد للصكوك للحالات الموضحة في الشرط 1-2-9 (ب) (عدم وجود تاريخ استرداد محدد وشروط الاسترداد) والنسبة للفترة الأولية، تحمل كل سلسلة من الصكوك رسخاً وفقاً لعمل التوزيع الدوري الأولي ذي الصلة (كما هو محدد في الشروط). وسيتم بعد ذلك إعادة تعيين معدل الربح ذي الصلة (كما هو محدد في الشروط) في كل تاريخ إعادة تعيين ذي صلة على أساس مجموع الباهات ذي الصلة ومعدل إعادة التعيين ذي الصلة في تاريخ التحديد ذي الصلة، حسب ما يحدده مسؤول الدفع (كل منهما حسب التعريف الوارد له في الشروط).

ولا يُسدد المصدر أي مبالغ إضافية فيما يتعلق بأي عملية استقطاع ينطبقها النظام إلى أي شخص يمتلك صكوكاً ولكنه ليس شخصاً مؤملاً، يرجى الرجوع إلى الشرط 12 (الضرائب).

سيتم تحديد كل فترة طرح لشرعية الصكوك ذات الصلة في الشروط البنائية المطبقة (يُشار إلى كل منها بـ "فترة الطرح") وسيتم تخصيص شريحة الصكوك ذات الصلة بعد نهاية فترة الطرح ذات الصلة وإصدارها في تاريخ ("تاريخ الإصدار") والذي سيخطر به المصدر. شركة تأثير المالية ("مدير الترتيب")، والمتعاملين المعين (كما هو محدد أدناه) والجهة المسئولة المعنية (كما هو محدد أدناه) والمستثمرين المحتملين المعينين بعد نهاية فترة الطرح ذات الصلة. ولزمن من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى القسم (11) "الاكتتاب والبيع".

يجوز توزيع الصكوك بشكل مستمر من قبل متعامل واحد أو أكثر (يطلق على كل منهم "متعامل" ويُطلق عليهم معاً "المتعاملون") يتم تعيينهم بموجب البرنامج من وقت لآخر من قبل المصدر، وقد يكون هذا التعيين لإصدار محدد أو على أساس مستمر. يجب أن تكون الإشارات في نشرة الإصدار للبرنامج هذه إلى المتعامل المعني، في حالة إصدار الصكوك (أو المقصود توزيعها) من قبل أكثر من متعامل واحد، إلى جميع المتعاملين الذين يوافقون على توزيع هذه الصكوك.

وسيتم طرح الصكوك للأشخاص الطبيعيين والمؤسسات القانونية المؤهلة في المملكة.

صدرت نشرة الإصدار للبرنامج هذه في 1447/07/25 هـ (الموافق 2026/01/14 م)

المستشار المالي ومدير الترتيب الوحيد

impact46

جهات الاستلام



المتعامل



إشعار مهم

توفر نشرة الإصدار للبرنامج هذه بعض المعلومات عن المصدر والصكوك المطروحة.

تحتوي نشرة الإصدار هذه على معلومات قُدمت ضمن طلب تسجيل وطرح الأوراق المالية بحسب متطلبات قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرة عن هيئة السوق المالية بالملكة العربية السعودية (المشار إليها بـ "الهيئة") وطلب إدراج الأوراق المالية بحسب متطلبات قواعد الإدراج الخاصة بالسوق المالية السعودية. ويتحمل أعضاء مجلس الإدارة الذين تظهر أسماؤهم في هذه النشرة مجتمعين ومنفردين كامل المسؤولية عن دقة المعلومات الواردة في نشرة الإصدار هذه، ويؤكدون بحسب علمهم واعتقادهم، بعد إجراء جميع الدراسات الممكنة وإلى الحد المعقول، أنه لا توجد أي وقائع أخرى يمكن أن يؤدي عدم تضمينها للنشرة إلى جعل أي إفادة واردة فيها مضللة. ولا تتحمل الهيئة والسوق المالية السعودية أي مسؤولية عن محتويات هذه النشرة، ولا تعطيان أي تأكيدات تتعلق بدقتها أو اكتمالها، وتخليان نفسيهما صراحة من أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة تنتج عما ورد في هذه النشرة أو عن الاعتماد على أي جزء منها.

لم ولن يتم تسجيل الصكوك بموجب قانون الأوراق المالية الأمريكي لعام 1933م وتعديلاته (ويُشار إليه بـ "قانون الأوراق المالية"). كما لم يتم تسجيلها لدى أي جهة تنظيمية مختصة بالأوراق المالية في أي ولاية أو منطقة قضائية أخرى في الولايات المتحدة، ولا يجوز عرض الصكوك أو بيعها داخل الولايات المتحدة أو لأي شخص أمريكي، أو لحسابه أو لصالحه (وفقاً لتعريف هذا المصطلح في اللائحة س (S) الصادرة بموجب قانون الأوراق المالية ("اللائحة س (S)")), إلا بموجب إعفاء من متطلبات التسجيل أو في صفقة لا تخضع لمتطلبات التسجيل المنصوص عليها في قانون الأوراق المالية، ووفقاً لجميع الأنظمة المعمول بها في أي ولاية أو منطقة قضائية أخرى في الولايات المتحدة. ويتم إشعار كل مشترٍ للصكوك بموجب هذه النشرة بأن عرض وبيع الصكوك له يتم بالاعتماد على الإعفاء من متطلبات التسجيل المنصوص عليها في قانون الأوراق المالية، والمقدم بموجب اللائحة س (S).

تحتوي نشرة الإصدار للبرنامج على تفاصيل ومعلومات كافية تتعلق بالمصدر والصكوك. ويمكن الحصول على نشرة الإصدار للبرنامج هذه من خلال زيارة الموقع الإلكتروني للمصدر (www.rayafinancing.com)، أو الموقع الإلكتروني لهيئة السوق المالية (www.cma.org.sa)، أو الموقع الإلكتروني لتداول السعودية (www.saudiexchange.sa) أو الموقع الإلكتروني لمدير الترتيب (www.impact46.sa).

لم يتم تفويض أي شخص لتقديم أي معلومات أو تعهدات بشأن المصدر أو البرنامج أو الصكوك (بخلاف ما هو وارد في نشرة الإصدار للبرنامج هذه)، ويجب في حالة تقديمها عدم الاعتماد على أي معلومات أو تعهدات من هذا القبيل باعتبارها مقدمة أو معتمدة من قبل المصدر أو مدير الترتيب الوحيد أو المتعامل أو أي من الشركات التابعة لهم. ولا يمثل نشر و/أو تقديم نشرة الإصدار للبرنامج أو بيع أي صكوك، في أي حال من الأحوال، أي إقرار أو إشارة إلى صحة المعلومات الواردة في نشرة الإصدار للبرنامج في أي تاريخ لاحق لتاريخ إعداد نشرة الإصدار للبرنامج أو إلى صحة أي معلومات أخرى مقدمة في ما يتصل بالبرنامج في أي تاريخ لاحق للتاريخ المشار إليه في الوثيقة التي تحتوي عليها. ولا يتعهد مدير الترتيب والمتعامل ووكيل حملة الصكوك ومسؤول الدفع أو أي من الشركات التابعة له صراحة بمراجعة الوضع المالي للمصدر أو شؤونه خلال مدة البرنامج أو إخطار أي مستثمر أو مستثمر محتمل في الصكوك بأي معلومات تصل إلى علمهم.

يتحمل المصدر المسؤولية الكاملة عن دقة المعلومات الواردة في هذه النشرة ويؤكد، على حد علمه واعتقاده بعد إجراء كل الدراسات الممكنة، أن المعلومات الواردة في هذه النشرة متوافقة مع الحقائق وأنه لا توجد أي حقائق أخرى يمكن أن يؤدي عدم تضمينها إلى جعل أي إفادة واردة فيها مضللة. ولا تتحمل الهيئة ولا تداول السعودية أي مسؤولية عن محتويات نشرة الإصدار للبرنامج، ولا تقدمان أي تعهدات تتعلق بدقتها أو اكتمالها، وتخلي نفسيهما صراحة من أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة تنشأ أو تتكبدتها نتيجة الاعتماد على أي جزء من نشرة الإصدار للبرنامج هذه. ويجب على المستثمرين المحتملين في الصكوك المطروحة بموجب البرنامج اتباع إجراءات العناية الواجبة الخاصة بهم بشأن دقة المعلومات المتعلقة بالصكوك. وإذا كنت لا تفهم محتويات هذه الوثيقة فيجب عليك الرجوع إلى مستشار مالي مُرخَّص.

لا يقدم البنك المركزي السعودي أي تعهد بشأن دقة نشرة الإصدار للبرنامج هذه أو استيفائها ويخلي مسؤوليته صراحة عن أي خسارة تنشأ أو يتم تكبدها جراء الاعتماد على أي جزء من نشرة الإصدار للبرنامج هذه. إذا كنت لا تفهم محتويات نشرة الإصدار للبرنامج هذه، فيجب عليك الرجوع إلى مستشار مالي مُرخَّص.

وفي حين أن المصدر قد قام بالتحريات المعقولة للتأكد من صحة المعلومات التي تضمنتها هذه النشرة في تاريخ إصدارها، وأن جزءاً كبيراً من المعلومات الواردة عن السوق والقطاع مأخوذة من مصادر خارجية، ومع أنه لا يوجد لدى المصدر أو مدير الترتيب أو المتعامل أو أي من مستشاريهم أو الشركات التابعة له أي سبب للاعتقاد بأن المعلومات الواردة عن السوق والقطاع تعتبر غير دقيقة بشكل جوهري، إلا أنه لم يتم التحقق بصورة مستقلة من تلك المعلومات، وعليه فإنه لا يوجد أي تعهدات بشأن صحة أي من هذه المعلومات أو اكتمالها.

وتجدر الإشارة إلى أن المعلومات الواردة في هذا النشرة عرضة للتغيير. وعلى وجه الخصوص، للاطلاع على الوضع المالي الفعلي للمصدر وقيمة أي صكوك تصدر بموجب البرنامج والتي يمكن أن تتأثر بشكل سلبي بالتطورات المستقبلية المتعلقة بعوامل التضخم وتكاليف التمويل والضرائب وحساب الزكاة أو أية عوامل اقتصادية أو سياسية أخرى خارجة عن نطاق سيطرة المصدر، يرجى الرجوع إلى "عوامل المخاطرة". ولا يعترف المصدر بتحديث أي معلومات أو إفادات مستقبلية واردة في نشرة الإصدار للبرنامج هذه أو تعديلها، سواء كان ذلك نتيجة ظهور معلومات جديدة أو وقوع أحداث مستقبلية أو غير ذلك. ونتيجة لهذه المخاطر وغيرها من المخاطر وحالات عدم اليقين والافتراضات، فإن الأحداث والظروف الخاصة بالتوقعات المستقبلية الواردة في هذه النشرة قد لا تحدث بالشكل المتوقع أو قد لا تحدث على الإطلاق. وعليه يجب على المستثمرين المحتملين دراسة كل الإفادات المستقبلية على ضوء هذه التفسيرات مع عدم الاعتماد على تلك الإفادات بشكل أساسي.

وينبغي عدم اعتبار تقديم نشرة الإصدار للبرنامج أو نشرها أو أي تعامل شفهي أو خطي متعلق بالصكوك بأنه وعد أو إقرار بتحقيق الإيرادات أو النتائج أو الأحداث المستقبلية.

يلزم قراءة وتفسير نشرة الإصدار للبرنامج جنباً إلى جنب مع أي إضافات تطرأ عليها، كما يلزم قراءة وتفسير تلك النشرة، فيما يتصل بأي شريحة جنباً إلى جنب مع الشروط النهائية المطبقة.

ليس الغرض من هذه النشرة أو أي معلومات أخرى مقدمة في ما يتعلق بالبرنامج أو أي صكوك صادرة بموجبه: (أ) توفير أساس لأي تقييم ائتماني أو غيره، أو (ب) تقديم توصية من جانب المصدر أو مدير الترتيب أو المتعامل أو وكيل حملة الصكوك أو مسؤول الدفع أو أي من مستشاريهم أو الشركات التابعة لهم بأن أي مستلم لوثيقة التسجيل هذه ينبغي أن يشارك في طرح أي صكوك صادرة بموجب البرنامج. تعتبر المعلومات الواردة في نشرة الإصدار للبرنامج هذه ذات طبيعة عامة، وقد تم إعدادها دون الأخذ في الاعتبار الأهداف الاستثمارية أو الوضع المالي أو الاحتياجات الاستثمارية الخاصة بالمستثمرين المحتملين. ويتحمل كل مستلم لنشرة الإصدار للبرنامج هذه وأي معلومات أخرى مقدمة بشأن البرنامج أو إصدار أي صكوك بموجب البرنامج، قبل اتخاذ أي قرار بالاستثمار، مسؤولية الحصول على المشورة المهنية المستقلة من مستشار مالي مرخص من جانب الهيئة بشأن المصدر وطرح الصكوك ذات الصلة، وكذلك مسؤولية إجراء التحقيق والتقييم والتقدير المستقل للوضع المالي للمصدر وشؤونه المالية وجدارته الائتمانية وللإستثمار في الصكوك ذات الصلة والمعلومات والافتراضات الواردة في نشرة الإصدار للبرنامج هذه، وذلك من خلال استخدام أي مشورة وتحليل وتوقعات يراها ضرورية في اتخاذ أي قرار استثماري. ولا يقبل أي من مدير الترتيب أو المتعامل أو وكيل حملة الصكوك أو مسؤول الدفع أي مسؤولية في ما يتعلق بالمعلومات الواردة في نشرة الإصدار للبرنامج هذه أو أي معلومات أخرى مقدمة من قبل المصدر بشأن البرنامج أو عن أي إفادة أخرى مقدمة أو يُزعم أنها مقدمة من قبل مدير الترتيب أو المتعامل أو وكيل حملة الصكوك أو مسؤول الدفع أو نيابة عنه في ما يتعلق بالمصدر أو البرنامج أو إصدار الصكوك وطرحها.

ولا يقدم مدير الترتيب، أو المتعامل أو وكيل حملة الصكوك، أو مسؤول الدفع، أو أي من الشركات التابعة لهم لأي منهم أي تعهد أو ضمان، صراحة أو ضمناً، وفي أقصى حد يسمح به النظام، لا يتحمل أي من مدير الترتيب، أو المتعامل أو وكيل حملة الصكوك، أو مسؤول الدفع، أو أي من الشركات التابعة لهم لأي منهم أي مسؤولية أو يقدم أي ضمانات بشأن: (1) محتوى أو دقة أو اكتمال المعلومات الواردة في نشرة الإصدار للبرنامج هذه، أو (2) أي بيان آخر صادر أو مزعوم صدره من قبل مدير الترتيب أو المتعامل أو وكيل حملة الصكوك أو مسؤول الدفع أو أي من الشركات التابعة لهم لأي منهم أو نيابة عنهم، أو (3) أي تصرفات أو إغفالات من قبل المصدر أو أي طرف آخر (باستثناء مدير الترتيب أو المتعامل أو وكيل حملة الصكوك أو مسؤول الدفع أو أي من الشركات التابعة لهم لأي منهم) فيما يخص نشرة الإصدار للبرنامج هذه أو إصدار وطرح أي من الصكوك. ولا يتحمل أي من مدير الترتيب أو المتعامل أو وكيل حملة الصكوك أو مسؤول الدفع أو أي من الشركات التابعة لهم ذوي الصلة ويخلون مسؤوليتهم عن جميع المسؤوليات والالتزامات، سواء كانت ناجمة عن مسؤولية قصيرية أو تعاقدية أو غير ذلك (باستثناء ما أُشير إليه أعلاه)، والتي قد تنشأ بشكل آخر فيما يتعلق بنشرة الإصدار للبرنامج هذه أو أي بيان من هذا القبيل. ولا يقدم أي من المصدر أو مدير الترتيب أو وكيل حملة الصكوك أو مسؤول الدفع أي تعهدات لأي مستثمر في الصكوك بشأن شرعية استثماره بموجب أي أنظمة معمول بها. ويتعين أن يكون أي مستثمر في الصكوك قادراً على تحمل الخطر الاقتصادي للاستثمار في الصكوك لفترة زمنية غير محددة.

وعلى المستثمرين المحتملين العلم بأن المصدر لن يدفع أي مبالغ إضافية في ما يتعلق بأي استقطاع مطلوب بموجب النظام لأي شخص يمتلك صكوكاً ولكنه ليس "شخصاً مؤهلاً". "شخص مؤهل" يعني:

(أ) أي شخص طبيعي مقيم في المملكة العربية السعودية وفقاً لنظام ضريبة الدخل الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/1) بتاريخ 1425/1/15هـ ولائحته التنفيذية ("نظام ضريبة الدخل"); أو

(ب) أي شخص اعتباري مقيم في المملكة العربية السعودية وفقاً لنظام ضريبة الدخل ويحمل سجل تجاري ساري المفعول صادر عن وزارة التجارة. ومع ذلك لا يسري بند امتلاك الشخص الاعتباري لرقم سجل تجاري ساري المفعول صادر عن وزارة التجارة على الهيئات الحكومية في المملكة ولا على صناديق الاستثمار المشتركة المؤسسة في المملكة والتي يديرها شخص مصرح له من الهيئة، أو أي كيان آخر تم تأسيسه في المملكة ولا توجب عليه أنظمة المملكة أن يكون لديه سجل تجاري، على أن يكون لديه في كل الحالات حساب مصرفي لدى بنك محلي في المملكة.

وفي حال استلام المستثمر المحتمل لهذه الوثيقة عن طريق البريد الإلكتروني، فيتعين عدم الرد عليها عن طريق البريد الإلكتروني، حيث يتم تجاهل أو رفض أي رسائل رد ترد عن طريق البريد الإلكتروني، بما في ذلك تلك الواردة عن طريق استخدام خاصية "الرد" برنامج البريد الإلكتروني للمستثمر المحتمل. وفي حالة استلام المستثمر المحتمل لهذه الوثيقة عن طريق البريد الإلكتروني، فيكون استخدام هذا البريد الإلكتروني على مسؤوليته الخاصة ويقع على عاتقه مسؤولية اتخاذ الاحتياطات التي من شأنها ضمان عدم وجود فيروسات وأي عناصر مماثلة أخرى ذات طبيعة مدمرة.

في حالة إرسال نشرة الإصدار للبرنامج هذه إلى أحد المستثمرين المحتملين في صورة إلكترونية، فيلزم العلم بأنه يمكن أن يتم تعديل أو تغيير الوثائق المرسلة عن طريق هذه الوسيلة خلال عملية النقل الإلكتروني، ومن ثم لا يتحمل أي من المصدر أو مدير الترتيب أو المتعامل أو حملة الصكوك أو مسؤول الدفع، أو أي شخص يسيطر على أي منهم أو يعمل بصفة عضو مجلس إدارة أو مسؤول أو موظف أو وكيل لدى أي منهم أو أي تابع لهم، أي التزام أو مسؤولية من أي نوع في ما يتعلق بوجود أي اختلاف بين نشرة الإصدار للبرنامج هذه التي يجري توزيعها على المستثمرين المحتملين بصيغة إلكترونية والنسخة المتاحة على الموقع الرسمي للهيئة أو المصدر.

وتُعتبر المعلومات الواردة في هذه النشرة ذات طبيعة عامة وتم إعدادها دون الأخذ في الاعتبار أهداف الاستثمار الفردية أو الوضع المالي أو الاحتياجات الاستثمارية الخاصة بالأشخاص الراغبين في الاستثمار بالصكوك. وينبغي للمستثمرين المحتملين عدم تفسير محتوى هذه النشرة على أنه يشكل مشورة ضريبية أو زكوية أو استثمارية أو شرعية أو نظامية أو قانونية. ويتعين على أي مستثمر محتمل استشارة مستشاريه القانونيين أو الماليين أو التجاريين أو المعنيين بالضرائب والزكاة والشرعيين قبل الشروع في شراء أي صكوك، وذلك لتحديد مدى ملاءمة الاستثمار في الصكوك من جانب ذلك المستثمر والآثار المترتبة على ذلك إلى جانب الوقوف على تقييم وتقدير مستقلين لتلك الاستثمارات.

قد يكون الاستثمار في الصكوك غير مناسب لجميع المستثمرين وعلى كل مستثمر محتمل في الصكوك أن يحدد مدى ملاءمة هذا الاستثمار له في ضوء ظروفه الخاصة، وعلى وجه التحديد، يتعين توفر ما يلي لدى كل مستثمر محتمل:



(أ) المعرفة والخبرة الكافية لإجراء تقييم مُجدي للصكوك ذات الصلة ومزايا ومخاطر الاستثمار في هذه الصكوك، فضلاً عن المعلومات الواردة أو المضمنة بالإشارة في نشرة الإصدار للبرنامج هذه أو أي ملحق بها؛

(ب) أن يحصل على الأدوات التحليلية المناسبة لتقييم الاستثمار في الصكوك وتأثير الصكوك على مجمل محفظته الاستثمارية، وذلك في سياق خاص للحالة المالية، وأن يلم بتلك الأدوات.

(ج) أن يكون لديه ما يكفي من الموارد المالية والسيولة لتحمل كل مخاطر الاستثمار في الصكوك؛

(د) فهم شروط الصكوك بدقة والإلمام بطبيعة المؤشرات والأسواق المالية؛ و

(هـ) القدرة (إما بمفرده أو بمساعدة مستشار مالي) على تقييم السيناريوهات المحتملة للعوامل الاقتصادية ومعدل الربح وغيرها من العوامل التي قد تؤثر في استثماره وقدرته على تحمل المخاطر المحتملة.

قد تؤدي اعتبارات الاستثمارات النظامية إلى إعاقه بعض الاستثمارات، وتخضع الأنشطة الاستثمارية لمستثمرين محددين إلى أنظمة ولوائح الاستثمار أو لعمليات مراجعة أو تنظيم من جانب بعض الجهات الحكومية والتنظيمية. لذا يتعين على كل مستثمر مرتقب الرجوع إلى مستشاريه القانونيين لتحديد ما يلي: (1) مدى قانونية استثماره في الصكوك، و(2) مدى إمكانية استخدام الصكوك كضمان لأنواع مختلفة من الاقتراض، و(3) مدى إمكانية تطبيق قيود أخرى على عملية شراء الصكوك أو رهها. ويتعين على المؤسسات المالية الرجوع إلى مستشاريها القانونيين أو الجهات التنظيمية المختصة لتحديد طريقة الصفقة الملائمة للصكوك بموجب أي رأس مال سار قائم على أساس تقييم المخاطر أو قواعد ولوائح مماثلة سارية، وذلك لتجنب خرق أي أنظمة أو لوائح أو أحكام خاصة بالعقود أو الاتفاقيات التي تكون طرفاً فيها.

الصكوك عبارة عن أدوات مالية معقدة وليست استثماراً مناسباً أو ملائماً لجميع المستثمرين. اعتمدت الجهات المنظمة في بعض الدول أو نشرت قوانين أو لوائح أو إرشادات فيما يتعلق بطرح أوراق مالية مماثلة للصكوك أو بيعها. ينطوي امتلاك الصكوك على مخاطر، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بتبعيتها والأحوال التي قد يتكبد فيها حملة الصكوك خسارة نتيجة امتلاكهم للصكوك. يرجى الرجوع إلى "عوامل المخاطرة" للاطلاع على بعض الاعتبارات التي يجب أخذها في الاعتبار فيما يتعلق بالاستثمار في الصكوك. وعليه لا يقدم المستثمرون من المؤسسات أو المهملون عادة على شراء هذه الأدوات المالية المعقدة باعتبارها استثماراً قائمة بذاتها، وإنما يقومون بشراء هذه الأدوات المالية المعقدة كوسيلة للحد من المخاطر أو تعزيز العائد وذلك بزيادة المخاطر لمحافظة الاستثمارية الشاملة بطريقة مدروسة ومتزنة وملائمة. ويتعين على أي مستثمر محتمل عدم الاستثمار في الصكوك ما لم يكن يتمتع بالخبرة الكافية (سواء بمفرده أو بمساعدة مستشار مالي) في تقييم أداء الصكوك في ظل الظروف المتغيرة والنتائج المترتبة على قيمة الصكوك وتأثير هذه الاستثمارات على المحفظة الاستثمارية الشاملة للمستثمر المحتمل.

يجتنب المصدر، في أي وقت وإلى أقصى حد تسمح به الأنظمة واللوائح المعمول بها، بالحق في إنهاء مشاركة أي طرف في عملية تقييم أي الصكوك وطرحها و/أو رفض كل العروض دون أي تحمّل أي التزام أو مسؤولية. ولن يكون المصدر ملزماً بإبلاغ أي مستثمر أو مقدم عرض بأسباب هذا الإنهاء أو الرفض، على أن يتحمل أي مستثمر محتمل أو مقدم العرض الفائز التكاليف والنفقات التي يتكبدها (والتي تتضمن على سبيل المثال لا الحصر، تكلفة الاستعانة بمستشارين ماليين ومحاسبين وقانونيين وشرعيين ونفقات السفر، وغيرها من المصاريف)، ولا يتحمل أي من المصدر أو مدير الترتيب أو المتعامل أو وكيل حملة الصكوك أو مسؤول الدفع، بأي شكل من الأشكال، أي مسؤولية عن أي تكاليف، بغض النظر عن عملية العرض أو نتائجه وعملية التقييم والاختيار أو أي عوامل أخرى.

لا يتحمل كل من المصدر ومدير الترتيب والمتعامل ووكيل حملة الصكوك ومسؤول الدفع أي مسؤولية عن تحريك الأموال أو الأوراق المالية عند التسوية أو بعدها. سيتم تسوية أي من الصكوك المصدرة بموجب البرنامج من خلال مؤسسة إجراء المقاصة والتسوية، و"إيداع" التابعة لـ"تداول"، وفقاً للإجراءات المتبعة لديها لتسوية الأموال والأوراق المالية، وبما يتماشى مع لوائح "إيداع". لا يتحمل كل من المصدر ومدير الترتيب والمتعامل ووكيل حملة الصكوك ومسؤول الدفع أي مسؤولية عن هذه العمليات، ولا تقدم أي إقرار بشأنها، ويتعين على المستثمرين إتمام هذه الإجراءات عبر "إيداع" وعلى مسؤوليتهم الكاملة وحدهم.

بيانات القطاع والسوق

تتضمن نشرة الإصدار للبرنامج هذه معلومات تتعلق بقطاع التمويل وغيرها من البيانات المرتبطة بشرحية السوق التي تنشط فيها شركة راية للتمويل، وقد تم الحصول عليها من: (1) تقديرات المصدر؛ و(2) بيانات وتحليلات تتعلق بقطاع تمويل السيارات، والتي تم الحصول عليها من مصادر ومواد متاحة للعامّة من أطراف خارجية. ويُعتقد أن هذه المعلومات والمصادر والتقديرات موثوقة، لكنها لم تخضع لأي تحقيق مستقل من قبل المصدر أو أعضاء مجلس إدارته أو أي من مستشاريه، ولا يتم تقديم أي إقرار بدقتها أو اكتمالها.

تخضع بيانات القطاع والسوق للتغيير، ولا يمكن التحقق من صحتها بشكل كامل دائماً نظراً للقيود المتعلقة بتوافر وموثوقية البيانات الأولية، والطبيعة الطوعية لعملية جمع البيانات، بالإضافة إلى غيرها من التحديات والشكوك الكامنة في أي دراسة لحجم السوق. ولا يُعتبر أي من المنشورات أو التقارير أو المصادر القطاعية المنشورة الأخرى المشار إليها في نشرة الإصدار للبرنامج هذه من إعداد المصدر أو تم إعدادها بناءً على طلبه، ولم يسع المصدر أو يحصل على موافقة أي من هذه المصادر لإدراج مثل هذه البيانات السوقية في نشرة الإصدار للبرنامج هذه.

نشرة الإصدار للبرنامج التكميلية

إذا طرأ في أي وقت خلال مدة البرنامج حدث جوهري جديد أو خطأ كبير أو عدم دقة في المعلومات الواردة في نشرة الإصدار الخاصة بالبرنامج، وكان من شأن ذلك التأثير على تقييم أي من الصكوك، وكان إدراج هذه المعلومات أو تعديلها في نشرة الإصدار ضرورياً لتمكين المستثمر من إجراء تقييم مبني على إدراك ودراية للأصول والخصوم والمركز المالي والأرباح والخسائر (إن وجدت) والتوقعات المستقبلية للمصدر والحقوق المرتبطة بالصكوك، يتعين على المصدر إعداد نشرة إصدار تكميلية بعد الحصول على موافقة الهيئة، كما يجب عليه تزويد مدير الترتيب بعدد النسخ المطلوبة من هذه النشرة التكميلية حسب ما يطلبه مدير الترتيب بشكل معقول.

عرض المعلومات المالية والمعلومات الأخرى

التقارير المالية التاريخية

تتضمن نشرة الإصدار للبرنامج هذه:

- (أ) القوائم المالية المراجعة للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، والتي تشمل أيضاً معلومات مالية غير مدققة مقارنة للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م، بالإضافة إلى الإيضاحات المرافقة لها وتقرير المدقق المستقل عليها ("القوائم المالية لعام 2022م")؛
- (ب) القوائم المالية المراجعة للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م، والتي تشمل أيضاً معلومات مالية مقارنة للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، بالإضافة إلى الإيضاحات المرافقة لها وتقرير المدقق المستقل عليها ("القوائم المالية لعام 2023م")؛
- (ج) القوائم المالية المراجعة للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م، والتي تشمل أيضاً معلومات مالية مقارنة للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م، بالإضافة إلى الإيضاحات المرافقة لها وتقرير المدقق المستقل عليها ("القوائم المالية لعام 2024م")؛ و
- (د) القوائم المالية المختصرة غير المراجعة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م، والتي تشمل أيضاً معلومات مالية مقارنة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م، بالإضافة إلى الإيضاحات المرافقة لها وتقرير المدقق المستقل عليها "القوائم المالية المرحلية"، وتُعرف مجتمعة مع القوائم المالية لعام 2022م و2023م و2024م باسم ("القوائم المالية").

تم إعداد البيانات المالية المدرجة في نشرة الإصدار للبرنامج هذه وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ("IFRS") المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والتوجهات الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ("SOCPA").

مراجعو الحسابات والمعلومات غير المراجعة

تولت شركة برايس ووترهاوس كوبرز تدقيق القوائم المالية لعام 2022م كما هو وارد في تقريرها الوارد بهذه النشرة. وقد أصدرت شركة برايس ووترهاوس كوبرز محاسبون قانونيون تقرير تدقيق غير متحفظ حول القوائم المالية لسنة 2022م.

تولت شركة كي بي إم جي للاستشارات المهنية تدقيق القوائم المالية لعام 2023م والقوائم المالية لعام 2024م كما هو وارد في تقاريرها الواردة بهذه النشرة. وقد أصدرت شركة كي بي إم جي تقارير تدقيق غير متحفظ بشأن القوائم المالية لسنة 2023م والقوائم المالية لسنة 2024م.

تم مراجعة القوائم المالية المرحلية لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م من قبل شركة كي بي إم جي للاستشارات المهنية.

تعد كل من شركة برايس ووترهاوس كوبرز وكي بي إم جي للاستشارات المهنية مؤسستين معتمدتين من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وهي الجهة المهنية المشرفة على مكاتب التدقيق في المملكة، لإجراء عمليات تدقيق مستقلة للشركات في المملكة.

تنتهي السنة المالية للمصدر في 31 ديسمبر والإشارة في نشرة الإصدار للبرنامج هذه إلى "2022م" و"2023م" و"2024م" هي إشارات إلى فترة الاثني عشر شهراً المنتهية في 31 ديسمبر من كل عام.

باستثناء فيما يتعلق بقسم "ملخص المعلومات المالية ومؤشرات الأداء الرئيسية" والقسم (6) "المعلومات المالية ومناقشة وتحليل الإدارة" الواردين في نشرة الإصدار للبرنامج هذه، حيث تم توضيح أساس إدراج المعلومات المالية فهما، تم الحصول على كافة المعلومات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م والتي تظهر في نشرة الإصدار للبرنامج هذه من القوائم المالية لسنة 2023م. وتم الحصول على جميع المعلومات المالية للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2023م و2024م الواردة في نشرة الإصدار للبرنامج هذه من القوائم المالية لعام 2024م. كما تم الحصول على جميع المعلومات المالية لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م الواردة في نشرة الإصدار للبرنامج هذه من القوائم المالية المرحلية.

عرض المعلومات المالية وبنود القوائم المالية المستخدمة في هذه النشرة يتوافق مع القوائم المالية المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م والقوائم المالية الأولية. وبناءً عليه، قد توجد بعض الاختلافات في العرض والمصطلحات المستخدمة لبعض بنود القوائم المالية مقارنة بالقوائم المالية المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م والقوائم المالية المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م.

ينشر المصدر قوائمه المالية ("بالريال") السعودي. وكما في تاريخ نشرة الإصدار للبرنامج هذه، كان الريال السعودي مرتبطاً بالدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت قدره 3.75 ريال سعودي لكل دولار أمريكي.

معلومات مالية معينة

يتضمن القسم (6) "المعلومات المالية ومناقشة وتحليل الإدارة" في نشرة الإصدار للبرنامج هذه تحليلات مختارة للنسب المالية، ولا يخضع أي منها لأي تدقيق أو مراجعة من قبل مدققين مستقلين. تشمل هذه النسب مقاييس الأداء، والنسب المالية، ومقاييس جودة الأصول ونسب أخرى. يرجى الرجوع إلى قسم "ملخص المعلومات المالية ومؤشرات الأداء الرئيسية". يرى المصدر أن عرض هذه النسب مفيد للمستثمرين، لأن هذه النسب وغيرها من المقاييس المماثلة يستخدمها بعض المستثمرين ومحلي الأوراق المالية والأطراف المعنية الأخرى على نطاق واسع كإجراءات تكميلية للأداء والسيولة.

غير أن هذه النسب ليست مقاييس للأداء المالي بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ولا ينبغي النظر فيها بمعزل أو كبديل للأرباح التشغيلية أو التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية أو المقاييس المالية الأخرى لنتائج عمليات المصدر أو السيولة المحسوبة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وقد يحسب المستثمرون هذه النسب بشكل مختلف عن المصدر. وقد لا يكون عرض المصدر لهذه النسب قابلاً للمقارنة مع مقاييس مماثلة تحمل عناوين مشابهة لدى شركات أخرى.

في نشرة الإصدار للبرنامج هذه، يتم استخدام النسب المالية التالية مع شرح معانيها:

- (أ) معدل نمو إجمالي الإيرادات (%): ((إجمالي الإيرادات في السنة الحالية - إجمالي الإيرادات في السنة السابقة) / إجمالي الإيرادات في السنة السابقة) * 100
- (ب) هامش الربح الإجمالي (%): (صافي الإيرادات من العمليات الرئيسية في السنة / إجمالي الإيرادات في السنة) * 100
- (ج) حيث صافي الإيرادات من العمليات الرئيسية = إجمالي الإيرادات في السنة - تكلفة التمويل في السنة
- (د) هامش الربح قبل الزكاة (%): (الربح قبل الزكاة في السنة / إجمالي الإيرادات في السنة) * 100
- (هـ) هامش الربح الصافي (%): (الربح للسنة / إجمالي الإيرادات في السنة) * 100
- (و) العائد على الموجودات (%): (الربح للسنة / إجمالي متوسط الموجودات للسنة) * 100
- (ز) حيث إجمالي متوسط الموجودات للسنة = (إجمالي الموجودات في بداية السنة + إجمالي الموجودات في نهاية السنة) / 2
- (ح) العائد على حقوق المساهمين (%): (صافي الربح للسنة / متوسط حقوق المساهمين للسنة) * 100
- (ط) حيث متوسط حقوق المساهمين للسنة = (إجمالي حقوق المساهمين كما في بداية السنة + إجمالي حقوق المساهمين كما في نهاية السنة) / 2
- (ي) نسبة مستحقات التمويل إلى حقوق المساهمين (نسبة): صافي الاستثمار في حسابات التمويل المدينة كما في نهاية السنة / إجمالي حقوق المساهمين كما في نهاية السنة
- (ك) نسبة الدين إلى حقوق المساهمين (%): (إجمالي القروض كما في نهاية السنة / إجمالي حقوق المساهمين كما في نهاية السنة) * 100
- (ل) متوسط معدل الاقتراض: (إجمالي تكلفة التمويل للسنة / متوسط الاقتراض للسنة)
- (م) حيث متوسط الاقتراض = (إجمالي القروض كما في بداية السنة + إجمالي القروض كما في نهاية السنة) / 2
- (ن) متوسط معدل الإقراض: (إيرادات تأجير تمويلي للسنة / متوسط إجمالي الاستثمار في حسابات التمويل المدينة للسنة)
- (س) حيث متوسط إجمالي الاستثمار في حسابات التمويل المدينة = (إجمالي الاستثمار في حسابات التمويل المدينة كما في بداية السنة + إجمالي الاستثمار في حسابات التمويل المدينة كما في نهاية السنة) / 2
- (ع) حيث إجمالي الاستثمار في حسابات التمويل المدينة = الاستثمار في حسابات تمويل التأجير والمربحة المدينة قبل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
- (ف) هامش معدل الربح الصافي: (متوسط معدل الإقراض - متوسط معدل الاقتراض)
- ملاحظة: احتسبت هذه المؤشرات باستخدام المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية المراجعة للشركة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م و2023م و2024م والقوائم المالية الأولية المختصرة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م و2025م، ما لم يُذكر خلاف ذلك. وقد يؤدي هذا إلى عدم تطابق هذه المؤشرات مع المؤشرات المحتسبة بناءً على الأرقام الواردة في الجداول والموضحة بالآلاف الريالات السعودية والتي تم تقريبها إلى أقرب رقم عشري.

استخدام التواريخ

يُشار إلى التواريخ بالتقويم الميلادي ("م") والتقويم الهجري ("هـ"). وما لم يرد خلافًا لذلك، فإن كافة الإشارات إلى التواريخ، أو "السنة" أو "السنوات" في نشرة الإصدار للبرنامج هذه هي إلى التواريخ أو السنوات بالتقويم الميلادي.

بعض الاصطلاحات

في نشرة الإصدار للبرنامج هذه:

- (أ) يشير لفظ "المملكة" أو "السعودية" إلى المملكة العربية السعودية؛
- (ب) يشير لفظ "الحكومة" إلى حكومة المملكة العربية السعودية؛
- (ج) يشير لفظ "ر.س." أو "ريال سعودي" أو "ريال" إلى الريال السعودي باعتباره العملة القانونية الحالية للمملكة العربية السعودية؛
- (د) يشير لفظ "هلة" إلى الوحدة الفرعية للريال؛ و
- (هـ) يشير لفظ "دولار أمريكي" أو "دولارات" أو "دولار" إلى الدولار الأمريكي باعتباره العملة القانونية الحالية للولايات المتحدة الأمريكية.

العملات

ما لم يرد خلافًا لذلك، فإن المعلومات المالية الواردة في نشرة الإصدار للبرنامج هذه واردة بعملة الريال السعودي. وترجمة المبالغ من الريال السعودي إلى الدولار الأمريكي في نشرة الإصدار للبرنامج هذه هو لأغراض التيسير على القارئ فقط. وقد تم ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي منذ عام 1986م بمعدل ثابت يبلغ $1.00 = 3.75$ دولار أمريكي، وما لم يرد خلافًا لذلك، فإن كافة تحويلات المبالغ من الريال السعودي إلى الدولار الأمريكي في نشرة الإصدار للبرنامج هذه تم تحويلها بهذا المعدل. ولا يوجد تعهد بأن المبالغ الواردة بالريال السعودي كان من الممكن أو يمكن حاليًا تحويلها إلى الدولار بأي معدل معين في أي تاريخ.

بيانات الأطراف الخارجية والحصة السوقية

تشتمل نشرة الإصدار للبرنامج هذه على معلومات بشأن أعمال المُصدر والقطاع الذي يزاوُل فيه أعماله ويتنافس فيه، وقد حصل المُصدر على تلك المعلومات من أطراف خارجية. يتيح المُصدر وغيره من المؤسسات العاملة في قطاع تمويل السيارات بالملكة العديد من المعلومات المالية والتشغيلية للجهات التنظيمية والجهات العاملة بالسوق بما في ذلك البنك المركزي السعودي والهيئة. وتستخدم هذه الهيئات بعض المعلومات المقدمة لنشر معلومات إحصائية، من بين أمور أخرى. غير أنه لا يمكن تقديم أي ضمان بأن المعلومات المبلغ عنها لهذه الهيئات من جانب المشاركين في السوق مماثلة بشكل مباشر في كل الحالات. وفي حال استخدام معلومات أطراف خارجية في نشرة الإصدار للبرنامج هذه، فقد تم إعدادها بشكل صحيح وتم تحديد مصدر تلك المعلومات.

وفي بعض الحالات، لا تتوفر بيانات عن القطاع خضعت لتدقيق من جهات مستقلة. وفي هذه الحالات، يشار إلى بيانات المُصدر والمدرجة في نشرة الإصدار للبرنامج هذه على أنها بيانات تقديرية. وقد قام المُصدر بكل تلك التقديرات مستخدمًا معلوماته الخاصة ومعلومات السوق الأخرى المتاحة للجمهور. ويرى المُصدر أن هذه التقديرات للحصة السوقية مفيدة حيث إنها تمنح المستثمرين المحتملين فهمًا أفضل للقطاع الذي يعمل فيه المُصدر إلى جانب مركزه داخل القطاع. ورغم إعداد كل تلك التقديرات بنية حسنة استنادًا إلى المعلومات المتاحة ومعرفة المُصدر بالسوق الذي يزاوُل به أعماله، لا يستطيع المُصدر ضمان وصول خبير تابع لجهة خارجية يستخدم أساليب مختلفة إلى الاستنتاجات نفسها.

تم الحصول على معلومات إحصائية تتعلق بالملكة ومدرجة في نشرة الإصدار للبرنامج هذه من مصادر رسمية عامة، بما في ذلك الهيئة العامة للإحصاء ("الهيئة")، والبنك المركزي السعودي "ساما" ووزارة الاقتصاد والتخطيط، وصندوق النقد الدولي ("الصندوق") ومنظمة الدول المصدرة للنفط ("الأوبك"). وقد تختلف كل تلك المعلومات الإحصائية عن تلك الواردة في مصادر أخرى لعدة أسباب، بما في ذلك استخدام تعريفات وأوقات نهائية مختلفة. ويجوز مراجعة هذه البيانات لاحقًا مع توفر بيانات جديدة وسيقوم المُصدر بتعميم أي بيانات مراجعة من هذا القبيل على المستثمرين الذين اشتروا الصكوك الصادرة بموجب البرنامج.

وحيثما لم يتم الحصول على المعلومات من مصادر مستقلة، فإن المعلومات المشار إليها تكون خاصة بالمُصدر.

انتفاء إدراج المعلومات الواردة على الموقع الإلكتروني

الموقع الإلكتروني الخاص بالمُصدر هو www.rayafinancing.com.sa. ولم يتم التحقق من المعلومات الواردة على هذا الموقع الإلكتروني أو أي موقع إلكتروني آخر وارد في نشرة الإصدار للبرنامج هذه أو أي موقع إلكتروني مرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بهذه المواقع وهي غير مدرجة في نشرة الإصدار للبرنامج هذه عن طريق الإحالة، وينبغي للمستثمرين عدم التعويل عليها.

التقريب

خضعت بعض الأرقام والنسب المئوية المتضمنة في نشرة الإصدار للبرنامج هذه للتقريب والتعديل. وبناءً على ذلك، قد تختلف الأرقام المبينة في الفئة نفسها المعروضة في جداول مختلفة بدرجة طفيفة، وقد لا تمثل الأرقام المبينة كأرقام إجمالية في جداول معينة المجموع الحسابي للأرقام التي تسبقها.

ما لم يتضح خلاف ذلك في نشرة الإصدار للبرنامج هذه، فإن الإشارة إلى قانون أو نص في قانون هي إشارة إلى ذلك القانون أو النص بحسب ما يطرأ عليه من إضافات أو تعديلات أو تغييرات، بما في ذلك أي تعديلات أو إعادة إصدار، وعند الاقتضاء، اللوائح التنفيذية ذات الصلة.

تُعتبر الإشارة في هذه النشرة إلى "نشرة الإصدار للبرنامج هذه" شاملة لهذه النشرة، إلى جانب أي ملاحق مُكملة له، إن وجدت.

البيانات المستقبلية

هناك إفادات معينة في نشرة الإصدار للبرنامج هذه تمثل "إفادات مستقبلية"، ويُستدل على هذه الإفادات المستقبلية بشكل عام من خلال استخدام الكلمات المستقبلية الخاصة بها مثل "يخطط" أو "يقدّر" أو "يعتقد" أو "يتوقع" أو "يمكن" أو "من الممكن" أو "سيكون" أو "ينبغي" أو "متوقع" أو "قد"، أو صيغ النفي من هذه الكلمات أو الأشكال المختلفة الأخرى لهذه المصطلحات أو المصطلحات المشابهة. وتعكس هذه الإفادات وجهة نظر المصدر في ما يتعلق بالأحداث المستقبلية، ولكنها ليست ضماناً للأداء المستقبلي. وقد يتسبب العديد من العوامل في اختلاف مؤشرات الأداء أو الإنجازات أو النتائج الفعلية للمصدر بدرجة كبيرة عن أي نتائج أو مؤشرات أداء أو إنجازات مستقبلية قد يُعبر عنها أو يمكن تضمينها في هذه الإفادات المستقبلية. وقد تم استعراض بعض المخاطر والعوامل التي يمكن أن تؤدي إلى مثل هذا الأثر بصورة أكثر تفصيلاً في أقسام أخرى من نشرة الإصدار للبرنامج هذه (يرجى مراجعة القسم (2) "عوامل المخاطرة"، و(4) "وصف المصدر"، و(6) "المعلومات المالية ومناقشة وتحليل الإدارة" من نشرة الإصدار للبرنامج هذه). وفي حال تحقق أي من المخاطر أو حالات عدم اليقين أو إذا تبين أن أيًا من الافتراضات الأساسية التي تستند إليها الإفادات المستقبلية غير دقيق أو غير صحيح، فقد تختلف النتائج الفعلية بشكل كبير عن تلك المبينة في نشرة الإصدار للبرنامج هذه، كما كان متوقعًا أو معتقدًا أو مقدّرًا أو مخططًا له.

دليل المُصدر

المُصدر



شركة راية للتمويل

العنوان المسجل: بناية 2881، حي الفيصلية،

طريق الملك فهد بن عبد العزيز

32272 الدمام

المملكة العربية السعودية

هاتف: +966138195111

الموقع الإلكتروني: www.rayafinancing.com

البريد الإلكتروني: info@rayafinancing.com

ممثل المُصدر

السيد/ عادل بن صالح سعد الحواري

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

العنوان: الدمام، حي الفيصلية برج المجدوعي الدور السادس

المملكة العربية السعودية

الهاتف: +966138198459

الموقع الإلكتروني: www.rayafinancing.com

البريد الإلكتروني: alhowaras@rayafinancing.com

السيد/ عبدالله بن علي بن ابراهيم المجدوعي

رئيس مجلس الإدارة

العنوان: الدمام، حي الفيصلية برج المجدوعي الدور التاسع

المملكة العربية السعودية

الهاتف: +966138198222

الموقع الإلكتروني: www.rayafinancing.com

البريد الإلكتروني: Abdullah@almajdouie.com

تداول



السوق المالية السعودية

القطعة 1.17 – البوليغارد المالي – شارع المال – حي العقيق

الرياض 13519 – المملكة العربية السعودية

الهاتف: +966 9200 01919

الفاكس: +966 121981133

البريد الإلكتروني: csc@saudiexchange.sa

الموقع الإلكتروني: www.saudiexchange.sa

أمين السجل ووكيل نقل الملكية



مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع)

القطعة 1.17 - البوليغارد المالي - شارع المال - حي العقيق

الرياض 13519 - المملكة العربية السعودية

الهاتف: +966 9200 26000

البريد الإلكتروني: cc@edaa.com.sa

الموقع الإلكتروني: www.edaa.com.sa

المستشار المالي ومدير الترتيب الوحيد



شركة تأثير المالية

ليسن فالي، مبنى 23

الطابق 3، طريق الملك خالد

الرياض 12329

المملكة العربية السعودية

الهاتف: +966 (11) 238 1660

الموقع الإلكتروني: www.impact46.sa

البريد الإلكتروني: Project.Renaissance@impact46

وكيل حملة الصكوك ومسؤول الدفع



الرياض المالية

العنوان: 2414، حي الشهداء، الوحدة رقم 69،

الرياض 13241، المملكة العربية السعودية

الهاتف: +966 (11) 486 5649

الموقع الإلكتروني: www.riyadcapital.com

البريد الإلكتروني: rcss-paymentadmin@riyadcapital.com

المستشار القانوني للمُصدر والصفقة



شركة نورتون روز فولبرايت للاستشارات القانونية بي إل إل سي

الطابق 14 ، برج المملكة

طريق الملك فهد، حي العليا

ص.ب. 14844

الرياض 12214

المملكة العربية السعودية

الهاتف: 506 0200 (11) 966+

الموقع الإلكتروني: www.nortonrosefulbright.com

البريد الإلكتروني: nrfmiddleeastcapitalmarkets@nortonrosefulbright.com

وكالة التصنيف الائتماني



فرع شركة فيتش أستراليا المحدودة

المنطقة الرابعة – المبنى 4,07 – الطابق السابع – المكاتب 37، 38، 39

حي مركز الملك عبدالله المالي – (KAFD)

الرياض – المملكة العربية السعودية

هاتف: 115256896 (0) 966+

الموقع الإلكتروني: www.fitchratings.com

البريد الإلكتروني: nejoud.almulaik@fitchratings.com

مدقق الحسابات الخارجي للمُصدر

للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م و31 ديسمبر 2024م والفترة المرحلية المنتهية في 30 يونيو 2025م



شركة كي بي إم جي للاستشارات المهنية مساهمة مهنية

الطابق 16، برج البرغش

6189 طريق الأمير تركي، الكورنيش، ص.ب. 4803

الخبر 34412 - 3146

المملكة العربية السعودية

الهاتف: 966138162999+

الموقع الإلكتروني: www.kpmg.com/sa

البريد الإلكتروني: marketingsa@kpmg.com

مدقق الحسابات الخرجي للمُصدر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 م



برايس ووترهاوس كوبرز محاسبون قانونيون

برج الحقيظ سكاى لاين - الطابقين الخامس والتاسع عشر، شارع الملك عبد العزيز

الخير، ص. ب: 467، الظهران 31932

المملكة العربية السعودية

هاتف: +966138496311

الموقع الإلكتروني: www.pwc.com.sa

البريد الإلكتروني: info@pwc.com.sa

المتعامل



شركة مشاركة المالية

الخير - شارع الأمير تركي بن عبد العزيز - برج أدير - الدور الثالث عشر

ص. ب 712 الخير 31952

المملكة العربية السعودية

هاتف: +966 920006811

فاكس: +966 13 881 8412

الموقع الإلكتروني: www.musharaka.sa

البريد الإلكتروني: info@musharaka.sa

الجهات المستلمة

شركة المشاركة المالية (ش.م.م.) (Musharaka)

الخبر - شارع الأمير تركي بن عبدالعزيز - برج أدير - الدور الثالث عشر

ص.ب. 712، الخبر 31952، المملكة العربية السعودية

هاتف: +966 (13) 8044644

فاكس: +966 (13) 8818412

الموقع الإلكتروني: www.musharaka.sa

البريد الإلكتروني: info@musharaka.sa



شركة الرياض المالية (Riyad Capital)

2414 - حي الشهداء، الوحدة رقم 69

ص.ب. 13241 الرياض 7279

المملكة العربية السعودية

هاتف: +966 (11) 486 5649

فاكس: +966 (11) 486 5908

الموقع الإلكتروني: www.riyadcapital.com

البريد الإلكتروني: ask@riyadcapital.com



شركة الإنماء المالية (Alinma Capital)

الرياض - طريق الملك فهد - (برج العنود 2)، ص.ب. 55560

الرياض 11544، المملكة العربية السعودية

الهاتف: +966 11 218 5999

الفاكس: +966 11 218 5970

الموقع الإلكتروني: www.alinmacapital.com

البريد الإلكتروني: info@alinmacapital.com





شركة الأهلي المالية (SNB Capital)

طريق الملك سعود

ص.ب 2575

الرياض 12624

المملكة العربية السعودية

هاتف: +966 92 0000232

الموقع الإلكتروني: www.alahlicapital.com

البريد الإلكتروني: snbc.cm@alahlicapital.com.sa



شركة السعودي الفرنسي كابيتال (BSF Capital)

طريق الملك فهد - 8092

ص.ب 23454

الرياض 12313 - 3735

المملكة العربية السعودية

هاتف: +966 11 282 6666

فاكس: +966 11 282 6823

الموقع الإلكتروني: www.bsfcapital.sa

البريد الإلكتروني: sfc-supportcenter@FransiCapital.com.sa



شركة الراجحي المالية (Al Rajhi Capital)

المقر الرئيسي، طريق الملك فهد، حي المروج

ص.ب 5561

الرياض 12263

المملكة العربية السعودية

هاتف: +966 92 000 5856

فاكس: +966 11 460 0625

الموقع الإلكتروني: www.alrajhi-capital.com

البريد الإلكتروني: InvestmentBankingTeam@alrajhi-capital.com



شركة البلاد للاستثمار (Al Bilad Investment)

طريق الملك فهد - حي العليا

الرياض 12313 - 3801

المملكة العربية السعودية

هاتف: +966 92 000 3636

فاكس: +966 11 290 6299

الموقع الإلكتروني: www.albilad-capital.com

البريد الإلكتروني: investmentbanking@albilad-capital.com



شركة الجزيرة للأسواق المالية الجزيرة كابيتال (Al Jazira Capital)

طريق الملك فهد الفرعي، الرحمانية

ص.ب. 20438

الرياض 11455

المملكة العربية السعودية

هاتف: +966 11 225 6000

فاكس: +966 11 225 6182

الموقع الإلكتروني: www.aljaziracapital.com.sa

البريد الإلكتروني: contactus@aljaziracapital.com.sa



شركة الاستثمار كابيتال للأوراق المالية والوساطة (Alistithmar Capital)

طريق الملك فهد

ص.ب. 6888 - 11452

الرياض

المملكة العربية السعودية

هاتف: +966 11 254 7666

فاكس: +966 11 489 6253

الموقع الإلكتروني: www.alistithmarcapital.com

البريد الإلكتروني: WebEcare@icap.com.sa



شركة دراية المالية (Derayah Financial)

شارع التخصصي - بريستيج سنتر - الدور الثالث

الرياض

المملكة العربية السعودية

هاتف: +966 11 299 8000

فاكس: +966 11 419 5498

الموقع الإلكتروني: www.derayah.com

البريد الإلكتروني: support@derayah.com



شركة العربي المالية (ANB Capital)

مبنى شركة العربي، شارع الملك فيصل

3851 نيو المؤيد - حي المربع

ص.ب. 220009

الرياض 11311

المملكة العربية السعودية

هاتف: +966 11 406 2500

فاكس: +966 11 406 2548

الموقع الإلكتروني: www.anbcapital.com.sa

البريد الإلكتروني: investment.banking@anbcapital.com.sa

شركة يقين المالية (Yaqeen Capital)

حي الورود - شارع العليا

ص.ب. 884

الرياض 11421

المملكة العربية السعودية

هاتف: 800 429 8888

فاكس: +966 11 205 4827

الموقع الإلكتروني: www.yaqeen.sa

البريد الإلكتروني: addingvalue@yaqeen.sa





شركة الخبير المالية (Alkhabeer Capital)

طريق المدينة

ص.ب 128289

جدة 21362

المملكة العربية السعودية

هاتف: +966 12 612 29345

فاكس: +966 12 685 6663

الموقع الإلكتروني: www.alkhabeer.com

البريد الإلكتروني: info@alkhabeer.com



شركة الأول للاستثمار ساب إنفست (SAB Invest)

شارع العليا

ص.ب 1467

الرياض 11431

المملكة العربية السعودية

هاتف: 8001242424

فاكس: +966 12 216 9102

الموقع الإلكتروني: www.sabinvest.com

البريد الإلكتروني: customercare@sabinvest.com



شركة صكوك المالية (Sukuk Capital)

الرياض - حي الملقا، طريق أنس بن مالك

ص.ب 8373، الرمز البريدي: 13521

المملكة العربية السعودية

هاتف: 920006731

الموقع الإلكتروني: www.sukuk.sa

البريد الإلكتروني: Info@sukuk.sa

إي إف جي هيرميس

إحدى شركات إي إف جي القابضة

شركة إي إف جي هيرميس السعودية (EFG Hermes KSA)

سكاى تاورز ، البرج الشمالي ، الطابق الثالث،

طريق الملك فهد، العليا، الرياض

المملكة العربية السعودية

هاتف: +966 (0) 11 49/2938048

فاكس: +966 (0) 11 34/2938032

الموقع الإلكتروني: www.efghermesksa.com

البريد الإلكتروني: contact-ksa@efg-hermes.com

ارات arat

شركة ارات المالية (Arat Capital)

مكتب رقم 12 - الدور الثاني - المبنى الغربي

مركز سينرجي - طريق أنس بن مالك- الرياض

ص.ب 8373، الرمز البريدي: 13521

المملكة العربية السعودية

هاتف: 8001111850

الموقع الإلكتروني: www.arat.co

البريد الإلكتروني: care@arat.co

ملخص المعلومات الأساسية

يجب قراءة ملخص المعلومات الأساسية الوارد أدناه كمقدمة، وهو خاضع بالكامل للمعلومات الأكثر تفصيلاً الواردة في مواضع أخرى من نشرة الإصدار للبرنامج هذه. وقد لا يتضمن هذا الملخص جميع المعلومات التي يجب أن يأخذها المستثمرون المحتملون في الاعتبار قبل اتخاذ قرار الاستثمار في الصكوك. لذا ينبغي أن يستند أي قرار يتخذه أي مستثمر على مراجعة نشرة الإصدار للبرنامج هذه بالكامل. وينبغي عليك قراءة نشرة الإصدار للبرنامج هذه بأكملها بعناية، بما في ذلك القوائم المالية والإيضاحات المرتبطة بها، والمعلومات الواردة تحت في قسم "إشعار مهم" والقسم (2) "عوامل المخاطرة" قبل اتخاذ أي قرار استثماري. وتحمل المصطلحات المستخدمة في هذا الملخص وغير المعرفة فيه المعاني الواردة قرين كل منها في القسم (1) "التعريفات" من نشرة الإصدار للبرنامج هذه.

وصف المصدر

يقوم المصدر بتقديم حلول تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتمويل المركبات والأساطيل، وذلك من خلال عقود التأجير التمويلي وعقود تمويل المراجعة، مما يتيح للعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة ("الشركات الصغيرة والمتوسطة") شراء مركباتهم إما من خلال ترتيبات التأجير مع خيار التملك، أو من خلال التمويل المباشر.

الرسالة، والرؤية، والاستراتيجية

تتمثل رسالة المصدر في تمكين كل عميل من تحقيق طموحه في "القيادة". أما رؤيته، فهي أن يصبح المصدر المفضل في مجال تمويل السيارات لعملائه، مع تحقيق قيمة مضافة للمساهمين، وتعزيز بيئة عمل مزدهرة لموظفيه. ويركز المصدر على تنوع الحلول المالية المقدمة للأفراد ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة من خلال باقة شاملة من المنتجات والخدمات. كما يهدف المصدر إلى تقديم تجربة إيجابية للعملاء وبناء علاقات طويلة الأجل من خلال حلول مستدامة، مع الاستمرار في التكيف مع تطورات السوق، وضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

المزايا التنافسية ونقاط القوة الأساسية

فيما يلي توضيح لخطط النمو واستراتيجيات المصدر الرئيسية:

- تعزيز الجهود التسويقية والبيعية لرفع الحصة السوقية؛
- تقديم نموذج متقدم لخدمة العملاء؛
- تنوع مصادر التمويل وتحسين تكاليف التمويل؛
- تطوير القنوات الرقمية للتمويل؛
- الاستثمار المستمر في تطوير الكفاءات والاحتفاظ بها؛ و
- الحفاظ على إطار حوكمة متزن لإدارة المخاطر.

يعتقد المصدر أن لديه نقاط القوة التنافسية التالية التي من شأنها دعم نمو أعماله:

- نهج حكيم في مخصصات العملاء وإدارة مخاطر الائتمان؛
- فهم عميق لسوق تمويل السيارات، وشبكة قوية من العلاقات التجارية؛
- فريق إداري شغوف، كفء، وذو خبرة؛ و
- عمليات تشغيلية قوية وفعالة.

نظرة عامة على السوق

(1) البنك المركزي السعودي (ساما)

البنك المركزي السعودي (المعروف سابقاً باسم مؤسسة النقد العربي السعودي) هو البنك المركزي للمملكة العربية السعودية، وقد تم تأسيسه عام 1952م. وتشمل وظائف البنك المركزي السعودي إصدار العملة الوطنية (الريال السعودي)، والإشراف على البنوك التجارية، وإدارة احتياطات النقد الأجنبي، وتعزيز استقرار الأسعار وأسعار الصرف، وضمان نمو وسلامة النظام المالي، وتشغيل عدد من الأنظمة الإلكترونية المالية بين البنوك.

وتم إقرار نظام البنك المركزي السعودي بموجب مرسوم ملكي في نوفمبر 2020م. وتم تغيير اسم المؤسسة إلى "البنك المركزي السعودي" بموجب هذا التشريع الجديد، مع الاحتفاظ بالاختصار "ساما" نظراً لأهميته التاريخية والمحلية والعالمية. وستبقى الأوراق النقدية والعملات المعدنية من جميع الفئات التي تحمل اسم "مؤسسة النقد العربي السعودي" متداولة وتحفظ بوضعها كعملة قانونية. وبالإضافة إلى ذلك، يُقدم البنك المركزي السعودي تقاريره مباشرة إلى خادم الحرمين الشريفين. ويحدد النظام أهداف البنك المركزي السعودي، بما في ذلك الحفاظ على الاستقرار النقدي، وتعزيز الثقة، ودعم استقرار القطاع المالي، ودعم النمو الاقتصادي. ووفقاً لنظام البنك المركزي السعودي، فإن البنك مسؤول عن وضع السياسة النقدية واختيار أدواتها وإجراءاتها. كما يوضح النظام علاقة البنك المركزي السعودي مع الحكومة والجهات الدولية ذات الصلة.

ويخضع البنك المركزي السعودي لإشراف مجلس إدارة يرأسه محافظ يتم تعيينه بأمر ملكي. ويتألف مجلس إدارة البنك أيضاً من خمسة أعضاء آخرين من القطاع الخاص، يتم تعيينهم بأمر ملكي لفترة ولاية تبلغ سبع سنوات. ويتم ترشيح الأعضاء الآخرين لمجلس الإدارة بشكل مشترك من قبل المحافظ ووزير المالية، ثم يتم تعيينهم بأمر ملكي.

(2) القطاع المصرفي

يُعد القطاع المصرفي أكبر قطاع في النظام المالي السعودي، حيث بلغت إجمالي أصول المؤسسات المصرفية التجارية في المملكة ما يعادل 87.1% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، و207.5% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2022م، و100.6% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، و209.9% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2021م. وبلغ عدد البنوك التجارية المرخصة في المملكة حتى ديسمبر 2023م -وفقاً لموقع البنك المركزي السعودي- حوالي 36 بنكاً، منها 14 بنكاً محلياً، بما في ذلك ثلاثة بنوك رقمية تم ترخيصها مؤخراً من قبل البنك المركزي السعودي ولكنها لم تبدأ عملياتها بعد.

ويعمل البنك المركزي السعودي كجهة تنظيمية للأعمال المصرفية المحلية والأجنبية العاملة في المملكة. ويخضع البنك المركزي السعودي لتنظيم المرسوم الملكي رقم 36 بتاريخ 11/04/1422هـ (الموافق 2020/11/26م)، والذي يحدد دور البنك وينظم علاقته مع البنوك المحلية والأجنبية التي تعمل في المملكة، ويوضح دور البنك المركزي السعودي في الإشراف على الأنشطة المصرفية في المملكة. كما يحدد المرسوم الملكي رقم م/5 بتاريخ 1386/02/22هـ (الموافق 1966/06/11م) (نظام مراقبة البنوك) المتطلبات النظامية لممارسة الأعمال المصرفية في المملكة، ويشمل أحكاماً مختلفة تحكم الأنشطة المصرفية. ويهدف نظام مراقبة البنوك إلى حماية البنوك وودائع العملاء والمساهمين، وضمان مستويات كافية من رأس المال والسيولة. ويحظر النظام على البنوك القيام بأنشطة معينة قد تلحق الضرر بمساهميها وعملائها. بالإضافة إلى ذلك، يحظر النظام على الأفراد والشركات استخدام كلمة "بنك" أو مرادفاتها في أسمائهم أو ممارسة أي أنشطة مصرفية دون الحصول على ترخيص من البنك المركزي السعودي. ويضع نظام مراقبة البنوك الإطار الذي يجب أن تعمل ضمنه البنوك في المملكة، ويتم استكمالها من وقت لآخر من خلال التعاميم والتوجيهات والإرشادات الصادرة عن البنك المركزي السعودي.

(3) مؤسسات التمويل غير المصرفية

يشمل قطاع مؤسسات التمويل غير المصرفية شركات تمويل متخصصة تعمل في قطاعات سوقية محددة مثل العقارات، والسيارات، والمعدات، والتمويل الاستهلاكي والتمويل الأصغر. وتقدم هذه الشركات خدمات مالية للأفراد و/أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتكمل مؤسسات التمويل غير المصرفية البنوك التجارية من خلال تقديم القروض للقطاعات التي لا تخدمها البنوك بشكل كافٍ في المملكة، وقد تساعد في حماية الاقتصاد من الصدمات المالية وتعزيز تعافيه منها. وتتمتع لوائح مؤسسات التمويل غير المصرفية بمرونة أكبر في بعض الجوانب مقارنة بالبنوك التجارية، على سبيل المثال، يتم تحديد سقف التمويل الاستهلاكي بناءً على نسبة عبء الديون الشهرية للعميل ودخله المتاح، مع استفادة مؤسسات التمويل غير المصرفية من حدود أعلى مقارنة بالبنوك التجارية. كما تتمتع مؤسسات التمويل غير المصرفية بلوائح أقل صرامة فيما يتعلق بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

(4) قطاع التمويل الإسلامي

التمويل الإسلامي هو تقديم الخدمات المصرفية والمالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتشمل بعض أشكال التمويل الإسلامي المضاربة (تقاسم الأرباح والخسائر)، والوديعة (الحفظ)، والمشاركة (المشاريع المشتركة)، والإجارة (التأجير)، والمرابحة (التكلفة زائد الربح). وتحرم الشريعة الإسلامية الربا، وهي الفائدة المدفوعة على القروض النقدية. كما يُحرم الاستثمار في الأعمال التي تقدم سلعا أو خدمات تعتبر مخالفة للمبادئ الإسلامية. وقد تم تطبيق هذه المحظورات بدرجات متفاوتة في الدول/المجتمعات الإسلامية تاريخياً لمنع الممارسات غير الإسلامية.

وفي أواخر القرن العشرين، تشكّل عدد من البنوك الإسلامية لتطبيق هذه المبادئ في المؤسسات التجارية الخاصة أو شبه الخاصة داخل المجتمع الإسلامي. وعلى الرغم من أن المصرفية الإسلامية لا تزال تشكل جزءاً صغيراً من أصول البنوك الإسلامية، إلا أنها تنمو بشكل أسرع من الأصول المصرفية ككل منذ نشأتها، ومن المتوقع أن تستمر في النمو.

(5) لمحة عامة تنظيمية

تأسس برنامج تطوير القطاع المالي في إطار رؤية 2030 بهدف تطوير قطاع تمويل متنوع، حيث يأتي دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في صلب المرحلة الحالية للبرنامج (2020م - 2025م).

يهدف برنامج تطوير القطاع المالي، الذي انطلق عام 2018م كجزء من رؤية 2030، إلى إنشاء قطاع خدمات مالية قوي وتنافسي قادر على دعم اقتصاد المملكة وتوفير خيارات تمويل أكثر سهولة.

ويتسم القطاع المالي في المملكة برقابة تنظيمية محكمة تحت إشراف البنك المركزي وهيئات رئيسية أخرى. ويتميز القطاع المالي في المملكة بأسس تنظيمية محكمة، حيث تشرف العديد من السلطات على مجموعة واسعة من الأنشطة المالية.

يمثل نظام مراقبة شركات التمويل النظام الرئيسي الذي يحكم المؤسسات المالية غير المصرفية في المملكة، ويمنح هذا النظام البنك المركزي رقابة واسعة النطاق على المعاملات والعقود والحد الأدنى من الاشتراطات الأمنية والحد الأقصى من مخصصات المؤسسات المالية غير المصرفية.

وتسمح التطورات التنظيمية الأخيرة بتنوع محفظة المؤسسات المالية غير المصرفية، وتحسين إجراءات إدارة المخاطر، ورفع مستوى الشفافية على صعيد التمويل الشخصي وتمويل السلع، وتقليل عوائق الدخول في مجال تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتكامل الرقمي، وزيادة التعاون بين البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية وشركات التقنية المالية في مجال الخدمات المصرفية المفتوحة.

(6) إجمالي الإقراض في المملكة

ارتفع إجمالي الإقراض في المملكة من 1,601 مليار ريال سعودي في ديسمبر 2019م إلى 2,757 مليار ريال سعودي بحلول الربع الثاني من عام 2024م، مما يمثل زيادة بنسبة 71.56% خلال تلك الفترة. وشكلت مؤسسات التمويل غير المصرفية 3.22% من إجمالي الائتمان المقدم من البنوك ومؤسسات التمويل غير المصرفية، مما يعكس نمواً بنسبة 81.63% في الإقراض من قبل مؤسسات التمويل غير المصرفية من عام 2019م إلى الربع الثاني من عام 2024م.

(7) الإقراض حسب القطاعات في المملكة

بلغ إجمالي محفظة القروض الاستهلاكية 1,339 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2024م، مقارنة بـ 1,074 مليار ريال سعودي في عام 2021م، مما يعكس معدل نمو بلغ 24.67% خلال هذه الفترة. وبالمثل، بلغت محفظة القروض للشركات 1,125 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2024م، مقارنة بـ 850 مليار ريال سعودي في عام 2021م، مما يعكس معدل نمو بلغ 32.35% خلال هذه الفترة. كما ارتفعت محفظة القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 293 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2024م، مقارنة بـ 203 مليار ريال سعودي في عام 2021م، مما يعكس معدل نمو بلغ 44.33% خلال هذه الفترة.

حقق قطاع تمويل المؤسسات المالية غير المصرفية نمواً ملحوظاً بمعدل سنوي مركب بلغ 11.6% في الفترة الممتدة من 2021م حتى 2023م، وهو ما يساوي تقريباً معدل النمو السنوي المركب للبنوك البالغ 12.0% خلال نفس الفترة. في حين تفوق التمويل غير العقاري عن طريق المؤسسات المالية غير المصرفية بشكل كبير على التمويل المصرفي، حيث حقق معدل نمو سنوي مركب قدره 17.4% من حيث إجمالي الذمم المدينة في الفترة الممتدة من 2021م حتى 2023م، وقد جاء هذا النمو مدفوعاً بالدور المتزايد الذي تؤديه المؤسسات المالية غير المصرفية في فئة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

رغم هيمنة التمويل الشخصي وتمويل السلع حالياً، إلا أن قطاع التمويل غير العقاري عن طريق المؤسسات المالية غير المصرفية في المملكة يتجه نحو النمو الشامل لكافة أعمال المحفظة الاستثمارية في ظل تنوع الجهات الفاعلة لأنشطتها خارج فئاتها الأساسية.

بلغت قيمة قطاع التمويل غير العقاري عن طريق المؤسسات المالية غير المصرفية 57.5 مليار ريال سعودي (15.3 مليار دولار أمريكي) في عام 2023م، بعد أن حقق معدل نمو سنوي مركب قدره 17.4% انطلاقاً من عام 2021م، علماً أنه يمثل 67.9% من إجمالي قطاع التمويل عن طريق المؤسسات المالية غير المصرفية.

يحتل التمويل الشخصي وتمويل السلع (التمويل الشخصي وتمويل المنتجات الاستهلاكية) الصدارة في السوق، يتبعه تمويل المركبات، في حين أن تمويل بطاقات الائتمان ما زال في طور النمو.

من المتوقع أن يشهد التمويل غير العقاري عن طريق المؤسسات المالية غير المصرفية نمواً إضافياً، ويُفترض أن يسجل معدل نمو سنوي مركب قدره 13.5% في الفترة الممتدة من 2023م حتى 2028م ليصل إلى 108.6 مليار ريال سعودي (28.9 مليار دولار أمريكي) في عام 2028م.

(8) القروض المتعثرة

وفقاً لأحدث تقرير للاستقرار المالي الصادر عن البنك المركزي السعودي (ساما)، انخفضت نسبة القروض المتعثرة في مؤسسات التمويل غير المصرفية في المملكة سنوياً منذ عام 2019م، حيث بلغت النسبة 5.4% في عام 2023م.

(9) محركات الطلب على منتجات التمويل غير المصرفي

الاستهلاك الخاص للفرد: مثل الاستهلاك الخاص في الربع الأول من عام 2024م - 40.3% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في المملكة، مقارنة بـ 39.8% في الربع السابق، ومتوسط 34.4% من مارس 2003م إلى مارس 2024م. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى نمو التمويل الاستهلاكي مع استمرار ارتفاع مستوى الاستهلاك الخاص في المملكة.

التركيبة السكانية العاملة الشابة والمتنامية: اعتباراً من عام 2022م، يشكل الأشخاص العاملين دون سن 39 عاماً حوالي 69.9% من القوى العاملة في المملكة (بين 15 و 60 عاماً). ومن المتوقع أن يستمر نمو السكان في سن العمل (الذين زادوا بنسبة 66.3% بين عامي 2010م و 2022م) في دفع الطلب على التمويل الشخصي لتلبية الاحتياجات في مجالات مثل الرعاية الصحية والتعليم والإسكان.

الإصلاحات الاجتماعية: شكّلت المرأة -وفقاً لبيانات الهيئة العامة للإحصاء- 38.8% من إجمالي السكان في عام 2022م، وارتفع معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة من 17.7% في الربع الثاني من عام 2016م إلى 35.3% في الربع الثاني من عام 2023م. ومن المتوقع أن تؤدي زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة إلى زيادة الطلب على التمويل الشخصي.

توسع قطاع التجارة الإلكترونية: سجل قطاع التجارة الإلكترونية في المملكة نمواً بنسبة 60.0% على أساس سنوي في عام 2020م مدفوعاً بالجائحة. ومن المتوقع أن يؤدي استمرار نمو قطاع التجارة الإلكترونية في فترة ما بعد الجائحة إلى تحسين استهلاك العملاء وزيادة الطلب على التمويل الاستهلاكي، خاصة تمويل بطاقات الائتمان.

زيادة الطلب على بطاقات الائتمان: بلغت نسبة انتشار بطاقات الائتمان في المملكة 25.4% في عام 2021م، وهي أقل مقارنة بالاقتصادات المتقدمة مثل كندا (82.7%) والمملكة المتحدة (62.1%) وألمانيا (56.5%). وتعتبر البطاقات الوسيطة المفضلة للدفع على منصات التجارة الإلكترونية في المملكة، ومن المتوقع أن يزداد الطلب على هذا المنتج.

(10) المنافسة

يُعد سوق مؤسسات التمويل غير المصرفية (غير العقارية) في المملكة قطاعاً ديناميكياً وسريع التطور ضمن المشهد المالي السعودي. وتشمل مؤسسات التمويل غير المصرفية في هذا القطاع مجموعة واسعة من الكيانات، بما في ذلك شركات الاستثمار، وشركات إدارة الأصول، وشركات التأجير والتمويل، ومقدمي التأمين، وشركات التقنية المالية الناشئة. وتؤدي هذه المؤسسات دوراً حاسماً في تطوير المنظومة المالية في المملكة.

ومن أبرز الاتجاهات في سوق مؤسسات التمويل غير المصرفية (غير العقارية) هو التبني المتزايد لحلول التقنية المالية. وقد اكتسبت شركات التقنية المالية الناشئة زخمًا، مما جعل السوق أكثر تنافسية في ظل المبادرات الحكومية الداعمة وارتفاع مستوى الرقمنة وزيادة الطلب على الخدمات المالية المريحة. وتشمل الحلول المبتكرة التي تعكف مؤسسات التمويل غير المصرفية على تطويرها المحافظ الرقمية، ومنصات الإقراض من نظير إلى نظير، والمستشارين الآليين، لتلبية احتياجات قاعدة مستهلكين مجيدين استخدام وسائل التقنية. وأصبحت الشراكات بين مؤسسات التمويل غير المصرفية والبنوك التقليدية أكثر انتشارًا، مما يعزز الشمول المالي ويوسع نطاق الوصول إلى خدمات مالية أوسع. وقد فتحت سبل التعاون هذه فرصًا لمؤسسات التمويل غير المصرفية للاستفادة من قاعدة العملاء الواسعة والبنية التحتية للمؤسسات المالية الراسخة، مما زاد من تنافسية السوق.

ملخص المعلومات المالية ومؤشرات الأداء الرئيسية

استخرجت المعلومات المالية للشركة الواردة أدناه من القوائم المالية المراجعة للشركة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 و 2024م المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS) المعتمدة في المملكة والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA)، والمراجعة من قبل مراجع الحسابات كي بي ام جي للاستشارات المهنية. كما تم الحصول على المعلومات المالية الواردة في هذا القسم من المعلومات المالية الأولية المختصرة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م و 30 يونيو 2025م، والتي أعدتها الشركة وتم مراجعتها وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة (34) "التقرير المالي الأولي" المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. وينبغي أن تقرأ المعلومات المالية ومؤشرات الأداء الرئيسية المبينة أدناه جنباً إلى جنب مع القسم (2) "عوامل المخاطرة" والقسم (6) "المعلومات المالية ومناقشة وتحليل الإدارة" من هذه النشرة والقوائم المالية المراجعة للشركة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 و 2024م والقوائم المالية الأولية المختصرة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م المضمنة في القسم (15) "الملاحق - القوائم المالية والنظام الأساسي" وغير ذلك من البيانات المالية الواردة في الأقسام الأخرى من هذه النشرة.

الجدول (1): ملخص قائمة المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2022م، و 2023م، و 2024م، و 30 يونيو 2025م

بآلاف الريالات السعودية	كما في 31 ديسمبر 2022م	كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2024م	كما في 30 يونيو 2025م
مجموع الموجودات	514,045	920,599	1,982,457	2,237,443
مجموع المطلوبات	309,360	708,900	1,647,512	1,868,171
مجموع حقوق المساهمين	204,685	211,699	334,945	369,272
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	514,045	920,599	1,982,457	2,237,443

المصدر: القوائم المالية المدققة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م و 31 ديسمبر 2023م و 31 ديسمبر 2024م، والقوائم المالية الأولية المختصرة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م.

الجدول (2): ملخص قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للشركة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، و 2023م، و 2024م، وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م و 2025م

بآلاف الريالات السعودية	السنوات المنتهية في 31 ديسمبر					فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو	
	2022م	2023م	2024م	2024م	2025م	2024م	2025م
إيرادات تأجير تمويلي	58,816	101,862	199,688	80,084	139,165		
دخل عمولة	5,630	19,769	67,620	22,916	37,693		
ربح من قروض دون فوائد من "ساما"	-	1,744	-	-	-		
ربح من التورق	-	-	-	-	24,070		
مجموع الإيرادات	64,446	123,375	267,308	103,000	200,928		
المصروفات							
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة عن الموجودات المالية	(20,242)	(13,005)	(34,686)	(10,008)	(11,744)		
تأمين وتكاليف أخرى لسيارات ممولة	(16,123)	(35,538)	(72,161)	(29,299)	(51,471)		
رواتب ومصروفات متعلقة بالموظفين	(19,567)	(27,653)	(44,865)	(20,195)	(29,209)		

استهلاك وإطفاء	(2,151)	(2,846)	(3,324)	(1,466)	(2,074)
تكلفة تمويلية	(6,607)	(22,037)	(63,405)	(23,333)	(51,481)
مصروفات أخرى	(10,340)	(14,537)	(19,499)	(8,968)	(9,849)
إجمالي المصروفات	(75,030)	(115,617)	(237,939)	(93,270)	(155,828)
الربح قبل الزكاة	(10,584)	7,757	29,369	9,730	45,100
مصروف الزكاة	(608)	(412)	(6,056)	(1,003)	(10,773)
ربح / (خسارة) السنة أو للفترة	(11,191)	7,345	23,312	8,727	34,327
الدخل الشامل الآخر					
بنود لن يُعاد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة					
ربح / (خسارة) إعادة قياس خطط المنافع المحددة	208	(332)	(66)	-	-
مجموع الدخل / (الخسارة) الشامل للسنة أو للفترة	(10,983)	7,013	23,246	8,727	34,327

المصدر: القوائم المالية المراجعة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 و2024م والقوائم المالية الأولية المختصرة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م.

الجدول (3): ملخص قائمة التدفقات النقدية للشركة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م و2025م

بآلاف الريالات السعودية	السنوات المنتهية في 31 ديسمبر					فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو
	2022م	2023م	2024م	2024م	2024م	2025م
صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة التشغيلية ..	(43,379)	(268,284)	(856,363)	(357,776)	(146,411)	
صافي النقد (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية	(310)	(2,325)	(4,277)	(1,343)	(4,701)	
صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة التمويلية ..	(83,459)	258,013	884,461	396,463	238,782	
النقد وما في حكمه في بداية السنة \ الفترة	143,553	16,404	3,808	3,808	27,630	
النقد وما في حكمه في نهاية في نهاية السنة \ الفترة	16,405	3,808	27,630	41,152	115,299	

المصدر: القوائم المالية المراجعة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 و2024م والقوائم المالية الأولية المختصرة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م و2025م.

الجدول (4): مؤشرات الأداء الرئيسية للشركة كما في وللسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م

بآلاف الريالات السعودية	كما في وللسنوات المنتهية في 31 ديسمبر				كما في ولفتره الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو
	2022م	2023م	2024م	2025م	
معدل النمو من اجمالي الإيرادات (%)	12.4%	91.4%	116.7%	95.1%	
هامش الربح الإجمالي (%)	89.7%	82.1%	76.3%	74.4%	
هامش الربح قبل الزكاة (%)	(16.4%)	6.3%	11.0%	22.4%	
هامش الربح الصافي (%)	(17.4%)	6.0%	8.7%	17.1%	
العائد على الموجودات (%)	(2.1%)	1.0%	1.6%	3.3%	
العائد على حقوق المساهمين (%)	(5.3%)	3.5%	8.5%	19.5%	
نسبة مستحقات التمويل إلى حقوق المساهمين	2.3	4.2	5.7	5.4	
نسبة الدين إلى حقوق المساهمين	0.9	2.2	3.9	4.3	
متوسط معدل الاقتراض (%)	3.0%	6.8%	7.2%	7.1%	
متوسط معدل الاقتراض (%)	12.8%	14.1%	13.7%	13.7%	
هامش معدل الربح الصافي (%)	9.8%	7.3%	6.5%	6.7%	

المصدر: معلومات الإدارة.

ملاحظة: يرجى مراجعة القسم (20-6-6) "أساس احتساب مؤشرات الأداء الرئيسية" والذي يوضح كيفية احتساب مؤشرات الأداء الرئيسية المفصّل عنها في الجدول أعلاه.



جدول المحتويات

1	1. نظرة عامة على البرنامج.....
8	2. عوامل المخاطرة.....
45	3. استخدام العوائد.....
46	4. وصف المصدر.....
57	5. الإدارة.....
70	6. المعلومات المالية ومناقشة وتحليل الإدارة.....
108	7. المعلومات القانونية.....
123	8. أحكام الصكوك وشروطها.....
140	9. نموذج الشروط النهائية.....
143	10. مخطط الهيكل والتدفقات النقدية.....
145	11. الاكتتاب والبيع.....
148	12. معلومات عامة.....
150	13. التعريفات.....
153	14. المصاريف.....
154	15. الملاحق – القوائم المالية والنظام الأساس.....

1. نظرة عامة على البرنامج

فيما يلي ملخص خاص بمزايا البرنامج الرئيسية. ولا يضم هذا الملخص جميع المعلومات التي ينبغي على أي مستثمر محتمل أخذها بعين الاعتبار قبل إقدامه على الاستثمار في الصكوك كما أنها صالحة في مجملها من خلال باقي نشرة الإصدار للبرنامج والشروط النهائية المطبقة، هذا وينبغي على كل مستثمر الاطلاع بعناية على مجمل نشرة الإصدار للبرنامج والشروط النهائية المطبقة قبل اتخاذ أي قرار بالاستثمار، ويتعين على المستثمرين المحتملين إيلاء اهتمام خاص لعوامل المخاطرة المذكورة في القسم (2) "عوامل المخاطرة" والقسم الوارد تحت قسم "إشعار مهم". المصطلحات التي تبدأ بحرف سميك ولم يتم تعريفها في هذا الملخص تحمل المعاني الواردة في القسم (8) "أحكام الصكوك وشروطها" من نشرة الإصدار للبرنامج، وأي إشارة إلى "شرط" محدد يجب تفسيرها على هذا الأساس.

المصدر:	شركة راية للتمويل.
التأسيس:	المصدر هو شركة مساهمة مقفلة ذات شخص واحد، تم تأسيسها في المملكة بموجب السجل التجاري رقم 2050104609 بتاريخ 1436/04/08هـ (الموافق 2015/01/28م). ويقع المقر الرئيسي للمصدر في المبنى رقم 2881، حي الفيصلية، طريق الملك فهد بن عبدالعزيز، 32272، الدمام، المملكة.
أنشطة المصدر:	يمكن العثور على مزيد من التفاصيل حول تاريخ المصدر، واستراتيجيته، وأعماله، ومعلومات أخرى في القسم (4) "وصف المصدر" ضمن نشرة الإصدار للبرنامج.
المساهم:	شركة المجدوعي للسيارات المحدودة، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تأسست في المملكة العربية السعودية.
رأس المال:	رأس المال المُصدّر والمكتتب به والمدفوع بالكامل للمُصدر هو 330,000,000 ريال سعودي، مقسم إلى 33,000,000 سهم عادي بقيمة اسمية قدرها 10 ريالات سعودية للسهم الواحد.
المستشار المالي ومدير الترتيب الوحيد:	شركة تأثير المالية
المتعامل:	شركة مشاركة المالية، إلى جانب أي متعامل آخر يتم تعيينه فيما يتعلق بالبرنامج (يشار إلى كل منهم بـ "متعامل" ومعاً بـ "متعاملون").
وكيل حملة الصكوك:	الرياض المالية، ومقرها المسجل في 2414 حي الشهداء، وحدة رقم 69، ص.ب 13241 – 7279، الرياض 2414، المملكة العربية السعودية.
مسؤول الدفع:	الرياض المالية، ومقرها المسجل في 2414 حي الشهداء، وحدة رقم 69، ص.ب 13241 – 7279، الرياض 2414، المملكة العربية السعودية.
أمين السجل ووكيل نقل الملكية:	شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع)، ويقع عنوانها المسجل في أبراج التعاونية، الوحدة رقم: 15، طريق الملك فهد - العليا 6897، الرياض 12211 – 3388، المملكة العربية السعودية.
المضارب:	شركة راية للتمويل.
رب المال:	الرياض المالية.
الشروط الخاصة بكل سلسلة:	وترد الشروط الخاصة بكل سلسلة في الشروط النهائية المطبقة.
الإصدار من خلال سلاسل:	تُصدّر الصكوك من خلال سلاسل، وقد تتكون كل سلسلة من الصكوك من شريحة أو أكثر يتم إصدارها في تواريخ إصدار مختلفة. وستكون الصكوك الخاصة بكل سلسلة خاضعة لنفس الشروط والأحكام، أو لشروط وأحكام متطابقة في جميع الجوانب، باستثناء مبلغ وتاريخ الدفعة الأولى من مبالغ التوزيع الدورية وتاريخ بدء استحقاقها.

تاريخ الإصدار:	سيتم تحديد تاريخ إصدار كل شريحة من الصكوك في الشروط النهائية المطبقة.
هامش الربح:	وبالنسبة للفترة الأولية، تحمل كل سلسلة من الصكوك ربحاً وفقاً لمعدل التوزيع الدوري الأولي ذي الصلة. وسيتم بعد ذلك إعادة تعيين معدل الربح ذي الصلة في كل تاريخ إعادة تعيين ذي صلة على أساس مجموع الهامش ذي الصلة ومعدل إعادة التعيين ذي الصلة في تاريخ التحديد ذي الصلة، حسب ما يحدده مسؤول الدفع.
هيكل الصفقة:	يتضمن القسم (10) "مخطط الهيكل والتدفقات النقدية" أدناه رسماً توضيحياً لهيكل الصفقة والتدفقات النقدية الرئيسية.
حجم البرنامج:	القيمة الاسمية تصل إلى (500,000,000) خمسمائة مليون ريال سعودي من خلال البرنامج لإصدار هذه الصكوك في سلسلة إصدارات متفرقة.
حجم الإصدار:	سيتم تحديد القيمة الاسمية الإجمالية لكل شريحة/سلسلة إصدار من الصكوك في الشروط النهائية المطبقة وبحد أقصى (500,000) خمسمائة ألف صك سيتم إصدارها بموجب البرنامج.
القيمة الاسمية لأداة الدين المطروحة:	سيتم تحديد القيمة الاسمية للصك الواحد بقيمة اسمية قدرها (1,000) ألف ريال سعودي لكل صك أو كما هو محدد في الشروط النهائية المطبقة على سلسلة أو شريحة الإصدار المعنية، حيث أنه قد تختلف القيمة الاسمية للصك الواحد حسب تفاصيل الإصدار المحددة في الشروط النهائية المطبقة المعنية بذلك الإصدار.
الحد الأدنى لعدد الصكوك التي سيتم الاكتتاب بها:	سيتم تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى لعدد وقيمة الصكوك المطلوب الاكتتاب بها لكل شريحة في الشروط النهائية المعمول بها.
الحد الأقصى لعدد الصكوك التي سيتم الاكتتاب بها:	سيتم تحديد الحد الأقصى لعدد وقيمة الصكوك المطلوب الاكتتاب بها لكل شريحة في الشروط النهائية المعمول بها.
القيم الأدنى للصكوك التي سيتم الاكتتاب بها:	سيتم تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى لقيمة الصكوك المطلوب الاكتتاب بها لكل شريحة في الشروط النهائية المعمول بها.
القيم القصوى للصكوك التي سيتم الاكتتاب بها:	سيتم تحديد الحد أقصى لقيمة الصكوك المطلوب الاكتتاب بها لكل شريحة في الشروط النهائية المعمول بها.
العملات:	تصدر الصكوك بالريال السعودي ("الريال السعودي").
الفئات المحددة:	تُصدر الصكوك بقيمة اسمية قدرها (1,000) ألف ريال سعودي لكل صك أو كما هو محدد في الشروط النهائية المطبقة وبحد أقصى (500,000) خمسمائة ألف صك سيتم إصدارها بموجب البرنامج.
المستثمرون المستهدفون:	سيتم طرح الصكوك للأشخاص المؤهلين سواء الطبيعيين أو الاعتباريين وفقاً للأنظمة والقواعد واللوائح المعمول بها في المملكة.

(أ) أي شخص طبيعي يعتبر مقيم في المملكة وفقاً لنظام ضريبة الدخل الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/1) بتاريخ 1425/1/15هـ (كما تم تعديله) ولائحته التنفيذية ("نظام ضريبة الدخل")؛ أو (ب) أي شخص اعتباري يعتبر مقيم في المملكة وفقاً لنظام ضريبة الدخل ويحمل سجل تجاري ساري المفعول صادر عن وزارة التجارة. ومع ذلك لا يسري شرط امتلاك الشخص الاعتباري لرقم سجل تجاري ساري المفعول صادر عن وزارة التجارة على الهيئات الحكومية في المملكة ولا على صناديق الاستثمار المشتركة المؤسسة في المملكة والتي يديرها شخص مصرح له من الهيئة، أو أي كيان آخر تم تأسيسه في المملكة ولا توجب عليه أنظمة المملكة أن يكون لديه سجل تجاري على أن يكون لديه في كل الحالات حساب مصرفي لدى بنك محلي في المملكة.	الشخص المؤهل أو الأشخاص المؤهلين:
سيتم تحديد كل فترة طرح لشريحة الصكوك ذات الصلة في الشروط النهائية المطبقة (يشار إلى كل منها بـ "فترة الطرح") وسيتم تخصيص شريحة الصكوك ذات الصلة بعد نهاية فترة الطرح ذات الصلة وإصدارها في تاريخ ("تاريخ الإصدار") سيخطر به المصدر ومدير الترتيب، والمتعامل المعني، والجهة المستلمة المستثمرين المحتملين المعنيين بعد نهاية فترة الطرح ذات الصلة. ولزيد من التفاصيل، يُرجى الرجوع إلى القسم (11) "الاكتتاب والبيع".	فترة الطرح:
من وقت لآخر يجوز توزيع الصكوك بشكل مستمر عبر المتعامل المعني أو أكثر بموجب البرنامج من قبل المصدر، وقد يكون هذا التعيين لإصدار محدد أو على أساس مستمر. يجب أن تكون الإشارات في نشرة الإصدار للبرنامج هذه إلى المتعامل المعني، في حالة توزيع إصدار الصكوك (أو المقصود توزيعها) من قبل أكثر من متعامل واحد، إلى جميع المتعاملين الذين يوافقون على توزيع هذه الصكوك.	التوزيع:
سيتم طرح الصكوك للأشخاص المؤهلين سواء الطبيعيين أو الاعتباريين في المملكة. ويتعين على الأشخاص الراغبين في شراء الصكوك الخاصة بالسلسلة المعنية، التقديم من خلال نظام إدارة الاكتتاب الذي تديره تداول. ويمكن تنفيذ ذلك عن طريق الاكتتاب في الصكوك من خلال المؤسسات المالية التي يدير هؤلاء الأشخاص استثماراتهم عن طريقها أو من خلال تقديم نموذج مكتمل حسب الأصول (ويُشار إليه بـ "نموذج طلب شراء المستثمر") من خلال المواقع الإلكترونية والمنصات التابعة للمتعاملين المعنيين والجهات المستلمة (ويُشار إليها بـ "الجهات المستلمة") والذين يقدمون هذه الخدمة الإلكترونية للمشاركين، أو من خلال أي وسيلة أخرى يوفرها المتعاملون والجهات المستلمة، وذلك قبل تاريخ إتمام عملية الطرح، على أن يتم سداد قيمة الصكوك الخاصة بتلك السلسلة وفقاً للتعليمات الواردة في نموذج طلب شراء المستثمر. وسوف تتوفر نماذج طلب شراء المستثمر من قبل مدير الترتيب أو من الجهات المستلمة المعنية، حسبما ينطبق، في ما يتعلق بهذه السلسلة. ولن تُقبل طلبات شراء صكوك بأي عملة من غير الفئة المحددة. ولزيد من التفاصيل، يُرجى الرجوع إلى القسم (11) "الاكتتاب والبيع".	طريقة الاكتتاب:
سيتم تحديد آلية تخصيص كل شريحة في الشروط النهائية المعمول بها، وستكون وفقاً لتقدير المصدر بالتشاور مع مدير الترتيب فيما يتعلق بتلك الشريحة. سيتم رد أي مبالغ اكتتاب زائدة دفعها المشاركون الأفراد - إن وجدت - بعد الانتهاء من تخصيص صكوك السلسلة ذات الصلة، وذلك عن طريق تحويلها إلى الحساب البنكي الذي استلمت منه تلك المبالغ، دون خصم أي رسوم أو عمولات من قبل المتعامل المعني أو الجهات المستلمة، حسب الاقتضاء.	آلية التخصيص ورد المبالغ الزائدة:
صكوك كل سلسلة هي أوراق مالية دائمة، وبالتالي لا يوجد لها تاريخ استحقاق إلزامي محدد.	الاستحقاقات:
لا يجوز إصدار الصكوك إلا بدفع كامل ثمنها وبسعر الإصدار المحدد في الشروط النهائية المطبقة.	سعر الإصدار:
يشكل كل صك حصة ملكية مشاعة لحزمة الصكوك في أصول الصكوك الخاصة بالسلسلة ذات الصلة وتكون في مرتبة مساوية دون أي أفضلية أو أولوية مع كافة الصكوك الأخرى الخاصة بالسلسلة ذات الصلة الصادرة بموجب البرنامج.	الحالة:
سيتم إصدار كل سلسلة من الصكوك بصيغة إلكترونية مسجلة وسيتم تمثيلها مجتمعة بالصك الموحد الذي سيتم إيداعه وفق تعليمات وكيل حملة الصكوك بموجب أحكام اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية. ولن يتم إصدار صكوك نهائية تمثل ملكية الصك الموحد، غير أنه يحق لحزمة الصكوك بناءً على طلبهم استلام بيان من أمين السجل يوضح حصصهم من الصكوك.	النموذج:

تشكل الصكوك والالتزامات ذات الصلة التزامات مباشرة وغير مضمونة ومشروطة وثانوية من المصدر، وتحتل، في حال حدوث إجراءات تصفية، المرتبة التالية:	التبعية:
(أ) أدنى من جميع الالتزامات ذات الأولوية وثانوية بالنسبة لها، دون مزيد من التبعية؛	
(ب) بالتساوي مع جميع الالتزامات الأخرى ذات المرتبة المماثلة؛	
ذات أولوية فقط على جميع الالتزامات الثانوية.	
يحق لحملة الصكوك استلام مبالغ التوزيع الدوري المحتسبة على النحو المحدد في الشروط النهائية المطبقة.	التوزيعات الدورية:
في تاريخ الإصدار، يتم إيداع عوائد الاكتتاب في الصكوك من قبل حملة الصكوك في حساب غير ربحي لدى بنك الحساب، وذلك فيما يخص السلسلة المعنية، باسم وكيل حملة الصكوك (نيابة عن حملة الصكوك)، ويُدَار هذا الحساب من قبل مسؤول الدفع نيابة عنه.	حساب الصفقة:
في حال اتخاذ المصدر قراراً بعدم الدفع، أو وقوع حدث مبرر لعدم الدفع، فلن يقوم المصدر بسداد مبالغ التوزيع الدورية المعنية (أو أي جزء منها حسب الحالة)، ولن يترتب عليه أي التزام لاحق بسداد أي من هذه المبالغ غير المدفوعة، وذلك على النحو الموضح تفصيلاً في الشرط 7 (قيود/التوزيع/الدوري).	قيود على دفع مبالغ التوزيع الدورية:
وفي مثل هذه الحالات، لن تكون التوزيعات تراكمية، ولن تراكم أي مبالغ توزيع لم يتم دفعها، ولن يكون لحملة الصكوك أي حق في استلام هذه التوزيعات في أي وقت، حتى إذا تم دفع مبالغ توزيع أخرى في المستقبل.	
يخضع دفع الأرباح من قبل المصدر لسداد أرباح المضاربة المتعلقة برب المال أو الأرباح النهائية لرب المال، أو مبالغ التوزيع الدورية للصكوك ذات الصلة، وذلك على النحو الموضح تفصيلاً في الشرط 4-7 المتعلق بـ (قيود/الأرباح والاسترداد).	قيود الأرباح والاسترداد:
فيما يتعلق بكل سلسلة إصدار، تتكون أصول الصكوك مما يلي:	
(أ) المتحصلات النقدية من إصدار الصكوك، إلى أن يتم استخدامها وفقاً لشروط مستندات الصفقة؛	
(ب) جميع حقوق حملة الصكوك، وسندات ملكيته، ومصطلحه، وفوائده الحالية والمستقبلية في الأصول التي تشكل أصول المضاربة من وقت لآخر؛	
(ج) جميع حقوق وكيل حملة الصكوك، وسندات ملكيته، ومصطلحه، وفوائده الحالية والمستقبلية في مستندات الصفقة (باستثناء أي تعهدات يقدمها المصدر (بأي صفة) بموجب أي من مستندات الصفقة والالتزامات المقدمة لوكيل حملة الصكوك وفقاً لإعلان الوكالة الرئيسي)؛ و	أصول الصكوك:
(د) جميع المبالغ المودعة في حساب الصفقة من وقت لآخر، وكافة العوائد الناتجة عن ذلك، لصالح حملة الصكوك أو نيابة عنهم بنسبة تناسبية وفقاً للقيمة الاسمية للصكوك التي يحتفظ بها كل منهم، وذلك وفقاً لأحكام اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسي والشروط.	
لا يتحمل وكيل حملة الصكوك، ولا مدير الترتيب، ولا المصدر - مادام يؤدي التزاماته بموجب مستندات الصفقة- أي مسؤولية عن أداء أو ربحية أصول الصكوك، ولا يتحمل وكيل حملة الصكوك مسؤولية عن حصة ومقدار التوزيعات (إن وجدت) المقدمة لحملة الصكوك.	
صكوك كل سلسلة هي أوراق مالية دائمة، وبالتالي لا يوجد لها تاريخ استحقاق إلزامي محدد. ويجوز للمصدر استرداد صكوك كل سلسلة بالكامل وليس جزءاً منها فقط وفقاً لأحكام الشرط 9/(الاسترداد).	
وفقاً للشرط 2-1-9 (خيار/الشراء/المصدر)، يجوز للمصدر اختيار استرداد جميع صكوك السلسلة ذات الصلة وليس بعضها فقط بقيمة الشراء للمصدر ذات الصلة إذا تحققت الشروط التالية:	استرداد الصكوك:
(أ) إذا تم تحديد الشرط 2-1-9(ب) على أنه "ساري" في الشروط النهائية المطبقة، في أي تاريخ خلال الفترة التي تبدأ من (وبما يشمل) تاريخ الشراء الأول ذي الصلة إلى (وبما يشمل) تاريخ إعادة التعيين الأول ذي الصلة، أو في أي تاريخ توزيع دوري لاحق؛ أو	

(ب) إذا تم تحديد الشرط 9-1-2(ج) على أنه "ساري" في الشروط النهائية ذات الصلة، في تاريخ الشراء الأول أو في أي تاريخ توزيع دوري لاحق. بالإضافة إلى ذلك (في أي تاريخ في أو بعد تاريخ الإصدار ذي الصلة (سواء كان ذلك تاريخ توزيع دوري أم لا))، عند وقوع حدث ضريبي أو حدث رأس المال، يجوز استرداد جميع الصكوك ذات السلسلة وليس بعضها فقط وفقاً للشرطين 9-1-3 (الاسترداد بسبب الضرائب) و 9-1-4 (الاسترداد بسبب حدث رأس المال). وفي جميع الحالات، يخضع أي استرداد للصكوك السلسلة ذات الصلة للحالات الموضحة في الشرط 9-1-1 (عدم وجود تاريخ استرداد محدد وشروط الاسترداد).	
مع مراعاة الشرط 8-2 (الدفعات الخاضعة للأنظمة المعمول بها)، يتم دفع مبلغ التوزيع عند التصفية ومبالغ التوزيع الدوري (إن وجدت) من قبل أو نيابة عن المصدر بالريال السعودي عن طريق التحويل الإلكتروني بأموال متاحة في نفس اليوم إلى الحساب المسجل (على النحو المبين أدناه) لحامل الصك. وسيدفع مبلغ التوزيع عند التصفية وكل مبلغ توزيع دوري إلى حامل الصك الموجود في السجل في نهاية العمل في تاريخ التسجيل ذي الصلة. تكون جميع المدفوعات التي يقوم بها المصدر في حساب المعاملات بموجب اتفاقية المضاربة الرئيسية صالحة -وإلى حد المبالغ المدفوعة- فعالة لإرضاء وتفريغ التزام المصدر تجاه الأموال المستحقة الدفع منه أو نيابة عنه لحملة الصكوك بموجب اتفاقية المضاربة الرئيسية وهذه الشروط. لأغراض هذا البند 8 (المدفوعات)، فإن الحساب المسجل لحامل الصكوك يعني حساب الريال السعودي يحتفظ به حامل الصكوك أو نيابة عنه لدى أحد البنوك في المملكة، بحسب ما يتم إخطار أمين السجل به كتابياً في موعد لا يتجاوز تاريخ القيد المعني. وتخضع كل الدفعات المتعلقة بالصكوك في كل الأحوال لما يلي: (أ) أي أنظمة أو لوائح ضريبية أو أخرى معمول بها في مكان الدفع، دون الإخلال بأحكام الشرط 12 (الضرائب)؛ و(ب) أي حجب أو خصم مطلوب بموجب اتفاقية موصوفة في القسم 1471 (ب) من قانون الإيرادات الداخلية الأمريكي لعام 1986، وما يطرأ عليه من تعديلات ("القانون")، أو المفروضة بموجب الأقسام 1471 حتى 1474 من القانون، أو أي لوائح أو اتفاقيات بموجبها، أو أي تفسيرات رسمية لها، أو (دون الإخلال بأحكام الشرط 12 (الضرائب))، أو أي قانون ينفذ نهجاً حكومياً دولياً تجاهها. عندما يتم الدفع عن طريق التحويل إلى حساب مسجل، يقوم المصدر في تاريخ الاستحقاق للدفع بإصدار تعليمات الدفع (بقيمة تاريخ الاستحقاق أو -إذا لم يكن تاريخ الاستحقاق يوم عمل - بقيمة أول يوم عمل يليه بشرط أنه إذا لم يكن أي يوم من هذه الأيام يوم عمل يقع في نفس شهر تاريخ الاستحقاق، يكون لحامل الصك الحق في الدفع في يوم العمل السابق مباشرة في ذلك الشهر). ولا يحق لحملة الصكوك الحصول على أي حصص أرباح أو أي دفعات أخرى تتعلق بأي تأخير في الدفع نتيجة حلول التاريخ المستحق للدفع في يوم غير أحد أيام العمل. ويحتفظ المصدر بالحق في أي وقت بتغيير أو إنهاء تعيين أي وكيل وتعيين وكلاء إضافيين أو آخرين، ولكن بشرط أن يحتفظ دائماً بمسؤول دفع وأمين سجل. ويتم إخطار حملة الصكوك بأي إنهاء أو تعيين من قبل المصدر فوراً وفقاً للشرط 14 (الإخطارات).	تاريخ بدء الدفعات
في حال وقوع حدث عدم الجدوى قبل بدء سريان نظام امتصاص الخسائر القانوني فيما يتعلق بالصكوك الخاصة بالسلسلة المعنية، فسيتم تنفيذ عملية تخفيض (كما هو معرف في الشروط) في تاريخ تخفيض قيمة حدث عدم الجدوى (كما هو معرف في الشروط)، وذلك على النحو المبين تفصيلاً في الشرط 10 (تخفيض مدفوعات الصكوك في حالة عدم الجدوى). وفي مثل هذه الظروف، تُعتبر حقوق حملة الصكوك في أصول الصكوك الخاصة بالسلسلة المعنية مخفضة بصورة غير قابلة للإلغاء وغير مشروطة، وبنسبة تتوافق مع مبلغ التخفيض ذي الصلة، كما تُلغى تلك الصكوك (في حال التخفيض الكامل) أو تُخفّض جزئياً على أساس تناسبي.	تخفيض مدفوعات الصكوك في حالة عدم الجدوى:
للاطلاع على الأحداث والظروف التي تُشكل حالة تخلف عن السداد بموجب صكوك سلسلة معينة، والوصف المتعلق بالتبعات المترتبة على ذلك، يُرجى الرجوع إلى الشرط 11 (أحداث التخلف عن السداد والتصفية).	أحداث التخلف عن السداد:
يتم سداد جميع المدفوعات المتعلقة بصكوك السلسلة ذات الصلة خالية من أي ضرائب يتم فرضها أو تحصيلها أو حجها أو تقديرها من قبل المملكة أو أي تقسيمات سياسية أو سلطات تابعة لها لديها سلطة فرض الضرائب ("الضرائب")، إلا إذا كان حجب أو خصم الضرائب مطلوباً بموجب النظام. وفي	الضرائب:

مثل هذه الحالة، سيدفع المصدر مبالغ إضافية ("المبالغ الإضافية") بحيث يتم استلام المبلغ الكامل الذي كان مستحقاً وقابلًا للدفع بموجب صكوك تلك السلسلة من قبل الأطراف المستحقة لها، بشرط ألا يتم دفع أي مبالغ إضافية لأي حامل صكوك غير مؤهل أو يتوقف عن كونه مؤهلاً في أي وقت.	
أصدرت وزارة المالية لائحة تنفيذية للزكاة بموجب القرار الوزاري رقم 2216 بتاريخ 1440/07/07 هـ (الموافق 2019/03/14 م) ("لائحة الزكاة"). كما تم تعديلها واستكمالها بموجب القرار الوزاري رقم 58705 بتاريخ 1444/09/21 هـ (الموافق 2023/04/12 م) ("لائحة الزكاة المعدلة"). وبموجب لائحة الزكاة المعدلة، ولأغراض الزكاة، يجوز لدافع الضرائب أن يعامل الصكوك والسندات التي يصدرها ك رأس مال أسهم، بغض النظر عن كيفية تصنيفها في قوائمها المالية. وتخصص هذه الصكوك والسندات من قاعدة زكاة المستثمرين إذا لم تكن مخصصة لغرض التداول. ولا يجوز لدافع الضرائب إلغاء هذه المعاملة خلال مدة الصكوك أو السندات.	الزكاة:
تُغنى الصكوك الصادرة بموجب البرنامج، والتي يؤكد المصدر أنها ستُعامل ك رأس مال وفقاً للقرار المذكور أعلاه، من الزكاة، وتكون قابلة للخصم من وعاء زكاة المستثمرين بشرط ألا تكون تلك الصكوك مخصصة لغرض التداول.	
يتضمن الشرط 15 (اجتماع حملة الصكوك: التعديل) وأيضاً اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسي ملخصاً لشروط عقد اجتماعات حملة الصكوك لكل سلسلة من أجل النظر في الأمور التي تتعلق بمصالحهم.	اجتماعات حملة الصكوك:
وعلى حملة الصكوك ملاحظة أن الأحكام الواردة في اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسي بخصوص اجتماعات حملة الصكوك تخضع لأنظمة ولوائح المملكة العربية السعودية السارية وتعديلها التي قد تتم من وقت إلى آخر وعلى النحو الذي يتم تطبيقها به عملياً، وفي حال وجود أي تعارض بين هذه الأحكام والأنظمة واللوائح المعمول بها على النحو الذي يتم به تطبيقها عملياً، فإنه يؤخذ بالأنظمة واللوائح المعمول بها.	
ومع مراعاة الشروط 3-3 (اللوائح المتعلقة بنقل الملكية والتسجيل)، يجوز نقل ملكية الصكوك للسلسلة ذات الصلة وفقاً للوائح والإجراءات التي يقرها أمين السجل من خلال تقديم المعلومات التي تتطلبها تلك اللوائح والإجراءات إلى أمين السجل.	نقل الملكية:
تتضمن مستندات الصفقة الخاصة بكل سلسلة من الصكوك اتفاقية المضاربة الرئيسية، واتفاقية إعلان الوكالة الرئيسي مع أي إعلان وكالة إضافي، واتفاقية إدارة الدفع، والصكوك (بما في ذلك كل صك موحد والشروط)، وأي اتفاقيات أو تعهدات أو مستندات أخرى يتم تصنيفها كمستندات صفقة من قبل الأطراف المعنية.	مستندات الصفقة:
توجد قيود على توزيع نشرة الإصدار للبرنامج وطرح صكوك أي سلسلة إصدار أو بيعها. وعلى وجه الخصوص، وفي الحالات التي ينطبق عليها ذلك فقط، يقتصر توزيع هذه النشرة وطرح الصكوك وبيعها وتسليمها في المملكة على الأشخاص المسموح لهم بموجب قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة. للاطلاع على وصف أكثر تفصيلاً لهذه القيود والقيود التي تحكم عمليات طرح صكوك أي سلسلة وبيعها وتسليمها وتوزيع نشرة الإصدار للبرنامج هذه ومواد الطرح الأخرى المتعلقة بصكوك السلسلة ذات الصلة، يرجى الرجوع إلى القسم (11) "الاكتتاب والبيع".	القيود:
تُستخدم صافي عوائد الإصدار لكل سلسلة من الصكوك من قبل وكيل حملة الصكوك (بصفته رب المال) بتقديمها إلى المصدر (بصفته مضارباً) ك رأس مال مضاربة بموجب اتفاقية المضاربة الرئيسية، وتُستخدم هذه العوائد من قبل المصدر لتعزيز الشريحة الأولى من رأس المال بالإضافة إلى الأغراض العامة للمصدر، وذلك وفقاً لخطة الاستثمار الواردة في اتفاقية المضاربة الرئيسية.	استخدام العوائد:
سيتم تقديم طلب إلى "تداول" لإدراج صكوك السلسلة المعنية الصادرة بموجب البرنامج وقبول تداولها على السوق المالية السعودية.	الإدراج والقبول للتداول:
يجب على المستثمر المحتمل دراسة ظروفه الخاصة بعناية قبل استثماره في أي سلسلة إصدار من الصكوك الصادرة بموجب البرنامج. وهناك عوامل قد تؤثر في قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته بموجب شريحة إصدار الصكوك الصادرة بموجب البرنامج ومستندات الصفقة. بالإضافة إلى ذلك، توجد بعض	عوامل المخاطرة:

العوامل الأساسية لتقييم مخاطر السوق المرتبطة بصكوك سلسلة الإصدار الصادرة بموجب البرنامج. وهي موضحة في القسم (2) "عوامل المخاطرة". ويجب على أي مستثمر محتمل مراجعة قسم "إشعار مهم" في نشرة الإصدار للبرنامج بعناية قبل اتخاذ أي قرار بالاستثمار في الصكوك.	
تخضع مستندات الصفقة وكل سلاسل إصدار الصكوك للنظام المعمول به في المملكة وتُفسر وفقاً له وتخضع للاختصاص القضائي الحصري للجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية ولجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية في المملكة.	النظام الحاكم والاختصاص القضائي:
فيما يتعلق بأي سلسلة، يكون المصدر، حراً من حين لآخر، ودون الحاجة إلى موافقة حملة الصكوك، في إنشاء وإصدار صكوك إضافية تحمل نفس شروط وأحكام الصكوك القائمة من تلك السلسلة أو الشروط والأحكام المتطابقة في جميع الجوانب ما عدا تاريخ ومبلغ أول دفعة من مبلغ التوزيع الدوري وتاريخ بدء استحقاق مبالغ التوزيع الدوري، بحيث يتم دمجها وتشكل سلسلة واحدة مع الصكوك القائمة من تلك السلسلة. لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى الشرط 16 (مسائل أخرى).	مسائل أخرى:
لن يقدم مساهمي المصدر أو أي شخص آخر أي ضمان في الوقت الحالي أو مستقبلاً فيما يتعلق بأي سلسلة إصدار من الصكوك.	الضمانات:

2. عوامل المخاطرة

يمكن أن ينطوي شراء أي صكوك على مخاطر جوهرية، ولا يكون ملائماً سوى للمستثمرين الذين لديهم خبرة ومعرفة في المسائل المالية والتجارية الضرورية لتمكينهم من تقييم مخاطر ومزايا الاستثمار في أي صكوك.

ويرى المُصدر، على حد علمه، أن العوامل المبينة أدناه تُمثل المخاطر الرئيسية الكامنة في الاستثمار في الصكوك، غير أن عجز المُصدر على سداد أي مبالغ بشأن الصكوك أو في ما يتعلق بها قد يحدث نتيجة لأسباب أخرى، ولم يشر المُصدر إلى أن البيانات الواردة أدناه والمتعلقة بمخاطر امتلاك أي صكوك تُعد شاملة. قد لا تتضمن المخاطر المبينة أدناه جميع المخاطر التي قد يواجهها المُصدر، فقد تحدث مخاطر إضافية غير معروفة حالياً للمُصدر، بالإضافة إلى المخاطر التي يعرفها المُصدر ولكنها تُعد غير جوهرية كما في تاريخ نشرة الإصدار للبرنامج هذه. وقد يكون لهذه المخاطر، في حالة حدوثها، أثر سلبي على الأداء التشغيلي للمُصدر ومركزه المالي ونتائج عملياته وتدفقاته النقدية وتوقعاته المستقبلية مما قد يؤثر في النهاية على قدرة المُصدر على القيام بالمدفوعات ذات الصلة بموجب مستندات الصفقة التي يكون المُصدر طرف فيها أو بموجب أي صكوك صادرة بموجب البرنامج.

لا يوجد ما يضمن بأن العناصر الهيكلية المختلفة الموضحة في نشرة الإصدار للبرنامج ستكون كافية لضمان سداد أي من أرباح المضاربة أو الأرباح النهائية للمضاربة، أو أرباح رب المال للمضاربة أو الأرباح النهائية لرب المال، أو التوزيعات الدورية، أو المدفوعات المستحقة أو أي أرباح أخرى مستحقة الدفع من قبل المُصدر (بصفته أيًا كانت) بموجب مستندات الصفقة و/أو الشروط الخاصة بأي صك، سواء في الوقت المحدد أو على الإطلاق.

ولا يُعد الاستثمار في الصكوك مناسباً إلا للمستثمرين القادرين على تقييم مخاطر الاستثمار وفوائده ومن لديهم موارد كافية لتحمل أي خسارة ناشئة عن ذلك الاستثمار. يجب على المستثمرين المحتملين أيضاً قراءة المعلومات التفصيلية الواردة في المخاطر أدناه والمعلومات الأخرى الواردة في مواضع أخرى من نشرة الإصدار للبرنامج هذه وأن تكون لديهم رؤية خاصة قبل اتخاذ أي قرار استثماري. يجب على أي مستثمر محتمل يتناوبه أي شك بشأن الإجراء المناسب الذي يتعين عليه اتخاذه الرجوع إلى مستشار مالي مرخص من قبل الهيئة للحصول على المشورة في ما يتعلق بأي استثمار في الصكوك.

لم تُسرد المخاطر المحددة في ما يلي بحسب ترتيب يعكس تأثيرها المتوقع على المُصدر أو أهميتها أو أهميتها النسبية أو احتمالية حدوثها.

وتحمل المصطلحات المستخدمة في هذا القسم وغير المعرفة فيه المعاني الواردة قرين كل منها في القسم (8) "أحكام وشروط الصكوك" والقسم (1) "التعريفات" من نشرة الإصدار للبرنامج هذه.

1.2 المخاطر المتعلقة بالمُصدر

1.1.2 المخاطر المتعلقة بتقلبات السوق والظروف الاقتصادية العالمية

تتأثر أعمال المُصدر ونتائج عملياته بالظروف الاقتصادية وظروف السوق في المملكة العربية السعودية (المملكة)، وبدرجة أقل، بالظروف الاقتصادية وظروف السوق في الأسواق العالمية بشكل عام. وقد أثرت الأزمات المالية العالمية وتقلبات الأسواق الناشئة سلباً في الماضي على أسعار السوق في أسواق الأوراق المالية العالمية للشركات التي تعمل في الاقتصادات النامية. وفي حال شهد المناخ الاقتصادي العالمي حالة من عدم الاستقرار، حتى مع بقاء الاقتصاد السعودي مستقرًا، فقد تؤثر التداخات بشكل كبير على أعمال المُصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية. يرجى مراجعة القسم (3.2) "المخاطر المتعلقة بالمملكة" أدناه للحصول على وصف تفصيلي لهذه المخاطر.

2.1.2 المخاطر المتعلقة بالتركز في قطاع التمويل في المملكة

تتركز عمليات المُصدر في قطاع التمويل داخل المملكة، حيث تقتصر أنشطته بشكل أساسي على تمويل السيارات وتمويل الأساطيل وتحقيق إيراداته بالكامل من عملاته في المملكة. كما تجدر الإشارة إلى أن نظام مراقبة شركات التمويل يحظر على المُصدر مزاولة أي نشاط آخر غير التمويل أو امتلاك منشأة تزاوّل نشاطاً آخر غير التمويل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بما يقيد قدرة المُصدر على التوسع في أي أنشطة عدا التمويل ويحد من قدرته على إدارة المخاطر وتنويعها. وعليه، تعد مخاطر التركيز لدى المُصدر مرتفعة مقارنة بشركة تمتلك أو تدير مجموعة متنوعة من الأعمال ضمن عدة قطاعات في دول مختلفة، ولا يمكن للمُصدر ضمان عدم تأثر محفظته التمويلية سلباً نتيجة لأي اضطرابات في أسواق التمويل داخل المملكة، أو نتيجة للظروف الاقتصادية العامة محلياً أو عالمياً، أو الأوضاع السياسية في المنطقة، أو التغيرات في الأطر التنظيمية، وهو ما قد ينعكس سلباً وبصورة جوهرية على أعماله ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية مما قد يؤثر في النهاية على قدرة المُصدر على القيام بالمدفوعات ذات الصلة بموجب مستندات الصفقة التي يكون المُصدر طرف فيها أو بموجب أي صكوك صادرة بموجب البرنامج.

3.1.2 مخاطر تتعلق بتركز محفظة التمويل لدى المُصدر في تمويل السيارات والأساطيل

يمارس المُصدر نشاط تمويل السيارات وتمويل الأساطيل داخل المملكة، من خلال تقديم منتجات التأجير التمويلي وتمويل المراجعة.

وقد بلغ عدد عملاء المُصدر 5,400 و9,800 و22,000 و21,741 عميلًا في السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، وفي فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م على التوالي، حيث حصل هؤلاء العملاء على منتجات تمويل السيارات وتمويل الأساطيل.

شكل دخل نشاط التأجير التمويلي (أي الدخل الناتج عن التأجير التمويلي وتمويل المراجعة) مبلغ 58,816,397 ريال سعودي، و101,862,207 ريال سعودي، و199,688,102 ريال سعودي، و139,165,324 ريال سعودي، بما يمثل 91.26%، و82.56%، و74.70% و69.26% من إجمالي دخل المُصدر في السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، وفي فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م، على التوالي.

بلغ دخل المُصدر من العمولات 5,630,056 ريالًا سعوديًّا، و19,768,528 ريالًا سعوديًّا، و67,619,449 ريالًا سعوديًّا، و37,692,769 ريالًا سعوديًّا في السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، وفي فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م، على التوالي. وقد شكل دخل المُصدر من العمولات ما نسبته 8.74%، و16.02%، و25.30% و18.76% من إجمالي دخل المُصدر في السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، وفي فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م، على التوالي.

ونتيجة لذلك، يتعرض المُصدر لمخاطر تركز منتجاته التمويلية في منتجات تمويل المركبات والأساطيل. وقد يكون لأي تغير في تفضيلات العملاء، أو القيود التنظيمية المفروضة على هذه الأنشطة، أو التحول بعيدًا عن هذه المنتجات، تأثير سلبي جوهري على أعمال المُصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

4.1.2 المخاطر المتعلقة بتركز العملاء

تتركز قاعدة عملاء المُصدر في قطاع التجزئة، حيث شكل هذا القطاع 94% و96% و98% و98% من قاعدة عملائه في السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، وفي فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م، على التوالي. ونظرًا إلى أن العملاء الأفراد عادةً ما يكون لديهم قدرة محدودة على السداد مقارنة بالشركات الكبيرة الراسخة، فقد يكون المُصدر معرضًا لمخاطر تعثر الأفراد في سداد مدفوعاتهم.

كما أن العملاء الأفراد يشكلون شريحة العملاء الرئيسيين، حيث يمثل العاملون في القطاع الخاص نسبة 97% من شريحة العملاء الأفراد كما في 31 ديسمبر 2024م، مقارنة بنسبة 3% فقط للعاملين في القطاع الحكومي في التاريخ ذاته. وبميل موظفو القطاع الحكومي إلى التعامل مع البنوك التي تقدم أسعار تمويل أقل نظرًا لانخفاض تكلفة التمويل لديها، بينما تركز شركات التمويل على موظفي القطاع الخاص وذوي الدخل المحدود، مع تسعير منتجاتها بمعدلات أعلى لتعويض مخاطر التخلف عن السداد المرتفعة. وقد تؤدي أي اضطرابات اقتصادية بوجه عام أو تحديات تواجه القطاع الخاص -بما في ذلك التغيرات في السياسات الحكومية- إلى ازدياد معدلات تسريح الموظفين أو تقليل استقطابهم أو انخفاض رواتبهم؛ بما قد يعرض المُصدر لمخاطر تتمثل في تخلف أولئك الموظفين عن السداد أو انخفاض الطلب على تمويل السيارات.

يواجه المُصدر مخاطر متصلة بتركز عملائه في المنطقة الشرقية، حيث شكلوا ما نسبته 68% و54% و40% و36% من العملاء لديها في السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م و2023م و2024م وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م على التوالي، وعليه فإن أي مؤثرات على المنطقة الشرقية والشركات العاملة فيها -بما في ذلك ضعف النمو أو الهجرة السكانية إلى مناطق أخرى- مع فشل المُصدر في تنويع قاعدة عملائه جغرافيًا قد يعرض المُصدر لمخاطر تتمثل في تخلف أولئك العملاء عن السداد أو انخفاض الطلب على تمويل السيارات.

رغم القيود المفروضة من البنك المركزي في شأن حجم تعرضات المُصدر بشكل عام بما في ذلك حظر التعرض لعميل واحد بنسبة 10% أو أكثر من رأس مال المُصدر المدفوع واحتياطياته، والتزام المُصدر بتلك المتطلبات إلا أن المُصدر يواجه مخاطر تتصل بتركز حجم التمويل الممنوح إلى عملائه، كما في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م و30 يونيو 2025م على التوالي، بلغت قيمة القروض الممنوحة لأكثر عشرة عملاء مجتمعين 35,372,317 ريال سعودي، و77,120,736 ريال سعودي، و65,665,164 ريال سعودي، و77,328,057 ريال سعودي وهو ما يمثل نسبة 6.90% و8.27% و3.31% و2.65% من إجمالي المحفظة التمويلية للمُصدر للسنوات المالية وفترة الستة أشهر ذاتها. وقد يكون لأي تعثر من قبل هؤلاء العملاء أو إنهاء علاقتهم مع المُصدر تأثير سلبي جوهري على أعمال المُصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

إن أي انخفاض في الإيرادات الناتجة عن التعامل مع العملاء الأفراد، سواء كان ذلك نتيجة للظروف الاقتصادية العامة، أو التحولات الديموغرافية، أو التأثيرات المرتبطة بالسمعة، أو تغير في تفضيلات العملاء، أو القيود التنظيمية على تقديم الخدمات، أو النزاعات القانونية، إلى جانب فشل المُصدر في إيجاد مصادر بديلة للإيرادات، قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال المُصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

5.1.2 المخاطر المتعلقة بجودة الائتمان ونسب التخلف عن السداد

يتعرض المُصدر لمخاطر تخلف عملائه عن السداد وعدم قدرته على التنفيذ على أولئك العملاء أو الضمانات المقدمة من قبلهم لغرض تحصيل مستحققاته. كما قد يتعرض المُصدر لمخاطر تكبد خسائر في حال عدم قيام عميله بسداد القسط في الوقت المحدد، بما يجعل أداء المُصدر وعائداته وأرباحه معتمدًا على ملاءة عملائه المالية واستقرار وضعهم الائتماني.

قد تُعزى حالات تعثر العملاء إلى عدة عوامل تؤثر في ملاءتهم المالية، بما في ذلك -على سبيل المثال لا الحصر- انخفاض هوامش الأرباح، أو نقص السيولة أو الإفلاس بالنسبة للعملاء من الشركات، أو فقدان كل مصادر الدخل أو بعضها أو انخفاض الحوافز والرواتب والبدلات بالنسبة للعملاء الأفراد، أو تحمّل التزامات إضافية تحد من قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المُصدر، أو الظروف الاقتصادية العامة في المملكة أو العالم التي تؤثر على ملاءة العملاء.

وبوجه عام، قد تؤدي زيادة معدلات تخلف العملاء عن السداد إلى تقليل ربحية المُصدر أو قدرته على توفير التمويل اللازم لأعماله، وتُعد هذه المخاطر ذات أهمية خاصة نظراً لنسبة العملاء الأفراد الكبيرة ضمن قاعدة عملاء المُصدر.

وتظهر تحديات في تحديد مستويات التخلف عن السداد بشكل استباقي حيث قد لا تمثل معدلات التخلف عن السداد التاريخية لدى عملاء المُصدر مؤشراً سليماً للتنبؤ باحتمالات تخلفهم عن السداد في المستقبل. كما قد تتزايد تلك المعدلات بسبب ظروف عامة كتلك المؤثرة على اقتصاد المملكة بوجه عام لا سيما ارتفاع تكلفة التمويل أو زيادة معدلات البطالة أو حدوث انخفاض كبير في رواتب الموظفين في القطاعين العام والخاص؛ بما يشكل تحدياً في تقدير معدلات التخلف عن السداد والتخفيف منها بشكل استباقي.

يُصنف المُصدر التعرضات التي لم تستحق بعد أو تلك المُستحقة ولم يمض ثلاثون يوماً على موعد استحقاقها على أنها منتظمة، ويصنف ما عداها على أنها ضعيفة الأداء أو متعثرة، أما إذا تجاوزت مدة التأخر ثلاثين يوماً ولكنها لم تتعدّ تسعين يوماً من تاريخ الاستحقاق، فتُصنّف على أنها تعرضات ضعيفة الأداء. وتُعد التعرضات متعثرة إذا تعثر العميل عن السداد لمدة تتجاوز تسعين يوماً من تاريخ الاستحقاق.

بلغت عقود التأجير التمويلي ضعيفة الأداء من إجمالي استثمارات المُصدر في عقود التأجير التمويلي 5.24%، و3.83%، و3.66%، و5.31% كما في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م على التوالي. في حين بلغت نسبة التمويلات ضعيفة الأداء من إجمالي استثمارات المُصدر في تمويل المريحة 6.68%، و5.28%، و1.23%، و2.91% كما في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م على التوالي.

أما عقود التأجير التمويلي المتعثرة من إجمالي استثمارات المُصدر في عقود التأجير التمويلي فقد بلغت 8.67%، و3.36%، و2.00%، و2.27% كما في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م على التوالي. في حين بلغت نسبة التمويلات المتعثرة من إجمالي استثمارات المُصدر في تمويل المريحة 7.86%، و6.60%، و7.72%، و2.48% كما في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م على التوالي.

يُصنف المُصدر القروض بوصفها مشطوبة إذا لم يكن من المتوقع استردادها وذلك وفقاً لسياسة شطب القروض لديها واللوائح الصادرة عن البنك المركزي في هذا الشأن، وذلك دون الإخلال بجهود المُصدر في استرداد تلك المبالغ المستحقة. وعندما يتجاوز مبلغ الشطب المخصصات الائتمانية المسجلة، يتم تسجيل الفارق كخسارة في القوائم المالية الخاصة بالمُصدر، مما قد يؤدي إلى تأثير جوهري وسلب على أعماله ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية. ولا يتم شطب الأصول المالية إلا في حال تجاوز الدين فترة استحقاقه لمدة 180 يوماً، مع عدم وجود توقعات معقولة للاسترداد. وحتى في حال شطب الأصول المالية، يواصل المُصدر اتخاذ الإجراءات التنفيذية لمحاولة تحصيل المبالغ المستحقة. وفي حال تحقق أي تحصيلات بعد الشطب، يتم تسجيلها ضمن بند إيرادات أخرى في قائمة الدخل الشامل.

بلغت مبالغ الشطب التي سجلها المُصدر صفراً، و4,731,904 ريال سعودي، و4,913,003 ريال سعودي، و13,041,811 ريال سعودي، ما يمثل نسب شطب بلغت صفراً، و0.37%، و0.18%، و0.45% من محفظة التمويل للمُصدر (والتي تمثل إجمالي الاستثمارات الإجمالية في عقود التأجير التمويلي وعقود تمويل المريحة) والتي بلغت قيمتها 663,093,943 ريال سعودي، و1,263,276,363 ريال سعودي، و2,745,771,416 ريال سعودي، و2,912,822,906 ريال سعودي خلال السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م على التوالي.

وتؤدي أي زيادة في معدلات التخلف عن السداد لدى المُصدر إلى تقييد قدرته على توزيع الأرباح. وبالتالي، فإن أي زيادة في نسب تخلف العملاء عن السداد أو مبالغ الشطب قد تؤثر بشكل سلبي وجوهري على أعمال المُصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

تنشأ المخاطر المرتبطة بتدهور جودة الائتمان وإمكانية استرداد المبالغ المستحقة من العملاء والأطراف المقابلة بشكل طبيعي في أعمال التمويل. وعلى الرغم من أن المُصدر لديه سياسات مفصلة للتعامل مع التمويلات المتأخرة، لا يمكن ضمان أن تؤدي هذه السياسات إلى استرداد كامل أو جزئي للتمويلات المتأخرة. وقد يكون لأي زيادة كبيرة في خسائر التمويل تأثير جوهري سلبي على أعمال المُصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية مما قد يؤثر في النهاية على قدرة المُصدر على القيام بالمدفوعات ذات الصلة بموجب مستندات الصفقة التي يكون المُصدر طرف فيها أو بموجب أي صكوك صادرة بموجب البرنامج.

كما قد تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة تدهور جودة الائتمان لعملاء أو أطراف مقابلة معينة لدى المُصدر، أو بسبب تغيرات سلبية في الظروف الاقتصادية العالمية والإقليمية، أو تغيرات سلبية ناتجة عن مخاطر كلية في الأنظمة المالية، مما قد يؤثر على استرداد قيمة أصول المُصدر ويتطلب زيادة في المخصصات. كما قد يكون للتقلبات السلبية في العوامل المشار إليها أعلاه -وغيرها- تأثير جوهري سلبي على أعمال المُصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

6.1.2 المخاطر المتعلقة بمخصصات خسائر القروض

مخصصات خسائر القروض هي أداة من أدوات إدارة المخاطر لدى المؤسسات المالية تمكّنها من توقع خسائر ما تمنحه من قروض إلى عملائها، ومن أن تستعد لها بشكل استباقي. ويحدد المُصدر مخصصات خسائر الائتمان لديه بناءً على عوامل موضوعية وغير موضوعية. ورغم سعي المُصدر -عند تقدير مخصصات الائتمان- إلى اتباع منهجيات تستند إلى معلومات تاريخية وموضوعية أخرى بما في ذلك التعليمات الصادرة عن البنك المركزي وقواعد وإرشادات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9

لتغطية الديون المدومة والمشكوك في تحصيلها والاستثمارات منخفضة القيمة، إلا أن تصنيف القروض وتوقع الخسائر الناتجة عنها يعتمد أيضاً على عوامل غير موضوعية كتقدير المصدر الذاتي.

يحدد المصدر مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة ("الخسائر الائتمانية المتوقعة") على الأصول المالية بشكل شهري، ويقوم بتعديل مستويات المخصصات وفقاً لتحليل إدارة المخاطر والعوامل المذكورة أعلاه، مع الالتزام بمتطلبات كفاية رأس المال المفروضة. وبلغت مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأصول المالية في القوائم المالية للمصدر 36.89 مليون ريال سعودي، و45.16 مليون ريال سعودي، و74.94 مليون ريال سعودي، و73.64 مليون ريال سعودي خلال السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م على التوالي وهو ما يمثل نسبة 5.56% و3.58% و2.36% و2.53% من إجمالي المحفظة التمويلية للمصدر للسنوات المالية وفترة الستة أشهر ذاتها. وقد لا تفي المخصصات بما يتكبده المصدر من خسائر، لا سيما في حال طرأت أي أحداث اقتصادية أو سياسية عامة -بما في ذلك التغيرات السلبية في مستويات ثقة المستهلك وانخفاض إنفاقه ومستويات السيولة المتقلبة وزيادة معدلات الإفلاس- والتي قد تؤثر بشكل سلبي على صحة تقديرات المصدر لمخصصاته. وبالتالي، قد لا تكون هذه المخصصات كافية لتعويض خسائر المصدر في حال تجاوزت الخسائر الفعلية التوقعات، مما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعماله ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

وتجدر الإشارة إلى أن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة يُعد بنداً من بنود المصروفات في القوائم المالية، وله تأثير مباشر على صافي دخل المصدر، حيث إن أي زيادة في هذه المخصصات تؤدي إلى انخفاض صافي الدخل، والعكس صحيح.

إن الزيادة المستمرة في مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأصول المالية قد تؤثر على كفاية رأس المال لدى المصدر، مما قد يقيد عن منح تمويلات جديدة للعملاء أو الحصول على تمويل من المقرضين بسبب متطلبات السيولة التي يفرضها البنك المركز السعودي، وقد يكون لذلك تأثير سلبي جوهري على أعمال المصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

7.1.2 المخاطر المتعلقة بتحصيل الديون من العملاء

يعتمد أداء المصدر على انتظام عملائه في السداد واستقرار وضعهم الائتماني، وقدرته على التنفيذ -بكفاءة وبتكلفة معقولة- على ما قدموه من ضمانات في حال تخلفهم عن السداد. قد ينطوي تحصيل الأموال من العملاء وإنفاذ الحقوق الواردة في عقود التمويل معهم على تكاليف باهظة، بما في ذلك التكاليف المرتبطة برفع الدعاوى القضائية أو بالاستعانة بالمحامين والمحصلين وغيرهم. ورغم أن المصدر لا يتعامل حالياً مع شركة لتحصيل الديون ويعتمد على قدراته الداخلية، فإن تزايد نفقات التحصيل، بما في ذلك إسناد مهام التحصيل إلى جهات خارجية ودفع العمولات، قد يؤثر سلباً على إجمالي المبالغ المحصلة من العملاء، مما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال المصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

ومن الجدير بالذكر أن المصدر، بصفته شركة تمويل، لا يتمتع بميزة وجود ودائع تحت الطلب لدى العملاء كما هو الحال لدى البنوك التجارية، مما يمنعه من تحصيل الأقساط مباشرة من حسابات ودائع العملاء عند استحقاقها.

كما قد يضطر المصدر إلى اللجوء إلى القضاء وتكبد تكاليف إضافية لتحصيل المبالغ المستحقة عند تخلف العملاء عن السداد، وكما في 30 يونيو 2025م، قام المصدر برفع حوالي 5,120 دعوى قضائية متعلقة بالتحصيل، بقيمة إجمالية 154,925,754.63 ريال سعودي.

يتضمن نظام الإفلاس عدداً من الأحكام التي قد تؤثر على قدرة المصدر على تحصيل مستحقاتها في حال تخلفهم عن السداد، حيث يمكن النظام كلاً من المتعثرين والممولين من التوصل إلى اتفاق لحماية الأفراد المتخلفين عن السداد من الإفلاس، بما في ذلك إعادة جدولة الدين أو تخفيض قيمته. وقد يؤثر ذلك على قدرة المصدر على تحصيل تلك المبالغ، مما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعماله ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

8.1.2 المخاطر المتعلقة بالتنفيذ على الضمانات وكفائتها

تتطلب سياسة المصدر الائتمانية -بما يتفق مع لوائح البنك المركزي- الحصول على ضمانات من عملائها أو الغير وذلك عند منح الائتمان وذلك بحسب طبيعة المنتج ومبلغ التمويل.

على سبيل المثال، في منتج التأجير التمويلي الخاص بالأفراد، يحتفظ المصدر بملكية الأصل الممول ويستفيد من سند إذني يُقدمه العميل. أما في منتج التأجير التمويلي المخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة، فيحتفظ المصدر بملكية الأصل الممول، وإذا تجاوز مبلغ التمويل مليون ريال سعودي، يطلب المصدر عادةً ضماناً إضافياً يتمثل في كفالة من برنامج "كفالة" أو رهن عقاري لإدارة المخاطر المرتبطة والحد منها.

وبلغت نسبة المحفظة التمويلية المضمونة إلى إجمالي حجم التمويلات 82%، و73%، و71%، و67% خلال السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م على التوالي. وبلغ حجم التمويلات المغطاة بضمانات من برنامج "كفالة" أو برهون عقارية صفر ريال سعودي، و58,660,653 ريال سعودي، و85,687,009 ريال سعودي، و86,026,426 ريال سعودي خلال نفس الفترات على التوالي.

وفيما يتعلق بمنتج تمويل المريحة الخاص بالأفراد، تُنقل ملكية الأصل الممول إلى العميل، بينما يحتفظ المصدر بسند إذني يُقدمه العميل كضمان. أما في منتج تمويل المريحة الخاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة، فيشترط المصدر عادةً وجود ضمانات من العميل في جميع الحالات، مثل كفالة من برنامج "كفالة" أو رهن عقاري.

في منتج تمويل المراجعة الخاص بالأفراد، تُنقل ملكية الأصل الممول إلى العميل، بينما يحتفظ المصدر بسند إذني يُقدمه العميل. أما في منتج تمويل المراجعة الخاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة، فيشترط المصدر وبشكل عام في جميع الحالات وجود ضمانات من العميل، ككفالة من برنامج "كفالة" أو رهن عقاري.

في حالة العقود المضمونة ضمن برنامج ضمان التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة ("كفالة")، وهو برنامج تم إنشاؤه بموجب القرار الوزاري رقم 1166 بتاريخ 1425/05/04هـ (الموافق 2004/06/22م)، تكون كل صفقة مضمونة جزئياً من قبل البرنامج حسب القطاع الذي يعمل به العميل. ويغطي البرنامج عادةً ما بين 80% إلى 95% من التمويل. وفي حال تخلف العميل عن السداد، يحق للمصدر تنفيذ الضمان. وبعد التحقق من المستندات المطلوبة واعتمادها من قبل برنامج كفالة، يتم صرف المبلغ المضمون لصالح المصدر.

يحصل المصدر كذلك على ضمانات شخصية ومؤسسية، لاسيما عند تمويل عملاء من فئة الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتُعد الضمانات جزءاً أساسياً ومعتاداً من أدوات الحد من مخاطر الائتمان، إلى جانب الضمانات الأخرى كضمان كفالة والرهن العقاري.

يقوم المصدر -كجزء من عملية التقييم الائتماني وإصدار التمويل- بتقييم الوضع القانوني والمالي للضامن لضمان صلاحيته القانونية وقابليته للتنفيذ وخلوه من الموانع القانونية. وتهدف هذه العناية الواجبة إلى حماية قابلية تنفيذ الضمان وتقليل فرص النزاعات. ويُطلب من الضامن توقيع ضمان يعادل كامل مبلغ التمويل، يؤكد فيه التزامه بالوفاء بجميع الالتزامات المضمونة في حال تخلف المقرض عن السداد.

وقد يحول أي انخفاض في قيمة أو سيولة هذه الضمانات دون قدرة المصدر على استعادة القيمة الكاملة لهذه الضمانات أو استعادتها على الإطلاق في حال إفلاس العميل ودخوله في إجراءات الإفلاس، مما قد يؤثر سلباً على قدرة المصدر على استرداد المبالغ الكاملة التي تم تقديمها للعميل. وقد يكون لحدوث أي من الأمور السابقة تأثير سلبي جوهري على أعمال المصدر وأعماله ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية ومع ذلك، قد يتعذر تنفيذ الضمانات المقدمة من العملاء لأسباب قانونية أو إجرائية. وتخضع الأحكام المتعلقة بإنشاء هذه الضمانات وأثارها وانتهائها للأنظمة واللوائح والتعليمات والأحكام القضائية السارية في المملكة. وبحسب النظام السعودي، تقتصر مسؤولية الضامن على التزامات المدين الأساسية، ولا يجوز أن تتجاوز التزام المدين الفعلي. كما أن أي تعديل في شروط الالتزامات المضمونة دون موافقة الضامن لا يكون ملزماً له.

تخضع القواعد التي تحكم إنشاء هذه الضمانات وأثارها وانتهائها للأنظمة واللوائح والتعليمات القضائية النافذة في المملكة، بما في ذلك نظام المعاملات المدنية الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/191 بتاريخ 1444/11/29هـ (الموافق 2023/06/18م) ("نظام المعاملات المدنية")؛ ونظام الرهن العقاري المسجل الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/49 بتاريخ 1433/08/13هـ (الموافق 2012/07/03م) ("نظام الرهن العقاري")؛ ونظام تأمين الحقوق بالأصول المنقولة الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/94 بتاريخ 1441/08/15هـ (الموافق 2020/04/08م) ("نظام تأمين الحقوق بالأصول المنقولة")؛ ونظام الرهن التجاري الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/86 بتاريخ 1439/08/08هـ (الموافق 2018/04/24م) ("نظام الرهن التجاري")؛ ونظام التنفيذ الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/53 بتاريخ 1433/08/13هـ (الموافق 2012/07/03م) ("نظام التنفيذ"). فعلى سبيل المثال، يتبع الضمان وجود الالتزام المضمون؛ فإذا تم إبطال الالتزام المضمون، أو اعتباره غير قانوني، أو غير قابل للتنفيذ، فإن الحق في تنفيذ الضمان يصير باطلاً، وإذا تم تعديل الالتزام المضمون دون موافقة الضامن، فلا يكون هذا التعديل ملزماً له. وعلاوة على ذلك، لا يكون التنازل عن الحقوق نافذاً ضد المدين أو الأطراف الثالثة إلا إذا تم قبوله من قبل المدين أو إخطاره بأي وسيلة قانونية. ولكي يكون التنازل نافذاً ضد الأطراف الثالثة، يجب أن يكون قبول المدين مؤرخاً وخطياً. ويُعد تنازل الدين عقدًا ينقل الالتزام من المتنازل إلى المتنازل إليه، ولا يكون ساري المفعول إلا بقبول المتنازل إليه. ويجب وصف الضمان بشكل عام أو خاص للسماح بتحديثه، بحيث يشمل ذلك أوصافاً مثل جميع أصول الضامن، أو فئة معينة أو عامة، أو نوع معين أو عام من أصول الضامن، مع تفويض الضامن بإنشاء حق ضمان في الضمان. قد لا يكون الضمان قابلاً للتنفيذ لتغطية الفوائد المرتبطة بالدين في حال تخلف العميل عن السداد. ويقتصر حق الطرف المضمون في تنفيذ الضمان على قيمة الالتزام المضمون.

قد يؤدي عدم الامتثال لأي قواعد متعلقة بإنشاء الضمان أو تنفيذه إلى عدم قدرة المصدر على تنفيذ الضمان، أو تحمل تكاليف إضافية، أو أن تكون ملزمة بدفع تعويضات للأطراف المتضررة.

وقد تنخفض قيمة الأصول المقدمة كضمان بسبب الاستهلاك أو انخفاض القيمة. وعلى الرغم من أن المصدر يسعى إلى تخفيف الآثار السلبية لانخفاض قيمة الضمان من خلال إعادة تقييم الضمان سنوياً من خلال مقيمين معتمدين بناءً على قيمته العادلة، إلا أن هذه الإجراءات قد لا تكون فعالة بما يكفي لحماية المصدر من الخسائر الناتجة عن انخفاض قيمة الضمان. إن أي انخفاض كبير في القيمة العادلة للضمانات، أو اعتماد طريقة تقييم مختلفة، قد يؤدي إلى انخفاض في قيمة هذه الأصول، مما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال المصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

قد يتعذر على المصدر تنفيذ الضمانات عند تعثر العملاء لأسباب خارجة عن إرادته، بما في ذلك التغييرات القانونية في أطر تنظيم الضمانات، أو التأخير في تنفيذ الضمانات، أو الإخفاق في تقديم السندات الإذنية في الوقت المناسب، مما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعماله ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

حيث إن العقود غير مضمونة، فقد لا يتمكن المصدر من استرداد حقوقه من العقود المرتبطة بهذين المنتجين حيث لا تتوافر ضمانات عينية للإنفاذ عليها، مما قد تزداد معه نسبة القروض المتعثرة والمشطوبة. كما أن التغيرات المستمرة في الأطر التنظيمية المتعلقة بتنفيذ المطالبات ضد المتخلفين عن السداد، مثل إيقاف الخدمات أو حظر السفر، قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على أعمال المصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

9.1.2 المخاطر المتعلقة بانخفاض قيمة المركبات والأساطيل المستخدمة

يُقدّم المُصدر خدمات التأجير التمويلي، حيث يحتفظ بملكية المركبة ويقوم بتأجيرها للعميل، مع استمرار ملكيته لها حتى يقوم العميل بسداد جميع الأقساط. وقد بلغت إيرادات المُصدر من التأجير التمويلي 44,119,391 ريال سعودي، و86,063,886 ريال سعودي، و183,305,205 ريال سعودي، و130,922,623 ريال سعودي، وذلك في السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م و2023م و2024م، وفي فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م، على التوالي، وهو ما يُمثل نسب 68.46%، و69.76%، و68.57%، و65.16% من إجمالي دخل المُصدر في التواريخ ذاتها. بينما بلغت نسبة عقود التأجير التمويلي ضعيفة الأداء من محفظة التأجير التمويلي للمُصدر 5.24%، و3.83%، و3.66%، و5.31% كما في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، وفي فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م، على التوالي. أما نسبة عقود التمويل التأجيري المتعثرة من محفظة التأجير التمويلي لدى المُصدر، فقد بلغت 8.67%، و3.36%، و2.00%، و2.27% كما في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، وفي فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م، على التوالي.

بحسب نظام التأجير التمويلي، يتحمل المستأجر مسؤولية فقدان الأصل المؤجر (أي المركبة) في حال الإهمال أو سوء الاستخدام. ويحصل المُصدر على ضمانات إضافية من العملاء، تشمل سندات إذنية.

ويتوقع المُصدر قيمة المركبة المستعملة قبل إبرام عقد الإيجار التمويلي وقد يتكبد المُصدر تكاليف إضافية في حال كانت قيمة المركبة الفعلية أقل من تلك القيمة المتوقعة. ويعتمد سعر بيع المركبة المستعملة على عوامل عدة بما في ذلك الظروف الاقتصادية العامة في المملكة لا سيما حركة استيراد المركبات والقيود التنظيمية عليها، وأسعار المركبات الجديدة، والعلامة التجارية للمركبات المستعملة، وحالتها عند الاستعادة، وأسعار الوقود. وبالتالي، فإن أي انخفاض في قيمة المركبات المستعملة قد يؤثر بشكل سلبي وجوهري على أعمال المُصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

10.1.2 المخاطر المتعلقة بالسداد المبكر من قبل العملاء

يجوز للعملاء سداد التزاماتهم التمويلية في أي وقت دون فرض أي غرامات. حيث يسدد العملاء ديونهم بشكل مسبق لأسباب مختلفة كتقلبات أسعار الفائدة أو توافر تمويل بديل بشروط أفضل. وقد تؤدي معدلات السداد المبكر المتسارعة بما يفوق التوقعات إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية للمُصدر، لا سيما في الحالات التي تكون فيها تكلفة الأموال أعلى من التمويل الذي يتم سداؤه. ورغم إمكانية سعي المُصدر إلى إعادة توجيه المبالغ المُسَددة لتمويل عملاء جدد، إلا أنه قد لا يتمكن من ذلك. وقد يظل المُصدر يتحمل تكلفة أموال أعلى على التمويلات التي تم سدادها مقارنة بما هو متاح حالياً.

وتتقيد المتطلبات المفروضة من البنك المركزي قدرة المُصدر على منع عملائه من تعجيل سداد ديونهم، فعلى سبيل المثال، نص نظام مراقبة شركات التمويل على أن للعميل تعجيل سداد باقي مبلغ التمويل في أي وقت ولا يجوز تحميله تكلفة المدة المتبقية مع حق المُصدر في التعويض عن مصاريف محددة، كما نص نظام الإيجار التمويلي على أنه إذا اختار المستأجر امتلاك الأصل المؤجر بموجب العقد في أي وقت، فيحق له التملك المبكر لذلك الأصل من خلال تعجيل سداد الأقساط المتبقية دون تحمل كلفة الأجل عن المدة المتبقية من العقد، وذلك مع حق المُصدر في التعويض عن مصاريف محددة. وعليه، فإن قيام العملاء بالسداد المبكر لالتزاماتهم التمويلية قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال المُصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

11.1.2 المخاطر المتعلقة بنسب السيولة لدى المُصدر

تمثل السيولة عنصراً أساسياً في أعمال المُصدر. وقد تتأثر سيولة المُصدر سلباً بسبب عدم قدرته على جمع التمويل من خلال حقوق الملكية أو في أسواق رأس المال للديون طويلة أو قصيرة الأجل، أو عدم قدرته على الوصول إلى أسواق التمويل. وقد تؤثر عوامل خارجة عن سيطرة المُصدر، مثل اضطرابات الأسواق المالية أو الآراء السلبية حول صناعة الخدمات المالية بشكل عام، على قدرة المُصدر في جمع التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، قد يتأثر تمويل المُصدر إذا تكون لدى المستثمرين أو الممولين تصور سلبي حول التوقعات المالية طويلة أو قصيرة الأجل للمُصدر بسبب عوامل مثل تكبد خسائر تداول كبيرة، أو انخفاض مستوى نشاطها التجاري، أو إذا اتخذت الجهات التنظيمية إجراءات كبيرة ضد المُصدر أو صناعته، أو إذا اكتشف المُصدر سوء سلوك كبير من قبل الموظفين أو أنشطة غير قانونية. وإذا لم يتمكن المُصدر من جمع التمويل باستخدام الطرق المذكورة أعلاه، فمن المرجح أن يحتاج إلى تمويل أو تصفية أصول غير مرهونة، مثل محافظ الاستثمار والتداول لديها، لتلبية الالتزامات المستحقة. قد لا يتمكن المُصدر من بيع بعض أصوله، أو قد يضطر إلى بيعها بسعر يقل عن قيمتها السوقية، وهو ما قد يكون له تأثير سلبي على أعماله ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

يعتمد المُصدر في تمويل أعماله وعملياته ودفع التزاماته على مدى قدرته على اقتراض الأموال. ويتعرض المُصدر لمخاطر سيولة تتمثل في عدم توافر موارد مالية كافية للوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها أو ارتفاع متطلبات السيولة لديه. وقد تظهر مخاطر السيولة عند حدوث فجوة بين قيمة ما يقرضه إلى عملائه من جهة وما يوفون به من جهة أخرى، أو عند اعتماده على مصدر معين للتمويل، أو عند تردي أحوال السوق بوجه عام. وعليه، قد يكون لمخاطر السيولة تأثير سلبي وجوهري على أعمال المُصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

يواجه المُصدر مخاطر سيولة محتملة وذلك بسبب الفارق الزمني بين التزاماته تجاه دائنيه وحقوقه من عملائه. وعلى الرغم من موافاة فترات الالتزامات والمستحقات، حيث تتوافق مدة استحقاق مستحقات المُصدر من العملاء مع التزاماته، فإن أي تغيير في متوسط هذه الفترات قد يعرض المُصدر لمخاطر السيولة نتيجة التفاوت بين هذه الفترات.

بلغت نسبة السيولة لدى المصدر 0.91 مرة و0.64 مرة و0.67 مرة و0.94 مرة كما في 31 ديسمبر 2022م و2023م و2024م و30 يونيو 2025م، على التوالي. وقد بلغت نسبة السيولة النقدية 0.07 مرة و0.01 مرة و0.04 مرة و0.19 مرة كما في 31 ديسمبر 2022م و2023م و2024م و30 يونيو 2025م، على التوالي. وعليه، فإن أي انخفاض في سيولة المصدر قد يكون له إلى تأثير سلبي وجوهري على أعماله ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

12.1.2 المخاطر المتعلقة بكفاية رأس المال لدى المصدر

وفقاً للوائح البنك المركزي السعودي، لا يجوز أن يتجاوز مجموع التعرضات تجاه أي طرف غير مصرفي (باستثناء الأفراد والمنشآت الفردية والجهات التجارية التي تملكها الحكومة السعودية بنسبة أغلبية) نسبة 15% من القاعدة الرأسمالية المؤهلة المتاحة، وهو ما يلتزم به المصدر.

وبموجب تعليمات البنك المركزي السعودي، يجب ألا تتجاوز نسبة صافي الاستثمارات في التأجير التمويلي والتمويل بنظام المراقبة إلى إجمالي حقوق الملكية لدى المصدر حد 3.00 مرات. إلا أن المصدر سبق أن حصل على عدم ممانعة من البنك المركزي السعودي لتجاوز هذا الحد، وبلغت النسبة الفعلية 2.32 مرة و4.19 مرة و5.70 مرة و5.41 مرة كما في 31 ديسمبر 2022م و2023م و2024م و30 يونيو 2025م، على التوالي. ولا يوجد ما يضمن حصول المصدر على إعفاءات مماثلة في المستقبل أو استمراره في الاستفادة من الإعفاءات الحالية، وهو ما قد يكون له تأثير سلبي على أعماله ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية. كما يخضع المصدر لالتزامات تعاقدية قد تحد من قدرة على التوسع في أعماله أو عملياته. بالتالي، فإن متطلبات كفاية رأس المال المفروضة على المصدر قد تقيد فرص نموه، مما قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على أعماله ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية (يرجى مراجعة القسم (6-6-15) "الامتثال للإقراض وفقاً لمتطلبات البنك المركزي").

13.1.2 المخاطر المتعلقة بتمويل أعمال المصدر وعملياته

يمول المصدر أعماله حالياً من خلال الاستدانة من البنك المركزي وجهات حكومية أخرى والحصول على تسهيلات ائتمانية من بنوك تجارية، وبلغت هذه القروض طويلة الأجل الممنوحة للمصدر 184,809,837 ريال سعودي، و462,427,043 ريال سعودي، و1,310,539,165 ريال سعودي، و1,601,162,230 ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م و2023م و2024م و30 يونيو 2025م، على التوالي. وشكلت التسهيلات الائتمانية من البنوك التجارية الحصة الأكبر من هذه القروض، حيث بلغت 99,939,831 ريال سعودي، و421,360,617 ريال سعودي، و1,293,235,472 ريال سعودي، و1,591,193,988 ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م و2023م و2024م و30 يونيو 2025م، تلها القروض الممنوحة من البنك المركزي السعودي بقيمة 21,911,977 ريال سعودي، و21,071,513 ريال سعودي، و11,583,630 ريال سعودي، و6,686,925 ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م و2023م و2024م و30 يونيو 2025م، على التوالي. كما حصل المصدر على تمويل من خلال قروض حكومية بلغت 62,958,029 ريال سعودي، و19,994,913 ريال سعودي، و5,720,063 ريال سعودي، و3,281,317 ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م و2023م و2024م و30 يونيو 2025م.

وبلغ إجمالي التكلفة التمويلية المستحقة ضمن هذه القروض طويلة الأجل الممنوحة للمصدر مبلغ 5,267,470 ريال سعودي، و19,788,601 ريال سعودي، و61,863,992 ريال سعودي، و50,772,003 ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م و2023م و2024م و30 يونيو 2025م، على التوالي. وشكلت تكلفة التسهيلات الائتمانية من البنوك التجارية الحصة الأكبر من هذه التكلفة، حيث بلغت 3,272,109 ريال سعودي، و17,883,342 ريال سعودي، و60,921,823 ريال سعودي، و50,524,443 ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م و2023م و2024م و30 يونيو 2025م، تلها القروض الممنوحة من البنك المركزي السعودي والتي بلغت تكلفتها 1,258,509 ريال سعودي، و1,242,658 ريال سعودي، و678,147 ريال سعودي، و186,310 ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م و2023م و2024م و30 يونيو 2025م، على التوالي. كما بلغت تكلفة القروض الحكومية 736,852 ريال سعودي، و662,601 ريال سعودي، و264,022 ريال سعودي، و61,250 ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م و2023م و2024م و30 يونيو 2025م.

بينما بلغت نسبة الدين إلى حقوق الملكية لدى المصدر 0.92 مرة و2.22 مرة و3.93 مرة و4.36 مرة كما في 31 ديسمبر 2022م و2023م و2024م و30 يونيو 2025م، على التوالي. وفي حال عدم كفاية التدفقات النقدية التشغيلية للوفاء بهذه الالتزامات، فقد يؤدي ذلك إلى تخلف المصدر عن السداد، وقيام الجهات الممولة بتنفيذ الضمانات المقدمة، وفرض جزاءات مالية أو طلب تعويض عن الأضرار، مما سيكون له تأثير سلبي على أعمال المصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

يخضع المصدر لالتزامات ضمن التسهيلات الائتمانية تشمل قيوداً تشغيلية ومالية، مثل شروط الحفاظ على مؤشرات مالية محددة، ووجوب تزويد المقرضين بالمعلومات التي يطلبونها من حين لآخر بشأن أعماله ووضعته المالي.

قد تُحد هذه القيود من قدرة المصدر على التخطيط والاستجابة للتغيرات التشغيلية، كما قد تمنعه من ممارسة بعض الأنشطة التجارية أو تحد من قدرته على ممارسته إلا بعد الحصول على موافقة الدائنين. ولا يضمن المصدر حصوله على موافقة الدائنين للتنازل عن أي من هذه التعهدات أو تعديلها. كما قد يتكبد المصدر تكاليف إضافية في سبيل تقديم طلب للتنازل عن التزام قائم أو تعديله، كما قد يطلب الدائنون عوضاً مقابل ذلك التعديل أو التنازل. وقد يُعتبر عدم الامتثال لهذه الشروط والقيود إخلالاً، ما يؤدي إلى تسريع إجراءات السداد أو طلب تعويض أو تنفيذ الضمانات المقدمة، وهو ما قد يكون له تأثير سلبي على أعمال المصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

ويمول المصدر أعماله بشكل رئيس من خلال الحصول على تسهيلات من بنوك تجارية وجهات حكومية، وتتفاوت هوامش ربح تلك التسهيلات وفقاً لهوامش ربح متغيرة مرتبطة بمؤشر سايبور (SAIBOR). بينما يمنح المصدر تمويلات لعملائه وفقاً لهوامش ربح ثابتة؛ بما يعرض المصدر إلى مخاطر تذبذب هوامش ربح. وإذا ارتفعت هوامش الربح المتغيرة فسترتفع التزامات المصدر تجاه مقرضيه بينما تبقى التزامات عملاء المصدر اتجاهه دون تغير؛ بما يفقد المصدر فرصة الاستفادة من هوامش ربح أعلى ويعرضه لمخاطر التخلف عن السداد في الوفاء بالتزاماته. كما أن ارتفاع هوامش الربح المتغيرة ومن ثم تمريرها إلى العملاء بهوامش ربح ثابتة قد يؤدي إلى تثبيط أولئك العملاء عن طلب القروض أو تقليل قيمة المطلوب منها؛ بما قد يقلل من حجم محفظة القروض الممنوحة من قبل المصدر. وتتقلب هوامش الربح المتغيرة لعدة عوامل منها قرارات

البنوك المركزية، والسياسات الحكومية النقدية والضريبية، والظروف الاقتصادية والسياسية، وغيرها من العوامل الخارجة عن سيطرة المصدر. وعليه، قد يكون لاستمرار ارتفاع هوامش الربح المتغيرة تأثير سلبي وجوهري على أعمال المصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

قد يحتاج المصدر في المستقبل إلى الحصول على تسهيلات أو تمويل من البنوك التجارية أو مقرضين حكوميين أو ممولين آخرين أو إلى إصدار صكوك إلى المستثمرين وذلك من أجل تمويل رأس المال العامل أو تنمية أعماله. وتعتمد قدرة المصدر على الحصول على قروض وتسهيلات من تلك الجهات -بتكلفة معقولة وشروط مقبولة تجارياً- على وضع المصدر المالي وجدارته الائتمانية والوضع الاقتصادي العام وحالة الأسواق المالية وأسعار العملة وتوافر الائتمان من قبل الجهات المقرضة.

وقد لا يتمكن المصدر من الحصول على هذا التمويل على الإطلاق أو بشروط معقولة لأسباب عدة، كالتقيود التعاقدية على قدرة المصدر على الافتراض ضمن عقود التمويل الحالية، أو نظرة المقرضين للمصدر، أو النتائج المستقبلية لعمليات المصدر ومركزه المالية وتدفقاته النقدية. كما ستؤدي أي زيادة في المعدلات -سواء أكانت ثابتة أم متغيرة- إلى ارتفاع تكاليف تمويل المصدر أعماله مما قد يؤثر سلباً على أرباحه المستقبلية وقدرته على الدفع والوفاء بالتزاماته تجاه المقرضين وتوفير التدفقات النقدية اللازمة لعملياته، وقد يُعيق ذلك قدرة المصدر على الاستفادة من الفرص القائمة مثل الدمج والاستحواذ أو مواكبة تطورات القطاع وتغييراته، مما قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على أعماله ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

في حال عدم قدرة المصدر على تمويل أعماله بما في ذلك من خلال الحصول على تسهيلات ائتمانية إضافية أو تجديد التسهيلات القائمة أو جمع الأموال من المستثمرين كأصدار الأسهم أو بيع محافظ الديون أو الصكوك؛ فقد يؤثر ذلك سلباً على عمليات المصدر ونموه وربحيته. كما أن سعي المصدر إلى توسيع قاعدة عملائه، أو زيادة حصته السوقية من عدد القروض الممنوحة، أو إطلاق منتجات جديدة قد يتأثر سلباً في حال لم يحصل على التمويل في وقت ملائم وشروط مناسبة.

تم تأمين التسهيلات الائتمانية التي حصل عليها المصدر من خلال ضمانات مقدمة من المساهم أو من طرف ذي صلة. كما قدّم المصدر ضمانات مطلوبة بموجب تلك التسهيلات، تتضمن سندات إذنية بمبالغ بلغت 100,000,000 ريال سعودي، و694,808,763 ريال سعودي، و1,412,668,720 ريال سعودي و759,000,000 ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م، و2023م و2024م، و30 يونيو 2025م، على التوالي، وهو ما يمثل نسبياً قدرها 100% و113% و112% و108% من إجمالي القروض الممنوحة للمصدر للسنوات المالية وفترة الستة أشهر ذاتها.

وتنص اتفاقيات التسهيلات الائتمانية على حالات تشكل إخلالاً من قبل المصدر بالتزاماته بموجب تلك الاتفاقيات بما في ذلك حالات مرتبطة بأمور وأحداث تتعلق بالمصدر وبالمضامين ومدى استمرارية قبولهم لتقديم الضمانات. وبالتالي، في حال وقوع أي من تلك الحالات أو في حال أصبحت تلك الضمانات غير قابلة للتطبيق أو طرأ أي تغيير على الحالة المالية للمضامين، فقد يطلب أي من تلك البنوك ضمانات إضافية من المصدر إلا أن المصدر قد لا يتمكن من تقديمها. كما قد يقوم أي من المساهمين أو الأطراف ذات العلاقة الذين قدموا ضمانات بسحب الضمانات المقدمة من قبلهم أو قد لا يقومون بتجديدها، وهو ما سيشكل إخلالاً من المصدر بالتزاماته بموجب اتفاقيات التسهيلات الائتمانية مما يترتب عليه مطالبة المصدر بسداد جميع المبالغ المتبقية من قيمة التسهيلات المعنية على الفور. بالإضافة إلى ذلك، في حال إخلال المصدر بالتزاماته بموجب اتفاقيات التسهيلات الائتمانية، يجوز لأي من تلك البنوك التنفيذ على تلك الضمانات بما في ذلك السندات الإذنية. وقد يواجه المصدر صعوبة في الحصول على مصادر تمويل بديلة كافية لسداد هذه الديون، الأمر الذي قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على أعماله ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

14.1.2 المخاطر المتعلقة ببيع الديون

خلال الفترات المالية ذات العلاقة، قام المصدر ببيع جزء من محفظة التمويل الخاصة به، حيث بلغت قيمة الديون التي تم بيعها صفر ريال سعودي، و صفر ريال سعودي، و صفر ريال سعودي، و820,843,361 ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، وخلال فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م، على التوالي، وهو ما يمثل نسبياً قدرها صفر% وصفر% وصفر% و22.30% من إجمالي المحفظة التمويلية للمصدر للسنوات المالية وفترة الستة أشهر ذاتها.

وقد نتج عن هذه العمليات انخفاض في قيمة الموجودات بمقدار صفر ريال سعودي، و صفر ريال سعودي، و صفر ريال سعودي، و595,213,699 ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، وخلال فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م، على التوالي، وهو ما يمثل نسبياً قدرها صفر% وصفر% و21% من إجمالي قيمة الموجودات للمصدر للسنوات المالية وفترة الستة أشهر ذاتها، بالإضافة إلى تسجيل أثر على الإيرادات بمقدار صفر ريال سعودي، و صفر ريال سعودي، و صفر ريال سعودي، و24,069,512 ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، وخلال فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م، على التوالي، وهو ما يمثل نسبياً قدرها صفر% و صفر% و صفر% و12% من إجمالي الإيرادات للمصدر للسنوات المالية وفترة الستة أشهر ذاتها، دون أن يترتب على ذلك أي أثر جوهري على الالتزامات المالية للمصدر.

وبتاريخ 2020/10/19م، أبرم المصدر، بصفته البائع والوكيل، اتفاقية مع بنك الرياض، بصفته المشتري، يقدّم بموجبها المصدر محافظ من عقود تمويل السيارات (بصيغة التأجير التمويلي) بمبلغ إجمالي يصل إلى 100,000,000 ريال سعودي. وبتاريخ 2025/03/26م، أبرم المصدر، بصفته البائع، اتفاقية مع البنك الأهلي السعودي، كمشتري، يقدّم بموجبها محافظ من عقود تمويل السيارات (بصيغة التأجير التمويلي) بمبلغ إجمالي يصل إلى 350,000,000 ريال سعودي. وبتاريخ 2025/03/24م، أبرم المصدر، بصفته البائع، اتفاقية مع بنك الخليج الدولي، كمشتري، يقدّم بموجبها محافظ من عقود تمويل السيارات بصيغة التأجير التمويلي، بمبلغ إجمالي يصل إلى 250,000,000 ريال سعودي.

تعتمد قدرة المُصدر على بيع هذه الديون أساسًا على الطلب من العملاء على منتجات تمويل السيارات، ومدى التزامه بمعايير الجدارة الائتمانية التي يحددها المشترون. إن انخفاض الطلب أو عدم تلبية هذه المعايير قد يحول دون بيع تلك العقود وتحقيق التدفقات النقدية المرتبطة بها، مما قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال المُصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

يتحمل المُصدر مسؤولية التأكد من دقة واكتمال المعلومات المقدمة من عملائه أو نيابة عنهم، بما في ذلك الجدارة الائتمانية وسجلات العمل والبيانات التعريفية وغيرها من المعلومات ذات الصلة. وقد تؤدي أية معلومات غير دقيقة أو مضللة إلى تحمل المُصدر مسؤولية قانونية تجاه المشتري، خصوصًا إذا ثبت عدم دقة أو تضليل أية وثائق مبيعات أو ضمانات أو تعهدات مقدمة من المُصدر، مما قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على أعماله ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية (للمزيد من التفاصيل، يُرجى الرجوع إلى القسم (27.1.2) "المخاطر المتعلقة باعتماد المُصدر على معلومات مقدمة من أطراف خارجية والعملاء").

بصفته وكيلًا، يتحمل المُصدر مسؤولية تحصيل المستحقات بموجب هذه العقود. وقد تتطلب عملية إنفاذ الحقوق التعاقدية وتحصيل الذمم المدينة تحمل تكاليف كبيرة، مثل نفقات التقاضي وأتعاب شركات التحصيل وتكاليف أخرى ذات صلة. وقد يؤدي ارتفاع هذه التكاليف إلى تأثير سلبي وجوهري على أعمال المُصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية (للمزيد من التفاصيل، يُرجى الرجوع إلى القسم (7.1.2) "المخاطر المتعلقة بتحصيل الديون من العملاء").

علاوة على ذلك، تتضمن الاتفاقية الحد الأقصى للتعويضات المقررة بموجب تلك العقود، والرسوم الإدارية التي يتعين على المُصدر سدادها للمشتري عن كل صفقة. وفي حال تم إنهاء هذه الاتفاقية أو عدم تجديدها بشروط ملائمة للمُصدر، فقد يواجه صعوبة في تأمين ترتيبات بديلة تحقق مزايا مماثلة، مما قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على أعماله ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

15.1.2 المخاطر المتعلقة ببرامج الدعم والقروض الحكومية

يتأثر المُصدر بشكل عام بالسياسات النقدية والمالية في المملكة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر برامج الدعم والقروض الحكومية، على سبيل المثال، برنامج "كفالة". ويوفر البرنامج ضمانات للقروض المقدمة من جهات التمويل، بما فيها المُصدر، للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الجدوى الاقتصادية والتي تفتقر إلى الضمانات الائتمانية اللازمة للحصول على التمويل. وقد يؤدي توقف أو تقليص أي برامج دعم حكومي إلى انخفاض عدد أو حجم أو جودة القروض التي يقدمها المُصدر، أو إلى صعوبة حصوله على التمويل، مما قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على أعماله ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

كانت القروض الحكومية (بما في ذلك قروض بنك التنمية الاجتماعية) تشكل في السابق جزءًا مهمًا من محفظة قروض المُصدر، إذ بلغت 62,894,998 ريال سعودي، و19,960,549 ريال سعودي، و5,706,228 ريال سعودي و3,273,644 ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م، و2023م و2024م، و30 يونيو 2025م على التوالي، أي ما يمثل نسب 34.03%، و4.32%، و0.44% و0.20% من إجمالي قروضه طويلة الأجل في التواريخ ذاتها. ونظرًا لما تتضمنه هذه القروض من شروط تفضيلية مثل الفترات الطويلة ومعدلات الربح المنخفضة والمرونة في الشروط، فإن عدم قدرة المُصدر على الحصول على قروض مماثلة في المستقبل قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على أعماله ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

16.1.2 المخاطر المتعلقة بمعاملات الأطراف ذات العلاقة

أبرم المُصدر عددًا من المعاملات مع أطراف ذات علاقة، تشمل شركة المجدوعي للسيارات المحدودة، وشركة المجدوعي القابضة المحدودة، وشركة أرسال للتشغيل والصيانة. وقد يستمر المُصدر في إجراء معاملات مع أطراف ذات علاقة مستقبلاً. وقد بلغت القيمة الإجمالية للمعاملات المستحقة للأطراف ذات العلاقة 76,422,070 ريال سعودي، و100,068,517 ريال سعودي، و99,334,610 ريال سعودي و41,579,795 ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م، و2023م و2024م و30 يونيو 2025م، على التوالي (يُرجى مراجعة القسم (6-14) "المبالغ المستحقة إلى أطراف ذات العلاقة" و القسم (7-4-2) "اتفاقيات مع الأطراف ذات العلاقة").

وكما في تاريخ نشرة الإصدار للبرنامج هذه، جرت جميع معاملات المُصدر مع الأطراف ذات العلاقة -بناءً على تعريف هيئة السوق المالية والبنك المركزي- على أسس تجارية، إلا أنه لا يوجد ما يضمن مطابقة شروط ونطاق الاتفاقيات المستقبلية المبرمة مع الأطراف ذات العلاقة للشروط التي كان يمكن الحصول عليها في حال التعاقد مع أشخاص مستقلين (أي الأطراف غير ذوي العلاقة)، ولا سيما في حالة اختلاف مصالح المُصدر عن مصالح الأطراف ذوي العلاقة. وإذا أبرم المُصدر عقودًا مع أي طرف ذي علاقة على أساس منفعة غير تجارية أو إذا أدت هذه المعاملات إلى تحويل المصالح إلى أطراف ذات علاقة بالمُصدر بشكل غير ملائم، فقد يكون لذلك تأثير سلبي على تكاليف المُصدر وإيراداتها، مما قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال المُصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

وقد يؤدي فشل المُصدر في الالتزام بالأحكام ذات الصلة بالتعامل مع الأطراف ذات العلاقة سواء تلك المفروضة من هيئة السوق المالية أو البنك المركزي إلى تعرض المُصدر إلى عقوبات تنظيمية أو مطالبات بالتعويض، كما قد لا يتمكن المُصدر من تجديد العقود مع الأطراف ذات العلاقة أو قد يتمكن من تجديدها بامتيازات أقل للمُصدر، مما قد يترتب عليه أثر سلبي وجوهري على أعمال المُصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

17.1.2 المخاطر المتعلقة بالمنتجات

قد يطرح المُصدر -في إطار سعيه إلى تنمية إيراداته وإدارة المخاطر لديه والحد منها- منتجات جديدة أو يُدخل تحسينات على منتجات قائمة، أو يتيح وسائل إلكترونية تسهل من الوصول إلى تلك المنتجات. ويستثمر المُصدر موارده في تطوير تلك المنتجات والحلول وتسويقها والحصول عليها، وفي حال لم تلاق تلك المنتجات والحلول قبولا من قبل العملاء سواء أكان بسبب الفشل في التنبؤ بسلوك العملاء أم التأخر في تقديمها أم توافر عيوب فيها أم الدعاية السلبية عنها أم ظهور منتجات منافسة لها؛ فقد يتسبب

ذلك بخسائر للمُصدر ويؤثر على فرص نموه بما قد يؤدي إلى التأثير سلبًا وبشكل جوهري على أعمال المُصدر ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية. كما أن فشل المُصدر في تقديم منتجات جديدة لعملائه قد يؤثر على خطط توسعه وقدرته على جذب عملاء جدد أو الاحتفاظ بعملائه الحاليين.

قد ينخفض الطلب على منتجات المُصدر لأسباب مختلفة -بعضها خارج عن سيطرة المُصدر- بما في ذلك احتدام المنافسة في قطاع التمويل أو تغيرات في تفضيلات العملاء أو قيود تنظيمية على الوصول إلى المنتجات، وقد تنخفض إيرادات المُصدر في حال لم يستجيب للتغيرات في الطلب على المنتجات أو الوصول إليها في الوقت المناسب. كما قد يحاول المُصدر التأقلم مع تلك المتغيرات من خلال طرح منتجات جديدة أو تعديل القائم منها إلا أنه لا يوجد ما يضمن استجابة العملاء لجهود المُصدر بشكل إيجابي في هذا الشأن، ولا يسهل المُصدر توقع الآثار المستقبلية لأي تغيير في ما يطرحه من منتجات بشكل كامل إلا بعد مرور فترة زمنية على ذلك التغيير.

كما قد تشهد معدلات نمو المُصدر تقلبًا متزايدًا بسبب اضطرابات اقتصادية أو تشريعات تنظيمية أو انخفاض الإنفاق الحكومي أو انتشار أوبئة عالمية. وفي حال تحقق أي من هذه المخاطر المذكورة أعلاه، فقد يكون لذلك تأثير سلبي وجوهري على أعمال المُصدر ونتائج عملياته ووضعه المالي وتوقعاته المستقبلية.

كما تجدر الإشارة إلى أنه وفقًا لنظام مراقبة شركات التمويل فإنه يشترط حصول المُصدر على عدم ممانعة البنك المركزي قبل طرح أي منتجات تمويلية جديدة أو تعديل القائم منها، ولا يوجد ما يضمن حصول المُصدر على عدم الممانعة في وقت ملائم، الأمر الذي قد يؤثر بشكل سلبي وجوهري على أعمال المُصدر ونتائج عملياته، ووضعه المالي، وتوقعاته المستقبلية.

18.1.2 المخاطر المتعلقة بنظم وإجراءات إدارة المخاطر وكفائتها

يتعرض المُصدر خلال ممارسة أنشطته التجارية لمجموعة متنوعة من المخاطر، أبرزها مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية، وتقنية المعلومات، ومخاطر الأمن السيبراني. ويجب على المستثمرين أن يدركوا أن أي فشل في السيطرة على هذه المخاطر بشكل كافٍ قد يؤدي إلى آثار سلبية جوهريّة على أعمال المُصدر ونتائج عملياته ووضعه المالي. وقد يواجه المُصدر صعوبات في تقدير خسائر الائتمان المحتملة، وقد لا تكون تقنيات إدارة المخاطر لديه فعالة بالكامل أو مطبقة بصورة متسقة في جميع أوضاع السوق أو أمام كافة أنواع المخاطر، بما فيها المخاطر غير المتوقعة أو غير المحددة. ورغم اتباع أفضل الممارسات المعتمدة في القطاع، إلا أن بعض منهجيات المُصدر في إدارة المخاطر تعتمد على بيانات تاريخية محدودة للسوق وسلوك المحافظ. وقد لا تتنبأ هذه الأساليب دائمًا بتعرضات المخاطر المستقبلية، والتي قد تكون أكبر بكثير مما تشير إليه هذه المقاييس التاريخية. وتعتمد ممارسات إدارة المخاطر الأخرى، بما في ذلك ممارسات ("اعرف عميلك")، على تقييم المعلومات المتعلقة بالسوق التي يعمل فيها المُصدر، أو عملائه، أو غيرها من الأمور المتاحة للعامة أو التي يمكن للمُصدر الوصول إليها. ونظرًا لأن هذه الممارسات أقل تطورًا في دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بالسوق الأخرى، وقد لا تكون قد طبقت بشكل متسق ودقيق في الماضي، فقد لا تكون هذه المعلومات دقيقة أو كاملة أو محدّثة أو مُقيّمة بشكل صارم في جميع الحالات.

لا يمكن ضمان أن سياسات وإجراءات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية للمُصدر ستكون كافية للسيطرة على جميع مخاطر الائتمان والسيولة والسوق وغيرها، أو لحماية المُصدر منها. وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون بعض المخاطر أكبر مما تشير إليه البيانات التجريبية للمُصدر. ورغم الجهود المبذولة لضمان التزام جميع أصحاب المصلحة - داخليًا وخارجيًا- بسياسات وإجراءات المُصدر، ووجود ضوابط قوية للحد من التجاوزات، لا تزال هناك مخاطر ناتجة عن مخالفة تلك السياسات والإجراءات، سواء عن قصد أو بدون قصد.

يتعرض المُصدر لجملة أمور من بينها فشل العمليات أو الأنظمة الداخلية، أو المعاملات غير المصرح بها من قبل الموظفين، والأخطاء التشغيلية، بما في ذلك الأخطاء الكتابية أو المتعلقة بحفظ السجلات، أو الأخطاء الناتجة عن أنظمة الحاسوب أو الاتصالات المعيبة، أو الاحتيال من قبل الموظفين أو الجهات الخارجية. وتقتصر قدرات المُصدر في إدارة المخاطر والرقابة الداخلية أيضًا على أدوات وتقنيات المعلومات المتاحة لها. وأي قصور جوهري في سياسات أو إجراءات المُصدر لإدارة المخاطر أو الرقابة الداخلية قد يعرضه لمخاطر كبيرة تتعلق بالائتمان، والسيولة، والسوق أو التشغيل، مما قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على أعماله ونتائج عملياته ووضعه المالي وتوقعاته المستقبلية.

تعد أنظمة وإجراءات إدارة المخاطر أمرًا بالغ الأهمية لجهود المُصدر في الحفاظ على نزاهة عملياته. وقد يؤدي أي نقص في هذه الأنظمة والإجراءات إلى تعطيل أو الحد من عمليات المُصدر أو يؤدي إلى تكبد نفقات إضافية أو غرامات تنظيمية. وتشمل هذه الأنظمة إدارة مخاطر الائتمان، وأسعار الفائدة، والسيولة، والسوق، بالإضافة إلى المخاطر الأخرى المتعلقة بعمليات المُصدر وأصوله والتزاماته. وقد لا تكون أنظمة وإجراءات المُصدر كافية لتحديد المخاطر التي يواجهها، أو تقييم تركيزها، أو تطوير آليات للتخفيف منها وإدارتها، أو قد لا يطبق المُصدر هذه الأنظمة والإجراءات بشكل متسق ومستمر. وفي حال لم تتمكن هذه الأنظمة والإجراءات من بناء تصور شامل لمخاطر العمل، فقد يتعرض المُصدر لمخاطر أعلى من المتوقع عند منحه التمويل، مما قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على أعماله ونتائج عملياته ووضعه المالي وتوقعاته المستقبلية.

ونظرًا لأن هذه الأنظمة والإجراءات تعتمد على البيانات التاريخية لتحديد المخاطر وآليات التخفيف منها، فقد تفشل في التنبؤ بالمخاطر المستقبلية أو حجمها. وقد يواجه المُصدر مخاطر غير معروفة أو غير متوقعة قد تكون أكبر مما تشير إليه البيانات التاريخية. وتعتمد هذه الأنظمة والإجراءات أيضًا على البيانات المتاحة للعامة أو البيانات المتاحة للمُصدر، بما في ذلك إجراءات قبول العملاء، ونظرًا لحدوث هذه الممارسات في المملكة وندرة معلومات السوق والعملاء، قد لا تكون هذه المعلومات قد جُمعت بشكل متسق، أو قد تكون غير كاملة أو غير محدّثة أو مستخلصة بشكل غير دقيق.

يواجه المصدر أيضًا مخاطر تتعلق بأنظمتها التشغيلية واستمرارية أعماله، والتي قد تؤثر على أنظمة إدارة المخاطر لديه. كما أن تطوير وتنفيذ أنظمة وإجراءات إدارة المخاطر مقيد بالأدوات والتقنيات والموارد المتاحة للمصدر. وأي نقص كبير في هذه الموارد قد يُعرض المصدر لمخاطر تتعلق بالائتمان، والسيولة، والسوق أو التشغيل، مما قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على أعماله ونتائج عملياته ووضعها المالي وتوقعاته المستقبلية.

19.1.2 المخاطر المتعلقة باعتماد المصدر على شراكات استراتيجية

يعتزم المصدر مواصلة بناء علاقات استراتيجية مع جهات متعددة، بما في ذلك وكلاء السيارات والموزعين من الباطن، وكذلك البنوك التجارية والاستثمارية. وتستغرق عملية التعاقد مع تلك الجهات وقتًا وجهدًا ولا تتضمن عادة شروطًا تمنع تلك الجهات من التعاقد مع منافسي المصدر أو تقديم تلك الجهات لخدمات منافسة للمصدر، وقد تتضمن شروطًا أو أحكامًا تمنع لأي من الأطراف إنهاء تلك العقود أو عدم تجديدها. وفي حال تأثرت أي من هذه الشراكات الاستراتيجية بسبب إخلال تلك الجهات بالتزاماتها، أو توقفها عن الأداء، أو عدم تجديد العقود بشروط مناسبة، أو نشوب نزاعات مع أي منها، فقد يكون لذلك تأثير سلبي على أعمال المصدر ووضعها المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

20.1.2 المخاطر المتعلقة بالنفقات الرأسمالية المستقبلية والمصاريف التشغيلية

في الوقت الراهن، لا تُعد النفقات الرأسمالية ذات أهمية جوهرية بالنسبة إلى المصدر. ومع ذلك، قد تزداد النفقات الرأسمالية للمصدر نتيجة عوامل متعددة، منها التكاليف المرتبطة باستراتيجيته وخطط نموه. وقد تتزايد النفقات الرأسمالية بشكل مطرد مقارنةً بما سبق من سنوات نتيجة لنمو أعمال المصدر وعملياته، والاستثمارات المرتبطة به، بما قد يحد من موارد المصدر حيث ستصرف تلك الموارد على النفقات الرأسمالية عوضًا عن استغلالها في مصاريف أخرى كالبحث والتطوير، أو بما يرغب المصدر على الحصول على تمويل إضافي لتغطية مصاريفه التشغيلية. وعلاوة على ذلك، فقد تؤدي تلك النفقات الرأسمالية المتزايدة إلى عدم تحقيق المصدر ما يصبو إليه أو يتوقعه من نتائج في وقت ملائم أو عدم تحقيقه على الإطلاق، أو قد تؤثر سلبًا عليه من خلال تقليل هامش أرباحه والأموال المتاحة له أو زيادة نفقاته التشغيلية. وعليه، قد يؤدي وقوع أي مما سبق إلى تقليص هوامش ربح المصدر أو انتشار دعاية سلبية عن أدائه المالي والتشغيلي، مما سيكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال المصدر ونتائج عملياته ووضعها المالي وتوقعاته المستقبلية.

علاوة على ذلك، يعتمد أداء المصدر على قدرته على الحفاظ على هوامش ربحيته من خلال تحديد رسوم وعمولات معقولة مقابل خدماته ومنتجاته، والتكيف مع أي زيادة في تكاليف ما يقدمه من خدمات ومنتجات إلى عملائه، وزيادة تلك الرسوم والعمولات بشكل يتناسب مع زيادة تلك التكاليف، إلا أن المصدر قد لا يكون في وضع يسمح له بزيادة الرسوم والعمولات حيث تعتمد الأسعار بشكل عام على أوضاع السوق واستراتيجية تسعير المصدر. كما أنه وإن استطاع المصدر زيادة رسومه وعمولاته فقد لا يمكن له التحكم في تكاليفه بشكل كامل، وذلك لخضوع الزيادة في التكاليف لعدد من العوامل -قد يخرج بعضها عن سيطرة المصدر- بما في ذلك العوامل الاقتصادية والقرارات التنظيمية وعوامل أخرى تشمل -على سبيل المثال لا الحصر- أي زيادة في تكلفة المرافق أو العمالة أو العقود المبرمة مع مقدمي الخدمات الخارجيين. وفي حال ازدادت تكاليف المنتجات أو الخدمات ولم يتمكن المصدر من رفع رسوم تلك الخدمات أو المنتجات بما يواكب تلك الزيادة فستتأثر ربحية المصدر بشكل سلبي وسيؤدي ذلك إلى انخفاض في تدفقاته النقدية وهوامش ربحيته وعدم قدرته على تنفيذ أعمال توسعية في المستقبل، مما سيكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال المصدر ونتائج عملياته ووضعها المالي وتوقعاته المستقبلية.

21.1.2 المخاطر المتعلقة بالتكنولوجيا وأنظمة تقنية المعلومات

يعتمد المصدر بشكل رئيس على أنظمة تقنية المعلومات لديه في معالجة طلبات التمويل المقدمة من الأفراد؛ حيث تُقدّم الطلبات من خلال نظام تقديم التمويل، ويتم اتخاذ قرارات الجدارة الائتمانية بناءً على مجموعة من العوامل، بما في ذلك تحليل أنظمة تقنية المعلومات لجدارة العميل الائتمانية. وقد يتزايد اعتماد المصدر على ما لديه من أنظمة ومنصات تقنية من المتوقع أن تنمو لا سيّما مع طرح المصدر لمحات تشويقية لتطبيق رقمي خاص به، وإمكانية استقبال طلبات القروض ومعالجتها مستقبلًا بشكل كامل من خلال المنصات الإلكترونية وأنظمة تقنية المعلومات؛ مما سيتعاظم معه اعتماد المصدر على المنصات الإلكترونية وأنظمة تقنية المعلومات وتطورها وموثوقيتها وتوافر منصاتها ومنتجاتها إلكترونياً.

وقد تتعرض منصات المصدر ومنتجاته وأنظمتها الإلكترونية -بما في ذلك الأنظمة المقدمة من أطراف خارجية- للتعطّل أو قصور في الأداء، وقد يعزى ذلك لأسباب داخلية لدى المصدر أو خارجة عن سيطرته مثل البرامج الضارة والخلل في البرمجيات والهجمات الإلكترونية وعدم توفر التحديثات أو التعديلات المطلوبة للبرامج وتسرب البيانات ووجود نقاط ضعف في برامج الحماية والأخطاء البشرية. كما قد تتعطل تلك المنصات بسبب عجز تلك الأنظمة عن استيعاب الزيادة في عدد المستخدمين. وقد تتعرض منصات المصدر ومنتجاته وأنظمتها الإلكترونية للانقطاع بسبب أحداث قوة قاهرة غير متوقعة بما في ذلك انقطاع التيار الكهربائي عن خوادم المصدر، مما سيكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال المصدر ونتائج عملياته ووضعها المالي وتوقعاته المستقبلية.

ورغم اعتماد المصدر على سياسات داخلية، فإنه لا يمكنه ضمان قدرته على التعامل مع أية انقطاعات أو كوارث. وقد يؤدي عدم توافر منصات المصدر أو منتجاته أو أنظمتها الإلكترونية إلى استخدام عملاء المصدر لمنصات منافسيها أو منتجاتهم أو امتناعهم عن استخدام منصات المصدر ومنتجاتها مستقبلًا، وسيؤثر وقوع أي من تلك الأحداث على قدرة المصدر على استقطاب العملاء والمحافظة عليهم مما قد يؤثر سلبًا على إيرادات المصدر. كما قد يتكبد المصدر مصاريف باهظة من أجل ترقية أنظمة وشبكات تقنية المعلومات لديه وتدابير حماية ما لديه من بيانات وأنظمة -سواء أكان ذلك نتيجة للتوسع أو مواكبة للتقنيات الجديدة أو استجابة لأطر تنظيمية جديدة أو غير ذلك- مما سيكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال المصدر ونتائج عملياته ووضعها المالي وتوقعاته المستقبلية.

قد يتطلب نمو المصدر استثماراً أكبر في المنصات الرقمية وبرامج تقنية المعلومات؛ بما يعزز من أعماله وعملياته، ويسهل إجراءات حصول عملائه على القروض، ويمكنه من جمع البيانات وتحليلها. وقد أنفق المصدر مبالغ قدرها 1,747,317 ريال سعودي، و3,101,511 ريال سعودي، و4,618,214 ريال سعودي و2,438,996 ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م، و2023م و2024م و30 يونيو 2025م، على التوالي. ومع ذلك، قد لا تفي هذه الاستثمارات بمتطلبات تطوير تلك المنصات والبرامج في الوقت المناسب وبكفاءة من حيث التكلفة، مما قد يدفع المصدر إلى الاعتماد على أطراف خارجية، وبالتالي يتحمل نفقات إضافية ويتعرض للمخاطر المرتبطة بالاعتماد على هذه الجهات. وعليه، في حال عدم تمكن المصدر من تطوير المنصات والبرامج في وقت ملائم وبتكلفة مناسبة فقد يؤدي ذلك إلى التأثير سلباً وبشكل جوهري على أعمال المصدر ونتائج عمليات ومركزه المالي وتوقعاته المستقبلية.

كما يعتمد المصدر على موارده الداخلية جزئياً في تطوير البرمجيات بما في ذلك تطوير التطبيقات وإصلاحها، ويعتمد مدى قدرة المصدر على استقطاب المبرمجين والمطورين والاحتفاظ بهم على مجموعة من العوامل بما في ذلك حدة التنافس في السوق على استقطاب المبرمجين والمطورين، كما أن عدم التمكن من استقطاب المبرمجين والمطورين الداخليين أو الاحتفاظ بهم، أو من التعاقد مع أطراف خارجية للقيام بهذه المهام، قد يؤدي إلى صعوبات في إدارة وتطوير وتشغيل أنظمة تقنية المعلومات التابعة للمصدر، وهو ما قد يؤثر سلباً وبشكل جوهري على أعماله ونتائجه ووضعه المالي وتوقعاته المستقبلية.

22.1.2 المخاطر المتعلقة بقدرة المصدر على التكيف مع التغيرات التقنية

قد ينخفض الطلب على منتجات المصدر التمويلية بما في ذلك القروض الممنوحة من قبله إذا لم يتمكن من مواكبة التطورات التقنية -بما ذلك المرتبطة بالتقنية المالية- أو الاستجابة لها. وتستعين المؤسسات المالية بالتقنيات الحديثة في تقديم القروض إلى العملاء بما في ذلك تحديد جدارتهم الائتمانية، وإيصال منتجاتها إلى أسواق جديدة، وتطوير كفاءة إجراءات منح القروض وتبسيطها.

ويمر تطوير التقنيات والمنتجات بمراحل معقدة، وإذا لم يتمكن المصدر من الابتكار بكفاءة وفي الوقت المناسب بما يمكن المصدر من تقديم تجربة عميل متميزة فقد يؤثر ذلك سلباً على محفظته التمويلية. ويمكن لعملاء المصدر الحصول على كافة منتجات المصدر حالياً من خلال زيارة فروعه في المملكة، كما يمكنهم الحصول على منتجي الإيجار التمويلي والتمويل الشخصي من خلال موقعه الإلكتروني، وقد تؤدي عدم قدرة المصدر على تقديم عدد وافر من المنتجات المالية من خلال حلول تقنية دون حاجة إلى زيارة الفروع إلى انخفاض في عدد طلبات القروض المقدمة من العملاء أو حجمها، بما قد يترتب أثراً سلبياً وجوهرياً على أعمال المصدر ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

كما تجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي قد صرح لعدد من البنوك الرقمية وعدد من المنصات التقنية بممارسة أعمال التمويل وذلك تحت غطاء البيئة التجريبية التشريعية، وتتمتع تلك الجهات بمرونة أكبر في التعامل مع التغيرات التقنية وتعتمد على بنيتها الرقمية في الوصول إلى العملاء، بما يزيد من أهمية مواكبة التطورات التقنية، وعليه، قد يكون لعدم القيام بذلك تأثير سلبي وجوهري على أعمال المصدر ونتائج عملياته ووضعه المالي وتوقعاته المستقبلية.

23.1.2 المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني

تتعرض المؤسسات المالية حول العالم لمخاطر متصاعدة وتهديدات متزايدة لأمن ما تحتفظ به من بيانات ومعلومات تخص عملاء تلك المؤسسات. ويتسم ما يتعامل معه المصدر من معلومات بالسرية وذلك نظراً لطبيعة أعماله، وتعتمد على تقنيات وأنظمة وشبكات -سواء أكانت لديها أو لدى الغير- لغرض معالجة تلك البيانات وتشغيل عملياته. وعلى الرغم من سعي المصدر إلى اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية تلك البيانات والعمليات بما في ذلك وضع سياسة الأمن السيبراني وسياسة حوكمة البيانات إلا أن تلك التقنيات والأنظمة والشبكات عرضة للاختراق والتخريب والهجمات السيبرانية وفقدان البيانات والأخطاء البرمجية وغيرها من الأحداث المشابهة، وقد يصعب توقع تلك الأحداث أو رصدها أو منعها أو الحد منها. إضافة إلى ذلك، فقد شهد العالم في الآونة الأخيرة تصاعداً في وتيرة الهجمات الإلكترونية، ولذلك قد لا تكون الأنظمة والضوابط الداخلية التي يعتمدها المصدر كافية أو محدثة للكشف عن هذه الهجمات والتصدي لها.

ومثله مثل المؤسسات المالية الأخرى الموجودة في دول مجلس التعاون الخليجي وفي أنحاء أخرى من العالم، فإن التهديدات التي تواجه أمن معلومات المصدر وبيانات عملائه من الهجمات الإلكترونية حقيقية وتستمر في النمو بوتيرة سريعة. ويُعد النشاط والدول المارقة والمجرمون الإلكترونيون من بين الجهات التي تستهدف أنظمة الحاسوب حول العالم. وتتغير مخاطر التقنية والأمن السيبراني بسرعة وتتطلب تركيزاً مستمراً واستثماراً متواصلاً. ونظراً إلى التطور المتزايد ونطاق الهجمات الإلكترونية المحتملة، قد تؤدي هذه الهجمات المستقبلية إلى انتهاكات أمنية كبيرة. إن سوء إدارة مخاطر الأمن السيبراني أو الفشل في التكيف مع التهديدات المتطورة وتعزيز إجراءات الحماية قد يؤدي إلى تعطيل القدرات التشغيلية، وتسريب البيانات، وتكبيل تكاليف باهظة، وتحمل مسؤوليات قانونية، والإضرار بسمعة المصدر وهويته التجارية، مما قد يكون له تأثير سلبي كبير على أعماله ووضعه المالي ونتائجه وعملياته وتوقعاته المستقبلية.

وفي حال حدوث أي مما سبق، فقد يؤدي ذلك إلى خسارة عملائها، أو تضرر سمعتها، أو انتهاكها أنظمة والتزامات قانونية أو تعرضها لإجراءات عقابية من جهات تنظيمية. وقد يتحمل المصدر تكاليف كبيرة في سبيل منع تلك المخاطر والتهديدات أو الاستجابة لها أو الحد منها، أو الدفاع في أي تحقيقات أو دعاوى أو إجراءات أخرى قد تتبع تلك الأحداث. وعليه، قد يؤدي أي قصور في الاستعداد أو التعامل مع تلك التهديدات والمخاطر إلى التأثير بشكل سلبي وجوهري على أعمال المصدر ونتائج عملياته ووضعه المالي وتوقعاته المستقبلية.

وتفرض لوائح وتعليمات الهيئة الوطنية للأمن السيبراني والبنك المركزي متطلبات تتعلق بحوكمة البيانات، وإدارة المخاطر والالتزام، وتقنية المعلومات وأمنها بما يفرض على المصدر اتخاذ إجراءات تكفل التزامه بتلك المتطلبات، بما في ذلك تأسيس قسم مختص بأمن المعلومات واعتماد سياسات داخلية تتوافق مع المتطلبات المفروضة من قبل الهيئة الوطنية للأمن السيبراني والبنك المركزي. كما تخضع عمليات المصدر لعدد من اللوائح والتعليمات الصادرة عن الهيئة الوطنية للأمن السيبراني بما في ذلك الضوابط

الأساسية للأمن السيرياني (ECC 2:2024)، وتلك الصادرة عن البنك المركزي بما في ذلك إطار عمل لأمن السيرياني وإطار إدارة استمرارية الأعمال. وقد يؤدي عدم التزام المصدر بأي من المتطلبات الواردة في الأنظمة واللوائح والتعليمات السارية إلى فرض عقوبات على المصدر من قبل جهات تنظيمية أو مطالبة المتضررين منها بالتعويض.

24.1.2 المخاطر المتعلقة بالبرمجيات والخدمات

يعمل المصدر في مجالات عمل تعتمد بشكل كبير على نظم المعلومات والتقنيات، ويعتمد بشكل أساسي على أنظمة معالجة البيانات المالية والمحاسبية وغيرها. وإذا لم تعمل أي من هذه الأنظمة بشكل صحيح أو تعطلت، أو أصبحت هدفًا لأنشطة احتيالية، فقد يتكبد المصدر خسائر مالية، أو يواجه تعطلًا في أعماله، أو يتحمل مسؤولية تجاه العملاء، أو يتعرض لتدخل تنظيمي، أو تلحق أضرار بسمعته.

يعتمد المصدر على برمجيات ومعدات وخدمات تقنية مختلفة في إدارة أعماله وعملياته، كما يستعين المصدر ببرمجيات ومعدات تم تطويرها من قبل أطراف خارجية وذلك في تسيير أعمال المصدر وتصميم منتجاته. وقد يصعب على المصدر إيجاد بديل مناسب في حال لم تتوافر أي من تلك البرمجيات أو المعدات أو الخدمات، وقد لا تتاح تلك البرمجيات أو المعدات أو الخدمات بشروط تجارية معقولة. وبالتالي، فإن أية ثغرات في هذه البرمجيات أو المعدات أو الخدمات، أو فقدان حقوق استخدامها، أو عدم تأمين بدائل مناسبة، قد يكون له تأثير جوهري على أعمال المصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

كما أن وجود أي عيوب أو أعطال في هذه البرمجيات والخدمات، سواء التي يديرها المصدر أو أطراف خارجية، قد يؤدي إلى قصور في منتجات المصدر أو تقييد نشاطه التشغيلي، بما قد يتطلب تكاليف لإصلاح تلك الأعطال، وربما دفع تعويضات للعملاء أو لأطراف أخرى عن الأضرار الناتجة، مما قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على أعماله ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

علاوة على ذلك، قد لا تدعم التقنيات المعلوماتية الحالية للمصدر النمو المستقبلي دون استثمار مستمر في ترقية الأنظمة. وقد يكون لهذا الإخفاق في التكيف مع النمو، أو في التكاليف المتعلقة بأنظمة المعلومات هذه، تأثير جوهري سلبي على أعمال المصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية. وقد تكون تكلفة تحسين أو ترقية هذه الأنظمة والتقنيات باهظة، ومن المرجح أن تزيد تكلفة صيانة هذه الأنظمة عن مستواها الحالي. وتكون عمليات المصدر التجارية وإجراءاته معرضة للتلف أو التعطيل بسبب الحرائق، والفيضانات، والطقس القاسي، وفقدان الطاقة، والتهديدات بالقنابل، والانفجارات، أو غيرها من أشكال الأنشطة الإرهابية، وغيرها من الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان أو الأحداث المتطرفة. وقد تتعرض هذه الأنظمة أيضًا للتلف الجنائي، والتخريب، والسرقة، وأعمال إجرامية مماثلة. وإذا حدثت كارثة أو تعطل آخر وتبين أن خطط استعادة الأعمال للمصدر غير كافية لأي سبب، فقد يكون هناك تأثير سلبي على أعمال المصدر، ونتائج عملياته، ووضعته المالي، وتوقعاته المستقبلية.

علاوة على ذلك، يعتمد المصدر على مزودي خدمات تابعين لأطراف خارجية لبعض جوانب أعماله. وقد يؤدي أي تعطل أو تدهور في أداء هذه الأطراف الخارجية أو فشل أنظمة معلوماتها وتقنياتها إلى الإضعاف من جودة عمليات المصدر وقد يؤثر على سمعته. وإذا تحققت أي من المخاطر السابقة، فقد يؤثر ذلك بشكل سلبي على أعمال المصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

25.1.2 المخاطر المتعلقة بأنظمة ولوائح حماية البيانات

يجمع المصدر ويعالج بيانات ومعلومات شخصية وبيانات أخرى خاصة بالغير كعملائه الحاليين والمحتملين وموظفيه ومورديه، إضافة إلى البيانات والمعلومات الخاصة بالمصدر، ويحتفظ بتلك المعلومات والبيانات على أنظمة المصدر وأنظمة جهات خارجية، وتشمل تلك المعلومات بيانات عملائها بما في ذلك معلوماتهم المالية، ولا يوجد ما يضمن الحماية التامة ضد الوصول غير المصرح به إلى البيانات الشخصية، الأمر الذي قد يؤثر بشكل سلبي وجوهري على أعمال المصدر ونتائج عملياته، ووضعته المالي، وتوقعاته المستقبلية.

يقوم المصدر بجمع ومعالجة البيانات الشخصية، بما في ذلك الأسماء والعناوين والأعمار وغيرها من البيانات الشخصية التي يقدمها عملاؤه وموظفوه في سياق عملياته التجارية. وعليه، يتعين الالتزام بأنظمة وحماية البيانات والخصوصية ذات الصلة، واللوائح التنظيمية، والمعايير القطاعية، بما في ذلك متطلبات حماية البيانات في المملكة. وتفرض هذه الأنظمة واللوائح والمعايير التزامات محددة على المصدر فيما يتعلق بمعالجة مثل هذه البيانات الشخصية. وعلاوة على ذلك، قد يقوم المصدر بتقديم بيانات العملاء الشخصية إلى أطراف خارجية معينة بعد الحصول على موافقة من البنك المركزي السعودي لمشاركة هذه البيانات، وبما يتوافق مع أنظمة وحماية البيانات والخصوصية المعمول بها، واللوائح التنظيمية، والمعايير القطاعية.

ويترتب على جمع المصدر ومعالجته لمعلومات شخصية وجوب التزامه بالمتطلبات النظامية الواردة في الأنظمة واللوائح والتعليمات ذات الصلة في المملكة، بما في ذلك نظام حماية البيانات الشخصية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/19 وتاريخ 1443/02/08هـ (الموافق 2021/09/15م) وتعديلاته ("نظام حماية البيانات الشخصية")، وانتهت الفترة الممنوحة للجهات الخاضعة للنظام لتوفيق أوضاعها وفقًا لأحكام نظام حماية البيانات الشخصية بتاريخ 1446/03/11هـ (الموافق 2024/09/14م). وينظم النظام أي معالجة لبيانات شخصية في المملكة بأي وسيلة كانت. ويتضمن النظام عددًا من المتطلبات والأحكام التي تكفل حماية حقوق أصحاب البيانات، بما في ذلك وجوب الحصول على الموافقة المسبقة منهم على معالجة بياناتهم الشخصية، وتعيين شخص أو أكثر من منسوبي المصدر ليكون مسؤولاً عن التزام المصدر بتطبيق أحكام نظام حماية البيانات الشخصية، وتنفيذ ما يلزم من إجراءات وتدابير تنظيمية وإدارية وتقنية تضمن المحافظة على البيانات الشخصية، وإخطار الجهة المختصة -وهي الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي- في حال تسرب تلك البيانات الشخصية أو الوصول غير المشروع إليها، وإخطار صاحب البيانات الشخصية فورًا عن ذلك في حال كان لأي مما سبق أن يرتب ضررًا عليه.

يلتزم المُصدر بمبادئ لحماية بيانات العملاء والخصوصية مثل تشفير قواعد البيانات، والتشفير على مستوى العناصر، والتشفير على مستوى النقل، ويتم منح الوصول إلى بيانات العملاء من خلال إدارة دورة حياة الوصول المناسبة. وبالإضافة إلى ذلك، يتم حماية قواعد البيانات باستخدام نموذج حماية متعدد الطبقات يعتمد على مبدأ "الدفاع المتعمق"، بما في ذلك تنفيذ استراتيجيات منع تسرب البيانات.

وقد اعتمد المُصدر عددًا من السياسات الداخلية في هذا الشأن لغرض التأكد من الالتزام بالمتطلبات الواردة في تلك الأنظمة واللوائح والتعليمات، ويعتمد نجاح المُصدر في حماية ما لديه من بيانات شخصية على مدى إدراكه وفهمه لتلك المتطلبات، وكفاية سياساته وإجراءاته الداخلية في هذا الشأن ومدى تنفيذه بشكل مستمر. وقد يؤدي عدم الامتثال لأي من هذه المتطلبات إلى فرض غرامات من الجهات الرقابية أو مطالبات تعويض من الأطراف المتضررة، وهو ما قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال المُصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

تجدر الإشارة إلى اعتماد المُصدر على عدد من مقدمي الخدمة الخارجيين في أداء عملياته بما في ذلك التحقق من الهوية. وقد تتضمن معالجة بيانات شخصية وبيانات أخرى تقدم من قبل عملاء المُصدر عند استخدامهم تلك الخدمات. وقد يؤدي عدم امتثال أي مقدم خدمات لأي من هذه المتطلبات إلى فرض غرامات على المُصدر من الجهات الرقابية أو مطالبات تعويض من الأطراف المتضررة، وهو ما قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال المُصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

قد يؤدي عدم امتثال المُصدر لأي أنظمة أو لوائح ضمن نطاق حماية البيانات والخصوصية إلى فرض عقوبات جزائية وإدارية وغيرها من الجزاءات. وعليه، قد يكون لهذه العقوبات تأثير سلبي على أعمال المُصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

26.1.2 المخاطر المتعلقة بمتطلبات "اعرف عميلك" ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

بصفته شركة تمويل، يخضع المُصدر لنظام مكافحة غسل الأموال الصادر بالأمر الملكي رقم (م/20) بتاريخ 1439/02/04هـ (الموافق 2017/10/24م)، ("نظام مكافحة غسل الأموال")، ولنظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله الصادر بالأمر الملكي رقم (م/21) بتاريخ 1439/02/12هـ (الموافق 2017/11/01م) واللائحة التنفيذية لكل منهما، بالإضافة إلى متطلبات البنك المركزي السعودي بشأن المعلومات التي يجب على شركات التمويل جمعها من عملائها. وشكل ذلك تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى المُصدر بشكل دقيق وشامل، ووضع السياسات اللازمة للحد منها وضمان فاعلية تطبيقها، وتوفير الميزانية والموارد الكافية بما في ذلك الموظفين المؤهلين، ووضع أنظمة وأدوات ملائمة لضمان التطبيق الفعال للسياسات والإجراءات والضوابط الداخلية بما يتناسب مع المخاطر المحددة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويجب على المُصدر أيضًا تنفيذ برامج التدريب المستمر والسنوي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لجميع الموظفين ومنهم أعضاء المجلس والإدارة العليا، وتطبيق تدابير العناية الواجبة منها والمعرزة - وحفظ السجلات والإبلاغ عن العمليات المشبوهة، وتنفيذ إجراءات العقوبات المالية المتعلقة بقرارات مجلس الأمن الخاصة بالمدرجين على قوائم الإرهاب أو المتعلقة بمكافحة انتشار التسلح أو القرارات الصادرة عن البنك المركزي.

تعرض المُصدر بتاريخ 1443/07/28هـ (الموافق 2022/03/01م) إلى غرامة مالية من البنك المركزي مقدارها 100,000 ريال سعودي وذلك لمخالفته تعليمات البنك المركزي الخاصة ببذل العناية الواجبة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب،

قد يؤدي عدم الامتثال لهذه المتطلبات إلى فرض غرامات أو قيود على عمليات المُصدر، مما يكون له تأثير سلبي على أعماله ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية، لا سيما إذا كانت العقوبات شديدة.

27.1.2 المخاطر المتعلقة باعتماد المُصدر على المعلومات المقدمة من أطراف خارجية والعملاء

يعتمد المُصدر بشكل كبير على دقة واكتمال المعلومات المقدمة من أطراف خارجية وعملائه في الجوانب الرئيسية لتقييم الائتمان وإدارة المخاطر، خاصةً نظرًا لوجود تاريخ ائتماني محدود متاح لبعض عملائها. وتشتمل تلك المعلومات على السجل الائتماني والتاريخ الوظيفي وبيانات التعريف وغيرها من المعلومات ذات الصلة، ويحصل المُصدر على هذه المعلومات أيضًا لتقييم الوضع الائتماني للعملاء أو للائتمان لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأي عيب أو تزيف لهذه المعلومات قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال المُصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

يدرس المُصدر تلك المعلومات بغرض إعداد ملفات مخاطر أولئك العملاء ومن ثم تقرير مدى ملاءمة منح الائتمان من عدمه وحجمه ومدته. ورغم سعي المُصدر إلى التحقق من صحة معظم المعلومات الجوهرية بشكل مستقل من خلال وسائل عدة كمنصة نفاذ ووكالات المعلومات الائتمانية بما فيها شركة "سمة" وشركة بيان للمعلومات الائتمانية، إلا أنه لا يمكن التحقق من صحة كافة تلك المعلومات بشكل مستقل. وقد يعتمد المُصدر على إقرارات من عملائه بصحة تلك المعلومات، فعلى سبيل المثال، ومن ضمن إجراءات التحقق من الملاءة المالية للعملاء، يطلب المُصدر منهم تحديد مستويات ومبالغ الإنفاق الخاصة بهم، وهي أمور لا يمكن التحقق منها بشكل مستقل من قبل المُصدر.

يتعرض المُصدر أيضًا لمخاطر تغير معلومات العميل بعد الحصول عليها ومراجعتها كأن يتغير ذلك العميل في سداد قرض قائم أو يحصل على قرض جديد أو تتغير حالته الوظيفية أو يخسر مصدرًا لدخله. وعليه، فإن المُصدر يتعرض لمخاطر عدم دقة معلومات العميل أو تزيفها سواءً أكان ذلك عائدًا إلى معلومات قدمها العميل أو مثله أو طرف خارجي أو موظف لدى المُصدر.

وقد تفشل إجراءات التعهد بالتغطية والضوابط التي يتبعها المُصدر في اكتشاف كافة المعلومات أو الوثائق غير الدقيقة المقدمة من قبل عملائه أو نيابة عنهم أو من أطراف خارجية أو من موظفيه، بما قد يؤدي بدوره إلى التأثير سلبيًا على أعمال المُصدر ونتائج عملياته، ووضعته المالي، وتوقعاته المستقبلية.

تشمل إجراءات المُصدر مطالبة المتقدمين للحصول على التمويل بتقديم أنواع مختلفة من الوثائق، مثل كشوف الرواتب المعتمدة من البنوك للأفراد والبيانات المالية المراجعة للشركات، لإثبات أهليتهم للحصول على التمويل. ويتولى قسم الائتمان لدى المُصدر مراجعة ملفات العملاء للتأكد من استيفائها لجميع معايير قبول المخاطر. كما تُجرى عمليات الفحص لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تلقائيًا عبر النظام بناءً على معايير مخاطر محددة مسبقًا، ويتم تحويل الحالات غير الحاسمة إلى قسم الائتمان للمراجعة. ويتولى قسم الائتمان لدى المُصدر مراجعة ملفات العملاء هذه لضمان استيفائها لجميع اللوائح المعمول بها لمكافحة غسل الأموال وغيرها من الأنظمة. وقد قام المُصدر بتنفيذ سياسات وإجراءات "اعرف عميلك" للائتمان لأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما هو مطلوب من الجهات التنظيمية بما في ذلك البنك المركزي السعودي. ومع ذلك، فإن فعالية إجراءات "اعرف عميلك" تعتبر أمرًا بالغ الأهمية، وإن أي تقصير في تنفيذها بالشكل المناسب قد يعرض المُصدر للاحتيال من قبل العملاء ويؤدي إلى عدم الائتمان للمتطلبات التنظيمية، مما قد ينتج عنه فرض عقوبات أو غرامات. كما أن وجود معلومات أو مستندات غير دقيقة مقدمة من العملاء ولم يتم اكتشافها قبل الموافقة على التمويل أو صرفه قد يؤدي إلى تأثير سلبي كبير على أعمال المُصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

28.1.2 المخاطر المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية

كما في تاريخ إعداد نشرة الإصدار للبرنامج هذه، قام المُصدر بتسجيل علامته التجارية لدى الهيئة السعودية للملكية الفكرية. وبالرغم من قيام المُصدر بتسجيل جميع علاماته التجارية الحالية وأي علامات تجارية مستقبلية في المملكة، إلا أن المُصدر لا يضمن قدرته الدائمة على حماية علامته التجارية حيث يصعب مراقبة الاستخدام غير المصرح به للعلامات التجارية وغيرها من الانتهاكات على حقوق الملكية الفكرية. كما أن المُصدر قد لا يتمكن من تسجيل علاماته التجارية في جميع الدول التي ترغب بتسجيل علامته التجارية فيها لسبق شركات أخرى في تلك الدول بتسجيل نفس العلامة التجارية العائدة للمُصدر تحت أسماءها واستخدامها على منتجاتها. وفي حال عدم تمكن المُصدر من حماية حقوقه في الملكية الفكرية، أو في حال انتهاك أي طرف آخر لتلك الحقوق أو سرقتها، فقد تتعرض العلامة التجارية الخاصة بالمُصدر لفقدان قيمتها، مما قد يكون له تأثير سلبي على أعماله ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

قد يضطر المُصدر في بعض الأحيان إلى رفع دعاوى قضائية للمطالبة باسترداد حقوقها المتعلقة بعلاماته التجارية وحقوق الملكية الفكرية الأخرى. وقد تدعي الأطراف الأخرى انتهاك المُصدر لحقوق الملكية الفكرية الخاصة بها، مما قد يؤدي إلى رفع دعاوى قضائية على المُصدر. وينطوي التقاضي بطبيعته على حالة من عدم الوضوح ويمكن أن يشتت انتباه إدارة المُصدر، مما يؤدي إلى تكبد تكاليف كبيرة وتشتيت للموارد والتأثير سلبًا على إيرادات المُصدر وأرباحه، بغض النظر عما إذا كان المُصدر قادر على الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية أو الدفاع عنها بنجاح. وقد تضطر مثل هذه النزاعات المُصدر إلى الدخول في اتفاقيات امتياز أو ترخيص، والتي قد لا تكون متاحة أو قد تكون بشروط غير مناسبة، مما قد يؤثر سلبًا على أعماله ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

29.1.2 المخاطر المتعلقة بإفلاس المُصدر

يخضع المُصدر لنظام الإفلاس وأحكامه في حال افتتاح أي من إجراءات الإفلاس له، ويتمتع البنك المركزي بصلاحيات واسعة في استثنائه من الخضوع لبعض أحكام النظام، أو إضافة أحكام أو التزامات أو متطلبات إضافية لما ورد في النظام من التزامات ومتطلبات. وفي حال خضوع المُصدر لأي من إجراءات الإفلاس وتقرر تصفية أصوله، فسيتمتع دائنو المُصدر بأولوية أعلى في استيفاء حقوقهم مقارنة بمساهميهم؛ بما قد يترتب عليه أثر سلبي على العائدات المتوقعة للمكتتبين أو خسارتهم استثماراتهم في المُصدر بشكل كلي أو جزئي، الأمر الذي قد يؤثر بدوره سلبًا على أعماله ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

30.1.2 المخاطر المتعلقة بعدم التحوط

المشتقات المالية هي أداة من أدوات إدارة مخاطر الائتمان تمكّن المؤسسات المالية من توزيع تلك المخاطر والحد منها، حيث تحوط المؤسسات المالية عادة من مخاطر الائتمان من خلال وسائل منها العقود المستقبلية لأسعار الفائدة والتي تمكّن المؤسسات المالية من تخفيف مخاطر تقلب أسعار الفائدة من خلال نقل تلك المخاطر جزئيًا أو كليًا إلى المشتري مقابل عوض. ويظل المُصدر معرضًا لتقلبات أسعار الفائدة الناشئة عن القروض الممنوحة من البنوك. كما يتأثر المُصدر بانخفاض أسعار الفائدة، مما قد يؤثر على ربحية التمويلات التي يمنحها للعملاء. وعلى الرغم من أن المُصدر لم يبرم أي عقود تحوط حتى تاريخ نشرة الإصدار للبرنامج هذه، إلا أنه يتبنى استراتيجية وسياسة تحوط واضحة تُحدد العوامل التي تستدعي تنفيذ صفقة تحوط وكذلك قيمتها.

31.1.2 المخاطر المتعلقة باستدامة إيرادات المُصدر

رغم أن إجمالي إيرادات المُصدر قد شهدت نموًا خلال السنوات المالية الثلاث الماضية، إذ بلغت 64,446,453 ريال سعودي، و123,374,774 ريال سعودي و267,307,551 ريال سعودي في السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، و2023م و2024م، فقد بلغ إجمالي الإيرادات 200,927,605 ريال سعودي خلال فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م. وقد لا يكون هذا النمو مؤشرًا على الأداء المستقبلي. حيث قد لا تستمر إيرادات المُصدر في النمو، أو قد لا تنمو بالمعدلات الحالية، أو لا تحافظ على هوامش الربحية، أو لا تحقق أي ربح على الإطلاق.

سيعتمد نمو المُصدر المستقبلي على قدرته على إدارة نظام تشغيلي كفء يتماشى مع نمو المُصدر إضافة إلى تخصيص موارد كافية لتغطية النفقات الناشئة عن ذلك النمو؛ وربما يواجه المُصدر عدة تحديات منها تأمين تمويل كافٍ للحفاظ على مستوى عملياته وتنميته، والحفاظ على عدد المقترضين لدى المُصدر وتنميته، وزيادة عدد القروض الممنوحة من قبله، واستغلال موارده البشرية والتقنية بشكل فعال، والحفاظ على سلامة أنظمته التقنية، وضمان سرية معلومات عملائه، والاحتفاظ بموارده البشرية واستقطاب الأفراد المؤهلين للعمل لديه، والدخول إلى أسواق جديدة، واستحداث منتجات مالية مبتكرة، وإدارة المخاطر الناشئة بشكل فعال ومحكم. وقد يفتقر المُصدر أيضًا إلى الخبرة التشغيلية الكافية في بعض القطاعات والمنتجات التي يعززم التوسع فيها، مما قد يعرضه لمخاطر تجارية وفنية واقتصادية إضافية، قد تؤثر على نتائجه المالية وتنعكس سلبًا وبشكل جوهري على أعماله ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

32.1.2 المخاطر المتعلقة باستراتيجية المصدر وخطته التوسعية

يعتمد أداء المصدر المستقبلي على مدى فعالية ما يرسمه من خطط واستراتيجيات لنمو أعماله وتنفيذها بنجاح، ويجب على المصدر أن يراعي عددًا من العوامل عند رسم استراتيجيته بما في ذلك كيفية التعامل مع المنافسين الحاليين والمحتملين، وملاءمة الأوضاع الاقتصادية لخطط التوسع الخاصة به، والحصول على الموافقات والتراخيص التنظيمية المطلوبة لممارسة أعماله، وإبرام اتفاقيات مع الموردين ومقدمي الخدمات بشروط ملائمة، وإطلاق حملات تسويقية ناجحة، ومراقبة الأعمال والعمليات وضبط التكاليف المرتبطة بها. وفي حال لم يتمكن المصدر من وضع خطط واستراتيجيات تكفل النمو المستدام لأعماله وعملياته، فقد يترتب على ذلك آثار سلبية وجوهرية على أعمال المصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

كما يعتمد أداء المصدر المستقبلي على مدى قدرته على تنفيذ ما يرسمه من استراتيجيات وخطط، حيث تخضع تلك الاستراتيجيات والخطط لجدول زمنية محددة، وإذا لم يتمكن المصدر من الالتزام بتلك الجداول الزمنية فقد لا يتمكن من تحقيق الفائدة المرجوة من تلك الخطط والاستراتيجيات. وعليه، ففي حال لم يتمكن المصدر من تنفيذ استراتيجيته أو إدارة استراتيجية النمو الخاصة به بالشكل الملائم وفي وقت مناسب، فقد يترتب على ذلك آثار سلبية وجوهرية على أعمال المصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

تعتمد استراتيجية النمو لدى المصدر جزئيًا على قدرته في إدارة تعقيدات التوسع بشكل فعال. ويتمثل أحد الجوانب الحرجة لهذا التحدي في تكامل وتنسيق أنظمة تقنية المعلومات الحالية مع أنظمة الأعمال المتوسعة؛ إذ قد يؤدي عدم كفاءة تكامل الأنظمة إلى حدوث أوجه قصور تشغيلية والإضرار بالميزة التنافسية للمصدر.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على المصدر ضمان الإدارة الفعالة للعمليات والموظفين عبر البصمة الجغرافية المتوسعة. وهذا يشمل زيادة القدرات التشغيلية وإدارة القوى العاملة المتنامية مع الحفاظ على مستوى رضا العملاء. وقد يؤدي الفشل في هذه الجوانب إلى انخفاض الإنتاجية، وتدني معنويات الموظفين، وفقدان محتمل للحصة السوقية. حصل المصدر على شهادة توظيف رقم 538795-84820661، بنسبة توظيف بلغت 86%، صادرة عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. وتؤكد هذه الشهادة امتثال المصدر لمتطلبات التوظيف المحددة من قبل الوزارة بنسبة 86%.

علاوة على ذلك، تكمن تحديات كبيرة في الإشراف على عدد متزايد من العملاء؛ فتوسع المصدر يزيد من تعقيد إدارة المخاطر، مما يتطلب استراتيجيات قابلة للتكيف لحماية أصول المصدر وضمان استدامتها على المدى الطويل. وبدون الإشراف الاستراتيجي والإدارة الفعالة للمخاطر، قد تتأثر الحالة المالية والنتائج التشغيلية للمصدر سلبًا. وفي جوهر الأمر، وعلى الرغم من أن فرص النمو كبيرة، إلا أنها تأتي مع مخاطر جسيمة قد تؤثر بشكل جوهري على أعمال المصدر ونتائج أعماله، ووضعته المالي، وتوقعاته المستقبلية.

33.1.2 المخاطر المتعلقة بصفقات الاندماج والاستحواذ المحتملة

قد يلجأ المصدر إلى صفقات الاندماج والاستحواذ عوضًا -أو إلى جانب- تطوير أعماله وعملياته، إلا أن ذلك قد يتطلب جهدًا ووقتًا من إدارة المصدر التنفيذية بما يصرف نظرهم عن عملياته التشغيلية أو يؤثر على نتائجه المالية، كما قد يتطلب إبرام تلك الصفقات تخصيص موارد كبيرة أو الحصول على تمويل إضافي. ولم يقيم المصدر -حتى حينه- بأي عمليات اندماج أو استحواذ بما يجعله يفتقر إلى الخبرة اللازمة لتقييم الأصول المستحوذ عليها وإدارة تلك الصفقات ودمج التقنيات والأنظمة والنقل السلس للعملاء والحفاظ على الموظفين وتفعيل الأنظمة الرقابية. كما قد يتكبد المصدر مصروفات غير متوقعة أو يتحمل التزامات غير محسوبة عند قيامه بتلك الصفقات. وعليه، قد يكون لهذه التحديات تأثير على أعمال المصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

كما تجدر الإشارة إلى أن نظام مراقبة شركات التمويل يحظر على المصدر مزاوله أي نشاط آخر غير التمويل أو امتلاك منشأة تزاوّل نشاطًا آخر غير التمويل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بما يقيد قدرة المصدر على إبرام صفقات الاندماج والاستحواذ.

34.1.2 المخاطر المتعلقة بالمشاريع المشتركة

قد يقوم المصدر في المستقبل بالمساهمة في تأسيس أو الاستثمار في مشاريع مشتركة لتنفيذ أعماله أو تحقيق خطته التوسعية أو أهدافه الاستراتيجية. وقد يترتب على ذلك عدد من المخاطر تشمل عدم تمكن المصدر من الحصول على حصة مسيطرة في هذه المشاريع المشتركة أو الشركات، مما قد يمنع المصدر من ضمان توافق أهدافه الاستثمارية مع أهداف هذه الشركات أو المشاريع المشتركة في المستقبل. كما قد لا تتوافق أهداف المصدر مع أهداف شركائه، أو قد يخالف هؤلاء الشركاء التزاماتهم بموجب الاتفاقيات المبرمة مع المصدر بخصوص هذه الاستثمارات وما يتبعها من أعمال. وبالإضافة إلى ذلك، قد تتطلب الاستثمارات والشراكات الاستراتيجية وقتًا وجهدًا كبيرًا من إدارة المصدر ولا يوجد ما يضمن نجاح أي من هذه الاستثمارات أو الشركات في المستقبل مما قد يتسبب في هدر وقت إدارة المصدر عليها. كما قد تؤدي هذه الاستثمارات إلى تكبد المصدر التزامات غير متوقعة واضطراره إلى التعاون مع شريك استراتيجي قد لا يكون متعاونًا بتأثير مع المصدر. وعلاوة على ذلك، قد تؤدي هذه الاستثمارات إلى مخاطر تنظيمية أخرى تشمل مخالفة أحد المستثمرين أو الشركاء أو المشروع المشترك للأنظمة واللوائح ذات العلاقة، مما قد يترتب عليه مخالفة المصدر. كما قد يستلزم الأمر من المصدر تقديم مساهمات نقدية في حال عدم تمكن شركائهم من الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالتمويل في هذه الشركات أو المشاريع المشتركة. وفي حال مساهمة المصدر في تأسيس أو الاستثمار في مشاريع مشتركة أو شركات مستقبلًا، فقد تؤدي أية مخاطر مذكورة أعلاه إلى تأثير سلبي وجوهري على أعماله ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

35.1.2 المخاطر المتعلقة باعتماد المصدر على كبار التنفيذيين والموظفين الرئيسيين لديها

يعتمد المصدر على جهود ودقة ومهارة وشبكة اتصالات العمل والإشراف الدقيق من قبل فريق الإدارة العليا والكوادر الرئيسية الأخرى لتنفيذ استراتيجيته وعملياته اليومية؛ حيث من المتوقع أن تستمر تعقيدات التشغيل في أعمال المصدر ومسؤوليات إدارته في الزيادة في المستقبل.

وتعتبر المنافسة على الكوادر المؤهلة ذات الخبرة ذات الصلة في قطاع الخدمات المالية في المملكة عالية. وفي حال استقالة واحد أو أكثر من أعضاء فريق الإدارة التنفيذية أو الكوادر الرئيسية لدى المصدر، فقد يؤدي فقدان مثل هذه الكوادر إلى فقدان التركيز التنظيمي، وضعف تنفيذ العمليات، وقشل أو تأخر في تحقيق بعض من استراتيجياته التجارية أو جميعها، مما يتطلب تحويل موارد الإدارة. وبالإضافة إلى ذلك، يعتمد نجاح المصدر المستقبلي مع توسع نطاق عملياته، جزئياً، على قدرته في استقطاب الكوادر المؤهلة والاحتفاظ بهم وتحفيزهم.

إن القشل في الاحتفاظ بالكوادر الرئيسية الحالية أو استقطاب كوادر إضافية مؤهلة قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال المصدر ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

يعتمد نجاح عمليات المصدر التشغيلية وخططه على خبرات وقدرات كوادره الإدارية والفنية من كبار التنفيذيين والموظفين الرئيسيين والذين يتمتعون بخبرات واسعة في مجال التمويل وساهموا بشكل كبير في تطوير عمليات المصدر وتنميتها، وبالتالي، فإن فقدان أي من كبار التنفيذيين أو الموظفين الرئيسيين، سواء نتيجة انتقالهم للعمل في شركات منافسة أو لأي سبب آخر، إلى جانب عدم القدرة على توظيف بدائل على نفس القدر من الكفاءة، قد ينعكس سلباً على أعمال المصدر ونتائج عملياته ووضعه المالي وتوقعاته المستقبلية.

وضع المصدر إجراءات داخلية شاملة لاستقطاب الكفاءات وسياسات للإحلال والتعاقب الوظيفي وفقاً لمتطلبات البنك المركزي، كما أن عدم القدرة على شغل الوظائف الشاغرة في الوقت المناسب مستقبلاً قد يؤثر سلباً على أعمال المصدر ونتائج عملياته ووضعه المالي وتوقعاته المستقبلية. وتجدر الإشارة إلى أنه يتطلب الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الكتابية قبل التعيين في عدد من المناصب القيادية في المصدر؛ مما قد يقيد قدرة المصدر على شغل تلك المناصب في الوقت المناسب.

كما يمكن أن يتصرف كبار التنفيذيين أو الإدارة أو الموظفين الرئيسيين لدى المصدر بطريقة تؤثر سلباً على أعمال المصدر، وقد يحدث ذلك من خلال إساءة استخدام المعلومات أو الأنظمة أو الإفصاح عن معلومات سرية أو نشر معلومات مضللة مما قد يترتب عليه مخالفة المصدر للأنظمة أو التأثير على علاقاته مع الآخرين بما في ذلك عملائه. كما قد لا يتمكن المصدر من منع الإدارة العليا والموظفين الرئيسيين من الإهمال أو سوء السلوك أو من ضمان امتثالهم للوائح والسياسات الداخلية للمصدر، مما قد يؤدي إلى تكبد المصدر لخسائر أو غرامات أو إلزامه بدفع تعويضات أو يتسبب في ضرر على سمعة المصدر؛ وعليه، قد يكون لأي مما سبق تأثير سلبي وجوهري على أعمال المصدر ونتائج التشغيلية ووضعه المالي وتوقعاته المستقبلية.

36.1.2 المخاطر المتعلقة بتوطين الوظائف

تحدد الأنظمة واللوائح والتعليمات في المملكة على المصدر نسبة الحد الأدنى لعدد الموظفين السعوديين وأعمالاً معينة لا يجوز ممارستها إلا منهم، وتتفاوت نسبة الحد الأدنى لعدد الموظفين السعوديين وفقاً لبرنامج نطاقات- وذلك بناءً على نشاط كل جهة.

كما يفرض البنك المركزي متطلبات ذات صلة بتوطين الوظائف بما في ذلك اقتصر التعيين أو التكليف في مناصب معينة وما في حكمها على السعوديين.

ورغم استيفاء المصدر -كما في تاريخ نشرة الإصدار للبرنامج هذه- متطلبات البنك المركزي، ومتطلبات برنامج نطاقات حيث يقع ضمن النطاق البلاتيني وفقاً لتصنيفات البرنامج، إلا أن المصدر قد يواجه صعوبة في الالتزام بمتطلبات التوطين بشكل مستمر، مما قد يعرضه لعقوبات تنظيمية وغرامات مالية، بما في ذلك الحرمان من تأشيرات العمل أو المنع من نقل كفاءة الموظفين غير السعوديين أو الاستبعاد من المنافسات والعقود الحكومية، وقد يؤثر ذلك بشكل سلبي وجوهري على أعمال المصدر ونتائج عملياته ووضعه المالي وتوقعاته المستقبلية.

37.1.2 المخاطر المرتبطة بتكاليف العمالة

تفرض المملكة رسوماً عن منح رخص العمل للعمالة الوافدة ويحصل بشكل سنوي مع إصدار أو تجديد رخصة العمل. كما في تاريخ 30 يونيو 2025م، بلغ إجمالي رسوم إصدار وتجديد رخص العمل، ورسوم الإقامة، والمقابل المالي الشهري المقرر على العمالة الوافدة والمرافقين وفقاً للأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات المختصة في المملكة 92,800 ريال سعودي.

وكما في تاريخ 30 يونيو 2025م، بلغ إجمالي تكاليف التأمين الصحي التي تحملها المصدر عن موظفيه السعوديين وغير السعوديين (حسب التغطية الفعلية) 1,420,563 ريال سعودي، كما بلغت مساهمات التأمينات الاجتماعية عن الموظفين غير السعوديين (الخاصة بمخاطر المهنة) حوالي 12,025 ريال سعودي، بينما بلغت الرسوم الحكومية المفروضة على العمالة الوافدة (رسوم رخص العمل والمقابل المالي) 12,440 ريال سعودي. وبالنظر إلى أن عدد الموظفين السعوديين لدى المصدر كما في 30 يونيو 2025م يفوق عدد الموظفين غير السعوديين، فإن المقابل المالي الشهري على العمالة الوافدة الإضافية والمرافقين وفقاً للأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات المختصة في المملكة يبلغ صفر ريال سعودي.

كما في تاريخ 30 يونيو 2025م، بلغ إجمالي عدد الموظفين 239 موظفاً، بمعدل سعودة بلغ 88%، وبلغت الرسوم المالية التي دفعها المصدر للعمالة الوافدة 172,487 ريالاً سعودياً، و315,383 ريالاً سعودياً، و278,103 ريالاً سعودياً، و92,800 ريالاً سعودياً في السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، وفي فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م. وأدت الزيادة في الرسوم المستحقة على العمالة الوافدة ومرافقيهم إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، مما قد يؤثر على جاذبية المملكة لهؤلاء الموظفين الذين قد يتطلعون إلى الانتقال إلى دول أخرى ذات تكاليف معيشية أقل. كما قد يضطر المصدر إلى تحمل رسوم حكومية إضافية تتعلق بإصدار وتجديد تصاريح الإقامة لعماله غير السعوديين وأفراد أسرهم، بما قد يؤدي بدوره إلى التأثير بشكل سلبي على أعمال المصدر ونتائج عملياته ووضعه المالي وتوقعاته المستقبلية.

تجدر الإشارة أيضاً إلى أن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية قد أطلقت مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية والتي تستهدف دعم رؤية وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في بناء سوق عمل جاذب وتمكين وتنمية الكفاءات البشرية وتطوير بيئة العمل، حيث تقدم مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية ثلاث خدمات رئيسية، هي: خدمة التنقل الوظيفي وتطوير آليات الخروج والعودة والخروج النهائي، وتشمل خدمات المبادرة جميع العاملين الوافدين في منشآت القطاع الخاص ضمن ضوابط محددة تراعي حقوق طرفي العلاقة التعاقدية وشروط التعاقد بين صاحب العمل والعامل الوافد. وتتيح خدمة التنقل الوظيفي للعامل الوافد الانتقال لعمل آخر عند انتهاء عقد عمله دون الحاجة لموافقة صاحب العمل، كما تحدد المبادرة آليات الانتقال خلال فترة سريان عقد العمل شريطة الالتزام بفترة الإخطار والضوابط المحددة. لذلك، لا يضمن المصدر مقدرة على الحفاظ على كوادره من الموظفين غير السعوديين وتجديد عقودهم بشروط مرضية لهم، الأمر الذي سيدفعهم إلى الانتقال إلى عمل آخر وفق الآليات المشار إليها أعلاه، وإذا لم يتمكن المصدر من المحافظة على كوادره من الموظفين غير السعوديين أو إيجاد بدلاء عنهم بنفس المهارات والخبرات المطلوبة، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة التكلفة المالية على المصدر والذي من شأنه التأثير سلباً وبشكل جوهري على أعمال المصدر ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

38.1.2 المخاطر المتعلقة بسلوك الموظفين وأخطائهم

قد يؤدي سوء سلوك الموظف أو أخطائه إلى إخلال المصدر بالأنظمة واللوائح ذات العلاقة أو التأثير سلباً على أعمال المصدر، ونتائج عملياته، ووضعه المالي، وتوقعاته المستقبلية. وقد تشمل هذه الممارسات إفشاء بيانات العملاء -عمداً أو سهواً- أو عدم الالتزام بالضوابط والإجراءات الداخلية، أو اختلاس الأموال، أو التلاعب بالعملاء أو العامة، أو الإخلال بإجراءات توثيق المعاملات أو بأي من حقوق العملاء؛ بما قد يؤدي بدوره إلى فرض عقوبات على المصدر من قبل الجهات التنظيمية المختصة أو تعرضه للدعاوى من المتضررين، وتتفاوت العقوبات باختلاف ما بدر من سوء سلوك أو خطأ إلا أنه قد يترتب عليه تكبد المصدر لخسائر مالية وأضراراً على سمعته.

على الرغم من جهود المصدر في وضع ضوابط داخلية لتنظيم عملياته وحماية عملائه، قد لا تكون هذه الضوابط فعالة في الكشف عن أو الحد من سوء سلوك الموظفين، مما قد يؤثر بشكل جوهري وسلي على أعمال المصدر ونتائج عملياته ووضعه المالي وتوقعاته المستقبلية.

قد ينخرط موظفو المصدر أيضاً في أعمال التحريف، أو سوء السلوك، أو الممارسات غير السليمة التي قد تعرض المصدر لخسائر مالية مباشرة وغير مباشرة وإلحاق الضرر بسمعته. وقد تشمل هذه الممارسات اختلاس أموال العملاء، أو المشاركة في ممارسات فاسدة أو غير قانونية لتوليد المزيد من الأعمال، أو الكشف المتعمد أو غير المقصود عن معلومات سرية تتعلق بالعملاء، أو الفشل في اتباع الإجراءات الداخلية. ولا يمكن دائماً اكتشاف سوء سلوك الموظفين أو منع وقوعه، وقد لا تكون الاحتياطات التي يتخذها المصدر لاكتشاف ومنع سوء السلوك فعالة في جميع الحالات. كما لا يمكن تقديم أي ضمانات بأن الإجراءات المتخذة لمكافحة سوء سلوك الموظفين ستكون ناجحة. وقد تُعرض مثل هذه الأعمال التي يقوم بها الموظفون المصدر لخسائر مالية ناتجة عن الحاجة إلى تعويض العملاء، أو الشركاء الاستثماريين، أو شركاء الأعمال الآخرين الذين تعرضوا للخسارة، أو نتيجة الغرامات أو العقوبات التنظيمية الأخرى، وقد تلحق الضرر بسمعة المصدر، مما قد يؤثر بدوره سلباً بشكل جوهري على أعمال المصدر، ونتائج عملياته، ووضعه المالي، وتوقعاته المستقبلية.

39.1.2 المخاطر المتعلقة بمشاركة أعضاء مجلس الإدارة أو التنفيذيين في أعمال منافسة

كما في تاريخ نشرة الإصدار للبرنامج هذه، لا يشارك أي من أعضاء مجلس إدارة المصدر في أعمال منافسة له، ولا يعد أي من أعضاء مجلس الإدارة طرفاً في أي اتفاقية أو ترتيب أو تفاهم يخضع بموجبه لأي التزام يمنع من مزاولة أعمال منافسة للمصدر. وعلمًا بأنه يتوجب على أعضاء مجلس إدارة المصدر الحصول على موافقة الجمعية العامة في أن يشارك في أي عمل من شأنه منافسة المصدر أو أن يناقش المصدر في أي من فروع النشاط الذي يزاوله وذلك وفقاً لأحكام نظام الشركات.

وقد تشارك الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس إدارة المصدر في أعمال منافسة له في المستقبل بما في ذلك شغل عضوية مجالس إدارة شركات أو منشآت منافسة للمصدر -أو في أي من فروع النشاط الذي يزاوله- أو تملك مباشر أو غير مباشر في تلك الشركات والمنشآت. كما قد يتمتعون بوصول مباشر إلى معلومات المصدر الداخلية، بما يمكنهم من إساءة استخدامها سواء في خدمة مصالحهم الشخصية أو بما يتعارض مع مصالح المصدر وأهدافه.

وعليه، فإنه قد يترتب على مشاركة أعضاء مجلس الإدارة أو كبار التنفيذيين في أعمال منافسة للمصدر -أو في أي من فروع النشاط الذي يزاوله- أو إساءة استخدامهم للمعلومات المصدر الداخلية، تأثير سلبي وجوهري على أعمال المصدر ونتائج عملياته ووضعه المالي وتوقعاته المستقبلية.

40.1.2 المخاطر المتعلقة بفعالية إجراءات الحوكمة المؤسسية الخاصة بالمصدر

يخضع المصدر -بوصفه شركة تمويل- للمبادئ الرئيسة للحوكمة في المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي،

وسوف يعتمد نجاح المصدر في التطبيق الصحيح للقواعد والإجراءات الواردة في اللوائح والسياسات على مدى إدراك المصدر لتلك القواعد والإجراءات وفهمها وتطبيقها بشكل صحيح من جانب مجلس الإدارة ولجانه وكبار التنفيذيين بالمصدر، لا سيما فيما يتعلق بمتطلبات استقلالية أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وإجراءات التعامل مع تعارض المصالح ومتطلبات الإفصاح. وقد يواجه المصدر عقوبات تنظيمية أو غرامات أو يُطلب منه تعويض أطراف متضررة في حال عدم الامتثال لهذه المتطلبات، مما قد يؤثر سلباً على أعماله ونتائج عملياته ووضعه المالي وتوقعاته المستقبلية، لا سيما إذا كانت تلك العقوبات كبيرة.

ويتوجب على أعضاء مجلس إدارة المصدر الالتزام بواجبات العناية والولاء بما في ذلك ممارسة مهامهم في حدود الصلاحيات المقررة لهم، والعمل على مصلحة المصدر وتعزيز نجاحه، واتخاذ القرارات أو التصويت عليها باستقلال، وبذل العناية والاهتمام والحرص والمهارة المعقولة والمتوقعة، وتجنب حالات تعارض المصالح، والإفصاح عن أي مصلحة له مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب المصدر، وعدم قبول أي منفعة ممنوحة له من الغير فيما له علاقة بدوره في المصدر. ومع ذلك،

فإن إخفاق أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة في الوفاء بهذه الالتزامات قد يؤدي إلى استقالته أو إقالته، مما يخلق شاغلًا في المجلس قد يحد من قدرته على المداولة واتخاذ القرارات، ويشتت تركيزه عن أعمال المصدر، ويؤثر سلبًا على أعماله ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية، لا سيما إذا كانت العقوبات كبيرة.

ومن شأن أي تقصير من جانب أعضاء هذه اللجان في أداء واجباتهم واعتماد إطار عمل واضح يضمن حماية مصالح المصدر ومساهميته أن يؤثر في التزام المصدر بأحكام تلك الأطر التنظيمية ويحد من قدرة مجلس الإدارة على مراقبة أنشطة المصدر وأدائه من خلال تلك اللجان، بما قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال المصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

41.1.2 المخاطر المتعلقة بعدم توفير التغطية التأمينية الكافية

حصل المصدر على عدد من وثائق التأمين الصحي الخاص بموظفيه وتأمين المركبات والمعدات.

إضافة إلى ذلك، تفرض ضوابط التأمين الشامل على المركبات المؤجرة تمويلًا للأفراد الحد الأدنى لوثائق التأمين على المركبات المؤجرة تمويلًا للأفراد، حيث يجب على المؤجر -أي المصدر- التأمين على المركبة سنويًا وطوال مدة عقد التأجير التمويلي، وتحدد الصيغة النموذجية وفقًا للضوابط المشار إليها الحد الأقصى للتعويض في حالتي الهلاك الجزئي أو الكلي للمركبة. ولدى المصدر وثائق تأمين على المركبات والمعدات المقدمة إلى عملائها من خلال صيغة الإيجار التمويلي، إلا أن المصدر لا يضمن تغطية وثائق التأمين لديه جميع ما يتعرض له من مخاطر أو خسائر أو أضرار أو جميع ما سيقدم ضدها مطالبات في المستقبل، أو عدم تعثر شركات التأمين المصدرة لتلك الوثائق. كما قد لا يتمكن المصدر من الحصول على تغطية تأمينية كافية ابتداءً وذلك بسبب ارتفاع أقساط التأمين أو عدم توفر تغطية تأمينية له. وعليه، قد يكون لأي من هذه العوامل تأثير سلبي وجوهري على أعمال المصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

42.1.2 المخاطر المتعلقة بالتراخيص الجوهرية

تسري على المصدر وأنشطته العديد من الأنظمة واللوائح التي تفرض التزامات عامة ومستمرة تشمل وجوب الحصول على عدد من التراخيص والتصاريح الحكومية لممارسة أنشطته والحفاظ على سريتها وتجديدها، ووجوب الالتزام بالأنظمة واللوائح ذات الصلة بتلك التراخيص والتصاريح. وقد حصل المصدر على ترخيصه الرئيسي من البنك المركزي السعودي والذي يتيح له مزاولة أنشطة التأجير التمويلي، وتمويل الأصول الإنتاجية، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتمويل الاستهلاكي داخل المملكة. وتتيح تلك الأنظمة واللوائح للجهة الحكومية ذات الصلة صلاحية إلغاء أو عدم تجديد أو إصدار الترخيص أو التصريح في حال عدم التزام المصدر بالمتطلبات النظامية اللازمة (للمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة القسم (2.7) "المعلومات القانونية" - "التراخيص والشهادات الجوهرية").

وقد يؤدي عدم التزام المصدر بالأنظمة واللوائح ذات الصلة إلى إلغاء أو عدم تجديد تراخيصه وتصاريحه الحالية، أو تعذر حصوله على تراخيص أو تصاريح إضافية قد يحتاجها في توسيع أعماله، وقد يؤدي سحب أو عدم تجديد أو تقييد أي تصريح أو رخصة إلى توقف عمليات المصدر أو الحد منها مما سيكون له تأثير سلبي على أعمال المصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

43.1.2 المخاطر المتعلقة بالضرائب

تسري على المصدر أنظمة ولوائح الزكاة والضريبة المعمول بها في المملكة، بما فيها قواعد حساب زكاة أنشطة التمويل الصادرة بقرار معالي وزير المالية رقم 2215 وتاريخ 07/07/1440هـ (الموافق 14/03/2019م) وأي تعديلات عليها، وقد قدم المصدر وحصل على إقراراتها الزكوية عن جميع السنوات المالية منذ التأسيس وحتى السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م. وقد أنهت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("زاتكا") تقييماتها الخاصة بالمصدر حتى نهاية عام 2018م، في حين لا تزال تقييمات الأعوام 2019م و2020م و2021م و2022م و2023م قيد المراجعة من قبل الهيئة. وفي حال تجاوز الزكاة والضرائب المفروضة من قبل "زاتكا" المخصصات التي رصدها المصدر لهذه الغاية، أو في حال تكبده التزامات أو غرامات ضريبية نتيجة عدم الامتثال للأنظمة، فقد يؤثر ذلك سلبًا على أعماله ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية (يُرجى مراجعة القسم (6.7) "الحالة الزكوية والضريبية").

44.1.2 المخاطر المتعلقة بالقضايا أو النزاعات القائمة أو المحتملة القائمة من قبل المصدر أو المقامة ضد المصدر

كما في 31 أغسطس 2025م، بلغ عدد القضايا المقامة من المصدر 20 قضية (مستثناة الدعاوى المتعلقة بتحصيل الديون وأوامر التنفيذ)، بلغ إجمالي قيمة المطالبات فيها 1,122,154 ريال سعودي، تمثل كما في 30 يونيو 2025م ما نسبته تقريبًا 0.050% من إجمالي الموجودات و0.304% من إجمالي حقوق المساهمين. وكما في 31 أغسطس 2025م، بلغ عدد القضايا المقامة ضد المصدر 18 قضية، بلغ إجمالي قيمة المطالبات فيها 409,846.04 ريال سعودي، تمثل كما في 30 يونيو 2025م ما نسبته تقريبًا 0.018% من إجمالي الموجودات و0.11% من إجمالي حقوق المساهمين.

أما بشأن الدعاوى المتعلقة بتحصيل الديون وأوامر التنفيذ، كان لدى المصدر عدد من الدعاوى القضائية والمطالبات القانونية المرفوعة ضد أطراف مختلفة بهدف تحصيل المبالغ المستحقة على تلك الأطراف. وكما في 31 أغسطس 2025م، بلغت القيمة الإجمالية لهذه المطالبات 165,544,049.26 ريال سعودي موزعة على ما يقارب 5,588 قضية ومطالبات قانونية تمثل كما في 30 يونيو 2025م ما نسبته تقريبًا 7.40% من إجمالي الموجودات و44.83% من إجمالي حقوق المساهمين. وتمثل هذه المطالبات إجراءات تقاضي وتنفيذ قائمة يسعى من خلالها المصدر لاسترداد مبالغ يدعي أنها مستحقة له. وتجدر الإشارة إلى أن المصدر لم يقم بتكوين مخصصات لتغطية أي خسائر محتملة ناتجة عن تلك الدعاوى أو القضايا. تتضمن بعض الدعاوى المرفوعة ضد المصدر مطالبات بمبالغ غير محددة. ونظرًا لأن هذه المبالغ خاضعة لتقدير الجهات القضائية، فإن المصدر غير قادر حاليًا على تقديم تقدير موثوق لحجم الأثر المالي المحتمل الناتج عن هذه المطالبات. لذا فإن نتائج هذه الدعاوى غير مؤكدة وقد تؤثر على توقيت تحصيل المبالغ أو إمكانية تحصيلها بالكامل، مما قد ينعكس على التدفقات النقدية للمصدر ووضعته المالي، وقد تؤثر بشكل جوهري على المركز المالي للمصدر،

وسيوته، وقدرته على الوفاء بالتزاماته، مما قد يؤثر بشكل جوهري وسلي على أعماله ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية. (للمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة القسم (7-7) "المعلومات القانونية" - "الدعاوى القضائية والتحكيمية").

ولا يمكن للمُصدر ضمان نتائج هذه الدعاوى والإجراءات القانونية، والتي قد تؤثر بشكل جوهري وسلي على أعماله ووضعته المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية. وأخذًا في الاعتبار طبيعة قطاع التمويل وتعاقده المُصدر مع أطراف متعددة كالعملاء والدائنين ومزودي الخدمات والمساهمين؛ فقد تنشأ نزاعات ذات صلة بالمعاملات مع الغير لأسباب مختلفة كمخالفة الأنظمة والتعليمات أو الإخلال بالتزامات التعاقدية.

قد يواجه المُصدر في سياق عمله المعتاد دعاوى ومطالبات وإجراءات قضائية نتيجة أي قصور في عملياته التشغيلية، وإذا حُكم على المُصدر في قضية أو اضطر إلى تسوية نزاع فقد يترتب على ذلك دفع المُصدر لمبالغ كبيرة، وقد يتحمل المُصدر أيضًا مصاريف متعلقة بهذه الدعاوى والإجراءات، بصرف النظر عن نتائجها، كرسوم المستشارين المهنيين لتقديم المشورة بشأن التعامل معها، مما قد يؤثر بشكل جوهري وسلي على أعماله ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

كما أن المُصدر عرضة للتحقيق والتفتيش الدوري والخاص من قبل البنك المركزي. ويتمتع البنك المركزي بصلاحيات واسعة على قطاع التمويل، بما في ذلك التحقيق وتكييف الوقائع وإيقاع العقوبات. فعلى سبيل المثال، فرض البنك المركزي غرامات على المُصدر بقيمة 170,000 ريال سعودي و330,000 ريال سعودي خلال السنتين الماليتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2022م و2023م، نتيجة مخالفات لتعليمات البنك المركزي الإشرافية والتنظيمية. ولا يمكن للمُصدر ضمان عدم تعرضه لغرامات أو عقوبات أو التزامات تعويض مستقبلية نتيجة لتلك التفتيشات والتحقيقات، مما قد يؤثر سلبًا على أعماله ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

45.1.2 المخاطر المتعلقة باستخدام الافتراضات والتقدير والتسويات المحاسبية والمبادئ والسياسات المحاسبية

يقوم المُصدر بإعداد قوائمته المالية وفقًا لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) المعتمدة في المملكة، وكذلك وفقًا للمعايير والإصدارات الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المعتمدين. تصدر هذه المعايير عن مجلس معايير المحاسبة الدولية أو من خلال الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المعتمدين، وقد تؤثر تلك الافتراضات والتقدير بشكل مؤثر على نتائج المُصدر المالية. وتمس تلك الافتراضات والتقدير نطاقًا واسعًا من أعمال المُصدر وعملياته بما في ذلك تسجيل الإيرادات، وتكلفة المبيعات، والقيمة العادلة للاستثمارات، وانخفاض قيمة الأصول، وعقود الإيجار، والأصول غير الملموسة، والضرائب، والممتلكات، والمعدات، والدعاوى القضائية. حيث تنسم تلك الافتراضات والتقدير بطبيعة معقدة وتعتمد على حكم المُصدر وتقديره، مما يزيد من احتمالية الوقوع في أخطاء محاسبية. على سبيل المثال، يملك المُصدر السيارات أو حق استخدامها ثم يؤولها إلى عملائه، وتبقى السيارة في ملك المُصدر إلى حين سداد العميل لكامل الأقساط، ويستخدم المُصدر افتراضات وتقدير محاسبية لاحتساب قيمة تلك السيارات المؤجرة. وعليه، فقد تؤثر عدم دقة تلك الافتراضات أو التقدير أو المبادئ الحاكمة لها بشكل سلبى وجوهري على أعمال المُصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

يُعد المُصدر قوائمته المالية وفقًا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة، وتصدر المعايير عن مجلس معايير المحاسبة الدولية أو من خلال مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وهي عرضة للتغير بشكل مستمر. كما يلتزم المُصدر بقواعد تصنيف التعرض لمخاطر الائتمان والمخصصات لشركات التمويل وأي تعديلات لاحقة عليها. فإن أي تغييرات في المبادئ أو السياسات المحاسبية قد يكون له تأثير سلبى وجوهري على أعمال المُصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

46.1.2 المخاطر المتعلقة بحساب الأصول غير الملموسة

يعتمد المُصدر في معالجته المحاسبية للأصول غير الملموسة على معيار المحاسبة الدولي رقم 38 والذي يحدد متطلبات القياس والإثبات والعرض والإفصاح عن الأصول غير الملموسة في القوائم المالية، وقد بلغت القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة 2,549,966 ريال سعودي، و1,305,253 ريال سعودي، و752,209 ريال سعودي و555,582 ريال سعودي كما في تاريخ 31 ديسمبر 2022م، و2023م و2024م و30 يونيو 2025م، على التوالي. كما سجل المُصدر مصروف إهلاك للأصول غير الملموسة بمبالغ قدرها 1,430,827 ريالاً سعودياً، و1,224,713 ريالاً سعودياً، و747,561 ريالاً سعودياً، و196,627 ريالاً سعودياً كما في تاريخ 31 ديسمبر 2022م، و2023م و2024م و30 يونيو 2025م، على التوالي.

وفي حال لم يرسل المُصدر التكاليف ويطفئها ويسجلها كتكاليف مباشرة في قائمة الدخل بناء على المعيار الدولي المشار إليه أعلاه، فقد يؤدي ذلك إلى تأثير سلبى على أرباحه قبل الزكاة مما سيكون له تأثير سلبى وجوهري على أعمال المُصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

47.1.2 المخاطر المتعلقة باعتماد المُصدر على موردي ومقدمي الخدمات وغيرهم من الأطراف الخارجية

لقد أبرم المُصدر عدة عقود مع جهات مختلفة للحصول على خدمات متعددة، بما في ذلك خدمات تقنية المعلومات والبرمجيات والأمن السيبراني ووكالات المعلومات الائتمانية. وقد يؤدي أي تعثر في تقديم تلك الخدمات أو توقفها أو عدم تجديد العقود المرتبطة بها أو إيقاف قيود نظامية عليها إلى عدم قدرة المُصدر على تقديم تلك الخدمات أو تأخر تقديمها أو زيادة التكاليف المرتبطة بها. كما لا يضمن المُصدر جودة الخدمات المقدمة من الغير وقد لا ترقى مستوى الخدمات المقدمة من المُصدر أو المتوقعة منه بما قد يحمل المُصدر المسؤولية عن أي قصور في تلك الخدمات، وقد يؤثر ذلك بشكل سلبى على أعمال المُصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

أبرم المصدر اتفاقيات تعد جوهرية بالنظر إلى حجمها أو طبيعتها، كذلك المبرمة مع مزودي خدمات تقنية المعلومات والبرمجيات والأمن السيبراني ووكالات المعلومات الائتمانية بما فيها سمة وشركة بيان. وتُعد هذه الاتفاقيات ضرورية للحفاظ على أعمال المصدر وتنميتها. وتجدر الإشارة إلى أن عددًا من الاتفاقيات المبرمة مع مقدمي الخدمات الخارجيين تتبع نماذج اتفاقيات مقدمي الخدمات ذوي الصلة، والتي يغلب عليها بشكل عام الأحكام التفضيلية لصالحه مقدم الخدمة ذي الصلة.

كما أن تلك الأطراف من الغير غير ملزمة تعاقدًا بتجديد هذه الاتفاقيات أو إبرام اتفاقيات جديدة مع المصدر أو الاستمرار في العمل بموجبها. وفي حال قررت تلك الأطراف إنهاء أي من هذه الاتفاقيات أو جميعها في أي وقت ولأي سبب أو رفضت تجديدها بشروط مناسبة للمصدر أو رفضت تجديدها بشكل تام، فقد لا يتمكن المصدر من تعويض أي خسائر يتكبدها بسبب إنهاء أي من الاتفاقيات الجوهرية أو إيجاد مقدمي خدمات بديلين لتشغيل مناصبه ومنتجاته ضمن قطاعات أعماله بشروط مواتية أو على الإطلاق، مما قد يؤدي إلى تعطيل قطاعات أعماله والتأثير بشكل سلبي على إيرادات المصدر وربحيته. وتجدر الإشارة إلى أن عددًا من اتفاقيات المصدر عبارة عن أوامر شراء أو فواتير لاحقة.

وفي حال وجود أي معاملات لدى المصدر لا تحكمها علاقة تعاقدية فإن ذلك قد يصعب من إلزام الطرف الآخر بالوفاء بالتزاماته أو الحصول على تعويض منه عند تخلفه عن أدائها.

48.1.2 المخاطر المتعلقة بالتعرضات للمؤسسات المالية والأطراف النظرية

يرتبط المصدر -بوصفه شركة تمويل- بشبكة واسعة من المؤسسات المالية، كنظيراته من شركات التمويل والبنوك التجارية والاستثمارية والأسواق المالية ومراكز التسوية والمقاصة وغيرها من المؤسسات المالية والأطراف النظرية. وأي تعثر لأي من تلك الجهات أو تأثر سمعتها أو أوضاعها المالية فسيؤثر ذلك على النظام المالي ككل -كما حدث في الأزمة المالية العالمية في 2008م- وذلك نظرًا للارتباط الوطيد بين تلك الجهات، ويعرف ذلك بالمخاطر النظامية أو المخاطر المؤسسية.

قد تشمل هذه المخاطر النظامية نقصًا عامًا في السيولة أو خسائر كبيرة أو تعثرات لهذه الجهات، ما قد يؤثر بشكل جوهري وسلي على أعمال المصدر ونتائج عملياته ووضعها المالي وتوقعاته المستقبلية.

في ظل القيود المفروضة على السيولة وارتفاع تكلفة الأموال في سوق الإقراض/التمويل بين البنوك، ونظرًا للدرجة العالية من الترابط بين المؤسسات المالية المحلية والدولية بسبب طبيعة أعمالها، فإن المصدر معرض لخطر تدهور السلامة التجارية والمالية، أو الاعتقاد بتدهورها، لدى المؤسسات المالية الأخرى. ويمكن أن يؤدي تخلف أي مؤسسة واحدة -داخل قطاع الخدمات المالية- عن الوفاء بالتزاماتها إلى خسائر كبيرة، وربما إلى تخلف مؤسسات أخرى عن السداد. ويمكن أن تؤدي المخاوف بشأن مؤسسة ما، أو تخلفها عن السداد، كما حدث في عامي 2008م و2009م، إلى تحديات في السيولة أو خسائر أو تخلف مؤسسات أخرى عن الوفاء بالتزاماتها بسبب العلاقات المتشابكة في الائتمان أو التداول أو المقاصة أو غيرها من العلاقات. وحتى مجرد الاعتقاد بعدم جدارة طرف ما ائتمانيًا، أو وجود تساؤلات حوله، قد يؤدي إلى مشاكل سيولة على مستوى السوق وخسائر أو تخلف المصدر أو مؤسسات أخرى عن السداد. وقد يؤثر هذا الخطر، الذي يُشار إليه غالبًا باسم "الخطر النظامي"، سلبيًا أيضًا على الوسطاء الماليين الآخرين، مثل وكالات المقاصة وغرف المقاصة وشركات الأوراق المالية والبورصات، التي يتعامل معها المصدر بشكل يومي. وفي حال تحقق المخاطر النظامية، فقد يكون لذلك تأثير سلبي وجوهري على قدرة المصدر على الحصول على تمويل جديد، وعلى أعماله ونتائج عملياته ووضعها المالي وتوقعاته المستقبلية.

49.1.2 المخاطر المتعلقة بالأنشطة التسويقية

علمًا بأن خطط التسويق تستغرق في الأغلب مدة طويلة نسبيًا لكي تحقق أهدافها المرجوة مما قد يدفع المصدر لزيادة إنفاقه في هذا المجال. ومع ذلك لا يوجد ما يضمن نجاح برامج التسويق والعلاقات العامة أو كفايتها، وعليه فقد يضطر المصدر إلى زيادة حجم تلك البرامج أو استبدالها بأخرى، وبالتالي تكبدته لتكاليف مالية إضافية. كما يجب على المصدر مواكبة البيئة الإعلامية وقنوات الإعلان والتسويق المختلفة بما في ذلك منصات التواصل الاجتماعي والتي تتميز بالتطور السريع. وقد تُسفر الحملات الترويجية التي ينفذها المصدر عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو القنوات الأخرى عن آثار سلبية غير متوقعة، مما قد يؤثر على سمعته وعلاماته التجارية. وإذا لم تكن التكاليف المخصصة للبرامج التسويقية كافية لتحقيق الأهداف المرجوة، أو إذا لم تكن جهود المصدر التسويقية والعلاقات العامة فعالة أو غير منسجمة مع البيئة الإعلامية الحالية، فقد يتأثر مركزه التنافسي وسمعته وحصته السوقية، مما يؤدي إلى انخفاض الأرباح، وبالتالي التأثير سلبيًا على أعماله ونتائج عملياته ووضعها المالي وتوقعاته المستقبلية.

50.1.2 المخاطر المتعلقة بسمعة المصدر

تعتمد المؤسسات المالية على ثقة عملائها ومصداقية معاملاتها في الحفاظ على أعمالها وتنميتها، وقد يؤدي فشل المصدر في الحفاظ على سمعته أو تعرضه لحملات دعائية سلبية إلى فقدانه حصة سوقية وانخفاض إيراداته. كما قد تتأثر سمعة المصدر بتصرفات أشخاص من الغير لا يخضعون لسيطرته بما في ذلك عملاء المصدر ومقرضيه.

تستمد العلامات التجارية للمصدر قيمتها من مدى انتشارها ومعرفة وإدراك المشتركين والعملاء بها ونظرتهم تجاهها. وبالتالي، يعتمد نجاح المصدر بشكل كبير على الحفاظ على حسن سمعته وقيمة علاماته التجارية والاستمرار في تعزيزها، ويعتمد ذلك بدوره على العديد من العوامل مثل علاقته مع عملائه وتنافسية منتجاته وجودة خدماته المقدمة إلى عملائه وتوافق هذه الخدمات مع توقعات العملاء وتوقع المصدر على منافسيه ونجاح خطته التسويقية وأعماله التوسعية. كما قد تفقد العلامات التجارية للمصدر قيمتها في حال احتدام المنافسة في السوق أو سوء تصرف موظفيه أو تدني مستوى خدمة العملاء أو نشوء دعاوى ضد المصدر أو حدوث تغطية إعلامية سلبية عن المصدر، قد يؤثر ذلك سلبيًا على نمو العملاء والاحتفاظ بهم، مما قد يؤثر بشكل جوهري وسلي على أعمال المصدر ونتائج عملياته ووضعها المالي وتوقعاته المستقبلية.

من الجدير بالذكر أنه في حال عجز المُصدر عن مواكبة التطورات المستمرة في قطاع التمويل، أو تقديم خدمات متقدمة ومنتجات وحلول مبتكرة بشكل مستمر، فإن ذلك سيؤثر سلباً على علاماته التجارية وسمعته، وهو ما سيؤثر بدوره بشكل جوهري وسلي على أعماله ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

تتأثر سمعة المُصدر وعلاماته التجارية بما يتم تداوله عبر وسائل الإعلام التقليدية أو منصات التواصل الاجتماعي سواء كان ذلك بناءً على معلومات دقيقة أو غير دقيقة، حيث يتأثر العملاء عادة بتلك المعلومات أو الشائعات دون التحقق من مدى صحتها، كما أن أي تغطية إعلامية سلبية تخص المُصدر أو القطاع الذي يعمل فيه قد تؤدي إلى دعوات مقاطعة منظمة ضد شركات التمويل بوجه عام أو ضد المُصدر بوجه خاص، أو اتخاذ إجراءات تنظيمية أو اجتماعية ضده، مما قد يؤدي إلى انخفاض الإيرادات، وبالتالي التأثير بشكل جوهري وسلي على أعماله ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

51.1.2 المخاطر المتعلقة بالوساطة ورسومها

يدفع المُصدر -لا سيما في منتج تمويل المركبات- عمولات إلى وسطاء بما فهم معارض ووكالات السيارات مقابل إحالة العملاء إلى المُصدر، ولا يسع المُصدر استرداد تلك العمولات في حال تعثر العميل أو تخلفه عن السداد، مما لا يحفز الوسطاء على النظر في الجدارة الائتمانية لذلك العميل المحتمل قبل إحالته إلى المُصدر، وهذا يُعرض المُصدر لمخاطر تخلف العملاء عن السداد، مما قد يؤثر بشكل جوهري وسلي على أعماله ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

52.1.2 المخاطر المتعلقة بعدم الامتثال لمعايير لجنة الرقابة الشرعية وتوصياتها

يقدم المُصدر منتجات تمويل متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بعد مراجعتها واعتمادها من قبل لجنة الرقابة الشرعية التابعة له. حيث تفسر لجنة الرقابة الشرعية بنود عقود التمويل الإسلامية مثل الإجارة والمرابحة وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية وأصولها. وقد يترتب على مخالفة المُصدر للتوصيات الصادرة عن لجنة الرقابة الشرعية أضرار على سمعته وإحجام من العملاء عن التعامل معه؛ بما قد يترتب عليه أثر سلبى على أعمال المُصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

كما يخضع المُصدر إلى تعليمات الحوكمة الشرعية في شركات التمويل الصادرة عن البنك المركزي، والتي تفرض على المُصدر التأكد من وضع السياسات والإجراءات التي تنظم عمل لجنة الرقابة الشرعية، وضمان استقلاليتها، وتأهيل أعضائها، وفعالية الرقابة الشرعية على ما يقدمه المُصدر من منتجات وخدمات. وقد شكل المُصدر لجنة رقابة شرعية تفر بمنتجات المُصدر وخدماته كافة قبل طرحها إلى العملاء، إلا أنه لا يمكن للمُصدر ضمان استمرار التزامه بشكل مستمر بالتعليمات المشار إليها بما قد يؤثر بشكل سلبى على أعمال المُصدر ونتائج عملياته، ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

53.1.2 المخاطر المتعلقة بالعقارات المستأجرة

يعتمد المُصدر على عقارات مستأجرة لمزاولة نشاطاته التشغيلية، حيث يستأجر ثمانية مواقع في مختلف أنحاء المملكة. وتتفاوت مدد عقود الإيجار تلك بين سنة إلى ثلاث سنوات، وقد لا يتمكن المُصدر من تجديد جميع عقود الإيجار، أو قد يجددها بشروط غير ملائمة. وإذا قرر المُصدر إخلاء أي من عقاراته المستأجرة بسبب انتهاء عقود الإيجار أو عدم تجديدها أو فسخاها، فسيتكبد المُصدر تكاليف إضافية في الانتقال إلى عقار جديد، بما في ذلك تلك المترتبة على زيادة مبلغ الإيجار عن السابق وتجهيز الموقع الجديد وتهيبته، وعليه، قد يكون لأي من المخاطر المذكورة أعلاه تأثير سلبى وجوهري على أعمال المُصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

ورغم تسجيل كافة عقود الإيجار المبرمة من قبل المُصدر عبر منصة إيجار، فإن فشل المُصدر مستقبلاً في تسجيل تلك العقود عبر المنصة -وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (292) وتاريخ 1438/05/16هـ (الموافق 2017/02/13م) وتعميم وزير العدل بتاريخ 1440/05/04هـ (الموافق 2019/01/10م)- قد يؤدي إلى عدم نظر المحاكم المختصة لأي نزاع ناشئ عنها مما يؤثر سلباً على حقوق المُصدر في مطالبة المؤجرين بأداء التزاماتهم النظامية الناشئة عنها، كما قد يشكل ذلك خطراً على المُصدر نظراً لإمكانية سحب المؤجر للعقار المستأجر أو التخلف عن أداء التزاماته دون توافر حماية قضائية تكفل للمُصدر حقوقه بموجب تلك العقود، مما قد يحد أو يمنع المُصدر من الانتفاع بالعقار المستأجر. لذا، فإن عدم تسجيل عقود الإيجار من خلال منصة "إيجار" قد يُعرض المُصدر لصعوبات في فرض حقوقه بموجب تلك العقود أو في الحصول على التراخيص التنظيمية اللازمة، مما قد يؤثر بشكل جوهري وسلي على أعماله ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

54.1.2 المخاطر المتعلقة بتركيز الكلاء وعلاقة الأطراف ذات العلاقة

يعتمد المُصدر بشكل كبير على عدد محدود من الوكلاء لشراء المركبات، حيث تتركز نسبة كبيرة من عمليات الشراء لدى الوكيل الرئيسي "شركة المجدوعي للسيارات المحدودة"، والذي يُعد طرفاً ذا علاقة مع المُصدر. وبلغت نسبة مساهمة الوكيل الرئيسي في عمليات شراء المركبات خلال الفترات المالية من عام 2022م وحتى 30 يونيو 2025م ما يلي:

- 2022م: 53.58% من إجمالي المركبات (بقيمة 144,098,378 ريال سعودي)
- 2023م: 37.71% من إجمالي المركبات (بقيمة 224,629,545 ريال سعودي)
- 2024م: 19.73% من إجمالي المركبات (بقيمة 230,522,153 ريال سعودي)
- 30 يونيو 2025م: 18.03% من إجمالي المركبات (بقيمة 136,389,336 ريال سعودي)

إن هذا التركيز في التعامل مع وكيل رئيسي واحد، خاصةً إذا كان طرفاً ذا علاقة، قد يُعرض المُصدر لمخاطر جوهريّة في حال حدوث أي تغيرات في العلاقة التجارية أو التعاقدية مع هذا الوكيل، أو في حال حدوث أي اضطرابات تشغيلية أو مالية لدى الوكيل. كما أن أيّ تغير في شروط التوريد أو الأسعار أو توقف الوكيل عن التوريد قد يؤثر بشكل سلبى وجوهري على قدرة المُصدر على الاستمرار في عملياته التشغيلية وتحقيق أهدافه المالية. ولا يوجد ما يضمن استمرار العلاقة مع الوكيل الرئيسي بنفس

الشروط الحالية أو عدم حدوث أي تأثير سلبي نتيجة هذا التركيز. وعليه، فإن أي تغيرات في العلاقة مع الوكيل الرئيسي قد تؤثر بشكل جوهري على أعمال المصدر ونتائجه المالية وتوقعاته المستقبلية.

2-2 المخاطر المتعلقة بالسوق والقطاع والبيئة التنظيمية

1-2-2 المخاطر المتعلقة بالتغيرات التنظيمية في قطاع الخدمات المالية

يخضع المصدر للأنظمة واللوائح المعمول بها في قطاع الخدمات المالية في المملكة، بما في ذلك نظام الشركات ونظام التمويل التأجيلي. كما يخضع لإشراف البنك المركزي السعودي (ساما)، المسؤول عن تنظيم قطاع الخدمات المالية في المملكة.

يعد سوق الخدمات المالية السعودي سوقاً ديناميكياً ومتطوراً باستمرار، مما قد يحد من قدرة المصدر على الاستجابة لفرص السوق ويتطلب تكاليف امتثال سنوية كبيرة. ولا يمكن ضمان عدم تغيير الإطار القانوني أو التنظيمي المعمول به أو تفسيره بطريقة قد يكون لها تأثير سلبي وجوهري على أعمال المصدر، ونتائج أعماله، ومركزه المالي، وتوقعاته المستقبلية.

كما أنه في حال عدم امتثال المصدر للأنظمة أو اللوائح أو التوجيهات المعمول بها، قد يتعرض لعقوبات تنظيمية تشمل الغرامات، وتعليق العمل، وسحب الترخيص، مما سيكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال المصدر، ونتائج أعماله، ومركزه المالي، وتوقعاته المستقبلية.

2-2-2 المخاطر المتعلقة باحتمال المنافسة في قطاع التمويل

يتسم قطاع التمويل بدرجة عالية من المنافسة، ويحتل زيادة تلك المنافسة تبعاً لأي تغيرات اقتصادية أو تشريعية أو تقنية، وقد تؤدي عدم قدرة المصدر على التنافس إلى التأثير سلباً على أعمال المصدر ووضعها المالي ونتائج عملياته.

يتنافس المصدر مع عدد من مقدمي الخدمات المالية ومن ذلك نظيراته من شركات التمويل إضافة إلى البنوك التجارية وصناديق التمويل المباشر، علاوة على ممارسي أنشطة التمويل دون ترخيص. وتجدر الإشارة إلى أن عدداً من مقدمي الخدمات هم أعضاء في مجموعات مالية تتوافر لديها موارد مالية أكبر مقارنة بالمصدر كما أن عمليات الاندماج بين اللاعبين في القطاع تزيد من حجم التركيز فيه.

ويعتمد نجاح المصدر في المنافسة على عدد من العوامل منها قوة مركزه المالي وانتشاره الجغرافي وسهولة وصوله إلى العملاء وتطوير علامته التجارية والتزامه بمبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك إضافة إلى مدى مرونة شروط التمويل المقدمة من قبله مقارنة بمنافسيه بما في ذلك رسوم الأقساط والرسوم الإدارية وفترات السماح ونوعية الضمانات والقدرة على التكيف مع ظروف السوق.

تتمتع البنوك التجارية بوصول أكبر لرأس المال نظراً لقدرة على ممارسة الخدمات البنكية ومن ذلك حفظ الودائع، ولديها قدرة على الاحتفاظ بمحافظ القروض لمدة أطول دون إعادة تمويلها. كما أن عدداً من تلك البنوك تنضوي ضمن مجموعتها شركات مرخص لها بممارسة أعمال الأوراق المالية بما يتيح لها إتاحة منتجات لغرض التمويل دون الحاجة إلى الاستعانة بأطراف خارجية؛ بما يمكنهم من تقليل التكاليف وزيادة هوامش الربحية وتطوير منتجات مالية جديدة. وكما في تاريخ 23 يونيو 2025م، ووفقاً لموقع البنك المركزي السعودي، يوجد 38 بنكاً تجارياً (11 بنكاً محلياً، و24 فرعاً لبنوك أجنبية، و3 بنوك رقمية)، إضافة إلى 98 شركة تمويل مرخصة. ونظراً للاتجاه المتزايد نحو تحرير قطاع الخدمات المالية والمصرفية في المملكة، مما يسمح بوجود بنوك أجنبية وبنوك رقمية، بالإضافة إلى صعود الخدمات المصرفية الرقمية، يواجه المصدر احتمال زيادة بيئة المنافسة في المستقبل.

وصرح البنك المركزي لعدد من المنصات التقنية في ممارسة أعمال التمويل وذلك تحت غطاء البيئة التجريبية التشريعية بما في ذلك منصات التمويل من نظير إلى نظير وهي منصّات تعمل كوسيط يصل المقرضين بالمقرضين وتوظف التقنية في تسير تلك الوساطة، كما مكّن مؤسسات السوق المالية مؤخراً من تقديم الائتمان إلى العملاء من خلال صناديق التمويل المباشر. ومن شأن أي تخفيف للقيود النظامية على ممارسة تلك الجهات لأعمال التمويل إلى زيادة حدة المنافسة في القطاع. كما قد تزايد حركة الدمج في قطاع الخدمات المالية مستقبلاً مما يمكن الشركات المندمجة من زيادة حجم عملياتها التشغيلية وتخفيض جزء من التكاليف المرتبطة بعملياتها وتطوير منتجات مالية جديدة بما يؤدي بدوره إلى الضغط على هوامش الربح في القطاع.

أصبح السوق السعودي أكثر تنافسية، مما قد يزيد الضغط على المصدر لتحسين نطاق وتطور حلوله التمويلية التجارية والاستهلاكية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لعملائه من الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة. وقد تُحد المنافسة في هذه المجالات المحددة من قدرة المصدر على تنفيذ استراتيجية النمو الخاصة به، وزيادة قاعدة عملائه، وتوسيع عملياته، وقد تؤثر سلباً على معدل نمو أصوله وهوامش أرباحه. ونتيجة لذلك، قد يواجه المصدر ضغوطاً متزايدة على الهوامش (بما في ذلك، على سبيل المثال، من البنوك الرقمية المرخصة حديثاً والتي قد تتمتع بنماذج تكاليف تشغيل أقل وتكون قادرة على تحقيق عوائد أعلى من نمو الأصول عند بدء عملياته) وارتفاعاً في نفقات التشغيل مع تطور القطاع المصرفي في المملكة، وقد يواجه تحديات في المنافسة بشكل فعال أو قد يتحمل تكاليف كبيرة في جهوده للبقاء قادراً على المنافسة. وقد يكون لأي من هذه العوامل تأثير سلبي جوهري على أعمال المصدر، أو وضعه المالي، أو نتائج عملياته، أو توقعاته المستقبلية.

3-2-2 المخاطر المتعلقة بالمخاطر المرتبطة بالسمعة

تعتمد جميع المؤسسات المالية على ثقة عملائها وثقتهم لتحقيق النجاح في أعمالها. ويتعرض المصدر لخطر أن تؤدي الدعاوى القضائية، وسوء السلوك، والإخفاقات التشغيلية، والدعاية السلبية، والتكهنات الصحفية، سواء كانت صحيحة أم لا، إلى الإضرار بسمعته. وقد تتأثر سمعة المصدر سلباً أيضاً بسبب تصرفات أطراف خارجية لا يملك المصدر أي سيطرة عليها، بما في ذلك الجهات التي يمولها أو يستثمر فيها. على سبيل المثال، إذا ارتبط أحد عملاء المصدر بفضائح مالية أو سلوك غير لائق يتم الإعلان عنه على نطاق واسع، فقد تتأثر سمعة المصدر نفسها.

يتعرض المُصدر أيضاً -مثله مثل شركات التمويل الأخرى- لدعاية سلبية تتعلق بقطاع الخدمات المالية ككل؛ إذ يمكن لسوء السلوك أو الانحرافات الأخلاقية داخل القطاع -حتى من قبل جهات غير مرتبطة- أن تلقي بظلالها على القطاع بأكمله، مما يؤثر على ثقة المستثمرين، والمشاعر العامة، والمواقف التنظيمية. وقد يؤدي أي ضرر بسمعة المُصدر إلى انسحاب العملاء الحاليين من التعامل معه وتردد العملاء المحتملين في التعامل معه. وقد يكون لأي من هذه التطورات تأثير سلبي جوهري على أعمال المُصدر، ووضعه المالي، ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

4-2-2 المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية

قد يتعرض المُصدر أو أعماله أو مرافقه أو عملياته لحوادث تخرج عن نطاق سيطرته كحوادث الحرائق والفيضانات والكوارث الطبيعية الأخرى بما قد يؤدي إلى التأثير سلباً وبشكل جوهري على أعمال المُصدر ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية. وقد يؤدي وقوع مثل هذه الحوادث إلى الحد من قدرة المُصدر على قبول طلبات الاقتراض أو أداء التزاماته تجاه عملائه، كما قد يؤدي ذلك إلى تعطيل موقع المُصدر الإلكتروني أو فقدان المُصدر للبيانات. علاوة على ذلك، قد تؤثر تلك الحوادث سلباً على عدد طلبات الاقتراض. وعليه، فإن لوقوع مثل هذه الحوادث أثر سلبي على سمعة المُصدر وأعماله ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

5-2-2 المخاطر المتعلقة بالعوامل والتقلبات الموسمية

يتأثر قطاع التمويل كغيره من القطاعات بتقلبات العرض والطلب في السوق، وعادةً ما ينخفض الطلب على منتجات المُصدر التمويلية خلال شهر رمضان المبارك ومواسم الأعياد والعطل الصيفية وغيرها من العطل الرسمية. وعليه، فإن التقلبات الموسمية تؤثر بشكل سلبي وجوهري على أعمال المُصدر ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

كما قد تتأثر إيرادات المُصدر وأرباحه بالتغيرات المناخية، حيث قد تؤدي التغيرات المناخية كارتفاع درجات الحرارة وهطول أمطار غزيرة والعواصف الرملية، إلى انخفاض مستويات الطلب على القروض، كذلك قد تؤدي الظروف المناخية القاسية أو الحرائق إلى تعطيل مرافق المُصدر. وقد يؤدي سوء الأحوال الجوية إلى إجلاء الموظفين من مرافق المُصدر وتكبده لمصاريف تشغيلية غير متوقعة للحفاظ على سلامتهم. وفي حال حدوث أي من تلك المخاطر، فقد تؤثر بشكل سلبي على أعمال المُصدر ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

كما قد يواجه المُصدر صعوبة في التخطيط لأعماله بسبب العوامل والتقلبات الموسمية المذكورة، وذلك يحد من قدرته على توقع إيراداته في المستقبل بشكل دقيق أو وضع ميزانية دقيقة لتكاليفه التشغيلية، مما سيؤثر بشكل سلبي وجوهري على أعمال المُصدر ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

6-2-2 المخاطر المتعلقة بالأطر التنظيمية والتفسيرات القضائية والبيئة التنظيمية المتغيرة

يخضع قطاع التمويل لدرجة عالية من التنظيم ويتمتع البنك المركزي بصلاحيات واسعة في الإشراف على القطاع والشركات العاملة فيه، ويجب على المُصدر التأكد -بشكل مستمر- من امتثاله لعدد من الأنظمة في المملكة، واللوائح والتعليمات والتعاميم -سواء تلك الصادرة عن البنك المركزي أو الجهات التنظيمية الأخرى- التي تنظم كيفية ممارسة المُصدر أعماله بما في ذلك تقديم الخدمات وحماية العملاء وتحصيل القروض ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

على سبيل المثال، تنظم اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل ما يجب أن يتضمنه عقد التمويل والإخطارات المتعلقة به والإفصاح عن هوامش الربح فيه وحدود الرسوم الإدارية المرتبطة به. وقد يؤدي فشل المُصدر في الالتزام بأي من تلك المتطلبات إلى تعرضه لعقوبات نظامية كإلغاء ترخيصه أو إيقاف غرامات مالية عليه أو دفع تعويضات من قبله. كما وضع البنك المركزي نموذجاً موحداً لعقد التمويل الاستهلاكي، يتطلب توضيحاً لهدف التمويل. وعليه، قد يؤثر أي فشل في الالتزام بأي من تلك المتطلبات النظامية سلباً على أعمال المُصدر ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية لا سيما في حال جسامه تلك العقوبات، الأمر الذي قد يؤثر بالتالي على قدرة المُصدر على الوفاء بالمدفوعات ذات الصلة بموجب مستندات الصفقة التي يكون طرفاً فيها أو بموجب أي صكوك يتم إصدارها بموجب البرنامج.

كما تسارعت مؤخراً التغيرات والتعديلات في البيئة التشريعية في المملكة، وقد يستمر ذلك التسارع في المستقبل. وقد تؤثر تلك التغيرات والتعديلات أو تطبيقاتها القضائية على أعمال المُصدر ونموذجه التشغيلي الحالي، أو تحد من قدرته على منح القروض أو تحصيلها، أو تزيد من تكاليفه التشغيلية، أو تقيد قدرته على المنافسة؛ مما قد يؤثر بشكل سلبي وجوهري على أعمال المُصدر ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية. على سبيل المثال، قد يكون لنظام المعاملات المدنية، وهو نظام يُعنى بتحديد جميع ما يتعلق بالعقود كأركان العقد وحجيته وأثارة، والأحكام المتعلقة بطلانه وفسخه، وتنظيم وتقدير الضرر في أحوال إنهاء العقود، تأثير على عقود المُصدر مع دائنيه وعملائه، والالتزامات والحقوق المرتبطة بها. وعليه، فإن من شأن التغيرات في الأطر التنظيمية -أو التفسيرات القضائية لها- أن تؤثر سلباً وبشكل جوهري على أعمال المُصدر ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

7-2-2 المخاطر المتعلقة بتنازع الاختصاص القضائي

تختص لجان الفصل في المخالفات والمنازعات التمويلية في الفصل في دعاوى الحق العام والخاص الناشئة من تطبيق أحكام نظام مراقبة شركات التمويل وأحكام نظام الإيجار التمويلي ولانتميهما التنفيذييتين والقواعد والتعليمات الخاصة بهما، إلا أنه بالنظر إلى تعدد المنتجات التمويلية وصيغها ولوازمها فإنه تظهر حالات من الاختصاص القضائي بين هذه اللجنة ومختلف الجهات القضائية في المملكة، سواء من خلال اعتقاد أكثر من جهة قضائية باختصاصها في نظر الدعوى -أي التنازع الإيجابي- أو اعتقادهم جميعاً بعدم اختصاصهم في نظرها، أي التنازع السلبي، وقد واجه المُصدر ذلك عند رفع العملاء الحاصلين على منتجات تمويل المركبات والأسطول دعاوهم على شركات التأمين اعتراضاً على إجراءات التسوية التأمينية أو رفض شركة التأمين التعويض عند هلاك المركبة، وعند رفع المُصدر دعاوهم على عملائه وكفلائهم عند تعثرهم، وعند رفع العملاء دعاوى قضائية على المُصدر اعتراضاً على فسخ العقد بعد سحب المركبة. وقد يترتب على التنازع القضائي بنوعيه إطالة أمد التقاضي وزيادة التكاليف المرتبطة به وتأخر المُصدر في استيفاء حقوقه مما قد يؤثر بشكل سلبي وجوهري على أعمال المُصدر ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

8-2-2 المخاطر المتعلقة بالظروف والدورات الاقتصادية

يعد قطاع التمويل من القطاعات والصناعات الدورية بما يجعله عرضة للتغيرات في دورة الأعمال التجارية، وتزدهر تلك القطاعات خلال فترات التوسع الاقتصادي حيث ترتفع ثقة المستهلك وإنفاقه، وتراجع في فترات الركود. وقد يؤدي أي ركود اقتصادي إلى الحد من قدرة المصدر على إجراء تقييمات ائتمانية وافية ودقيقة لعملائه، أو حسن اتخاذ قرارات الإقراض، أو رغبة عملائه بالحصول على القروض.

يتأثر المصدر بالظروف الاقتصادية في المملكة بشكل خاص وذلك لتركز أعماله فيها وبالظروف الاقتصادية العالمية بشكل عام لما له من دور على اقتصاد المملكة. وقد ينطوي الاستثمار في أسواق ناشئة - كالسوق السعودي - على درجة أعلى من المخاطر مقارنة بالاستثمار في أسواق أخرى متقدمة. وأخذًا في الاعتبار حجم مساهمة القطاع النفطي بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي ("إجمالي الناتج المحلي") للمملكة؛ فقد تؤثر التقلبات المحتملة في أسعار النفط بشكل سلبي على اقتصادها، كما قد يؤدي تراجع أسعار النفط لفترة طويلة إلى حدوث ركود أو كساد اقتصادي بما قد ينتج عنه تخفيض الإنفاق الحكومي؛ والذي قد يؤثر بشكل سلبي على أعمال المصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

وقد يؤدي تدهور الظروف الاقتصادية المحلية أو الدولية إلى انخفاض الطلب على القروض أو زيادة معدلات التعثر أو تردي عمليات المصدر التشغيلية. كما قد يؤثر تدهور العلاقات الدولية أو الظروف الاقتصادية والسياسية في أي دولة أخرى سلبيًا على اقتصاد المملكة أو الاستثمار الأجنبي المباشر فيها أو أسواقها المالية، بما قد يؤثر بدوره سلبيًا على أعمال المصدر ووضعته المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

9-2-2 المخاطر المتعلقة بتفشي الأمراض المعدية

قد يكون لتفشي مرض معدٍ في المملكة أو في أي مكان آخر، أو أي مخاوف صحية عامة خطيرة أخرى مثل الانتشار العالمي لفيروس كورونا (كوفيد-19) تأثيرًا سلبيًا على الاقتصادات والأسواق المالية والأنشطة التجارية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أعمال المصدر. على سبيل المثال، أدى تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19) في العالم إلى تقلب في أسواق رأس المال العالمية، وأثر على أسعار السلع الأساسية، وأدى إلى ارتفاع مستويات البطالة وأثر سلبيًا على الطلب العالمي على النفط وأسعاره. واعتمدت المملكة كغيرها من الدول إجراءات وقائية واحترازية صارمة على السفر والمواصلات العامة، ومتطلبات بقاء الناس في المنزل وممارسة التباعد الاجتماعي، وإغلاق أماكن العمل والأنشطة الاقتصادية لفترات طويلة؛ مما أدى إلى تعطيل شديد لاقتصاد المملكة. واختلقت شدة تلك الإجراءات الوقائية والاحترازية من وقت لآخر، وذلك اعتمادًا على عوامل مختلفة تتضمن شدة انتشار الفيروس. ولا يوجد ضمانات متعلقة بنوع الإجراءات الوقائية والاحترازية المطبقة ومدة تطبيقها، وبالتالي قد يتم تشديد الإجراءات الوقائية والاحترازية الحالية أو توسيع نطاقها. وقد يؤدي أي مما سبق أو تفشي أمراض معدية أخرى إلى انخفاض أسعار النفط لفترة طويلة، أو تأثير سلبي طويل على اقتصاد المملكة، مما سيكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال المصدر ووضعته المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

3.2 المخاطر المتعلقة بالمملكة

1-3-2 المخاطر المتعلقة بالظروف السياسية وتأثيرها على المملكة

تتركز جميع عمليات المصدر، وغالبية أصوله، في المملكة، وبالتالي، قد تتأثر أعماله بالظروف المالية، والسياسية، والاقتصادية العامة السائدة من وقت لآخر في المملكة و/أو الشرق الأوسط بشكل عام.

قد تتأثر المملكة -مثلها مثل دول الشرق الأوسط الأخرى- بالاضطرابات السياسية والاجتماعية في المنطقة. وتعرض عدة دول في المنطقة حاليًا لنزاعات مسلحة و/أو اضطرابات اجتماعية وسياسية، بما في ذلك النزاعات أو الاضطرابات في اليمن، وسوريا، وليبيا، والعراق، وفلسطين، بالإضافة إلى النزاع متعدد الجنسيات مع "داعش" (المعروف أيضًا باسم "الدولة الإسلامية"). وتمثل النزاعات الأخيرة والمستمرة -في بعض الحالات- استمرارًا للاضطرابات السياسية والعسكرية الكبيرة التي شهدتها بعض دول المنطقة منذ عام 2011 فصاعدًا، والمعروفة باسم "الربيع العربي"، والتي أدت إلى عدة حالات من تغيير الأنظمة وزيادة عدم الاستقرار السياسي في جميع أنحاء المنطقة. وقد تسببت هذه الأوضاع في تعطيل كبير لاقتصادات الدول المتضررة وكان لها تأثير مزعزع لاستقرار أسعار النفط والغاز الدولية. وشهدت منطقة الخليج تصاعدًا في التوترات بعد الهجمات على عدد من ناقلات النفط في مضيق هرمز وخليج عُمان. وقد يؤدي أي تدهور إضافي إلى التأثير سلبيًا على الأمن الإقليمي، وكذلك على أسعار النفط والغاز العالمية.

علاوة على ذلك، في مارس 2015م، بدأ تحالف من الدول -بقيادة المملكة وبدعم من المجتمع الدولي- عمليات عسكرية ضد مليشيات الحوثي في اليمن. وعلى الرغم من أن التحالف قلص عملياته العسكرية في اليمن في مارس 2016م وتم الإعلان عن وقف إطلاق النار في أبريل 2016م، إلا أن النزاع في اليمن لم يتم حله بالكامل بعد. ورحبت المملكة بإعلان وقف إطلاق النار وأكدت دعمها لإعلان التحالف الحكومي اليمني لدعم الشرعية في اليمن وقبول الهدنة. ويهدف وقف إطلاق النار إلى الوصول إلى وقف دائم وشامل لإطلاق النار في اليمن وبدء عملية المصالحة السياسية بين الحكومة اليمنية والحوثيين. وتعرضت المملكة في عدة مرات لهجمات صاروخية وطائرات مسيرة أطلقها مليشيات الحوثي في اليمن منذ عام 2017م واستمرت حتى عام 2022م. وعلى الرغم من أن غالبية هذه الهجمات تم اعتراضها بنجاح من قبل أنظمة الدفاع في المملكة، إلا أن بعض الهجمات أدت إلى أضرار في الممتلكات وإصابات مدنية. ولا يمكن ضمان عدم استمرار أو تصاعد النزاع في اليمن. وبالإضافة إلى ذلك، تعرضت منشأة معالجة أبيق وحقل خريص النفطي في المملكة -في 14 سبتمبر 2019م- لأضرار نتيجة عمل تخريبي كبير أدى إلى تعطيل مؤقت لإنتاج النفط والغاز في المملكة. وادعت مليشيات الحوثي مسؤوليتها عن العمل التخريبي، على الرغم من أن هذا الادعاء لم يتم التحقق منه وتم الطعن فيه. علاوة على ذلك، وقع انفجار بتاريخ 23 نوفمبر 2020م نتيجة هجوم إرهابي بقذيفة مما تسبب في حريق في خزان وقود في محطة توزيع منتجات بترولية تابعة لشركة أرامكو السعودية شمال جدة، بينما تعرضت منشآت نفطية في جدة وجازان بتاريخ 25 مارس 2022م لهجمات جوية ادعت مليشيات الحوثي مسؤوليتها عنها. وفي أبريل 2023م، عقدت وفود سعودية وعُمانية محادثات سلام مع مسؤولين حوثيين، وفي سبتمبر 2023م، عقدت محادثات سلام إضافية بين المملكة ووفد حوثي، إلا أنه لا يمكن ضمان نتائج هذه المحادثات وتأثيرها على الوضع الجيوسياسي في المنطقة، بما في ذلك أي تصاعد محتمل للتوترات في المستقبل.

وعلى الرغم من استعادة العلاقات الدبلوماسية بين المملكة وإيران في عام 2023م، إلا أن التوترات كانت موجودة سابقاً بين البلدين. كما أعلنت الولايات المتحدة بتاريخ 8 مايو 2018م انسحابها من الاتفاق الشامل بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإضافة إلى ألمانيا وإيران الذي تم التوصل إليه في يوليو 2015م، مع إعادة فرض العقوبات النووية الأمريكية على النظام الإيراني. كما أعلنت الولايات المتحدة أنها لن تجدد الإعفاءات الاستثنائية لاستيراد النفط الإيراني لعدة دول مستوردة للنفط، بدءاً من مايو 2019م، بينما نفذت الولايات المتحدة بتاريخ 3 يناير 2020م ضربة عسكرية أسفرت عن مقتل قائد عسكري إيراني رفيع المستوى. ونتيجة لهذه الضربة العسكرية، شنت إيران هجمات صاروخية على القوات الأمريكية المتمركزة في العراق. وإن أي استمرار أو تصاعد للتوترات الدولية أو الإقليمية فيما يتعلق بإيران، بما في ذلك المزيد من الهجمات على ناقلات النفط أو احتجازها مما يعطل التجارة الدولية، بما في ذلك أي تعطيل لتدفق التجارة عبر مضيق هرمز، أو أي نزاع عسكري، قد يكون له تأثير مزعزع لاستقرار منطقة الخليج، بما في ذلك فيما يتعلق بالمملكة وقدرتها على تصدير النفط.

قد تساهم هذه الأحداث الجيوسياسية في عدم الاستقرار في الشرق الأوسط والمناطق المحيطة (التي قد تشمل أو لا تشمل المملكة بشكل مباشر) وقد يكون لها تأثير سلبي جوهري على استقطاب المملكة للاستثمار الأجنبي ورأس المال، وقدرتها على الانخراط في التجارة الدولية، وبالتالي على اقتصادها ومركزها المالي. وعلاوة على ذلك، قد تساهم مثل هذه الأحداث الجيوسياسية أيضاً في زيادة الإنفاق الدفاعي، مما قد يؤثر بدوره سلباً على المركز المالي للمملكة أو الميزانية المتاحة للمشاريع الأخرى.

لا يمكن ضمان عدم محاولة الجماعات المتطرفة أو الإرهابية استهداف المملكة أو ارتكاب أو محاولة لارتكاب أعمال عنف في المستقبل. وقد يكون لأي حدوث أو تصاعد للحوادث الإرهابية أو الاضطرابات الأخرى في المملكة تأثير سلبي على الوضع الاقتصادي والمالي للمملكة، مما قد يؤثر بدوره بشكل سلبي جوهري على أعمال المصدر، أو وضعه المالي، أو نتائج عملياته، أو توقعاته المستقبلية.

2-3-2 المخاطر المتعلقة بالظروف الاقتصادية وتأثيرها على المملكة

قد يتأثر اقتصاد المملكة سلباً بتدهور الظروف الاقتصادية العالمية والصدمات الخارجية، بما في ذلك تقلبات الأسواق المالية، والسياسات النقدية العالمية (والتوقعات المتعلقة بها)، وتعطل التجارة، والاستمرار في عدم اليقين بشأن التطورات الجيوسياسية، مثل النزاع الروسي الأوكراني المستمر، السياسات التجارية الحامية أو التهديد بها، والأوبئة العالمية، مثل فيروس كورونا (كوفيد-19). وبالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي التحول العالمي نحو السياسات التجارية الداخلية، بما في ذلك الحماية (خاصة بين الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة)، إلى انخفاض النمو العالمي بسبب انخفاض التجارة، والهجرة، وتدفقات الاستثمار عبر الحدود، وقد يؤدي بدوره إلى إبطاء النمو غير النفطي في المملكة. وعلاوة على ذلك، قد يؤثر التعافي الأبطأ من المتوقع من تأثير فيروس كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي، أو استمرار أو تصاعد النزاع الروسي الأوكراني، أو أي ركود اقتصادي عالمي مستقبلي، على الطلب العالمي على النفط وأسعاره. يرجى مراجعة القسم (2-3-3) "المخاطر المتعلقة باعتماد المملكة على إيرادات النفط". ولا يمكن تقديم أي ضمانات بعدم حدوث مزيد من الركود الاقتصادي العالمي أو الأزمة المالية، وإلى الحد الذي يحدث فيه مزيد من عدم الاستقرار في الأسواق المالية العالمية، فمن المرجح أن يكون لذلك تأثير سلبي على القطاع المالي والاقتصاد السعودي، مما قد يؤثر في النهاية على أعمال المصدر ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية.

3-3-2 المخاطر المتعلقة باعتماد المملكة على إيرادات النفط

يعتمد اقتصاد المملكة بشكل كبير على قطاع النفط؛ ففي حين أن المملكة تعمل بنشاط على تعزيز السياحة والعقار وتنفيذ عدة مشاريع تنموية كبيرة، إلا أن قطاع الهيدروكربونات (التعدين والمحاجر، بما في ذلك النفط الخام والغاز الطبيعي) يهيمن على اقتصاد المملكة. وتمتلك المملكة -كما في تاريخ 31 ديسمبر 2023م- حوالي 21.5% من احتياطيات النفط الخام العالمية المؤكدة (وفقاً للشرة الإحصائية السنوية لأوبك 2024م)، والتي ساهمت بحوالي 22.3% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في عام 2024م وفقاً للهيئة العامة للإحصاء.

نظراً لأن النفط هو أهم صادرات المملكة، فإن أي تغير في أسعار النفط يؤثر على العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية وغيرها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الناتج المحلي الإجمالي، وإيرادات الحكومة، وميزان المدفوعات، والتجارة الخارجية. وشهدت أسعار النفط الدولية تقلبات كبيرة خلال السنوات الثلاث الماضية، حيث وصل سعر سلة أوبك المرجعية إلى 89.12 دولاراً أمريكياً في أبريل 2024م. وظلت أسعار النفط متقلبة في عام 2024م وخلال النصف الأول من عام 2025م، خاصة نتيجة للنزاع الروسي الأوكراني وانخفاض المشاركة في أسواق النفط الخام، مما تسبب في تقلبات أسعار أكثر حدة. ووصل سعر سلة أوبك المرجعية إلى 108.55 دولاراً أمريكياً في يوليو 2022م، قبل أن ينخفض إلى 77.98 دولاراً أمريكياً في ديسمبر 2023م. كما تحرك سعر برميل النفط الخام العربي الخفيف (وهو أحد الأنواع الخمسة للنفط الخام التي تنتجها المملكة وبشكل جزئاً من سلة أوبك المرجعية) بشكل متوافق مع هذه الاتجاهات. وكما في 20 يونيو 2025م، بلغ متوسط سعر سلة أوبك المرجعية 77.25 دولاراً أمريكياً للبرميل.

يمكن أن تتأثر أسعار النفط أيضاً بأي تغييرات في عضوية منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك+)، التي تعد المملكة عضواً فيها، ويخفض أو زيادة إنتاج النفط على مستوى أوبك+ أو من قبل الدول الفردية. على سبيل المثال، في أكتوبر 2022م، وافقت أوبك+ على خفض إنتاج النفط بمقدار مليوني برميل يومياً من مستويات الإنتاج في أغسطس 2022م، مع بدء التخفيض في نوفمبر 2022م. وأعلنت أوبك+ بتاريخ 2 أبريل 2023م بشكل غير متوقع عن خفض إضافي للإنتاج بمقدار 1.15 مليون برميل يومياً كوسيلة لدعم وزيادة أسعار النفط. وقد أدى هذا الإعلان إلى زيادة فورية في أسعار خام برنت من 79 دولاراً أمريكياً للبرميل إلى أكثر من 86 دولاراً أمريكياً للبرميل، والتي انخفضت لاحقاً. وفي 4 يونيو 2023م، أعلنت حكومة المملكة عن خفض طوعي إضافي بمقدار مليون برميل يومياً كجزء من التزامها بالحفاظ على أسعار النفط عند المستويات الحالية. وتم تمديد هذه التخفيضات لاحقاً حتى 31 ديسمبر 2023م. بينما أعلنت عدة دول من أوبك في نوفمبر 2023م عن تخفيضات طوعية إضافية بإجمالي 2.2 مليون برميل يومياً. وبدءاً من 1 يناير حتى نهاية مارس 2024م، تم الإعلان عن هذه التخفيضات الطوعية الإضافية من قبل دول أوبك+ التالية: المملكة العربية السعودية (1,000,000 برميل يومياً)، والعراق (223,000 برميل يومياً)، والإمارات العربية المتحدة (163,000 برميل يومياً)، والكويت (135,000 برميل يومياً)، وكازاخستان (82,000 برميل يومياً)، والجزائر (51,000 برميل يومياً)، وعمان (42,000 برميل يومياً). ويتم حساب هذه التخفيضات الطوعية من مستوى الإنتاج المطلوب لعام 2024م وهي بالإضافة إلى التخفيضات الطوعية التي أعلن عنها سابقاً في أبريل 2023م وتم تمديدها لاحقاً حتى نهاية عام 2024م. ووافقت أوبك+ في أوائل يونيو 2024م على تمديد تخفيضات إنتاج النفط بمقدار 3.66 مليون برميل يومياً لمدة عام حتى نهاية عام 2025، وتمديد تخفيضات 2.2 مليون برميل يومياً لمدة ثلاثة أشهر حتى نهاية سبتمبر

2024م. وبعد تمديد المملكة لتخفيضات إنتاجها في سبتمبر 2023م، ارتفعت أسعار خام برنت إلى أكثر من 90 دولاراً أمريكياً للبرميل. إلا أن أسعار خام برنت تراجعت في أوائل أغسطس 2024م إلى أدنى مستوياتها في سبعة أشهر بسبب مخاوف من تصاعد التوترات في الشرق الأوسط وتأثيرها على الإمدادات. وفي أواخر عام 2024م، تم تداول خام برنت عند مستويات قريبة من 77 دولاراً أمريكياً للبرميل. وظلت أسعار النفط متقلبة بسبب عوامل جيوسياسية واقتصادية، من بينها التوترات في منطقة الشرق الأوسط وتغيرات الطلب العالمي، لا سيما من الاقتصادات الكبرى مثل الصين. وقد اتفقت مجموعة "أوبك+"، في اجتماعها المنعقد بتاريخ 5 ديسمبر 2024م، على تأجيل خططها لزيادة إنتاج النفط حتى أبريل المقبل. ويمثل هذا القرار التأجيل الثالث لهذه الخطوة. ومن المتوقع أن تبدأ عملية الإلغاء التدريجي لتخفيضات الإنتاج البالغة 2.2 مليون برميل يومياً في أبريل 2025م، وأن تستمر حتى سبتمبر 2026م. ومع ذلك، لا يزال من غير الواضح ما إذا كان ذلك سيتحقق في ظل انخفاض أسعار النفط الحالية. وقد يكون لبينة أسعار النفط المنخفضة تأثير سلبي كبير على اقتصاد المملكة وإيراداتها.

وتشمل العوامل الأخرى التي قد تؤثر على سعر النفط ما يلي، على سبيل المثال لا الحصر:

- التطورات الاقتصادية والسياسية الإقليمية والعالمية، بما في ذلك النزاع الروسي الأوكراني وإجراءات الاستجابة الدولية؛
- الحفاظ على أنظمة العقوبات المتعلقة بفرنزولا وإيران؛
- التطورات الاقتصادية والسياسية العامة في كل من المناطق المنتجة للنفط، خاصة في منطقة الشرق الأوسط؛
- مستوى العرض والطلب على الصعید العالمي والإقليمي والتوقعات المتعلقة بمستوى العرض والطلب في المستقبل على منتجات النفط؛
- قدرة أعضاء مجموعة أوبك وغيرهم من الدول المنتجة للنفط الخام على الاتفاق على مستويات وأسعار إنتاج عالمية محددة والإبقاء عليها؛
- تأثير اللوائح البيئية العالمية التي تهدف إلى الحد من انبعاثات الكربون؛
- الإجراءات الأخرى التي تتخذها كبرى الدول المنتجة أو المستهلكة للنفط؛
- أسعار أنواع الوقود البديلة وتوافرها والظروف الاقتصادية والسياسية العالمية والأسعار وتوفر التقنيات الجديدة التي تستخدم أنواع الوقود البديلة؛
- (على المدى القريب إلى المتوسط) تأثير جائحة كوفيد-19 وفعالية وتوافر اللقاحات المرتبطة بها على النشاط الاقتصادي العالمي وعلى الطلب على النفط والغاز؛ و
- ظروف الطقس والبيئة العالمية.

قد يكون لانخفاض أسعار النفط وانخفاض الطلب عليه تأثير سلبي جوهري على اقتصاد المملكة وإيراداتها، وقد يؤدي في النهاية إلى زيادة العجز في الميزانية وانخفاض السيولة والتمويل في القطاع المالي. وقامت المملكة بتمويل العجز في الميزانية في الماضي عن طريق الاقتراض واستخدام احتياطاتها، وقد تحتاج إلى القيام بذلك مرة أخرى. وأي انخفاض في الاحتياطيات الأجنبية و/أو الاقتراض الإضافي قد يؤدي إلى تدفقات خارجة من العملات الأجنبية ويؤثر على تقليص السيولة والتوسع الائتماني، وقد لا يتم التخفيف من هذه الآثار من خلال أي تعديلات في الإنفاق الحكومي تهدف إلى تعويض الآثار السلبية لأي مما سبق. وقد يؤدي أي تأثير سلبي كبير على اقتصاد المملكة - بدوره - إلى التأثير سلباً على أعمال المصدر أو وضعه المالي أو نتائج عملياته أو توقعاته المستقبلية.

4-3-2 المخاطر المتعلقة بجهود المملكة لتنوع الاقتصاد

على الرغم من أن قطاع النفط يشكل جزءاً كبيراً من اقتصاد المملكة (يرجع الرجوع إلى القسم (2-3-3) "المخاطر المتعلقة باعتماد المملكة على إيرادات النفط" أعلاه)، إلا أن الحكومة استثمرت بشكل كبير في السنوات الأخيرة لتنوع اقتصاد المملكة لتقليل اعتمادها على إيرادات النفط. وفي ظل استمرار تقلبات أسعار النفط وتأثيرات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، اكتسب هدف تنوع الاقتصاد في المملكة أهمية أكبر للحكومة، حيث أعلنت الحكومة في السنوات الأخيرة عن إجراءات مختلفة تهدف -من بين جملة أمور- إلى تحقيق تنوع أكبر لاقتصاد المملكة. وتشمل هذه الإجراءات برنامج التحول الوطني 2020م، الذي يتضمن -من بين جملة أمور- تحول قطاع الرعاية الصحية في المملكة، وتطوير البنية التحتية للمملكة، حيث شمل ذلك بناء محطات تحلية مياه البحر، وتوسيع التحول الرقمي، وتطوير قطاع السياحة، ومبادرات أخرى تهدف إلى تحقيق رؤية السعودية 2030م.

تسعى الحكومة من خلال رؤية السعودية 2030م إلى تنفيذ إصلاحات بعيدة المدى لاقتصاد ومجتمع المملكة. وتشمل بعض الإجراءات المتوقعة زيادة مشاركة المواطنين السعوديين في القطاع الخاص، وتخفيض بعض الدعم الذي كان متاحاً تاريخياً لقطاعات الوقود والطاقة، بالإضافة إلى فرض ضرائب ورسوم إدارية جديدة. وقد يكون تنفيذ هذه الإجراءات وغيرها عملية طويلة ومعقدة، ولا يمكن ضمان أن لا يكون لهذه الإجراءات عواقب غير متوقعة أو غير مرغوب فيها في المملكة.

لا يمكن ضمان استمرار مساهمة القطاع غير النفطي في اقتصاد المملكة في النمو في المستقبل، أو استمرار القطاع غير النفطي في النمو بشكل كافٍ لتحقيق تنوع فعال وكاف للاقتصاد. وعلاوة على ذلك، لا يمكن ضمان تمكن الحكومة من تنفيذ رؤية السعودية 2030م، وبرنامج التحول الوطني 2020م، و/أو مجموعة برامج تحقيق الرؤية (وهي سلسلة من البرامج التي تهدف إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية السعودية 2030م) بشكلها الحالي، أو أن تنفيذها سيكون وفقاً للجدول الزمني المحددة مسبقاً. وقد يؤدي أي تعديل في نطاق أو توقيت تنفيذ أهداف رؤية السعودية 2030م، وبرنامج التحول الوطني 2020م، و/أو مجموعة برامج تحقيق الرؤية -كلياً أو جزئياً- إلى عدم قدرة الحكومة على تحقيق تنوع الاقتصاد ومصادر إيراداته بالمدى المطلوب. وبالإضافة إلى ذلك، إذا كان الانخفاض المستمر أو الإضافي في أسعار النفط يؤثر سلباً على إيرادات الحكومة، فقد يؤثر ذلك بدوره على قدرة الحكومة على الاستثمار في تنوع اقتصاد المملكة. وقد يؤدي عدم التمكن من تنوع اقتصاد المملكة إلى بقاء الاقتصاد عرضة للمخاطر المرتبطة بقطاع النفط. ومن المرجح لأي تدهور جوهري في الوضع الاقتصادي والمالي للمملكة أن يؤثر سلباً أيضاً على قطاعها المصرفي، وقد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال المصدر، أو وضعه المالي، أو نتائج عملياته، أو توقعاته المستقبلية.

5-3-2 المخاطر المتعلقة بالاستثمار في الأسواق الناشئة

يجب أن يدرك المستثمرون أن الاستثمارات في الأسواق الناشئة مثل المملكة تنطوي على درجة أعلى من المخاطر مقارنة بالاستثمارات في الأسواق الأكثر تطوراً، بما في ذلك مخاطر مثل التقلبات العالية، والسيولة المحدودة، والتغيرات في البيئة القانونية والاقتصادية والسياسية.

يكون اقتصاد المملكة عرضة لتأثيرات سلبية مستقبلية مشابهة لتلك التي تعاني منها دول الأسواق الناشئة الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، قد تتأثر المملكة -نتيجة "العدوى"- سلباً بالتطورات الاقتصادية أو المالية السلبية في دول الأسواق الناشئة الأخرى، مما قد يؤثر بدوره على سعر تداول أي صكوك يتم إصدارها بموجب البرنامج. وتشمل

مخاطر الدول الناشئة المحددة التي قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على أعمال المصدر، ووضعها المالي، ونتائج عملياته، و/أو توقعاته المستقبلية، على سبيل المثال لا الحصر:

- عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، أو أعمال الشغب، أو التمرد، أو أشكال أخرى من الاضطرابات أو العنف المدني؛
- الحرب، أو الإرهاب، أو الغزو، أو التمرد، أو الأعمال الخبيثة، أو الثورة؛
- إجراءات أو تدخلات حكومية، بما في ذلك مصادرة أو تأميم الأصول، أو زيادة الحمائية، أو فرض رسوم جمركية أو دعم؛
- تغيير الأنظمة الضريبية والمالية؛
- الإجراءات الحكومية التعسفية، بما في ذلك التطبيق المتقلب لقوانين الضرائب وعمليات التدقيق الضريبي الانتقائية؛
- تغييرات في الأنظمة واللوائح أو تفسيرها أو إنفاذها؛
- الصعوبات والتأخيرات في الحصول على التراخيص أو التصاريح أو الموافقات الحكومية اللازمة أو تجديدها؛
- إلغاء أو بطلان أو عدم قابلية تنفيذ الحقوق التعاقدية؛ و
- ضعف البنية التحتية الصناعية والاقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي التغييرات في سياسات الاستثمار أو التحولات في المناخ السياسي أو الاقتصادي السائد في أي من الدول التي يعمل فيها المصدر أو يسعى للعمل فيها إلى إدخال لوائح حكومية متزايدة فيما يتعلق بما يلي:

- ضوابط الأسعار؛
- ضوابط عمليات التصدير والاستيراد؛
- الزكاة والضرائب على الدخل وغيرها من الضرائب؛
- الجمارك والهجرة؛
- قيود الملكية على الأجانب؛
- ضوابط الصرف الأجنبي والعملة ورأس المال؛ و
- سياسات مزايا العمالة والرفاهية.

علاوة على ذلك، لا يمكن ضمان أن سوق الأوراق المالية التي تحمل مخاطر الأسواق الناشئة، مثل أي صكوك يتم إصدارها بموجب البرنامج، لن تتأثر سلباً بأحداث في أماكن أخرى، خاصة في الأسواق الناشئة. لذا، يجب على حملة الصكوك توخي الحذر البالغ عند تقييم المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار ويجب عليهم أن يقرروا بأنفسهم ما إذا كان الاستثمار في أي صكوك يتم إصدارها بموجب البرنامج مناسباً في ضوء تلك المخاطر. وبوجه عام، يعد الاستثمار في الأسواق الناشئة مناسباً فقط للمستثمرين المتمرسين الذين يقدررون تمامًا حجم المخاطر التي تنطوي عليها هذه الأسواق.

6-3-2 المخاطر المتعلقة بالنظام القانوني النامي في المملكة

تخضع المملكة لعملية تطوير مؤسستها القانونية والتنظيمية لتنماشى مع معايير الأسواق الأكثر تطوراً، وقد تفتقر الضمانات الإجرائية وكذلك تطبيق اللوائح والقوانين الرسمية إلى الاتساق نتيجة لذلك. وتمتلك المحاكم وهيئات التحكيم في المملكة ("محاكم المملكة") سلطة تقديرية واسعة في تطبيق الأنظمة واللوائح على الظروف المحددة. ويغيب مبدأ السابقة الملزمة في محاكم المملكة، ولا يتم نشر القرارات بشكل روتيني، مما يؤدي إلى نقص في التقارير الشاملة والحديثة عن القرارات القضائية. وعلاوة على ذلك، فإن إجراءات الإفلاس غير مختبرة إلى حد كبير، مما قد يعقّد إنفاذ العلاجات القانونية بموجب أنظمة المملكة بشكل سريع. وتساهم هذه العوامل -من بين جملة أمور- في عدم اليقين المحتمل بشأن نتائج النزاعات القانونية في المملكة.

ونظراً للتطور المستمر للإطار القانوني، قد يواجه المستثمرون في المملكة حالة من عدم اليقين بشأن أمان استثماراتهم. وقد تؤدي التغييرات غير المتوقعة في النظام القانوني للمملكة إلى تأثير جوهري على حقوق حملة الصكوك والاستثمارات التي تمت أو يخطط لها المصدر. وقد تؤثر هذه الشكوك القانونية بشكل كبير على أعمال المصدر، أو وضعه المالي، أو نتائج عملياته، أو توقعاته المستقبلية.

7-3-2 المخاطر المتعلقة بتغيير سعر صرف الريال السعودي وربطه بالدولار الأمريكي

يُمارس المصدر أعماله وعملياته بالكامل بعملة الريال السعودي. ومع ذلك، لا يمكن للمصدر أن يضمن عدم تعرضه لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية في المستقبل. ويتبنى البنك المركزي سياسة تربط سعر صرف الريال السعودي بالدولار الأمريكي حيث يحافظ البنك المركزي على استقرار سعر صرف يبلغ 3.75 ريالاً سعودياً مقابل الدولار الأمريكي، إلا أنه لا يوجد ما يضمن الحفاظ على ذلك الربط في المستقبل أو عدم تغيير سعر الصرف، وقد تؤدي أي محاولة لفك ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي أو تغيير سعر الصرف -أو إشاعات عن ذلك- إلى تقلبات جوهريّة في سعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي بما قد يؤثر سلباً على أعمال المصدر ووضعها المالي ونتائج عملياته وتوقعاته المستقبلية، الأمر الذي قد يؤثر بالتالي على قدرة المصدر على الوفاء بالمدفوعات ذات الصلة بموجب مستندات الصفقة التي يكون طرفاً فيها أو بموجب أي صكوك يتم إصدارها بموجب البرنامج.

يحتفظ المصدر بحساباته ويعد تقارير نتائجه باستخدام الريال السعودي. ويرجع ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي إلى عام 1986م ولا يزال مربوطاً به حتى تاريخ نشرة الإصدار للبرنامج هذه. وواجهت الدول المنتجة للنفط ذات العملات المرتبطة تقليدياً بالدولار الأمريكي -من وقت لآخر- ضغوطاً لفك الارتباط، وفي حالات معينة، قامت بفك ارتباط عملاتها.

هناك ثمة خطر يتمثل في أن تختار المزيد من الدول فك ارتباط عملاتها بالدولار الأمريكي، سواء في دول مجلس التعاون الخليجي أو في المنطقة الأوسع؛ بينما تبقى الآثار طويلة المدى لمثل هذه الإجراءات غير مؤكدة، فمن المحتمل أن تواجه أي عملة يتم فك ارتباطها انخفاضاً في قيمتها مقابل الدولار الأمريكي مباشرة بعد إزالة الربط. وفي

الوقت الذي تستمر فيه سياسة الحكومة والبنك المركزي في الحفاظ على الربط بسعره الحالي، لا يمكن ضمان أن الأحداث غير المتوقعة في المستقبل -بما في ذلك زيادة معدل انخفاض أصول الاحتياطيات الحكومية- لن تؤدي إلى إعادة النظر في سياسة سعر الصرف.

إن أي فك ارتباط أو إعادة تقييم لسعر الصرف الحالي سواء في المملكة أو في المنطقة الأوسع، خاصة إذا كان مصحوبًا بانخفاض كبير في قيمة العملة ذات الصلة مقابل الدولار الأمريكي أو العملات الرئيسية الأخرى، قد يساهم في ارتفاع التضخم، وزيادة عبء خدمة الديون الخارجية، وإلحاق الضرر بثقة المستثمرين، مما يؤدي إلى تدفقات رأس المال خارج السوق وتقلبات السوق. وقد يكون لكل من هذه العوامل تأثير سلبي جوهري على الوضع الاقتصادي والمالي للمملكة، وبالتالي على أعمال المصدر، ووضعه المالي، ونتائج عملياته، وتوقعاته المستقبلية.

8-3-2 المخاطر المتعلقة بموثوقية البيانات الإحصائية في نشرة الإصدار للبرنامج هذه

تم الحصول على الإحصائيات الواردة في نشرة الإصدار للبرنامج هذه، بما في ذلك تلك المتعلقة بالنتائج المحلي الإجمالي، وعرض النقود، والتضخم، ومديونية الحكومة -من بين مصادر أخرى- من الهيئة العامة للإحصاء، والبنك المركزي السعودي، ووزارة المالية، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، ومنظمة أوبك. وقد لا يكون قد تم تجميع هذه الإحصائيات، والبيانات المكونة لها، بنفس الطريقة التي يتم بها تقديم البيانات من مصادر أخرى، وقد تختلف عن الإحصائيات المنشورة من قبل أطراف خارجية، مما يعكس حقيقة أن الافتراضات الأساسية والمنهجية قد تختلف من مصدر لآخر. وقد تكون هناك أيضًا اختلافات جوهريّة بين الإحصائيات الأولية أو المقدرة أو المتوقعة الواردة في نشرة الإصدار للبرنامج هذه والنتائج الفعلية، وبين الإحصائيات الواردة في نشرة الإصدار للبرنامج هذه والبيانات المقابلة التي تم نشرها سابقًا من قبل أو نيابة عن الهيئات المذكورة أعلاه، وبالتالي، يجب على حملة الصكوك التعامل بحذر مع البيانات الإحصائية الواردة في نشرة الإصدار للبرنامج هذه.

4.2 المخاطر المتعلقة بالصكوك

1-4-2 المخاطر المتعلقة بإلغاء أو تخفيض مدفوعات الصكوك في حالة حدث عدم الجدوى

في حالة وقوع حدث عدم الجدوى (كما هو محدد أدناه) فيما يتعلق بأي سلسلة من الصكوك في أي وقت في أو بعد تاريخ الإصدار للسلسلة الأولى الصادرة بموجب البرنامج وقبل التاريخ الذي يصبح فيه نظام امتصاص الخسائر القانوني المعمول به ساري المفعول بالنسبة لصكوك تلك السلسلة ("تاريخ السريان")، سيتم تخفيض المبلغ الاسمي الإجمالي للصكوك القائمة لتلك السلسلة -كليًا أو جزئيًا- على أساس تناسبي، في كل حالة، حسب ما تحدده جهة التنظيم المالية وحدها دون غيرها (كما هو محدد في الشروط).

وبموجب التخفيض، سيتم إلغاء حقوق أي حامل صكوك في استلام أي مبالغ بموجب أو فيما يتعلق بصكوك تلك السلسلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، مبلغ التوزيع عند الحل أو أي مبالغ مستحقة نتيجة لحدث أو عند وقوع حدث تخلف عن السداد (كما هو محدد في الشروط)) بنسبة تتوافق مع مبلغ التخفيض ذي الصلة (وأي مبالغ توزيع دورية غير مدفوعة ذات صلة) ولن يتم استعادتها تحت أي ظرف من الظروف، بغض النظر عما إذا كانت هذه المبالغ قد أصبحت مستحقة الدفع قبل تاريخ حدث عدم الجدوى أو الإخطار المتعلق به. وعلاوة على ذلك، قد يحدث تخفيض كلي أو جزئي لصكوك سلسلة ما قبل أن تستوعب الأسهم العادية للمصدر الخسائر بالكامل، ولا يشكل التخفيض حدث تخلف عن السداد. وفي الحالات التي يتطلب فيها جهة التنظيم المالية تخفيضًا جزئيًا، قد يحدث التخفيض في مناسبة واحدة أو أكثر حسب ما يحدده جهة التنظيم المالية وحده دون غيره.

ونتيجة لذلك، قد يفقد حملة الصكوك المبلغ الكلي أو -حسب الحالة- مبلغًا ماديًا من استثماراتهم في الصكوك المتعلقة بسلسلة ما.

يعني "حدث عدم الجدوى" -فيما يتعلق بسلسلة ما- أن جهة التنظيم المالية قد أبلغت المصدر كتابيًا بأنها قد قررت أن المصدر غير قادر على الاستمرار أو سيصبح غير قادر على الاستمرار دون:

(أ) تخفيض صكوك تلك السلسلة (وتخفيض أي من صكوك أي سلسلة أخرى أو أدوات رأس المال الأخرى للمصدر أو الالتزامات الأخرى التي تشكل رأس المال من المستوى الأول للمصدر والتي، بموجب شروطها أو بموجب القانون، قابلة للتخفيض و/أو التحويل إلى أسهم)؛ أو

(ب) حقن رأس مال من القطاع العام (أو دعم مكافئ)، بشرط ألا يتم هذا الحقن (1) من قبل مساهم في المصدر أو (2) بشروط أكثر ملاءمة للمصدر من تلك التي يقبلها المستثمرون الخاصون في معاملات مماثلة.

قد لا تتضمن الالتزامات الثانوية أو الالتزامات المتساوية الحالية أو المستقبلية للمصدر ميزات تخفيض أو مماثلة لتلك الموجودة في الصكوك، ونتيجة لذلك، من الممكن أن تخضع صكوك سلسلة معينة للتخفيض، بينما تظل بعض الالتزامات الثانوية و/أو المتساوية قائمة وتستمر في تلقي المدفوعات، وبالتالي قد يتعرض حملة الصكوك لخسائر قبل حاملي بعض الالتزامات الثانوية و/أو المتساوية.

2-4-2 المخاطر المتعلقة بعدم القدرة على التنبؤ بمحفزات التخفيض

إن وقوع حدث عدم الجدوى غير قابل للتنبؤ بشكل جوهري ويعتمد على عدد من العوامل، العديد منها خارج عن سيطرة المصدر. ويخضع وقوع حدث عدم الجدوى -من بين جملة أمور- لتحديد ذاتي من قبل جهة التنظيم المالية. وقد تطلب جهة التنظيم المالية -نتيجة لذلك- تخفيضًا في ظروف خارجة عن سيطرة المصدر والتي قد لا يوافق عليها المصدر. يرجى مراجعة القسم (2-4-1) "المخاطر المتعلقة بإلغاء أو تخفيض مدفوعات الصكوك في حالة حدث عدم الجدوى". وقد تؤثر ممارسة (أو التصور باحتمال ممارسة) أي من هذه الصلاحيات من قبل جهة التنظيم المالية أو أي إشارة إلى ذلك بشكل سلبي جوهري على قيمة الصكوك ذات الصلة لسلسلة ما، وقد يؤدي إلى فقدان حملة الصكوك لجزء أو كل استثماراتهم في الصكوك ذات الصلة لسلسلة ما.

ستعتمد الجدوى المالية للمصدر أيضاً بشكل جزئي- على القرارات التي يتخذها المصدر فيما يتعلق بأعماله وعملياته، بما في ذلك إدارة موقفه الرأسمالي. ولن يأخذ المصدر بالضرورة في الاعتبار -عند اتخاذ مثل هذه القرارات- مصالح حملة الصكوك، وبشكل خاص -عواقب أي من هذه القرارات على حملة الصكوك، ولا يمكن تقديم أي ضمانات في مثل هذه الظروف بأن مصالح المصدر، ومساهميه، وجهة التنظيم المالية ستكون متوافقة مع مصالح حملة الصكوك.

يجب أن يدرك حملة الصكوك أيضاً أن تطبيق ميزة امتصاص الخسائر في حالة عدم الجدوى كما هو وارد في الشرط 10 (تخفيض مدفوعات الصكوك في حالة عدم الجدوى) لم يتم اختباره في المملكة، وبالتالي يوجد حالة من عدم اليقين في تطبيقه.

3-4-2 المخاطر المتعلقة بالالتزامات المشروطة والثانوية وغير المضمونة بموجب اتفاقية المضاربة الرئيسية

ينبغي لحملة الصكوك ملاحظة أنه، وفقاً للشرط 10 (تخفيض مدفوعات الصكوك في حالة عدم الجدوى) (يرجى مراجعة القسم (1-4-2) "المخاطر المتعلقة بإلغاء أو تخفيض مدفوعات الصكوك في حالة عدم الجدوى")، وباستثناء حالات حدوث واستمرار أي إجراءات تصفية ودون الإخلال بالشرط 7 (قيود التوزيعات الدورية)، فإن الالتزامات ذات الصلة هي التزامات مشروطة (في حالة مدفوعات الأرباح، باستثناء ربح المضاربة النهائي لرب المال المستحق في تاريخ انتهاء كل مضاربة لسلسلة معينة في حالة اختيار عدم الدفع (كما هو مجدّد أدناه))، وتكون هذه الالتزامات مشروطة بعدم حدوث "اختيار عدم الدفع" أو "حدث عدم الدفع"، وهي غير مضمونة بأي ضمانات أو رهونات، حيث لا يقدم المصدر أي ضمانات مادية أو مالية تتعلق بها.

ينبغي لحملة الصكوك ملاحظة أنه في حال حدوث واستمرار أي إجراءات تصفية، فإن الالتزامات ذات الصلة ستصنف على النحو التالي: (أ) ثانوية وتابعة لجميع الالتزامات ذات الأولوية في السداد دون غيرها؛ (ب) على قدم المساواة مع جميع الالتزامات المتساوية؛ (و)ج) لها الأولوية فقط على جميع الالتزامات الثانوية، كما هو موضح بالتفصيل في الشرط 2-4 (التبعية). وفي مثل هذه الحالة، قد لا تكون هناك أصول كافية لسداد مطالبات حملة الصكوك بالكامل.

يجوز لوكيل حملة الصكوك ممارسة حقوقه التنفيذية فيما يتعلق باتفاقية المضاربة الرئيسية فقط بالطريقة المنصوص عليها في الشرط 2-11 (حل الشركة أو إنهاء أعمالها أو تصفيتها). يرجى مراجعة القسم (5.2) "المخاطر المتعلقة بإمكانية الإنفاذ والضرائب في المملكة".

4-4-2 المخاطر المتعلقة بإصدار الأوراق المالية ذات الأولوية في السداد والتبعية

باستثناء القيود المتعلقة بإصدار المزيد من رأس المال من الشريحة الأولى الإضافية من قبل المصدر، كما هو منصوص عليه في الشرط 3-4 (إصدار أدوات أخرى)، والتي تحد من الظروف التي يمكن فيها إصدار رأس مال إضافي من الشريحة الأولى يصدره المصدر ويحتل مرتبة ذات أولوية في السداد من كل سلسلة من الصكوك، لا يوجد قيود في الشروط أو في مستندات الصبغة على المصدر (بصفته مضارباً أو غير ذلك) في الحصول على تمويل إضافي أو إصدار أوراق مالية أو إنشاء أي ترتيبات ضمان أو دعم تعاقدية قد تكون على قدم المساواة أو ذات أولوية في السداد لكل سلسلة من الصكوك والالتزامات المصدر بموجب اتفاقية المضاربة الرئيسية ("الالتزامات ذات الأولوية في السداد"). وقد يؤدي إصدار أو إنشاء أي من هذه الالتزامات ذات الأولوية في السداد إلى تقليل المبلغ الذي يمكن استرداده من قبل حملة الصكوك المعنيين في حالة تصفية المصدر. وبالتالي، قد لا يكون هناك مبلغ كافٍ لسداد المبالغ المستحقة لحملة الصكوك في حالة تصفية المصدر. يرجى مراجعة القسم (2-4-3) "المخاطر المتعلقة بالصكوك المخاطر المتعلقة بالالتزامات المشروطة والثانوية وغير المضمونة بموجب اتفاقية المضاربة الرئيسية".

5-4-2 المخاطر المتعلقة بإلغاء الطبيعة غير التراكمية لمدفوعات التوزيع الدورية

يجوز للمصدر -فيما يتعلق بسلسلة معينة من الصكوك- أن يختار (ويُعتبر أي اختبار من هذا القبيل "اختيار عدم الدفع")، وفقاً لتقديره المطلق، عدم دفع مبلغ التوزيع الدوري (سواء بشكل كلي أو جزئي) لحملة الصكوك في تاريخ التوزيع الدوري المقابل، كما هو منصوص عليه بالتفصيل في الشرط 2-7 (اختيار عدم الدفع)، ويستثنى من ذلك أنه لا يجوز له إجراء مثل هذا الاختيار فيما يتعلق بمبلغ التوزيع الدوري المستحق في تاريخ استرداد الصكوك بالكامل وفقاً للشرط 9 (الاسترداد).

بالإضافة إلى ذلك، في حالة حدوث "حدث عدم الدفع"، يُحظر على المصدر (بصفته مضارباً) دفع ربح المضاربة لرب المال أو ربح المضاربة النهائي لرب المال لتلك المضاربة لسلسلة معينة. حسب الاقتضاء، في أي تاريخ توزيع أرباح مضاربة أو تاريخ انتهاء مضاربة (حسب الحالة) بموجب اتفاقية المضاربة الرئيسية، ونتيجة لذلك، يُحظر على المصدر دفع مبالغ التوزيع الدورية ذات الصلة لحملة الصكوك المعنيين في تاريخ التوزيع الدوري المقابل، كما هو موضح بالتفصيل في الشرط 1-7 (حدث عدم الدفع).

إذا لم يتم دفع أي مبلغ من ربح المضاربة لرب المال أو ربح المضاربة النهائي لرب المال أو مبلغ التوزيع الدوري فيما يتعلق بمضاربة لسلسلة معينة نتيجة لاختيار عدم الدفع أو حدث عدم الدفع، فمن تاريخ مثل هذا الاختيار أو الحدث ("تاريخ إيقاف توزيعات الأرباح")، يُحظر على المصدر الإعلان عن أو دفع توزيعات أو أرباح أو مدفوعات أخرى معينة (إلى الحد الذي يتم فيه الإعلان عن أي توزيعات أو أرباح أو مدفوعات أخرى قبل هذا التاريخ، باستثناء الأوراق المالية التي لا تسمح شروطها للمصدر بتأجيل أو عدم دفع مثل هذه المدفوعات في الوقت ذي الصلة)، وكذلك يُحظر عليه استرداد أو شراء أو إلغاء أو تخفيض أو اكتساب أي أسهم عادية للمصدر أو أوراق مالية تحتل مرتبة متساوية أو ثانوية من الالتزامات ذات الصلة (باستثناء الأوراق المالية التي تنص شروطها على: (1) أي استرداد إلزامي وفقاً لشروطها؛ أو (2) أي تحويل إلى أو استبدال بأسهم عادية للمصدر، وذلك فقط إلى الحد الذي تسمح به المعايير التنظيمية ذات الصلة لرأس المال من الشريحة الأولى السارية من وقت لآخر، في كل حالة ما لم يتم الدفع الكامل لربح المضاربة لرب المال أو ربح المضاربة النهائي لرب المال التالي لتاريخ إيقاف توزيعات الأرباح (أو يتم تخصيص مبلغ مساوٍ له بالكامل أو توفيره لصالح حملة الصكوك المعنيين المتأثرين باختيار عدم الدفع أو حدث عدم الدفع وفقاً لاتفاقية المضاربة الرئيسية)، كما هو موضح بالتفصيل في الشرط 4-7 (قيود الأرباح والاسترداد).

في حالة عدم إخطار حملة الصكوك باختيار عدم الدفع أو حدث عدم الدفع، وفقاً للشرط 3-7 (تأثير حدث عدم الدفع/اختيار عدم الدفع)، فإن عدم دفع ربح المضاربة لرب المال (أو أي جزء منه) لسلسلة معينة في تاريخ توزيع أرباح المضاربة أو تاريخ انتهاء المضاربة، حسب الحالة، يُعتبر دليلاً على حدوث اختيار عدم الدفع أو حدث عدم الدفع. وبالتالي، لا يكون لحملة الصكوك المعنيين أي مطالبة فيما يتعلق بمبالغ التوزيع الدورية (إن وجدت) التي لم يتم دفعها نتيجة لاختيار عدم الدفع أو حدث عدم الدفع (بغض النظر عما إذا تم إخطارهم باختيار عدم الدفع أو حدث عدم الدفع، على حسب الحالة، وفقاً للشرط 3-7 (تأثير حدث عدم الدفع/اختيار عدم الدفع)). ولن يُعتبر عدم دفع مبالغ التوزيع الدوري (إن وجدت) الناتج عن ذلك بمثابة حدث تخلف عن السداد. كما أن مبالغ التوزيعات الدورية (إن وجدت) غير المدفوعة نتيجة

صدور قرار بعدم الدفع أو وقوع حدث عدم الدفع لن تراكم أو تُحتسب بفائدة مركبة. ليس على المُصدر أي التزام بدفع أي مبالغ لاحقة فيما يتعلق بأي أرباح غير مدفوعة (سواء من موارده النقدية الخاصة أو من احتياطي المضاربة أو غير ذلك)، ولن يقوم المُصدر بأي دفع لاحق فيما يتعلق بأي من مبالغ التوزيع الدورية هذه.

في حالة تحقق مثل هذا الوضع، لن يتلق حملة الصكوك مبالغ التوزيع الدورية في تاريخ التوزيع الدوري المقابل، ولن يكون لوكيل حملة الصكوك أو حملة الصكوك أنفسهم أي مطالبة في هذا الشأن. وقد يكون لعدم دفع مبالغ التوزيع الدورية أو الخوف من عدم الدفع تأثير سلبي جوهري على القيمة السوقية للصكوك.

6-4-2 المخاطر المتعلقة بالطبيعة الدائمة والاسترداد المبكر للصكوك

الصكوك التي سيتم إصدارها بموجب البرنامج هي صكوك دائمة لا تحمل تاريخ استرداد محدد، وليس على المُصدر أي التزام باسترداد صكوك أي سلسلة في أي وقت، وليس لحملة الصكوك الحق في المطالبة باستردادها إلا في حالة وقوع حدث تخلف عن السداد. ويتم تحديد أحداث التخلف في السداد وحقوق حملة الصكوك بعد حدوث مثل هذا الحدث في الشرط 11 (أحداث التخلف في السداد والتصفيّة). وفي ظروف معينة، تشمل ما يلي: (1) إذا تم تحديد البند الفرعي (ب) من الشرط 9-2-1 على أنه "ساري" في الشروط النهائية المعنية، في أي تاريخ خلال الفترة التي تبدأ من (وتشمل) تاريخ الشراء الأول ذي الصلة إلى (وتشمل) تاريخ إعادة التعيين الأول ذي الصلة أو في أي تاريخ توزيع دوري لاحق؛ أو (2) إذا تم تحديد البند الفرعي (ج) من الشرط 9-2-1 على أنه "ساري" في الشروط النهائية المعنية، في تاريخ الشراء الأول أو في أي تاريخ توزيع دوري لاحق، و/أو في أي تاريخ بعد تاريخ الإصدار (سواء كان تاريخ توزيع دوري أم لا) في حالة وقوع حدث ضريبي أو حدث رأس المال، يجوز للمُصدر أن يختار استرداد صكوك سلسلة معينة، كما هو موضح بالتفصيل في الشرط 9 (الاسترداد)، رغم أنه لا يوجد ما يضمن أن المُصدر سيقوم بذلك.

لذلك، ينبغي لحملة الصكوك إدراك أنهم قد يضطرون إلى تحمل المخاطر المالية لاستثمارهم في صكوك سلسلة معينة لفترة غير محددة، إلا إذا: (1) قام المُصدر باسترداد صكوك تلك السلسلة وفقاً للشرط 9 (الاسترداد)؛ (2) تم توجيه المُصدر من قبل حملة الصكوك بعد حدث تخلف عن السداد لاسترداد صكوك تلك السلسلة؛ أو (3) قاموا ببيع صكوكهم من تلك السلسلة.

قد تؤدي ممارسة (أو توقع ممارسة) أي ميزة استرداد للصكوك في سلسلة معينة إلى الحد من قيمتها السوقية، حيث من غير المرجح أن ترتفع قيمتها بشكل كبير فوق السعر الذي يمكن به استرداد صكوك تلك السلسلة.

وفي حالة استرداد صكوك سلسلة معينة، لا يوجد ما يضمن أن حملة الصكوك سيتمكنون من إعادة استثمار المبلغ المستلم عند الاسترداد في أوراق مالية مماثلة بمعدل يعطي نفس العائد الذي كانوا يحصلون عليه من استثمارهم في صكوك تلك السلسلة. وعلى حملة الصكوك أن يأخذوا في الاعتبار مخاطر إعادة الاستثمار في ضوء الاستثمارات الأخرى المتوفرة في ذلك الوقت. يرجى مراجعة القسم (2-4-11) "المخاطر المتعلقة بتأثير القيمة السوقية بسبب الإدراج والسيولة المحدودة للصكوك" للحصول على وصف للمخاطر المتعلقة بقدرة حملة الصكوك على بيع صكوك تلك السلسلة في السوق الثانوية.

7-4-2 المخاطر المتعلقة بتوقف استحقاق الأرباح من تاريخ الاسترداد

يُنصح حملة الصكوك بأن كل سلسلة من الصكوك سوف تتوقف عن تحقيق الربح اعتباراً من تاريخ استحقاق الاسترداد (إن وجد) (بعد تصفية المضاربة من السلسلة ذات الصلة). وبالتالي، في حالة استلام الدفعات المستحقة لحملة الصكوك في تاريخ استحقاق الاسترداد (إن وجد) بعد تاريخ الاستحقاق لأي سبب من الأسباب، فلن يتم دفع أي أرباح إضافية أو مبلغ سداد متأخر أو أي مبلغ مماثل آخر فيما يتعلق بذلك التأخير. يرجى الرجوع إلى الشرط 2-6 (وقف الاستحقاق) من الشروط.

8-4-2 المخاطر المتعلقة بإصلاحات بازل 3 وإمكانية امتصاص الصكوك للخسائر

قامت لجنة بازل بتاريخ 13 يناير 2011م بتوسيع قواعد رأس المال الخاصة ببازل 3 (حسب تعريفها الوارد في الشروط) بإضافة متطلبات عدم الجدوى ("الملحق المؤرخ 13 يناير"). وقد يتم تنفيذ تعديلات على الملحق المؤرخ 13 يناير في المملكة بشكل مختلف عما هو متوقع حالياً، أو قد يتم إدخال لوائح جديدة من خلال تطبيق نظام امتصاص الخسائر القانوني المعمول به في المملكة.

إذا تم تعديل المتطلبات التنظيمية لأدوات رأس المال المنطبقة على المُصدر في المستقبل، فمن الممكن أن تستخدم السلطات صلاحياتها بطريقة تؤدي إلى امتصاص صكوك سلسلة معينة للخسائر بشكل مختلف عما هو موضح هنا.

علاوة على ذلك، وفي التاريخ الذي يصبح فيه نظام امتصاص الخسائر القانوني المعمول به ساري المفعول أو بعده، ستسقط أحكام الشرط 10 (تخفيض مدفوعات الصكوك في حالة عدم الجدوى) من الشروط وتتوقف عن التطبيق، إلا إلى الحد الذي تتطلبه هذه الأحكام بموجب نظام امتصاص الخسائر القانوني المعمول به.

وفي حالة وقوع حدث -في ذلك التاريخ أو بعده- يؤدي بموجب نظام امتصاص الخسائر القانوني المعمول به إلى تحديد عدم الجدوى من قبل البنك المركزي السعودي (ساما) فيما يتعلق بالمُصدر، فإنه يجوز للبنك المركزي (أو المُصدر بناءً على تعليمات من البنك المركزي) اتخاذ الإجراءات اللازمة أو المسموح بها بموجب نظام امتصاص الخسائر القانوني المعمول به فيما يتعلق بصكوك سلسلة معينة. وبالتالي، فإن تطبيق أي تشريع مستقبلي أو تنفيذ نظام امتصاص الخسائر القانوني المعمول به قد يكون له تأثير سلبي على مراكز حملة الصكوك.

9-4-2 المخاطر المتعلقة بأحداث التخلف عن السداد المحدودة وسبل الانتصاف للصكوك الثانوية بشكل كبير

تعتبر الصكوك التي سيتم إصدارها بموجب البرنامج أدوات دائمة لا تحمل تاريخ استرداد محدد، وليس على المُصدر أي التزام بدفع القيمة الاسمية للصكوك الخاصة بأي سلسلة إلا وفقاً للشرط 2-1-9 ("خيار الشراء للمُصدر")، أو الشرط 3-1-9 (الاسترداد بسبب الضرائب)، أو الشرط 4-1-9 (الاسترداد بسبب حدث رأس المال)، أو بعد وقوع حدث تخلف عن السداد وفقاً للشرط 1-11 (أحداث التخلف عن السداد). وبالإضافة إلى ذلك، قد يُحظر على المُصدر دفع مبالغ التوزيع الدورية لسلسلة معينة من الصكوك وفقاً للشرط 7 (قيود التوزيعات الدورية)، وبالتالي لن تكون هذه المبالغ مستحقة إلا في الظروف المحدودة الموضحة في الشروط. يرجى مراجعة القسم (2-4-5) "المخاطر المتعلقة بالغاء الطبيعة غير التراكمية لمدفوعات التوزيع الدورية".

تقتصر أحداث التخلف عن السداد في الشروط على: (1) تعثر المصدر في السداد لمدة 14 يومًا أو أكثر في دفع أي مبلغ رئيسي أو أرباح (بما في ذلك المبالغ الإضافية) المستحقة بموجب الشروط (باستثناء الحالات التي يحدث فيها هذا التخلف عن السداد فقط نتيجة خطأ إداري أو فني أو حدوث "اختيار عدم الدفع" أو "حدث عدم الدفع")؛ أو (2) صدور أمر أو تمرير قرار فعال بتصفية أو حل أو إنهاء أعمال المصدر، أو وقوع حدث مماثل بموجب النظام المعمول به (ما لم يكن ذلك لغرض أو بموجب اندماج أو إعادة تنظيم أو إعادة هيكلة بينما يكون المصدر قادر على الوفاء بالتزاماته (أي أن يكون قادرًا على سداد ديونه عند استحقاقها وأن تكون أصوله تفوق التزاماته).

علاوة على ذلك، وفقًا للشروط 11 (أحداث التخلف عن السداد والتصفية)، عند حدوث أي حدث تخلف عن السداد، سيتم تصفية المضاربة الخاصة بالسلسلة المعنية وفقًا لأحكام اتفاقية المضاربة الرئيسية، وتقتصر سبل الانتصاف المتاحة لوكيل حملة الصكوك و/أو حملة الصكوك (حسب الاقتضاء) على إخطار المصدر بأن صكوك السلسلة المعنية أصبحت مستحقة الدفع فورًا دون حاجة إلى تقديم أو مطالبة أو احتجاج أو أي إخطار آخر، وذلك بمجموع قيمتها الاسمية بالإضافة إلى أي مدفوعات مستحقة (كما هو محدد في الشروط)، ومن ثم: (1) اتخاذ أي خطوات أو إجراءات أو دعاوى لتصفية المصدر؛ و/أو (2) إثبات إجراءات تصفية المصدر؛ و/أو (3) اتخاذ أي خطوات أو إجراءات أو دعاوى لإفلاس المصدر؛ و/أو (4) المطالبة في تصفية المصدر؛ و/أو (5) اتخاذ أي خطوات أو إجراءات أو دعاوى أخرى يكون لها تأثير مماثل للإجراءات المذكورة المشار إليها في الفقرات من (1) إلى (4) المذكورة أعلاه بموجب النظام السعودي، وذلك لجميع مبالغ رأس مال المضاربة ذات الصلة، وريخ المضاربة لرب المال، وريخ المضاربة النهائي لرب المال، و/أو أي مبالغ أخرى مستحقة لحملة الصكوك عند إنهاء اتفاقية المضاربة الرئيسية وفقًا لشروطها وشروط مستندات الصفقة الأخرى. لذلك، لن يكون من الممكن تنفيذ المطالبات بدفع مبلغ التوزيع عند التصفية و/أو مبالغ التوزيع الدورية الخاصة بالسلسلة المعنية من الصكوك إلا عندما تصبح هذه المبالغ مستحقة بموجب اتفاقية المضاربة الرئيسية والشروط.

ولا يحق لوكيل حملة الصكوك في أي حال من الأحوال - أو لأي من حملة الصكوك أن يتسبب في بيع أو التصرف في أي من أصول الصكوك (بخلاف ما هو منصوص عليه صراحة في مستندات الصفقة).

علاوة على ذلك، يجب أولاً سداد مطالبات الدائنين فيما يتعلق بالتزامات ذات الأولوية في أي إجراءات تصفية أو إفلاس أو حل أو إنهاء أعمال أو إجراءات مماثلة قبل أن يتوقع حملة الصكوك الحصول على أي مبالغ مستحقة لهم، وقبل ذلك، سيكون لحملة الصكوك قدرة محدودة (إن وجدت) على التأثير على سير هذه الإجراءات.

ينبغي لحملة الصكوك أيضًا ملاحظة أن أي مطالبات في حالة التصفية ستخضع لأنظمة الإفلاس السعودية وغيرها من الأنظمة. لذا، لا يوجد ما يضمن حصول حملة الصكوك على سداد مطالباتهم بالكامل أو سدادها على الإطلاق في هذه الظروف. يرجى مراجعة القسم (14-4-2) "المخاطر المتعلقة بالامتثال لأنظمة الإفلاس السعودية وغيرها من الأنظمة التي تؤثر على التزامات المصدر".

10-4-2 المخاطر المتعلقة بالتعرض للسوق في الأدوات ذات المعدل الثابت القابل لإعادة التعيين

يتعرض حامل الأداة ذات معدل الربح الثابت (أو ما يعادله) الذي سيتم إعادة تعيينه خلال مدة الأداة (كما هو الحال في أي سلسلة من الصكوك اعتبارًا من كل تاريخ إعادة تعيين ذي صلة (كما هو محدد في الشروط) إذا لم يتم استردادها و/أو شراؤها والغاؤها مسبقًا) لمخاطر تقلبات مستويات معدل الربح وعدم اليقين بشأن دخل معدل الربح. ورغم أن معدل الربح المتوقع على مثل هذه السلسلة من الصكوك يكون ثابتًا حتى تاريخ إعادة التعيين الأول (مع إعادة تعيين معدل الربح الأولي في تاريخ إعادة التعيين الأول وكل خمس سنوات فيما بعد كما هو موضح في الشروط والشروط النهائية المعنية)، فإن معدل العائد الحالي على الاستثمار في أسواق رأس المال (معدل العائد السوقي) يتغير عادةً على أساس يومي. ومع تغير معدل العائد السوقي، قد تتغير القيمة السوقية للصكوك أيضًا، ولكن في الاتجاه المعاكس. وإذا ارتفع معدل العائد السوقي، فإن القيمة السوقية للصكوك في سلسلة معينة تنخفض عادةً. أما إذا انخفض معدل العائد السوقي، فإن القيمة السوقية للصكوك في تلك السلسلة ترتفع عادةً. وينبغي لحملة الصكوك أن يدركوا أن تحركات أسعار العائد السوقية هذه يمكن أن تؤثر سلبًا على القيمة السوقية للصكوك في سلسلة معينة، وقد تؤدي إلى خسائر لحملة الصكوك إذا قاموا ببيع صكوكهم.

11-4-2 المخاطر المتعلقة بتأثير القيمة السوقية بسبب الإدراج والسيولة المحدودة للصكوك

لا يوجد ما يضمن أن إدراج أي سلسلة من الصكوك سيوفر لحملة الصكوك سيولة استثمارية أو أن هذا الإدراج سيستمر طوال عمر الصكوك. بالإضافة إلى ذلك، فإن نقل ملكية أي صكوك يخضع للوائح وإجراءات أمين السجل واستيفاء شروط معينة كما هو موضح في الشرط 3 (نقل ملكية الصكوك). وقد تتمتع الصكوك عمومًا بسيولة ثانوية محدودة بالسوق وقد تكون عرضة لتقلبات أسعار أكبر مقارنة بأدوات الدين الأخرى، حيث إنها صكوك دائمة (يرجى مراجعة القسم (4-6-2) "المخاطر المتعلقة بالطبيعة الدائمة والاسترداد المبكر للصكوك")، وثانوية (يرجى مراجعة القسم (3-4-2) "المخاطر المتعلقة بالتزامات المشروطة والثانوية وغير المضمونة بموجب اتفاقية المضاربة الرئيسية")، وسيتم خفض قيمتها (كليًا أو جزئيًا) عند وقوع حدث عدم الجدوى (يرجى مراجعة القسم (1-4-2) "المخاطر المتعلقة بإلغاء أو خفض مدفوعات الصكوك في حالة عدم الجدوى")، وقد تكون مدفوعات التوزيعات الدورية مقيدة في ظروف معينة (يرجى مراجعة القسم (5-4-2) "المخاطر المتعلقة بإلغاء الطبيعة غير التراكمية لمدفوعات التوزيع الدورية").

وقد تشهد القيمة السوقية لكل سلسلة من الصكوك تقلبات، ويمكن أن يكون لنقص السيولة -على وجه الخصوص- تأثير سلبي جوهري على القيمة السوقية للصكوك. وبالتالي، قد لا يتمكن حامل الصكوك من العثور على مشتري لصكوكه بسهولة أو بأسعار تمكنه من تحقيق العائد المطلوب. لذلك، فإن شراء الصكوك مناسب فقط للمستثمرين الذين يمكنهم تحمل المخاطر المرتبطة بنقص السيولة في الصكوك والمخاطر المالية وغيرها المرتبطة بالاستثمار في الصكوك لفترة غير محددة.

12-4-2 المخاطر المتعلقة بالاسترداد وتحديات إعادة الاستثمار لحملة الصكوك

فيما يتعلق بكل سلسلة من الصكوك، عند وقوع حدث ضريبي أو حدث رأس المال، وبشرط ألا يكون قد وقع حدث عدم الجدوى (أو إذا وقع حدث عدم الجدوى، يتم خفض القيمة جزئيًا وفقًا لتوجهات جهة التنظيم المالية)، يجوز للمصدر، بعد إخطار حملة الصكوك المعنيين مسبقًا وفقًا للشروط 14 (الإخطارات) والشروط النهائية المعنية (على أن يكون هذا الإخطار غير قابل للإلغاء) وبشرط ألا يقع أي حدث عدم جدوى بعد إصدار هذا الإخطار أو قبل تاريخ الاسترداد المحدد في الإخطار، أن يختار استرداد جميع الصكوك وليس بعضها فقط، بالإضافة إلى أي مبالغ توزيعات دورية مستحقة ولكن غير مدفوعة (كما هو موضح بالتفصيل في الشرط 9-3-1 (الاسترداد

بسبب الضرائب) فيما يتعلق بالحدث الضريبي، والشرط 9-1-4 (الاسترداد بسبب حدث رأس المال) فيما يتعلق بحدث رأس المال). ويخضع أي استرداد للصكوك في جميع الحالات - لمتطلبات الشرط 9-1-1 (عدم وجود تاريخ/استرداد محدد وشرط الاسترداد)، بما في ذلك الحصول على موافقة خطية مسبقة من جهة التنظيم المالية. ولا يوجد ما يضمن أن يتم الحصول على موافقة جهة التنظيم المالية في الوقت المناسب أو على الإطلاق.

لا يوجد ما يضمن أن يتمكن حملة الصكوك من إعادة استثمار المبلغ المستلم عند الاسترداد بمعدل يعطي نفس العائد الذي كانوا يحصلون عليه من استثمارهم في الصكوك. وخلال أي فترة يمكن فيها للمصدر استرداد الصكوك، فإن القيمة السوقية للصكوك عمومًا لن ترتفع بشكل كبير فوق مبلغ الاسترداد الضريبي أو، حسب الحالة، مبلغ حدث رأس المال المستحق الدفع. وينبغي لحملة الصكوك النظر في مخاطر إعادة الاستثمار في ضوء الاستثمارات الأخرى المتاحة في ذلك الوقت.

13-4-2 المخاطر المتعلقة بالتغيرات القانونية التي تؤثر على التزامات المصدر بموجب مستندات الصفقة

تستند الشروط إلى النظام السعودي والممارسات الإدارية السارية اعتبارًا من تاريخ نشرة الإصدار للبرنامج هذه. ولا يمكن تقديم أي ضمانات بشأن تأثير أي قرار قضائي محتمل أو تغيير في النظام السعودي أو الممارسات الإدارية أو تغيير في تفسيرها بعد تاريخ نشرة الإصدار للبرنامج هذه. وقد تشمل هذه التغييرات القانونية إدخال مجموعة متنوعة من أدوات الحل القانوني وامتصاص الخسائر التي قد تؤثر على حقوق حاملي الأوراق المالية الصادرة عن المصدر، بما في ذلك الصكوك. وقد تشمل هذه الأدوات القدرة على شطب المبالغ المستحقة الدفع على هذه الأوراق المالية في وقت لا يعتبر فيه المصدر قابلاً للاستمرار من قبل البنك المركزي السعودي (ساما) أو عند حدوث أحداث أخرى محددة.

14-4-2 المخاطر المتعلقة بالامتثال لأنظمة الإفلاس السعودية وغيرها من الأنظمة التي تؤثر على التزامات المصدر

صدر نظام الإفلاس الجديد لوضع إجراءات عامة للإفلاس. وفي حال توفر في إعسار المصدر شروط الأهلية لإجراءات الإفلاس، فقد يؤثر ذلك بشكل سلبي على قدرة المصدر على أداء التزاماته المقررة فيما يتعلق بالصكوك. ولا توجد سوابق كافية للتنبؤ بكيفية تسوية المطالبات المقدمة من قبل حملة الصكوك أو بالنيابة عنهم في حالة استيفاء المصدر لشروط الأهلية لأي إجراءات إفلاس من هذا القبيل، وبناءً عليه، فإنه من غير المؤكد على وجه التحديد كيفية ومدى تنفيذ مستندات الصفقة من قبل أي هيئة قضائية سعودية في هذه الحالة، وبالتالي لا يوجد ما يضمن أن حملة الصكوك سيتلقون سداد مطالباتهم بالكامل أو سدادها على الإطلاق في تلك الحالات.

بالإضافة إلى ذلك، هناك احتمالية كبيرة بأنه يمكن لأي هيئة قضائية في المملكة العربية السعودية أن تحكم بطلان أي أحكام تعاقدية تهدف إلى إنهاء العقد في حالة الشروع أي إجراء للتسوية الوقائية أو إعادة الهيكلة المالية. ويستند ذلك إلى المادة 23 من نظام الإفلاس، التي تنص على أنه ينبغي أن تستمر العقود خلال أي إجراء للتسوية الوقائية أو عمليات إعادة الهيكلة المالية، وتُعد باطلًا كل شرط يخالف ذلك. وفي حين أن هناك استثناء لعقود التمويل، فليس من الواضح ما إذا كانت الشروط أو مستندات الصفقة ستندرج في نطاق هذا الإعفاء. ويحق للطرف المتعاقد التقدم بطلب إنهاء عقده، وفقًا للمادة 24 من نظام الإفلاس، إذا لم يقف الطرف الخاضع للتسوية الوقائية بالالتزامات في الفترة التي تلي افتتاح إجراء التسوية الوقائية.

علاوة على ذلك، ووفقًا للمادة 27 من نظام معالجة المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية، فإن أي طلب لإجراءات الإفلاس فيما يتعلق بالمؤسسة المالية المعنية يخضع لموافقة البنك المركزي السعودي، حيث يجوز له بدلاً من ذلك بدء خطة علاج.

15-4-2 المخاطر المتعلقة بحصول المصدر على تصنيف ائتماني

حصل المصدر على تصنيف ائتماني محلي بدرجة (BBB- (sau) من فرع شركة فيتش أستراليا المحدودة في المملكة العربية السعودية، مع نظرة مستقبلية مستقرة، وهو تصنيف ائتماني يتأثر سلبًا بشكل أسرع نتيجة لأي ظروف اقتصادية سلبية مقارنة بالتصنيفات الأعلى. وإذا انخفض التصنيف الائتماني في المستقبل أو تم الحصول على تصنيف ائتماني غير ملائم في المستقبل، فقد يؤثر ذلك على هوامش الائتمان، نظرًا للدور المهم الذي تلعبه التصنيفات الائتمانية في تحديد تكلفة التمويل. وتُعد التصنيفات الائتمانية تقييمًا تجريه وكالات التصنيف الائتماني للحالة المالية للشركات، وأدائها التشغيلي، وموقفها الاستراتيجي، وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية.

انخفاض التصنيف الائتماني سيؤدي إلى زيادة تكاليف التمويل، انخفاض السيولة، وصعوبة في إصدار أدوات دين جديدة بشروط مناسبة، مما ينعكس سلبًا على المركز المالي للمصدر. كما قد يؤدي ذلك إلى عدم قدرة المصدر على إصدار الأسهم أو الديون أو تصبح الشروط والظروف أقل ملاءمة من تلك الموجودة بالفعل. كما من المحتمل أن يفرض المقرضون شروطًا وأحكامًا إضافية على أي اتفاقيات تمويل أو إعادة تمويل يبرمها المصدر في المستقبل، مما سيؤثر على هوامش ربح المصدر وأعماله ونتائج عملياته وتدفقاته النقدية ووضعه المالي.

ولا يُعد التصنيف توصية بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بالأوراق المالية، كما أنه قد لا يعكس التأثير المحتمل لجميع المخاطر المتعلقة بهيكل الصفقة وعوامل السوق المذكورة في هذه الوثيقة، فضلًا عن العوامل الأخرى التي قد تؤثر على قيمة الصكوك، وقد يخضع التصنيف للتعليق أو التخفيض أو السحب في أي وقت من قبل وكالة التصنيف التي أصدرته. وقد يؤدي أي تغيير سلبي في التصنيف الائتماني المعتمد إلى تأثير سلبي على سعر تداول الصكوك المُصدرة بموجب البرنامج.

16-4-2 المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة والأرباح من أصول المضاربة وتأثيرها على التزامات المصدر

سيتمويل وكيل حملة الصكوك (نيابة عن حملة الصكوك) -بموجب اتفاقية المضاربة الرئيسية- بتخصيص عائدات إصدار كل سلسلة من الصكوك إلى المضارب، حيث تشكل هذه العائدات رأس مال المضاربة الأولى (كما هو محدد في الشروط) لتلك المضاربة. وسيستثمر المصدر (بصفته مضاربًا) رأس مال المضاربة على أساس غير مقيد وبطريقة مختلطة، في أنشطته المالية والاستثمارية المتوافقة تمامًا مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تتم من خلال مجموعة المضاربة العامة لتلك المضاربة، وبعد استثمار رأس مال المضاربة، سيُشكل رأس مال المضاربة نسبة غير مقسمة من الأصول في مجموعة المضاربة العامة لتلك المضاربة (وتُعرف هذه الأصول باسم "أصول المضاربة"). وسيتم تخصيص الأرباح الناتجة عن هذا الاستثمار في أصول المضاربة وفقًا لاتفاقية المضاربة الرئيسية لدفع المستحقات لحملة الصكوك فيما يتعلق بالصكوك.

لن يتم إجراء أي تحقيق أو استفسار أو فحص دقيق فيما يتعلق بأي من أصول المضاربة، وسيقوم المصدر بتنفيذ أنشطة الاستثمار لأي مضاربة، ولن يكون لحملة الصكوك أي قدرة على التأثير على هذه الأنشطة. ويُمنح المصدر الحق الصريح في دمج أصوله مع مجموعة المضاربة العامة لأي مضاربة، ونتيجة لذلك، قد لا يكون من الممكن تحديد أصول المضاربة ذات الصلة بشكل منفصل عن أصول المصدر.

وفي حال تحققت أي من المخاطر المتعلقة بأعمال المصدر المذكورة أعلاه (يرجى مراجعة القسم (1.2) "المخاطر المتعلقة بالمصدر") أو أثرت بأي شكل من الأشكال على أعمال المصدر، فقد تنخفض قيمة الربح المتأتية من الاستثمار في أصول المضاربة، مما قد يكون، بدوره، له تأثير سلبي جوهري على قدرة المصدر على الوفاء بالتزامات الدفع المقررة عليه بموجب اتفاقية المضاربة الرئيسية، وبالتالي على قدرته على دفع المستحقات المتعلقة بالصكوك.

علاوة على ذلك، في حين أن المضارب قد وافق في اتفاقية المضاربة الرئيسية على ضمان استثمار رأس مال المضاربة بنفس المهارة والعناية التي كان سيمارسها بشأن أصوله الخاصة، فإن اتفاقية المضاربة الرئيسية تنص أيضًا على أنه لا يوجد أي ضمان لعائد من أصول المضاربة لتلك المضاربة. وبالإضافة إلى ذلك، اتفق وكيل حملة الصكوك والمضارب في اتفاقية المضاربة الرئيسية على أن المضارب لن يكون مسؤولاً عن أي خسائر في رأس مال المضاربة لتلك المضاربة يتكبدها وكيل حملة الصكوك إلا إذا كانت هذه الخسائر ناجمة عن: (1) خرق المضارب لاتفاقية المضاربة الرئيسية، أو (2) الإهمال الجسيم للمضاربة أو سوء السلوك المتعمد أو الاحتيال.

وبناءً على ذلك، على حملة الصكوك العلم بأن أي مطالبة تُقدم من قبل حملة الصكوك أو نيابة عنهم بشأن رأس مال المضاربة لتلك المضاربة بعد وقوع أي حدث تخلف عن السداد قد يتم تخفيضها إذا أثبت المضارب عدم حدوث أي خسائر في رأس مال تلك المضاربة نتيجة أي مما يلي: (1) خرق المضارب لاتفاقية المضاربة الرئيسية، أو (2) الإهمال الجسيم للمضاربة أو سوء السلوك المتعمد أو الاحتيال. وإذا تمكن المضارب من تقديم هذا الدليل، فقد يخسر حملة الصكوك كل استثماراتهم أو بعضها. ولا يمكننا التيقن من النهج الذي ستخذه أي محكمة سعودية ذات اختصاص في مثل هذه الظروف.

17-4-2 المخاطر المتعلقة بعدم وجود ضمانات من أطراف خارجية

ينبغي للمستثمرين إدراك أن مساهمي المصدر أو أي شخص آخر لن يقدموا أي ضمان في الوقت الحالي أو مستقبلاً فيما يتعلق بأي سلسلة إصدار من الصكوك. وتقتصر التزامات المصدر فيما يخص أي صكوك صادرة بموجب البرنامج على التزامات المنصوص عليها في مستندات الصفقة.

18-4-2 المخاطر المتعلقة بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي

يتعرض المصدر لخطر عدم كفاية الموارد الرأسمالية لتلبية الحد الأدنى من متطلبات رأس المال التنظيمي المنطبقة عليه، وهو خطر متأصل في جميع الأعمال المالية الخاضعة للتنظيم. وبالتالي، فإن أي تعثر من جانب المصدر في الحفاظ على الحد الأدنى لنسب رأس المال التنظيمي قد يؤدي إلى إجراءات إدارية أو عقوبات، مما قد يؤثر سلباً على أعمال المصدر، ووضعه المالي، ونتائج عملياته، وتوقعاته المستقبلية.

19-4-2 المخاطر المتعلقة بالتداول والمقاصة والتسوية

لن يتم إصدار صكوك كل سلسلة إلا بصيغة إلكترونية مسجلة عالمياً، وستكون ممثلة دائئاً بمصالح في صك موحد مسجل يتم إيداعه بناءً على توجيهات وكيل حملة الصكوك في تاريخ الإصدار المعني. وطوال فترة تمثيل الصكوك من خلال الصك الموحد، سيتمكن المستثمرون من تداول حصصهم النفعية فقط من خلال نظام المقاصة والتسوية الخاص بأمين السجل، وسيلتزم المصدر بالوفاء بالتزاماته المتعلقة بالمدفوعات بموجب الصكوك من خلال نظام المقاصة والتسوية هذا. ويجب على مالك الحصص النفعية في الصك الموحد الاعتماد على إجراءات نظام المقاصة والتسوية الخاص بأمين السجل والمشاركين فيه فيما يتعلق بعمليات السداد بموجب الصكوك.

علماً بأنه لا يمكن أن يكون هناك أي تأكيد أو ضمان بعدم حدوث أعطال أو أخطاء في عمليات التداول أو المقاصة أو التسوية المتعلقة بالصكوك نتيجة قلة الخبرة أو المعرفة في العمليات التشغيلية لأنظمة التداول والمقاصة والتسوية أو أية عيوب مألوفة في أي من هذه الأنظمة ولا يقع على مدير الترتيب والمتعاملين أي التزامات بتقديم أي تسعير للصكوك أو إنشاء سوق لها. وقد يتم بيع أي سلسلة من الصكوك من قبل حملة الصكوك في السوق الثانوية بسعر أقل من سعر الشراء الأصلي لتلك الصكوك.

20-4-2 المخاطر المتعلقة بالسوق الثانوية بشكل عام

لا يوجد ما يضمن أن السوق الثانوية للصكوك الخاصة بأي سلسلة ستوفر سيولة استثمارية لحملة الصكوك أو أنها ستستمر طوال عمر الصكوك. فأي عملية بيع للصكوك من قبل حملة الصكوك في أي سوق ثانوية قد تكون بسعر أقل من سعر الشراء الأصلي للصكوك ذات الصلة لأسباب متعددة، منها احتمالية افتقار هذه السوق إلى السيولة. نتيجة لذلك، قد لا يتسنى لحملة الصكوك بيع ما في حوزتهم من صكوك بسهولة أو بأسعار من شأنها أن توفر لهم عائد يضاهي عائد استثمارات مماثلة في سوق ثانوية قائمة، وقد تكون السيولة محدودة أيضاً في حال امتلاك عدد محدود من المستثمرين لحصص كبيرة. ويجب أن يكون المستثمر في الصكوك مستعداً للاحتفاظ بها لفترة غير محددة أو حتى تاريخ الاستحقاق. وقد يكون لانعدام السيولة تأثيراً سلبياً جوهرياً على القيمة السوقية للصكوك ذات الصلة.

21-4-2 المخاطر المتعلقة بالتنظيم المستقبلي أو الإصلاح أو إيقاف العمل بسعر الفائدة المعروض على الودائع بالريال السعودي ("سايبور") وتأثير ذلك على قيمة الصكوك

أثيرت تساؤلات حول استدامة أسعار الفائدة المعروضة بين البنوك بسبب غياب الأسواق الأساسية للنشطة ذات الصلة، ووجود مشكلات محتملة (تشمل -على سبيل المثال- الإصلاحات المعيارية) تحول دون استمرار المشاركين في السوق في الإسهام في تحديد هذه المعايير المرجعية. ونتيجة لذلك، صدرت في الآونة الأخيرة إرشادات تنظيمية دولية ومقترحات لإصلاح أسعار الفائدة والمؤشرات التي تُعتبر "معايير مرجعية". وقد تم تنفيذ بعض هذه الإصلاحات، فيما لا تزال أخرى قيد التنفيذ. وقد تؤدي هذه الإصلاحات إلى أداء مختلف لتلك "المعايير المرجعية" مقارنة بالماضي، أو إلى اختفائها بالكامل، أو إلى نتائج أخرى لا يمكن التنبؤ بها. وقد يؤدي تنفيذ أي من هذه الإصلاحات المتعلقة بالسايبور إلى تأثير سلبي جوهري على قيمة الصكوك أو سيولتها أو عائداتها.

وقد تؤدي إصلاحات "المعايير المرجعية" مثل السايبور أو الرقابة التنظيمية المتزايدة عليها إلى زيادة التكاليف والمخاطر المرتبطة بإدارتها أو المشاركة في تحديدها، أو الالتزام بأي تنظيمات أو متطلبات ذات صلة. ولا يمكن التنبؤ على وجه اليقين بما إذا كان السايبور سيستمر في الحصول على الدعم مستقبلاً، أو إلى أي مدى. وقد يتسبب ذلك في أداء مختلف للسايبور مقارنة بالماضي، فضلاً عن وجود آثار أخرى لا يمكن التنبؤ بها. وقد تشمل هذه العوامل -على سبيل المثال لا الحصر- ما يلي: (1) تثبيط المشاركين في السوق عن الاستمرار في إدارة "المعيار المرجعي" أو المساهمة في تحديده؛ (2) إثارة تغييرات في القواعد أو المنهجيات المستخدمة في "المعيار المرجعي"؛ و/أو (3) التسبب في اختفاء "المعيار المرجعي" نهائياً.

قد يؤدي أي من هذه التغييرات المذكورة أعلاه، أو أي تغييرات تبعية أخرى ناجمة عن الإصلاحات أو المبادرات أو التحقيقات الدولية أو الوطنية، إلى تأثير سلبي جوهري على قيمة الصكوك أو عوائدها. ويجب على المستثمرين استشارة مستشاريهم المستقلين وإجراء تقييمهم الخاص للمخاطر المحتملة التي قد تفرضها مثل هذه الإصلاحات قبل اتخاذ أي قرار استثماري بشأن أي من هذه الصكوك.

يجب على المستثمرين أيضاً أن يكونوا على علم بأن الشروط والأحكام تنص على ترتيبات احتياطية في حال توقف العمل بالسايبور أو عدم نشره، أو في حال حدوث أي حدث مرتبط بالسايبور (كما هو محدد في الشروط). وتشمل هذه الترتيبات الاحتياطية إمكانية تحديد معدل إعادة التعيين ذي الصلة المناسب بالرجوع إلى معدل لاحق أو معدل مستبدل أو معدل بديل، وقد يتم تطبيق هامش تعديل على هذا المعدل نتيجة لأي استبدال للسايبور. وقد لا يكون هامش التعديل المطبق كافياً لتقليل أو إزالة الضرر الاقتصادي الواقع على المستثمرين. وقد يؤدي استخدام معدل لاحق أو معدل مستبدل أو معدل بديل (بما في ذلك تطبيق هامش تعديل) إلى اختلاف أداء الصكوك مقارنة بما كان سيكون عليه لو استمر تطبيق سايبور بصيغته الحالية، وقد يشمل ذلك دفع مبلغ توزيع دوري أقل.

لأغراض احتساب مبلغ التوزيع الدوري المستحق، في ظل ظروف معينة، قد يتم اللجوء في نهاية المطاف إلى استخدام معدل إعادة التعيين ذي الصلة لفترة إعادة التعيين السابقة. وعلاوة على ذلك، ونظراً لحالة عدم اليقين المحيطة بتوفر أي معدل لاحق أو معدل مستبدل أو معدل بديل وتطبيق أي هامش تعديل، فقد لا تعمل أحكام التبديل الاحتياطية على النحو المنشود في الوقت المعني.

وقد يكون لهذه النتائج تأثير سلبي جوهري على قيمة الصكوك المعنية أو سيولتها أو العائد منها. وعلاوة على ذلك، فإن أيًا من الأمور المذكورة أعلاه أو أي تغيير جوهري آخر في إعداد أو استمرار سايبور قد يؤثر على قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته بموجب الصكوك، أو قد يكون له تأثير سلبي جوهري على قيمة تلك الصكوك أو سيولتها أو المبالغ المستحقة بموجبها. وينبغي للمستثمرين أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار عند اتخاذ قرارهم الاستثماري المتعلق بالصكوك ذات الصلة.

22-4-2 المخاطر المتعلقة بعدم اليقين بشأن توافق الصكوك مع أحكام الشريعة الإسلامية

أكدت لجنة الرقابة الشرعية التابعة للمصدر أنها ترى أن مستندات الصفقة متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تطبقها وتفسرها. ومع ذلك، لا يوجد ما يضمن أن مستندات الصفقة أو إصدار أي سلسلة من الصكوك وتداولها سيتم اعتباره متوافقاً مع الشريعة الإسلامية من قبل أي هيئة شرعية أخرى أو علماء الشريعة الآخرين. ولا يقدم أي من المصدر أو وكيل حملة الصكوك أو مسؤول الدفع أو مدير الترتيب أو المتعامل أي تعهدات لحملة الصكوك فيما يتعلق بامتثال الصكوك لأحكام الشريعة الإسلامية، وعلى حملة الصكوك العلم بأن اختلافات الرأي واردة في هذا الصدد كما هو الحال مع أي وجهات نظر شرعية، حيث قد تختلف المعايير الشرعية المطبقة باختلاف الهيئات الشرعية.

يجب على حملة الصكوك الحصول على مشورة شرعية مستقلة خاصة بهم فيما يتعلق بامتثال مستندات الصفقة وما إذا كانت الصكوك ستفي بمعايير الامتثال الفردية الخاصة بهم وامتثال إصدار أي صكوك وتداولها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بما في ذلك قابلية تداول أي سلسلة إصدار من الصكوك في أي سوق ثانوية. كما أن المسائل المتعلقة بامتثال مستندات الصفقة أو إصدار الصكوك وتداولها لمبادئ الشريعة الإسلامية قد تحد من السيولة وتؤثر بشكل سلبي في القيمة السوقية للصكوك.

بالإضافة إلى ذلك، على حملة الصكوك العلم بأن تنفيذ أي التزامات لأي من الأطراف بموجب مستندات الصفقة في حالة وجود أي نزاع، قد يخضع لدعاوى قضائية تُقام أمام المحاكم واللجان القضائية بموجب أنظمة المملكة العربية السعودية. وفي هذه الحالة، تفسر المحاكم الأحكام ذات الصلة لمستندات الصفقة أو الصكوك (حسبما ينطبق) بموجب أنظمة المملكة العربية السعودية (التي تم النص على أن تلك الأحكام تخضع لها) في تحديد التزامات الأطراف المقررة بموجبها. وعلى الرغم من أن الأنظمة واللوائح السارية في المملكة تستند إلى الشريعة الإسلامية، فقد تشكل مختلف المحاكم واللجان القضائية في المملكة (بما في ذلك اللجان) آراءً مختلفة بشأن تفسير مبادئ الشريعة الإسلامية (يرجى مراجعة القسم (5.2) المخاطر المتعلقة بإمكانية الإنفاذ والضرائب في المملكة العربية السعودية "أدناه).

23-4-2 المخاطر المتعلقة باتفاقية التسجيل

يتعين إبرام اتفاقية تسجيل ("اتفاقية التسجيل") لاستكمال تسجيل الصكوك الصادرة بموجب البرنامج لدى مركز الأوراق المالية (إيداع)، ويُعد هذا التسجيل ضرورياً لتسهيل تداول المستثمرين للصكوك من خلال إيداع. ومع ذلك، قد يحل تاريخ أي إصدار للصكوك دون توقيع اتفاقية التسجيل ودون تسجيل أي صكوك لدى أمين السجل. وعلى ذلك، ينبغي على المستثمرين إدراك أن تداول صكوك السلسلة الأولى قد لا يكون ممكنًا من خلال نظام إيداع اعتباراً من تاريخ الإصدار ذي الصلة. ويتعين على المصدر بموجب اتفاقية البرنامج المبصرة فيما بين المصدر ومدير الترتيب بتاريخ [●] توقيع اتفاقية التسجيل وضمان تسجيل الصكوك لدى إيداع في أقرب وقت ممكن، على أن يتم ذلك في كل الأحوال خلال 10 أيام عمل بعد أقصى من تاريخ الإصدار.

24-4-2 المخاطر المتعلقة بالتعديل والتنازلات والاستبدال

تحتوي الشروط على أحكام تتعلق بالدعوة إلى عقد اجتماعات حملة الصكوك لكل سلسلة إصدار من الصكوك للنظر في المسائل التي تؤثر في مصالحهم بشكل عام. وتسمح هذه الأحكام لأغلبية محددة بإلزام جميع حملة الصكوك بما في ذلك حملة الصكوك الذين لم يحضروا الاجتماعات المعنية ولم يصوتوا فيه وحملة الصكوك الذين صوتوا برأي مخالف للأغلبية بقراراتهم. تخضع أحكام الاجتماعات الواردة في مستندات الصفقة في مجملها للأحكام ذات الصلة في نظام الشركات، والتي تسود في حالة تعارضها مع أحكام الاجتماعات المنصوص عليها في مستندات الصفقة.

5.2 المخاطر المتعلقة بإمكانية الإنفاذ والضرائب في المملكة العربية السعودية

1-5-2 المخاطر المتعلقة بالنظام الحاكم والاختصاص القضائي وقابلية التنفيذ

تخضع كل سلاسل الصكوك ومستندات الصفقة للنظام السعودي المستمد من الشريعة الإسلامية، وتُفسر وفقاً له. ويتم تفسير مبادئ الشريعة الإسلامية ذات الصلة وتطبيقها بشكل عام وفقاً لتعاليم بعض المذاهب الفقهية. وفي هذا الصدد، يجوز للمحاكم السعودية أن ترفض تنفيذ أي التزامات تعاقدية أو غيرها (بما في ذلك أي أحكام تتعلق بدفع الأرباح) إذا كانت ترى أن إنفاذها يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

وهناك عدد من المحاكم في المملكة تتمتع باختصاص قضائي على أنواع محددة من الدعاوي. وتخضع النزاعات التجارية لاختصاص المحاكم التجارية. ولا تشمل النزاعات التجارية النزاعات الناشئة عن المعاملات التي يحكمها نظام السوق المالية والتشريعات المفوضة. وتُنظر المنازعات الناشئة بموجب نظام السوق المالية أمام هيئة شبه قضائية تُعرف باسم لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية المشككة بموجب الفقرة (أ) من المادة 30 من نظام السوق المالية ولجنة الاستئناف المشككة بموجب الفقرة (1) من المادة 30 من نظام السوق المالية ("اللجنة").

وتختص اللجنة بالنظر في أية قضايا أو دعاوى أو إجراءات قضائية والفصل فيها وتسوية أية نزاعات قد تنشأ عن الصكوك أو في ما يتعلق بها وفقاً للشرط 17 ((النظام الحاكم والاختصاص القضائي)). ويتعين على حملة الصكوك ملاحظة أنه، على حد علم المصدر، لا توجد أي أوراق مالية ذات طبيعة مماثلة للصكوك قيد التنفيذ في المملكة العربية السعودية. وبناءً على ذلك، فمن غير المؤكد على وجه التحديد طبيعة ومدى إنفاذ مستندات الصفقة (أو أي منها) من قبل اللجنة أو أي سلطة قضائية أخرى في المملكة.

ومع ذلك، يجب على حملة الصكوك أيضاً العلم بأن المحاكم السعودية، بما في ذلك اللجنة، تتمتع بحرية كبيرة في الاجتهاد في ما يتعلق بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في ظل ظروف معينة، وأن القرارات السابقة الخاصة بهذه المحاكم واللجان القضائية لا تُشكل سوابق قضائية ملزمة للحكم في النزاعات اللاحقة. وبناءً على ذلك، فمن غير المؤكد على وجه التحديد طبيعة ومدى إنفاذ الصكوك و/أو الشروط و/أو مستندات الصفقة من قبل اللجنة، أو المحاكم السعودية إذا اقتضت الأحوال أن تكون هي المختصة.

وفي بعض الحالات، قد لا يكون من الممكن الحصول على سبل الانتصاف القانونية المنصوص عليها بموجب النظام السعودي في الوقت المناسب. ونتيجة لهذه العوامل وغيرها من العوامل، قد تكون نتيجة أي نزاعات قانونية في المملكة غير مؤكدة، مما قد يؤثر سلباً في قيمة الصكوك.

2-5-2 المخاطر المتعلقة بأحداث التخلف عن السداد

ثمة خطر يتمثل في عدم إنفاذ المحاكم واللجان القضائية السعودية لأي حدث من أحداث التخلف عن السداد بخلاف تلك التي تنطوي على عدم سداد المبالغ المستحقة بموجب مستندات الصفقة.

3-5-2 المخاطر المتعلقة بالغرامات والتعويضات

هناك خطر يتمثل في أنه في حالة تفسير أي محكمة أو لجنة قضائية سعودية لأي من الأحكام المنصوص عليها في مستندات الصفقة على أنه اتفاق على دفع غرامة وليس تعديراً حقيقياً للخسارة المتكبدة، فلن يتم إنفاذ هذا الحكم في المملكة. وعلاوة على ذلك، قد لا يكون التعويض الذي يقدمه المصدر في ما يتعلق بالصكوك أو بموجب مستندات الصفقة قابلاً للتنفيذ في حالات معينة بموجب أنظمة ولوائح المملكة.

4-5-2 المخاطر المتعلقة بإمكانية رفض المحاكم إصدار أوامر بالتنفيذ العيني

في حالة إخفاق المصدر في أداء التزاماته بموجب أي سلسلة إصدار من الصكوك أو أي وثائق معاملات، تتضمن سبل الانتصاف المحتملة المتاحة لوكيل حملة الصكوك (نيابة عن حملة الصكوك) (1) الحصول على أمر بالتنفيذ العيني للالتزامات المصدر، أو (2) المطالبة بتعويضات.

ولا يوجد ما يضمن أن المحكمة ستصدر أمراً بالتنفيذ العيني، لأن هذا الأمر بشكل عام متروك لتقدير المحكمة المختصة. ونادراً ما يتاح التنفيذ العيني وسبل الانتصاف الجزرية والأحكام وسبل الانتصاف الإيضاحية كسبل انتصاف قضائية في المملكة. وتعتمد قيمة التعويضات التي قد تحكم بها المحكمة في ما يتعلق بالانتهاك على عدد من العوامل المحتملة، بما في ذلك التزام وكيل حملة الصكوك وحملة الصكوك بالحد من أي خسارة تنشأ نتيجة لهذا الانتهاك. ولا يتم تقديم أي ضمان بشأن مقدار التعويضات التي قد تحكم بها المحكمة في حالة إخفاق المصدر في أداء التزاماته المنصوص عليها في الصكوك ومستندات الصفقة. ولا يتم منح تعويضات عن خسارة الأرباح أو الأضرار التبعية أو غيرها من الأضرار المحتملة في المملكة من قبل المحاكم أو السلطات القضائية الأخرى، ويقتصر منح التعويضات على التعويضات الفعلية والمباشرة والمثبتة فقط.

5-5-2 المخاطر المتعلقة بالإخطارات

ينص نظام التعاملات الإلكترونية على أن الإخطارات المقدمة عن طريق الفاكس أو غيره من الوسائل الإلكترونية هي أشكال مقبولة للإخطار لدى المحاكم السعودية. ومن حيث المبدأ، يجوز لأطراف أي اتفاقية يحكمها النظام السعودي الذي ينص على أنه يجوز إرسال الإخطارات عن طريق الفاكس أو بأي وسيلة إلكترونية أخرى، الاعتماد على هذه الإخطارات شريطة أن تكون هذه التقديمات منصوص عليها في الاتفاقية ذات الصلة باعتبارها الشكل المتفق عليه للتواصل بين هذه الأطراف (وفق ما منصوص عليه في التعميم رقم (34) بتاريخ 1439/04/24 هـ). ومع ذلك، قد تنشأ صعوبات عملية في إثبات وصول الإخطارات أو قبولها من قبل الجهات القضائية أو الأطراف الأخرى، مما قد يؤدي إلى تأخير أو نزاع بشأن صحة الإخطارات المقدمة. أي إخفاق في تنفيذ الإخطارات بشكل صحيح أو في الوقت المناسب قد يترتب عليه أثر سلبي على أعمال المصدر ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته المستقبلية.

6-5-2 المخاطر المتعلقة بالعواقب الضريبية في المملكة

قد يخضع حملة الصكوك لدفع ضريبة الدخل أو ضريبة الاستقطاع أو الزكاة أو ضرائب أخرى في المملكة نتيجة شراء صكوك أي سلسلة إصدار أو امتلاكها أو التصرف فيها. ويتعين على جميع حملة الصكوك المحتملين الحصول على استشارة مهنية خاصة في ما يتعلق بالتبعات الضريبية المتعلقة بامتلاك أي صكوك أو حيازتها أو التصرف فيها.

على حملة الصكوك المحتملين العلم بأن المصدر لن يكون مطالبًا بدفع أي مبالغ إضافية في ما يتعلق بأي استقطاع مطلوب بموجب النظام لأي شخص يمتلك صكوكًا ولكنه ليس شخصًا مؤهلاً. ويتعين على لحملة الصكوك المحتملين استشارة مستشاريهم المستقلين واتخاذ تقييمهم الخاص فيما يتعلق بمخاطر عدم كونهم أشخاصًا مؤهلين.

3. استخدام العوائد

تُستخدم صافي عوائد الإصدار لكل سلسلة من الصكوك من قبل وكيل حملة الصكوك (بصفته رب المال) بتقديمها إلى المُصدر (بصفته مضاربًا) كرأس مال مضاربة بموجب اتفاقية المضاربة الرئيسية، وتُستخدم هذه العوائد من قبل المُصدر لتعزيز الشريحة الأولى من رأس المال بالإضافة إلى الأغراض العامة للمُصدر، وذلك وفقًا لخطة الاستثمار الواردة في اتفاقية المضاربة الرئيسية.

4. وصف المصدر

1.4 نظرة عامة

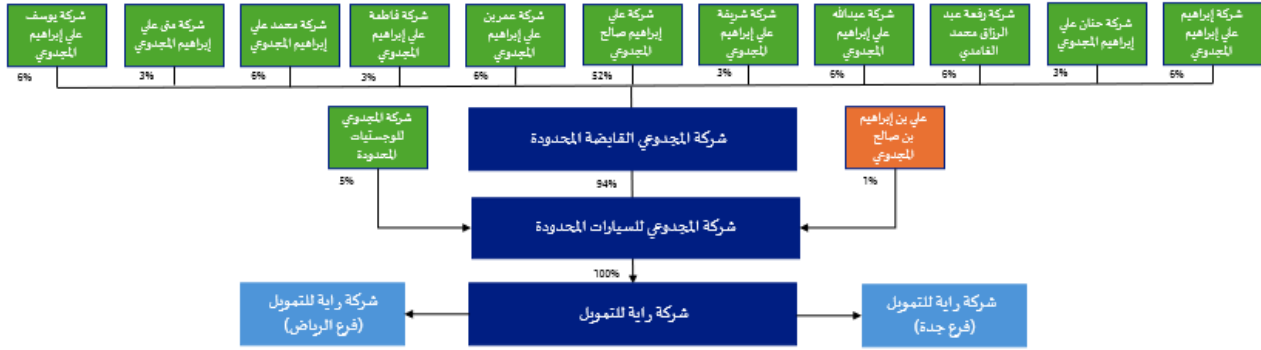
شركة راية للتمويل هي شركة مساهمة مقفلة ذات شخص واحد، تأسست وسُجلت في المملكة بموجب السجل التجاري رقم 2050104609، والصادر في الدمام بتاريخ 1436/04/08هـ (الموافق 2015/01/28م).

يعمل المصدر بموجب الترخيص رقم 44/أ ش/ 201603 الصادر بتاريخ 1437/06/14هـ (الموافق 2016/03/23م) من البنك المركزي السعودي، والذي يتيح له مزاولة أنشطة التأجير التمويلي، وتمويل الأصول الإنتاجية، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتمويل الاستهلاكي داخل المملكة. ولا يوجد نية لإجراء أي تغيير جوهري لطبيعة نشاط المصدر.

ويقع المقر الرئيسي للمصدر في المبنى رقم 2881، حي الفيصلية، طريق الملك فهد بن عبدالعزيز، 32272، الدمام، المملكة.

يبلغ رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل للمصدر 330 مليون ريال سعودي، مقسمًا إلى 33 مليون سهم عادي بقيمة اسمية قدرها 10 ريالات سعودية لكل سهم. وكما في تاريخ نشرة الإصدار للبرنامج هذه، فإن كامل رأس مال المصدر مملوك لشركة المجدوعي للسيارات المحدودة ("الشركة الأم")، والتي تمتلكها بنسبة 94٪ شركة المجدوعي القابضة المحدودة ("الشركة القابضة"). وتعود الملكية الفعلية للشركة القابضة إلى مجموعة من الشركات العائلية، وهن شركة يوسف علي إبراهيم المجدوعي (6٪)، شركة مكي علي إبراهيم المجدوعي (3٪)، شركة محمد علي إبراهيم المجدوعي (6٪)، شركة فاطمة علي إبراهيم المجدوعي (3٪)، شركة عمر علي إبراهيم المجدوعي (6٪)، شركة عبدالله علي إبراهيم المجدوعي (6٪)، شركة شريفة علي إبراهيم المجدوعي (3٪)، شركة حنان علي إبراهيم المجدوعي (3٪)، شركة إبراهيم علي إبراهيم المجدوعي (6٪)، شركة رفعة عبدالرازق محمد الغامدي (6٪)، بينما تملك شركة علي إبراهيم صالح المجدوعي باقي الأسهم وبالتالي تبلغ نسبة ملكيتها (52٪) من أسهم الشركة القابضة.

ويوضح الرسم التالي هيكل ملكية المصدر:



المصدر: المصدر

ولا يملك المصدر أي شركات تابعة كما في تاريخ نشرة الإصدار للبرنامج هذه. ويمتلك المصدر عدد 89,285 سهمًا في شركة تسجيل عقود التأجير التمويلي السعودية، وهي شركة سعودية مساهمة مقفلة ("الشركة المستثمر فيها") تقدم خدمات تسجيل عقود التمويل، وتمثل هذه الحصة ما نسبته حوالي 2% من إجمالي رأس مال الشركة المستثمر فيها.

يدير المصدر عملياته من مقره الرئيسي في الدمام ومن فرعين إضافيين في جدة والرياض. ويحظى المصدر بدعم شبكة واسعة من نقاط البيع، بالإضافة إلى منصة رقمية متكاملة تتيح له إدارة العملية التمويلية من البداية وحتى النهاية.

ولا يزاوّل المصدر أي أنشطة خارج المملكة العربية السعودية، كما لا يمتلك أي أصول خارجها.

يقوم المصدر بتقديم حلول تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتمويل المركبات والأساطيل، وذلك من خلال عقود التأجير التمويلي وعقود تمويل المراجعة، مما يتيح للعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة ("الشركات الصغيرة والمتوسطة") شراء مركباتهم إما من خلال ترتيبات التأجير مع خيار التملك، أو من خلال التمويل المباشر.

يمتلك المصدر قاعدة عملاء واسعة ومتنامية، تشمل عملاء أفرادًا وشركات صغيرة ومتوسطة. وكما في 30 يونيو 2025م، بلغ عدد عملاء المصدر 21,329 عميل، يُمثل العملاء الأفراد منهم نسبة 98.61٪ من إجمالي قاعدة العملاء، بينما يُمثل عملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة نسبة 1.39٪. وبلغ عدد عملاء المصدر، كما في تاريخ 31 ديسمبر 2022م، و2023م و2024م، حوالي 5,400 و9,800 و22,000 عميل على التوالي. كما شكل العملاء الأفراد في التواريخ ذاتها 94٪ و96٪ و98٪ من قاعدة العملاء الإجمالية، بينما شكل عملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة 6٪ و4٪ و2٪ على التوالي. ويعمل المصدر حاليًا على تنفيذ مبادرة لإعادة هيكلة برنامج تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف زيادة حصة هذا القطاع ضمن محفظة التمويل الإجمالية.

عمل المصدر -منذ تأسيسه- على بناء علاقات قوية مع الموردين الرئيسيين والشركاء الاستراتيجيين، الأمر الذي مكّنه من توسيع قاعدة عملائه، وتعزيز مستويات الاحتفاظ بهم، والارتقاء بجودة خدماته. وتتوفر منتجات وخدمات المصدر في جميع مناطق المملكة العربية السعودية، مع تركّز العمليات حاليًا في المدن الواقعة في المناطق الشرقية والوسطى والغربية.

بلغت محفظة المصدر من عقود التأجير التمويلي (وتمثل إجمالي الاستثمارات في عقود التأجير التمويلي) 545,763,799 ريالاً سعودياً، و1,119,826,549 ريالاً سعودياً، و2,599,167,497 ريالاً سعودياً، و2,781,579,299 ريالاً سعودياً، وذلك كما في 31 ديسمبر 2022م و2023م و2024م، و30 يونيو 2025م، على التوالي. كما بلغ دخل التأجير التمويلي غير المكتسب 138,161,622 ريالاً سعودياً، و313,049,907 ريالاً سعودياً، و743,929,349 ريالاً سعودياً، و824,948,787 ريالاً سعودياً كما في 31 ديسمبر 2022م و2023م و2024م و30 يونيو 2025م، على التوالي.

أما محفظة تمويل المراجعة للمصدر (وتمثل إجمالي الاستثمارات في عقود تمويل المراجعة) فقد بلغت 117,330,144 ريالاً سعودياً، و143,449,814 ريالاً سعودياً، و146,603,919 ريالاً سعودياً، و131,243,607 ريالاً سعودياً، كما في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م و30 يونيو 2025م، على التوالي. وبلغ دخل المراجعة غير المكتسب 12,365,896 ريالاً سعودياً، و17,615,251 ريالاً سعودياً، و19,173,775 ريالاً سعودياً، و17,029,975 ريالاً سعودياً كما في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م و30 يونيو 2025م، على التوالي.

أما إجمالي محفظة التمويل لدى المصدر (وتمثل مجموع الاستثمارات في عقود التأجير التمويلي وتمويل المراجعة)، فقد بلغت 663,093,943 ريالاً سعودياً، و1,263,276,363 ريالاً سعودياً، و2,745,771,416 ريالاً سعودياً، و2,912,822,906 ريالاً سعودياً كما في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م و30 يونيو 2025م، على التوالي.

بلغ إجمالي دخل المصدر 64,446,453 ريالاً سعودياً، و123,374,774 ريالاً سعودياً، و267,307,551 ريالاً سعودياً، و200,927,605 ريالاً سعودياً، وذلك في السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، وفي الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م، على التوالي.

بلغ دخل المصدر من عقود التأجير التمويلي 44,119,391 ريالاً سعودياً، و86,063,886 ريالاً سعودياً، و183,305,205 ريالاً سعودياً، و130,922,623 ريالاً سعودياً في السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، وفي فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م، على التوالي.

بلغ دخل المصدر من تمويل المراجعة 14,697,006 ريالاً سعودياً، و15,798,321 ريالاً سعودياً، و16,382,897 ريالاً سعودياً، و8,242,701 ريالاً سعودياً في السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، وفي فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م، على التوالي.

أسفر دخل المصدر من العمليات مبالغ 5,630,056 ريالاً سعودياً، و19,768,528 ريالاً سعودياً، و67,619,449 ريالاً سعودياً، و37,692,769 ريالاً سعودياً في السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، وفي فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م، على التوالي.

بلغت أصول المصدر 514,045,064 ريالاً سعودياً، و920,598,867 ريالاً سعودياً، و1,982,456,562 ريالاً سعودياً، و2,237,443,265 ريالاً سعودياً كما في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، و30 يونيو 2025م على التوالي. في حين بلغ إجمالي الالتزامات في التواريخ نفسها 309,359,751 ريالاً سعودياً، و708,900,334 ريالاً سعودياً، و1,647,511,874 ريالاً سعودياً، و1,868,171,262 ريالاً سعودياً على التوالي.

يُعزى هذا النمو المتواصل في المؤشرات المالية وأعداد العملاء لدى المصدر إلى عوامل متعددة، من بينها تنوع أساليب التسويق من خلال المنصات الإلكترونية المختلفة، وشبكة الفروع الواسعة ونقاط البيع، والحملات التسويقية المبتكرة، والشراكات الاستراتيجية الفعالة مع وكلاء السيارات والمعارض الفرعية، بالإضافة إلى عملية تقديم طلب التمويل التي تتسم بالبساطة والوضوح والسرعة، مع الحفاظ في ذات الوقت على إدارة مخاطر متحفظة.

2.4 الإستراتيجية ونقاط القوة

تتمثل رسالة المصدر في تمكين كل عميل من تحقيق طموحه في "القيادة". أما رؤيته، فهي أن يصبح المصدر المفضل في مجال تمويل السيارات لعملائه، مع تحقيق قيمة مضافة للمساهمين، وتعزيز بيئة عمل مزدهرة لموظفيه، ويركز المصدر على تنوع الحلول المالية المقدمة للأفراد ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة من خلال باقة شاملة من المنتجات والخدمات. كما يهدف المصدر إلى تقديم تجربة إيجابية للعملاء وبناء علاقات طويلة الأجل من خلال حلول مستدامة، مع الاستمرار في التكيف مع تطورات السوق، وضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

يتمتع المصدر بحضور قوي في السوق وسمعة طيبة من حيث الاعتمادية والأسعار التنافسية والتميز في خدمة العملاء. ويقدم خيارات تمويل مصممة خصيصاً ومرنة لتلبية احتياجات العملاء الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الجمع بين تجربة عميل متميزة وخدمة فورية ودعم مستمر للعملاء على امتداد رحلة التمويل.

فيما يلي توضيح لخطط النمو واستراتيجيات المصدر الرئيسية:

1-2-4 الإستراتيجية

فيما يلي توضيح لخطط النمو واستراتيجيات المصدر الرئيسية:

(أ) تعزيز الجهود التسويقية والبيعية لرفع الحصة السوقية

بلغ إجمالي محفظة التمويل لدى المصدر (وتمثل مجموع الاستثمارات في التأجير التمويلي وتمويل المراجعة)، 663,093,943 ريالاً سعودياً، و1,263,276,363 ريالاً سعودياً، و2,745,771,416 ريالاً سعودياً، و2,912,822,906 ريالاً سعودياً كما في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م و30 يونيو 2025م، على التوالي. ويؤكد المصدر التزامه بتوسيع محفظة التمويل لديه، بما في ذلك من خلال تقديم منتجات جديدة للعملاء الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة.

يعتزم المصدر -من أجل تعزيز مكانته السوقية وتوسيع قاعدة عملائه وانتشاره الجغرافي- تنفيذ مبادرات تحويلية تركز على جهود تسويق وتوعية قوية، هذه المبادرات تستهدف تعزيز الوعي بالعلامة التجارية، من خلال حملات موجهة إلى شرائح سكانية وشرائح دخل أوسع، والعمل على ترسيخ مكانة المصدر كشريك تمويلي موثوق ومفضل.

فيما يتعلق بوكلاء السيارات والمعارض الفرعية، يخطط المصدر لتنفيذ مبادرات تحويلية بالتعاون مع هؤلاء الشركاء، تستند إلى متطلبات كل شريك على حدة، وحملات تسويقية مشتركة، وتقديم عروض حصرية لأنواع سيارات محددة، أو فئات مركبات معينة، إلى جانب برامج حوافز، بهدف تعزيز الشراكات الناجحة والاستثمار في العلاقات التي تحتاج إلى تحسين.

تشمل المبادرات -على صعيد العملاء الأفراد- تمديد ساعات العمل، وزيادة معدلات تحويل المنتجات، واستحداث نماذج أعمال جديدة لقادة فرق المناطق، وتنظيم ورش تدريبية لمدوبي المبيعات. وفيما يتعلق بقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، يعتزم المصدر إنشاء خدمة استشارية للعملاء بهدف تحسين عمليات الائتمان والتقارير، وتطوير هذا القطاع من خلال منصات الجهات الخارجية وتقديم منتجات إضافية.

(ب) تقديم نموذج متقدم لخدمة العملاء

يولي المصدر أولوية لتحسين العمليات التشغيلية بشكل مستمر بهدف تعزيز الكفاءة العامة ورضا العملاء. ولتحقيق ذلك، قام المصدر بوضع سياسات وإجراءات ومعايير تشغيلية موحدة شاملة لإدارة العمليات، إلى جانب توظيف فريق متخصص في إدارة العمليات يتمتع بالخبرة والتجهيز المناسب، وتبني أفضل الممارسات، وسياسات شاملة وعمليات وإجراءات تشغيلية قياسية لإدارة العمليات، مما أسفر عن تميز المصدر في إدارة عملياته وخلق بيئة تنظيمية مرنة وسريعة الاستجابة تُمكنه من تسليم ألف مركبة شهرياً للعملاء.

يؤكد المصدر التزامه بتقديم عرض يركز على العميل، يُمكنه من تعزيز انتشاره في السوق وبناء علاقات طويلة الأمد. وترتكز استراتيجية المصدر التي تركز على العميل على ثلاثة محاور رئيسية، وهي: (1) الإتاحة، بما يتيح لعملاء المصدر الوصول المستمر إلى الخدمات والدعم؛ (2) الاستباقية، بما يمكن المصدر من التنبؤ باحتياجات عملائه ومعالجتها؛ و(3) الابتكار، بما يُمكن المصدر من تحسين كفاءته التشغيلية من خلال تطوير أنظمتها المعلوماتية ودمج الحلول الرقمية بما يسمح بتقديم تجربة عميل معززة. ولهذا الغرض، وفيما يتعلق بكل قنوات الخدمة (أي مراكز الاتصال، والفروع، والقنوات الرقمية أو منصات التواصل الاجتماعي)، يهدف نموذج خدمة العملاء الخاص بالمصدر إلى توفير الخدمة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، وضمان حل الاستفسارات بسلاسة، وتقديم تجربة موحدة بغض النظر عن قناة التواصل المستخدمة. ويُبرز النموذج كذلك أهمية وجود منصات تشغيل قابلة للتوسع ومصممة خصيصاً لتلبية احتياجات العملاء.

(ج) تنوع مصادر التمويل وتحسين تكاليف التمويل

ولضمان النجاح والاستقرار على المدى الطويل، وضع المصدر منهجية شاملة لاختيار مصادر تمويله وتحديد استراتيجيته التمويلية. ويهدف المصدر إلى بناء هيكل مالي متين يدعم أهداف النمو، ويُعالج متطلبات الرفع المالي بفعالية، ويُعزز العوائد للمساهمين، ويُحسن من تكاليف التمويل وحيالته، بما يضمن الاستقلالية والمرونة والقدرة التنافسية في بيئة ديناميكية.

ويعمل المصدر بنشاط على تنوع مصادر تمويله، وقد حصل بالفعل على تمويل من البنوك التجارية والجهات الحكومية، وذلك لتأمين تمويل مستمر ومستدام يدعم نموه المستقبلي. وإدراكاً منه بأن هذا التمويل يخضع لعوامل خارجية تشمل الأوضاع الاقتصادية وتقلبات الأسواق داخل المملكة وخارجها، فضلاً عن قدرة البنوك والجهات الحكومية على منح الائتمان، فإن المصدر يتبنى استراتيجية لتنوع مصادر تمويله. ومن المتوقع أن يتحقق هذا التنوع من خلال عدد من المبادرات، تشمل إصدارات صكوك دائمة لتعزيز السيولة والقدرة الإقراضية، ووضع ودائع في صناديق الاستثمار، وبيع ديون المحفظة التمويلية لمؤسسات مالية أخرى. وتسهم هذه المبادرة الأخيرة في إدارة فعالة للمخاطر، وتوفير مرونة للمحفظة في مواجهة تغيرات السوق، فضلاً عن خلق مصدر دخل جديد من خلال إصدار القروض وبيعها. وتُعزز هذه الإجراءات مجتمعة قدرة المصدر على تقديم تسهيلات ائتمانية إضافية، وتحسين تكلفة التمويل، وتحقيق الاستقلالية عن المساهمين.

(د) تطوير القنوات الرقمية للتمويل

انطلاقاً من إدراك المصدر لأهمية التقنية في التمويل الحديث، يولي اهتماماً كبيراً لتعزيز قنواته الرقمية للتمويل. ويسعى المصدر إلى توفير وصول سلس إلى حلول التمويل، تلي التفضيلات المتغيرة للعملاء من خلال الاستثمار في منصات إلكترونية وتطبيقات جوال سهلة الاستخدام. وكجزء من استراتيجيته، أجرى المصدر تحليلاً شاملاً للفجوات الرقمية في بنيته التحتية الحالية، حدد من خلاله مجالات التحسين وفرص الابتكار، مما أدى إلى تطوير مشروع طموح للتحويل الرقمي يهدف إلى تطوير البنية التحتية الرقمية الحالية.

سُئِهم هذه المشاريع في تحسين تقديم الخدمات، وتعزيز تفاعل العملاء، وتلبية الاحتياجات الرقمية الحالية والمستقبلية، بما يضع المصدر في موقع متقدم للنجاح المستقبلي ويضمن له البقاء في موقع تنافسي ضمن سوق سريع التغير. ويسعى المصدر -من خلال تركيزه على التحول الرقمي- إلى أتمتة جميع الإجراءات التشغيلية من لحظة تقديم طلب العميل وحتى إصدار التمويل وسداده، وذلك لتقديم تجربة عميل سلسة واستثنائية. ويقوم المصدر حالياً باستقبال طلبات التمويل الفردية ومعالجتها من خلال موقعه الإلكتروني، كما يخطط لإطلاق تطبيق جوال مخصص يُمكن المستخدمين من تقديم الطلبات وتتبع حالتها، وإدارة حساباتهم، وتلقي تذكيرات الدفع، والوصول إلى العروض الترويجية، بما يعزز مستوى التفاعل بين المصدر وعملائه. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يتكامل التطبيق بسلاسة مع البنية التحتية لنظام المدفوعات الرقمية في المملكة، بما يُسهل من تسهيل عمليات الصرف والسداد. وبالإضافة إلى ذلك، يعتزم المصدر استقبال ومعالجة طلبات التمويل من الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر منصاته الرقمية مستقبلاً، على أن تُعزز هذه المبادرة برقمته إجراءات الموافقة على التمويل وتحسين الكفاءة التشغيلية.

(هـ) الاستثمار المستمر في تطوير الكفاءات والاحتفاظ بها

يحرص المصدر على توفير بيئة عمل صحية تركز على رفاه الموظفين، وكذلك على استقطاب أفضل الكفاءات التي تُعزز الابتكار وتقود إلى النجاح. وتهدف استراتيجية المصدر المرتكزة على الموظفين إلى تمكينهم من بلوغ أقصى إمكاناتهم. ويُشجّع المصدر على التحسين المستمر من خلال تحقيق الأهداف المتوافقة، وتبادل التعليقات والملاحظات بشكل دائم، وتوفير التدريب والتوجيه المرتبط بأهدافه الاستراتيجية. ويعمل المصدر على استدامة بيئة عمل صحية من خلال تحسين بيئة العمل، وتطبيق برامج تحفيزية لتقدير الكفاءات، والتدريب المستمر، مما يؤدي إلى رفع معدلات الإنتاجية ورضا الموظفين وزيادة مستويات الاحتفاظ بالكفاءات. كما يعتمد المصدر خطة

فعالة لتخطيط التعاقب الوظيفي، تتم من خلال التدريب والتطوير الداخلي وتوظيف الكفاءات الخارجية، بالإضافة إلى تطبيق استراتيجية قوية للاحتفاظ بالكفاءات من خلال تقديم مكافآت تنافسية ومسابقات واضحة لتطوير المسار الوظيفي.

(و) الحفاظ على إطار حوكمة متزن لإدارة المخاطر

يعتمد المصدر إطاراً قوياً لإدارة المخاطر يهدف إلى التعامل بحكمة مع مجموعة من المخاطر - بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر - مخاطر إدارة المحفظة، والتحصيل، ومخاطر الائتمان، والمخاطر التشغيلية ومخاطر الأمن السيبراني. ومن خلال التقييمات الدقيقة والمتابعة المستمرة للعمليات التشغيلية، يضمن المصدر تقليل مستويات التعرض للمخاطر، مما يحفظ استقراره المالي ويؤمن مصالحيه جميع أصحاب المصلحة. ويسعى المصدر إلى تعزيز نهجه الحالي في إدارة مخاطر المحفظة والتحصيل من خلال تطوير أنظمة متقدمة لإدارة المحفظة، ونماذج اختبارات الضغط، وتطبيق نظام متطور لتوزيع الحسابات المتعثرة بين الفرق الداخلية وجهات التحصيل الخارجية. ويدرس المصدر - للحد من المخاطر التشغيلية - إدخال نظام متقدم لإدارة الحوكمة والمخاطر والامتثال. كما يتابع المصدر التطورات التكنولوجية بهدف مواجهة المخاطر السيبرانية ويطبّق بنية تحتية متينة لتقنية المعلومات. ويُعد إطار إدارة مخاطر الائتمان للمصدر جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية إدارة المخاطر الشاملة، وهو مصمم للتخفيف من المخاطر المرتبطة بالأرصدة المصرفية والاستثمار في الذمم المدينة المالية المتفقة مع الشريعة الإسلامية. وتركز استراتيجية المصدر على أتمتة عمليات استرجاع بيانات العملاء، وترميز شامل للإجراءات الائتمانية، وتطبيق نماذج تقييم علمية (تشمل توقعات معدلات التخلف عن السداد)، إلى جانب إدخال إطار متكامل لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

2-2-4 نقاط القوة التنافسية

يعتقد المصدر أن لديه نقاط القوة التنافسية التالية التي من شأنها دعم نمو أعماله:

(ز) نهج حكيم في مخصصات العملاء وإدارة مخاطر الائتمان

لتقليل الخسائر المحتملة الناتجة عن تخلف العملاء في سداد التمويل القائم، يعتمد المصدر استراتيجية حذرة في تكوين المخصصات الائتمانية، تركز على ممارسات إقراض مسؤولة تتماشى مع إدارة المخاطر القوية المتوافقة تماماً مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. ومن خلال تخصيص مخصصات كافية لتغطية احتمالات التخلف عن السداد، يحافظ المصدر على سلامته المالية واستقراره المستمر، مع ضمان تقديم تمويل مسؤول لعملائه. ويستفيد المصدر من البيانات التاريخية والمعلومات المستقاة من مصادر خارجية لتقدير احتمالات تخلف العملاء عن السداد والخسائر المرتبطة بها. وقد وضع المصدر إجراءات مفصلة لتقييم مخاطر الائتمان وإدارتها بشكل استباقي، كما يواصل تطوير هذه الإجراءات. وتشمل تلك الإجراءات تقييم الجدارة الائتمانية، واشتراط تقديم ضمانات، وتوحيد شروط التمويل كتقييد الحد الأقصى المحدد لمبالغ كل تمويل فردي. وللتعامل مع حالات التخلف عن السداد، أنشأ المصدر إدارة متخصصة في التحصيل تضم كوادراً قانونية.

انعكست جميع هذه الإجراءات على جودة مؤشرات إدارة مخاطر الائتمان الخاصة بالمصدر.

يُصنف المصدر التعرضات التي لم تستحق بعد أو تلك المُستحقة ولم يمض ثلاثون يوماً على موعد استحقاقها على أنها منتظمة، أما إذا تجاوزت مدة التأخر ثلاثين يوماً ولكنها لم تتعدّ تسعين يوماً من تاريخ الاستحقاق، فتُصنّف على أنها تعرضات ضعيفة الأداء. وتُعد التعرضات متعثرة إذا تعثر العميل عن السداد لمدة تتجاوز تسعين يوماً من تاريخ الاستحقاق.

بلغت نسبة عقود التأجير التمويلي ضعيفة الأداء من محفظة التأجير التمويلي للمصدر 5.24٪، و3.83٪، و3.66٪، و5.31٪ كما في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م على التوالي. في حين بلغت نسبة التمويلات ضعيفة الأداء في محفظة تمويل المراجعة لدى المصدر 6.68٪، و5.28٪، و1.23٪، و2.91٪ كما في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م على التوالي.

بلغت نسبة عقود التأجير التمويلي المتعثرة من محفظة التأجير التمويلي للمصدر 8.67٪، و3.36٪، و2.00٪، و2.27٪ كما في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م على التوالي. في حين بلغت نسبة التمويلات المتعثرة في محفظة تمويل المراجعة لدى المصدر 7.86٪، و6.60٪، و7.72٪، و2.48٪ كما في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م على التوالي.

يوظف المصدر إجراءات شاملة لتقييم المخاطر تستفيد من النماذج المتقدمة والرؤى المعتمدة على البيانات. ويسهم هذا النهج في تحقيق مستوى أعلى من الدقة في تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء المحتملين، مما يُعزّز من جودة اتخاذ القرار ويسهم في تحقيق التوازن الأمثل بين المخاطر والعوائد. التصنيفات. كما يعتمد المصدر على التسعير المرتبط بالمخاطر، بالإضافة إلى استخدام نماذج علمية في تقييم العملاء المحتملين، مما يرفع من مستوى الثقة في القدرة على التنبؤ باحتمالية تعثر العملاء مستقبلاً.

(ح) فهم عميق لسوق تمويل السيارات، وشبكة قوية من العلاقات التجارية

تُعد شبكة الشراكات الواسعة التي يتمتع بها المصدر داخل المملكة في مجال تمويل السيارات من أبرز مميزات استراتيجيته؛ فمن خلال التعاون مع شركاء رواد في مختلف قطاعات تمويل السيارات، أنشأ المصدر عرضاً فريداً للمنتجات في سوق تمويل السيارات للأفراد، مما عزز مكانته السوقية وسهّل الوصول إلى العملاء. ويحافظ المصدر على شبكة قوية من مزودي الخدمات والوسطاء، ما يمكنه من الوصول بفعالية إلى العملاء وتقديم منتجات مالية، تشمل قطاعات السيارات والتأمين والتقنية. ويولي المصدر أهمية كبيرة لبناء علاقات قوية مع شركائه، سواء من المؤسسات المالية أو وكلاء السيارات الرئيسيين أو الثانويين أو العملاء من الشركات. ومن خلال تعزيز هذه الشراكات التعاونية، يعزز المصدر عروضة ويوسع نطاق انتشاره السوق، ويخلق فرصاً متبادلة تسهم في تحقيق النمو والابتكار.

تعمل هذه الجهات المؤثرة، بما في ذلك معارض السيارات وصلات العرض، كشركاء إحالة، حيث يربطون العملاء المحتملين بحلول التمويل التي يُقدّمها المصدر. ويتيح هذا النموذج استقطاب العملاء بطريقة فعالة من حيث التكلفة، ويُقلل من نفقات التسويق التقليدية، ويُعزز نمو الإيرادات مع الحفاظ على كفاءة التكاليف التشغيلية، ويوسع من نطاق الانتشار الجغرافي للمصدر بما يتماشى مع مواقع الموردين.

ويُقدّم المُصدِر - من خلال شركات متنوعة، سواء كانت تعاقدية أو غير تعاقدية - منتجات تمويل السيارات والأسطول عبر عدد متزايد من وكالات السيارات وصلات العرض.

(ط) فريق إداري شغوف وكفء وذو خبرة

من أبرز نقاط القوة التنافسية لدى المُصدِر امتلاكه لفريق إداري كفء يتمتع بخبرة واسعة في قطاعي التمويل والمصارف. وقد ركز هذا الفريق المحترف على اغتنام الفرص السوقية وتحسين الهيكل الداخلي، مما مكن المُصدِر من أن يصبح لاعباً رائداً في السوق ويحقق نمواً متسارعاً مقارنةً بنظرائه.

يعمل المُصدِر ضمن هيكل حوكمة مؤسسي احترافي يُعزز من فعالية إدارة المخاطر واتخاذ القرارات الاستراتيجية. ومن خلال لجان فاعلة ترفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة، يقوم المُصدِر بإدارة شهيبة المخاطر وتحديد المناطق ذات المخاطر المحتملة ضمن استراتيجيته. كما يُشكل الأعضاء المستقلون في مجلس الإدارة عنصراً محورياً في هذا الإطار، حيث يرسخون استقلالية القرار ويُقللون من تضارب المصالح، ويُعززون الشفافية والمساءلة والتوازن بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.

يستفيد المُصدِر من وجود فريق إداري يتمتع بكفاءة عالية، وتفاني وخبرة واسعة في قطاع التمويل. ويملك هذا الفريق معرفة مؤسسية عميقة وفهماً شاملاً للبيئة التنافسية، وقد ساهم هذا الاستقرار في تعزيز استمرارية الأعمال وخلق بيئة عمل إيجابية انعكست على انخفاض معدل دوران الموظفين. وقد مكن هذا الاستقرار والتميز الإداري المُصدِر من الحفاظ على موقعه الريادي وتوسيع نطاق خدماته لتلبية احتياجات وتطلعات العملاء المتغيرة. ويهدف المُصدِر إلى تعزيز فريقه الإداري من خلال استقطاب أفضل الكفاءات المحلية والدولية. وتُطبّق الفريق الإداري إطار حوكمة قوي يضمن الامتثال لمتطلبات جهة التنظيم المالية ويعزز من كفاءة إدارة المخاطر.

(ي) عمليات تشغيلية قوية وفعالة

يحرص المُصدِر على تحقيق التميز التشغيلي من خلال تطبيق ممارسات إدارية فعالة. ويعزز المُصدِر من الإنتاجية ويقدم خدمات عالية المستوى لعملائه ومن خلال تحسين سير العمليات وتعزيز ثقافة التحسين المستمر. وقد أسهم النموذج التشغيلي عالي الكفاءة والقابل للتوسع لدى المُصدِر في تحقيق نمو ربحي مستدام وترسيخ مكانته التنافسية في قطاع تمويل السيارات في المملكة. وتُطبّق المُصدِر مبادئ تشغيلية تركز على الإدارة الاستباقية للنفقات، وتوزيع الموارد بشكل استراتيجي، واعتماد إجراءات إقراض منضبطة، إلى جانب أتمتة هذه العمليات وتسريعها. ومن خلال تبني الحلول التقنية وأتمتة العمليات، ساهم المُصدِر في تقليل التكرار في الإجراءات وتحسين استغلال موارده، مما مكنه من إدارة التكاليف بكفاءة.

لتحسين تجربة العملاء، قام المُصدِر بتنفيذ عمليات تمويل مؤتمتة بالكامل، مما أتاح تسريع تقديم الطلبات والموافقات والصراف، وبالتالي ضمان حصول العملاء على حلول التمويل في الوقت المناسب وبسهولة. كما يتمتع المُصدِر بعمليات مبسطة في تقديم الطلبات والموافقات والصراف، مما يمنح العملاء إمكانية الوصول إلى التمويل في الوقت الذي يحتاجونه فيه، إلى جانب السرعة في تسليم المركبات إليهم. وقد تحقق ذلك بفضل التعاون الوثيق بين المُصدِر وكلاء المركبات (سواء الرئيسيين أو الثانويين).

يُدير المُصدِر فريق تحصيل داخلي عالي الكفاءة، مدعوماً بنظام تحصيل قوي، إلى جانب إدارة فعالة لعمليات استرداد المركبات من خلال التعاقد مع مزودي خدمات خارجيين. وقد مكنه ذلك من الوصول إلى شريحة أوسع من السوق مع الحفاظ على جودة المحفظة. ويضم فريق التحصيل تمثيلاً إقليمياً في المناطق الجغرافية الرئيسية، وهي الدمام والرياض وجدة. ويكتمل كفاءة التحصيل واسترداد المركبات، الإدارة الفعالة لساحة المركبات وإعادة تسويق المركبات المستردة.

3.4 نظرة عامة على الأعمال

يعمل المُصدِر بموجب الترخيص رقم 44/أ ش/201603 الصادر بتاريخ 1437/06/14 هـ (الموافق 2016/03/23 م) من البنك المركزي السعودي، والذي يتيح له مزاوله أنشطة التأجير التمويلي، وتمويل الأصول الإنتاجية، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتمويل الاستهلاكي داخل المملكة.

يُقدّم المُصدِر منتجات وحلول تمويل مخصصة لشراء المركبات للأفراد، إلى جانب منتجات وحلول تمويل الأسطول لعملائه من الشركات الصغيرة والمتوسطة. ورَسَخ المُصدِر حضوره في السوق وسمعته المتميزة من حيث الموثوقية بفضل الروابط العميقة التي يتمتع بها داخل المملكة، مما منحه ميزة تنافسية بارزة.

لقد تم تطوير نموذج أعمال المُصدِر من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات التي تراعي متطلبات هياكل تمويل السيارات المتوافقة مع الشريعة، إلى جانب الأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة. ويتبع نموذج الأعمال الخاص بالمُصدِر استراتيجية نمو تتمحور حول العميل.

1.1.2 قطاعات الأعمال

يعمل المُصدِر في قطاعين لتلبية الاحتياجات التمويلية المتنوعة لعملائه. ويشمل هذان القطاعان كلاهما من قطاع العملاء من الأفراد (البيع بالتجزئة) وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث يقدّم الدعم لعدد من القطاعات تشمل -على سبيل المثال دون حصر- الإنشاءات، والتصنيع، والزراعة، والسياحة، والرعاية الصحية، من خلال تمويل المعدات الصناعية والثقيلة. ورغم أن المُصدِر قد حقق نمواً ملحوظاً في قطاع الأفراد، والذي سيظل محور تركيزه الرئيسي، إلا أنه شرع أيضاً في تنفيذ برنامج لإعادة تنشيط حضوره في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف تنويع المحفظة التمويلية بشكل أكبر.

يملك المُصدِر قاعدة عملاء واسعة ومتنامية، تشمل عملاء أفراداً وشركات صغيرة ومتوسطة. وكما في 30 يونيو 2025 م، بلغ عدد عملاء المُصدِر 21,741 عميل، يُمثل العملاء الأفراد منهم نسبة 97.91% من إجمالي قاعدة العملاء، بينما يُمثل عملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة نسبة 2.09%. وبلغ عدد عملاء المُصدِر، كما في تاريخ 31 ديسمبر 2022 م، و2023 م و2024 م، حوالي 5,400 و9,800 و22,000 عميل على التوالي. كما شكل العملاء الأفراد في التواريخ ذاتها 94% و96% و98% من قاعدة العملاء الإجمالية، بينما شكل عملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة 6% و4% و2% على التوالي. ويعمل المُصدِر حالياً على تنفيذ مبادرة لإعادة هيكلة برنامج تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف زيادة حصة هذا القطاع ضمن محفظته التمويلية.

يوضح الجدول أدناه توزيع محفظة المُصدِر التمويلية (والتي تمثل إجمالي الاستثمارات في عقود التأجير التمويلي وعقود تمويل المراجعة) عبر القطاعين التاليين:

الجدول (5): توزيع محفظة المصدر التمويلية

القطاع	إجمالي المحفظة التمويلية كما في 31 ديسمبر 2022م	إجمالي المحفظة التمويلية كما في 31 ديسمبر 2023م	إجمالي المحفظة التمويلية كما في 31 ديسمبر 2024م	إجمالي المحفظة التمويلية كما في 30 يونيو 2025م
	ريال سعودي (% من إجمالي المحفظة التمويلية)	ريال سعودي (% من إجمالي المحفظة التمويلية)	ريال سعودي (% من إجمالي المحفظة التمويلية)	ريال سعودي (% من إجمالي المحفظة التمويلية)
التجزئة	447,948,472	985,605,947	2,403,199,367	2,546,980,273
الشركات الصغيرة والمتوسطة	215,145,471	277,670,416	342,572,049	365,842,635
الإجمالي	663,093,943	1,263,276,363	2,745,771,416	2,912,822,905

المصدر: المصدر

كما في تاريخ 30 يونيو 2025م، من المقرر أن يُستحق حوالي 30% من محفظة التمويل الخاصة بقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، و70% من محفظة قطاع التجزئة، خلال الأعوام 2026م، 2027م و2028م، بالإضافة إلى تمويل ذات آجال استحقاق أطول تمتد إلى ما بعد أربع سنوات. ويعكس هذا التنوع في هيكل الاستحقاقات الإدارة المالية الحكيمة للمصدر وقدرته على تلبية مجموعة واسعة من الاحتياجات التمويلية، مع الحفاظ على الاستقرار والاستدامة في عملياته.

يوضح الجدول أدناه التوزيع الجغرافي لمحفظة المصدر التمويلية لعملائه (من الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة) (والتي تمثل إجمالي الاستثمارات في عقود التأجير التمويلي وعقود تمويل المراجعة):

الجدول (6): التوزيع الجغرافي لمحفظة المصدر التمويلية لعملائه

المنطقة	السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م (%)	السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م (%)	السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م (%)	فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م (%)
المنطقة الشرقية	53%	46%	36%	34%
المنطقة الوسطى	24%	32%	39%	40%
المنطقة الغربية	23%	22%	25%	26%
الإجمالي	100%	100%	100%	100%

المصدر: المصدر

55.3.4 أنواع التمويل

يقدم المصدر منتجات تمويل عن طريق التأجير التمويلي وتمويل المراقبة لعمالته من الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة. ويوضح الجدول أدناه توزيع محفظة المصدر التمويلية (والتي تمثل إجمالي الاستثمارات في عقود التأجير التمويلي وعقود تمويل المراقبة) حسب القطاعات ونوع التمويل:

(الجدول 7): توزيع محفظة المصدر التمويلية حسب القطاعات ونوع التمويل

الشريحة ونوع التمويل	إجمالي المحفظة التمويلية كما في 31 ديسمبر 2022م	(% من إجمالي المحفظة)	ريال سعودي	إجمالي المحفظة التمويلية كما في 31 ديسمبر 2023م	(% من إجمالي المحفظة)	ريال سعودي	إجمالي المحفظة التمويلية كما في 31 ديسمبر 2024م	(% من إجمالي المحفظة)	ريال سعودي	إجمالي المحفظة التمويلية كما في يونيو 2025م	(% من إجمالي المحفظة)
التأجير التمويلي للأفراد	438,122,805	%66.07	977,308,275	%77.36	2,396,707,959	%87.29	2,540,955,157	%87.23			
تمويل مراقبة للأفراد	9,825,667	%1.48	8,297,672	%0.66	6,491,408	%0.24	6,025,113	%0.21			
التأجير التمويلي للشركات الصغيرة والمتوسطة	107,640,995	%16.23	142,518,274	%11.28	202,459,538	%7.37	240,624,142	%8.26			
تمويل مراقبة للشركات الصغيرة والمتوسطة	107,504,476	%16.22	135,152,142	%10.70	140,112,511	%5.10	125,218,493	%4.30			
الإجمالي:	663,093,943	%100	1,263,276,363	%100	2,745,771,416	%100	2,912,822,905	%100			

المصدر: المصدر

ولا توجد في الوقت الحالي منتجات جديدة أو أنشطة جوهرية ينوي المصدر تقديمها أو المشاركة فيها.

56.3.4 هياكل التمويل

يعمل المصدر وفق التزام صارم بمبادئ الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته. وتتولى لجنة مستقلة هي لجنة الرقابة الشرعية مهمة التأكد من مطابقة كافة المنتجات والخدمات لأحكام الشريعة قبل طرحها. ومن خلال دراسة دقيقة للهياكل التمويلية التقليدية، قامت لجنة الرقابة الشرعية بوضع بدائل متوافقة مع الشريعة، مستندة إلى الأطر التمويلية التالية:

(أ) التأجير التمويلي (الإجارة، وبشكل أكثر تحديداً إجارة منتهية بالتمليك)

يتيح هذا الهيكل للعميل استخدام مركبة لفترة محددة مقابل دفعات دورية منتظمة، مع خيار تملك المركبة في نهاية العقد، سواء بسعر متفق عليه مسبقاً، أو حسب القيمة السوقية وقت الشراء، أو كهبه. وتمكن عقود الإجارة الأفراد والشركات من الانتفاع بالأصول مع وجود خيار التملك لاحقاً، مما يوفر لهم مرونة مالية في إدارة التدفقات النقدية وجدولة الالتزامات. وقد يُفضل العملاء هذا النوع من التمويل نظراً لسهولة الوصول إليه، حيث لا يُطلب منهم غالباً دفع مقدم أو تقديم ضامن. وفي نهاية مدة العقد، يمكن للعميل إما شراء المركبة (في حال الإجارة/المنتهية بالتمليك) أو إعادتها.

فيما يتعلق بقطاع الأفراد ضمن التمويل عبر التأجير التمويلي، يحتفظ المصدر بملكية الأصل الممول، ويستفيد من سند إذني يُقدمه العميل. أما في منتج التأجير التمويلي المخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة، فيحتفظ المصدر بملكية الأصل الممول، وإذا تجاوز مبلغ التمويل مليون ريال سعودي، يطلب ضماناً إضافياً يتمثل في كفالة من برنامج "كفالة" أو رهن عقاري لإدارة المخاطر المرتبطة والحد منها.

(ب) تمويل المراقبة

يتضمن هذا النوع من التمويل طلب العميل من المصدر شراء سلعة معينة، متبوعاً بتعهد بشرائها بسعر محدد مؤجل. ويقوم المصدر بشراء السلعة ومن ثم بيعها للعميل (مع منحه حقوق الملكية الكاملة) على أساس الدفع المؤجل، حيث يستلم المصدر الدفعات الشهرية المجدولة.

في منتج تمويل المراجعة الخاص بالأفراد، تُنقل ملكية الأصل الممول إلى العميل، بينما يحتفظ المصدر بسند إذني يُقدمه العميل. أما في منتج تمويل المراجعة الخاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة، فيشترط المصدر في جميع الحالات وجود ضمانات من العميل، ككفالة من برنامج "كفالة" أو رهن عقاري.

4.4 قنوات المنشأ وعملية التمويل

1-4-4 قنوات المنشأ

حرصاً على ضمان الوصول الواسع، يوزع المصدر منتجاته ويرجّح لها من خلال مجموعة متنوعة من القنوات، بما في ذلك الفروع التابعة له. ويمتلك المصدر حضوراً جغرافياً واسعاً، حيث يقع مقره الرئيسي في الدمام، وله فروع في جدة والرياض. ويقدم موظفو الفروع الدعم للعملاء في تحديد احتياجاتهم التمويلية، وفهم المنتجات المناسبة، والإجابة على استفساراتهم، ومساعدتهم في اجتياز عملية تقديم طلب التمويل.

بالإضافة إلى الفروع، وكما في تاريخ 30 يونيو 2025م، يدير المصدر نقاط بيع وممثلين متخصصين في تمويل السيارات لدى الوكلاء الرئيسيين والوكلاء الفرعيين، فضلاً عن مواقع أخرى، ويعتمد كذلك على منصة رقمية متكاملة لإدارة عملية التمويل. وترتبط هذه المنصة بالأنظمة الوطنية الرئيسية، مما يمكن من التحقق الفوري من الهوية، وتقييم الجدارة الائتمانية، وتسجيل المركبات، وتوقيع العقود إلكترونياً.

اعترافاً بالإقبال المتزايد من العملاء على المعاملات الرقمية، يلتزم المصدر بتسهيل الوصول الرقمي السلس إلى عروضه التمويلية. وقد وضع المصدر نهجاً مركّزاً للمبيعات والتسويق، يتم من خلاله توجيه تفاعل العملاء إلى موقعه الإلكتروني لتوليد العملاء المحتملين. كما أن السياسات والإجراءات الداخلية متوافقة مع مبادئ تمويل السيارات المتوافق مع الشريعة الإسلامية، ومع اللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية. وتشمل القنوات الرقمية الخاصة بالمصدر ما يلي: (1) موقع المصدر الإلكتروني، وحساباته على وسائل التواصل الاجتماعي، والنماذج الرقمية التي تُستخدم لجذب العملاء المحتملين، والترويج للعروض التسويقية، وعرض المنتجات وشروطها ومواصفاتها؛ و(2) الخدمات الإلكترونية وخدمات الهاتف المحمول – بعضها لا يزال قيد التنفيذ – والتي تتيح، وستعزز مستقبلاً، سير عملية التمويل بما يشمل تقديم طلبات التمويل، وتتبع حالة الطلب، وإدارة الحسابات، واستلام الإخطارات، والوصول إلى عروض حصرية؛ و(3) المنصات الرقمية للشركاء الاستراتيجيين للمصدر، مثل شركة "سمة" وشركة "علم"، التي تتيح التحقق الفوري من الجدارة الائتمانية وتسجيل المركبات، بما يسرّع عملية التمويل؛ و(4) المنصات الحكومية المتكاملة مثل "أبشر"، و"يقين"، و"صادق" للتوقيع الإلكتروني، والتي تيسر عمليات التحقق من الهوية، وتوقيع العقود رقمياً، والامتثال التنظيمي.

وفيما يلي جدول يوضح أكبر خمسة وكلاء للمركبات للشركة كما في 30 يونيو 2025م، مع الإشارة إلى أن جميع الوكلاء هم أطراف مستقلة ولا توجد علاقة ارتباط أو سيطرة أو ملكية بينهم وبين الشركة، باستثناء "شركة الجدوعي للسيارات المحدودة" والتي تُعد طرفاً ذا علاقة. وتتم جميع العمليات مع الوكلاء (بما في ذلك شركة الجدوعي للسيارات المحدودة) بغرض شراء المركبات من خلال وكلاء وتجار وموزعين فرعيين.

الجدول (8): تعاملات المصدر مع كبار الوكلاء كما في 30 يونيو 2025م

اسم الوكيل	المنتجات/الخدمات المقدمة	المشتريات (ريال سعودي)	النسبة من إجمالي المشتريات (%)
وكيل 1	مركبات / سيارات	147,726,784	19.52%
شركة الجدوعي للسيارات المحدودة	مركبات / سيارات	136,389,336	18.03%
وكيل 2	مركبات / سيارات	56,883,792	7.52%
وكيل 3	مركبات / سيارات	34,236,796	4.52%
وكيل 4	مركبات / سيارات	32,857,900	4.34%
الإجمالي		408,094,608	53.93%

المصدر: المصدر

2-4-4 عملية التمويل

تشمل عمليات المصدر إجراءات متكاملة تبدأ من توقيع العقد وتستمر طوال فترة التمويل، بما في ذلك إدارة حالات التعثر إن وجدت، واتخاذ إجراءات التحصيل عند الحاجة.

تقديم/الطلب. يستعين المصدر باستراتيجيات تسويق متعددة للوصول إلى العملاء المحتملين، تشمل المنصة الإلكترونية، وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي، والمبادرات التسويقية المركزة، والشراكات الاستراتيجية مع جهات رئيسية مثل وكلاء السيارات وشركات بيع المعدات. ويُقدّم العملاء من الأفراد طلبات التمويل عبر الفروع، أو من خلال الممثلين، أو عبر الموقع الإلكتروني. ويُقدّم العملاء المعلومات اللازمة لتقييم الجدارة الائتمانية والامتثال للمتطلبات التنظيمية.

تقييم الجدارة الائتمانية عقب تقديم الطلب، يحصل المصدر على بيانات مقدم الطلب من المعلومات المقدمة، وقواعد بياناته الخاصة، وأطراف خارجية. وتتم عملية تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء من الأفراد بشكل مؤتمت بالكامل، لضمان سرعة إنجاز الإجراءات وتحقيق رضا العملاء. وترتبط منصة المصدر التقنية بمصادر بيانات خارجية معتمدة وموثوقة، مما يمكنه من إجراء تقييمات ائتمانية دقيقة للعملاء المحتملين، بما يشمل الحصول على المعلومات والتحقق منها، ودراسة السجل الائتماني. وفيما يتعلق بتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، يقوم فريق متخصص من محلي الائتمان بمراجعة كل طلب تمويل بشكل تفصيلي نظراً لقيمة التمويل المرتفعة. ويعتزم المصدر تنفيذ عمليات آلية لجزء كبير من طلبات التمويل الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، مع الالتزام بإجراءات العناية الواجبة فيما يتعلق بتقييم المخاطر. ويلتزم المصدر بإجراءات عناية واجبة شاملة لتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، وتشمل التحقق من الأهلية والوضع المالي، بالاستعانة بخدمات مقدم خدمة معتمد حكومياً مثل شركة "علم"، وفحص السجل الائتماني من خلال مكاتب معلومات ائتمانية معتمدة مثل "سمة" و"بيان"، والتحقق من الضمانات المقدمة، وضمان الالتزام بمتطلبات البنك المركزي السعودي، واستخدام نماذج علمية للتنبؤ باحتمالية تخلف العملاء المحتملين عن السداد. وفيما يتعلق بعملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة، يلتزم المصدر أيضاً بإجراءات شاملة للعناية الواجبة، يتم من خلالها طلب مستندات ومعلومات متنوعة. وتتضمن هذه العملية زيارات ميدانية إلى مواقع العمل، بالإضافة إلى عقد اجتماعات مع المالكين والإدارة التنفيذية قبل اتخاذ أي قرار تمويلي.

تحديد الأهلية. عقب تقييم الجدارة الائتمانية، يتم اتخاذ قرار إما بالموافقة على التمويل أو رفضه. وتُدار هذه العملية -فيما يخص طلبات الأفراد- بصورة مؤتمتة لتحقيق سرعة في إنجاز الإجراءات، حيث تحدد أنظمة المعلومات الخاصة بالمصدر قرار الموافقة أو الرفض، أو الإحالة إلى مسؤولي الائتمان لمزيد من الدراسة في الحالات الحدية. أما طلبات الشركات الصغيرة والمتوسطة، فيتم تقييم مقترحات التمويل من قبل فريق الائتمان، وتُمنح الموافقات وفقاً لمصفوفة الصلاحيات المعتمدة.

توقيع العقد والتنفيذ. عند صدور الموافقة، يتم إخطار العميل بشروط التمويل، بما في ذلك مبلغ التمويل وجدول السداد. وفي حالة العملاء الأفراد، يتم تسليم المركبة في معرض الوكيل، ويحصل ممثل المصدر على إقرار استلام المركبة من العميل.

الخدمات. فيما يتعلق بسداد الأقساط، يستخدم العملاء في المقام الأول شبكة الدفع "سداد" وخدمات السداد الإلكتروني المتوفرة من خلال البنك المركزي السعودي. كما يمكن لعملاء المصدر إجراء التحويلات المصرفية باستخدام القنوات البنكية التي توفرها البنوك التي يتعاملون معها. وتشمل قنوات خدمة العملاء التي يوفرها المصدر مركز الاتصال، وخدمة البريد الإلكتروني، ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي، والتي تمكن العملاء من تقديم الاستفسارات وتلقي الدعم اللازم.

التحصيل. تُعد تقارير دورية تتضمن المدفوعات المعالجة وملخصاً لجميع المدفوعات المصرفية، ويضمن ذلك مراقبة دقيقة وفورية للمدفوعات ومتابعة مستمرة من قبل المصدر لعملائه. يمتلك المصدر فريق تحصيل داخلي يعمل من مقره الرئيسي في الدمام، بدعم مراكز تحصيل فرعية في الرياض وجدة. يقوم موظفو التحصيل بالاتصال بالمتخلفين عن السداد وإبلاغهم بالدفوعات المتأخرة، ويتعامل المصدر بفاعلية مع حالات التخلف عن السداد من خلال إرسال رسائل نصية تذكيرية بشكل استباقي. ويستخدم قسم التحصيل -لمعالجة حالات التأخر لدى العملاء من الأفراد- القنوات المختلفة مثل الرسائل النصية والمكالمات الهاتفية، مع ضمان سلامة البيانات بتسجيل جميع ردود العملاء ضمن قاعدة بيانات المصدر. كما يقدم فريق التحصيل نصائح ائتمانية لإدارة الديون ويعرض حلولاً بديلة مثل إعادة جدولة هذه الديون. بالنسبة لمحفظة الشركات الصغيرة والمتوسطة، يتولى فريق إدارة العلاقات مسؤولية متابعة العملاء ضمن محافظهم في حالة التأخر الأول عن السداد، ويساهم هذا النهج في تعزيز العلاقة مع عملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة، إذ يتيح لمديري العلاقات (الذين قاموا بجذب هذه الحسابات) التفاعل المباشر مع العملاء وتعيق العلاقات معهم. غير أن فريق التحصيل يتولى إدارة هذه الحسابات المتعثرة إذا وصلت حالة العميل إلى تأخر في سداد دفعتين أو أكثر، لضمان التعامل معها بشكل متخصص. كما يتولى فريق التحصيل التابع للمصدر مسؤولية استرداد المركبات الممولة و/أو المؤجرة للحسابات التي تتأخر في السداد إما لثلاث دفعات متتالية أو خمس دفعات إجمالية. ويُعاد تسويق المركبات المستردة بنجاح في أقرب وقت ممكن لتفادي أي انخفاض إضافي في قيمتها، وتُستخدم العائد الناتج عن بيعها لتسوية الرصيد القائم على هذه الحسابات. ويُعد اتخاذ الإجراءات القانونية خياراً مطروحاً لإلزام العملاء المتخلفين عن السداد بسداد المستحقات المتأخرة في حالات التخلف الجسيم عن السداد. وتماشياً مع سياسة الشركة، تُحال طلبات التحصيل إلى الفريق القانوني عندما يتجاوز تخلف العميل عن السداد عدداً معيناً من الأشهر. وبالنسبة لعملاء الشركات، يتعاون فريق إدارة العلاقات وفريق التحصيل التابع للمصدر للمتابعة الحسابات ذات الأداء الضعيف أو المتعثرة. كما تُحال طلبات التحصيل إلى الفريق القانوني بعد تجاوز فترة ممتدة من التخلف عن السداد. ويلتزم المصدر -في جميع الحالات- التزاماً صارماً باللوائح المنظمة لعمليات التحصيل وكافة الأنشطة التصحيحية ذات الصلة.

5.4 إدارة مخاطر رأس المال

يتمثل هدف المصدر في إدارة رأس المال في الحفاظ على قدرته على الاستمرار كمؤسسة قائمة، لتقديم العوائد للمساهمين وتحقيق المنافع لأصحاب المصلحة الآخرين، إضافة إلى الحفاظ على هيكل رأسمالي مثالي يساهم في تقليل تكلفة رأس المال. وكما في تاريخ 31 ديسمبر 2022م و2023م و2024م، و30 يونيو 2025م، بلغ معدل الإقراض للمصدر (والذي يمثل نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي حقوق المساهمين) ما نسبته 47.95%، و68.92%، و79.64%، و81.35% على التوالي.

كما يلتزم المصدر أيضاً بالحد الأقصى الحالي المعتمد من قبل البنك المركزي السعودي للتمويل الإجمالي، والذي يبلغ ستة أضعاف رأس مال المصدر واحتياطياته.

يتوقع المصدر أن تستمر مصادر تمويله في الاعتماد على حقوق المساهمين، والتمويل البنكي، ومصادر تمويل أخرى مثل أي صكوك يتم إصدارها بموجب البرنامج، وبيع محافظ التمويل.

6.4 إدارة المخاطر

تقوم فلسفة إدارة المخاطر لدى المصدر على التحفظ في المخاطرة، والحفاظ على حجم التعرضات من خلال الالتزام بأفضل المعايير المعتمدة في القطاع. وقد تبنت المصدر إطاراً صارماً لإدارة المخاطر وفقاً لمتطلبات البنك المركزي السعودي. ويقوم المصدر بمراقبة مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر التنظيمية بفعالية. ويركز برنامج إدارة المخاطر الشامل لدى المصدر، والذي تنفذه الإدارة التنفيذية، على الحصول على تمويل فعال من حيث التكلفة، إلى جانب إدارة المخاطر المالية بهدف تقليل تقلبات الأرباح وتعظيم العائد للمساهمين.

1-6-4 مخاطر الائتمان

يُعد إطار إدارة مخاطر الائتمان للمُصدر جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية إدارة المخاطر الشاملة، وهو مصمم للتخفيف من المخاطر المرتبطة بالأرصدة المصرفية وصافي الاستثمار في الذمم المدينة المالية الإسلامية. ويشمل ذلك الذمم المدينة مستحقة القبض والمبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة. لإدارة المتأخرات، وضع المُصدر سياسات وإجراءات تحصيل مدعومة بقسم قانوني قوي لتعزيز عملية تحصيل الحسابات المتأخرة. ويتبع المُصدر آلية تصنيف ائتماني تعتمد بشكل أساسي على أيام الحسابات المتأخرة كأداة لإدارة جودة مخاطر الائتمان للاستثمار في الذمم المدينة المالية الإسلامية. وقام المُصدر إضافة إلى ذلك بتصنيف استثماراته في الذمم المدينة المالية المتفقة مع الشريعة الإسلامية إلى فئات فرعية بناءً على خصائص مخاطر الائتمان المتشابهة. وتُقسّم التعرضات ضمن كل فئة من فئات مخاطر الائتمان، ويتم احتساب ("الخسائر الائتمانية المتوقعة") وفقاً لنموذج قوي يتماشى مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، بما يشمل معيار ("احتمالية التخلف عن السداد") و("الخسارة عند التخلف عن السداد").

وتتعرض الاستثمارات في عقود التأجير التمويلي والمرابحة لمخاطر الائتمان بصورة عامة. ولذلك، وضع المُصدر إجراءات لإدارة التعرض الائتماني تشمل تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء من خلال تطبيق نماذج تصنيف علمية لتحديد احتمالية تخلف العملاء المحتملين عن السداد، ومعايير قبول للمخاطر صارمة، وتحديد حدود ائتمانية، والحصول على ضمانات عينية وشخصية متى اقتضت الحاجة؛ وتؤثر هذه العوامل جميعها في تحديد الجدارة الائتمانية لأي عميل محتمل وحدود التعرض المقبولة تجاهه. كما يتبع المُصدر آلية لتصنيف الائتمان كأداة لإدارة جودة مخاطر الائتمان المرتبطة بالتأجير التمويلي والمرابحة، وذلك من خلال مراقبة أداء الحسابات وفقاً لأيام التأخر عن السداد (أي مستوى التأخر)، وربط اتجاهات الأداء بمعايير قبول المخاطر، وتخصيص مستوى مناسب من مخصص خسائر القروض لتغطية الخسائر الائتمانية. وتجرى عمليات التحصيل من العملاء في صورة أقساط شهرية تُحصل بصفة عامة كل شهر من خلال قنوات متعددة مثل نظام سداد والتحويلات البنكية. وقد اعتمد المُصدر سياسات وإجراءات تحصيل قوية لتحصيل المبالغ من العملاء المتخلفين عن السداد، بما يشمل استرداد المركبات الممولة، والشروع في اتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيل الديون المدعومة. ويقوم المُصدر -كجزء من سياسة إدارة المخاطر- بمراقبة محفظة القروض لديه بشكل مستمر (منفصلة للعملاء الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة) للكشف عن أي مخاطر تركز.

2-6-4 مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المُصدر على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها. ويتمثل نهج المُصدر في إدارة السيولة في ضمان توفر السيولة الكافية، قدر الإمكان، للوفاء بالتزامات عند استحقاقها، سواء في الظروف العادية أو المضطربة، من دون تكبد خسائر غير مقبولة أو تعريض سمعة المُصدر للخطر. ويحرص المُصدر عادةً على الاحتفاظ بسيولة نقدية كافية لتغطية النفقات التشغيلية المتوقعة، بما في ذلك خدمة الالتزامات المالية. ويُستثنى من ذلك التأثير المحتمل للظروف القصوى التي لا يمكن التنبؤ بها بشكل معقول، مثل الكوارث الطبيعية. وعلاوة على ذلك، لدى المُصدر إمكانية الوصول إلى تسهيلات ائتمانية. وتقوم الإدارة بإجراء تبيّؤات دورية بالتدفقات النقدية، ومراقبة التوقعات الدورية لاحتياجات السيولة للمُصدر لضمان توفر النقد اللازم لتغطية الاحتياجات التشغيلية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على هامش مريح من تسهيلات الاقتراض غير المسجوبة، لتفادي أي تجاوز المُصدر للحدود أو القيود التعاقدية (إن وجدت) ضمن تسهيلات الاقتراض. وتأخذ هذه التوقعات في الاعتبار خطط التمويل بالدين، والامتنال للعهود، والامتنال للنسب المستهدفة داخلياً.

تمثل مخاطر أسعار العملات حالة عدم اليقين بشأن الأرباح والمصاريف المستقبلية الناتجة عن تقلبات أسعار العملات. وتلشأ هذه المخاطر عندما يكون هناك عدم تطابق بين الأصول والالتزامات الخاضعة لتعديلات أسعار العملات خلال فترة زمنية محددة. وتُعد أنشطة التأجير التمويلي، وتمويل المrabحة، والاقتراض طويل الأجل للمُصدر أهم مصادر هذه المخاطر.

7.4 التقنية

يركز المُصدر على التحسين المستمر في التحول الرقمي بهدف تعزيز تجربة العملاء وتقليص زمن العمليات. ويطمح المُصدر إلى أن يكون من الشركات الرائدة المعتمدة على التقنية في مجال تمويل السيارات في المملكة. كما يلتزم المُصدر بالتحول الرقمي المستمر الذي يهدف إلى تعزيز تجربة العملاء وتحسين زمن العمليات. وتُعد التقنية في المُصدر عامل تمكين ومحفزاً لنمو الأعمال، وزيادة توفر الخدمات، وتحقيق الكفاءة التشغيلية. ويعتمد النموذج التقني المتطور لدى المُصدر على تقديم قيمة لكلٍ من الممولين والعملاء، من خلال بناء قاعدة تشغيلية آمنة، قابلة للتوسع، ومتمحورة حول العملاء.

تُشكل أنظمة تقنية المعلومات لدى المُصدر الدعامة الأساسية لكافة الأنشطة التجارية، بما في ذلك المبيعات والتسويق، والائتمان، والتحصيل، والمالية، والخزينة، والمخاطر، والامتنال، كما أنها مدمجة مع مجموعة من الخدمات الخارجية، بما في ذلك: (1) من خلال شركة "علم" مع مراكز المعلومات الوطنية مثل "يقين" (لبيانات العملاء)، و"يقين لايت" (للتوثيق عبر الجوال)، و"أبشر" (للموافقات ورموز التحقق)، و"دخول" (لتفاصيل الدخل)؛ (2) وخدمات شركات المعلومات الائتمانية (مثل "سمة" و"بيان")؛ (3) وخدمات الدفع (مثل "سداد" و"سُم")؛ (4) خدمات التأمين (مثل "كونكورد"، و"شركة بيت التأمين (IHC)"، و"تأميني")؛ (5) الخدمات القانونية والتحصيل (مثل "سجل"، و"توثيق"، و"وزارة العدل - نافذ")؛ (6) خدمات التسجيل وتفويض المركبات (مثل منصة "تم")؛ و(7) خدمات التوقيع الرقمي (مثل منصة "صادق").

ويولي المُصدر أهمية بالغة لأنظمة المعلومات، ويسعى إلى تطويرها بما يضمن استمراريتها ويحافظ على كفاءتها التشغيلية. ويعمل المُصدر -كجزء من مسيرته في التحول- على تنفيذ منصة رقمية شاملة وأمنة تهدف إلى تبسيط كافة إجراءات التمويل من البداية وحتى النهاية.

8.4 الموظفون

يُعد موظفو المُصدر عنصراً أساسياً في نجاحه. وكما في تاريخ 30 يونيو 2025م، بلغ إجمالي عدد الموظفين 239 موظفًا، بمعدل سعودة بلغ 88%. وبلغت نسبة الموظفين من إجمالي عدد الموظفين في التاريخ ذاته 25%. كما بلغ معدل الاحتفاظ بالموظفين 96% في التاريخ ذاته.

الجدول (9): عدد موظفي الشركة

التاريخ	إجمالي عدد الموظفين	نسبة السعودة (%)	نسبة الموظفين (%)	نسبة الاحتفاظ (%)
30 يونيو 2025 م	239	%88	%25	%96
31 ديسمبر 2024 م	187	%86	%22	%74
31 ديسمبر 2023 م	146	%83	%16	%64
31 ديسمبر 2022 م	113	%81	%12	%95

المصدر: المصدر

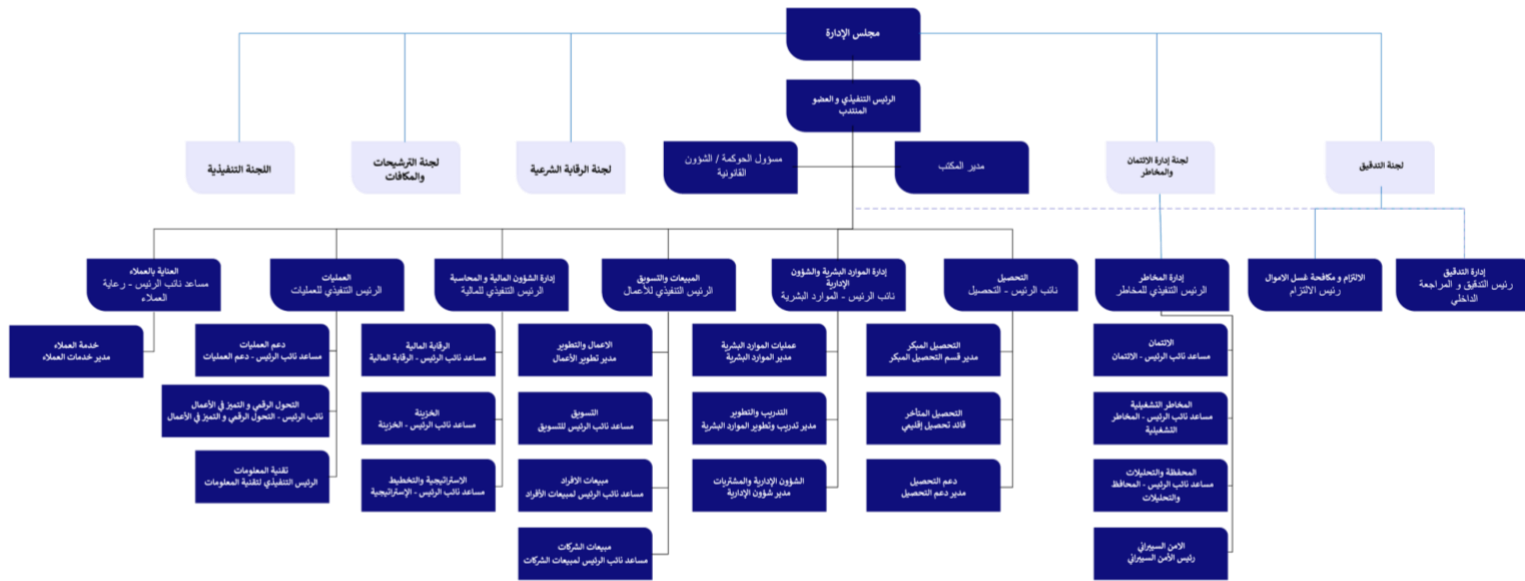
تم اعتماد برنامج السعودة "نطاقات" بموجب قرار وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية رقم 4040 بتاريخ 1432/10/12 هـ (الموافق 2011/09/10 م)، وذلك تنفيذًا لقرار مجلس الوزراء رقم 50 بتاريخ 1415/05/21 هـ (الموافق 1994/10/27 م). وتم تطبيق برنامج "نطاقات" بتاريخ 1432/10/12 هـ (الموافق 2011/09/10 م). وكانت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية قد بدأت بتطبيق برنامج "نطاقات" بهدف تشجيع المؤسسات على توظيف المواطنين السعوديين.

9.4 المنافسة

يخضع نشاط تمويل السيارات في المملكة لإشراف البنك المركزي السعودي، والذي يقوم بالإشراف على المؤسسات المالية وضمان التزامها بالأنظمة بما يحافظ على استقرار السوق. وقد ساهم هذا التنظيم في تعزيز الشفافية وحماية المستهلك ضمن قطاع تمويل السيارات، كما ساعد في خلق بيئة تنافسية شجعت على ممارسات إقراض مسؤولة، وأسهمت في حماية مصالح العملاء، مما زاد من مستوى الثقة والاطمئنان لديهم.

ويُعد المصدر من أبرز المؤسسات المالية غير المصرفية ("المؤسسات المالية غير المصرفية") في قطاع تمويل السيارات بالمملكة. ويستند نمو المصدر إلى مرونة منتجاته المصممة لتلبية احتياجات العملاء، وإلى أدائه التشغيلي القوي.

يعتبر المصدر كلاً من شركة عبد اللطيف جميل للتمويل، وشركة التيسير، وشركة إيمان من أبرز منافسيه الأساسيين، ويقوم المصدر بقياس أدائه مقارنة بأداء هؤلاء المنافسين كجزء من المعايير المرجعية المعتمدة لديه. وقد نجح المصدر في تمييز نفسه عن غيره من المنافسين من خلال تقديم منتجات مرنة مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات العملاء، وتفوقه التشغيلي، وإدارته الفعالة للمخاطر، وتخطيطه المحكم للمخصصات.



المصدر: المصدر

2.5 مجلس الإدارة

تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لما يتمتعون به من خبرات واسعة، ورؤى استراتيجية، والتزام بالتميز، ويشرف مجلس الإدارة (ويُشار إلى كل عضو فيه بصفته "عضو مجلس إدارة" ويُشار إليهم مجتمعين بـ "أعضاء مجلس الإدارة") ("المجلس") على الحوكمة المؤسسية للمُصدر، والتخطيط الاستراتيجي، وصياغة السياسات. والمُصدر هو شركة مملوكة لمساهم واحد. وينص النظام الأساس للمُصدر ("النظام الأساس") على أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم من قبل شركة المجدوعي للسيارات المحدودة ("المساهم"). ويعقد المجلس اجتماعاته على الأقل أربع مرات في السنة وفقاً لسياسة حوكمة المُصدر.

ويقدم مجلس الإدارة، بشكل مباشر ومن خلال لجانه، التوجيه للإدارة التنفيذية للمُصدر، بشكل عام عبر الرئيس التنفيذي ("الرئيس التنفيذي")، بما يحقق مصالح المُصدر الفضلى. ويُعد المجلس السلطة العليا في إدارة شؤون المُصدر. ويجوز للمجلس تفويض بعض من سلطاته وصلاحياته في اتخاذ القرار إلى الرئيس التنفيذي، أو الأعضاء التنفيذيين، أو إلى لجنة أو أكثر من لجانه. ويتحمل المجلس مسؤولية اتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالمُصدر، باستثناء المسائل المحجوزة للمساهم وفقاً للنظام الأساس للمُصدر أو الأنظمة واللوائح المعمول بها.

وبين الجدول التالي أعضاء مجلس الإدارة كما في تاريخ هذه النشرة:

الجدول (10): أعضاء مجلس الإدارة كما في تاريخ هذه النشرة*

الاسم	المنصب	صفة الاستقلالية	صفة العضوية	تاريخ الانتخاب	تاريخ انتهاء العضوية	العمر	الجنسية	نسبة الملكية المباشرة في الشركة	الملكية في الشركة	الملكية غير المباشرة في الشركة	إجمالي النسب المئوية
السيد/ عبدالله بن علي بن ابراهيم المجدوعي	رئيس المجلس	غير مستقل	غير تنفيذي	1446/06/30هـ (الموافق 2024/12/31م)	1449/08/03هـ (الموافق 2027/12/31م)	61	سعودي	لا يوجد	لا يوجد	1,861,200 سهم	5.64% **
السيد/ يوسف بن علي بن ابراهيم المجدوعي	نائب رئيس مجلس الإدارة	غير مستقل	غير تنفيذي	1446/06/30هـ (الموافق 2024/12/31م)	1449/08/03هـ (الموافق 2027/12/31م)	53	سعودي	لا يوجد	لا يوجد	1,861,200 سهم	5.64% ***
السيد/ عدنان السيد حبيب مكي هاشم	عضو مجلس إدارة	مستقل	غير تنفيذي	1446/06/30هـ (الموافق 2024/12/31م)	1449/08/03هـ (الموافق 2027/12/31م)	56	بحريني	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد/ عبدالله بن ابراهيم بن عبدالله المطرف	عضو مجلس إدارة	مستقل	غير تنفيذي	1446/06/30هـ (الموافق 2024/12/31م)	1449/08/03هـ (الموافق 2027/12/31م)	48	سعودي	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد/ عادل بن صالح سعد الحواري	العضو المنتدب والرئيس التنفيذي	غير مستقل	تنفيذي	1446/10/24هـ (الموافق 2025/04/22م)	1449/08/03هـ (الموافق 2027/12/31م)	58	سعودي	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

المصدر: المُصدر

* فيما يتعلق بتشكيل مجلس إدارة المُصدر، يشير النظام الأساس إلى أن المجلس يجب أن يتألف من (6) ستة أعضاء. ووفقاً للأنظمة والقواعد المعمول بها، يتطلب تعيين جميع أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين الحصول على موافقة البنك المركزي السعودي لاعتماد تعيينهم. وحتى تاريخه، يوجد خمسة أعضاء في مجلس الإدارة تم اعتمادهم وتعيينهم رسمياً، حيث اعتمد البنك المركزي السعودي تعيين كل من: السيد/ عبدالله بن علي المجدوعي، السيد/ يوسف بن علي المجدوعي، السيد/ عدنان السيد حبيب مكي هاشم، و السيد/ عبد الله المطرف بموجب الخطاب الصادر عن البنك المركزي السعودي تحت رقم 106898504 بتاريخ 1446/10/19هـ (الموافق 2025/04/17م)، بالإضافة إلى تعيين السيد/ عادل بن صالح سعد الحواري كعضو مجلس إدارة والعضو المنتدب للمُصدر بموجب خطاب البنك المركزي السعودي الصادر تحت رقم 472010719 بتاريخ 1447/02/17هـ (الموافق 2025/09/03م). وبالرغم من انتخاب عضو مجلس الإدارة السادس وفقاً لما ينص عليه النظام الأساس للمُصدر، إلا أن تعيينه لا يزال قيد الحصول على موافقة البنك المركزي السعودي، ويعمل المُصدر على استكمال إجراءات الموافقة واعتماد التعيين في أقرب وقت ممكن.

** يمتلك السيد/ عبدالله بن علي بن ابراهيم المجدوعي نسبة 6٪ من شركة المجدوعي القابضة، وتمتلك شركة المجدوعي القابضة نسبة 94٪ من شركة المجدوعي للسيارات، وتمتلك شركة المجدوعي للسيارات نسبة 100٪ من المُصدر.

*** يمتلك السيد/ يوسف بن علي بن ابراهيم المجدوعي نسبة 6٪ من شركة المجدوعي القابضة، وتمتلك شركة المجدوعي القابضة نسبة 94٪ من شركة المجدوعي للسيارات، وتمتلك شركة المجدوعي للسيارات نسبة 100٪ من المُصدر.

السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة كما يلي:

السيد/ عبدالله بن علي بن إبراهيم المجدوعي

الوظائف الحالية لدى المصدر	رئيس مجلس الإدارة
المناصب والعضويات الأخرى الحالية	• نائب رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس إدارة شركة المجدوعي القابضة المحدودة – شركة قابضة عائلية خاصة (من عام 2005م حتى الآن). • رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس إدارة شركة المجدوعي للخدمات اللوجستية المحدودة – شركة ذات مسؤولية محدودة (من عام 2017م حتى الآن). • رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس إدارة شركة المجدوعي للاستثمار المحدودة (المكتب العائلي) – شركة ذات مسؤولية محدودة (من عام 2016م حتى الآن). • نائب رئيس مجلس الأمناء في مجلس أمناء المجدوعي، مؤسسة المجدوعي الخيرية – مؤسسة غير ربحية (من عام 2017م حتى الآن). • نائب رئيس لجنة الوقف، مؤسسة المجدوعي الخيرية – مؤسسة غير ربحية (من عام 2017م حتى الآن). • رئيس لجنة المراجعة في مجموعة المجدوعي – شركة عائلية قابضة خاصة (من عام 2021م حتى الآن). • رئيس لجنة المخاطر والامتثال في مجموعة المجدوعي – شركة عائلية قابضة خاصة (من عام 2021م حتى الآن). • رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس إدارة شركة المجدوعي دي ريكس المحدودة – شركة ذات مسؤولية محدودة (من عام 2007م حتى الآن). • رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس إدارة شركة النجم للخدمات البحرية المحدودة – شركة ذات مسؤولية محدودة (من عام 2015م حتى الآن). • نائب رئيس شركة معارض الظهران الدولية – شركة مساهمة مغلقة (من عام 2012م حتى الآن). • عضو مجلس إدارة الاتحاد العربي للنقل البري – هيئة عربية متخصصة غير ربحية (من عام 2014م حتى الآن). • عضو مجلس إدارة جامعة الأمير محمد بن فهد – جامعة أهلية سعودية (من عام 2006م حتى الآن). • رئيس مجلس إدارة شموع الأمل للتربية الخاصة والتأهيل – شركة ذات مسؤولية محدودة (من عام 2010م حتى الآن). • عضو مجلس إدارة جمعية بناء لرعاية الأيتام (بناء) – جمعية خيرية ذات نفع عام (من عام 2010م حتى الآن). • عضو مجلس إدارة جمعية أئاث الخيرية – جمعية أهلية (من عام 2019م حتى الآن). • عضو استشاري في منتدى ثروات للأعمال العائلية – جمعية غير ربحية مستقلة (من عام 2008م حتى الآن). • عضو في مجلس التنسيق السعودي الإماراتي – كيان حكومي تنسيقي مشترك (من عام 2020م حتى الآن). • عضو في مؤسسة تعليم الخيرية – مؤسسة أهلية غير ربحية (من عام 2021م حتى الآن). • رئيس لجنة الوقف في جمعية بناء لرعاية الأيتام (بناء) – جمعية خيرية ذات نفع عام (من عام 2019م حتى الآن). • رئيس لجنة المراجعة في مؤسسة تعليم الخيرية – مؤسسة أهلية غير ربحية (من عام 2019م حتى الآن). • رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت في شركة الإلكترونيات الحديثة المتحدة (إكسترا) – شركة مساهمة عامة (من عام 2021م حتى الآن). • عضو اللجنة التنفيذية في الهيئة العامة للنقل – هيئة حكومية سعودية (من عام 2022م حتى الآن).
المناصب والعضويات السابقة	• عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني – هيئة حكومية سعودية (من عام 2014م حتى عام 2019م). • عضو مجلس إدارة شركة الأحساء للتنمية – شركة مساهمة عامة (من عام 2011م حتى عام 2015م). • عضو مجلس إدارة شركة أرياح كابيتال – شركة مساهمة مغلقة (من عام 2008م حتى عام 2014م). • عضو مجلس إدارة بنك الطعام (إطعام) – جمعية خيرية غير ربحية (من عام 2010م حتى عام 2020م). • رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس إدارة شركة بترولوجي – شركة ذات مسؤولية محدودة (من عام 2014م حتى عام 2021م). • عضو مجلس إدارة مؤسسة التضامن الاجتماعي الخيرية – مؤسسة أهلية غير ربحية (من عام 2019م حتى عام 2021م).

• عضو مجلس إدارة شركة دانة غاز ش.م.ع - شركة مساهمة عامة (من عام 2009م حتى عام 2021م). • نائب رئيس شركة الإلكترونيات الحديثة المتحدة (إكسترا) - شركة مساهمة عامة (من عام 2014م حتى عام 2024م). • عضو مجلس إدارة جمعية الأطفال ذوي الإعاقة - جمعية أهلية غير ربحية (من عام 2019م حتى عام 2024م). • عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للنقل - هيئة حكومية سعودية (من عام 2021م حتى عام 2024م). • عضو مجلس إدارة المركز الوطني للمنشآت العائلية - مركز غير ربحي (من عام 2021م حتى عام 2024م). • عضو مجلس إدارة مؤسسة سكايا الخيرية - مؤسسة أهلية غير ربحية (من عام 2022م حتى عام 2025م).	
• الحصول على درجة بكالوريوس العلوم في الإدارة الصناعية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، المملكة العربية السعودية. • الحصول على درجة ماجستير إدارة الأعمال، كلية الإدارة الصناعية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، المملكة العربية السعودية.	المؤهلات الأكاديمية والمهنية
المصدر: المصدر	
السيد/ يوسف بن علي بن إبراهيم المجدوعي	
نائب رئيس مجلس الإدارة، رئيس اللجنة التنفيذية	الوظائف الحالية لدى المصدر
• عضو مجلس إدارة شركة المجدوعي للصناعات المحدودة - شركة ذات مسؤولية محدودة (من عام 2012م حتى الآن). • عضو مجلس إدارة شركة المجدوعي للسيارات المحدودة - شركة ذات مسؤولية محدودة (من عام 2012م حتى الآن). • عضو مجلس إدارة شركة المجدوعي للتدريب والتعليم المحدودة - شركة ذات مسؤولية محدودة (من عام 2012م حتى الآن). • عضو مجلس إدارة شركة المجدوعي للخدمات اللوجستية المحدودة - شركة ذات مسؤولية محدودة (من عام 2012م حتى الآن). • عضو مجلس إدارة شركة المجدوعي للسيارات المحدودة - شركة ذات مسؤولية محدودة (من عام 2012م حتى الآن). • عضو مجلس إدارة شركة أرسال للتشغيل والصيانة المحدودة (سابقاً شركة مجد للتطوير العقاري) - شركة ذات مسؤولية محدودة (من عام 2012م حتى الآن). • عضو مجلس إدارة شركة المجدوعي للأغذية المحدودة - شركة ذات مسؤولية محدودة (من عام 2012م حتى الآن). • عضو مجلس إدارة شركة المجدوعي القابضة المحدودة - شركة قابضة عائلية خاصة (من عام 2012م حتى الآن). • عضو مجلس إدارة شركة يوسف بن علي بن إبراهيم المجدوعي المحدودة - شركة ذات مسؤولية محدودة (من عام 2011م حتى الآن). • عضو مجلس إدارة شركة مجد للاستثمار المحدودة - شركة ذات مسؤولية محدودة (من عام 2010م حتى الآن). • عضو مجلس إدارة شركة حاضرم المحدودة - شركة ذات مسؤولية محدودة (من عام 2017م حتى الآن). • عضو مجلس إدارة شركة أرجى للسفر والسياحة المحدودة - شركة ذات مسؤولية محدودة (من عام 2017م حتى الآن). • عضو مجلس إدارة شركة رائد للاستثمار المتقدم المحدودة - شركة ذات مسؤولية محدودة (من عام 2017م حتى الآن). • عضو مجلس إدارة شركة الزاوية للمجمعات التجارية المحدودة - شركة ذات مسؤولية محدودة (من عام 2017م حتى الآن). • عضو مجلس إدارة الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة - هيئة حكومية سعودية (من عام 2023م حتى الآن). • عضو المجلس الاستشاري لغرفة الشرقية - غرفة تجارية صناعية غير ربحية (من عام 2023م حتى الآن).	المناصب والعضويات الأخرى الحالية
لا يوجد	المناصب والعضويات السابقة

المؤهلات الأكاديمية
والمهنية

- درجة البكالوريوس في إدارة المشاريع، جامعة الملك فيصل، الهفوف، المملكة العربية السعودية.

المصدر: المصدر

السيد/ عدنان السيد حبيب مكي هاشم

المناصب لدى المصدر	عضو مجلس إدارة
المناصب والعضويات الأخرى الحالية	• عضو مجلس إدارة شركة البحرين لمواقف السيارات (أماكن)، البحرين – شركة مساهمة عامة (من عام 2019م حتى الآن). • عضو مجلس إدارة وعضو لجنة المراجعة في السوق الحرة البحرينية – شركة مساهمة عامة (من عام 2023م حتى الآن). • عضو مجلس إدارة شركة سابير لتقنيات السفر – الشرق الأوسط، البحرين – شركة ذات مسؤولية محدودة (من عام 2022م حتى الآن).
المناصب والعضويات السابقة	• المدير المالي والمدير العام لشركة الأهلي المالية (البنك الأهلي السعودي) – شركة مساهمة عامة، المملكة العربية السعودية (من عام 2007م حتى عام 2014م). • المدير العام لشركة الأهلي المالية، البحرين – شركة أعمال استثمارية من الفئة الأولى مرخصة من مصرف البحرين المركزي (من عام 2011م حتى عام 2014م). • المؤسس والشريك الإداري لشركة استشارة للاستشارات، البحرين – شركة ذات مسؤولية محدودة (من عام 2014م حتى عام 2021م). • المدير المالي لشركة ألتنيوم البحرين (ألبا) – منطقة عسكر – شركة مساهمة عامة (من مارس 2018م حتى ديسمبر 2018م). • المدير المالي لشركة طيران الخليج، البحرين – شركة مساهمة عامة (من عام 2021م حتى عام 2023م). • نائب الرئيس ورئيس لجنة أعضاء جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين – فرع البحرين – فرع معتمد لجمعية غير ربحية دولية (من عام 2014م حتى عام 2019م). • عضو مجلس إدارة شركة ألتنيوم البحرين (ألبا)، الولايات المتحدة الأمريكية – شركة ذات مسؤولية محدودة (من مارس 2018م حتى ديسمبر 2018م). • عضو مجلس إدارة وعضو لجنة المراجعة ورئيس لجنة الترشيحات والمكافآت في شركة الخدمات المالية العربية، البحرين – شركة مساهمة مقفلة (من عام 2008م حتى عام 2014م). • رئيس لجنة التقييم وعضو لجنة المراجعة في شركة إيست جيت كابيتال، الإمارات العربية المتحدة – شركة ذات مسؤولية محدودة (من أبريل 2007م حتى عام 2014م). • عضو لجنة المراجعة في شركة يورونت الشرق الأوسط، البحرين – شركة ذات مسؤولية محدودة (من عام 2012م حتى عام 2014م). • عضو فريق الإدارة العليا ولجنة المخاطر والاستثمار ولجنة الامتثال في شركة الأهلي المالية (البنك الأهلي السعودي)، المملكة العربية السعودية – شركة مساهمة عامة (من عام 2007م حتى عام 2014م).
المؤهلات الأكاديمية والمهنية	• ماجستير في إدارة الأعمال مع مرتبة الشرف من كلية الدراسات العليا للأعمال بجامعة سترانكلاند، غلاسكو، المملكة المتحدة. • زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين، المملكة المتحدة.

المصدر: المصدر

السيد/ عبدالله بن ابراهيم بن عبدالله المطرف

المناصب لدى المصدر

عضو مجلس إدارة

• نائب الرئيس في شركة أبناء علي عبد الله التميمي القابضة (من عام 2022م حتى الآن)، وهي شركة قابضة خاصة تعمل في عدة قطاعات صناعية.	المناصب والعضويات الأخرى الحالية
• المدير المالي في شركة عوض الشرقية للاستثمار – شركة ذات مسئولية محدودة (من عام 2017م حتى الآن)، وتعمل في قطاعات الأغذية والمشروبات والعناية بالملابس.	
• سفير برنامج المدراء الدوليين – إنسياد – معهد دراسات عليا خاص في إدارة الأعمال، التابع لرابطة خريجي إنسياد في المملكة العربية السعودية (من عام 2015م حتى الآن).	
• عضو مجلس إدارة والرئيس التنفيذي لشركة عوائد المشرق للتجارة – شركة ذات مسئولية محدودة (من عام 2017م حتى عام 2021م).	المناصب والعضويات السابقة
• عضو مجلس إدارة والمدير التنفيذي لشركة عوائد الحديثة لخدمات الغسيل – شركة ذات مسئولية محدودة (من عام 2018م حتى عام 2021م).	
• مدير تطوير التنظيم والإدارة الاستراتيجية والحوكمة في شركة أبناء علي عبد الله التميمي القابضة – شركة ذات مسئولية محدودة (من عام 2014م حتى عام 2017م).	
• مساعد الرئيس التنفيذي في شركة أبناء عبد الله عبد المحسن الخضري – شركة مساهمة عامة (من عام 2011م حتى عام 2013م).	المؤهلات الأكاديمية والمهنية
• بكالوريوس علوم في الإدارة الصناعية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، المملكة العربية السعودية.	
• ماجستير تنفيذي من المعهد الدولي للتنمية الإدارية، سويسرا.	

المصدر: المصدر

السيد/ عادل بن صالح سعد الحواري

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي، وعضو لجنة الائتمان وإدارة المخاطر	المناصب لدى المصدر
• رئيس مجلس إدارة مدينة سيوري الرياضية (منذ عام 2013م حتى الآن)، شركة ذات مسئولية محدودة تعمل في مجال تجهيز الصالات الرياضية، والأندية، والفنادق، والمنازل.	المناصب والعضويات الأخرى الحالية
• العضو المنتدب وعضو اللجنة التنفيذية في مجموعة سعيد غدران – شركة مساهمة مغلقة تعمل في مجال خدمات تجارة السلع والاستثمار (من عام 2018م حتى 2021م).	المناصب والعضويات السابقة
• المدير العام وعضو اللجنة التنفيذية في مجموعة سعيد غدران – شركة مساهمة مغلقة (من عام 2017م حتى نوفمبر 2018م).	
• عضو لجنة المخاطر والمراجعة في شركة الجزيرة تكافل – شركة مساهمة عامة (من عام 2016م حتى 2021)، وتختص بتقديم منتجات التأمين، والحماية، والادخار.	
• نائب أول للرئيس التنفيذي في البنك الأهلي التجاري – شركة مساهمة عامة (من أبريل 2010م حتى أغسطس 2013م).	المؤهلات الأكاديمية والمهنية
• رئيس قطاع القروض الاستهلاكية في البنك الأهلي التجاري – شركة مساهمة عامة (من مارس 2007م حتى مارس 2010م).	
• رئيس عمليات البطاقات الائتمانية في البنك الأهلي التجاري – شركة مساهمة عامة (من يونيو 2004م حتى فبراير 2007م).	
• مدير عمليات البطاقات الائتمانية في البنك الأهلي التجاري – شركة مساهمة عامة (من ديسمبر 1999م حتى يونيو 2004م).	
• مدير فرع في البنك الأهلي التجاري – شركة مساهمة عامة (من عام 1995م حتى عام 1997م).	
• مدير فرع أرامكو في البنك الأهلي التجاري – شركة مساهمة عامة (من عام 1990م حتى عام 1995م).	
• مدير عمليات فرع في البنك الأهلي التجاري – شركة مساهمة عامة (من عام 1985م حتى عام 1990م).	
• دبلوم عالي في الدراسات المصرفية من المعهد العربي للدراسات المصرفية، عمان، الأردن.	

المصدر: المصدر

3.5 إقرارات أعضاء مجلس إدارة المصدر

لم يسبق أن أعلن إفلاس أي عضو من أعضاء مجلس إدارة المصدر أو أحد كبار التنفيذيين أو أمين سر مجلس الإدارة في أي وقت، ولم يكن أي منهم طرفاً في أي ترتيبات صلح وافي من الإفلاس أو خاضعاً لإجراءات إفلاس تحت أي ولاية قضائية في أي وقت.

لم يسبق أن أشهر إعسار أي منشأة خلال السنوات الخمس السابقة لأي منشأة تولى فيها أي عضو من أعضاء مجلس المصدر أو أحد كبار التنفيذيين أو أمين سر مجلس الإدارة منصباً إدارياً أو إشرافياً فيها.

باستثناء ما ورد ذكره في القسم (8.5) "المصالح المباشرة أو غير المباشرة في المصدر"، ليس لأي عضو من أعضاء مجلس إدارة المصدر أو كبار التنفيذيين وأمين سر مجلس إدارة المصدر وأني من أقربائهم أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في أسهم أو أدوات دين المصدر.

4.5 أمين سر مجلس الإدارة

يتولى السيد/ خالد عبد العزيز الوسيحي حالياً مهام أمين سر مجلس الإدارة بالإنيابة.

السيد/ خالد عبد العزيز الوسيحي

المناصب لدى المصدر	رئيس الالتزام؛ أمين سر مجلس الإدارة بالإنيابة
المناصب والعضويات الأخرى الحالية	لا ينطبق
المناصب والعضويات السابقة	• مساعد مدير الالتزام في شركة الخليج للتأجير – شركة ذات مسئولية محدودة (من عام 2020م حتى عام 2022م). • مساعد مدير الالتزام في شركة الجبر للتمويل – شركة الشخص الواحد – شركة مساهمة مقفلة (من عام 2018م حتى عام 2019م). • مسؤول الالتزام ومكافحة غسل الأموال في شركة الجبر للتمويل – شركة الشخص الواحد – شركة مساهمة مقفلة (من عام 2017م حتى عام 2018م). • السكرتير التنفيذي للرئيس التنفيذي في شركة الجبر للتمويل – شركة الشخص الواحد – شركة مساهمة مقفلة (من عام 2016م حتى عام 2017م).
المؤهلات الأكاديمية والمهنية	• دبلوم مشارك في الدراسات التجارية من كلية الجبيل الصناعية. • درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة العربية المفتوحة. • ماجستير في إدارة الأعمال، تخصص المالية والمصارف، من الكلية الجامعية البحرينية.

/المصدر: المصدر

5.5 الإدارة التنفيذية

يتولى الفريق التنفيذي لدى المصدر مسؤولية إدارة الأنشطة اليومية وفقاً للاستراتيجيات التشغيلية والتجارية التي يعتمدها مجلس الإدارة. وتشمل الأهداف الرئيسية للفريق التنفيذي ما يلي: ترجمة الخطط الاستراتيجية والتجارية إلى إستراتيجية مؤسسية وأهداف أداء، وتخصيص الموارد لتحفيز الأداء التجاري وفق الخطط المتفق عليها، وإدارة المخاطر التشغيلية والتجارية بفعالية ضمن المبادئ التوجيهية المتفق عليها لتحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد، وإدارة الكفاءات البشرية لضمان استدامة الأداء المؤسسي.

يتكون الفريق التنفيذي لدى المصدر من مجموعة من المهنيين ذوي الخبرة، ممن يتمتعون بمهارات وخبرات متخصصة في مجالاتهم. ويُعد هذا الفريق، بما يتمتع به من رؤية استراتيجية وتميز تشغيلي، حجر الأساس في قيادة المصدر نحو تحقيق طموحاته. كما أن تنوع الخلفيات المهنية لأعضاء الفريق، التي تشمل قطاعات متعددة داخل القطاع المالي وخارجه، يُسهم في إرساء نهج شامل في القيادة والابتكار.

ويقع العنوان التجاري لكل عضو من أعضاء الفريق التنفيذي لدى المصدر في مقر المصدر: مبنى 2881، حي الفيصلية، طريق الملك فهد بن عبد العزيز، الدمام، المملكة.

ويوضح الجدول التالي أسماء وتفاصيل أعضاء الفريق التنفيذي لدى المصدر:

الجدول (11): أعضاء الإدارة التنفيذية للمصدر

الاسم	المنصب	تاريخ التعيين في المنصب	العمر	الجنسية
السيد/ عادل بن صالح سعد الحواري	العضو المنتدب والرئيس التنفيذي	1443/08/18هـ (الموافق 2022/03/21م)	58	سعودي
السيد/ إبراهيم يحيى الكتاني	الرئيس التنفيذي لتقنية المعلومات	1446/06/01هـ (الموافق 2024/12/02م)	39	سعودي
السيد/ عبد العزيز محمد الفحطاني	الرئيس التنفيذي للعمليات	1446/05/30هـ (الموافق 2024/12/01م)	37	سعودي
السيد/ عقيل أحمد العمير	نائب الرئيس - الموارد البشرية	1441/01/16هـ (الموافق 2019/09/15م)	44	سعودي
السيد/ محمد يوسف المغربي	الرئيس التنفيذي للمالية	1443/12/25هـ (الموافق 2022/07/24م)	42	سعودي
السيد/ راشد فكري راشد أبو عودة	مساعد نائب الرئيس - الخزينة	1446/07/27هـ (الموافق 2025/01/26م)	43	بحريني
السيد/ عبد الله بن علي البيات	الرئيس التنفيذي للأعمال	1444/02/29هـ (الموافق 2022/09/25م)	50	سعودي
السيد/ خالد عبد العزيز الوسي	رئيس الالتزام	1443/11/06هـ (الموافق 2022/06/05م)	32	سعودي
السيد/ تشان كوك فينغ	الرئيس التنفيذي للمخاطر	1444/11/13هـ (الموافق 2023/06/01م)	53	ماليزي

المصدر: المصدر

السيد/ عادل بن صالح سعد الحواري

للمزيد من المعلومات المتعلقة بالسيد/ عادل بن صالح سعد الحواري، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي، يرجى الرجوع إلى القسم (2.5) "مجلس الإدارة" أعلاه.

السيد/ إبراهيم يحيى الكتاني

المناصب لدى المصدر	الرئيس التنفيذي لتقنية المعلومات
المناصب والعضويات الأخرى الحالية	(لا ينطبق).
المناصب والعضويات السابقة	- رئيس التحول الرقمي والتطبيقات في صندوق التنمية الثقافية - صندوق تنموى يتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ويرتبط تنظيمياً بصندوق التنمية الوطني (من عام 2023م حتى 2024م). - رئيس قطاع تقنية المعلومات في الشركة السعودية للتمويل - شركة مساهمة مغلقة (من عام 2023م حتى عام 2024م). - مدير تقنية المعلومات وتطوير الأعمال في الشركة الوطنية للاستزراع المائي - شركة مساهمة مغلقة (من مارس 2016م حتى فبراير 2022م). - مدير التجارة الإلكترونية في الشركة الوطنية للاستزراع المائي - شركة مساهمة مغلقة (من يناير 2015م حتى مارس 2016م). - مهندس دعم أول في الشركة الوطنية للاستزراع المائي - شركة مساهمة مغلقة (من أبريل 2012م حتى أكتوبر 2015م). - مشرف الدعم الفني في الشركة الوطنية للاستزراع المائي - شركة مساهمة مغلقة (من أبريل 2010م حتى أكتوبر 2015م). - فني دعم تقنية المعلومات في الشركة الوطنية للاستزراع المائي - شركة مساهمة مغلقة (من سبتمبر 2007م حتى أبريل 2010م).
المؤهلات الأكاديمية والمهنية	- بكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية - جامعة الملك عبدالعزيز (2009م - 2013م). - دبلوم مشارك في تقنية الحاسب الآلي - الكلية التقنية، المملكة العربية السعودية (2005م - 2007م).

المصدر: المصدر

السيد/ عبد العزيز محمد الفحطاني

المناصب لدى المصدر	الرئيس التنفيذي للعمليات
المناصب والعضويات الأخرى الحالية	(لا ينطبق).
المناصب والعضويات السابقة	- المدير العام للتحويل الرقمي وتجربة العميل، شركة موبايي - شركة مساهمة عامة (من عام 2021م حتى عام 2024م). - مدير إدارة ذكاء الأعمال وتحليلات البيانات، شركة موبايي - شركة مساهمة عامة (من فبراير 2019م حتى يناير 2021م). - مدير ذكاء الأعمال والتحليلات، شركة الاتصالات السعودية (STC) - شركة مساهمة عامة (من نوفمبر 2015م حتى يناير 2019م). - خبير تحليلات بيانات التسويق، شركة الاتصالات السعودية (STC) - شركة مساهمة عامة (من أغسطس 2014م حتى أكتوبر 2015م). - محلل أعمال ومدير مشاريع، شركة الاتصالات السعودية (STC) - شركة مساهمة عامة (من أكتوبر 2010م حتى يوليو 2014م).
المؤهلات الأكاديمية والمهنية	- بكالوريوس في علوم الحاسب وتقنية المعلومات، جامعة الملك سعود. - ماجستير إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود.

المصدر: المصدر

السيد/ عقيل أحمد العمير

المناصب لدى المصدر	نائب الرئيس - الموارد البشرية
المناصب والعضويات الأخرى الحالية	(لا ينطبق).
المناصب والعضويات السابقة	- مدير الموارد البشرية، شركة الكفاح القابضة - شركة قابضة خاصة (2016م حتى 2019م). - مدير الموارد البشرية والإدارة، شركة الخليج للتدريب والتعليم - شركة مساهمة عامة (2015م حتى 2016م). - مدير الموارد البشرية، مستشفى محمد الدوسري - مؤسسة صحية خاصة (2012م حتى 2014م). - استشاري سلامة، شركة الفلك - شركة ذات مسئولية محدودة (2008م حتى 2012م).
المؤهلات الأكاديمية والمهنية	- بكالوريوس إدارة أعمال، جامعة الملك فيصل. - دبلوم إلكترونيات، الكلية التقنية بالدمام.

المصدر: المصدر

السيد/ محمد يوسف المغربي

المناصب لدى المصدر	الرئيس التنفيذي للمالية
المناصب والعضويات الأخرى الحالية	(لا ينطبق).
المناصب والعضويات السابقة	- مدير الشؤون المالية، شركة إبراهيم القرشي - شركة ذات مسئولية محدودة (2020م-2021م). - مدير أول لرؤى وتخطيط قطاع التجزئة، بنك الجزيرة - شركة مساهمة عامة (2017م-2020م). - محلل مالي أول، شركة النهدي الطبية - شركة مساهمة عامة (2013م-2017م). - مسؤول علاقات مساعد، بنك الرياض - شركة مساهمة عامة (2007م-2010م).

المؤهلات الأكاديمية والمهنية	• بكالوريوس تسويق، جامعة الملك عبد العزيز. • ماجستير إدارة أعمال مالية، جامعة نياجرا، نيويورك.
المصدر: المصدر السيد/ راشد فكري راشد أبو عودة	
المناصب لدى المصدر	مساعد نائب الرئيس - الخزينة
المناصب والعضويات الأخرى الحالية	(لا ينطبق).
المناصب والعضويات السابقة	• رئيس الخزينة، بنك الإثمار - شركة مساهمة مقفلة (ش.م.ب.) (2016م حتى 2025م).
	• مدير المؤسسات المالية والخزينة، بنك الإثمار - شركة مساهمة مقفلة (ش.م.ب.) (2006م حتى 2016م).
	• موظف، عمليات الخزينة، بنك الإثمار - شركة مساهمة مقفلة (ش.م.ب.) (2003م حتى 2006م).
المؤهلات الأكاديمية والمهنية	• بكالوريوس في العلوم المصرفية والمالية، جامعة البحرين.
	• دبلوم الخزينة والأسواق المالية، معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.
	• شهادة المحترف المالي الإسلامي (CIFP)، الجامعة الدولية للتمويل الإسلامي (INCEIF)، ماليزيا.
المصدر: المصدر السيد/ عبد الله بن علي البيات	
المناصب لدى المصدر	الرئيس التنفيذي للأعمال
المناصب والعضويات الأخرى الحالية	(لا ينطبق).
المناصب والعضويات السابقة	• مدير إقليمي، المنطقة الشرقية، تمويل العقار، البنك الأهلي التجاري - شركة مساهمة عامة (2019م حتى 2022م).
	• مدير الأعمال الإقليمي، المنطقة الشرقية، البنك الأهلي التجاري - شركة مساهمة عامة (2017م حتى 2019م).
	• مدير قطاع العملاء المميزين، المنطقتان الوسطى والشرقية، البنك الأهلي التجاري - شركة مساهمة عامة (2016م حتى 2017م).
	• مدير قطاع التخبطة، المنطقتان الوسطى والشرقية، البنك الأهلي التجاري - شركة مساهمة عامة (2013م حتى 2015م).
	• مدير الدعم، المنطقتان الوسطى والشرقية، البنك الأهلي التجاري - شركة مساهمة عامة (2012م حتى 2013م).
	• مدير تطوير الأعمال، قطاع العملاء المميزين، المنطقة الشرقية، البنك الأهلي التجاري - شركة مساهمة عامة (2010م حتى 2012م).
	• مدير الجودة الأول، المنطقة الشرقية، البنك الأهلي التجاري - شركة مساهمة عامة (2009م حتى 2010م).
	• مدير العناية بالعملاء، المنطقة الشرقية، البنك الأهلي التجاري - شركة مساهمة عامة (2007م حتى 2009م).
	• مدير فرع، أرامكو الظهران، البنك الأهلي التجاري - شركة مساهمة عامة (2006م حتى 2007م).
	• نائب مدير فرع، أرامكو الظهران، البنك الأهلي التجاري - شركة مساهمة عامة (2005م حتى 2006م).
المؤهلات الأكاديمية والمهنية	• بكالوريوس إدارة أعمال، التسويق، جامعة الملك عبد العزيز.
	• دبلوم محاسبة، الكلية التقنية، الأحساء.
المصدر: المصدر السيد/ خالد عبد العزيز الوسمي	

للمزيد من المعلومات المتعلقة بالسيد/ خالد عبدالعزيز الواسي، رئيس الالتزام، يرجى الرجوع إلى القسم 4.5 "أمين سر مجلس الإدارة" أعلاه. كما يشغل السيد/ خالد عبدالعزيز الواسي منصب أمين سر مجلس الإدارة بالإجابة للمصدر.

السيد/ تشان كول فينغ

المناصب لدى المصدر	الرئيس التنفيذي للمخاطر
المناصب والعضويات الأخرى الحالية	(لا ينطبق).
المناصب والعضويات السابقة	• مدير الأعمال، البطاقات، شركة لوب للمدفوعات الرقمية - شركة ذات مسئولية محدودة (يناير 2023 م حتي مايو 2023 م). • مستشار تطوير المنتجات، بطاقات الائتمان، شركة نايفات للتمويل - شركة مساهمة عامة (مايو 2021 م حتي ديسمبر 2022 م). • مستشار خارجي، بنك الرياض - شركة مساهمة عامة (أغسطس 2020 م حتي أبريل 2021 م). • العضو المنتدب، شبكة الأعمال، شركة أورينت هولدينجز المحدودة - شركة ذات مسئولية محدودة (2019 م حتي 2020 م). • نائب أول للرئيس، رئيس قطاع البطاقات، البنك الأهلي التجاري - شركة مساهمة عامة (2005 م حتي 2008 م). • نائب رئيس، رئيس المنتجات والشراكات، البنك الأهلي التجاري - شركة مساهمة عامة (2010 م حتي 2014 م). • نائب رئيس، رئيس الائتمان الاستهلاكي، البنك الأهلي التجاري - شركة مساهمة عامة (2007 م حتي 2009 م). • رئيس سياسات الائتمان، البنك الأهلي التجاري - شركة مساهمة عامة (2005 م حتي 2007 م). • مدير سياسات الائتمان، البطاقات، سيتي بنك ماليزيا - شركة مساهمة عامة (2004 م حتي 2005 م). • مدير إجراءات الائتمان، الرهون العقارية، بنك إتش إس بي سي ماليزيا - شركة مساهمة عامة (1999 م حتي 2004 م). • مدير مخاطر التجزئة، بنك إتش إس بي سي ماليزيا - شركة مساهمة عامة (1996 م حتي 1999 م). • مسؤول مخاطر التجزئة، بنك إتش إس بي سي ماليزيا - شركة مساهمة عامة (1993 م حتي 1996 م). • كاتب محاسبة، بنك إتش إس بي سي ماليزيا - شركة مساهمة عامة (1991 م حتي 1993 م).
المؤهلات الأكاديمية والمهنية	• ماجستير إدارة أعمال، جامعة ليفربول.

6.5 حوكمة الشركات

يلتزم المصدر بالشفافية والإفصاح وممارسات الأعمال الأخلاقية، وهي القيم التي تنعكس في نظام الحوكمة المؤسسية لديه، والذي يهدف إلى ضمان الالتزام بجميع الأنظمة المعمول بها. ويقوم هذا الإطار على أساس من المساءلة، مع وجود خطوط واضحة للسلطة والرقابة تضمن أن جميع القرارات تُتخذ بما يخدم مصالح المصدر والمساهمين على أفضل وجه. كما يتضمن هذا الإطار آليات للحد من تضارب المصالح، مع الحفاظ على الفصل بين المهام والتعامل الفعال مع أي تضارب محتمل.

يكن الهدف الأساسي من حوكمة الشركات لدى المصدر في وضع إطار حوكمة فعال، لا سيما تعزيز دور المساهم وتبسيط الضوء على حقوقه، وتحديد مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية، وتعزيز كفاءتها في اتخاذ القرار، وتحقيق الشفافية والعدالة والتزاهة في أعمال المصدر، إلى جانب توفير أدوات متوازنة وفعالة لمعالجة تضارب المصالح، وتعزيز آليات الرقابة والمساءلة القائمة على الإدارة التنفيذية والموظفين.

كما يلتزم المصدر بالحفاظ على سرية معلوماته. ويُعد الامتثال للأنظمة واللوائح جزءًا محوريًا من هذا الإطار، حيث يتم تقييم هذا الامتثال ومراقبته بصورة دورية. ويشمل الإطار كذلك تدابير للحفاظ على الأصول، وضمان الاستخدام المناسب والفعال لموارد المصدر.

تحدد لوائح الحوكمة المؤسسية للمصدر مسؤوليات ومكونات لجان المصدر كما هو موضح أدناه:

7.5 لجان مجلس الإدارة

يملك المصدر خمس لجان تابعة لمجلس الإدارة، تشمل: اللجنة التنفيذية، ولجنة المراجعة، ولجنة الترشيحات والمكافآت، ولجنة الالتزام بالائتمان والمخاطر، ولجنة الرقابة الشرعية.

وعلى مستوى الإدارة التنفيذية، يدير المصدر كلا من لجنة إدارة الأصول والخصوم، ولجنة الأمن السيبراني.

5-7-1 اللجنة التنفيذية

يفوض مجلس الإدارة الإشراف على أنشطة المصدر وإدارتها إلى اللجنة التنفيذية. وتعتبر اللجنة التنفيذية أداة أساسية في تشكيل الأهداف الاستراتيجية الرئيسية واستراتيجيات الاستثمار للمصدر، والتي يتم اعتمادها لاحقاً من قبل مجلس الإدارة. وتساعد اللجنة التنفيذية مجلس الإدارة -من خلال وضع خطة عمل شاملة- في تحديد الرؤية والرسالة والاتجاه الاستراتيجي للأعمال. وعلاوة على ذلك، تسهل اللجنة التنفيذية إجراء مراجعات استراتيجية منتظمة لأداء المصدر.

تشرف اللجنة التنفيذية أيضاً على الموافقة على قرارات الاستثمار الرئيسية، وفقاً للإطار الاستراتيجي المعتمد للمصدر. وتكلف اللجنة التنفيذية بصياغة عمليات الأعمال والإجراءات التشغيلية التي تدعم الأنشطة اليومية.

تتكون من ثلاثة أعضاء، ويرأسها السيد/ يوسف بن علي بن إبراهيم المجذوعي، وتضم في عضويتها كلاً من السيد/ علي سعيد المرسل، والسيد/ إسحاق إردشير جابري خورموجي. وتُلمز لجنة الترشيحات والمكافآت بعقد ما لا يقل عن ست اجتماعات سنوياً.

5-7-2 لجنة التدقيق

تؤدي لجنة المراجعة دوراً هاماً في الإشراف على نزاهة وفعالية عمليات المصدر. وتتمثل المسؤولية الرئيسية للجنة المراجعة في ضمان إجراء جميع الأنشطة في بيئة خاضعة للرقابة وأن يتم إنشاء ضوابط داخلية قوية والحفاظ عليها. وتتمتع اللجنة بصلاحيات كبيرة، بما في ذلك الوصول غير المحدود إلى الموارد والمعلومات اللازمة، وصلاحيات التوصية لمجلس الإدارة بتعيين المحاسبين القانونيين وتحديد مكافأهم ورسوم المشاركة ومدة المهمة ونطاق العمل، بالإضافة إلى القدرة على تعيين مستشارين داخليين وخارجيين لأداء واجباتها.

تتكون من ثلاثة أعضاء، ويرأسها السيد/ عدنان السيد حبيب مكي هاشم، وتضم في عضويتها كلاً من السيد/ عزيز محمد القحطاني، والسيد/ محمد علي العماري. وتُلمز لجنة التدقيق بعقد ما لا يقل عن أربع اجتماعات سنوياً.

5-7-3 لجنة إدارة الائتمان والمخاطر

تُكلف لجنة إدارة الائتمان والمخاطر بالإشراف على سياسات التمويل الخاصة بالمصدر، بما في ذلك الموافقة على هذه السياسات، واقتراح دراسات حول الأسواق المستهدفة، ووضع معايير إدارية للحفاظ على سلامة العمليات. وتؤدي اللجنة دوراً رئيسياً في تقييم طبيعة ونطاق المخاطر الكبيرة ضمن عمليات التمويل الخاصة بالمصدر، وتضمن إنشاء سياسات وضوابط قوية تهدف إلى تخفيف هذه المخاطر.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة بمراجعات وتقييمات منتظمة لملف المخاطر الخاص بالمصدر لضمان توافقه مع الأهداف الاستراتيجية الشاملة للمصدر. وتقوم اللجنة بفحص ممارسات إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال، وتقديم إرشادات حول الاستراتيجيات لتعزيز مرونة المصدر واستدامته التشغيلية.

تتكون من أربعة أعضاء، ويرأسها السيد/ محمد صديق عبد الرحمن قصاب، وتضم في عضويتها كلاً من السيد/ محمد جواد عالم، والسيد/ عادل محمد إقبال سناي، والسيد/ عادل بن صالح سعد الحوار. وتُلمز لجنة إدارة الائتمان والمخاطر بعقد ما لا يقل عن أربع اجتماعات سنوياً.

5-7-4 لجنة الترشيحات والمكافآت

تُكلف لجنة الترشيحات والمكافآت بمراجعة واقتراح تعديلات هيكلية على مجلس الإدارة ولجانته لتحسين الأداء. وتوافق اللجنة على ترشيحات أعضاء مجلس الإدارة واللجان بناءً على السياسات المعتمدة. وتقوم اللجنة بتقييم أداء مجلس الإدارة ولجانته سنوياً، وتقييم المهارات والكفاءات اللازمة لعضوية المجلس، وتحديد مجالات التطوير والتدريب.

تتكون من ثلاثة أعضاء، ويرأسها السيد/ فيصل سعد القروني، وتضم في عضويتها كلاً من السيد/ علي سعيد المرسل، والسيد/ محمد عبد الله المنصور. وتُلمز لجنة الترشيحات والمكافآت بعقد ما لا يقل عن اجتماعين سنوياً.

5-7-5 لجنة الرقابة الشرعية

يلتزم المصدر التزاماً كاملاً بمبادئ الشريعة الإسلامية، ويضمن الامتثال لها في جميع عملياته وأنشطته التجارية. ولحماية هذه المعايير، تم تشكيل لجنة مكونة من علماء الشريعة المرموقين للإشراف والتحقق من أن منتجات المصدر والعقود المرتبطة بها تظل متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وتتمثل المهمة الأساسية للجنة الشرعية في التأكد من أن منتجات المصدر تتوافق بشكل صارم مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ويتضمن ذلك موافقة اللجنة على الشروط والأحكام في النماذج والعقود والاتفاقيات أو المستندات القانونية الأخرى المستخدمة في تنفيذ المعاملات، بالإضافة إلى ضمان أن أدلة المنتجات والإعلانات التسويقية والرسوم التوضيحية والكتيبات تعكس بشكل دقيق أوصاف المنتجات المتوافقة مع الشريعة.

تتكون من عضوين، ويرأسها الدكتور/ عبد الله محمد العمراني، ويشغل العضوية الدكتور/ حسن عبد الله الحمادي. وتُلمز لجنة الرقابة الشرعية بعقد ما لا يقل عن اجتماعين سنوياً.

8.5 المصالح المباشرة أو غير المباشرة في المصدر

حسب علم المصدر واعتقاده وحسب تاريخ نشرة الإصدار للبرنامج هذه، فإنه -ما لم يُذكر خلاف ذلك في الجدول أدناه- لا توجد أية مصالح مباشرة أو غير مباشرة لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو الأعضاء المقترحين، أو التنفيذيين، أو أمين سر المجلس، أو أي من أقاربهم في أسهم المصدر أو أدوات الدين الصادرة عنه.

الجدول (12): تفاصيل ملكية أعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة

الاسم	المنصب	نسبة الملكية	
السيد/ عبدالله بن علي بن ابراهيم المجدوعي	رئيس مجلس الإدارة	5.64٪	(غير مباشرة) يملك السيد/ عبدالله بن علي بن ابراهيم المجدوعي نسبة 6٪ من شركة المجدوعي القابضة، وتمتلك شركة المجدوعي القابضة نسبة 94٪ من شركة المجدوعي للسيارات، وتمتلك شركة المجدوعي للسيارات نسبة 100٪ من المصدر.
السيد/ يوسف بن علي بن ابراهيم المجدوعي	نائب رئيس مجلس الإدارة	5.64٪	(غير مباشرة) يملك السيد/ يوسف بن علي بن ابراهيم المجدوعي نسبة 6٪ من شركة المجدوعي القابضة، وتمتلك شركة المجدوعي القابضة نسبة 94٪ من شركة المجدوعي للسيارات، وتمتلك شركة المجدوعي للسيارات نسبة 100٪ من المصدر.

المصدر: المصدر

9.5 الترتيبات مع المصدر

لا يتيح النظام الأساس أو اللوائح والسياسات الداخلية للمصدر أية صلاحيات تمكن عضو مجلس الإدارة من التصويت على عقد أو عمل أو عرض له فيه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك طبقاً لأحكام المادة الحادية والسبعين من نظام الشركات والمادة السابعة والعشرين من نظام الشركات والتي تنص أيضاً على أنه لا يجوز أن يكون لعضو مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب المصدر إلا بموافقة من المساهم. بالإضافة إلى ذلك، تحظر المادة السابعة والعشرون من نظام الشركات على أعضاء مجلس الإدارة المشاركة في أي عمل من شأنه منافسة المصدر، أو أن ينافس المصدر في أحد فروع النشاط الذي يزاوله، إلا بموافقة من المساهم أو المساهمين أو من يفوضونه.

ووفقاً للمادة الحادية والسبعين من نظام الشركات، فإنه يتعين على عضو مجلس الإدارة الإفصاح وإبلاغ مجلس الإدارة بما له من مصالح مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب المصدر. ويثبت هذا الإبلاغ في محضر اجتماع مجلس الإدارة عند اجتماعه. ويبلغ مجلس الإدارة المساهمين عند انعقاد عند الاجتماع بهم عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها، ويرافق التبليغ تقرير خاص من مراجع حسابات المصدر يعد وفقاً لمعايير المراجعة المعتمدة في المملكة. ولا يجوز للعضو الذي لديه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب المصدر المشاركة في المداولات أو التصويت على القرارات التي تصدر بشأن هذه العقود والأعمال.

قام المصدر بإعداد وتطبيق سياسة مكتوبة وواضحة للتعامل مع حالات تعارض المصالح والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة مع مراعاة مناسبة هذه السياسة لحجم المصدر وطبيعة أعماله وهيكله التنظيمي، وذلك لضمان وجود آلية واضحة يتم تطبيقها لتحديد حالات تعارض المصالح ومعايير منافسة المصدر والحالات التي تستوجب الحصول على موافقة المساهمين. وتنظم سياسة تضارب المصالح والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة إجراءات صارمة لضمان الامتثال للقواعد العامة وفقاً لنظام الشركات.

باستثناء ما ورد ذكره في القسم (8.5) "المصالح المباشرة أو غير المباشرة في المصدر"، لا يملك أعضاء مجلس الإدارة أو كبار التنفيذيين أو أمين سر مجلس الإدارة أو أي من أقربائهم عقد أو ترتيب ساري المفعول أو مزعم إبرامه أو مصالح في أعمال المصدر.

10.5 الموظفون

كما في تاريخ نشرة الإصدار للبرنامج، لا يوجد أي برنامج لخيارات الأسهم أو ترتيبات أخرى قد تُفضي إلى مشاركة الموظفين في رأس مال المصدر

6. المعلومات المالية ومناقشة وتحليل الإدارة

يستعرض هذا القسم مراجعة تحليلية لأداء الشركة ووضعتها المالي خلال السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م و2025م.

قربت جميع المبالغ المذكورة في هذا القسم إلى أقرب ألف ريال سعودي، ما لم يُذكر خلاف ذلك، كما تم تقريب الأرقام والنسب المئوية إلى أقرب رقم عشري. وعليه، قد يختلف مجموع الأرقام عن المجموع الوارد في الجداول. كما قد لا تتطابق النسب المئوية المذكورة في الجدول -بالزيادة أو النقصان- مع النسب المئوية التي يتم احتسابها بناءً على الأرقام الواردة في الجداول والمبينة بالألاف. وقد استخرجت المعلومات المالية للشركة كما في للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م و2023م من البيانات المقارنة للقوائم المالية الأعوام 2023م و2024م على التوالي، وتم استخراج المعلومات المالية للشركة كما في للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م من القوائم المالية لعام 2024م، ولم تخضع هذه المعلومات لأي تعديل جوهري ما لم ينص على خلاف ذلك، واستخرجت المعلومات المالية للشركة كما في ولفرة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م و2025م من القوائم المالية الأولية المختصرة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م ولم تخضع هذه المعلومات لأي تعديل جوهري ما لم ينص على خلاف ذلك. وقد تم إدراج هذه القوائم المالية في القسم (15) "الملاحق - القوائم المالية والنظام الأساس" من هذه النشرة.

1.6 إقرارات أعضاء مجلس الإدارة بشأن القوائم المالية

يقر مجلس الإدارة بما يلي:

1. أن المعلومات المالية الواردة في هذا القسم معدة على أساس موحد ومستخرجة دون تغيير جوهري ويتم عرضها بما يتفق مع القوائم المالية المراجعة كما في للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م و2023م و2024م وبما يتفق مع القوائم المالية الأولية المختصرة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م و2025م، والإيضاحات المرفقة والتي تم إعدادها من قبل المصدر وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA).
2. ليس لدى المصدر أي أدوات دين صادرة أو قائمة أو موافق عليها ولم يتم إصدارها. وباستثناء ما تم الإفصاح عنه في القسم (6-6-12) "القروض" والقسم (4.7) "الاتفاقيات الجوهري"، لا توجد قروض لأجل سواء كانت مضمونة بضمان شخصي أو غير مضمونة بضمان شخصي، أو مضمونة برهن (سواء أقدم المصدر أم غيره رهنًا لها) أو غير المضمونة برهن.
3. باستثناء ما تم الإفصاح عنه في القسم (6-6-12) "القروض" والقسم (4.7) "الاتفاقيات الجوهري"، ليس لدى المصدر أي تمويلات أو قروض أو أي مديونيات أخرى من أي نوع، بما في ذلك السحب على المكشوف من الحسابات المصرفية، أو الالتزامات تحت القبول أو ائتمان القبول، أو التزامات الشراء التأجيلي، كما لا توجد أي قروض أو ديون مشمولة بضمان شخصي أو غير مشمولة بضمان شخصي، أو مضمونة برهن أو غير مضمونة برهن.
4. باستثناء ما تم الإفصاح عنه في القسم (6-6-12) "القروض" والقسم (4.7) "الاتفاقيات الجوهري"، ليس لدى المصدر أي رهون أو حقوق أو أعباء على ممتلكات المصدر.
5. باستثناء ماورد في القسم (4.7) "الاتفاقيات الجوهري" والقسم (6) "المعلومات المالية ومناقشة وتحليل الإدارة"، لا يوجد على المصدر أي التزامات محتملة أو ضمانات من أي نوع، كما يقر بأن المصدر خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ تقديم طلب التسجيل وطرح الأوراق المالية الخاضعة لهذه النشرة، لم يمنح أي عمولات أو خصومات أو أتعاب وساطة أو أي عوض غير نقدي فيما يتعلق بإصدار أو طرح أي أوراق مالية، ولم يحصل أي من أعضاء مجلس الإدارة أو الأعضاء المقترحين أو كبار التنفيذيين أو القائمين بعرض أو طرح الأوراق المالية أو الخبراء على أي من تلك الدفعات أو المنافع.

2.6 معلومات حول الشركة

شركة راية للتمويل ("الشركة") شركة شخص واحد مساهمة سعودية مملوكة مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم 2050104609 الصادر من الدمام بتاريخ 8 ربيع الثاني 1436هـ (28 يناير 2015م)، وتعمل بناءً على موافقة البنك المركزي السعودي (ساما) رقم 351000153064 وتاريخ 25 ذو الحجة 1435هـ (19 أكتوبر 2014م). حصلت الشركة على ترخيص من ساما لممارسة أنشطة التأجير التمويلي بتاريخ 14 جمادى الثانية 1437هـ (23 مارس 2016م). بالإضافة إلى ذلك، حصلت الشركة على شهادة عدم ممانعة من ساما للقيام بأنشطة تمويل المراقبة في المملكة العربية السعودية خلال سنة 2019م. يقع المقر المسجل للشركة في ص. ب. 336، الدمام 31411، المملكة العربية السعودية. الشركة مملوكة لشركة المجدوعي للسيارات المحدودة ("الشركة الأم") وهي شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية. أما الشركة الأم فهي مملوكة بنسبة 94٪ من شركة المجدوعي القابضة المحدودة ("الشركة القابضة"). وتعود الملكية الفعلية للشركة القابضة إلى مجموعة من الشركات العائلية، وهن شركة يوسف علي إبراهيم المجدوعي (6٪)، شركة منى علي إبراهيم المجدوعي (3٪)، شركة محمد علي إبراهيم المجدوعي (6٪)، شركة فاطمة علي إبراهيم المجدوعي (3٪)، شركة عمر علي إبراهيم المجدوعي (6٪)، شركة عبدالله علي إبراهيم المجدوعي (6٪)، شركة شريفة علي إبراهيم المجدوعي (3٪)، شركة حنان علي إبراهيم المجدوعي (3٪)، شركة إبراهيم علي إبراهيم المجدوعي (6٪)، شركة رقية عبدالرزاق محمد الغامدي (6٪)، بينما تملك شركة علي إبراهيم صالح المجدوعي باقي الأسهم وبالتالي تبلغ نسبة ملكيتها (52٪) من أسهم الشركة القابضة.

وتعمل الشركة من خلال الفروع التالية:

الجدول (13): فروع الشركة

نوع السجل	رقم السجل التجاري	المدينة

المقر الرئيسي	2050104609	الدمام
فرع	1010610746	الرياض
فرع	4030296155	جدة

3.6 ملخص أسس الأعداد والسياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية

1-3-6 أسس الأعداد

(أ) بيان الالتزام

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي (معايير المحاسبة للمعايير الدولية للتقرير المالي) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

(ب) مبدأ التكلفة التاريخية

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستخدام مبدأ الاستمرارية، باستثناء الاستثمار الذي يقاس بالقيمة العادلة ومكافأة نهاية الخدمة للموظفين التي تقاس بطريقة ائتمان الوحدة المتوقعة.

(ج) أسس العرض

لا يتم عرض قائمة المركز المالي للشركة باستخدام تصنيف متداول / غير متداول. ومع ذلك، يتم تصنيف الأرصدة التالية عموماً على أنها متداولة: النقد وما في حكمه، والمدفوعات مقدماً والذمم المدينة الأخرى، والذمم الدائنة، والمصروفات المستحقة والمطلوبات الأخرى ومخصص الزكاة. يتم تصنيف الأرصدة التالية عموماً على أنها غير متداولة: الممتلكات والمعدات، والموجودات غير الملموسة، ومكافأة نهاية الخدمة للموظفين. الأرصدة ذات الطبيعة المختلطة، أي التي تتضمن الأجزاء المتداولة وغير المتداولة، وتشمل صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي، وصافي الاستثمار في تمويل المراجعة، والتزامات عقود الإيجار والقروض.

(د) عملة العرض والعملة الوظيفية

تم قياس البنود المدرجة في هذه القوائم المالية باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها الشركة. تم عرض هذه القوائم المالية بالريال السعودي والذي يمثل عملة النشاط والعرض للشركة. تم تقريب جميع المعلومات المالية المعروضة إلى أقرب ريال سعودي، ما لم يذكر خلاف ذلك.

(هـ) تصنيف المتداول وغير المتداول

حتى 31 ديسمبر 2020 م، كانت الشركة تعرض الموجودات المتداولة وغير المتداولة، والمطلوبات المتداولة وغير المتداولة، كتصنيفات منفصلة في قائمة مركزها المالي. قامت الإدارة بإعادة تقييم هذا العرض خلال 2021 م وترى أنه بسبب عدم وجود دورة تشغيل قابلة للتحديد على نحو واضح، فإن عرض الموجودات والمطلوبات حسب ترتيب السيولة يقدم معلومات أكثر ملاءمة من عرض المتداولة/ غير المتداولة. وعليه، تم عرض الموجودات والمطلوبات حسب ترتيب سيولتها كما في 31 ديسمبر 2024 م مع أرقام المقارنة لسنة 2023 م.

يكون الأصل متداولاً عندما:

- يكون من المتوقع تحقيقه أو توجدياً لبيعه أو استهلاكه في دورة التشغيل العادية؛
- يكون محتفظاً به بشكل أساسي بغرض المتاجرة؛
- يتوقع أن يتحقق خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير المالي؛ أو
- نقد أو ما في حكمه ما لم يحظر أن يتم تبادله أو استخدامه لتسوية مطلوبات لمدة أقلها اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير المالي.

وتصنف جميع الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة. يكون الالتزام متداولاً عندما:

- يكون من المتوقع سداؤه في دورة التشغيل العادية؛
- يكون محتفظاً به بشكل أساسي بغرض المتاجرة؛
- يكون مستحق السداد خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير المالي؛ أو
- لا يتضمن حقاً في نهاية فترة التقرير بتأجيل تسوية المطلوبات لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد فترة التقرير.

يتم تصنيف جميع المطلوبات الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

(و) المعايير والإصدارات والتفسيرات الجديدة

المعايير الجديدة والمعدلة التي ليس لها تأثير جوهري في القوائم المالية

تم تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي المعدلة التالية. لم يكن لتطبيق هذه المعايير الدولية للتقرير المالي المعدلة أي تأثير هام في المبالغ المدرجة للفترة الحالية والسابقة.

- التزامات عقود الإيجار في معاملات البيع وإعادة الاستئجار - التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 16 "عقود الإيجار"؛
- تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة والمطلوبات غير المتداولة مع التعهدات - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (1) "عرض القوائم المالية"؛
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (7) قائمة التدفقات النقدية والمعيار الدولي للتقرير المالي (7) "الأدوات المالية: الإفصاحات - ترتيبات تمويل الموردين؛
- عدم قابلية التداول - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (21) "تأثيرات التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية".

والمعدلة الصادرة والتي لم تُطبق بعد

لم تقم الشركة بالتطبيق المبكر للمعايير الجديدة والمعدلة التالية والتي صدرت ولكنها غير سارية المفعول بعد:

- التعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية - التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (9) "الأدوات المالية"، والمعيار الدولي للتقرير المالي (7) "الأدوات المالية: الإفصاحات"؛
- العقود التي تشير إلى الطاقة الكهربائية من الطبيعة - التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (9) والمعيار الدولي للتقرير المالي (7)؛
- المعيار الدولي للتقرير المالي (18) "العرض والإفصاح للقوائم المالية"؛
- المعيار الدولي للتقرير المالي (19) "الشركات التابعة التي لا تخضع للمسائلة العامة: الإفصاحات"؛
- بيع أو مساهمة في الأصول بين المستثمر والشركة الزميلة أو المشروع المشترك (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (10) ومعيار المحاسبة الدولي (28)). سيتم تحديد تاريخ السريان فيما بعد.

لا يُتوقع أن يكون للمعايير المذكورة أعلاه تأثير جوهري في القوائم المالية للشركة.

2-3-6 ملخص السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية

فيما يلي معلومات عن السياسات المحاسبية الجوهرية التي طُبِّقَت الشركة تطبيقاً ثابتاً عند إعداد هذه القوائم المالية:

(أ) النقد وما في حكمه

يتضمن النقد وما في حكمه النقد في الصندوق والودائع تحت الطلب والاستثمارات الأخرى قصيرة الأجل عالية السيولة قصيرة الأجل ذات فترات استحقاق أصلية تبلغ ثلاثة أشهر، والقابلة للتحويل الفوري إلى مبالغ معلومة من النقد والتي تخضع لمخاطر تغيرات في القيمة غير هامة.

(ب) صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي وتمويل المراجعة

عقود الإيجار التمويلي

تُصنف عقود الإيجار التي تقوم فيها الشركة بتحويل ما يقارب جميع المخاطر والمناافع الجوهرية المتعلقة بملكية الأصل إلى المستأجرين كعقود إيجار تمويلي. تُسجَّل عقود الإيجار التمويلي في بداية عقد الإيجار بالقيمة العادلة للأصل المؤجر أو القيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات الإيجار، أيهما أقل، وتُقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل العمولة الفعلي. يشمل إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي على إجمالي الدفعات المستقبلية بموجب عقود التأجير التمويلي ومنها القيمة المتبقية مستحقة القبض ("الإيجارات"). تُخصم التأمينات المستردة مع حق المقاصة مقابل الإيجارات من إجمالي الاستثمارات في عقود تمويل. يتم قيد الفرق بين الإيجارات وتكلفة الموجودات المؤجرة ومنها تكاليف المعاملات كإيرادات تمويل غير مكتسبة. ولأغراض العرض، يتم خصم إيرادات التمويل غير المكتسبة ومخصص الانخفاض في القيمة لخسائر عقود الإيجار من إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي.

تمويل المراجعة

تمثل المراجعة شكلاً من أشكال التمويل الإسلامي تشتري الشركة بموجبه، بناءً على طلب من عملائها، سلعة محددة وتبيعها للعملاء بسعر يساوي تكلفة الشركة بالإضافة إلى الأرباح، وتُدفع على أساس مؤجل على شكل أقساط.

(ج) موجودات معاد اقتناؤها محتفظ بها لغرض البيع

تقوم الشركة، في السياق الاعتيادي للأعمال، بشراء بعض السيارات مقابل تسوية صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي. تعتبر هذه الموجودات موجودات محتفظ بها بغرض البيع ويتم إثباتها مبدئياً بصافي القيمة القابلة للموجودات المعاد استردادها.

وبعد الإثبات الأولي، تدرج هذه الموجودات بقيمتها الدفترية أو صافي القيمة القابلة للتحقق ذات الصلة، أيهما أقل. يتم تحميل أو إضافة التغيرات في صافي القيمة القابلة للتحقق والأرباح أو الخسائر عند الاستبعاد إلى قائمة الدخل الشامل.

(د) الأدوات المالية

1. الموجودات المالية

أ. التصنيف

تصنف الموجودات المالية للشركة وتُقاس ضمن الفئات التالية:

- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- التكلفة المطفأة.

تستند هذه التصنيفات إلى نموذج أعمال الشركة لإدارة الموجودات المالية وسمات التدفقات النقدية التعاقدية.

تقيس الشركة الأصل المالي بالتكلفة المطفأة عندما يكون ضمن نموذج أعمال للاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، وتؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي إلى نشوء تدفقات نقدية في مواعيد محددة تكون دفعات مقصورة على أصل الدين والفائدة على أصل المبلغ القائم.

بالنسبة للموجودات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، ستُسجل الأرباح والخسائر في الدخل الشامل الآخر.

ب. الإثبات والتوقف عن الإثبات

يتم إثبات عمليات الشراء والبيع العادية للموجودات المالية في تاريخ التداول، أي التاريخ الذي تلتزم فيه الشركة بشراء أو بيع الموجودات. يتم التوقف عن إثبات الموجودات المالية عند انتهاء الحق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو يتم أو نقلها وقيام الشركة بتحويل كافة مخاطر ومزايا الملكية بصورة جوهرية.

ج. القياس

تقوم الشركة عند الإثبات الأولي بقياس الأصل المالي بقيمته العادلة زائداً تكاليف المعاملات العائدة مباشرة لاقتناء الأصل في حال كان الأصل ليس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

القياس اللاحق

فيما يلي القياس اللاحق للموجودات المالية: التكلفة المطفأة

إن الموجودات التي يتم الاحتفاظ بها بغرض تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية بحيث تمثل تلك التدفقات النقدية فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة، يتم قياسها بالتكلفة المطفأة. يتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية في إيرادات التمويل باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. ويتم إثبات أي مكسب أو خسارة ناتجة عن إلغاء الإثبات مباشرة في الربح أو الخسارة ويتم عرضها في الأرباح / (الخسائر) الأخرى، إلى جانب أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية. تُعرض خسارة الانخفاض في القيمة بشكل منفصل في الربح أو الخسارة.

أدوات حقوق الملكية

تقوم الشركة لاحقاً بقياس جميع استثمارات الملكية بالقيمة العادلة. إذا قررت إدارة الشركة عرض أرباح وخسائر القيمة العادلة عن استثمارات حقوق الملكية في الدخل الشامل الآخر، لا يوجد إعادة تصنيف لاحقة لأرباح وخسائر القيمة العادلة للربح أو الخسارة بعد التوقف عن إثبات الاستثمار. يستمر إثبات توزيعات الأرباح من هذه الاستثمارات في الربح أو الخسارة كإيرادات أخرى عند ثبوت حق الشركة في استلام المدفوعات.

لا يتم الإفصاح بشكل منفصل عن خسائر انخفاض القيمة (ورد خسائر انخفاض القيمة) عن استثمارات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة.

الانخفاض في القيمة

تقوم الشركة على أساس النظرة المستقبلية بتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بموجوداتها المالية. تعتمد طريقة الانخفاض في القيمة المطبقة على ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

بالنسبة لصافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي وتمويل المرابحة، ذمم تمويل المرابحة المدينة، تطبق الشركة النموذج المكون من ثلاث مراحل ("النموذج العام") لتحديد الانخفاض في القيمة بناءً على التغيرات في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي.

المرحلة الأولى ("العامة") وتشمل الأدوات المالية التي لم تتعرض لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الإثبات المبدئي أو التي لديها مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ التقرير. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم إثبات الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ويتم احتساب الإيرادات بناءً على القيمة الدفترية الإجمالية للأصل (أي دون اقتطاع مخصص الائتمان). الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث التخلف عن السداد المحتملة خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير. وهي ليست العجز النقدي المتوقع على مدى فترة 12 شهراً ولكن خسارة الائتمان بالكامل على الموجودات، مرجحة باحتمال أن الخسارة ستحدث خلال الاثني عشر شهراً المقبلة.

المرحلة الثانية ("منخفضة الأداء") وتشمل الأدوات المالية التي تعرضت لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الإثبات المبدئي، إلا إن كانت مخاطر الائتمان منخفضة في تاريخ التقرير ولا يتوفر دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة. يُفترض حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان في حال تجاوزت الذمم المدينة تاريخ استحقاقها بمدة 30 يوماً. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة ويتم احتساب الإيرادات بناءً على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات. الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع أحداث التعثر في السداد المحتملة على مدى أقصى فترة تعاقدية تتعرض خلالها الشركة لمخاطر ائتمان. إن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتوسط المرجح للخسائر الائتمانية، مع مخاطر التخلف عن السداد ذات الصلة التي تحدث وتعتبر عوامل ترجيح.

المرحلة الثالثة ("غير العامة") وتشمل موجودات مالية لها دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة في تاريخ التقرير. يحدث التعثر في السداد على أداة مالية عندما يفشل الطرف المقابل بتسديد الدفعات التعاقدية خلال 90 يوماً من استحقاقها. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الانتاجي ويتم احتساب إيرادات الفوائد بناءً على صافي القيمة الدفترية (صافي مخصص الائتمان).

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأدوات المالية قد زادت بشكل جوهري، تقوم الشركة بالأخذ في الحسبان المعلومات المعقولة والداعمة المتوفرة (على سبيل المثال، أيام التخلف عن السداد، تقييم ائتمان العميل، إلخ)، من أجل مقارنة مخاطر التخلف عن السداد كما في تاريخ التقرير مع مخاطر التخلف عن السداد كما في الإثبات المبدئي للأداة المالية.

بينما يخضع كل من النقد وما يماثله والذمم المدينة الأخرى أيضاً لمتطلبات الانخفاض في القيمة في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9، إلا أنها تعتبر منخفضة المخاطر وليس من المتوقع أن تكون خسارة الانخفاض في القيمة جوهرية.

يتم شطب الموجودات المالية فقط إذا:

(1) إذا تأخر سداد الذمم المدينة مدة سنة واحدة على الأقل؛ و (2) لا يوجد أي توقع معقول لاستردادها.

وعندما يتم شطب الموجودات المالية، تستمر الشركة في القيام بأنشطة الإنفاذ سعياً منها لاسترداد الذمم المستحقة. عند القيام بالاسترداد، وبعد الشطب، يتم إثبات المستردات كإيرادات أخرى في قائمة الدخل الشامل.

2. المطلوبات المالية

يتم إثبات جميع المطلوبات المالية في الوقت الذي تصبح فيه الشركة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة. يتم الإثبات الأولي للمطلوبات المالية بالقيمة العادلة ناقصاً أي تكاليف منسوبة مباشرة للمعاملات. وبعد الإثبات الأولي، تُقاس بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم التوقف عن إثبات الالتزام المالي عند سداد الالتزام أو إلغائه أو انتهاء مدته. وعند استبدال التزام مالي آخر بالتزام مالي حالي من نفس الجهة الممولة بشروط مختلفة اختلافاً جوهرياً أو إجراء تعديل شروط الالتزامات الحالية تعديلاً جوهرياً، يُعتبر هذا التغيير أو التعديل على أنه توقف الاعتراف بالالتزام الأصلي والاعتراف بالتزام جديد، ويُعترف بالفارق في القيم الدفترية المعنية في قائمة الدخل الشامل.

3. المقاصة

تتم إجراء المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية وتدرج المبالغ بالصافي في القوائم المالية عندما يكون لدى الشركة حق قانوني يلزم بمقاصة المبالغ التي تم إثباتها وتعتزم إما تسويتها على أساس الصافي أو إثبات الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

4. الذمم الدائنة

المطلوبات عبارة عن التزامات بسداد قيمة البضائع والخدمات المستلمة، سواء تم إصدار فواتير بموجبها إلى الشركة أم لا. يتم إثبات الذمم الدائنة التجارية أولاً بالقيمة العادلة، وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

5. القروض

يتم إثبات القروض مبدئياً بالقيمة العادلة (باعتبارها متحصلات مقبوضة) بالصافي من تكاليف المعاملة المتكبدة، إن وجدت. ويعد الإثبات الأولي، يتم قياس القروض بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم إثبات أي فرق بين المتحصلات) صافي تكاليف المعاملات (ومبلغ الاسترداد في الربح أو الخسارة على مدى فترة الاقتراض باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

يتم استبعاد القروض من قائمة المركز المالي عندما يتم الوفاء بالالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء مدته. يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي تم إطفائها أو تحويلها إلى طرف آخر والمقابل النقدي المسدد، بما في ذلك الموجودات غير النقدية المحولة أو المطلوبات المتكبدة، في قائمة الدخل الشامل ضمن الإيرادات الأخرى أو التكاليف التمويلية.

تصنف القروض كمطلوبات متداولة ما لم يكن لدى الشركة حق غير مشروط بتأجيل تسوية الالتزام لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد فترة التقرير.

6. الإيرادات

يتم إثبات الإيرادات عندما يكون من المحتمل أن تعود بمنافع اقتصادية على الشركة وعندما تكون الإيرادات قابلة بالفعل للقياس بشكل موثوق. تتحقق الإيرادات من عقود الإيجار التمويلي وتمويل المراجعة باستخدام طريقة العائد الفعال.

يتم إثبات إيرادات العمولات من السيارات عند تنفيذ عقود الإيجار وفقاً للشروط المتفق عليها مع المورد المختص.

7. المنح الحكومية

تقوم الشركة بإثبات منحة حكومية متعلقة بالإيرادات إذا كان هناك تأكيد معقول على استلامها وأن الشركة ستكون ملتزمة بالشروط المرتبطة بالمنحة. وتُعامل المنفعة المحققة من ودیعة حكومية ذات معدل ربح أقل من السوق كمنحة حكومية تتعلق بالدخل. ويُعترف بالوديعة ذات المعدل الأقل من السوق وتُقاس وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (9) "الأدوات المالية". ويجب قياس المنفعة من معدل الفائدة أقل من معدل الفائدة السائدة في السوق بالفرق بين القيمة العادلة الأولية للوديعة المحددة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 والمتحصلات المستلمة. يتم المحاسبة عن المنفعة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 20. يتم إثبات المنح الحكومية في قائمة الدخل الشامل بصورة منتظمة على مدى الفترة التي اعترفت فيها الشركة بالتكاليف ذات العلاقة كمصرف وذلك لمقابلة المنحة مع التكاليف التي سيتم التعويض عنها.

8. الزكاة والضرائب

تخضع الشركة للزكاة وفقاً للوائح هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة") ويُحسّل مخصص الزكاة على الربح أو الخسارة. لا يتم المحاسبة عن الزكاة وفق نفس طريقة المحاسبة عن ضريبة دخل وبالتالي لا يتم احتساب أي ضريبة مؤجلة تتعلق بالزكاة. يتم إثبات مطلوبات الزكاة الإضافية، إن وجدت، والتي تتعلق بالربوط على سنوات سابقة من قبل الهيئة في الفترة التي يتم فيها إصدار الربوط النهائية.

تقوم الشركة باستقطاع ضرائب على بعض المعاملات مع الأطراف غير المقيمة في المملكة العربية السعودية وفقاً لمتطلبات نظام ضريبة الدخل السعودي.

9. خسارة اليوم الأول

عندما يختلف سعر المعاملة عن القيمة العادلة لمعاملات السوق الحالية الأخرى القابلة للملاحظة في نفس الأداة، أو استناداً إلى أسلوب التقييم مع المتغيرات التي تتضمن فقط البيانات من الأسواق النشطة، تقوم الشركة على الفور بإثبات الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة ((أ) ربح أو خسارة اليوم الأول) في قائمة الربح أو الخسارة.

3-3-6 المعايير والإصدارات الجديدة والتفسيرات:

أ. المعايير الجديدة والمعدلة التي ليس لها تأثير جوهري في القوائم المالية

هناك بعض المعايير الجديدة أو التعديلات على المعايير الحالية سارية المفعول ابتداءً من 1 يناير 2025م، ومع ذلك، ليس لها أي تأثير أو قابلة للتطبيق فيما يتعلق بالقوائم المالية الأولية المختصرة للشركة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م. لم تقم الشركة بالتطبيق المبكر لأي معيار أو تفسير أو تعديل آخر تم إصداره ولكنه غير ساري المفعول بعد. فيما يلي المعايير الجديدة والمعدلة التي ليس لها تأثير جوهري في القوائم المالية المختصرة:

- تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة والمطلوبات غير المتداولة مع التعديلات - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (1) "عرض القوائم المالية";
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (7) قائمة التدفقات النقدية والمعيار الدولي للتقرير المالي (7) "الأدوات المالية: الإفصاحات - ترتيبات تمويل الموردين"; و
- عدم قابلية التداول - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (21) "تأثيرات التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية". لم يكن لتطبيق المعايير المعدلة أي تأثير جوهري في المبالغ المثبتة في الفترة الحالية والفترات السابقة.

ب. المعايير الجديدة والمعدلة الصادرة والتي لم تُطبّق بعد

إن المعايير والتفسيرات الصادرة والتي لم تصبح سارية المفعول حتى تاريخ إصدار القوائم المالية الأولية المختصرة للشركة مبينة أدناه. تعتزم الشركة تطبيق هذه المعايير، إذا كانت واجبة التطبيق، عندما تصبح سارية المفعول.

قررت إدارة الشركة عدم اختيار التطبيق المبكر للمعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية والتي سوف تصبح سارية المفعول خلال الفترات التي تبدأ في 1 يناير 2026م أو بعد ذلك التاريخ.

- التعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية - التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (9) "الأدوات المالية"، والمعيار الدولي للتقرير المالي (7) "الأدوات المالية: الإفصاحات"؛
- المعيار الدولي للتقرير المالي (18) "العرض والإفصاح للقوائم المالية"؛
- المعيار الدولي للتقرير المالي (19) "الشركات التابعة التي لا تخضع للمسائلة العامة: الإفصاحات".
- بيع أو مساهمة الموجودات بين المستثمر وشركته الزميلة أو المشروع المشترك - تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 10 - "القوائم المالية الموحدة" ومعيار المحاسبة الدولي 28 "الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة"

لا يُتوقع أن يكون للمعايير المذكورة أعلاه تأثير جوهري في القوائم المالية.

ج. التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة:

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي من الإدارة استخدام الأحكام والتقديرات والافتراضات التي تؤثر في تطبيق السياسات المحاسبية وعلى المبالغ المبينة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على نحو مستمر. يتم إظهار أثر التعديلات التي تترتب عنها مراجعة التقديرات المحاسبية في فترة المراجعة وأي فترات مستقبلية تتأثر بهذه التعديلات. يعد قياس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على عقود الإيجار التمويلي وعقود تمويل المراجعة تقديراً ينطوي على مخاطر ينتج عنها تعديل جوهري في القيم الدفترية للموجودات خلال السنة المالية التالية.

4.6 مؤشرات الأداء الرئيسية والمؤشرات المالية غير المدرجة في المعايير الدولية للتقرير المالي (non-IFRS)

يوضح الجدول التالي مؤشرات الأداء الرئيسية والمؤشرات المالية غير المدرجة في المعايير الدولية للتقرير المالي (non-IFRS) كما في وللسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م وكما في ولفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م.

الجدول (14): مؤشرات الأداء الرئيسية والمؤشرات المالية غير المدرجة في المعايير الدولية للتقرير المالي (non-IFRS)

نسبة مئوية	وحدة العرض	كما في وللسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر			كما في ولفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو
		2022م	2023م	2024م	2025م
هامش الربح قبل الزكاة	(نسبة مئوية) %	(%16.4)	%6.3	%11.0	%22.4
نسبة الدين إلى حقوق المساهمين	(نسبة) X	0.9	2.2	3.9	4.3
نسبة مستحقات التمويل إلى حقوق المساهمين	(نسبة) X	2.3	4.2	5.7	5.4
متوسط معدل الاقتراض	(نسبة مئوية) %	%3.0	%6.8	%7.2	%7.1
متوسط معدل الإقراض	(نسبة مئوية) %	%12.8	%14.1	%13.7	%13.7
هامش معدل الربح الصافي	(نسبة مئوية) %	%9.8	%7.3	%6.5	%6.6

المصدر: معلومات الإدارة.

ملاحظة: يرجى مراجعة القسم (20-6) "أساس احتساب مؤشرات الأداء الرئيسية" للحصول على التفاصيل المتعلقة باحتساب مؤشرات الأداء الرئيسية والمقاييس المعروضة في الجدول أعلاه.

5.6 نتائج العمليات للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م ولفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م و2025م

1-5-6 بيانات قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر

يوضح الجدول التالي قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للشركة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، ولفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م و2025م.

الجدول (15): نتائج العمليات - بيانات قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر

التغير السنوي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م - يونيو 2025م	فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو		معدل النمو المركب 2022م - 2024م	التغير السنوي 2023م - 2024م	التغير السنوي 2022م - 2023م	السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر			بآلاف الريالات السعودية
	2025م	2024م				2024م	2023م	2022م	
%73.8	139,165	80,084	%84.3	%96.0	%73.2	199,688	101,862	58,816	إيرادات تأجير تمويلي
%64.5	37,693	22,916	%246.6	%242.0	%251.1	67,620	19,769	5,630	دخل عمولة
-	-	-	-	-	-	-	1,744	-	ربح من قروض دون فوائد من "ساما"
لا ينطبق	24,070	-	-	-	-	-	-	-	ربح من التورق
%95.1	200,928	103,000	%103.7	%116.7	%91.4	267,308	123,375	64,446	مجموع الإيرادات
المصروفات									

مخصص الخسائر	(20,242)	(13,005)	(34,686)	(35.7%)	166.7%	30.9%	(10,008)	(11,744)	17.3%
الائتمانية المتوقعة عن الموجودات المالية									
تأمين وتكاليف أخرى	(16,123)	(35,538)	(72,161)	120.4%	103.1%	111.6%	(29,299)	(51,471)	75.7%
لسيارات ممولة									
رواتب ومصروفات متعلقة بالموظفين	(19,567)	(27,653)	(44,865)	41.3%	62.2%	51.4%	(20,195)	(29,209)	44.6%
استهلاك وإطفاء	(2,151)	(2,846)	(3,324)	32.3%	16.8%	24.3%	(1,466)	(2,074)	41.5%
تكلفة تمويلية	(6,607)	(22,037)	(63,405)	233.5%	187.7%	209.8%	(23,333)	(51,481)	120.6%
مصروفات أخرى	(10,340)	(14,537)	(19,499)	40.6%	34.1%	37.3%	(8,968)	(9,849)	9.8%
إجمالي المصروفات	(75,030)	(115,617)	(237,939)	54.1%	105.8%	78.1%	(93,270)	(155,828)	67.1%
الربح قبل الزكاة	(10,584)	7,757	29,369	(173.3%)	278.6%	-	9,730	45,100	363.5%
مصروف الزكاة	(608)	(412)	(6,056)	(32.2%)	1369.9%	215.6%	(1,003)	(10,773)	973.8%
ربح / (خسارة) السنة أو الفترة	(11,191)	7,345	23,312	(165.6%)	217.4%	-	8,727	34,327	293.3%
الدخل الشامل الآخر									
بنود لن يُعاد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة									
ربح / (خسارة) إعادة قياس خطط المناافع المحددة	208	(332)	(66)	(259.6%)	(80.1%)	-	-	-	-
مجموع الدخل / (الخسارة) الشامل للسنة أو للفترة	(10,983)	7,013	23,246	(163.8%)	231.5%	-	8,727	34,327	293.3%

المصدر: القوائم المالية المراجعة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م و2024م والقوائم المالية الأولية المختصرة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م ومعلومات الإدارة.

الإيرادات

تشكل إيرادات الشركة من إيرادات تأجير تمويلي، دخل عمولة، وربح من التورق حيث تتعلق هذه الإيرادات بعمليات الانشطة التمويلية التي تقوم بها الشركة. ارتفعت الإيرادات من التأجير التمويلي بنسبة 73.2% من 58.8 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م إلى 101.9 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م. كما وارتفعت الإيرادات من التأجير التمويلي بنسبة 96.0% من 101.9 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م إلى 199.7 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م. وكان الارتفاع في إيرادات التأجير التمويلي مدفوعاً بارتفاع قيمة صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي بقيمة 391.2 مليون ريال سعودي في عام 2023م و1,020.0 مليون ريال سعودي في عام 2024م وارتفاع قيمة صافي الاستثمار تمويل المراجعة بقيمة 20.6 مليون ريال سعودي في عام 2023م و251 ألف ريال سعودي في عام 2024م.

كما وارتفعت الإيرادات من التأجير التمويلي بنسبة 73.8% من 80.1 مليون ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م إلى 139.2 مليون ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م بسبب ارتفاع قيمة صافي الاستثمار في عقود الإيجار بقيمة 744.8 مليون ريال سعودي بين 30 يونيو 2024م و30 يونيو 2025م. دخل العمولة يشير إلى الإيراد أو الدخل الذي يتم تحصيله مقابل تقديم خدمة وساطة أو تسهيل عملية معينة، وعادةً ما يكون بنسبة مئوية من قيمة الصفقة. يتم إثبات دخل العمولة من السيارات عند تنفيذ عقود الإيجار وفقاً للشروط المتفق عليها مع المورد المختص. ارتفعت الإيرادات من دخل العمولة بنسبة 251.1% من 5.6 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م إلى 19.8 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م بسبب نمو عمليات الشركة. وارتفع دخل العمولات بنسبة 242.1% من 19.8 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م إلى 67.6 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 2024م بسبب نمو عمليات الشركة.

بالنسبة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م فقد ارتفعت الإيرادات من دخل العملة من 22.9 مليون ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م إلى 37.7 مليون ريال سعودي بسبب نمو عمليات الشركة.

بلغ الربح من عمليات التورق إلى 24.1 مليون ريال سعودي خلال فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م، مقارنةً بعدم تحقيق أي أرباح من هذا النشاط خلال السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر من الأعوام 2022م و2023م و2024م، حيث لم تقم الشركة بأي عمليات تورق خلال تلك الفترات. وخلال النصف الأول من عام 2025م، قامت الشركة ببيع ذمم مدينة ناتجة عن عقود إيجار تمويلي إلى بنك الخليج الدولي والبنك الأهلي السعودي، بموجب اتفاقيات شراء وتوكيل، وبقيمة إجمالية بلغت 348.9 مليون ريال سعودي. ونتيجة لذلك، تم شطب المحفظة المبيعة من دفاتر الشركة، مع إثبات صافي موجودات خدمة من التورق، بالإضافة إلى تسجيل إيرادات وقدرها 24.1 مليون ريال سعودي خلال فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م.

سجلت الشركة ربح بقيمة 1.7 مليون ريال سعودي من قروض بدون فائدة من المصرف المركزي السعودي (ساما) في خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م حيث حصلت الشركة على قروض دون فوائد من ساما بقيمة 25.5 مليون ريال سعودي في عام 2023م في إطار برنامج التمويل المضمون لتمويل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتعزيز الاستقرار المالي لهذه الأعمال والشركات وتعزيز النمو الاقتصادي. تستحق هذه القروض على أقساط شهرية على مدى 3 سنوات ابتداءً من سبتمبر 2023م. تم إثبات هذه القروض أولياً بقيمتها العادلة ما أدى إلى تحقيق ربح قدره 1.7 مليون ريال سعودي أدرج في الربح أو الخسارة.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة عن الموجودات المالية

انخفض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة عن الموجودات المالية بنسبة 35.7% من 20.2 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م إلى 13.0 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م بسبب ارتفاع التحصيلات والمبالغ المستردة من العملاء بقيمة 8.2 مليون ريال سعودي بالإضافة إلى ارتفاع في مبلغ الشطب بقيمة 4.7 مليون ريال سعودي في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م. وقبول الارتفاع في التحصيلات والمبالغ المستردة والشطب، ارتفاع في المخصص التابع لموجودات مالية تم انشاؤها بقيمة 9.6 مليون ريال سعودي خلال الفترة ذاتها.

ارتفع مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة عن الموجودات المالية بنسبة 166.7%، من 13.0 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م إلى 34.7 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م، ويُعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة رصيد الموجودات المالية للشركة وبالأخص رصيد الاستثمارات في عقود التأجير التمويلي، مما أدى إلى ارتفاع في قيمة المخصص المحسوب.

ارتفع مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة عن الموجودات المالية بنسبة 17.3% من 10.0 مليون ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م إلى 11.7 مليون ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م بسبب ارتفاع الموجودات المالية للشركة وبالأخص رصيد الاستثمارات في عقود التأجير التمويلي.

تأمين وتكاليف أخرى لسيارات ممولة

ترتبط مصاريف التأمين والتكاليف الأخرى للسيارات الممولة بتكلفة تأمين السيارات التي تقوم الشركة بتمويلها. ارتفعت مصاريف التأمين والتكاليف أخرى للسيارات الممولة بنسبة 120.4% من 16.1 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م إلى 35.5 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م تماشيًا مع نمو عمليات الشركة وارتفاع عدد العملاء.

ارتفعت مصاريف التأمين والتكاليف أخرى للسيارات الممولة بنسبة 103.1% من 35.5 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م إلى 72.2 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م تماشيًا مع نمو عمليات الشركة وارتفاع عدد العملاء.

كما وارتفعت مصاريف التأمين والتكاليف أخرى للسيارات الممولة بنسبة 75.7% من 29.3 مليون ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م إلى 51.5 مليون ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م تماشيًا مع نمو عمليات الشركة وارتفاع عدد العملاء.

رواتب ومصروفات متعلقة بالموظفين

بلغت الرواتب والمصروفات المتعلقة بالموظفين 27.7 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م، مقارنةً بـ 19.6 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، بزيادة نسبياً 41.3%. ويعزى ذلك إلى زيادة عدد الموظفين من 113 موظفًا في 31 ديسمبر 2022م إلى 146 موظفًا في 31 ديسمبر 2023م، إضافة إلى ارتفاع متوسط الراتب الشهري للموظفين بنسبة 7.8% خلال الفترة ذاتها.

ارتفع مبلغ الرواتب والمصروفات المتعلقة بالموظفين بنسبة 62.2% من 27.7 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م إلى 44.9 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م بسبب ارتفاع عدد الموظفين لدى الشركة من 146 في 31 ديسمبر 2023م إلى 187 في 31 ديسمبر 2024م بالإضافة إلى ارتفاع متوسط الراتب الشهري للموظفين بنسبة 11.7% وارتفاع في المكافآت.

ارتفع مبلغ الرواتب والمصروفات المتعلقة بالموظفين بنسبة 44.6% من 20.2 مليون ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م إلى 29.2 مليون ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م بسبب ارتفاع عدد الموظفين لدى الشركة من 165 موظف في 30 يونيو 2024م إلى 238 موظف في 30 يونيو 2025م بالإضافة إلى ارتفاع إجمالي مكافآت الموظفين.

استهلاك واطفاء

ارتفعت مصاريف الاستهلاك والاطفاء بنسبة 32.3% من 2.2 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م إلى 2.8 مليون ريال سعودي في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م بسبب ارتفاع في الإضافات في الممتلكات والمعدات وموجودات حق الاستخدام.

ارتفعت مصاريف الاستهلاك والاطفاء بنسبة 16.8% من 2.8 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م إلى 3.3 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م بسبب ارتفاع الإضافات التي قامت بها الشركة في الممتلكات والمعدات.

ارتفعت مصاريف الاستهلاك والاطفاء بنسبة 41.5% من 1.5 مليون ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م إلى 2.1 مليون ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م بسبب ارتفاع الإضافات في الممتلكات والمعدات وموجودات حق الاستخدام.

التكلفة التمويلية

ارتفعت التكلفة التمويلية بنسبة 233.6% من 6.6 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م إلى 22.0 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م تماشياً مع ارتفاع قيمة القروض من 184.8 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 462.4 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م تماشياً مع نمو عمليات الشركة التمويلية بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفائدة.

ارتفعت التكلفة التمويلية بنسبة 187.7% من 22.0 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م إلى 63.4 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م حيث ارتفعت قيمة القروض من 462.4 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م إلى 1,310.5 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م تماشياً مع نمو عمليات الشركة التمويلية.

كما ارتفعت التكلفة التمويلية بنسبة 120.6% من 23.3 مليون ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م إلى 51.5 مليون ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م بسبب ارتفاع قيمة القروض خلال الفترة ذاتها بقيمة 1,601 مليون ريال سعودي تماشياً مع نمو عمليات الشركة التمويلية.

مصروفات أخرى

تتكون المصروفات الأخرى بشكل رئيسي من أتعاب مهنية، تراخيص برامج ودعم، إعلانات وتسويق، مصروفات بنكية وعمولة التحصيل وأتعاب مجلس الإدارة ومصاريف أخرى. ارتفعت المصروفات الأخرى بنسبة 40.6% من 10.3 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م إلى 14.5 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م بسبب ارتفاع مصاريف تراخيص البرامج والدعم وارتفاع مصاريف الإعلانات والتسويق والمصروفات البنكية.

ارتفعت المصروفات الأخرى بنسبة 34.1% من 14.5 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م إلى 19.5 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م بسبب ارتفاع مصاريف تراخيص البرامج والدعم وارتفاع مصاريف الإعلانات والتسويق والمصروفات البنكية والمصاريف الأخرى.

ارتفعت المصروفات الأخرى بنسبة 9.8% من 9.0 مليون ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م إلى 9.8 مليون ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م بسبب ارتفاع مصاريف تراخيص البرامج والدعم والمصاريف الأخرى.

مصروف الزكاة

انخفض مصروف الزكاة بنسبة 32.2% من 607.7 ألف ريال سعودي في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م إلى 411.9 ألف ريال سعودي في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م، ويُعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى قيام الشركة برد مخصص زكاة إضافي تم تسجيله في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م بقيمة 1.2 مليون ريال سعودي، وقد قوبل هذه جزئياً بالمخصص المحقّل للسنة الحالية والبالغ 1.6 مليون ريال سعودي.

ارتفع مصروف الزكاة من 411.9 ألف ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م إلى 6.1 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م بسبب ارتفاع قيمة الزكاة المحملة للسنة تماشياً مع ارتفاع قيمة الوعاء الزكوي وارتفاع ارباح الشركة.

ارتفع مصروف الزكاة من 1.0 مليون ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م إلى 10.8 مليون ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م بسبب ارتفاع قيمة الزكاة المحملة للفترة تماشياً مع ارتفاع قيمة الوعاء الزكوي وارتفاع ارباح الشركة.

ربح / (خسارة) إعادة قياس خطط المنافع المحددة

تم تسجيل ربح من إعادة قياس خطط المنافع المحددة بقيمة 207.9 ألف ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م وخسارة بقيمة 332.1 ألف ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م وخسارة بقيمة 66.3 ألف ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م حيث تقوم الشركة بدراسة اكتوارية في كل سنة لاحتساب مبالغ مكافأة نهاية الخدمة للموظفين ويتم تسجيل ربح أو خسارة لإعادة القياس حسب تلك الدراسة للسنة. لا يوجد أي مبلغ لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م و 2025م حيث لا تقوم الشركة بالدراسة الاكتوارية للقوائم المالية الأولية المختصرة.

2-5-6 إيرادات تأجير تمويلي

يوضح الجدول التالي تفصيل الإيرادات من التأجير التمويلي للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م و2025م.

الجدول (16): تفصيل الإيرادات من التأجير التمويلي

التغير السنوي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م-2025م	فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو		معدل النمو المركب 2022م-2024م	التغير السنوي 2023م-2024م	التغير السنوي 2022م-2023م	السنوات المنتهية في 31 ديسمبر			بآلاف الريالات السعودية
	2025م	2024م				2024م	2023م	2022م	
%81.4	130,923	72,181	%103.8	%113.0	%95.1	183,305	86,064	44,119	إيرادات من عقود الإيجار التمويلي
%4.3	8,243	7,902	%5.6	%3.7	%7.5	16,383	15,798	14,697	إيرادات من تمويل المراجعة
%73.8	139,165	80,084	%84.3	%96.0	%73.2	199,688	101,862	58,816	إجمالي الإيرادات من التأجير التمويلي
				نقاط			نسب		العوائد الاجمالية على التأجير
				مثوية			مثوية		التمويلي
(0.8)	%13.7	%14.5	1.2	(0.4)	1.6	%13.8	%14.2	%12.6	عقود الايجار التمويلي
1.3	%13.6	%12.3	(0.5)	(0.8)	0.2	%12.9	%13.7	%13.5	تمويل المراجعة
				نقاط			نسب		كنسبة من إجمالي إيرادات التأجير
				مثوية			مثوية		التمويلي
4.0	%94.1	%90.1	16.8	7.3	9.5	%91.8	%84.5	%75.0	إيرادات من عقود الإيجار التمويلي
(4.0)	%5.9	%9.9	(16.8)	(7.3)	(9.5)	%8.2	%15.5	%25.0	إيرادات من تمويل المراجعة

المصدر: القوائم المالية المراجعة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م و2024م والقوائم المالية الأولية المختصرة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م ومعلومات الإدارة.

إيرادات من عقود الإيجار التمويلي

تتعلق الإيرادات من عقود الإيجار التمويلي بشكل رئيسي بإيرادات الفوائد من الاستثمار في عقود التأجير التمويلي وتشكل معظم الإيرادات للشركة.

ارتفعت الإيرادات من عقود الإيجار التمويلي بنسبة 95.1% من 44.1 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م إلى 86.1 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م بسبب ارتفاع قيمة صافي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي من 380.4 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 771.6 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م بالإضافة إلى ارتفاع العوائد الاجمالية على التأجير التمويلي تماشياً مع ارتفاع معدلات الفائدة خلال الفترة ذاتها.

ارتفعت الإيرادات من عقود الإيجار التمويلي بنسبة 113.0% من 86.1 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م إلى 183.3 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م بسبب ارتفاع قيمة صافي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي من 771.6 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م إلى 1,791.6 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م وقد قابل ذلك جزئياً انخفاض طفيف في العوائد الاجمالية على التأجير التمويلي خلال الفترة ذاتها بسبب استهداف الشركة للحصول على حصة سوقية أكبر.

ارتفعت الإيرادات من عقود الإيجار التمويلي بنسبة 81.4% من 72.2 مليون ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م إلى 130.9 مليون ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م بسبب ارتفاع قيمة صافي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي من 1,144.5 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2024م إلى 1,889.2 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025م وقد قابل ذلك جزئياً انخفاض طفيف في العوائد الاجمالية على التأجير التمويلي تماشياً مع انخفاض معدلات الفائدة خلال الفترة ذاتها.

إيرادات من تمويل المراجعة

تتعلق الإيرادات من تمويل المراجعة بشكل رئيسي بإيرادات الفوائد من الاستثمار في تمويل المراجعة.

ارتفعت الإيرادات من تمويل المراجعة بنسبة 7.5% من 14.7 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م إلى 15.8 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م بسبب ارتفاع قيمة صافي الاستثمار في تمويل المراجعة من 95.3 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 115.9 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م.

ارتفعت الإيرادات من تمويل المراجعة بشكل بسيط بنسبة 3.7% من 15.8 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م إلى 16.4 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م بسبب ارتفاع طفيف في قيمة صافي الاستثمار في تمويل المراجعة من 115.9 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م إلى 116.1 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م.

ارتفعت الإيرادات من تمويل المراجعة بنسبة 3.8% من 7.9 مليون ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م إلى 8.2 مليون ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م بسبب ارتفاع العوائد الاجمالية على تمويل المراجعة خلال الفترة ذاتها.

3-5-6 المصروفات التمويلية

يوضح الجدول التالي تفصيل المصروفات التمويلية للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م و2025م.

الجدول (17): تفصيل المصروفات التمويلية

بالآلاف الريالات السعودية	السنوات المنتهية في 31 ديسمبر			التغير السنوي م-2022	التغير السنوي م-2023	معدل النمو المركب 2022م- 2024م	فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو		التغير السنوي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م-2025م
	2022م	2023م	2024م				2024م	2025م	
تكلفة تمويلية من قروض طويلة الأجل	5,267	19,789	61,864	%275.7	%212.6	%242.7	22,478	50,772	%125.9
مصروف فوائد على التورق	1,122	1,855	1,127	%65.3	(%39.2)	%0.2	661	467	(%29.3)
مصروفات تمويلية من عقود ايجار	218	393	414	%80.3	%5.3	%37.8	195	242	%24.1
إجمالي المصروفات التمويلية	6,607	22,037	63,405	%233.5	%187.7	%209.8	23,333	51,481	%120.6
كنسبة من إجمالي الإيرادات	نسب مئوية			نقاط مئوية					
تكلفة تمويلية من قروض طويلة الأجل.	%8.2	%16.0	%23.1	7.8	7.1	14.9	%21.8	%25.3	3.4
مصروف فوائد على التورق	%1.7	%1.5	%0.4	(0.2)	(1.1)	(1.3)	%0.6	%0.2	(0.4)
مصروفات تمويلية من عقود ايجار	%0.3	%0.3	%0.2	-	(0.1)	(0.1)	%0.2	%0.1	(0.1)
إجمالي مصروفات التمويلية	%10.3	%17.9	%23.7	7.6	5.8	13.4	%22.7	%25.6	3.0

المصدر: القوائم المالية المراجعة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م و2024م والقوائم المالية الأولية المختصرة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م ومعلومات الإدارة.

تتضمن المصروفات التمويلية هامش الربح على القروض الذي تفرضه البنوك مقابل تسهيلات التمويل المقدمة للشركة، بالإضافة إلى تكلفة التمويل على التزامات عقود الإيجار.

تكلفة تمويلية من قروض طويلة الأجل

ارتفعت التكلفة التمويلية من قروض طويلة الاجل بنسبة 275.7% من 5.3 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م إلى 19.8 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م تماشياً مع ارتفاع قيمة القروض التي تستخدمها الشركة من 184.8 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 462.4 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م وارتفاع معدلات الفوائد.

ارتفعت التكلفة التمويلية من قروض طويلة الاجل بنسبة 212.6% من 19.8 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م إلى 61.9 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م بسبب ارتفاع قيمة القروض التي تستخدمها الشركة من 462.4 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م إلى 1,310.5 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م.

ارتفعت التكلفة التمويلية من قروض طويلة الاجل بنسبة 125.8% من 22.5 مليون ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م إلى 50.8 مليون ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م بسبب ارتفاع قيمة القروض التي تستخدمها الشركة من 782 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2024م إلى 1,601 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025م.

مصروف فوائد على التورق

ارتفع مصروف الفوائد على التورق بنسبة 65.3% من 1.1 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م إلى 1.9 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م بسبب التغيرات في حجم المحافظ المباعة.

انخفض مصروف الفوائد على التورق بنسبة 39.2% من 1.9 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م إلى 1.1 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م بسبب التغيرات في حجم المحافظ المباعة.

انخفض مصروف الفوائد على التورق بنسبة 29.3% من 661 ألف ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م إلى 467 ألف ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م بسبب التغيرات في حجم المحافظ المباعة.

تجدر الإشارة إلى أن الشركة قامت بتعديل تسمية بند "مصروف فوائد على التورق" في القوائم المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م حيث كانت سابقاً تحت تسمية "مصروفات تمويلية من مطلوبات الخدمة". ويُعد هذا التعديل تغييراً في التسمية فقط دون أن يترتب عليه أي أثر على طريقة احتساب البند أو على المقارنة بين الفترات.

مصروفات تمويلية من عقود ايجار

تتعلق هذه المصاريف بالمصروفات التمويلية على عقود الايجار طويلة الأجل وارتفعت بنسبة 80.3% من 217 ألف ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م إلى 393 ألف ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م بسبب ارتفاع قيمة التزامات الايجار وارتفاع موجودات حق الاستخدام.

ارتفعت المصروفات التمويلية من عقود الايجار بنسبة 5.2% من 393 ألف ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م إلى 414 ألف ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م ويُعزى هذا الارتفاع إلى الأثر الكامل للعام نتيجة زيادة التزامات الإيجار وموجودات حق الاستخدام خلال عام 2023م.

ارتفعت المصروفات التمويلية من عقود الايجار بنسبة 24.1% من 195 ألف ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م إلى 242 ألف ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م بسبب ارتفاع قيمة التزامات الايجار وارتفاع موجودات حق الاستخدام.

4-5-6 مصروفات أخرى

يوضح الجدول التالي تفصيل المصروفات الأخرى للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م و2025م.

الجدول (18): تفصيل المصروفات الأخرى

التغير السنوي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو م-2024 م-2025	فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو		معدل النمو المركب م-2022 م-2024	التغير السنوي م-2023 م-2024	التغير السنوي م-2022 م-2023	السنوات المنتهية في 31 ديسمبر			بالآلاف الريالات السعودية
	م-2025	م-2024				م-2024	م-2023	م-2022	
									أتعاب مهنية
(%35.7)	1,534	2,386	%9.8	%10.6	%9.1	4,107	3,715	3,405	
									تراخيص برامج ودعم
%71.8	2,439	1,419	%62.6	%48.9	%77.6	4,618	3,102	1,747	
									إعلانات وتسويق
%122.4	1,993	896	%97.9	%22.7	%219.1	2,028	1,653	518	
									مصروفات بنكية
%44.0	1,141	792	%61.9	%64.7	%59.1	1,782	1,082	680	
									أتعاب مجلس الإدارة
(%48.4)	149	289	%66.2	%63.7	%68.7	1,066	651	386	
									مصروفات ضريبة قيمة مضافة
%64.3	900	547	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	-	-	-	
									عمولة تحصيل
%29.3	760	588	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	-	-	-	
									عمالة خارجية
%40.2	357	255	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	-	-	-	
									رسوم حكومية و رسوم اختتام
%117.5	499	229	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	-	-	-	
									أخرى
(%95.1)	77	1,567	%27.9	%36.1	%20.3	5,898	4,334	3,604	
									إجمالي المصروفات الأخرى
%9.8	9,849	8,968	%37.3	%34.1	%40.6	19,499	14,537	10,340	
									كنسبة من إجمالي الإيرادات
نقاط مئوية	نسب مئوية	نقاط مئوية				نسب مئوية			
(1.6)	%0.8	%2.3	(3.7)	(1.5)	(2.3)	%1.5	%3.0	%5.3	أتعاب مهنية
(0.2)	%1.2	%1.4	(1.0)	(0.8)	(0.2)	%1.7	%2.5	%2.7	تراخيص برامج ودعم
0.1	%1.0	%0.9	(0.0)	(0.6)	0.5	%0.8	%1.3	%0.8	إعلانات وتسويق
(0.2)	%0.6	%0.8	(0.4)	(0.2)	(0.2)	%0.7	%0.9	%1.1	مصروفات بنكية
(0.2)	%0.1	%0.3	(0.2)	(0.1)	(0.1)	%0.4	%0.5	%0.6	أتعاب مجلس الإدارة
(0.1)	%0.4	%0.5	-	-	-	%0.0	%0.0	%0.0	مصروفات ضريبة قيمة مضافة
(0.2)	%0.4	%0.6	-	-	-	%0.0	%0.0	%0.0	عمولة تحصيل

عمالة خارجية	%0.0	%0.0	%0.0	-	-	-	0.2%	(0.1)
رسوم حكومية و رسوم اختتام	%0.0	%0.0	%0.0	-	-	-	0.2%	0.0
أخرى	%5.6	%3.5	%2.2	(2.1)	(1.3)	(3.4)	1.5%	(1.5)
إجمالي المصروفات الأخرى	%16.0	%11.8	%7.3	(4.3)	(4.5)	(8.7)	4.9%	(3.8)

المصدر: القوائم المالية المراجعة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 و 2024 والقوائم المالية الأولية المختصرة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025 ومعلومات الإدارة. تماشياً مع نمو عمليات الشركة، ارتفعت اجمالي المصروفات الأخرى خلال الفترة بين الأعوام 2022 و 2023 و 2024 بالإضافة إلى فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025 مقارنة بفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م.

أتعاب مهنية

ارتفعت الأتعاب المهنية بنسبة 9.1% من 3.4 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م إلى 3.7 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م بسبب عمل الشركة لخطة استراتيجية والاستمرار على تطويرها.

ارتفعت الأتعاب المهنية بنسبة 10.6% من 3.7 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م إلى 4.1 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م بسبب عمل الشركة لخطة استراتيجية والاستمرار على تطويرها.

انخفضت الأتعاب المهنية بنسبة 35.7% من 2.4 مليون ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م إلى 1.5 مليون ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م بسبب اعتماد الخطة الاستراتيجية.

تراخيص برامج ودعم

ارتفعت مبالغ تراخيص برامج ودعم بنسبة 77.5% من 1.7 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م إلى 3.1 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م بسبب ارتفاع عدد الموظفين خلال الفترة ذاتها وبالتالي ارتفاع عدد مستخدمي البرامج.

ارتفعت مبالغ تراخيص برامج ودعم بنسبة 48.9% من 3.1 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م إلى 4.6 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م بسبب ارتفاع عدد الموظفين خلال الفترة ذاتها وبالتالي ارتفاع عدد مستخدمي البرامج.

ارتفعت مبالغ تراخيص برامج ودعم بنسبة 71.8% من 1.4 مليون ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م إلى 2.4 مليون ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م بسبب ارتفاع عدد الموظفين خلال الفترة ذاتها وبالتالي ارتفاع عدد مستخدمي البرامج.

إعلانات وتسويق

ارتفعت مصاريف الإعلانات والتسويق بنسبة 218.9% من 518 ألف ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م إلى 1.7 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م بسبب نمو عمليات الشركة.

ارتفعت مصاريف الإعلانات والتسويق بنسبة 22.7% من 1.7 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م إلى 2.0 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م بسبب نمو عمليات الشركة.

ارتفعت مصاريف الإعلانات والتسويق بنسبة 122.4% من 896 ألف ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م إلى 2.0 مليون ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م بسبب نمو عمليات الشركة وقيام المزيد من الحملات التسويقية.

مصروفات بنكية

ارتفعت المصروفات البنكية بنسبة 59.2% من 680 ألف ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م إلى 1.1 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م بسبب ارتفاع في عدد العمليات البنكية ونمو عمليات الشركة.

ارتفعت المصروفات البنكية بنسبة 64.7% من 1.1 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م إلى 1.8 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م بسبب ارتفاع في عدد العمليات البنكية ونمو عمليات الشركة.

ارتفعت المصروفات البنكية بنسبة 44.0% من 792 ألف ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م إلى 1.1 مليون ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م بسبب ارتفاع في عدد العمليات البنكية ونمو عمليات الشركة.

أتعاب مجلس الإدارة

ارتفعت أتعاب مجلس الإدارة بنسبة 68.7% من 386 ألف ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م إلى 651 ألف ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م تماشياً مع تحسن أداء الشركة.

ارتفعت أتعاب مجلس الإدارة بنسبة 63.7% من 651 ألف ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م إلى 1.1 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م تماشياً مع تحسن أداء الشركة.

انخفضت أتعاب مجلس الإدارة بنسبة 48.4% من 289 ألف ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م إلى 149 ألف ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م، علماً بأن هذا الانخفاض لا يعكس الأرقام الفعلية، حيث سيتم تمثيل الأرقام النهائية في نهاية السنة وليس خلال النصف الأول منها.

أخرى

تتكون المصاريف الأخرى بشكل رئيسي من مصاريف الضريبة على القيمة المضافة، رسوم برنامج كفالة، عمولة تحصيل، ومصاريف أخرى

ارتفعت المصاريف الأخرى بنسبة 20.3% من 3.6 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م إلى 4.3 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م بسبب ارتفاع عمولة التحصيل ورسوم برنامج كفالة.

ارتفعت المصاريف الأخرى بنسبة 36.1% من 4.3 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م إلى 5.9 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م بسبب ارتفاع عمولة التحصيل ورسوم برنامج كفالة ومصاريف الضريبة على القيمة المضافة.

انخفضت المصاريف الأخرى بنسبة 95.1% من 1.6 مليون ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م إلى 77 ألف ريال سعودي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م بسبب أن الرقم المقارن لعام 2024م تضمن مصاريف متنوعة بلغت 1.5 مليون ريال سعودي، بينما انخفضت تلك المصاريف في فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م.

6.6 قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، و30 يونيو 2025م

1-6-6 بيانات قائمة المركز المالي

يوضح الجدول التالي بيانات قائمة المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، و30 يونيو 2025م.

الجدول (19): بيانات قائمة المركز المالي

بآلاف الريالات السعودية	كما في 31 ديسمبر 2022م	كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2024م	كما في 30 يونيو 2025م
الموجودات				
النقد وما في حكمه	16,404	3,808	27,630	115,299
مدفوعات مقدماً وموجودات متداولة أخرى	14,221	17,686	33,664	18,387
صافي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي	380,405	771,556	1,791,590	1,889,245
صافي الاستثمار في تمويل المراجعة	95,272	115,891	116,143	107,961
صافي موجودات خدمة من توريق	-	-	-	86,992
موجودات حق استخدام	3,464	6,686	6,020	8,755
ممتلكات ومعدات	836	2,774	5,765	9,355

556	752	1,305	2,550	موجودات غير ملموسة
893	893	893	893	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
2,237,443	1,982,457	920,599	514,045	مجموع الموجودات
حقوق المساهمين والمطلوبات				
حقوق المساهمين				
330,000	330,000	230,000	230,000	رأس المال
39,272	4,945	(18,301)	(25,315)	ارباح مبقاه
369,272	334,945	211,699	204,685	مجموع حقوق المساهمين
المطلوبات				
177,510	267,108	187,936	94,202	الذمم الدائنة
64,551	53,092	46,255	22,180	مصرفات مستحقة ومطلوبات متداولة أخرى
10,952	6,252	1,796	1,845	مخصص الزكاة
1,601,162	1,310,539	462,427	184,810	القروض
9,126	6,457	7,011	3,741	التزامات عقود ايجار
4,871	4,064	3,476	2,581	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
1,868,171	1,647,512	708,900	309,360	مجموع المطلوبات
2,237,443	1,982,457	920,599	514,045	مجموع حقوق المساهمين والمطلوبات

المصدر: القوائم المالية المراجعة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م و2024م والقوائم المالية الأولية المختصرة لفترة السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م.

الموجودات

ارتفع إجمالي الموجودات من 514.0 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 920.6 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م وذلك بسبب (1) ارتفاع صافي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي من 380.4 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 771.6 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م، (2) ارتفاع صافي الاستثمار في تمويل المراجعة من 95.3 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 115.9 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م، قابل ذلك جزئياً انخفاض في النقد وما في حكمه من 16.4 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 3.8 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م.

واصلت الموجودات في الارتفاع كما في 31 ديسمبر 2024م حيث بلغ إجمالي الموجودات 1,982.5 مليون ريال سعودي ويعزى ذلك إلى (1) ارتفاع في صافي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي من 771.6 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م إلى 1,791.6 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م، (2) ارتفاع في النقد وما في حكمه من 3.8 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م إلى 27.6 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م، (3) ارتفاع في مبالغ المدفوعات مقدماً والذمم المدينة الأخرى من 17.7 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م إلى 33.7 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م.

استمرت الموجودات في الارتفاع كما في 30 يونيو 2025، وبلغ إجمالي الموجودات 2,237.4 مليون ريال سعودي. يعود ذلك إلى (1) ارتفاع رصيد النقد وما في حكمه من 27.7 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م إلى 115.3 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025م، (2) تكوين صافي موجودات خدمة من التورق بقيمة 87.0 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025م حيث لم تكن هناك أي موجودات قائمة من معاملات التورق في السنوات المالية السابقة (3) ارتفاع في صافي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي من 1,791.6 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م إلى 1,889.2 مليون ريال سعودي، قابل ذلك جزئياً (1) انخفاض في رصيد المدفوعات مقدماً والذمم المدينة الأخرى بقيمة 15.3 مليون ريال سعودي بين 31 ديسمبر 2024م و30 يونيو 2025م، (2) انخفاض في رصيد صافي الاستثمار في تمويل المراجعة من 116.1 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م إلى 107.9 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025م.

تم تمويل الإضافات في الموجودات المشار إليها أعلاه عن طريق الحصول على قروض إضافية وزيادة رأس مال الشركة.

المطلوبات

ارتفع إجمالي المطلوبات من 309.4 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 708.9 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى (1) الارتفاع في القروض من 184.8 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 462.4 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م، (2) الارتفاع في حسابات الذمم الدائنة من 94.2 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 187.9 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م، (3) الارتفاع في المصروفات المستحقة والمطلوبات الأخرى من 22.2 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 46.3 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م.

واصل إجمالي المطلوبات بالارتفاع حيث ارتفع من 708.9 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م إلى 1,647.5 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى (1) الارتفاع في القروض من 462.4 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م إلى 1,310.5 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م، (2) الارتفاع في حسابات الذمم الدائنة من 187.9 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م إلى 267.1 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م.

ارتفع إجمالي المطلوبات من 1,647.5 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م إلى 1,868.1 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025م، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى (1) الارتفاع في القروض من 1,310.5 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م إلى 1,601.2 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025م، (2) الانخفاض في حسابات الذمم الدائنة من 267.1 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م إلى 177.5 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025م، (3) الارتفاع في المصروفات المستحقة والمطلوبات الأخرى من 53.1 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م إلى 64.6 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025م.

لم تكن لدى الشركة أي التزامات رأسمالية أو التزامات محتملة كما في 30 يونيو 2025م و 31 ديسمبر 2024م.

حقوق المساهمين

تتكون حسابات حقوق المساهمين من رأس مال وأرباح مبقاه/وخسائر متراكمة. ارتفعت حقوق المساهمين من 204.7 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 211.7 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م بسبب انخفاض في الخسائر المتراكمة تماشياً مع تسجيل أرباح للشركة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م. واستمرت حقوق المساهمين في الارتفاع لتصل إلى 335.0 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م، ويتعلق هذا الارتفاع بشكل رئيسي (1) بارتفاع رأس المال بقيمة 100.0 مليون ريال سعودي، (2) ارتفاع الأرباح المبقاة تماشياً مع تسجيل أرباح للشركة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م. واصل رصيد حقوق المساهمين بالارتفاع ليصل إلى 369.3 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025م بسبب ارتفاع الأرباح المبقاة.

لم تقم الشركة بتوزيع أي أرباح خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، و 2023م، و 2024م ولا في فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م.

بلغ رأس مال الشركة المصدر والمكتتب والمدفوع 330 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025م والتي ارتفعت بسبب زيادة السيولة وحجم محفظة الشركة، وذلك بعد زيادته من خلال ضخ رأس مال من قبل المساهمين بهدف دعم قدرة الشركة على تلبية الطلب المتزايد والحفاظ على الامتثال لمتطلبات البنك المركزي السعودي (ساما) المتعلقة بكفاية رأس المال.

2-6-6 الموجودات

يوضح الجدول التالي موجزاً للموجودات كما في 31 ديسمبر 2022 م، و2023 م، و2024 م، و30 يونيو 2025 م.

الجدول (20): موجز الموجودات

بآلاف الريالات السعودية	كما في 31 ديسمبر 2022 م	كما في 31 ديسمبر 2023 م	كما في 31 ديسمبر 2024 م	كما في 30 يونيو 2025 م
النقد وما في حكمه	16,404	3,808	27,630	115,299
مدفوعات مقدما وموجودات متداولة أخرى	14,221	17,686	33,664	18,387
صافي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي	380,405	771,556	1,791,590	1,889,245
صافي الاستثمار في تمويل المراجعة	95,272	115,891	116,143	107,961
صاف موجودات خدمة من تورق	-	-	-	86,992
موجودات حق استخدام	3,464	6,686	6,020	8,755
ممتلكات ومعدات	836	2,774	5,765	9,355
موجودات غير ملموسة	2,550	1,305	752	556
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	893	893	893	893
مجموع الموجودات	514,045	920,599	1,982,457	2,237,443

المصدر: القوائم المالية المراجعة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 م و2024 م والقوائم المالية الأولية المختصرة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025 م.

يتألف إجمالي النقد وما في حكمه بشكل أساسي من النقد لدى البنوك المحلية داخل المملكة، وتشمل بشكل رئيسي البنك الأهلي السعودي وبنك البلاد كما في 30 يونيو 2025 م، وانخفض رصيد النقد وما في حكمه من 16.4 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022 م إلى 3.8 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023 م بسبب استعمال الشركة لتلك الارصدة في تمويل بعض اضافات صافي استثمارات تمويل التأجير. وارتفع رصيد النقد وما في حكمه إلى 27.6 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024 م بسبب ارتفاع النقد لدى البنك تماشياً مع نمو عمليات الشركة. واصل رصيد النقد وما في حكمه ارتفاعه ليبلغ 115.3 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025 م، ويعزى ذلك إلى زيادة النقد لدى البنك نتيجة تنفيذ الشركة لعملية تورق مع إحدى المؤسسات المالية خلال الفترة ذاتها.

ارتفع رصيد المدفوعات مقدماً والموجودات المتداولة الأخرى من 14.2 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022 م إلى 17.7 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023 م بسبب ارتفاع المصروفات المدفوعة مقدماً. وارتفع رصيد المدفوعات مقدماً والموجودات المتداولة الأخرى إلى 33.7 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024 م بسبب ارتفاع في المصروفات المدفوعة مقدماً. ومن ثم انخفض رصيد المدفوعات مقدماً والموجودات المتداولة إلى 18.4 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025 م بسبب انخفاض المصروفات المدفوعة مقدماً.

ارتفع صافي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي من 380.4 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022 م إلى 771.6 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023 م وإلى 1,791.6 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024 م ومن ثم إلى 1,889.2 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025 م. ان ارتفاع رصيد صافي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي كان بشكل رئيسي بسبب نمو الشركة وارتفاع عدد العملاء.

ارتفع صافي الاستثمار في تمويل المراجعة من 95.3 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022 م إلى 115.9 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023 م وإلى 116.1 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024 م بسبب نمو الشركة وارتفاع عدد العملاء. انخفض رصيد صافي الاستثمار في تمويل المراجعة إلى 108.0 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025 م بسبب تركيز الشركة على عقود التأجير التمويلي.

ارتفعت قيمة صافي موجودات خدمة التورق من صفر ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022 م، و2023 م، و2024 م إلى 87.0 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025 م حيث لم تقم الشركة بأي عملية تورق في الفترات السابقة. وخلال النصف الأول من عام 2025 م، قامت الشركة ببيع ذمم مدينة ناتجة عن عقود إيجار تمويلي إلى بنك الخليج الدولي والبنك الأهلي السعودي، بموجب اتفاقيات شراء وتوكيل، بقيمة إجمالية بلغت 348.9 مليون ريال سعودي. ونتيجة لذلك، تم شطب المحفظة المبيعة من دفاتر الشركة، مع إثبات صافي موجودات خدمة.

ارتفع رصيد موجودات حق الاستخدام من 3.5 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 6.7 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م حيث قامت الشركة بإضافة بعض موجودات حق الاستخدام. انخفض رصيد موجودات حق الاستخدام إلى 6.0 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م حيث تم تسجيل استهلاك على هذه الموجودات ولم تقم الشركة بإضافات كثيرة خلال الفترة ذاتها. ومن ثم ارتفعت موجودات حق الاستخدام إلى 8.8 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025م بسبب قيام الشركة ببعض الإضافات لعقود الإيجار.

ارتفع رصيد الممتلكات والمعدات من 836 ألف ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 2.8 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م ومن ثم إلى 5.8 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م ومن ثم إلى 9.4 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025م بسبب ارتفاع الإضافات في الاثاث والتراكيبات والمعدات المكتبية.

انخفض رصيد الموجودات غير الملموسة من 2.6 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 1.3 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م وإلى 752 ألف ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م ومن ثم إلى 556 ألف ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025م بسبب الاطفاء المحمل على هذه الموجودات وعدم وجود اضافات. تشكل الموجودات غير الملموسة من برامج حاسب آلي وتراخيص.

بقيت الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند رصيد 893 ألف ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م، و31 ديسمبر 2023م، و31 ديسمبر 2024م، و30 يونيو 2025م. تمتلك الشركة 89,285 سهما في الشركة السعودية لتسجيل عقود الإيجار التمويلي، وهي شركة مساهمة سعودية ("الشركة المستثمر فيها") مسجلة في المملكة العربية السعودية لتسجيل العقود التمويلية، وهي تمثل 2% من مجموع رأس مال الشركة المستثمر فيها. ترى الإدارة أن القيمة الدفترية للاستثمارات تقارب قيمتها العادلة كما في 30 يونيو 2025م و31 ديسمبر 2024م.

3-6-6 موجز النقد وما في حكمه

يقدم الجدول التالي موجزا للنقد وما في حكمه كما في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، و30 يونيو 2025م.

الجدول (21): موجز النقد وما في حكمه

بآلاف الريالات السعودية	كما في 31 ديسمبر 2022م	كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2024م	كما في 30 يونيو 2025م
نقد بالصندوق	29	37	155	150
نقد لدى البنك	16,375	3,771	27,475	115,149
إجمالي النقد وما في حكمه	16,404	3,808	27,630	115,299

المصدر: القوائم المالية المراجعة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م و2024م والقوائم المالية الأولية المختصرة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م.

يتألف إجمالي النقد وما في حكمه بشكل أساسي من النقد لدى البنوك المحلية داخل المملكة، وتشمل بشكل رئيسي البنك الأهلي السعودي وبنك البلاد كما في 30 يونيو 2025م. وانخفض رصيد النقد وما في حكمه من 16.4 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 3.8 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م بسبب استعمال الشركة لتلك الارصدة في تمويل بعض اضافات صافي استثمارات تمويل التأجير. وارتفع رصيد النقد وما في حكمه إلى 27.6 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م بسبب ارتفاع النقد لدى البنك تماشياً مع نمو عمليات الشركة. واصل رصيد النقد وما في حكمه ارتفاعه ليبلغ 115.3 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025م، ويعزى ذلك إلى زيادة النقد لدى البنك نتيجة تنفيذ الشركة لعملية تورق مع إحدى المؤسسات المالية خلال الفترة ذاتها، مما أسفر عن ارتفاع رصيد النقد وما في حكمه.

4-6-6 موجز مدفوعات مقدما وذمم مدينة أخرى

يقدم الجدول التالي موجزا مدفوعات مقدما وذمم مدينة أخرى كما في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، و30 يونيو 2025م.

الجدول (22): موجز مدفوعات مقدما وموجودات متداولة أخرى

بآلاف الريالات السعودية	كما في 31 ديسمبر 2022م	كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2024م	كما في 30 يونيو 2025م
مصرفات مدفوعة مقدماً	8,498	13,644	24,585	11,021
دفعات مقدمة إلى موردين	1,197	659	20	605

مطالبات تأمين	1,971	2,800	8,785	6,692
موجودات معاد اقتناؤها محتفظ بها لغرض إعادة البيع	391	359	53	29
أخرى	2,164	224	221	39
إجمالي المبالغ المدفوعة مقدماً والحسابات المدينة الأخرى	14,221	17,686	33,664	18,387

المصدر: القوائم المالية المراجعة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 م و 2024 م والقوائم المالية الأولية المختصرة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025 م.

مصرفات مدفوعة مقدماً

ارتفع رصيد المصرفات المدفوعة مقدماً من 8.5 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022 م إلى 13.6 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023 م بسبب نمو عمليات الشركة وارتفاع تكاليف التأمين.

استمر رصيد المصرفات المدفوعة مقدماً بالارتفاع ليصل إلى 24.6 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024 م بسبب نمو عمليات الشركة وارتفاع تكاليف التأمين.

انخفض رصيد المصرفات المدفوعة مقدماً من 24.6 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024 م إلى 11.0 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025 م بسبب تطور حوكمة الشركة.

دفعات مقدمة إلى موردين

انخفض رصيد الدفعات المقدمة إلى الموردين من 1.2 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022 م إلى 659 ألف ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023 م.

انخفض رصيد الدفعات المقدمة إلى الموردين من 659 ألف ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023 م إلى 20 ألف ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024 م.

ارتفع رصيد الدفعات المقدمة إلى الموردين من 20 ألف ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024 م إلى 605 ألف ريال كما في 30 يونيو 2025 م.

مطالبات تأمين

ارتفع رصيد مطالبات التأمين من 2.0 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022 م إلى 2.8 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023 م تماشياً مع نمو عمليات الشركة.

ارتفع رصيد مطالبات التأمين من 2.8 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023 م إلى 8.8 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024 م تماشياً مع نمو عمليات الشركة.

انخفض رصيد مطالبات التأمين من 8.8 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024 م إلى 6.7 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025 م، ويعزى ذلك إلى قيام الشركة ببيع جزء من محفظتها من خلال عمليات التورق، مما أدى إلى انخفاض المطالبات المرتبطة بهذه المحفظة لكونها لم تعد مُدرجة في الميزانية العمومية للشركة.

موجودات معاد اقتناؤها محتفظ بها لغرض إعادة البيع

انخفضت الموجودات المعاد اقتناؤها والمحتفظ بها لغرض إعادة البيع من 391 ألف ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022 م إلى 359 ألف ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023 م وإلى 53 ألف ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024 م وإلى 29 ألف ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025 م.

أخرى

انخفضت المدفوعات المقدمة الأخرى من 2.2 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022 م إلى 224 ألف ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023 م وإلى 221 ألف ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024 م ومن ثم إلى 39 ألف ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025 م.

5-6-6 صافي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي

يقدم الجدول التالي موجزا لصافي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي المدينة كما في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، و30 يونيو 2025م.

الجدول (23): موجز صافي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي

بآلاف الريالات السعودية	كما في 31 ديسمبر 2022م	كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2024م	كما في 30 يونيو 2025م
إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي	545,764	1,119,827	2,599,167	2,781,579
يخصم: إيرادات من عقود إيجار تمويلي غير مكتسبة	(138,162)	(313,050)	(743,929)	(824,949)
القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار المستحقة	407,602	806,777	1,855,238	1,956,631
مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة من ذمم مديني عقود الإيجار التمويلي	(27,197)	(35,221)	(63,648)	(67,385)
صافي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي	380,405	771,556	1,791,590	1,889,245
المستحقة بعد سنة واحدة	270,822	615,520	1,492,396	1,592,656
المستحقة خلال سنة واحدة	109,582	156,036	299,194	296,590

المصدر: القوائم المالية المراجعة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م و2024م والقوائم المالية الأولية المختصرة لفترة السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م.

تُصنّف عقود الإيجار التي تقوم فيها الشركة بتحويل ما يقارب جميع المخاطر والمناافع الجوهرية المتعلقة بملكية الأصل إلى المستأجرين كعقود إيجار تمويلي. تُسجّل عقود الإيجار التمويلي في بداية عقد الإيجار بالقيمة العادلة للأصل المؤجر أو بالقيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات الإيجار، أيهما أقل، وتُقاس لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل العمولة الفعلي.

يشتمل إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي على إجمالي الدفعات المستقبلية بموجب عقود الإيجار التمويلي، بما في ذلك القيمة المتبقية المستحقة القبض ("الإيجارات"). تُخصم التأمينات المستردة التي يجوز المقاصة بشأنها مقابل الإيجارات من إجمالي الاستثمار في عقود التمويل. يُقيد الفرق بين الإيجارات وتكلفة الموجودات المؤجرة، بما في ذلك تكاليف المعاملات، كإيرادات تمويل غير مكتسبة. ولأغراض العرض، يتم خصم إيرادات التمويل غير المكتسبة ومخصص انخفاض القيمة لخسائر عقود الإيجار من إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي.

ارتفع رصيد إجمالي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي من 545.8 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 1,119.8 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م وإلى 2,599.2 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م ومن ثم إلى 2,781.6 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025م نتيجة لنمو محفظة الشركة وارتفاع عدد العملاء في قطاعات التجزئة والشركات والمنشآت الصغيرة.

تمثل إيرادات من عقود إيجار تمويلي غير مكتسبة الأرباح المتبقية التي ستلتفها الشركة خلال الفترة المتبقية من عقود التأجير، والتي لم تستحق بعد في تاريخ القوائم المالية. ارتفعت إيرادات التمويل غير المكتسبة من 138.2 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 313.1 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م وإلى 743.9 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م ومن ثم إلى 824.9 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025م، و يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الارتفاع في الرصيد الإجمالي لحسابات عقود التأجير التمويلي.

الجدول (24): الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لذمم الإيجار المدينة

بآلاف الريالات السعودية	كما في 31 ديسمبر 2022م	كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2024م	كما في 30 يونيو 2025م
الرصيد في بداية الفترة / السنة	13,109	27,197	35,221	63,648
المخصص للفترة/ للسنة	14,088	12,653	32,520	9,777
شطب خلال الفترة/ السنة	-	(4,629)	(4,093)	(6,041)
الرصيد في نهاية الفترة / السنة	27,197	35,221	63,648	67,385

المصدر: القوائم المالية المراجعة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م و2024م والقوائم المالية الأولية المختصرة لفترة السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م.

ارتفع رصيد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لعقود الإيجار التمويلي من 27.2 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م، إلى 35.2 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م، ثم إلى 63.6 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م. ويُعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى زيادة المخصصات الائتمانية تماشياً مع نمو إجمالي المحفظة وارتفاع رصيد الذمم منخفضة الأداء.

ارتفع مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بحسابات عقود الإيجار التمويلي من 63.6 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م إلى 67.4 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025م. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى عمليات الشطب خلال الفترة وانخفاض في مخصص الفترة حيث قامت الشركة باختيار لتحديث حساب احتمالية التعثر وبعض المدخلات والافتراضات المستخدمة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. يمثل التعديل بشكل رئيسي تحديثات لاحتمالية التعثر، التي تستند إلى أنماط استرداد أرصدة الذمم المدينة للشركة ضمن محفظتها التمويلية، بالإضافة إلى عوامل الاقتصاد الكلي الأخرى.

الجدول (25): إجمالي ذمم الإيجار المدينة، الصافي من مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، حسب الفئة

بالآلاف الريالات السعودية	كما في 31 ديسمبر 2022م	كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2024م	كما في 30 يونيو 2025م
عاملة	460,080	1,019,663	2,411,030	2,547,900
منخفضة الأداء	26,688	40,024	88,082	135,505
غير عاملة	31,798	24,919	36,407	30,790
إجمالي	518,566	1,084,606	2,535,519	2,714,194

المصدر: القوائم المالية المراجعة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م و 2024م والقوائم المالية الأولية المختصرة لفترة السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م.

تطبق الشركة المنهج العام للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، والذي يستخدم مخصص الخسارة المتوقعة على مدى 12 شهراً أو على مدى العمر، وذلك حسب ما هو مطبق على الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي وتمويل المراجعة. يُعتبر نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة لدى الشركة شديد التأثير بمتغيرات الاقتصاد الكلي مثل التضخم، ونمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي، والنفقات الحكومية.

يتطلب تقييم مخاطر الائتمان المتعلقة بصافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي تقديراً إضافياً باستخدام نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، والذي يتم اشتقاقه استناداً إلى احتمالية التعثر في السداد، والتعرض للمخاطر عند التعثر، ونسبة الخسارة في حال حدوث التعثر. تقوم الشركة بقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى كل عقد، مع الأخذ في الاعتبار عدة عوامل، تشمل: احتمالية التعثر في السداد، والتعرض عند التعثر، ونسبة الخسارة المفترضة، بالإضافة إلى الأثر المحتمل للعوامل الاقتصادية الكلية المستقبلية ومعدلات الخصم. يتم احتساب احتمالية التعثر في السداد في تاريخ معين، بناءً على هيكل الأجل. وبالنسبة لتقديرات نسبة الخسارة في حال التعثر، تطبق الشركة نسباً محددة على التعرضات غير المضمونة، بما يتماشى مع الحد الأدنى المحدد من قبل ساما. تمثل قيمة التعرض عند التعثر المبلغ المتوقع التعرض له في حال حدوث التعثر. وتقوم الشركة بتقدير هذا التعرض استناداً إلى الرصيد الحالي للطرف المقابل، بالإضافة إلى التغيرات المحتملة في المبلغ المسموح به بموجب العقد، مثل الدفعات التعاقدية. أما فيما يخص الخصم، فقد استخدمت الشركة معدل الفائدة الفعلي لكل عقد عند احتساب القيمة الحالية للخسائر الائتمانية المتوقعة.

تمثل ذمم الإيجار المدينة العاملة بموجب نموذج خسائر الائتمان المتوقعة بحسب معيار المحاسبة الدولي رقم 9 للتقارير المالية (IFRS 9)، الأرصدة المصنفة ضمن المرحلة الأولى (بناءً على تصنيف الشركة)، حيث لا تزال هناك فرصة كبيرة للالتزام بسداد المدفوعات المتوجبة. ارتفعت ذمم الإيجار المدينة العاملة من 460.1 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 1,019.3 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م و 2,411.0 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م ومن ثم إلى 2,547.9 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025م، ويعزى ذلك لارتفاع التمويلات الجديدة ونمو حجم المحفظة.

تمثل الذمم المدينة منخفضة الأداء الأرصدة المصنفة ضمن المرحلة الثانية بناءً على تصنيف الشركة بموجب نموذج خسائر الائتمان المتوقعة بحسب معيار المحاسبة الدولي رقم 9 للتقارير المالية (IFRS 9). تركزت الذمم المدينة منخفضة الأداء ضمن محفظة قطاع التجزئة بين 31 ديسمبر 2022م و 30 يونيو 2025م، وارتفع رصيد ذمم الإيجار المدينة منخفضة الأداء من 26.7 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 40.0 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م و 88.1 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م ومن ثم إلى 135.5 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025م تماشياً مع نمو المحفظة. بلغت نسبة الذمم منخفضة الأداء إلى إجمالي ذمم الإيجار المدينة أقل من 3% خلال الفترة من 31 ديسمبر 2023م حتى 30 يونيو 2025م.

تمثل ذمم الإيجار المدينة غير العاملة الأرصدة المصنفة ضمن المرحلة الثالثة بناءً على تصنيف الشركة بموجب نموذج خسائر الائتمان المتوقعة بحسب معيار المحاسبة الدولي رقم 9 للتقارير المالية (IFRS 9). تركزت الذمم المدينة غير العاملة ضمن محفظة التجزئة بين 31 ديسمبر 2022م و 30 يونيو 2025م. وانخفض رصيد الذمم المدينة غير العاملة من 31.8 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 24.9 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م بسبب انخفاض ذمم الإيجار المدينة غير العاملة تحت محفظة الشركات الصغيرة حيث قامت الشركة بتحصيل بعض هذه الذمم خلال الفترة. ارتفع رصيد ذمم الإيجار المدينة غير العاملة من 24.9 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م إلى 36.4 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م ومن ثم انخفض إلى 30.8 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025م بسبب

ارتفاع ذمم الايجار المدينة غير العاملة لمحفظة التجزئة وانخفاض التحصيلات. تجدر الاشارة إلى ان نسبة ذمم الايجار المدينة غير العاملة من اجمالي ذمم الايجار المدينة انخفضت من 6.0% كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 2.0% في 31 ديسمبر 2023م ومن ثم 1.3% كما في 31 ديسمبر 2024م و1.1% كما في 30 يونيو 2025م.

يتم شطب الموجودات المالية فقط في الحالات التالية:

- إذا تأخر سداد الذمم المدينة لمدة لا تقل عن سنة واحدة؛ و
- في حال عدم وجود أي توقع معقول لاستردادها.

عند شطب الموجودات المالية، تستمر الشركة في اتخاذ إجراءات التحصيل بهدف استرداد الذمم المستحقة. وفي حال حدوث استرداد بعد الشطب، يتم إثبات المبالغ المستردة كإيرادات أخرى في قائمة الدخل الشامل.

الجدول (26): آجال استحقاق إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي

بآلاف الريالات السعودية	كما في 31 ديسمبر 2022م	كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2024م	كما في 30 يونيو 2025م
أقل من سنة واحدة	124,721	169,435	315,314	316,257
من سنة إلى سنتين	72,574	143,838	309,255	289,886
بين سنتين وثلاث سنوات	61,038	157,898	310,368	312,930
بين ثلاث وأربع سنوات	62,857	144,683	327,206	341,628
بين أربع وخمس سنوات	86,412	190,923	593,095	695,929
إجمالي	407,602	806,777	1,855,238	1,956,631

المصدر: القوائم المالية المراجعة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م و2024م والقوائم المالية الأولية المختصرة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م.

تبلغ المدة الزمنية لعقود الإيجار التمويلي عادةً خمس سنوات عند الإصدار، إذ تمثل العقود ذات المدة البالغة خمس سنوات ما نسبته 35.5% من المحفظة القائمة كما في 30 يونيو 2025م، تلها العقود ذات الثلاث سنوات بنسبة 17.4%.

6-6-6 صافي الاستثمار في تمويل المراجعة

يقدم الجدول التالي موجزا لصافي الاستثمار في تمويل المراجعة كما في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، و30 يونيو 2025م.

الجدول (27): موجز صافي الاستثمار في تمويل المراجعة

بآلاف الريالات السعودية	كما في 31 ديسمبر 2022م	كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2024م	كما في 30 يونيو 2025م
إجمالي الاستثمار في تمويل المراجعة	117,330	143,450	146,604	131,244
يخصم: إيرادات تمويل مراجعة غير مكتسبة	(12,366)	(17,615)	(19,174)	(17,030)
القيمة الحالية للاستثمار في تمويل المراجعة	104,964	125,835	127,430	114,214
مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة من ذمم مديني تمويل مراجعة	(9,693)	(9,943)	(11,287)	(6,253)
صافي الاستثمار في تمويل المراجعة	95,272	115,891	116,143	107,961
المستحقة بعد سنة واحدة	33,879	52,569	51,572	45,755

المستحقة خلال سنة واحدة	61,393	63,322	64,570	62,206

المصدر: القوائم المالية المراجعة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م و2024م والقوائم المالية الأولية المختصرة لفترة السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م.

تمثل المربحة شكلاً من أشكال التمويل الإسلامي تشتري الشركة بموجبه، بناءً على طلب من عملائها، سلعاً محددة وتبيعها للعملاء بسعر يساوي تكلفة الشركة بالإضافة إلى الأرباح، وتُدفع على أساس مؤجل على شكل أقساط.

ارتفع رصيد إجمالي الاستثمار في تمويل المربحة من 117.3 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 143.5 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م و146.6 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م نتيجة لنمو محفظة الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المدعومة بالتمويل المقدم من البنك المركزي. وانخفض رصيد إجمالي الاستثمار في تمويل المربحة من 146.6 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م إلى 131.2 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025م، بسبب تركيز الشركة على عقود الإيجار التمويلي.

تمثل إيرادات تمويل مربحة غير مكتسبة الأرباح المتبقية التي ستلقاها الشركة خلال الفترة المتبقية من عقود التمويل، والتي لم تستحق بعد في تاريخ القوائم المالية. ارتفعت إيرادات التمويل غير المكتسبة من 12.4 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 17.6 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م وإلى 19.2 كما في 31 ديسمبر 2024م ومن ثم انخفضت إلى 17.0 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025م، تماشياً مع رصيد إجمالي الاستثمار في تمويل المربحة.

الجدول (28): الحركة على الخسائر الائتمانية المتوقعة من صافي الاستثمار في تمويل المربحة

بآلاف الريالات السعودية	كما في 31 ديسمبر 2022م	كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2024م	كما في 30 يونيو 2025م
الرصيد في بداية الفترة / السنة	3,539	9,693	9,943	11,287
المخصص للفترة/ للسنة	6,154	353	2,164	1,967
شطب خلال الفترة/ السنة	-	(103)	(820)	(7,001)
الرصيد في نهاية الفترة / السنة	9,693	9,943	11,287	6,253

المصدر: القوائم المالية المراجعة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م و2024م والقوائم المالية الأولية المختصرة لفترة السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م.

ارتفع مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بحسابات عقود تمويل المربحة من 9.7 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 9.9 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م وإلى 11.3 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى زيادة مخصصات خسائر الائتمان تماشياً مع ارتفاع رصيد المحفظة. انخفض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بحسابات عقود تمويل المربحة من 11.3 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م إلى 6.2 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025م. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى عمليات الشطب خلال السنة وانخفاض في مخصص الفترة حيث قامت الشركة باختبار لتحديث حساب احتمالية التعثر وبعض المدخلات والافتراضات المستخدمة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. يمثل التعديل بشكل رئيسي تحديثات لاحتمالية التعثر، التي تستند إلى أنماط استرداد أرصدة الذمم المدينة للشركة ضمن محفظتها التمويلية، بالإضافة إلى عوامل الاقتصاد الكلي الأخرى.

الجدول (29): تمويل المربحة، الصافي من مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، حسب الفئة

بآلاف الريالات السعودية	كما في 31 ديسمبر 2022م	كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2024م	كما في 30 يونيو 2025م
عامة	95,639	121,433	130,220	120,089
منخفضة الأداء	6,973	6,869	1,702	3,353
غير عامة	5,025	5,205	3,394	1,549
إجمالي	107,637	133,507	135,316	124,991

المصدر: القوائم المالية المراجعة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م و2024م والقوائم المالية الأولية المختصرة لفترة السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م.

تطبق الشركة المنهج العام للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، والذي يستخدم مخصص الخسارة المتوقعة على مدى 12 شهراً أو على مدى العمر، وذلك حسب ما هو مطبق على الاستثمار في عقود تمويل المربحة. يُعتبر نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة لدى الشركة شديد التأثير بمتغيرات الاقتصاد الكلي مثل التضخم، ونمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي، والنفقات الحكومية.

يتطلب تقييم مخاطر الائتمان المتعلقة بصافي الاستثمار في عقود تمويل المراجعة تقديراً إضافياً باستخدام نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، والذي يتم اشتقاقه استناداً إلى احتمالية التعثر في السداد، والتعرض للمخاطر عند التعثر، ونسبة الخسارة في حال حدوث التعثر. تقوم الشركة بقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى كل عقد، مع الأخذ في الاعتبار عدة عوامل، تشمل: احتمالية التعثر في السداد، والتعرض عند التعثر، ونسبة الخسارة المفترضة، بالإضافة إلى الأثر المحتمل للعوامل الاقتصادية الكلية المستقبلية ومعدلات الخصم. يتم احتساب احتمالية التعثر في السداد في تاريخ معين، بناءً على هيكل الأجل. وبالنسبة لتقديرات نسبة الخسارة في حال التعثر، تطبق الشركة نسباً محددة على التعرضات غير المضمونة، بما يتماشى مع الحد الأدنى المحدد من قبل ساما. تمثل قيمة التعرض عند التعثر المبلغ المتوقع التعرض له في حال حدوث التعثر. وتقوم الشركة بتقدير هذا التعرض استناداً إلى الرصيد الحالي للطرف المقابل، بالإضافة إلى التغيرات المحتملة في المبلغ المسموح به بموجب العقد، مثل الدفعات التعاقدية. أما فيما يخص الخصم، فقد استخدمت الشركة معدل الفائدة الفعلي لكل عقد عند احتساب القيمة الحالية للخسائر الائتمانية المتوقعة.

تمثل ذمم تمويل المراجعة المدينة العاملة بموجب نموذج خسائر الائتمان المتوقعة بحسب معيار المحاسبة الدولي رقم 9 للتقارير المالية (IFRS 9)، الأرصدة المصنفة ضمن المرحلة الأولى (بناءً على تصنيف الشركة)، حيث لا تزال هناك فرصة كبيرة للالتزام بسداد المدفوعات المتوجبة. ارتفعت ذمم تمويل المراجعة المدينة العاملة من 95.6 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 121.4 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م و 130.2 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م بسبب ارتفاع عدد العملاء ونمو عمليات الشركة. ومن ثم انخفض رصيد ذمم تمويل المراجعة المدينة العاملة إلى 120.1 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025م، بسبب انخفاض عدد العملاء وانخفاض رصيد محفظة تمويل المراجعة.

تمثل الذمم المدينة منخفضة الأداء الأرصدة المصنفة ضمن المرحلة الثانية بناءً على تصنيف الشركة بموجب نموذج خسائر الائتمان المتوقعة بحسب معيار المحاسبة الدولي رقم 9 للتقارير المالية (IFRS 9). تركزت الذمم المدينة منخفضة الأداء ضمن محفظة قطاع الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بين 31 ديسمبر 2022م و 30 يونيو 2025م، وانخفض رصيد ذمم تمويل المراجعة المدينة منخفضة الأداء من 7.0 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 6.9 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م و 1.7 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م ومن ثم ارتفع إلى 3.4 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025م. انخفضت نسبة ذمم تمويل المراجعة المدينة منخفضة الأداء إلى إجمالي ذمم تمويل المراجعة المدينة من 6.6% كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 5.4% كما في 31 ديسمبر 2023م وإلى 1.2% كما في 31 ديسمبر 2024م ومن ثم ارتفعت إلى 2.7% كما في 30 يونيو 2025م.

تمثل ذمم تمويل المراجعة المدينة غير العاملة الأرصدة المصنفة ضمن المرحلة الثالثة بناءً على تصنيف الشركة بموجب نموذج خسائر الائتمان المتوقعة بحسب معيار المحاسبة الدولي رقم 9 للتقارير المالية (IFRS 9). تركزت الذمم المدينة غير العاملة ضمن محفظة الشركات والمنشآت الصغيرة بين 31 ديسمبر 2022م و 30 يونيو 2025م. ارتفع رصيد ذمم تمويل المراجعة المدينة غير العاملة من 5.0 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 5.2 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م بسبب ارتفاع ذمم تمويل المراجعة المدينة غير العاملة تحت محفظة الشركات الصغيرة. انخفض رصيد ذمم تمويل المراجعة المدينة غير العاملة من 5.2 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م إلى 3.4 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م ومن ثم إلى 1.5 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025م بسبب انخفاض ذمم المراجعة المدينة غير العاملة لمحظة الشركات والمنشآت الصغيرة. تجدر الإشارة إلى أن نسبة ذمم المراجعة المدينة غير العاملة من إجمالي ذمم المراجعة المدينة انخفضت من 4.1% كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 3.4% في 31 ديسمبر 2023م ومن ثم 1.6% كما في 31 ديسمبر 2024م و 1.2% كما في 30 يونيو 2025م.

يتم شطب الموجودات المالية فقط في الحالات التالية:

- إذا تأخر سداد الذمم المدينة لمدة لا تقل عن سنة واحدة؛ و
- في حال عدم وجود أي توقع معقول لاستردادها.

عند شطب الموجودات المالية، تستمر الشركة في اتخاذ إجراءات التحصيل بهدف استرداد الذمم المستحقة. وفي حال حدوث استرداد بعد الشطب، يتم إثبات المبالغ المستردة كإيرادات أخرى في قائمة الدخل الشامل.

الجدول (30): آجال استحقاق إجمالي الاستثمار في تمويل المراجعة

بالآلاف الريالات السعودية	كما في 31 ديسمبر 2022م	كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2024م	كما في 30 يونيو 2025م
أقل من سنة واحدة	68,152	70,214	73,856	65,989
من سنة إلى سنتين	28,696	38,662	38,164	34,330
بين سنتين وثلاث سنوات	6,775	15,669	13,275	12,248
بين ثلاث وأربع سنوات	915	1,053	1,891	1,471
بين أربع وخمس سنوات	426	237	244	175

114,214

127,430

125,835

104,964

إجمالي

المصدر: القوائم المالية المراجعة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 و 2024م والقوائم المالية الأولية المختصرة لفترة السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م.

تبلغ المدة الزمنية للعقود تمويل المراجعة عادةً ثلاث سنوات عند الإصدار، حيث تشكل العقود ذات المدة البالغة أقل من سنة ما نسبته 57.7% من المحفظة القائمة كما في 30 يونيو 2025م، تلها العقود ذات السنتين بنسبة 30%.

7-6-6 موجودات حق الاستخدام والتزام عقود الإيجار

يقدم الجدول التالي موجزاً عن صافي القيمة الدفترية لموجودات حق الاستخدام والتزام عقود الإيجار كما في 31 ديسمبر 2022م، و 2023م، و 2024م، و 30 يونيو 2025م.

الجدول (31): موجز صافي القيمة الدفترية لموجودات حق الاستخدام والتزام عقود الإيجار

بآلاف الريالات السعودية	كما في 31 ديسمبر 2022م	كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2024م	كما في 30 يونيو 2025م
موجودات حق الاستخدام	3,464	6,686	6,020	8,755
التزامات عقود الإيجار	3,741	7,011	6,457	9,125

المصدر: القوائم المالية المراجعة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 و 2024م والقوائم المالية الأولية المختصرة لفترة السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م.

لدى الشركة عقود إيجار تتعلق بمكاتب وساحات تسليم متعددة. يتم عادةً إبرام عقود الإيجار لفترات زمنية ثابتة تتراوح بين سنة واحدة وثلاث سنوات ولكن قد يكون لها خيارات تمديد. ويتم التفاوض على شروط عقود الإيجار على أساس كل عقد على حدة وتحتوي على مجموعة واسعة من الشروط والأحكام المختلفة. لا تفرض اتفاقيات الإيجار أي تعهدات. قد لا تُستخدم الموجودات المستأجرة كضمان لأغراض الاقتراض. تُدرج خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود إيجار العقارات عبر الشركة. وتستخدم هذه لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة الموجودات المستخدمة في عمليات الشركة. لا يمكن ممارسة غالبية خيارات التمديد المحتفظ بها سوى بالاتفاق بين الشركة والمؤجر المعني.

ارتفع رصيد موجودات حق الاستخدام من 3.5 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 6.7 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م بسبب الإضافات على موجودات بحق الاستخدام التي بلغت 4.4 مليون ريال سعودي، وقابل هذه الإضافات مصروف الاستهلاك على هذه الموجودات بقيمة 1.3 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م. وتماشياً مع ارتفاع رصيد موجودات حق الاستخدام، ارتفع رصيد التزام عقود الإيجار من 3.7 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 7.0 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م.

انخفض رصيد موجودات حق الاستخدام من 6.7 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م إلى 6.0 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م بسبب مصروف الاستهلاك على هذه الموجودات بقيمة 1.5 مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م، وقابل هذا المصروف إضافات بقيمة 819 ألف ريال سعودي خلال الفترة ذاتها. وتماشياً مع انخفاض رصيد موجودات حق الاستخدام، انخفض رصيد التزام عقود الإيجار من 7.0 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م إلى 6.5 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م.

ارتفع رصيد موجودات حق الاستخدام من 6.0 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م إلى 8.8 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025م بسبب الإضافات على موجودات بحق الاستخدام التي بلغت 3.6 مليون ريال سعودي، وقابل هذه الإضافات مصروف الاستهلاك على هذه الموجودات بقيمة 767 ألف ريال سعودي لفترة السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م. وتماشياً مع ارتفاع رصيد موجودات حق الاستخدام، ارتفع رصيد التزام عقود الإيجار من 6.5 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م إلى 9.1 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025م.

8-6-6 ممتلكات ومعدات

يقدم الجدول التالي موجزا عن صافي القيمة الدفترية لممتلكات ومعدات الشركة كما في 31 ديسمبر 2022 م، و2023 م، و2024 م، و30 يونيو 2025 م.

الجدول (32): موجز صافي القيمة الدفترية لممتلكات ومعدات الشركة

بآلاف الريالات السعودية	كما في 31 ديسمبر 2022 م	كما في 31 ديسمبر 2023 م	كما في 31 ديسمبر 2024 م	كما في 30 يونيو 2025 م
سيارات	-	-	-	-
أثاث وتركيبات ومعدات مكتبية	836	2,774	5,765	9,355
الإجمالي	836	2,774	5,765	9,355

المصدر: القوائم المالية المراجعة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 م و2024 م والقوائم المالية الأولية المختصرة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025 م ومعلومات الإدارة.

تتعلق الممتلكات والمعدات بالأثاث والتركيبات والمعدات المكتبية على العقارات المستأجرة وأجهزة الحاسب الآلي التي تملكها الشركة في مقرها الرئيسي وفروعها. وارتفعت صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات من 836 ألف ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022 م إلى 2.7 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023 م وإلى 5.8 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024 م ومن ثم إلى 9.3 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025 م وذلك بسبب ارتفاع الاضافات تماشياً مع زيادة عدد الموظفين ونمو عمليات الشركة.

يستهلك الأثاث والتركيبات والمعدات المكتبية على مدى ثلاثة إلى خمس سنوات بينما يتم استهلاك السيارات يكون على مدى أربع سنوات.

9-6-6 الذمم الدائنة

يقدم الجدول التالي موجزا عن الذمم الدائنة كما في 31 ديسمبر 2022 م، و2023 م، و2024 م، و30 يونيو 2025 م.

الجدول (33): موجز الذمم الدائنة

بآلاف الريالات السعودية	كما في 31 ديسمبر 2022 م	كما في 31 ديسمبر 2023 م	كما في 31 ديسمبر 2024 م	كما في 30 يونيو 2025 م
ذمم دائنة - أطراف أخرى	17,780	87,867	167,775	135,930
ذمم دائنة - أطراف ذات علاقة	76,422	100,069	99,335	41,580
أجمالي	94,202	187,936	267,108	177,510

المصدر: القوائم المالية المراجعة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 م و2024 م والقوائم المالية الأولية المختصرة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025 م.

تمثل الذمم الدائنة التزامات بسداد قيمة البضائع والخدمات المستلمة، سواء تم إصدار فواتير بها للشركة أم لا. يتم إثبات الذمم الدائنة التجارية أولاً بالقيمة العادلة، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

ارتفع رصيد الذمم الدائنة من 94.2 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022 م إلى 187.9 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023 م بسبب ارتفاع الذمم الدائنة للأطراف الأخرى والأطراف ذات العلاقة تماشياً مع نمو عمليات الشركة وارتفاع عدد التعاملات خلال الفترة ذاتها.

ارتفع رصيد الذمم الدائنة من 187.9 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023 م إلى 267.1 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024 م بسبب ارتفاع الذمم الدائنة إلى الأطراف الأخرى تماشياً مع نمو عمليات الشركة وارتفاع عدد التعاملات مع الموردين.

انخفض رصيد الذمم الدائنة إلى 177.5 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025 م بسبب انخفاض الذمم الدائنة إلى الأطراف ذات العلاقة والأطراف الأخرى تماشياً مع نمو عمليات الشركة وارتفاع عدد التعاملات مع الموردين.

تجدر الإشارة إلى أن جميع الذمم الدائنة كما في 30 يونيو 2025 م مستحقة الدفع خلال سنة واحدة.

10-6-6 مصروفات مستحقة ومطلوبات أخرى

يقدم الجدول التالي موجزا عن المصروفات مستحقة والمطلوبات الأخرى كما في 31 ديسمبر 2022م و2023م و2024م و30 يونيو 2025م.

الجدول (34): موجز مصروفات مستحقة ومطلوبات متداولة أخرى

بآلاف الريالات السعودية	كما في 31 ديسمبر 2022م	كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2024م	كما في 30 يونيو 2025م
دفعات مقدمة من عملاء	7,672	11,685	27,087	32,574
المصروفات المستحقة	12,297	27,941	18,759	24,748
ضريبة القيمة المضافة المستحقة	1,939	5,169	4,867	4,345
صافي التزام الخدمة بموجب اتفاقية الوكالة	272	1,460	2,379	2,884
إجمالي المصروفات المستحقة والمطلوبات المتداولة الأخرى	22,180	46,255	53,092	64,551

المصدر: القوائم المالية المراجعة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م و2024م والقوائم المالية الأولية المختصرة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م.

دفعات مقدمة من عملاء

ارتفع رصيد الدفعات المقدمة من العملاء من 7.7 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 11.7 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م وإلى 27.1 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م ومن ثم إلى 32.6 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025م بسبب نمو عمليات الشركة وارتفاع عدد العملاء.

المصروفات المستحقة

ارتفعت المصروفات المستحقة من 12.3 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 27.9 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م بسبب ارتفاع المصروفات المستحقة التابعة لإحدى شركات السيارات حيث تقوم الشركة بمبادرة استثنائية مع هذه الشركة بالإضافة إلى ارتفاع في المصروفات المستحقة المتعلقة بحسابات التسوية. انخفضت المصروفات المستحقة من 27.9 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م إلى 18.8 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م بسبب انخفاض المصروفات المستحقة المتعلقة بحسابات التسوية.

ارتفعت المصروفات المستحقة من 18.8 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م إلى 24.7 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025م بسبب ارتفاع المصروفات المستحقة من حسابات التورق وقد قابل ذلك جزئياً انخفاض المصروفات المستحقة التابعة لمكافآت الموظفين.

ضريبة القيمة المضافة المستحقة

ارتفعت ضريبة القيمة المضافة المستحقة من 1.9 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 5.2 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م ومن ثم انخفضت ضريبة القيمة المضافة المستحقة بشكل طفيف إلى 4.9 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م ومن ثم انخفضت لتصل إلى 4.3 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025م. تعتمد تقلبات رصيد ضريبة القيمة المضافة المستحقة على عملية دفع الأرصدة المستحقة.

صافي التزام الخدمة بموجب اتفاقية الوكالة

بموجب اتفاقية الشراء والوكالة، تم تعيين الشركة من قبل مؤسسة مالية لإدارة الذمم المدينة المبينة لهذه المؤسسة مقابل أتعاب خدمة. وتقوم الشركة بإثبات صافي موجودات الخدمة أو صافي مطلوبات الخدمة، في البداية، بالقيمة العادلة لعقد الخدمة. يتم تحديد القيمة العادلة لصافي الموجودات أو المطلوبات المرتبطة بالخدمة بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من أتعاب الخدمة المتفق عليها تعاقدياً، بعد خصم تكاليف تقديم الخدمة. تشمل المحددات الرئيسية لاحتساب القيمة العادلة لصافي أصل أو التزام الخدمة: معدلات الخصم، وتقديرات تكاليف الخدمة، وأتعاب الخدمة الغائبة. وتقوم الإدارة بإعادة تقييم تكاليف الخدمة في نهاية كل فترة مالية. وقد تؤثر التغيرات في أحد هذه الافتراضات أو في مجموعة منها على القيمة المقدرة لصافي مطلوبات الخدمة.

ارتفع صافي التزام الخدمة بموجب اتفاقية الوكالة من 272 ألف ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 1.5 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م وإلى 2.4 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م ومن ثم إلى 2.9 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025م.

11-6-6 مخصص الزكاة

يقدم الجدول التالي موجزا عن الزكاة كما في 31 ديسمبر 2022م و2023م و2024م و30 يونيو 2025م.

الجدول (35): موجز مخصص الزكاة

بالآلاف الريالات السعودية	كما في 31 ديسمبر 2022م	كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2024م	كما في 30 يونيو 2025م
الرصيد في بداية السنة / الفترة	2,836	1,845	1,796	6,252
محمل للسنة / للفترة	608	1,599	6,056	10,773
تعديل لسنة سابقة	-	(1,187)	-	-
مدفوعات خلال السنة / الفترة	(1,599)	(461)	(1,600)	(6,073)
الرصيد في نهاية السنة / الفترة	1,845	1,796	6,252	10,952

المصدر: القوائم المالية المراجعة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م و2024م والقوائم المالية الأولية المختصرة لفترة السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م.

تخضع الشركة للزكاة وفقاً للوائح هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة"). يتم تحميل مصروف الزكاة على قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. احتسب الوعاء الزكوي بناءً على فهم الشركة للأنظمة الزكوية المعمول بها في المملكة العربية السعودية. وتخضع الأنظمة الزكوية في المملكة العربية السعودية لتفسيرات متباينة. عدلت بعض المبالغ المفصّل عنها في القوائم المالية لغرض الوصول للوعاء الزكوي. يتم احتساب الزكاة بناءً على الوعاء الزكوي المقدر العائد للمساهم بالشركة.

قدمت الشركة إقراراتها الزكوية إلى الهيئة حتى 2023م. أنهت الهيئة ربط الشركة حتى سنة 2018م، بنما ما زالت الربوط للسنوات 2019م و 2020م و 2021م و 2022م و 2023م حالياً قيد الفحص لدى الهيئة.

انخفض مخصص الزكاة بشكل طفيف من 1.84 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 1.79 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م بسبب التعديلات التي قامت بها الشركة حيث كان لدى الشركة مخصص إضافي للزكاة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م وقد تم رده خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م.

ارتفع مخصص الزكاة من 1.79 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م إلى 6.3 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م بسبب ارتفاع الزكاة المحملة للسنة تماشياً مع ارتفاع أرباح الشركة.

ارتفع مخصص الزكاة من 6.3 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م إلى 11.0 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025م بسبب ارتفاع الزكاة المحملة للفترة تماشياً مع ارتفاع أرباح الشركة.

12-6-6 القروض

يقدم الجدول التالي موجزاً عن القروض كما في 31 ديسمبر 2022م و2023م و2024م و30 يونيو 2025م.

الجدول (36): موجز القروض

بالآلاف الريالات السعودية	كما في 31 ديسمبر 2022م	كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2024م	كما في 30 يونيو 2025م
تسهيلات مرابحة (غير مضمونة بضمان شخصي، رهن المحفظة التمويلية)	99,517	418,731	1,283,020	1,579,098
قرض بنك حكومي (غير مضمونة بضمان شخصي، غير مضمونة برهن)	62,895	19,961	5,706	3,274
مستحق إلى البنك المركزي السعودي (غير مضمونة بضمان شخصي، غير مضمونة برهن)	21,872	21,021	11,558	6,673
التكلفة التمويلية المستحقة	526	2,714	10,255	12,118
إجمالي	184,810	462,427	1,310,539	1,601,162
المستحقة خلال سنة واحدة	102,709	140,060	305,064	359,688

المستحقة بعد سنة واحدة	82,101	322,367	1,005,475	1,241,474

المصدر: القوائم المالية المراجعة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 و 2024 م، القوائم المالية الأولية المختصرة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025 م، ومعلومات الإدارة.

الجدول (37): موجز الحركة على القروض

بآلاف الريالات السعودية	كما في 31 ديسمبر 2022 م	كما في 31 ديسمبر 2023 م	كما في 31 ديسمبر 2024 م	كما في 30 يونيو 2025 م
الرصيد في بداية السنة/الفترة	262,413	184,810	462,427	1,310,539
متحصلات من قروض طويلة الأجل	19,590	425,478	1,022,500	445,000
مصرفوات تمويلية للسنة / للفترة	5,267	19,789	61,864	50,772
يخصم: المسدد من أصل الدين	(98,119)	(148,306)	(181,929)	(156,240)
يخصم: المسدد من المصروفات التمويلية	(4,343)	(17,600)	(54,323)	(48,909)
تأثير الخصم لقرض دون فوائد من ساما	-	(1,744)	-	-
الرصيد في نهاية السنة/الفترة	184,810	462,427	1,310,539	1,601,162

المصدر: القوائم المالية المراجعة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 و 2024 م والقوائم المالية الأولية المختصرة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025 م.

الجدول (38): رصيد القروض بحسب البنك

بآلاف الريالات السعودية	كما في 31 ديسمبر 2022 م	كما في 31 ديسمبر 2023 م	كما في 31 ديسمبر 2024 م	كما في 30 يونيو 2025 م
البنك المركزي السعودي	21,912	21,072	11,584	6,687
منشآت	62,958	19,995	5,720	3,281
بنك الإنماء	-	-	66,288	58,772
بنك البلاد	-	147,173	599,846	570,248
بنك الرياض	99,940	99,961	412,441	379,838
البنك السعودي الفرنسي	-	-	-	202,368
البنك السعودي للاستثمار	-	-	-	200,734
بنك الخليج الدولي	-	174,227	214,661	179,236
إجمالي القروض	184,810	462,427	1,310,539	1,601,162
وفيما يلي تحليل ذلك:				
غير متداول	82,101	322,367	1,005,475	1,241,474
متداول	102,709	140,060	305,064	359,688

المصدر: معلومات الإدارة.

تحمّل تسهيلات المراجعة مصرفوات تمويلية تستند إلى المعدلات السائدة في السوق، والمبنية على سعر الفائدة المعروض بين البنوك السعودية ("سايبور")، بالإضافة إلى أتعاب إدارية يفرضها البنك الحكومي وفقاً لاتفاقية القرض.

خلال فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025 م، قامت الشركة بسحب 445 مليون ريال سعودي من تسهيلات المراجعة. القروض مكفولة بضمانات شركات من بعض الأطراف ذات العلاقة وهرن على الذمم المدينة مقابل بعض السيارات المؤجرة تغطي ما لا يقل عن 125 % إلى 150 % من القروض القائمة. وتحمل القروض نفقات مالية استناداً إلى المعدلات السائدة في السوق بناءً على معدل سعر الفائدة السائد بين البنوك في السعودية زائداً هامش.

إن القيمة الدفترية لهذه القروض طويلة الأجل مقومة بالريال السعودي. يمتد أجل استحقاق هذا القرض طبقاً لجدول السداد المعتمد حتى 2030م.

خلال عام 2023م، حصلت الشركة على قروض بدون فوائد من البنك المركزي السعودي (ساما) بقيمة 25.5 مليون ريال سعودي (مقابل 4.6 مليون ريال سعودي في عام 2022م)، وذلك ضمن إطار برنامج التمويل المضمون لدعم المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بهدف تعزيز الاستقرار المالي لتلك الأعمال ودعم النمو الاقتصادي. تُسد هذه القروض على أقساط شهرية تمتد على مدى ثلاث سنوات، بدءاً من سبتمبر 2023م. وقد تم إثبات هذه القروض أولاً بقيمتها العادلة، مما أدى إلى تحقيق ربح قدره 1.7 مليون ريال سعودي تم إدراجه ضمن قائمة الربح أو الخسارة.

خلال عام 2022م، أبرمت الشركة اتفاقيات مع بنك حكومي لتقديم تسهيلات تمويلية بقيمة 15 مليون ريال سعودي، وذلك لتلبية متطلبات رأس المال العامل. وقد تم استخدام كامل مبلغ التسهيلات خلال السنة. يحتسب البنك الحكومي رسوماً إدارية بموجب اتفاقيات القرض. وتتضمن شروط التسهيلات التزام الشركة باستخدام مبلغ القرض للأغراض المحددة في اتفاقيات القرض. تُقوّم القيمة الدفترية لهذه القروض طويلة الأجل بالريال السعودي، ويمتد أجل استحقاقها وفقاً لجدول السداد المعتمد حتى عام 2026م.

تجدر الإشارة إلى أن جميع التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك مضمونة بكفالة الشركة، في حين أن القروض الممنوحة من الجهات الحكومية والبنك المركزي غير مضمونة بأي ضمانات.

13-6-6 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يقدم الجدول التالي موجز الحركة على مكافأة نهاية الخدمة للموظفين للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2022م و2023م و2024م وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م.

الجدول (39): موجز الحركة على مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

بآلاف الريالات السعودية	كما في 31 ديسمبر 2022م	كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2024م	كما في 30 يونيو 2025م
في أول السنة / الفترة	2,747	2,581	3,476	4,064
تكلفة خدمات حالية	650	718	1,262	1,079
تكلفة الفوائد	70	130	174	-
المنافع المدفوعة	(448)	(167)	(842)	(272)
إعادة قياس	(208)	332	66	-
تحويلات	(230)	(118)	(72)	-
في نهاية السنة / الفترة	2,581	3,476	4,064	4,871

المصدر: القوائم المالية المراجعة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م و2024م والقوائم المالية الأولية المختصرة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م ومعلومات الإدارة.

تُطبق الشركة خطة منافع محددة تتماشى مع متطلبات نظام العمل في المملكة العربية السعودية. وتستند مدفوعات مكافأة نهاية الخدمة إلى الرواتب والبدلات الأخيرة للموظفين، بالإضافة إلى عدد سنوات الخدمة المتراكمة، وذلك عند تاريخ إنهاء الخدمة وفقاً للأحكام المنصوص عليها في نظام العمل في المملكة. تُعد خطة مكافأة نهاية الخدمة خطة غير ممولة، حيث تُسدّد الالتزامات عند استحقاقها بعد انتهاء خدمة الموظف. وقد تم إجراء أحدث تقييم اكتواري شامل كما في 31 ديسمبر 2024م.

ارتفعت التزامات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين من 2.6 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 3.5 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023م وإلى 4.1 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024م ومن ثم إلى 4.9 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025م بسبب ارتفاع تكلفة الخدمات الحالية وتكلفة الفوائد تماشياً مع ارتفاع عدد الموظفين خلال هذه الفترة من 113 كما في 31 ديسمبر 2022م إلى 238 كما في 30 يونيو 2025م.

14-6-6 المبالغ المستحقة من / إلى أطراف ذات العلاقة

يقدم الجدول التالي موجزاً عن المبالغ المستحقة من / إلى جهات ذات العلاقة كما في 31 ديسمبر 2022م و2023م و2024م و 30 يونيو 2025م.

الجدول (40): موجز عن المبالغ المستحقة من / إلى أطراف ذات العلاقة

طبيعة المعاملة	الطرف ذو العلاقة	العلاقة	كما في 31 ديسمبر 2022	كما في 31 ديسمبر 2023	كما في 31 ديسمبر 2024	كما في 30 يونيو 2025
معاملات مع أطراف ذات علاقة						
شراء سيارات	شركة المجدوعي للسيارات المحدودة	مساهم	144,098	224,630	230,522	132,389
إيرادات عمولات من إيجار سيارات	شركة المجدوعي للسيارات المحدودة	مساهم	4,006	17,861	22,697	11,409
دفعات الإيجار	شركة مجد للتنمية والاستثمار	شركة شقيقة / مساهم	775	842	1,110	598
شراء سيارات	شركة المجدوعي للسيارات المحدودة	مساهم	76,158	99,416	96,915	39,689
خدمات تقنيه	شركة المجدوعي القابضة المحدودة	شركة أم	218	454	1,264	1,533
خدمات صيانته	شركة أرسال للتشغيل والصيانة	شركة شقيقة	33	102	68	142
ايجارات	مؤسسة المجدوعي التجارية	شركة شقيقة	-	-	125	125
ايجارات	شركة مجد للتنمية والاستثمار	شركة شقيقة	-	-	-	90
خدمات سفر	شركة أرجاء للسفر والسياحة	شركة شقيقة	11	96	26	1
شراء معدات	المجدوعي للصناعات الحديدية	شركة شقيقة	-	-	935	-
خدمات لوجستيه	شركة المجدوعي للوجستيات المحدودة	شركة شقيقة	2	590	1,107	-

المصدر: القوائم المالية المراجعة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 و 2024 م والقوائم المالية الأولية المختصرة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025 م ومعلومات الإدارة.

تمثل الأطراف ذات العلاقة كلاً من المساهمين، والمديرين، وأعضاء الإدارة العليا في الشركة، بالإضافة إلى المنشآت التي تخضع لسيطرة أو نفوذ جوهري من قبل هؤلاء الأطراف.

تشمل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بشكل رئيسي عمليات التحصيل نيابةً عن الشركة، إلى جانب بعض المصروفات والخدمات التي تتم وفقاً لشروط وأحكام متفق عليها بين الطرفين. وقد تم اعتماد هذه المعاملات من قبل إدارة المنشآت المعنية ومجلس إدارة الشركة. تشكل المستحقات إلى شركة المجدوعي للسيارات المحدودة (المساهم الوحيد للشركة) 98% من إجمالي المستحقات إلى أطراف ذات علاقة بين 31 ديسمبر 2022 م و 30 يونيو 2025 م.

ارتفع رصيد المبالغ المستحقة إلى أطراف ذات علاقة من 76.4 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2022 م إلى 100.1 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023 م بسبب ارتفاع المبالغ المستحقة إلى شركة المجدوعي للسيارات المحدودة. انخفض رصيد المستحقات إلى الأطراف ذات العلاقة من 100.1 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2023 م إلى 99.3 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024 م بسبب انخفاض المستحقات إلى شركة المجدوعي للسيارات المحدودة. انخفض رصيد المبالغ المستحقة إلى أطراف ذات علاقة من 99.3 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2024 م إلى 41.6 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2025 م بسبب انخفاض المبالغ المستحقة إلى شركة المجدوعي للسيارات المحدودة.

15-6-6 الامتثال للإقراض وفقاً لمتطلبات البنك المركزي

يعرض الجدول التالي ملخصاً للامتثال للإقراض وفقاً لمتطلبات البنك المركزي كما في 31 ديسمبر 2022 م، و2023 م، و2024 م و30 يونيو 2025 م.

الجدول (41): الامتثال للإقراض وفقاً لمتطلبات البنك المركزي

بآلاف الريالات السعودية	كما في 31 ديسمبر 2022 م	كما في 31 ديسمبر 2023 م	كما في 31 ديسمبر 2024 م	كما في 30 يونيو 2025 م
حد الإقراض				
إجمالي حقوق المساهمين	204,685	211,699	334,945	369,272
صافي الذمم المدينة للتمويل	475,676	887,447	1,907,732	1,997,206
نسبة الامتثال وفقاً للقوائم المالية	2.3	4.2	5.7	5.4

المصدر: القوائم المالية المراجعة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 م و2024 م والقوائم المالية الأولية المختصرة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025 م ومعلومات الإدارة.

تُراقب الشركة إجمالي مبالغ التمويل المقدمة بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية الصادرة عن البنك المركزي السعودي، والتي تنص على أن الشركات العاملة في مجال التمويل – باستثناء التمويل العقاري – يجب ألا يتجاوز إجمالي التمويل الممنوح لديها ما يعادل خمسة أضعاف رأس المال. ويتم احتساب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي وعقود تمويل المراجعة على إجمالي حقوق المساهمين.

بقيت الشركة ملتزمة بمتطلبات الإقراض وفقاً للوائح البنك المركزي خلال الفترة من 31 ديسمبر 2022 م وحتى 30 يونيو 2025 م. قامت الشركة بالحصول على عدم ممانعة من قبل البنك المركزي السعودي على زيادة الحد الأعلى لمجموع التمويل الذي يجوز للشركة تقديمه إلى ستة أضعاف رأس المال والاحتياطيات للشركة حتى نهاية عام 2025 م.

16-6-6 بيانات قائمة التدفقات النقدية

يوضح الجدول التالي بيانات قائمة التدفقات النقدية للشركة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2022 م، و2023 م، و2024 م، وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025 م.

الجدول (42): بيانات قائمة التدفقات النقدية

بآلاف الريالات السعودية	للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر				لفترة الستة أشهر المنتهية 30 يونيو
	2022 م	2023 م	2024 م	2025 م	
صافي النقد من (المستخدم في) الناتج من الأنشطة التشغيلية	(43,379)	(268,284)	(856,363)	(146,411)	
صافي النقد (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية	(310)	(2,325)	(4,277)	(4,701)	
صافي النقد الناتج (المستخدم في) من الأنشطة التمويلية	(83,459)	258,013	884,461	238,782	
النقد وما في حكمه في بداية السنة	143,553	16,404	3,808	27,630	
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	16,405	3,808	27,630	115,299	

المصدر: القوائم المالية المراجعة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 م و2024 م والقوائم المالية الأولية المختصرة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025 م.

17-6-6 صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التشغيلية

يوضح الجدول التالي صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التشغيلية للشركة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2022 م، و2023 م، و2024 م، وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025 م.

الجدول (43): صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التشغيلية

لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو	للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر				بالآلاف الريالات السعودية
	2025م	2024م	2023م	2022م	
	45,100	29,369	7,757	(10,584)	الربح / (الخسارة) قبل الزكاة
					التعديلات ل:
	11,744	34,685	13,006	20,242	مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة
	1,878	2,771	1,602	721	الاستهلاك
	197	553	1,245	1,431	إطفاء
	51,481	63,405	22,037	6,607	تكلفة تمويلية
	807	1,436	848	720	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
	(5)	-	-	-	الربح من التوقف عن إثبات موجودات حق الاستخدام
	(24,070)	-	-	-	ربح من التورق
					التغيرات في رأس المال العامل:
	(696,431)	(1,054,970)	(426,521)	(90,580)	صافي الاستثمار في الإيجار التمويلي
	(1,181)	(15,978)	(3,465)	(2,742)	مدفوعات مقدما ودمم مدينة أخرى
	548,750	-	-	-	النقد المستلم من بيع ذمم تأجير تمويلي مدينة
	(89,599)	79,101	93,615	28,529	الذمم الدائنة
	10,992	5,708	22,220	4,322	مصروفات مستحقة ومطلوبات متداولة أخرى
	(140,338)	(853,921)	(267,656)	(41,334)	النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
	(6,073)	(1,600)	(461)	(1,599)	زكاة مدفوعة
	-	(842)	(167)	(447)	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين مدفوعة
	(146,411)	(856,363)	(268,284)	(43,380)	صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية

المصدر: القوائم المالية المراجعة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م و2024م والقوائم المالية الأولية المختصرة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م.

بلغ النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية 43.4 مليون ريال سعودي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م وكان ذلك بشكل رئيسي بسبب زيادة صافي الاستثمار في الإيجار التمويلي خلال عام 2022م نتيجة لارتفاع عدد العملاء ونمو عمليات الشركة. وبلغ النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية 268.3 مليون ريال سعودي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة رصيد صافي استثمار الإيجار التمويلي خلال عام 2023م نتيجة زيادة صرف التمويلات الجديدة خلال السنة. وبلغ النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية 856.4 مليون ريال سعودي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م، وذلك بسبب زيادة صرف التمويلات الجديدة للاستثمار في الإيجار التمويلي خلال السنة. وبلغ النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية 146.4 مليون ريال سعودي خلال فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م بسبب عملية التورق التي قامت بها الشركة خلال هذه الفترة بالإضافة إلى الزيادة في الاستثمار في الإيجار التمويلي.

18-6-6 صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية

يوضح الجدول التالي صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية للشركة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2022، و2023، و2024، وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025.

الجدول (44): صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية

بالآلاف الريالات السعودية	للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر			لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو
	2022م	2023م	2024م	2025م
شراء الممتلكات والمعدات	(310)	(2,325)	(4,082)	(4,556)
إضافات إلى برامج حاسب آلي تحت التطوير	-	-	(195)	(145)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية	(310)	(2,325)	(4,277)	(4,701)

المصدر: القوائم المالية المراجعة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 و2024 والقوائم المالية الأولية المختصرة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025.

لم يشهد النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية أي تقلبات كبيرة خلال الأعوام 2022، و2023، و2024 وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025. وارتبط النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية بشراء الممتلكات والمعدات وإضافات الأصول غير الملموسة فقط.

19-6-6 صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التمويلية

يوضح الجدول التالي صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التمويلية للشركة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2022، و2023، و2024، وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025.

الجدول (45): صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التمويلية

بالآلاف الريالات السعودية	للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر			لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو
	2022م	2023م	2024م	2025م
متحصلات من قروض طويلة الأجل	19,591	425,479	1,022,500	445,000
المسدد من قروض طويلة الأجل	(98,119)	(148,306)	(181,929)	(156,240)
فوائد مدفوعة على قروض طويلة الأجل	(4,343)	(17,600)	(54,323)	(48,909)
رأس المال المصدر	-	-	100,000	-
المسدد من التزامات عقود الإيجار	(588)	(1,560)	(1,787)	(1,069)
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التمويلية	(83,459)	258,013	884,461	238,782

المصدر: القوائم المالية المراجعة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 و2024 والقوائم المالية الأولية المختصرة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025.

بلغ النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية 83.5 مليون ريال سعودي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 ونتج ذلك بشكل رئيسي عن سداد قروض طويلة الأجل. وبلغ النقد الناتج من الأنشطة التمويلية 258.0 مليون ريال سعودي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 وذلك بسبب متحصلات القروض المستلمة، والتي قابلها جزئيًا تسديدات القروض. وبلغ النقد الناتج من الأنشطة التمويلية 884.5 مليون ريال سعودي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 بسبب متحصلات القروض المستلمة، والتي قابلها جزئيًا تسديدات القروض. وبلغ النقد الناتج من الأنشطة التمويلية 238.8 مليون ريال سعودي خلال فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025 بسبب متحصلات القروض المستلمة، والتي قابلها جزئيًا تسديدات القروض.

20-6-6 أساس احتساب مؤشرات الأداء الرئيسية:

- معدل نمو إجمالي الإيرادات (%): ((إجمالي الإيرادات في السنة الحالية - إجمالي الإيرادات في السنة السابقة) / إجمالي الإيرادات في السنة السابقة) * 100

- هامش الربح الإجمالي (%): (صافي الإيرادات من العمليات الرئيسية في السنة / إجمالي الإيرادات في السنة) * 100
- د. حيث صافي الإيرادات من العمليات الرئيسية = إجمالي الإيرادات في السنة - تكلفة التمويل في السنة
- هامش الربح قبل الزكاة (%): (الربح قبل الزكاة في السنة / إجمالي الإيرادات في السنة) * 100
- هامش الربح الصافي (%): (الربح للسنة / إجمالي الإيرادات في السنة) * 100
- العائد على الموجودات (%): (الربح للسنة / إجمالي متوسط الموجودات للسنة) * 100
- هـ. حيث إجمالي متوسط الموجودات للسنة = (إجمالي الموجودات في بداية السنة + إجمالي الموجودات في نهاية السنة) / 2
- العائد على حقوق المساهمين (%): (صافي الربح للسنة / متوسط حقوق المساهمين للسنة) * 100
- و. حيث متوسط حقوق المساهمين للسنة = (إجمالي حقوق المساهمين كما في بداية السنة + إجمالي حقوق المساهمين كما في نهاية السنة) / 2
- نسبة مستحقات التمويل إلى حقوق المساهمين (نسبة): صافي الاستثمار في حسابات التمويل المدينة كما في نهاية السنة / إجمالي حقوق المساهمين كما في نهاية السنة
- نسبة الدين إلى حقوق المساهمين (%): (إجمالي القروض كما في نهاية السنة / إجمالي حقوق المساهمين كما في نهاية السنة) * 100
- متوسط معدل الاقتراض: (إجمالي تكلفة التمويل للسنة / متوسط الاقتراض للسنة)
- ز. حيث متوسط الاقتراض = (إجمالي القروض كما في بداية السنة + إجمالي القروض كما في نهاية السنة) / 2
- متوسط معدل الإقراض: (إيرادات تأجير تمويلي للسنة / متوسط إجمالي الاستثمار في حسابات التمويل المدينة للسنة)
- ح. حيث متوسط إجمالي الاستثمار في حسابات التمويل المدينة = (إجمالي الاستثمار في حسابات التمويل المدينة كما في بداية السنة + إجمالي الاستثمار في حسابات التمويل المدينة كما في نهاية السنة) / 2
- ط. حيث إجمالي الاستثمار في حسابات التمويل المدينة = الاستثمار في حسابات تمويل التأجير والمراوحة المدينة قبل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
- هامش معدل الربح الصافي: (متوسط معدل الإقراض - متوسط معدل الاقتراض)

ملاحظة: احتسبت هذه المؤشرات باستخدام المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية المراجعة للشركة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م و2023م و2024م والقوائم المالية الأولية المختصرة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024م و2025م، ما لم يُذكر خلاف ذلك. وقد يؤدي هذا إلى عدم تطابق هذه المؤشرات مع المؤشرات المحتسبة بناء على الأرقام الواردة في الجداول والموضحة بالآلاف الريالات السعودية والتي تم تقريبها إلى أقرب رقم عشري.

7. المعلومات القانونية

1.7 المصدر

المصدر هو شركة مساهمة مغلقة ذات شخص واحد، تأسست وسُجلت في المملكة بموجب السجل التجاري رقم 2050104609، والصادر في الدمام بتاريخ 1436/04/08 هـ (الموافق 2015/01/28 م).

يعمل المصدر بموجب الترخيص رقم 44/أ ش/201603 الصادر بتاريخ 1437/06/14 هـ (الموافق 2016/03/23 م) من البنك المركزي السعودي، والذي يتيح له مزاولة أنشطة التأجير التمويلي، وتمويل الأصول الإنتاجية، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتمويل الاستهلاكي داخل المملكة.

العنوان المسجل: ص.ب. 336، الدمام 31411، المملكة العربية السعودية. ويقع المقر الرئيسي للمصدر في المبنى رقم 2881، حي الفيصلية، طريق الملك فهد بن عبدالعزيز، الدمام، المملكة.

1-1-7 إقرارات أعضاء مجلس الإدارة

يُقر أعضاء مجلس إدارة المصدر بالإقرارات التالية:

(أ) الإصدار لا يُخالف الأنظمة واللوائح ذات العلاقة في المملكة العربية السعودية.

(ب) لا يُخل الإصدار بأي من العقود أو الاتفاقيات التي يكون المصدر طرفاً فيها.

2-1-7 هيكل ملكية الشركة

يبلغ رأس المال المصرح به والمصدّر والمدفوع بالكامل للمصدر 330 مليون ريال سعودي، مقسماً إلى 33 مليون سهم عادي بقيمة اسمية قدرها 10 ريال سعودي لكل سهم. وكما في تاريخ نشرة الإصدار للبرنامج هذه، فإن كامل رأس مال المصدر مملوك لشركة المجدوعي للسيارات المحدودة ("الشركة الأم")، والتي تمتلكها بنسبة 94٪ شركة المجدوعي القابضة المحدودة ("الشركة القابضة"). وتعود الملكية الفعلية للشركة القابضة إلى مجموعة من الشركات العائلية، وهن شركة يوسف علي إبراهيم المجدوعي (6٪)، شركة منى علي إبراهيم المجدوعي (3٪)، شركة محمد علي إبراهيم المجدوعي (6٪)، شركة فاطمة علي إبراهيم المجدوعي (3٪)، شركة عمر علي إبراهيم المجدوعي (6٪)، شركة عبدالله علي إبراهيم المجدوعي (6٪)، شركة شريفة علي إبراهيم المجدوعي (3٪)، شركة حنان علي إبراهيم المجدوعي (3٪)، شركة إبراهيم علي إبراهيم المجدوعي (6٪)، شركة رفعة عبدالرزاق محمد الغامدي (6٪)، بينما تملك شركة علي إبراهيم صالح المجدوعي باقي الأسهم وبالتالي تبلغ نسبة ملكيتها (52٪) من أسهم الشركة القابضة.

3-1-7 الشركات التابعة

ولا يملك المصدر أي شركات تابعة كما في تاريخ نشرة الإصدار للبرنامج هذه.

يملك المصدر عدد 89,285 سهمًا في شركة تسجيل عقود التأجير التمويلي السعودية، وهي شركة سعودية مساهمة مغلقة ("الشركة المستثمر فيها") مسجلة في المملكة العربية السعودية لتسجيل عقود التمويل، وتمثل هذه الحصة ما نسبته حوالي 2٪ من إجمالي رأس مال الشركة المستثمر فيها.

4-1-7 فروع المصدر

يدير المصدر عملياته من مقره الرئيسي في الدمام ومن فرعين إضافيين في جدة والرياض. ويحظى المصدر بدعم شبكة واسعة من نقاط البيع، بالإضافة إلى منصة رقمية متكاملة تتيح له إدارة العملية التمويلية من البداية وحتى النهاية.

ويوضح الجدول التالي تفاصيل فروع المصدر:

الجدول (46): فروع المصدر

الرقم	رقم السجل التجاري	تاريخ التسجيل	تاريخ الانتهاء	المكان	نشاط الفرع حسب السجل التجاري
1.	1010610746	1438/11/25 هـ (الموافق 2017/08/17 م)	1449/11/24 هـ (الموافق 2028/05/02 م)	الرياض	الإيجار التمويلي، وتمويل الأصول الإنتاجية، وتمويل نشاط الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتمويل الاستهلاكي
2.	4030296155	1438/11/25 هـ (الموافق 2017/08/17 م)	1449/11/24 هـ (الموافق 2028/05/02 م)	جدة	الإيجار التمويلي، وتمويل الأصول الإنتاجية، وتمويل نشاط الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتمويل الاستهلاكي

المصدر: المصدر

2.7 التراخيص والشهادات الجوهرية

يوضح الجدول التالي أبرز الرخص والشهادات التي حصل عليها المصدر حتى تاريخ نشرة الإصدار للبرنامج هذه:

الجدول (47): الرخص والشهادات

الرقم	نوع الرخصة/الشهادة	السلطة المصدرة	الغرض	تاريخ الإصدار	تاريخ الانتهاء	رقم الترخيص
1.	الترخيص بممارسة أنشطة التمويل	البنك المركزي السعودي (ساما)	أنشطة التأجير التمويلي، وتمويل الأصول الإنتاجية، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتمويل الاستهلاكي	1437/06/14 هـ (الموافق 2016/03/23 م)	1452/06/11 هـ (الموافق 2031/01/19 م)	201603/ش/44
2.	شهادة السعودية	وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية - منصة قوى	المستوى البلاتيني ببرنامج "نطاقات"	1447/03/19 هـ (الموافق 2025/09/11 م)	1447/09/18 هـ (الموافق 2026/03/07 م)	729027-57527256
3.	شهادة الغرفة التجارية	وزارة التجارة	شهادة التسجيل في الغرفة التجارية	1436/04/08 هـ (الموافق 2015/01/28 م)	1450/04/07 هـ (الموافق 2028/11/15 م)	2050104609
4.	شهادة اشتراك	غرفة الشرقية	التصنيف الأول	1436/04/15 هـ (الموافق 2015/02/04 م)	1450/03/04 هـ (الموافق 2028/08/28 م)	168588
5.	شهادة التأمين الاجتماعي	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	إجمالي عدد الموظفين المؤمن عليهم (221: 184 سعودي + 37 غير سعودي)	1447/03/19 هـ (الموافق 2025/09/11 م)	-	101776555
6.	شهادة التسجيل في ضريبة القيمة المضافة	الهيئة العامة للزكاة والضرائب والجمارك	مسجل	1439/03/30 هـ (الموافق 2017/12/18 م)	-	310128511800003

المصدر: المصدر

3.7 حقوق الملكية الفكرية

1-3-7 العلامات التجارية

يوضح الجدول التالي تفاصيل العلامات التجارية المسجلة من قبل المصدر، إلا أن هذه الأصول تُعد جوهرية من حيث تأثيرها على أعمال أو ربحية المصدر، ويعتمد المصدر عليها بشكل جوهري في تحقيق الإيرادات أو تنفيذ نشاطه التشغيلي الرئيسي:

الجدول (48): العلامات التجارية للمصدر

الجهة المالكة	الفئة	هيئة التسجيل	تاريخ بدء الحماية	تاريخ انتهاء الحماية	رقم التسجيل	الشعار
شركة راية للتمويل	36	الهيئة السعودية للملكية الفكرية	1445/03/03 هـ (الموافق 2023/09/27 م)	1455/03/02 هـ (الموافق 2033/05/30 م)	1445008243	 راية للتمويل raya financing تخلف عنك المسافات

المصدر: المصدر

2-3-7 النطاقات الإلكترونية

النطاق الإلكتروني مسجل لدى المصدر على العنوان <https://www.rayafinancing.com>.

4.7 الاتفاقيات الجوهرية

كما في تاريخ نشرة الإصدار للبرنامج هذه، وقع المصدر الاتفاقيات الجوهرية التالية:

(أ) اتفاقية تسهيل ائتماني مع بنك البلاد بمبلغ 400,000,000 ريال سعودي

في تاريخ 2024/03/24 م، أبرم بنك البلاد والمصدر اتفاقية تسهيل ائتماني للحصول على تسهيلات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، بمبلغ إجمالي قدره 400,000,000 ريال سعودي، مقسمة إلى نوعين من تسهيلات المراجعة الآجلة: تسهيل مرابحة متداول بمبلغ 150,000,000 ريال سعودي؛ وتسهيل مرابحة غير متداول بمبلغ 250,000,000 ريال سعودي تتضمن شروط اتفاقية التسهيل الائتماني المبرمة مع بنك البلاد بتاريخ 2024/03/24 م ما يلي:

الجدول (49): اتفاقية تسهيل ائتماني مع بنك البلاد

المدة	الوصف
إجمالي التسهيلات	400,000,000 ريال سعودي
تاريخ انتهاء التسهيلات	أربع سنوات من تاريخ السحب
تفاصيل التسهيلات	الحد الأقصى
	المربحة المتداولة 150,000,000 ريال سعودي
	المربحة غير المتداولة 250,000,000 ريال سعودي
	الغرض تمويل دورة التشغيل
الضمانات	فترة الإتاحة
	من 2024/03/24 م حتى 2025/02/07 م
	السداد
	أقساط ربع سنوية على مدى 48 شهراً، تتضمن فترة سماح لمدة 3 أشهر (بإجمالي 15 قسطاً)
الشروط الرئيسية	هامش الربح
	سعر الفائدة بين البنوك السعودية "السايبور" (للفترة) + هامش ربع سنوي
	الرسوم/ الغرامات
	لم يتم تفصيلها بشكل صريح
مدة التسهيلات	ضمانة بالتكافل والتضامن من شركة المجدوعي القابضة
	تحويل محفظة تمويل تغطي 125% من إجمالي التسهيل
	تدوير المربحة على أساس ربع سنوي
	الحد الأدنى للسحب لكل شريحة: 20,000,000 ريال سعودي
الإلغاء وتعجيل السداد	يجب أن تفي المحفظة بمعايير محددة من حيث الجدارة الائتمانية والتنوع
	يجب على المصدر الحفاظ على نسبة تداول لا تقل عن 1:1
	48 شهراً
	يُطلب السداد الفوري عند حدوث التخلف عن السداد، أو الإفلاس، أو الإخلال بالشروط
النظام المعمول به والاختصاص القضائي	تُطبق أنظمة المملكة، ويخضع لاختصاص الجهات القضائية المختصة في المملكة

المصدر: المصدر

(ب) اتفاقية تسهيل ائتماني مع بنك البلاد بمبلغ 250,000,000 ريال سعودي

في تاريخ 2024/10/14 م، وقع بنك البلاد والمصدر على إقرار رسمي وملحق لاتفاقية تسهيل ائتماني مبرمة بينهما، تؤكد وجود مديونية قائمة بمبلغ 359,348,542.68 ريال سعودي بموجب التسهيل المشار إليه في الفقرة (أ) أعلاه، وتحدد شروط تسهيل بيع أجل غير متداول جديد بمبلغ 250,000,000 ريال سعودي. وقد تم هيكلة التسهيل ليُسدد خلال فترة أقصاها أربع سنوات عبر أقساط ربع سنوية، تتضمن فترة سماح مدتها ثلاثة أشهر. وتتضمن الاتفاقية أحكاماً مفصلة بشأن هوامش الربح والضمانات

والعهود المالية، كما تشمل سنداً إذنيًا بمبلغ 692.9 مليون ريال سعودي واجب السداد عند الطلب. وتتضمن شروط اتفاقية التسهيل الائتماني المبرمة مع بنك البلاد بتاريخ 2024/10/14م ما يلي:

الجدول (50): ملحق اتفاقية تسهيل ائتماني مع بنك البلاد

المدة	الوصف
إجمالي التسهيلات	250,000,000 ريال سعودي
تاريخ انتهاء التسهيلات	أربع سنوات من تاريخ السحب
تفاصيل التسهيلات	الحد الأقصى 250,000,000 ريال سعودي
	الغرض تمويل دورة التشغيل
	فترة الإتاحة يُسمح بالسحب على شكل شرائح: الحد الأدنى لكل شريحة 20,000,000 ريال سعودي
	السداد أقساط ربع سنوية على مدى 4 سنوات، تتضمن فترة سماح لمدة 3 أشهر (بإجمالي 15 قسطاً)
	هامش الربح سعر الفائدة بين البنوك السعودية "السايبور" (3 أشهر/6 أشهر/12 شهراً) + هامش ربح سنوي، باستخدام آلية المراجعة
	الرسوم/ الغرامات لم يتم تفصيلها بشكل صريح
	ضمانة بالتكافل والتضامن من شركة المجدوعي القابضة
الضمانات	تحويل محفظة تمويل تغطي 125% من إجمالي التسهيل
الشروط الرئيسية	تقديم القوائم المالية الداخلية ربع السنوية
	التنازل عن عهد النسبة الحالية (1:1)
مدة التسهيلات	حد أقصى 4 سنوات
الإنهاء وتعجيل السداد	يجوز للبنك المطالبة بالسداد الفوري في حال التخلف، أو الوفاة، أو العجز، أو الإفلاس، أو غيرها من الحالات المحددة
النظام المعمول به والاختصاص القضائي	تُطبق أنظمة المملكة، ويخضع لاختصاص الجهات القضائية المختصة في المملكة

المصدر: المصدر

(ج) اتفاقية تسهيل ائتماني مع بنك الرياض بمبلغ 335,000,000 ريال سعودي

في تاريخ 2023/12/31م، وقع بنك الرياض والمصدر على الشروط والأحكام الخاصة باتفاقية تسهيل ائتماني لزيادة حد التسهيل إلى 335,000,000 ريال سعودي، مهيكله كتمويلات مرابحة وتورق. وتتضمن شروط اتفاقية التسهيل الائتماني المبرمة مع بنك الرياض بتاريخ 2023/12/31م ما يلي:

الجدول (51): اتفاقية تسهيل ائتماني مع بنك الرياض (2023م)

المدة	الوصف
إجمالي التسهيلات	335,000,000 ريال سعودي (بما يشمل 200,000,000 ريال سعودي تورق، و 135,000,000 ريال سعودي مرابحة)
تاريخ انتهاء التسهيلات	60 شهرًا من تاريخ الاتفاقية (أي 2028/12/30م)
تفاصيل التسهيلات	الحد الأقصى 270,974,000 ريال سعودي
	الغرض الاستثمار في محفظة الإقراض
	فترة الإتاحة 12 شهرًا من تاريخ الاتفاق
	السداد 48 قسطًا شهريًا متساويًا
	هامش الربح سعر الفائدة بين البنوك السعودية "السايبور" + هامش ربح سنوي للمرابحة
	سعر الفائدة بين البنوك السعودية "السايبور" + هامش ربح سنوي للتورق
الرسوم/ الغرامات	زيادة 0.25% في حال الإخلال بنسبة كفاية رأس المال
	غرامة 10% عند التأخير عن السداد لأكثر من 15 يومًا
	عمولة مبادلة أسعار الربح وفق إدارة الخزينة بالبنك
الضمانات	ضمانة بالتكافل والتضامن من شركة المجدوعي للسيارات
الشروط الرئيسية	تغطية التسهيل بنسبة 150% من محفظة الإقراض
	الحد الأقصى لمعدل معدل الإقراض 4:1
	الالتزام بنسبة كفاية رأس المال
	تقديم القوائم المالية ربع السنوية
	استبدال الديون المعدومة بديون جيدة
	عدم الاعتراض على فروقات الأسعار حال عدم توقيع وعد الشراء
مدة التسهيلات	60 شهرًا (من 2023/12/31م حتى 2028/12/30م)

الإنهاء وتعجيل السداد	يتم عند وقوع أحداث التخلف عن السداد أو الإفلاس أو اتخاذ إجراءات قانونية أو الإخلال بالشروط ويحق للبنك المطالبة بالسداد الفوري
النظام المعمول به والاختصاص القضائي	أنظمة المملكة ولوائح البنك المركزي السعودي

المصدر: المصدر

(د) اتفاقية تسهيل ائتماني مع بنك الرياض بمبلغ 276,414,000 ريال سعودي

في تاريخ 2024/05/29م، وقع بنك الرياض والمصدر على الشروط والأحكام الخاصة باتفاقية تسهيل ائتماني لزيادة الحد إلى 276,414,000 ريال سعودي، مهيكل على شكل تورق ومبادلة أسعار الربح. وتتضمن شروط اتفاقية التسهيل الائتماني المبرمة مع بنك الرياض بتاريخ 2024/05/29م ما يلي:

الجدول (52): اتفاقية تسهيل ائتماني مع بنك الرياض (2024م)

المدة	الوصف
إجمالي التسهيلات	276,414,000 ريال سعودي (بما يشمل 250,000,000 ريال سعودي تورق، و26,414,000 ريال سعودي مبادلة أسعار الربح)
تاريخ انتهاء التسهيلات	60 شهرًا من تاريخ الاتفاقية (أي 2029/05/29م)
تفاصيل التسهيلات	الحد الأقصى 250,000,000 ريال سعودي
	الغرض الاستثمار في محفظة الإقراض
	فترة الإتاحة 12 شهرًا من تاريخ الاتفاق
	السداد 48 قسطًا شهريًا متساويًا
	هامش الربح سعر الفائدة بين البنوك السعودية "السايبور" + هامش ربح سنوي
	زيادة 0.25% في حال الإخلال بنسبة كفاية رأس المال
	غرامة 10% عند التأخير عن السداد لأكثر من 15 يومًا
الضمانات	عمولة مبادلة أسعار الربح وفق إدارة الخزينة بالبنك
	ضمانة بالتكافل والتضامن من شركة المجدوعي للسيارات
الشروط الرئيسية	تغطية التسهيل بنسبة 125% من محفظة الإقراض
	الحد الأقصى لمعدل معدل الإقراض 4:1
	الالتزام بنسبة كفاية رأس المال
	تقديم القوائم المالية ربع السنوية
	استبدال الديون المدومة بديون جيدة

عدم الاعتراض على فروقات الأسعار حال عدم توقيع وعد الشراء	
مدة التسهيلات	5 سنوات (من 2024/05/29 م حتى 2029/05/29 م)
الإنهاء وتعجيل السداد	يتم عند وقوع أحداث التخلف عن السداد أو الإفلاس أو اتخاذ إجراءات قانونية أو الإخلال بالشروط ويحق للبنك المطالبة بالسداد الفوري
النظام المعمول به والاختصاص القضائي	أنظمة المملكة ولوائح البنك المركزي السعودي

المصدر: المصدر

(هـ) اتفاقية مربحة سلع مع بنك الخليج الدولي - السعودية بمبلغ 259,268,720 ريال سعودي

في تاريخ 2024/04/18 م، وقع بنك الخليج الدولي - السعودية والمصدر على تعديل لاتفاقية مربحة سلع موقعة مسبقاً بتاريخ 28 نوفمبر 2022 م. ويشمل التعديل تحديث شروط التسهيل التمويلي، والمهيكل وفقاً لمبادئ التمويل الإسلامي باستخدام المربحة، حيث يقوم البنك بشراء سلع محددة وبيعها للمصدر بأجل. ويشمل التعديل زيادة مبلغ التسهيل الإجمالي، وتقديم تسهيل تمويلي جديد متوسط الأجل. وتتضمن شروط اتفاقية مربحة السلع المبرمة مع بنك الخليج الدولي - السعودية بتاريخ 2024/04/18 م ما يلي:

الجدول (53): اتفاقية مربحة سلع مع بنك الخليج الدولي

المدة	الوصف
إجمالي التسهيلات	259,268,720 ريالاً سعودياً تشمل:
	مبلغ مستحق قدره 71,768,720 ريالاً سعودياً
	مبلغ مستحق قدره 87,500,000 ريالاً سعودياً
	- تسهيل جديد متوسط الأجل بمبلغ 100,000,000 ريال سعودي
تاريخ انتهاء التسهيلات	60 شهراً من تاريخ التوقيع (حتى 2029/04/17 م)
تفاصيل التسهيلات	الحد الأقصى 100,000,000 ريال سعودي للتسهيل المتوسط الأجل
	الغرض تمويل انتماء الذمم المدينة الخاصة بالإيجار التمويلي
	فترة الإتاحة 12 شهراً من تاريخ توقيع الاتفاق
	السداد 60 قسطاً شهرياً متساوياً، يبدأ القسط الأول بعد 30 يوماً من تاريخ العملية؛ ويتم السداد بالكامل خلال 60 شهراً
	هامش الربح سعر الفائدة بين البنوك السعودية "السايبور" + هامش ربح سنوي
	الرسوم/ الغرامات غرامة تأخير سداد: سعر الأساس للبنك + 3.00%، ويتم التبرع به للأعمال الخيرية وفقاً لتوجيهات لجنة الرقابة الشرعية

الضمانات	ضمانات غير قابلة للإلغاء وغير مشروطة من شركة المجدوعي القابضة وشركة المجدوعي للسيارات تحويل محفظة تمويل تغطي 125% من إجمالي التسهيلات تحويل عوائد التأمين سند إذني يكامل مبلغ التسهيلات
الشروط الأساسية	نسبة حالية لا تقل عن 1:1 نسبة الاقتراض/حقوق الملكية لا تزيد عن 2:1 صافي ذمم التأجير التمويلي/حقوق الملكية لا تزيد عن 3:1
مدة التسهيلات	60 شهراً
الإنهاء وتعجيل السداد	يحق للمقرض طلب السداد الفوري عند أحداث التخلف عن السداد أو غيرها من الحالات (مثل الإفلاس أو تغيير النشاط أو الإخلال بالشروط)
النظام المعمول به والاختصاص القضائي	أنظمة المملكة؛ حيث تُعرض النزاعات على لجنة المنازعات المصرفية لدى التابعة للبنك المركزي السعودي أو المحاكم المختصة الأخرى

المصدر: المصدر

(و) اتفاقية تسهيل ائتماني مع البنك السعودي الفرنسي بمبلغ 225,000,000 ريال سعودي في تاريخ 2025/01/01م، وقع المصدر مع البنك السعودي الفرنسي اتفاقية تسهيل ائتماني متوسط الأجل بمبلغ 225,000,000 ريال سعودي، مهيكله كتمويل تورق ومبادلة أسعار ربح. وتتضمن شروط اتفاقية التسهيل الائتماني مع البنك السعودي الفرنسي بتاريخ 2025/01/01م ما يلي:

الجدول (54): اتفاقية تسهيل ائتماني مع البنك السعودي الفرنسي

المدة	الوصف
إجمالي التسهيلات	225,000,000 ريال سعودي (بما في ذلك 200,000,000 ريال سعودي تورق و 25,000,000 ريال سعودي مبادلة أسعار ربح)
تاريخ انتهاء التسهيلات	2026/01/31م
تفاصيل التسهيلات	الحد الأقصى 225,000,000 ريال سعودي
	الغرض الاستثمار في محفظة الإقراض
	فترة الإتاحة حتى 2025/11/30م
	يحد أقصى 16 قسطاً ربع سنوياً تبدأ في 2026/02/28م، وآخر قسط في موعد لا يتجاوز 2029/11/30م
	هامش الربح سعر الفائدة بين البنوك السعودية "السايبور" + هامش ربح سنوي

الرسوم/ الغرامات	لم يتم تفصيلها بشكل صريح
الضمانات	ضمانة بالتكافل والتضامن من شركة المجدوعي القابضة مسند إذني بكامل مبلغ التسهيل تحويل عام لدمم التأجير التمويلي
الشروط الرئيسية	تغطية التسهيل بنسبة 125% من محفظة الإقراض الحد الأقصى لمعدل معدل الإقراض 3:1 الالتزام بنسبة كفاية رأس المال تقارير ربع سنوية استبدال الديون المعدومة بديون جيدة
مدة التسهيلات	5 سنوات (من 2025/01/01 م حتى 2029/11/30 م)
إنهاء وتعجيل السداد	يتم عند وقوع أحداث التخلف عن السداد أو الإفلاس أو اتخاذ إجراءات قانونية أو الإخلال بالشروط ويحق للبنك المطالبة بالسداد الفوري
النظام المعمول به والاختصاص القضائي	أنظمة المملكة؛ حيث تُعرض النزاعات على لجنة المنازعات المصرفية لدى التابعة للبنك المركزي السعودي أو المحاكم المختصة الأخرى

المصدر: المُصدر

(ز) اتفاقية تسهيل ائتماني مع بنك الإنماء بمبلغ 61,250,000 ريال سعودي

في تاريخ 2025/05/26 م، وقّع المُصدر مع بنك الإنماء على ملحق تعديل اتفاقية تسهيلات ائتمانية بمبلغ 61,250,000 ريال سعودي، مهيكله لتمويل بيع أجل (المربحة المرنه). وتتضمن شروط اتفاقية التسهيل الائتماني المبرمة مع بنك الإنماء بتاريخ 2025/05/26 م ما يلي:

الجدول (55): اتفاقية تسهيل ائتماني مع بنك الإنماء

المدة	الوصف
إجمالي التسهيلات	75,000,000 ريال سعودي
تاريخ انتهاء التسهيلات	2025/01/31 م
تفاصيل التسهيلات	الحد الأقصى الغرض السداد هامش الربح
	تمويل الأفراد والشركات عبر تحويل ذمم مالية من محافظ تمويل جديدة
	أقساط شهرية تشمل الأصل والأرباح حتى نهاية المدة
	سعر الفائدة بين البنوك السعودية "السايبور" + هامش ربع سنوي

الرسوم/ الغرامات	يتحمل المصدر الرسوم القانونية وتكاليف التدقيق غرامات على عدم الامتثال تشمل تسريع السداد والتنفيذ على الضمانات
الضمانات	ضمانة بالتكافل والتضامن من شركة المجدوعي القابضة وشركة المجدوعي للسيارات سند إذني بقيمة 82.5 مليون ريال سعودي تحويل ذمم مالية بتغطية 125%
الشروط الرئيسية	تقارير ربع سنوية ونصف سنوية الحد الأقصى لنسبة الرفع المالي (إجمالي الخصوم + صافي حقوق الملكية الملموسة) 1:4
مدة التسهيلات	حتى 60 أشهر
الإنهاء وتعجيل السداد	يجوز للبنك المطالبة بالسداد الكامل عند التخلف عن السداد أو الإخلال بالشروط، وله الحق في تنفيذ الضمانات وحجز الأصول
النظام المعمول به والاختصاص القضائي	تحكمه الشريعة الإسلامية وأنظمة المملكة، ويتم الفصل في النزاعات في محاكم الرياض

المصدر: المصدر

(ح) اتفاقية مرابحة سلع مع البنك السعودي للاستثمار بمبلغ 300,000,000 ريال سعودي

في تاريخ 2025/05/26م، أبرم المصدر مع البنك السعودي للاستثمار اتفاقية تسهيل ائتماني متوسط الأجل بمبلغ 300,000,000 ريال سعودي، وفق هيكل تمويل المرابحة. وتتضمن شروط اتفاقية التسهيل الائتماني المبrome مع البنك السعودي للاستثمار بتاريخ 2025/05/26م ما يلي:

الجدول (56): مرابحة سلع مع البنك السعودي للاستثمار

المدة	الوصف
إجمالي التسهيلات	300,000,000 ريال سعودي
تاريخ انتهاء التسهيلات	2026/05/31م
تفاصيل التسهيلات	الحد الأقصى 300,000,000 ريال سعودي
	الغرض تمويل الأفراد والشركات عبر تحويل ذمم مالية من محافظ تمويل جديدة
	فترة الإتاوة حتى 2025/05/31م
	السداد ترة سماح لمدة 12 شهراً يتم خلالها سداد الأرباح فقط، تلها أقساط شهرية من أصل الدين والأرباح على مدى 48 شهراً
	هامش الربح سعر الفائدة بين البنوك السعودية "السايبور" + هامش ربح سنوي
	الرسوم/ الغرامات سعر الأساس للبنك + 5.50٪ كحد أقصى، يتم التبرع بها للأعمال الخيرية وفق الضوابط الشرعية
	ضمانات غير قابلة للإلغاء وغير مشروطة من شركة المجدوعي القابضة
الضمانات	سند إذني بكامل مبلغ التسهيل
	تحويل ذمم مالية بتغطية 125%
الشروط الرئيسية	تقارير ربع سنوية عن تحويل الذمم المدينة
	ألا تتجاوز نسبة الرفع المالي 5.5:1
مدة التسهيلات	حتى 60 أشهر
الإنهاء وتعجيل السداد	يتم في حال التخلف عن السداد، أو الإعسار، أو اتخاذ إجراءات قانونية، أو الإخلال بالشروط. يحق للبنك المطالبة بالسداد الفوري وإنفاذ الضمانات
النظام المعمول به والاختصاص القضائي	تطبق أنظمة ولوائح المملكة العربية السعودية، وتختص المحاكم السعودية بالنظر في أي نزاعات

المصدر: المصدر

1-4-7 اتفاقيات شراء ووكالة

(أ) الاتفاقية مع البنك الأهلي السعودي

بتاريخ 2025/03/26م، أبرم المصدر، بصفته البائع، اتفاقية مع البنك الأهلي السعودي ("البنك الأهلي السعودي") ("الاتفاقية المبرمة مع البنك الأهلي السعودي"). بصفته المشتري، يقدم بموجبها المصدر للبنك الأهلي السعودي محافظ من الذمم المالية الناتجة عن عقود تأجير تمويلي للمركبات المبرمة مع عملائه والتي تستوفي معايير أهلية محددة ("أصول البنك الأهلي المؤهلة"). وذلك بمبلغ إجمالي يصل إلى 350,000,000 ريال سعودي ("صفقات شراء البنك الأهلي"). ويجوز للمصدر تزويد البنك الأهلي السعودي بمعلومات حول أصول البنك الأهلي المؤهلة المتاحة للشراء من وقت لآخر للشراء. ويتعين على البنك الأهلي السعودي، خلال فترة زمنية معقولة من استلام هذه المعلومات، أن يبين ما إذا كان مهتماً بشراء تلك الأصول. ولا يلتزم البنك الأهلي السعودي بشراء أي من الأصول إلا بعد أن يقدم المصدر عرضاً رسمياً وفقاً لأحكام الاتفاقية، ويشترط لذلك ألا تقل قيمة الصفقة عن 30,000,000 ريال سعودي.

يُحتسب سعر الشراء لأي من عمليات شراء البنك الأهلي على أساس إجمالي المدفوعات الإيجارية المستقبلية المستحقة من عملاء المصدر بموجب عقود تأجير تمويلي متعلقة بأصول البنك الأهلي المؤهلة، مطروحاً منها أي مبالغ محددة باعتبارها عمولات أو رسوم خدمات أو نقد فائض وفقاً لتلك العقود ("سعر شراء البنك الأهلي السعودي").

عند سداد سعر شراء البنك الأهلي السعودي، يحق للبنك اقتطاع ما يعادل 0.50% من قيمة سعر الشراء مضافاً إليه ضريبة القيمة المضافة، كمبلغ مقطوع لرسوم الهيكلية. وبعد ذلك، يقوم المصدر بنقل جميع الحقوق والملكية والمصالح في الأصول إلى البنك الأهلي السعودي، بما في ذلك أية ضمانات مرتبطة بها. وتنص الاتفاقية على أن فترة التوافر لإجراء عمليات شراء البنك الأهلي السعودي تنتهي عند أقرب تاريخ مما يلي: (1) بتاريخ 31 مارس 2025م (مع إمكانية التمديد لمدة شهرين من تاريخ الاتفاقية)، أو (2) تاريخ تقليص كامل التسهيلات المتاحة إلى صفر ("فترة الإتاحة"). وإذا تبين بعد إتمام أي صفقة شراء ("الصفقة المنجزة للبنك الأهلي السعودي")، أن بعض الأصول المضمنة ضمن مجموعة الأصول لا تستوفي شروط أصول البنك الأهلي المؤهلة، يجوز للبنك الأهلي السعودي عندئذٍ إلزام المصدر بشراء تلك الصفقة وفقاً لأحكام الاتفاقية.

وتتضمن هذه الاتفاقية أحكاماً عامة تنظم التزامات مختلف الأطراف، وترتب جزاءات عند مخالفة أي من تلك الالتزامات بما في ذلك تعويض الطرف المتضرر. وعند إتمام الصفقة، يتحمل البنك الأهلي السعودي كافة الالتزامات والمسؤوليات المتعلقة بالأصول التي قام بشراؤها، ويُعين المصدر كمزود خدمات لتحصيل المبالغ وأداء المهام الإدارية الأخرى المرتبطة بصفقات شراء البنك الأهلي السعودي. ويتعين على المصدر التأكد من أن كل عقد تمويلي ضمن أصول البنك الأهلي المؤهلة يمثل صفقة حقيقية، ويلتزم بالمعايير والشروط المنصوص عليها في الاتفاقية، مع اتخاذ إجراءات العناية الواجبة المعقولة للوقوف على مستوى الجدارة الائتمانية للعميل وفقاً للممارسات السوقية.

تنتهي هذه الاتفاقية بعد مرور ستين (60) شهراً من فترة الإتاحة أو في التاريخ الذي يتم فيه خفض أسعار الشراء المستحقة المرتبطة بالصفقات المنجزة إلى الصفر إذا كان هذا التاريخ مختلفاً. تخضع الاتفاقية للأنظمة المرعية في المملكة، وتكون لجنة المنازعات المصرفية التابعة للبنك المركزي السعودي هي الجهة المختصة حصرياً في الفصل بأي نزاع ينشأ بموجب هذه الاتفاقية.

(ب) الاتفاقية المبرمة مع بنك الخليج الدولي – السعودية

بتاريخ 2025/03/24م، أبرم المصدر، بصفته البائع، اتفاقية مع بنك الخليج الدولي – السعودية ("بنك الخليج الدولي") ("الاتفاقية مع بنك الخليج الدولي – السعودية"). بصفته المشتري، يقدم بموجبها المصدر محافظ من الذمم المالية الناتجة عن عقود تأجير تمويلي للمركبات المبرمة مع عملائه، وذلك بمبلغ إجمالي يصل إلى 250,000,000 ريال سعودي ("صفقات شراء بنك الخليج"). ويقوم المصدر بتزويد بنك الخليج الدولي بمعلومات حول العقود المؤهلة ("أصول بنك الخليج المؤهلة") التي يتيحها المصدر حتى يتنسّى لبنك الخليج الدولي شراؤها.

ويتم تحديد سعر الشراء لصفقة بنك الخليج الدولي بنسبة 90% من إجمالي المبلغ الأساسي للمدفوعات الإيجارية المستقبلية المستحقة من عملاء المصدر بموجب العقود المتعلقة بأصول بنك الخليج المؤهلة المدرجة في صفقة الشراء ("سعر شراء بنك الخليج الدولي").

وعند سداد سعر الشراء، يقوم المصدر بنقل كافة الحقوق والملكية والمصالح المتعلقة بتلك الأصول إلى بنك الخليج الدولي، بما في ذلك الضمانات المرتبطة بها. ويتحمل بنك الخليج الدولي كافة الالتزامات والمسؤوليات المتعلقة بالأصول التي يشترتها ضمن الصفقة.

وتتضمن هذه الاتفاقية أحكاماً عامة تنظم التزامات مختلف الأطراف، وترتب جزاءات عند مخالفة أي من تلك الالتزامات بما في ذلك تعويض الطرف المتضرر. ويتحمل المصدر مسؤولية التأكد من أن كل عقد تمويلي ضمن أصول بنك الخليج المؤهلة يمثل صفقة حقيقية، ويلتزم بالمعايير والشروط المنصوص عليها في الاتفاقية، مع اتخاذ إجراءات العناية الواجبة المعقولة للوقوف على مستوى الجدارة الائتمانية للعميل وفقاً للممارسات السوقية.

وتنتهي الاتفاقية بعد مضي ستين (60) شهراً. تخضع الاتفاقية للأنظمة المرعية في المملكة، وتكون لجنة المنازعات المصرفية التابعة للبنك المركزي السعودي هي الجهة المختصة حصرياً في الفصل بأي نزاع ينشأ بموجب الاتفاقية.

2-4-7 اتفاقيات مع الأطراف ذات العلاقة

بلغ إجمالي قيمة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة 148,648,546 ريالاً سعودياً، و243,331,429 ريالاً سعودياً، و254,328,817 ريالاً سعودياً، و148,396,731 ريالاً سعودياً، عن السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، وعن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م، على التوالي.

كما بلغ إجمالي المبالغ المستحقة للأطراف ذات العلاقة 76,422,070 ريالاً سعودياً، و100,068,517 ريالاً سعودياً، و99,334,610 ريالاً سعودياً، و41,579,795 ريالاً سعودياً عن السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، و2023م، و2024م، وعن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025م، على التوالي.

الجدول (57): معاملات مع أطراف ذات علاقة

طبيعة المعاملة	الطرف ذو العلاقة	العلاقة	كما في 31 ديسمبر 2022م	كما في 31 ديسمبر 2023م	كما في 31 ديسمبر 2024م	كما في 30 يونيو 2025م
معاملات مع أطراف ذات علاقة						
شراء سيارات	شركة المجدوعي للسيارات المحدودة	مساهم	144,098,378	224,629,545	230,522,153	136,389,336
إيرادات عمولات من إيجار سيارات	شركة المجدوعي للسيارات المحدودة	مساهم	4,005,846	17,860,063	22,696,976	11,409,338
دفعات الإيجار	شركة مجد للتنمية والاستثمار	شركة شقيقة / مساهم	544,322	841,821	1,109,688	598,057
المستحق إلى أطراف ذات علاقة						
شراء سيارات	شركة المجدوعي للسيارات المحدودة	مساهم	76,158,080	99,416,372	96,915,186	39,688,504
خدمات تقنيه	شركة المجدوعي القابضة المحدودة	شركة أم	218,436	453,818	1,263,583	1,532,799
خدمات صيانته	شركة أرسال للتشغيل والصيانة	شركة شقيقة	32,624	101,607	68,000	142,352
ايجارات	مؤسسة المجدوعي التجارية	شركة شقيقة	-	-	125,361	125,362
ايجارات	شركة مجد للتنمية والاستثمار	شركة شقيقة	-	-	-	89,878
خدمات سفر	شركة أرجاء للسفر والسياحة	شركة شقيقة	11,200	96,130	26,373	900
شراء معدات	المجدوعي للصناعات الحديدية	شركة شقيقة	-	-	935,000	-
خدمات لوجستيه	شركة المجدوعي للوجستيات المحدودة	شركة شقيقة	1,730	590	1,107	-

المصدر: المصدر

ويؤكد أعضاء مجلس الإدارة أن جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة الموضحة في هذا القسم لا تشتمل على أي شروط تفضيلية وأنها قد تمت بشكل نظامي وقانوني وعلى أسس تجارية ملائمة وعادلة.

وحتى تاريخ نشرة الإصدار للبرنامج هذه، لا يوجد أي عقود جوهرية قائمة بين المصدر وأطراف ذات علاقة ذلك وفقاً لتعريف الهيئة للعقود الجوهرية والأطراف ذات العلاقة، وبما يتماشى مع الأنظمة واللوائح ذات الصلة المعمول بها في المملكة.

5.7 العقارات المملوكة من قبل الشركة:

1.5.7 العقارات المملوكة

لا يمتلك المصدر أي ممتلكات عقارية.

2.5.7 عقود الإيجار

أبرم المصدر ثمانية عقود إيجار مع عدد من المؤجرين في المملكة وسُجلت جميعها على منصة إيجار. ويوضح الجدول التالي تفاصيل العقارات المستأجرة من قبل المصدر:

الجدول (58): العقارات المستأجرة

الرقم	المؤجر	نوع الاستعمال والموقع	قيمة الإيجار الإجمالي (ريال سعودي)	مدة الإيجار	المساحة (متر مربع)	حالة التسجيل في منصة إيجار
1.	شركة علي الضويان القابضة	مكاتب - الدور الثاني - المقر الرئيسي بالدمام	566,973 سنوياً	ثلاث (3) سنوات تبدأ من 2025/05/01 م وينتهي في 2028/04/30 م	260	مسجلة - 20083543205
2.	شركة علي الضويان القابضة	مكاتب - الدور الثالث - المقر الرئيسي بالدمام	566,973 سنوياً	ثلاث (3) سنوات تبدأ من 2025/05/01 م وينتهي في 2028/04/30 م	249	مسجلة - 20161473205
3.	شركة مجد للتنمية والاستثمار	مكاتب - الدور الرابع - المقر الرئيسي بالدمام	1,339,180 سنوياً	سنتين (2) تبدأ من 2025/01/01 م وينتهي في 2026/12/31 م	802	مسجلة - 20364314900
4.	شركة مجد للتنمية والاستثمار	مكاتب - الدور السادس - المقر الرئيسي بالدمام	1,147,780 سنوياً	سنتين (2) تبدأ من 2025/01/01 م وينتهي في 2026/12/31 م	611	مسجلة - 20394193810
5.	مؤسسة المجدوعي للتجارة	مكاتب - الدور الأرضي - المقر الرئيسي بالدمام	721,913 سنوياً	ثلاث (3) سنوات تبدأ من 2023/04/01 م وينتهي في 2026/04/03 م	155	مسجلة - 20528415837
6.	شركة يوسف بن محمد الدوسري للاستثمار العقاري (شركة شخص واحد)	ساحة سيارات - الدمام	178,250 سنوياً	سنة واحدة (1) تبدأ من 2025/11/10 م وينتهي في 2026/11/09 م	4674.5	مسجلة - 20538229725
7.	إبراهيم محمد عبد الله بن سعيدان	مكاتب - فرع الرياض	573,120 كامل المدة	ثلاث (3) سنوات تبدأ من 2023/02/11 م وينتهي في 2026/02/10 م	199	مسجلة - 20161729431
8.	شركة صالح عبد العزيز الراجي وشركاه المحدودة	مكاتب - فرع جدة	1,035,000 كامل المدة	ثلاث (3) سنوات تبدأ من 2023/04/13 م وينتهي في 2026/04/12 م	510	مسجلة - 20243233355

المصدر: المصدر

6.7 الحالة الزكوية والضريبية

يخضع المصدر للأنظمة واللوائح المطبقة في المملكة فيما يتعلق بالزكاة والضريبة بما فيها اللوائح الصادرة من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. وقد قدم المصدر إقراراته الزكوية وحصل على شهادات الزكاة لجميع السنوات حتى السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 م. وقد أنهت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك تقييماتها حتى نهاية عام 2018 م، في حين لا تزال تقييمات الأعوام 2019 م و 2020 م و 2021 م و 2022 م و 2023 م قيد المراجعة من قبل الهيئة. وبلغت قيمة مخصصات الزكاة للمصدر 1,844,833 ريالاً سعودياً، و 1,795,500 ريالاً سعودياً، و 6,252,090 ريالاً سعودياً، و 10,951,999 ريالاً سعودياً كما في السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 م، و 2023 م، و 2024 م، وفي فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025، على التوالي.

7.7 الدعاوى القضائية والتحكيمية

يُعد المصدر طرفاً في عدد من الدعاوى القضائية والنزاعات المنظورة أمام المحاكم العامة، والأمانة العامة للجان الزكاة والضريبة والجمارك، ولجنة المخالفات والنزاعات المصرفية، ولجنة المخالفات والنزاعات المالية، ولجنة المخالفات والنزاعات التأمينية، ومحاكم التنفيذ، وذلك في السياق الطبيعي لنشاطه التجاري. وتتعلق هذه الدعاوى والنزاعات عمومًا بمطالبات فريق التحصيل، وقسح العقود، ورد المبالغ، والمطالبات الضريبية أو المبالغ الزائدة المدفوعة، والمطالبات بالتعويض، والنزاعات التنفيذية، والنزاعات التأمينية، والنزاعات المالية.

كما في 31 أغسطس 2025 م، كان المصدر طرفاً في عدد من النزاعات القانونية، سواء المقامة ضده أو من قبله، حيث بلغ عدد القضايا المقامة من المصدر 20 قضية (مستثناة الدعاوى المتعلقة بتحصيل الديون وأوامر التنفيذ)، وبلغ إجمالي قيمة المطالبات فيها 1,122,154 ريال سعودي، فيما بلغ عدد القضايا المقامة ضد المصدر 18 قضية، وبلغ إجمالي قيمة المطالبات فيها 409,846.04 ريال سعودي.

وعليه، بلغ إجمالي عدد القضايا السارية كما في 31 أغسطس 2025 م التي يكون المصدر طرفاً فيها (سواء مرفوعة من أو ضد المصدر) نحو 38 قضية (مستثناة الدعاوى المتعلقة بتحصيل الديون وأوامر التنفيذ)، تتنوع بين القضايا الجنائية والتمويلية والمروية والإدارية والتأمينية، إضافة إلى قضايا نصب واحتيال وانتحال شخصية

ومنازعات تنفيذ. تُنظر هذه القضايا أمام جهات متعددة تشمل المحاكم العامة، لجان التمويل، لجان الفصل في المنازعات التأمينية، ومحاكم التنفيذ، فضلاً عن الشرطة والنيابة العامة. ومن أبرز هذه القضايا دعاوى نصب واحتيال ضد شركات، قضايا انتحال شخصية، نزاعات تمويلية، ومطالبات تأمينية وإدارية. كما توجد 3 قضايا إفلاس مرفوعة من قبل الشركة ضد شركات أخرى، تتعلق بمطالبات مالية وتسويات، من بينها قضية صدر فيها حكم لصالح المصدر بمبلغ 302,357 ريال سعودي مع بدء دفعات السداد في أكتوبر 2025م.

أما بشأن الدعاوى المتعلقة بتحصيل الديون وأوامر التنفيذ، وكما في 31 أغسطس 2025م، كان لدى المصدر عدد من الدعاوى القضائية والمطالبات القانونية المرفوعة ضد أطراف مختلفة بهدف تحصيل مبالغ مستحقة. تبلغ القيمة الإجمالية لهذه المطالبات 165,544,049.26 ريال سعودي موزعة على ما يقارب 5,588 قضية ومطالبات قانونية. وتمثل هذه المطالبات إجراءات تقاضي وتنفيذ قائمة يسعى من خلالها المصدر لاسترداد مبالغ يدعي أنها مستحقة له. ويشمل ذلك عدد 1,234 وأوامر تنفيذ نشطة تقدمت بها الشركة ضد أفراد وشركات لتحصيل مستحقات مالية، شملت إجراءات مثل قرارات تنفيذ، طلبات إفصاح، وتحويل مبالغ محجوزة، مع إنهاء بعض الطلبات بعد السداد.

وتجدر الإشارة إلى أن المصدر لم يقيم بتكوين مخصصات لتغطية أي خسائر محتملة ناتجة عن تلك الدعاوى أو القضايا. تتضمن بعض الدعاوى المرفوعة ضد المصدر مطالبات بمبالغ غير محددة. ونظراً لأن هذه المبالغ خاضعة لتقدير الجهات القضائية، فإن المصدر غير قادر حالياً على تقديم تقدير موثوق لحجم الأثر المالي المحتمل الناتج عن هذه المطالبات.

وكما في 31 أغسطس 2025م، لا يوجد أي مطالبات جوهرية مقدمة ضد المصدر بينما يوجد مطالبة واحدة جوهرية مقدمة من قبل المصدر.

1-7-7 المطالبات الجوهرية المقدمة من قبل المصدر

لأغراض هذه النشرة، تُعرّف "المطالبة الجوهرية" بأنها أي دعوى أو مطالبة أو إجراء نظامي (سواء كانت مقامة من قبل المصدر أو ضده) يبلغ أو يُقدّر مبلغها 1,000,000 (مليون) ريال سعودي أو أكثر. ويلخص الجدول التالي أهم المطالبات المقدمة من قبل المصدر حتى تاريخ إعداد نشرة الإصدار للبرنامج هذه:

الجدول (59): المطالبات المقدمة من قبل المصدر

الرقم	موضوع القضية	المحكمة / الجهة المختصة	الوضع	القيمة (ريال سعودي)
1.	مطالبة مالية	محكمة التنفيذ بمحافظه جدة	تنفيذ	6,198,481

المصدر: المصدر

8. أحكام الصكوك وشروطها

في ما يلي نص شروط وأحكام الصكوك التي ستفرق (طبقاً لنصوصها) بكل صك موحد وتنطبق عليه. وقد تحدد الشروط النهائية المطبقة فيما يتعلق بأي سلسلة شروطاً وأحكاماً أخرى تستبدل - بقدر ما هو محدد أو بقدر ما هو منافع للشروط والأحكام الآتية - الشروط والأحكام الآتية أو تعديلها تحقيقاً لأغراض هذه السلسلة.

مقدمة

لا يقدم البنك المركزي السعودي ("ساما") أي تعهد بشأن دقة نشرة الإصدار للبرنامج هذه أو استيفائها ويخلي مسؤوليته صراحة عن أي خسارة تنشأ أو يتم تكبدها جراء الاعتماد على أي جزء من نشرة الإصدار للبرنامج هذه. ويوافق المستثمرون المحتملون في الصكوك ويقررون - على وجه التحديد - بأن البنك المركزي لا يتحمل أي مسؤولية على الإطلاق تجاه أي مشتري للصكوك عن أي خسارة ناتجة عن أو مُحتملة نتيجة لوقوع حدث عدم الجدوى (كما هو مُعرّف في هذه الشروط). إذا كنت لا تفهم محتويات نشرة الإصدار للبرنامج هذه، فيجب عليك الرجوع إلى مستشار مالي مُرخّص.

شركة راية للتمويل (ويُشار إليها فيما يلي بلفظ "المصدر")، وهي شركة مساهمة مقفلة ذات شريك واحد، سجلها التجاري رقم 20501104609 بتاريخ 1436/4/8 هـ (الموافق 2015/1/28 م)، تأسست في المملكة العربية السعودية، قد أنشأت برنامجاً (ويُشار إليه فيما يلي بـ "البرنامج") لإصدار صكوك من الشريحة الإضافية الأولى من رأس المال (ويُشار إلى كل منها فيما يلي بـ "الصك"، ويُشار إليها مجتمعة بـ "الصكوك") من حين لآخر، بما يصل إلى (500,000,000) خمسمائة مليون ريال سعودي (بقيمة اسمية إجمالية قدرها (500,000,000) خمسمائة مليون ريال سعودي من الصكوك)، من خلال البرنامج لإصدار هذه الصكوك في سلسلة إصدارات متفرقة (يُشار إلى كل على حدة بـ "سلسلة") وذلك على النحو المبين بشكل مفصل في اتفاقية البرنامج المؤرخة [●] م (ويُشار إليها فيما يلي بـ "اتفاقية البرنامج") مع إمكانية زيادته وفقاً لأحكام الاتفاقية. وفي هذه الشروط والأحكام (يُشار إليها باسم "الشروط" وأي إشارة ترد في هذا المستند إلى شرط يحمل رقمًا هي إشارة إلى النص المائل له الذي يحمل رقمًا)، تكون أي إشارة إلى الصكوك هي إشارة إلى الصكوك موضوع وثيقة الشروط النهائية ("الشروط النهائية المطبقة") وأي إشارة إلى الشروط النهائية المطبقة هي إشارة إلى الشروط النهائية (أو أحكامها ذات العلاقة) لهذه الشريحة (على النحو المبين أدناه) وفق ما يُضاف إليها من قبل المصدر عند إصدار الشريحة ذات الصلة.

وتكتمل الشروط النهائية المطبقة تلك الشروط وقد تحدد شروطاً وأحكاماً أخرى تستبدل - بقدر ما هو محدد أو بقدر ما هو منافع لهذه الشروط - هذه الشروط أو تعديلها تحقيقاً لأغراض تحقيقاً لأغراض فيما يتعلق بأي سلسلة إصدار بموجب البرنامج.

يمثل كل صك من الصكوك حصة ملكية مشاعة في أصول الصكوك ذات الصلة (على النحو المبين أدناه) وستكون في جميع الأوقات في مرتبة مساوية لبعضها البعض.

وفقاً لاتفاقية إعلان الوكالة الرئيسي ("اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسي") المبرمة بتاريخ [●] م بين المصدر والرياض المالية (وعنوانها حي الشهداء، الوحدة رقم 69 صندوق بريد: الرياض 13241 – 7279، المملكة) ويشار إليها بصفحتها وكيلاً نيابة عن حملة الصكوك بـ "وكيل حملة الصكوك"، على أن تتضمن هذه العبارة أي خلف لوكيل حملة الصكوك فيما يتعلق بالصكوك)، وفق ما قد يُضاف إليها من اتفاقية إعلان وكالة تكميلية بين نفس الأطراف فيما يتعلق بشريحة الصكوك ذات الصلة (يُشار إلى كل منها بـ "اتفاقية إعلان الوكالة التكميلية" ويشار إليها مع اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسي بـ "اتفاقية إعلان الوكالة")، سيتم تعيين وكيل حملة الصكوك للتصرف بصفة وكيل نيابة عن حملة الصكوك فيما يتعلق بشريحة الصكوك ذات الصلة. ويقع المكتب الرئيسي لوكيل حملة الصكوك في حي الشهداء، الوحدة رقم 69، الرياض 13241، المملكة العربية السعودية، ويجوز للجمهور الاطلاع على نسخ من إعلان الوكالة في هذا العنوان. ويحدد إعلان الوكالة التزامات وكيل حملة الصكوك، كما ينص على أنه يجوز لحملة الصكوك فيما يتعلق بسلسلة معينة من الصكوك، وبموجب قرار استثنائي، إلغاء تعيين وكيل حملة الصكوك لتلك السلسلة بإشعار لا يقل عن ثلاثين (30) يوماً يُوجه إلى وكيل حملة الصكوك؛ على أن لا يسري هذا الإلغاء إلا بعد تحقق ما يلي:

(أ) أن يكون حملة الصكوك فيما يتعلق بكل سلسلة أخرى من الصكوك القائمة حينها قد ألغوا أيضاً تعيين وكيل حملة الصكوك؛ و

(ب) أن يتم تعيين خلف بشكل صحيح ومتسق مع أحكام إعلان الوكالة الرئيسي.

ويعتبر كل حامل صكوك، عند اكتتابه في الصكوك و/أو شرائها أو تملكها، أنه قد فوض وصادق ووافق على قيام المصدر ووكيل حملة الصكوك بإبرام مستندات الصفقة (بحسب تعريفها الوارد أدناه)، ويوافق على الشروط المنصوص عليها في كافة مستندات الصفقة، بما في ذلك، على سبيل المثال وليس الحصر، الموافقة على تعيين وكيل حملة الصكوك ليتصرف بالنيابة عنهم في اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسي. وقد يتم إلغاء أو إنهاء تعيين وكيل حملة الصكوك (أو قد يستقيل وكيل حملة الصكوك)، وذلك وفقاً لأحكام اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسي.

سيتم تنفيذ المدفوعات المتعلقة بالصكوك بموجب اتفاقية إدارة المدفوعات ("اتفاقية إدارة الدفع") التي تم توقيعها في حوالي [●] م بين المصدر ووكيل حملة الصكوك والرياض المالية (وعنوانها حي الشهداء، الوحدة رقم 69 صندوق بريد: الرياض 13241 – 7279، المملكة وبصفتها مسؤول المدفوعات، "مسؤول المدفوعات").

تشكل صكوك كل سلسلة إصدار (بحسب التعريف الوارد أدناه) سلسلة منفصلة وتسري هذه الشروط، بعد إدخال التعديلات اللازمة، بشكل منفصل ومستقل على صكوك كل سلسلة إصدار، ويتم تفسير لفظ "الصكوك" و"حملة الصكوك" والتعابير ذات الصلة وفقاً لذلك.

تُعد بعض أحكام الشروط الخاصة بالصكوك بمثابة ملخصات لوثائق المعاملات، وتخضع للأحكام التفصيلية الواردة في تلك الوثائق. ويحق لحملة الصكوك الاستفادة من جميع المزايا المنصوص عليها في وثائق المعاملات ذات الصلة، ويُعتبرون ملزمين بها بعد أن تم إبلاغهم بمضمونها. ويمكن لحملة الصكوك الاطلاع على نسخ من وثائق المعاملات اعتباراً من تاريخ الإصدار، وذلك خلال ساعات العمل الرسمية في المكاتب المحددة لكل من المصدر ووكيل حملة الصكوك.

ويُعتبر كل حامل صكوك - من خلال اكتسابه واحتفاظه بحصته في الصك - أنه يفوض ويوجه وكيل حملة الصكوك نيابة عن حملة الصكوك: (1) لتحويل المبالغ المدفوعة من قبله فيما يتعلق بصكه إلى المضارب (كما هو مُعرّف في الشرط 5 (أصول الصكوك)) وفقاً لاتفاقية المضاربة الرئيسية (كما هو مُعرّف في الشرط 5 (أصول الصكوك)): (2) للعمل كوكيل لحملة الصكوك بموجب اتفاقية المضاربة الرئيسية نيابة عنه (وبشمل هذا التفويض والتوجيه خلفائه في الملكية)؛ (3) للدخول في كل وثيقة صفقة، مع مراعاة أحكام إعلان الوكالة الرئيسي وهذه الشروط.

تُصدّر الصكوك بالسعر المُحدد في الشروط النهائية الصادرة فيما يتعلق بكل سلسلة إصدار معنية. وقبل بدء فترة الطرح لأي سلسلة من الصكوك، سيتم الاتفاق على الشروط النهائية المطبقة لتلك السلسلة وتوثيقها من خلال التشاور والتوافق بين المُصدر ومدير الترتيب. وسيتم الإعلان عن سعر الإصدار ومعدل الربح المُطبق على سلسلة الإصدار المعنية، إلى جانب جميع الشروط الأخرى المتفق عليها، للمستثمرين المحتملين قبل بدء فترة الطرح.

وتشمل العوامل التي تُحدد تسعير معدل الربح لكل سلسلة من الصكوك، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- (1) هامش الربح الذي يتم تحديده بناءً على عدة عوامل، منها على سبيل المثال لا الحصر: مستوى المخاطر المرتبطة بالمُصدر، ظروف السوق، انخفاض التصنيف الائتماني للمُصدر أو تأثيره بالسلب، علاوة على المخاطر السيادية للمملكة وأي مخاطر إضافية مرتبطة بنشاط المُصدر، الوضع المالي والأداء المالي للمُصدر، فترة الاستحقاق، وأي خيار شراء من قبل المُصدر، وأي علاوة إصدار أولية خاصة بالسلسلة المعنية من الصكوك؛
 - (2) أي معدل مؤشري يتم الاتفاق عليه بين المُصدر ومدير الترتيب يُطبق على معدل الربح الإجمالي، مثل - على سبيل المثال لا الحصر - العائد على الصكوك الحكومية السعودية المقومة بالريال السعودي و/أو معدل المبادلة السعودي المتوسط المطبق للفترة المتفق عليها بين المُصدر ومدير الترتيب.
- ويلتزم المُصدر بتوفير جميع المعلومات التي تمكن المستثمرين المحتملين من اتخاذ قرار استثماري مبني على إدراك ودراية، مع أهمية الرجوع إلى قسم "إشعار مهم" والقسم (2) "عوامل المخاطرة" من نشرة الإصدار للبرنامج هذه قبل اتخاذ أي قرار استثماري يتعلق بالصكوك المطروحة بموجب نشرة الإصدار للبرنامج هذه.

1. التفسير

تحمل الكلمات والعبارات المُعرّفة في الشروط النهائية المطبقة واتفاقية إعلان الوكالة الرئيسي واتفاقية إدارة الدفع المعاني ذاتها المستخدمة في هذه الشروط ما لم يتطلب السياق خلاف ذلك أو ما لم يرد خلاف ذلك وشرط أن تسود الشروط النهائية المطبقة في حالة وجود أي تضارب بين أي من هذه المستندات والشروط النهائية المطبقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعابير التالية الواردة في هذه الشروط تحمل المعاني التالية:

"المبالغ الإضافية" لها المعنى المحدد في الشرط 12 (الضرائب)؛

"الصكوك الإضافية" تعني أي صكوك إضافية صادرة وفقاً للشرط 16 (مسائل أخرى)؛

"رأس المال الإضافي من الشريحة الأولى" يعني رأس المال المؤهل (أو الذي يمكن أن يؤهل، باستثناء أي قيود على مقدار رأس المال هذا)، والذي تتم الموافقة عليه من قبل جهة التنظيم المالية كرأس مال إضافي من الشريحة الأولى وفقاً لأنظمة رأس المال؛

"الوكيل" يعني وكيل حملة الصكوك، ومسؤول المدفوعات، وأمين السجل؛

"إجمالي القيمة الاسمية" تعني، فيما يتعلق بالصك، القيمة الاسمية الأولية لهذا الصك بعد خصم أي تخفيض في قيمته (في مناسبة واحدة أو أكثر) في أو قبل ذلك الوقت وفقاً للشرط 10 (تخفيض مدفوعات الصكوك في حالة عدم الجدوى)؛

"المعدل المعمول به" يحمل المعنى الوارد له في الشروط النهائية المطبقة؛

"متطلبات رأس المال التنظيمية المعمول بها" تعني أي متطلبات واردة في أنظمة رأس المال تتعلق بالحفاظ على رأس المال والتي تنطبق على المُصدر من وقت لآخر - سواء على أساس فردي أو مجمع - بما في ذلك القواعد الانتقالية والإعفاءات الممنوحة فيما يتعلق بذلك؛

"نظام امتصاص الخسائر القانوني المعمول به" يعني نظام امتصاص الخسائر القانوني الذي ينطبق على الصكوك والذي -بمفرده أو مع أي أنظمة أو لوائح أخرى- يكون له تأثير يتسبب في توقف الشرطين 2-10 (حدث عدم الجدوى) و3-10 (إخطار عدم الجدوى) عن التطبيق على الصكوك دون أن يؤدي إلى وقوع حدث رأس المال؛

"الهيئة" تعني هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية؛

"المفوض بالتوقيع" يعني أي من: الرئيس التنفيذي للمُصدر، والرئيس المالي للمُصدر، وأمين الصندوق للمُصدر، أو أي شخص آخر مفوض من قبل المُصدر للتوقيع نيابة عنه؛

"بازل 3" يعني مجموعة الإصلاحات الخاصة بالإطار التنظيمي الدولي لرأس المال الصادر عن لجنة بازل (بما في ذلك -على سبيل المثال لا الحصر- وثائق بازل 3) كجزء من حزمة متطلبات جديدة لرأس المال والسيولة تهدف إلى تعزيز معايير رأس المال وإنشاء حد أدنى من المعايير للسيولة للمؤسسات الائتمانية الدولية (بما في ذلك التوجيهات الخاصة بمعايير الأهلية لأدوات رأس المال من الشريحة الأولى وأدوات رأس المال من الفئة الثانية)؛

"وثائق بازل 3" تعني وثيقة لجنة بازل "إطار تنظيمي عالمي لبنوك وأنظمة مصرفية أكثر مرونة" الصادرة عن لجنة بازل في 16 ديسمبر 2010 والمعدلة في يونيو 2011م والملحق الوارد في وثيقتها "لجنة بازل تصدر العناصر النهائية للإصلاحات لرفع جودة رأس المال التنظيمي" في 13 يناير 2011م؛

"لجنة بازل" تعني لجنة بازل للرقابة المصرفية؛

"يوم العمل" يعني اليوم الذي تكون فيه البنوك التجارية مفتوحة لمزاولة أعمالها العامة (بما في ذلك التعامل في الصرف الأجنبي والودائع بالعملة الأجنبية) في المملكة؛

"حدث رأس المال" يُعتبر قد وقع هذا الحدث إذا تم إخطار المُصدر كتابياً من قبل جهة التنظيم المالية بأن إجمالي القيمة الاسمية (أو، إذا كانت بعض الصكوك القائمة محتفظ بها من قبل المُصدر أو تم تمويل شرائها من قبله، المبلغ الذي يؤهل كرأس مال تنظيمي) للصكوك مستعدة (كلياً أو جزئياً، إلى الحد الذي لا تمنعه معايير رأس المال التنظيمية للشريحة الأولى) من رأس المال المجمع أو الفردي للمُصدر (ما لم يكن هذا الاستبعاد ناتجاً فقط عن: (أ) أي قيود على مقدار رأس المال هذا؛ أو (ب) توقف رأس المال هذا عن أن يتم اعتباره ضمن قاعدة رأس مال المُصدر من خلال أي عملية إطفاء أو عملية مماثلة أو أي تغييرات عليها (بما في ذلك أي عملية إطفاء أو مماثلة مفروضة من خلال أي ترتيبات انتقالية))؛

"مبلغ استرداد حدث رأس المال" يعني 100% من إجمالي القيمة الاسمية للصكوك، بالإضافة إلى أي مدفوعات مستحقة؛

"أنظمة رأس المال" تعني، في أي وقت، الأنظمة والمعايير والمتطلبات والإرشادات والتوجيهات والسياسات المتعلقة بالحفاظ على رأس المال أو كفايته التي تكون سارية في المملكة في ذلك الوقت، بما في ذلك تلك الصادرة عن جهة التنظيم المالية؛

"رأس المال من الشريحة الأولى للأسهم العادية" يعني رأس مال المُصدر المؤهل، والذي تتم الموافقة عليه من قبل جهة التنظيم المالية كرأس مال من الشريحة الأولى للأسهم العادية، أو رأس المال الذي يمكن أن يؤهل، باستثناء أي قيود على مقدار رأس المال هذا، وفقاً لأنظمة رأس المال؛

- "كسور حساب الأيام" يعني العدد الفعلي للأيام في الفترة ذات الصلة مقسوماً على 360 (يتم حساب عدد الأيام على أساس سنة مكونة من 360 يوماً مع 12 شهراً كل منها 30 يوماً، وفي حالة الشهر غير المكتمل، عدد الأيام المنقضية من فترة التوزيع الدوري التي تقع فيها الفترة ذات الصلة (بما في ذلك اليوم الأول ولكن باستثناء اليوم الأخير))؛
- "تاريخ التخصيص" يعني، فيما يتعلق بفترة إعادة التعيين، اليوم الثالث قبل بدء فترة إعادة التعيين؛
- "مبلغ التوزيع عند التصفية" يعني مبلغ الشراء من المصدر، أو مبلغ استرداد حدث رأس المال، أو مبلغ استرداد حدث ضريبي -حسب الحالة- أو أي مبلغ آخر ذو طبيعة مماثلة لمبلغ الاسترداد حسب ما يمكن تحديده وفقاً لهذه الشروط؛
- "إخطار التصفية" له المعنى المحدد في الشرط 1-11 (أحداث التخلف عن السداد)؛
- "طلب التصفية" له المعنى المحدد في الشرط 1-11 (أحداث التخلف عن السداد)؛
- "الأرباح القابلة للتوزيع" تعني مقدار الأرباح المبقاة والاحتياطيات المجمعة للمصدر، بما في ذلك الاحتياطيات العامة والاحتياطيات الخاصة والاحتياطيات النظامية (إلى الحد الذي لا تقيدته الأنظمة المعمول بها من التوزيع)، بعد تحويل أي مبالغ إلى الاحتياطيات غير القابلة للتوزيع، كل ذلك حسب ما يحسبه المصدر بناءً على أحدث قوائمه المالية الموحدة، أو أي مصطلح مكافئ أو خلف من وقت لآخر كما تحددها أنظمة رأس المال؛
- "قرار استثنائي" يعني قراراً يتم اعتماده في اجتماع مُنعقد بشكل صحيح لحملة الصكوك بأغلبية لا تقل عن (75٪) خمس وسبعين في المئة من القيمة الاسمية المجمعة للسلسلة الممثلة في ذلك الاجتماع بتاريخ انعقاده والتي قام أصحابها بالتصويت فيه؛
- "تاريخ السريان" له المعنى المحدد في الشرط 1-10 (السريان)؛
- "حدث تخلف عن السداد" يعني أي من الأحداث التالية:
- (أ) عدم الدفع: تعتبر المصدر في دفع مبلغ يعادل أصل الدين أو الربح (بما في ذلك المبالغ الإضافية) المستحق والواجب دفعه بموجب هذه الشروط، على أن يستمر هذا التخلف عن السداد لمدة 14 يوماً (باستثناء الحالات التي يحدث فيها هذا التخلف عن السداد فقط نتيجة لخطأ إداري أو فني أو حدوث اختيار عدم الدفع أو حدث عدم الدفع)؛ أو
- (ب) التصفية: حدوث إجراءات تصفية؛ أو
- (ج) أحداث مشابهة: حدوث أي إجراء أو واقعة بموجب أنظمة المملكة يكون لها أثر جوهري مماثل للتصفية المشار إليها في الفقرة (ب) أعلاه، بما في ذلك — على سبيل المثال لا الحصر — إجراءات الإفلاس، إعادة التنظيم، أو أي تدابير نظامية أخرى تؤدي إلى تقييد قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته المالية؛
- "الربح النهائي للمضاربة" له المعنى المحدد في اتفاقية المضاربة الرئيسية؛
- "جهة التنظيم المالية" تعني البنك المركزي السعودي (ساما) أو أي جهة حكومية أخرى تتولى أو تؤدي وظائف البنك المركزي، اعتباراً من تاريخ الإصدار، أو أي سلطة خلف أخرى تمارس الرقابة المصرفية الأساسية، في كل حالة فيما يتعلق بالأمور الاحترازية المتعلقة بالمصدر؛
- "تاريخ الشراء الأول" يحمل المعنى الوارد له في الشروط النهائية المطبقة؛
- "تاريخ إعادة التعيين الأول" يحمل المعنى الوارد له في الشروط النهائية المطبقة؛
- "تاريخ التوزيع الأول لربح لمضاربة" يحمل المعنى المبين قرينه في الشروط النهائية المطبقة؛
- "تاريخ التوزيع الدوري الأول" يحمل المعنى المبين قرينه في الشروط النهائية المطبقة؛
- "تاريخ التوزيع الدوري لإعادة التعيين الأول" يحمل المعنى المبين قرينه في الشروط النهائية المطبقة؛
- "مجموعة المضاربة العامة" لها المعنى المحدد في اتفاقية المضاربة الرئيسية؛
- "الصك الموحد" يعني الصك الموحد بالشكل المسجل والممثل للصكوك؛
- "المستشار المستقل" يعني مؤسسة مالية مستقلة ذات سمعة طيبة أو أي مستشار مالي مستقل آخر ذو خبرة في أسواق رأس المال، يتم تعيينه من قبل المصدر على نفقته الخاصة؛
- "الفترة الأولية" تعني الفترة من (وتشمل) تاريخ الإصدار إلى تاريخ إعادة التعيين الأول غير أنها لا تشمل ذلك التاريخ؛
- "مبلغ التوزيع الدوري الأولي" له المعنى المحدد في الشروط النهائية المطبقة؛
- "معدل التوزيع الدوري الأولي" له المعنى المحدد في الشروط النهائية المطبقة؛
- "مبلغ الشراء الخاص بالمصدر" يعني 100% من إجمالي القيمة الاسمية للصكوك، بالإضافة إلى أي مدفوعات مستحقة؛
- "الالتزامات القانونية" تعني جميع مطالبات حملة الأسهم العادية وجميع التزامات الدفع الخاصة بالمصدر فيما يتعلق برأس المال من الشريحة الأولى للأسهم العادية وأي التزامات دفع أخرى تابعة للمصدر والتي تصنف، أو يُنص على تصنيفها، بأنها ثانوية بالنسبة للالتزامات ذات الصلة؛
- "المملكة" تعني المملكة العربية السعودية.
- "الهامش" يحمل المعنى الوارد لها في الشروط النهائية المطبقة؛
- "اتفاقية المضاربة الرئيسية" تحمل المعنى الوارد لها في الشرط 1-5 (إدارة أصول الصكوك)؛
- "المضاربة" تحمل المعنى الوارد لها في الشرط 1-5 (إدارة أصول الصكوك)؛
- "أصول المضاربة" تحمل المعنى الوارد لها في الشرط 1-5 (إدارة أصول الصكوك)؛
- "رأس مال المضاربة" له المعنى المحدد في الشروط النهائية المطبقة واتفاقية المضاربة الرئيسية؛
- "تاريخ انتهاء المضاربة" له المعنى المحدد لذلك المصطلح في اتفاقية المضاربة الرئيسية؛
- "ربح المضاربة" له المعنى المحدد لذلك المصطلح في اتفاقية المضاربة الرئيسية؛
- "تاريخ توزيع ربح المضاربة" له المعنى المحدد في الشروط النهائية المطبقة؛

- "تاريخ إعادة تعيين معدل ربح المضاربة" له المعنى المحدد لذلك المصطلح في الشروط النهائية المطبقة؛
- "احتياطي المضاربة" له المعنى المحدد لذلك المصطلح في اتفاقية المضاربة الرئيسية؛
- "المضارب" له المعنى المحدد في الشرط 1-5 (إدارة أصول الصكوك)؛
- "اختيار عدم الدفع" له المعنى المحدد في الشرط 2-7 (اختيار عدم الدفع)؛
- "حدث عدم الدفع" له المعنى المحدد في الشرط 1-7 (حدث عدم الدفع)؛
- "حدث عدم الجدوى" يعني أن جهة التنظيم المالية قد أبلغت المصدر كتابيًا بأنها قد قررت أن المصدر غير قادر على الاستمرار أو سيصبح غير قادر على الاستمرار دون:
- (أ) تخفيض الصكوك (وتخفيض أي أدوات رأس المال الأخرى للمصدر أو الالتزامات الأخرى التي تشكل رأس المال من المستوى الأول للمصدر والتي، بموجب شروطها أو بموجب القانون، قابلة للتخفيض و/أو التحويل إلى أسهم)؛ أو
- (ب) حقن رأس مال من القطاع العام (أو دعم مكافئ)، بشرط ألا يتم هذا الحقن: (1) من قبل مساهم في المصدر أو (2) بشروط أكثر ملاءمة للمصدر من تلك التي يقبلها المستثمرون الخاصون في معاملات مماثلة؛
- "تاريخ تخفيض قيمة حدث عدم الجدوى" يعني التاريخ الذي سيتم فيه التخفيض كما هو محدد في إخطار عدم الجدوى، على ألا يتجاوز هذا التاريخ عشرة أيام عمل بعد تاريخ إخطار عدم الجدوى (أو أي تاريخ سابق تحدده جهة التنظيم المالية)؛
- "إخطار عدم الجدوى" له المعنى المحدد في الشرط 3-10 (إخطار عدم الجدوى)؛
- "عدم الجدوى" تعني: (أ) الإعسار، أو الإفلاس، أو عدم القدرة على دفع جزء كبير من الالتزامات عند استحقاقها، أو عدم القدرة على مواصلة الأعمال؛ أو (ب) أي حدث أو ظرف آخر يتم تحديده من قبل الجهة التنظيمية المالية أو في أنظمة رأس المال المعمول بها أو أي نظام قانوني لامتناع الخسائر المعمول به؛
- "الأسهم العادية" تعني الأسهم العادية للمصدر؛
- "أدوات رأس المال من الشريحة الأولى للأسهم العادية الأخرى" تعني الأوراق المالية الصادرة عن المصدر والتي تؤهل كرأس مال أساسي من الشريحة الأولى للمصدر بخلاف الأسهم العادية؛
- "المدفوعات المستحقة" تعني، فيما يتعلق بأي مبالغ مستحقة الدفع عند استرداد أو سداد الصكوك، المبلغ الذي يمثل المبالغ المتراكمة وغير المدفوعة لفترات التوزيع الدوري خلال فترة التوزيع الدوري التي يحدث فيها الاسترداد أو السداد حتى تاريخ الاسترداد أو السداد بالإضافة إلى أي مبالغ إضافية عليها، إن وجدت؛
- "الالتزامات المتساوية" تعني جميع التزامات الدفع الأخرى التابعة للمصدر والتي تصنف، أو يُنص على تصنيفها، على قدم المساواة مع الالتزامات ذات الصلة؛
- "مبلغ التوزيع الدوري" يحمل المعنى الوارد له في الشرط 1-6 (مبالغ التوزيع الدوري)؛
- "تاريخ التوزيع الدوري" له المعنى المحدد في الشروط النهائية المطبقة؛
- "فترة التوزيع الدوري" تعني الفترة التي تبدأ من (وتشمل) تاريخ الإصدار وتنتهي في تاريخ التوزيع الدوري الأول غير أنها لا تشمل ذلك التاريخ، وكل فترة لاحقة تبدأ من (وتشمل) تاريخ توزيع دوري وتنتهي في تاريخ التوزيع الدوري التالي غير أنها لا تشمل ذلك التاريخ؛
- "الشخص" يعني أي فرد أو شركة أو مؤسسة أو شراكة أو مشروع مشترك أو رابطة أو منظمة أو حكومة أو وكالة حكومية أو كيان آخر سواء كان لها شخصية قانونية مستقلة أم لا؛
- "معدل الربح" يعني، فيما يتعلق بالفترة الأولية، معدل التوزيع الدوري الأولي، وفيما يتعلق بكل فترة إعادة تعيين لاحقة، المعدل المحسوب وفقًا لأحكام الشرط 4-6 (معدل التوزيع الدوري)؛
- "شخص مؤهل" يعني:
- (أ) أي شخص طبيعى مقيم في المملكة العربية السعودية وفقًا لنظام ضريبة الدخل الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/1) بتاريخ 1425/1/15هـ ولائحته التنفيذية ("نظام ضريبة الدخل")؛ أو
- (ب) أي شخص اعتباري مقيم في المملكة العربية السعودية وفقًا لنظام ضريبة الدخل ويحمل سجل تجاري ساري المفعول صادر عن وزارة التجارة. ومع ذلك لا يسري شرط امتلاك الشخص الاعتباري لرقم سجل تجاري ساري المفعول صادر عن وزارة التجارة على الهيئات الحكومية في المملكة ولا على صناديق الاستثمار المشتركة المؤسسة في المملكة والتي يديرها شخص مصرح له من الهيئة، أو أي كيان آخر تم تأسيسه في المملكة ولا توجب عليه أنظمة المملكة أن يكون لديه سجل تجاري على أن يكون لديه في كل الحالات حساب مصرفي لدى بنك محلي في المملكة؛
- "رب المال" يحمل المعنى الوارد له في الشرط 1-5 (إدارة أصول الصكوك)؛
- "ربح مضاربة رب المال" يحمل المعنى الوارد له في اتفاقية المضاربة الرئيسية؛
- "الربح النهائي لمضاربة رب المال" له المعنى المحدد في اتفاقية المضاربة الرئيسية؛

"تاريخ التسجيل" يعني، في حالة دفع مبلغ التوزيع الدوري، التاريخ الذي يقع في اليوم الخامس عشر قبل تاريخ التوزيع الدوري ذي الصلة، وفي حالة دفع مبلغ التوزيع عند التصفية، التاريخ الذي يقع قبل يومي عمل من تاريخ دفع مبلغ التوزيع عند التصفية ذي الصلة، حسب الحالة؛

"البنوك المرجعية" تعني كل من البنوك الثلاثة (3) المرخصة من قبل البنك المركزي السعودي والعامة في سوق ما بين البنوك في الرياض والتي يتم اختيارها من قبل مسؤول الدفع أو بالنيابة عنه من وقت لآخر، ويعني "البنك المرجعي" أي بنك من البنوك المرجعية حسبما يقتضي السياق.

"أمين السجل" له المعنى المحدد في الشرط 2-2 (ب) (حق/الملكية)؛

"حساب مسجل" له المعنى المحدد في الشرط 1-8 (الدفعات المتعلقة بالصكوك)؛

"أمين السجل" يعني شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع) والكائن مقرها في القطعة 1.17 - البوليغرافد المالي - شارع المال - حي العقيق - الرياض 13519 - المملكة (ويشمل ذلك أي أمين سجل يتم تعيينه خلفاً لها وفقاً لأحكام اتفاقية التسجيل والتداول التي سيتم إبرامها بين المصدر وأمين السجل فيما يتعلق بالصكوك في تاريخ الإصدار تحديداً أو تقريباً)؛

"الملكية المصرح بها" تحمل المعنى الوارد لها في الشروط النهائية المطبقة؛

"الالتزامات ذات الصلة" تعني التزامات الدفع الخاصة بالمصدر بموجب هذه الشروط واتفاقية المضاربة الرئيسية (بما في ذلك جميع المدفوعات التي تعادل أصل الدين والربح)؛

"معدل إعادة التعيين ذو الصلة" يعني، فيما يتعلق بكل فترة إعادة تعيين، سعر السايبور لفترة الاستحقاق ذات الصلة؛

"تاريخ إعادة التعيين" يحمل المعنى الوارد له في الشروط النهائية المطبقة؛

"فترة إعادة التعيين" تعني الفترة من (وتشمل) تاريخ إعادة التعيين الأول إلى التاريخ الأسبق مما يلي غير أنها لا تشمل ذلك التاريخ: (أ) تاريخ انتهاء المضاربة أو (ب) تاريخ إعادة التعيين التالي، و(إذا كان ذلك مطبقاً) كل فترة لاحقة من تاريخ إعادة التعيين هذا إلى التاريخ الأسبق مما يلي غير أنها لا تشمل ذلك التاريخ: (x) تاريخ انتهاء المضاربة أو (y) تاريخ إعادة التعيين التالي؛

"السايبور" يعني سعر الفائدة المعروض على الودائع بالريال السعودي؛

"حدث السايبور" يعني وقوع أي من الأحداث التالية:

(أ) توقف السايبور عن (1) نشر سعر الفائدة بين البنوك السعودية لمدة لا تقل عن خمسة أيام عمل، أو (2) لم يعد موجوداً أو مداراً؛ أو

(ب) أعلن المشرف على سعر الفائدة بين البنوك السعودية (SAIBOR) أو مديره عن وقف نشر سعر الفائدة بين البنوك السعودية (SAIBOR) أو وقف توفيره أو حظر استخدامه أو أنه أصبح أو سيصبح غير تمثيلي أو أن استخدامه يخضع أو سيخضع لقيود أو عواقب سلبية، وأن هذا التوقف أو الإيقاف أو الحظر أو القيود أو العواقب السلبية قد حدثت بالفعل أو ستحدث في تاريخ تحديد التوزيع الدوري التالي أو قبله،

"ساما" تعني البنك المركزي السعودي و/أو أي من خلفائه أو المتنازل لهم؛

"النظام السعودي" يعني الأنظمة واللوائح في المملكة؛

"الالتزامات ذات الأولوية" تعني جميع التزامات الدفع غير التابعة للمصدر وجميع التزامات الدفع التابعة (إن وجدت) للمصدر باستثناء الالتزامات المتساوية والالتزامات الثانوية؛

"سلسلة إصدار" تحمل المعنى الوارد لها في "المقدمة"؛

"الفئات المحددة" تعني مبلغ (1,000) ألف ريال سعودي أو كما هو محدد بالشروط النهائية المطبقة؛

"السلسلة" تعني أي شريحة من الصكوك بالإضافة إلى أي شريحة أو شرائح إضافية من الصكوك، والتي: (أ) يُنص على توحيدها واعتبارها جزءاً من سلسلة واحدة؛ و(ب) ستكون خاضعة لنفس الشروط والأحكام، أو لشروط وأحكام متطابقة في جميع مبلغ وتاريخ الدفعة الأولى من مبالغ التوزيع الدورية وتاريخ بدء استحقاقها؛

"نظام امتصاص الخسائر القانوني" يعني أي نظام قانوني يتم تنفيذه في المملكة والذي يمنح جهة التنظيم المالية الصلاحيات لتنفيذ إجراءات امتصاص الخسائر فيما يتعلق بأدوات رأس المال (مثل الصكوك)، بما في ذلك -على سبيل المثال لا الحصر- أي نظام يتم تنفيذه بموجب بازل 3 و/أو نظام معالجة المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية رقم م/38 بتاريخ 1442/4/25هـ؛

"الشركة التابعة" تعني أي كيان تكون بياناته المالية مطلوبة بموجب النظام أو وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً أن يتم دمجها بالكامل مع بيانات المصدر؛

"حملة الصكوك" تعني الشخص المسجل باسمه الصك في السجل (أو، في حالة الحياة المشتركة، الشخص الأول المسمى)، ويتم تفسير مصطلحات "الحملة" و"حملة الصكوك" وما يتصل بها وفقاً لذلك (حيثما يكون ذلك مناسباً)؛

"أصول الصكوك" تحمل المعنى الوارد لها في الشرط 1-5 (إدارة أصول الصكوك)؛

"الضرائب" تحمل المعنى الوارد لها في الشرط 12 (الضرائب)؛

"حدث ضريبي" يعني أن المصدر سيكون، نتيجة لتغيير في نظام الضرائب، ملزماً بدفع مبالغ إضافية عند إجراء أي مدفوعات بموجب اتفاقية المضاربة الرئيسية (في حالة المصدر (بصفته مضارباً) أو الصكوك (بصفته مُصدرًا)، في تاريخ الاستحقاق التالي لدفع ربح المضاربة أو مبلغ التوزيع الدوري، على التوالي (سواء وقع حدث عدم دفع أم لا، أو تم اتخاذ قرار بعدم الدفع)، ولا يمكن للمصدر (بصفته مضارباً أو مُصدرًا، حسب الحالة) تجنب هذا الالتزام باتخاذ الإجراءات المعقولة المتاحة له)؛

"مبلغ استرداد حدث ضريبي" يعني 100% من إجمالي القيمة الاسمية للصكوك، بالإضافة إلى أي مدفوعات مستحقة؛

"تغيير نظام الضرائب" يعني أي تغيير أو تعديل في الأنظمة، أو الممارسات المنشورة، أو اللوائح في المملكة، أو أي تغيير في التطبيق أو التفسير الرسمي لهذه الأنظمة، أو الممارسات المنشورة، أو اللوائح (بما في ذلك قرار صادر عن محكمة ذات اختصاص)، والذي يصبح ساري المفعول (أو، في حالة التطبيق أو التفسير الرسمي، يتم الإعلان عنه) في أو بعد تاريخ إصدار سلسلة من الصكوك؛

"رأس المال من الشريحة الأولى" يعني رأس المال المؤهل (أو الذي يمكن أن يؤهل، باستثناء أي قيود على مقدار رأس المال هذا)، والذي تتم الموافقة عليه من قبل جهة التنظيم المالية كرأس مال من الشريحة الأولى وفقاً لأنظمة رأس المال؛

"رأس المال من الفئة الثانية" يعني رأس المال المؤهل (أو الذي يمكن أن يؤهل، باستثناء أي قيود على مقدار رأس المال هذا)، والذي تتم الموافقة عليه من قبل جهة التنظيم المالية كرأس مال من الفئة الثانية وفقاً لأنظمة رأس المال؛

"الشريحة" تعني الصكوك التي تكون متطابقة من جميع النواحي؛

"حساب الصفقة" يحمل المعنى الوارد له في الشرط 1-5 (إدارة أصول الصكوك)؛

"مستندات الصفقة" تعني -فيما يتعلق بكل سلسلة من الصكوك- كل من إعلان الوكالة، واتفاقية إدارة الدفع، واتفاقية المضاربة الرئيسية، والصكوك (بما في ذلك الصك الموحد ذي الصلة)، وأي اتفاقيات أو التزامات أو وثائق أخرى يتم تحديدها على هذا النحو من قبل الأطراف المعنية؛

"إجراءات التصفية" تعني تعيين مدير، أو إصدار أمر من قبل أي محكمة مختصة أو حكومة المملكة، أو تمرير قرار فعال لإدارة، أو تصفية، أو حل المصدر وفقاً للنظام المعمول به، أو تقديم المصدر طلباً أو التماساً لإصدار أمر تصفية أو إدارة بحقه (باستثناء، في أي من هذه الحالات، التصفية السائلة فقط لأغراض إعادة التنظيم، أو إعادة الهيكلة، أو الدمج التي تتم الموافقة عليها من قبل أي محكمة مختصة أو سلطة مختصة أخرى)؛

"التخفيض" يعني:

(أ) أن حقوق حملة الصكوك بموجب أو فيما يتعلق بأصول الصكوك (بما في ذلك أصول المضاربة) تُعتبر تلقائياً غير قابلة للإلغاء وغير مشروطة بأن يتم تخفيضها بنسبة تتوافق مع مبلغ التخفيض ذي الصلة؛

(ب) في حالة مبلغ التخفيض ذي الصلة الذي يتوافق مع النسبة الكاملة لإجمالي القيمة الاسمية لكل صك قائم في ذلك الوقت، يتم إلغاء الصك؛

(ج) في حالة مبلغ التخفيض ذي الصلة الذي يتوافق مع النسبة الكاملة لإجمالي القيمة الاسمية لكل صك قائم في ذلك الوقت، يتم منح حقوق حملة الصكوك بموجب أصول المضاربة إلى المضارب بحيث تصبح قيمة أصول المضاربة صفراً؛ و

(د) يتم إلغاء جميع حقوق أي حامل صكوك فيما يتعلق بدفع أي مبالغ بموجب أو فيما يتعلق بالصكوك (بما في ذلك -على سبيل المثال لا الحصر- مبلغ التوزيع عند التصفية وأي مبالغ ناتجة عن أو مستحقة الدفع عند وقوع حدث تخلف عن السداد) بنسبة تتوافق مع مبلغ التخفيض ذي الصلة (وأي مبالغ توزيع دوري غير مدفوعة ذات صلة)، ولن يتم استعادتها تحت أي ظرف من الظروف، بغض النظر عما إذا كانت هذه المبالغ قد أصبحت مستحقة الدفع قبل تاريخ إخطار عدم الجدوى أو تاريخ تخفيض قيمة حدث عدم الجدوى، ويتم تفسير جميع الإشارات إلى "التخفيض" وفقاً لذلك؛

"مبلغ التخفيض" يعني، في أي تاريخ لتخفيض قيمة حدث عدم الجدوى، المبلغ الذي تحدده الجهة التنظيمية المالية والذي يتم بموجبه تخفيض إجمالي القيمة الاسمية للصكوك القائمة في ذلك الوقت بشكل متناسب، ويتم حسابه لكل صك بناءً على إجمالي القيمة الاسمية لكل صك قائم في ذلك الوقت والذي سيتم تخفيضه (ويتم تحديده في إخطار عدم الجدوى).

دون الإخلال بوضعها لأي غرض آخر، تُعتبر الصكوك سارية ما لم يتم تسليم إخطار التصفية وفقاً للشرط 1-11 (أحداث التخلف عن السداد) ويتم تصفية المضاربة بموجب اتفاقية المضاربة الرئيسية والشرط 2-11 (حل الشركة أو إنهاء أعمالها أو تصفيتها)، ويتم استرداد الصكوك بموجب الشرط 11 (أحداث التخلف عن السداد والتصفية)، أو أن تكون الصكوك قد تم شراؤها بموجب الشرط 6-9 (الشراء) أو استردادها بموجب الشرط 1-11 (أحداث التخلف عن السداد) ثم إلغاؤها وفقاً للشرط 2-9 (الإلغاء)، وذلك باستثناء ما يلي:

(أ) التحقق من الحق في حضور أي اجتماع لحملة الصكوك والتصويت فيه؛

(ب) الشرط 1-15 (اجتماعات حملة الصكوك) والجدول 3 (أحكام اجتماعات حملة الصكوك) من إعلان الوكالة الرئيسي؛

(ج) الشرط 2-2-11 (التنفيذ) والبند 9.4 (التنفيذ وممارسة الحقوق) من إعلان الوكالة الرئيسي؛

(د) أي سلطة أو صلاحية (سواء وردت في الشروط أو أي من مستندات الصفقة أو مُنحت بموجب القانون) يتعين على وكيل حملة الصكوك ممارستها صراحةً أو ضمناً بالإشارة إلى مصالح حملة الصكوك أو أي منهم؛ و

(هـ) أي تحديد من قبل وكيل حملة الصكوك لوقوع حدث أو ظرف أو مسألة يرى، حسب رأيه، أنها تضر بمصالح حملة الصكوك أو أي منهم على نحو جوهري،

فإن تلك الصكوك التي تكون في ذلك الحين مملوكة للمصدر أو له منفعة فيها أو أي من الشركات التابعة له، تُعتبر (ما لم تعد أو إلى أن تتوقف عن كونها مملوكة له) غير سارية.

جميع الإشارات في هذه الشروط إلى "الريال السعودي" و"ر.س" تشير إلى العملة القانونية للمملكة.

2. الشكل والقيمة الاسمية وسند الملكية

1-2 الشكل والقيمة الاسمية

سيتم إصدار كل سلسلة إصدار من الصكوك في شكل صكوك مسجلة إلكترونياً بالفئات المحددة. سيتم تمثيل كل سلسلة إصدار من الصكوك مجتمعة بالصك الموحد الذي سيتم إيداعه وفق تعليمات وكيل حملة الصكوك بموجب أحكام اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسية. ولن يتم إصدار صكوك فردية تمثل ملكية الصك الشامل، غير أنه يحق لحملة الصكوك بناءً على طلبهم استلام بيان من أمين السجل يوضح حصتهم من الصكوك.

- 2-2 حق الملكية
- (أ) سيمثل الصك الموحد كل الصكوك القائمة فيما يتعلق بسلسلة الإصدار ذات الصلة وملكية حملة الصكوك في حصة ملكية نفعية مشاعة في أصول الصكوك وحصة مشاعة في الالتزامات ذات الصلة. يعامل كل حامل صكوك (ما لم ينص النظام على خلاف لذلك) كمالك نهائي لذلك الصك لكل الأغراض بصرف النظر عن أي إخطار بالملكية أو استئمان أو أية مصلحة أخرى في الصكوك.
- (ب) سيقوم المصدر بتوجيه تعليمات لأمين السجل للاحتفاظ بالسجل. سيحتفظ أمين السجل بالسجل فيما يتعلق بكل سلسلة إصدار من الصكوك وفقاً للوائح والإجراءات الخاصة بأمين السجل ("السجل"). يُعامل كل حامل صكوك (ما لم ينص النظام على خلاف ذلك) على أنه المالك النهائي للصكوك ذات الصلة لكل الأغراض (بصرف النظر عن أي إخطار بالملكية أو استئمان أو أي حصص فيها أو أي تقرير بشأن الصك الشامل أو سرقة أو فقدانه) ولن يكون أي شخص مسؤولاً عن صفقة أي من حملة الصكوك بهذه الطريقة. سيتم الاعتراف بكل حملة صكوك من قبل المصدر على أنه يحق لهم الحصول على هذه الصكوك خالية من أي حقوق ملكية أو مقاصة أو مطالبة مقابلة من جانب المصدر ضد المالك الأصلي أو الوسيط للصك الموحد.
3. نقل ملكية الصكوك
- 1-3 القيود
- مع مراعاة الشروط 3-3 (اللائحة المتعلقة بنقل الملكية والتسجيل) أدناه، يجوز نقل ملكية الصكوك وفقاً للوائح والإجراءات التي يقرها أمين السجل من خلال تقديم المعلومات التي تتطلبها تلك اللوائح والإجراءات إلى أمين السجل.
- 2-3 رسوم الحوالات
- قد يخضع نقل ملكية الصكوك لرسوم من قبل أمين السجل، ولا يتحمل هذه الرسوم إلا حامل الصكوك والمنقول إليه. ولتجنب الشك، لا يتحمل المصدر ووكيل حملة الصكوك أي مسؤولية عن دفع أي من هذه الرسوم التي يفرضها أمين السجل.
- 3-3 اللوائح المتعلقة بنقل الملكية والتسجيل
- وتخضع كل عمليات نقل ملكية الصكوك والإدخالات في السجل للوائح والإجراءات الخاصة بأمين السجل وأحكام اتفاقية إدارة الدفع، بما في ذلك ما يتعلق بالقيود المتعلقة بفترات الإغلاق. ويجوز لأمين السجل تغيير اللوائح والإجراءات في أي وقت عند الضرورة.
4. الوضع والتبعية
- 1-4 الوضع
- تمثل الصكوك حصة ملكية نفعية مشاعة في أصول الصكوك وحصة مشاعة في الالتزامات ذات الصلة، وستكون في كل الأوقات في مرتبة متساوية لبعضها البعض. تكون التزامات المصدر تجاه حملة الصكوك غير مضمونة بأي أصول أو ضمانات من جانب أي طرف خارجي كما تكون تابعة كما هو موضح في الشرط 2-4 (التبعية).
- 2-4 التبعية
- (أ) في حال حدوث واستمرار أي إجراءات تصفية، فإن الالتزامات ذات الصلة: (1) تشكل رأس مال إضافي من الشريحة الأولى للمصدر؛ (2) تشكل التزامات مباشرة وغير مضمونة ومشروطة وثانوية للمصدر؛ (3) تصنف مرتبة أدنى وثانوية بالنسبة لجميع الالتزامات ذات الأولوية ولكن ليس بأي شكل آخر؛ و(4) تصنف على قدم المساواة مع جميع الالتزامات المتساوية وتصنف على أنها التزامات ذات أولوية فقط بالنسبة لجميع الالتزامات الثانوية.
- (ب) يتنازل حملة الصكوك ووكيل حملة الصكوك (نيابة عن حملة الصكوك) بشكل لا رجعة فيه عن حقوقهم بالقدر اللازم لتفعيل أحكام التبعية الواردة في هذا الشرط 2-4 (التبعية). لتفعيل أحكام التبعية هذه، يتفق المصدر ووكيل حملة الصكوك ووكيل حملة الصكوك (نيابة عن حملة الصكوك) على أنه إذا حدثت إجراءات تصفية واستمرت، فإن أي مبالغ مستحقة الدفع لهم (بما في ذلك أي مبالغ موجودة في احتياطي المضاربة) سيتم تطبيقها: أولاً، لسداد كل مطالبة تتعلق بالالتزامات ذات الأولوية (بما في ذلك أي مبلغ يتعلق بمطالبة تراكم بعد تاريخ بدء إجراءات التصفية هذه)؛ و بعد ذلك، لدفع كل مبلغ مستحق فيما يتعلق بالالتزامات ذات الصلة لجميع الالتزامات المتساوية بشكل متساوٍ ومتناسب.
- (ج) لا يجوز لوكيل حملة الصكوك أو أي حامل صكوك ممارسة أو ادعاء أي حق من حقوق المقاصة فيما يتعلق بأي مبالغ مستحقة له من جانب المصدر والتي تكون ناشئة بموجب أو فيما يتعلق بالالتزامات ذات الصلة، ويُعتبر وكيل حملة الصكوك وأي حامل صكوك، من خلال حيازته لأي صك، قد تنازل عن جميع حقوق المقاصة هذه إلى أقصى حد يسمح به النظام.
- (د) نتيجة لأحكام التبعية هذه، إذا حدثت إجراءات تصفية، قد يسترد حملة الصكوك مبالغ أقل بشكل متناسب من حملة التزامات الودائع، أو حملة الالتزامات غير التابعة الأخرى، أو حملة الالتزامات التابعة التي تصنف على أنها ذات أولوية بالنسبة للالتزامات ذات الصلة، في كل حالة، للمصدر.
- (هـ) لا يجوز لوكيل حملة الصكوك ممارسة حقوقه التنفيذية فيما يتعلق بأي التزام ذي صلة أو فيما يتعلق بأي من حقوقه الأخرى بموجب اتفاقية المضاربة الرئيسية أو أي وثيقة معاملات أخرى إلا بالطريقة المنصوص عليها في الشرط 2-11 (حل الشركة أو إنهاء أعمالها أو تصفيتها).
- (و) لا تنطبق أحكام هذا الشرط 2-4 (التبعية) إلا على الالتزامات ذات الصلة فيما يتعلق بالصكوك، ولا يؤثر أي شيء في هذا الشرط 2-4 (التبعية) على دفع التكاليف، أو الرسوم، أو النفقات، أو الالتزامات، أو التعويضات، أو أتعاب وكيل حملة الصكوك أو حقوق وسبل الانتصاف لوكيل حملة الصكوك فيما يتعلق بذلك، وبالصيغة التي يصنف بها وكيل حملة الصكوك كدائن غير تابع للمصدر.
- 3-4 إصدار أدوات أخرى
- طالما أن أيًا من الصكوك لا يزال قائمًا، لن يصدر المصدر (بصفته مضاربًا أو غير ذلك) أي أوراق مالية (بغض النظر عن الاسم أو التسمية) أو يخلق أي ضمان، أو يوفر أي ترتيب دعم تعاقدي فيما يتعلق بالتزامات أي كيان آخر يشكل في كل حالة (سواء على أساس فردي، أو فردي مجمع، أو على أساس مجمع) رأس مال إضافي من الشريحة

الأولى للمصدر إذا كانت المطالبات المتعلقة بهذه الأوراق المالية، أو الضمان، أو ترتيب الدعم التعاقدية تصنف (فيما يتعلق بالتوزيعات عند استرداد الأصول في حالة التصفية أو فيما يتعلق بتوزيع أو دفع أرباح و/أو أي مبالغ أخرى بموجبها) بأنها التزامات ذات أولوية بالنسبة للالتزامات ذات الصلة. لا ينطبق هذا الحظر إذا تم في نفس الوقت أو قبله: (أ) تعديل هذه الشروط و(حيثما يكون ذلك مطبقاً) مستندات الصفقة لضمان حصول حملة الصكوك و/أو وكيل حملة الصكوك (نيابة عن حملة الصكوك)؛ و(ب) أن تحصل الالتزامات ذات الصلة، في كل حالة، على تلك الحقوق والاستحقاقات الواردة أو المرفقة بهذه الأوراق المالية أو بموجب هذا الضمان أو ترتيب الدعم التعاقدية المطلوبة لضمان أن المطالبات المتعلقة بالالتزامات ذات الصلة تصنف على قدم المساواة وتحتوي على حقوق أولوية مكافئة بشكل أساسي فيما يتعلق بالتوزيعات أو المدفوعات على هذه الأوراق المالية أو بموجب هذا الضمان أو ترتيب الدعم التعاقدية.

5. أصول الصكوك

1-5 إدارة أصول الصكوك

أبرم وكيل حملة الصكوك اتفاقية مضاربة رئيسية ("اتفاقية المضاربة الرئيسية") بتاريخ [●] م مع المصدر (بصفته مضارباً، "المضارب"). وبموجب اتفاقية المضاربة الرئيسية، سيساهم وكيل حملة الصكوك (بصفته رب المال، "رب المال") في رأس مال المضاربة. وسيستثمر المضارب رأس مال المضاربة في أنشطته التجارية العامة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي يتم تنفيذها من خلال مجمع المضاربة العام، وبعد استثمار رأس مال المضاربة في مجموعة المضاربة العامة، يشكل رأس مال المضاربة أصولاً غير مقسمة بشكل متناسب بشكل متناسب في مجموعة المضاربة العامة ("أصول المضاربة") وفقاً لاتفاقية المضاربة الرئيسية، والتي تشمل خطة استثمارية أعدها المضارب وتشكل مضاربة ("المضاربة").

فتح وكيل حملة الصكوك حساب صفقة ("حساب الصفقة") باسمه الخاص والذي يتم تشغيله من قبل مدير الدفع نيابة عن وكيل حملة الصكوك لصالح حملة الصكوك، وسيدفع المضارب جميع المبالغ المستحقة أو المطلوبة لحملة الصكوك بموجب اتفاقية المضاربة الرئيسية في هذا الحساب. بموجب إعلان الوكالة، يحتفظ وكيل حملة الصكوك بما يلي:

- المتحصلات النقدية من إصدار الصكوك، في انتظار تطبيقها وفقاً لشروط مستندات الصفقة؛
- جميع حقوقه، وسندات ملكيته، ومصالحه، وفوائده الحالية والمستقبلية في الأصول التي تشكل أصول المضاربة من وقت لآخر؛
- جميع حقوقه، وسندات ملكيته، ومصالحه، وفوائده الحالية والمستقبلية في مستندات الصفقة (باستثناء أي تعهدات يقدمها المصدر (بأي صفة) بموجب أي من مستندات الصفقة والالتزامات المقدمة لوكيل حملة الصكوك بموجب البند 7 من إعلان الوكالة الرئيسية)؛ و
- جميع المبالغ المدوغة في حساب المعاملات من وقت لآخر،

وجميع عائدات ما سبق (يُشار إليها مجتمعة بـ "أصول الصكوك") نيابة عن حملة الصكوك بشكل متناسب وفقاً للقيمة الاسمية للصكوك التي يحتفظ بها كل حامل وفقاً لإعلان الوكالة الرئيسية وهذه الشروط.

لا يتحمل وكيل حملة الصكوك، ولا مدير الترتيب، ولا المتعامل، ولا المصدر -مادام يؤدي التزاماته بموجب مستندات الصفقة- أي مسؤولية عن أداء أو ربحية أصول الصكوك، ولا يتحمل وكيل حملة الصكوك مسؤولية عن حصة ومقدار التوزيعات (إن وجدت) المقدمة لحملة الصكوك.

2-5 أولوية المدفوعات

في كل تاريخ توزيع دوري وفي أي تاريخ محدد لدفع مبلغ التوزيع عند التصفية، حسب الحالة، سيتم تطبيق الأموال المدوغة في حساب المعاملات بالترتيب التالي للأولوية (في كل حالة، فقط إذا تم دفع المدفوعات ذات الأولوية الأعلى بالكامل):

- أولاً، (في حالة عدم دفع تلك المبالغ)، بشكل متناسب ومتساو، لكل وكيل فيما يتعلق بجميع المبالغ المستحقة له بموجب مستندات الصفقة؛
- ثانياً، فقط إذا كان هذا الدفع مستحقاً في تاريخ توزيع دوري، ووفقاً للشرط 7 (قيود التوزيع الدوري)، في أو نحو الدفع بشكل متناسب ومتساو لجميع مبالغ التوزيع الدوري (بما في ذلك المبالغ الإضافية) المستحقة ولكن غير المدفوعة؛
- ثالثاً، فقط إذا كان هذا الدفع مستحقاً في تاريخ محدد لدفع مبلغ التوزيع عند التصفية، في أو نحو الدفع بشكل متناسب ومتساو لمبلغ التوزيع عند التصفية؛ و
- رابعاً، فقط بعد دفع جميع المبالغ المطلوبة فيما يتعلق بالصكوك بالكامل، في دفع أي مبلغ متبقي للمصدر، أو قبل تاريخ انتهاء المضاربة، إلى احتياطي المضاربة.

6. التوزيعات الدورية

1-6 مبالغ التوزيع الدوري

مع مراعاة الشروط 2-4 (التبعية)، و2-6 (وقف الاستحقاق)، و7 (قيود التوزيع الدوري)، و8 (المدفوعات)، و10 (تخفيض مدفوعات الصكوك في حالة عدم الجدوى)، سيوزع المصدر على حملة الصكوك في كل تاريخ توزيع دوري بشكل متناسب مع حصصهم، من المبالغ المحولة إلى حساب المعاملات، توزيعاً متعلقاً بالصكوك يعادل مبلغ التوزيع الدوري المعمول به.

"مبلغ التوزيع الدوري" المستحق الدفع في كل تاريخ توزيع دوري:

- للفترة الأولى يكون مبلغاً يعادل مبلغ التوزيع الدوري الأولي على النحو المبين في الشروط الهائية المعمول بها؛ و
- خلال كل فترة إعادة تعيين (إن وجدت) يكون المبلغ ذي الصلة المحسوب وفقاً لأحكام الشرط 3-6 (التوزيعات الدورية).

2-6 وقف الاستحقاق

مع مراعاة الشروط 2-4 (التبعية)، و7 (قيود التوزيع الدوري)، و10 (تخفيض مدفوعات الصكوك في حالة عدم الجدوى)، يتوقف كل صك عن أن يكون مستحقاً لكسب مبالغ التوزيع الدوري من تاريخ الاستحقاق لاسترداده بموجب الشرط 1-9 (الاسترداد)، بعد تصفية المضاربة وفقاً لهذه الشروط واتفاقية المضاربة الرئيسية.

3-6 التوزيعات الدورية

- مع مراعاة الشرط 7 (قيود التوزيع الدوري)، تحمل الصكوك ربحاً بالمعدل المعمول به من تاريخ الإصدار وفقاً لأحكام هذا الشرط 6 (التوزيعات الدورية). ولن تكون مبالغ التوزيع الدوري تراكمية، ولن تتراكم أو تتراكم مبالغ التوزيع الدوري (إن وجدت) التي لم يتم دفعها، ولن يكون لحملة الصكوك أي حق في استلام هذه المبالغ في أي وقت، حتى إذا تم دفع مبالغ التوزيع الدوري في المستقبل.

(ب) إذا قام المصدر باختيار عدم الدفع أو وقع حدث عدم دفع، يتم تحويل مبالغ التوزيع الدوري (إن وجدت) التي لم يتم دفعها لحملة الصكوك إلى احتياطي المضاربة على أن يقوم المصدر بإعادة استثمارها بنفس الطريقة التي استثمر بها رأس مال المضاربة وفقاً لخطة الاستثمار الواردة في اتفاقية المضاربة الرئيسية.

(ج) مع مراعاة الشرط 7 (قيود التوزيع الدوري)، يتم دفع مبالغ التوزيع الدوري على الصكوك بشكل متأخر في كل تاريخ توزيع دوري فيما يتعلق بفترة التوزيع الدوري المنتهية في ذلك التاريخ، بدءاً من تاريخ التوزيع الدوري الأول، على أن يكون ذلك في جميع الحالات كما هو منصوص عليه في هذا الشرط 6 (التوزيعات الدورية).

(د) إذا كان يتعين حساب مبلغ التوزيع الدوري لفترة أقل من فترة توزيع دوري كاملة ("الفترة ذات الصلة")، فإنه يتم حسابه كمبلغ يعادل ناتج: (أ) معدل الربح المعمول به؛ (ب) إجمالي القيمة الاسمية للصكوك القائمة في ذلك الوقت؛ و(ج) كسر حساب الأيام المعمول به للفترة ذات الصلة، مع تقريب الرقم الناتج إلى أقرب جزء من عشرة آلاف من النقطة المئوية (0.00005 يتم تقريبه للأعلى).

4-6 معدل التوزيع الدوري

(أ) بالنسبة للفترة الأولية، تحمل الصكوك ربخاً وفقاً لمعدل التوزيع الدوري الأولي.

(ب) وسيتم بعد ذلك إعادة تعيين معدل الربح في كل تاريخ إعادة تعيين ذي صلة على أساس مجموع الهامش ذي الصلة ومعدل إعادة التعيين ذي الصلة في تاريخ التحديد ذي الصلة، حسب ما يحدده مسؤول الدفع. وتحمل الصكوك ربخاً فيما يتعلق بكل فترة توزيع دوري تقع ضمن فترة إعادة التعيين ذات الصلة بمعدل سنوي يعادل معدل إعادة التعيين ذي الصلة بالإضافة إلى الهامش المعمول به المقابل لتلك الفترة. ويتم دفع هذا الربح بشكل متأخر في كل تاريخ توزيع دوري ذي صلة، بدءاً من تاريخ التوزيع الدوري لإعادة التعيين الأول.

5-6 تحديد معدل إعادة التعيين ذي الصلة، ومعدل الربح، ومبلغ التوزيع الدوري

(أ) سيقوم مسؤول الدفع، في أقرب وقت ممكن بعد حوالي الساعة 12:00 ظهراً (بتوقيت الرياض) في كل تاريخ تحديد، بتحديد معدل إعادة التعيين ذي الصلة ومعدل الربح الناتج فيما يتعلق بفترة إعادة التعيين ذات الصلة وإخطار المصدر، ووكيل حملة الصكوك، وحملة الصكوك بالمعدل المعمول به، ومعدل الربح، ومبلغ التوزيع الدوري المقابل وفقاً لإعلان الوكالة الرئيسي والشرط 14 (الإخطارات)، على التوالي، في أقرب وقت ممكن بعد تحديدها ولكن في جميع الأحوال في موعد لا يتجاوز يومي عمل بعد ذلك.

(ب) لتحديد معدل إعادة التعيين ذي الصلة في كل تاريخ تحديد، سيحدد مسؤول الدفع سعر الفائدة على الودائع بالريال السعودي لفترة تعادل فترة الاستحقاق ذات الصلة والذي يظهر على صفحة الشاشة ذات الصلة (أو أي صفحة أخرى محل تلك الصفحة على تلك الخدمة، أو أي خدمة أخرى يتم ترشيحها من قبل مسؤول الدفع كبائع معلومات لغرض عرض الأسعار المماثلة) اعتباراً من الساعة 12:00 ظهراً (بتوقيت الرياض) في تاريخ تحديد التوزيع. وإذا لم يظهر معدل إعادة التعيين ذي الصلة على تلك الصفحة، فإن مسؤول الدفع:

(1) سيطلب من المكاتب الرئيسية في المملكة العربية السعودية لكل من البنوك المرجعية في السوق السعودي بين البنوك المعنية من قبل مسؤول الدفع تقديم عرض للسعر الذي يتم به عرض الودائع بالريال السعودي في السوق السعودي بين البنوك اعتباراً من تاريخ التحديد للبنوك الرئيسية في السوق السعودي بين البنوك لفترة تعادل فترة الاستحقاق ذات الصلة وبمبلغ يمثل صفقة واحدة في ذلك السوق في ذلك الوقت؛ و

(2) تحديد المتوسط الحسابي (مقرب، إذا لزم الأمر، لأقرب عشرة آلاف من النقطة المئوية، 0.00005 مقرب لأعلى) لتلك الأسعار حينما تتوفر تسعيرتان أو أكثر، ويكون السعر المرجعي السعر أو المتوسط الحسابي (حسبما تكون الحالة) المحدد بهذه الطريقة، وذلك بشرط أنه إذا لم يستطع مسؤول الدفع تحديد سعر أو متوسط حسابي (حسبما تكون الحالة) وفقاً للأحكام السابقة فيما يتعلق بأية فترة توزيع دوري، سيكون السعر المرجعي الذي يطبق على الصكوك خلال فترة التوزيع الدوري المعنية هو آخر سعر مرجعي أو متوسط حسابي (حسبما تكون الحالة) تم تحديده للصكوك بخصوص آخر فترة توزيع دوري.

بصرف النظر عن أحكام هذا الشرط 5-6 (تحديد معدل إعادة التعيين ذي الصلة، ومعدل الربح، ومبلغ التوزيع الدوري)، عند وقوع حدث السايبر، يقوم مسؤول الدفع بإخطار المصدر وفقاً لذلك ويقوم المصدر بما يلي: (1) تعيين مستشار مستقل لتحديد: أو (2) التشاور مع البنوك المرجعية فيما إذا كان هناك معدل لاحق أو معدل مستبدل أو معدل بديل لسايبر مستخدم في السوق العادي (بما في ذلك ما إذا كان سيتم تطبيق أي هامش، والذي قد يكون موجباً أو سالباً أو صفراً) (أو صيغة أو منهجية لحساب هذا الهامش) على هذا المعدل اللاحق أو المستبدل أو البديل - كما هو موصى به رسمياً أو متوفر أو مستخدم في السوق العادي - فيما يتعلق باستبدال سايبر هذا المعدل اللاحق أو المستبدل أو البديل، وفي هذه الحالة، يكون هذا المعدل اللاحق أو المستبدل أو البديل، بعد تطبيق أي هامش (إذا كان مطبقاً)، هو معدل إعادة التعيين ذي الصلة لتحديد مبلغ التوزيع الدوري، ويقوم المصدر بإخطار مسؤول الدفع فوراً كتابياً بهذا المعدل اللاحق أو المستبدل أو البديل وأي متطلبات لتطبيق أي هامش (إذا كان مطبقاً)، ويقوم مسؤول الدفع بتحديد معدل إعادة التعيين ذي الصلة في كل تاريخ تحديد دوري بعد إخطاره بذلك، بشرط أنه إذا: (1) فشل المستشار المستقل (أو المصدر بالتشاور مع البنوك المرجعية) في تحديد هذا المعدل اللاحق أو المستبدل أو البديل؛ أو (2) كان مسؤول الدفع غير قادر على تحديد معدل أو (حسب الحالة) متوسط حسابي وفقاً لأحكام هذا الشرط 5-6 (تحديد معدل إعادة التعيين ذي الصلة، ومعدل الربح، ومبلغ التوزيع الدوري)، فيما يتعلق بأي فترة إعادة تعيين، يكون معدل إعادة التعيين ذي الصلة المعمول به خلال هذه الفترة هو معدل إعادة التعيين ذي الصلة أو (حسب الحالة) المتوسط الحسابي الذي تم تحديده آخر مرة فيما يتعلق بالصكوك فيما يتعلق بأحدث فترة إعادة تعيين سابقة. ولتجنب الشك، تنطبق هذه الفقرة على فترة إعادة التعيين التالية ذات الصلة وأي فترات إعادة تعيين لاحقة تخضع للتشغيل اللاحق والتعديل كما هو مذكور أعلاه.

6-6 مسؤول الدفع

(أ) اعتباراً من تاريخ الإصدار، وطالما أن أيًا من الصكوك لا يزال قائماً بعد ذلك، سيحتفظ المصدر بمسؤول دفع.

(ب) يجوز للمصدر -بعد التشاور مع وكيل حملة الصكوك- من وقت لآخر استبدال مسؤول الدفع ببنك استثماري أو تجاري أو مؤسسة مالية رائدة أخرى في المملكة. وإذا كان مسؤول الدفع غير قادر أو غير راغب في الاستمرار في العمل كمسؤول دفع أو (دون الإخلال بالشرط 7-6 (قرارات مسؤول الدفع /اللمزة)) فشل في تحديد معدل الربح فيما يتعلق بأي فترة إعادة تعيين كما هو منصوص عليه في الشرط 4-6 (ب) (معدل التوزيع الدوري)، يقوم

المصدر، بعد التشاور مع وكيل حملة الصكوك، على الفور بتعيين بنك استثماري أو تجاري أو مؤسسة مالية رائدة أخرى في المملكة للعمل بدلاً منه. ولا يجوز لمسؤول الدفع الاستقالة من مهامه أو إقالته دون تعيين خلف كما ذكر أعلاه.

7-6 قرارات مسؤول الدفع الملزمة

تكون كل الإخطارات، والأراء، والقرارات، والشهادات، والحسابات، والعروض، والقرارات التي يتم تقديمها، أو التعبير عنها، أو اتخاذها، أو الحصول عليها لأغراض هذا الشرط 6 (التوزيعات/الدورية) من قبل مسؤول الدفع تكون (بشرط خلوها من أي إهمال جسيم، أو سوء تصرف متعمد، أو احتيال، أو أي أخطاء واضحة) ملزمة للمصدر، ووكيل حملة الصكوك، وجميع حملة الصكوك، و(مع مراعاة ما سبق) ولا يتحمل مسؤول الدفع أي مسؤولية تجاه أي من هؤلاء الأشخاص فيما يتعلق بممارسة أو عدم ممارسة أي من صلاحياته، وواجباته، وتقديراته بموجب هذا الشرط 6 (التوزيعات/الدورية).

7. قيود التوزيع الدوري

1-7 حدث عدم الدفع

بصرف النظر عن الشرط 3-6 (التوزيعات/الدورية)، إذا وقع أي من الأحداث التالية (يشار إلى كل منها بـ "حدث عدم الدفع")، لا يجوز للمصدر (بصفته مضارباً) دفع ربح المضاربة (وبالتالي، ربح المضاربة لرب المال) أو الربح النهائي للمضاربة (وبالتالي، الربح النهائي للمضاربة لرب المال) في أي تاريخ توزيع ربح المضاربة أو تاريخ انتهاء المضاربة (حسب الحالة)، ونتيجة لذلك لا يجوز للمصدر دفع مبالغ التوزيع الدوري في تاريخ التوزيع الدوري المقابل:

(أ) المبلغ الذي يعادل مبلغ التوزيع الدوري المطبق في ذلك الوقت (والذي لأغراض هذه الشروط يشمل المبالغ الإضافية كما هو مشار إليه في الشرط 12 (الضرائب)) الذي يجب على المصدر دفعه من ربح المضاربة لرب المال أو الربح النهائي للمضاربة لرب المال، حسب الحالة ("المبالغ ذات الصلة لربح المضاربة لرب المال")، عند تجميعها مع أي توزيعات أو مبالغ مستحقة الدفع من قبل المصدر (بصفته مضارباً أو غير ذلك) في نفس التاريخ (أو المستحقة الدفع في ذلك التاريخ) على أي التزامات أخرى فيما يتعلق بالالتزامات المتساوية والالتزامات الثانوية، تكون متجاوزة، في التاريخ ذي الصلة لدفع مبلغ الربح ذي الصلة لرب المال أو مبلغ التوزيع الدوري أو الأرباح القابلة للتوزيع؛ أو

(ب) يكون المصدر (بصفته مضارباً أو غير ذلك)، في ذلك التاريخ لتوزيع ربح المضاربة أو تاريخ انتهاء المضاربة (حسب الحالة)، في حالة مخالفة (أو أن هذا الدفع سيسبب مخالفة) لمتطلبات رأس المال التنظيمية المعمول بها (بما في ذلك أي قيود على الدفع بسبب مخالفة أي احتياطات رأس مال مفروضة على المصدر من قبل جهة التنظيم المالية)؛ أو

(ج) تطلب جهة التنظيم المالية من المصدر عدم دفع: (أ) المبلغ ذي الصلة لربح المضاربة لرب المال في ذلك التاريخ لتوزيع ربح المضاربة أو تاريخ انتهاء المضاربة (حسب الحالة)؛ أو (ب) مبلغ التوزيع الدوري ذي الصلة في ذلك التاريخ للتوزيع الدوري، في كل حالة، بسبب تحقيق المصدر لخسارة صافية خلال الفترة المالية ذات الصلة أو لأي سبب آخر تراه ضرورياً.

2-7 اختيار عدم الدفع

بصرف النظر عن الشرط 3-6 (التوزيعات/الدورية)، يجوز للمصدر بسلطته التقديرية اختيار عدم دفع ربح المضاربة لرب المال (كلياً أو جزئياً) في أي تاريخ لتوزيع ربح المضاربة، وفي كل حالة من هذا القبيل، لا يجوز للمصدر دفع مبلغ التوزيع الدوري (كلياً أو جزئياً) لحملة الصكوك في تاريخ التوزيع الدوري المقابل، بشرط ألا ينطبق ما سبق في هذا الشرط 2-7 (اختيار عدم الدفع) على الربح النهائي للمضاربة لرب المال المستحق الدفع في أي تاريخ انتهاء المضاربة (أي اختيار من هذا القبيل يسمى "اختيار عدم الدفع"). ومع ذلك، لا يجوز للمصدر اتخاذ اختيار عدم الدفع بمجرد إخطار حملة الصكوك بأن الصكوك سيتم استردادها بالكامل وفقاً للشرط 9 (الاسترداد).

3-7 تأثير حدث عدم الدفع أو اختيار عدم الدفع

(أ) إذا قام المصدر باختيار عدم الدفع أو وقع حدث عدم دفع، فعلى المصدر القيام بما يلي: (1) في حالة اختيار عدم الدفع، في موعد لا يتجاوز سبعة أيام تقويمية قبل هذا الحدث؛ و(2) في حالة حدث عدم الدفع، في أقرب وقت ممكن بعد ذلك ولكن في جميع الأحوال (باستثناء حالات وقوع حدث عدم الدفع ذي الصلة خلال هذه الفترة) في موعد لا يتجاوز خمسة أيام عمل قبل تاريخ توزيع ربح المضاربة ذي الصلة أو تاريخ انتهاء المضاربة - حسب الحالة - بإخطار وكيل حملة الصكوك وفقاً لاتفاقية المضاربة الرئيسية وإخطار حملة الصكوك وفقاً للشرط 14 (الإخطارات) في كل حالة بتفاصيل اختيار عدم الدفع (بما في ذلك، إذا كان ذلك ذا صلة، تفاصيل أي دفعة جزئية سيتم دفعها) أو حدث عدم الدفع، حسب الحالة. ومع ذلك، فإن أي تعثر في تقديم هذا الإخطار لا يبطل إلغاء الدفع ذي الصلة لمبلغ التوزيع الدوري.

(ب) في حالة عدم الإخطار باختيار عدم الدفع أو حدث عدم الدفع، حسب الحالة، وفقاً لهذا الشرط 3-7 (تأثير حدث عدم الدفع/أو اختيار عدم الدفع)، فإن حقيقة عدم دفع المبلغ ذي الصلة لربح المضاربة لرب المال (أو أي جزء منه) في تاريخ توزيع ربح المضاربة ذي الصلة أو تاريخ انتهاء المضاربة (حسب الحالة) تكون دليلاً على حدوث اختيار عدم الدفع أو حدث عدم الدفع، حسب الحالة. ولا يكون لحملة الصكوك أي مطالبة فيما يتعلق بأي مبلغ توزيع دوري (أو أي جزء منه، حسب الحالة) لم يتم دفعه نتيجة لاختيار عدم الدفع أو حدث عدم الدفع (في كل حالة، بغض النظر عما إذا تم إخطارهم باختيار عدم الدفع أو حدث عدم الدفع وفقاً لهذا الشرط 3-7 (تأثير حدث عدم الدفع/أو اختيار عدم الدفع))، وأي عدم دفع كلي أو جزئي، حسب الحالة، لربح المضاربة لرب المال، أو الربح النهائي للمضاربة لرب المال (في حالة حدث عدم الدفع فقط) أو مبلغ التوزيع الدوري في هذه الحالة لا يشكل حدث تخلف عن السداد. ولا يتحمل المصدر أي التزام بدفع أي مبالغ لاحقة فيما يتعلق بأي ربح غير مدفوع (أو أي جزء منه، حسب الحالة) (سواء من موارده النقدية الخاصة، أو من احتياطي المضاربة، أو غير ذلك)، والذي يتم تحويله من قبل المصدر إلى احتياطي المضاربة وفقاً لشروط اتفاقية المضاربة الرئيسية).

4-7 قيود الأرباح والاسترداد

إذا لم يتم دفع أي مبلغ من ربح المضاربة لرب المال، أو الربح النهائي للمضاربة لرب المال، أو مبلغ التوزيع الدوري نتيجة لاختيار عدم الدفع أو حدث عدم الدفع وفقاً للشرط 1-7 (حدث عدم الدفع) أو الشرط 2-7 (اختيار عدم الدفع) (حسب الحالة)، فإنه اعتباراً من تاريخ اختيار عدم الدفع أو حدث عدم الدفع ("تاريخ إيقاف الأرباح")، لن يقوم المصدر، طالما أن أيًا من الصكوك لا يزال قائماً، بما يلي:

(أ) الإعلان عن أو دفع أي توزيعات أو أرباح أو القيام بأي مدفوعات أخرى على الأسهم العادية الصادرة عن المصدر (إلا إلى الحد الذي يتم فيه الإعلان عن أي توزيعات أو أرباح أو مدفوعات أخرى قبل تاريخ إيقاف الأرباح هذا)؛ أو

(ب) الإعلان عن أو دفع ربح أو أي توزيعات أخرى على أي من أدوات رأس المال الأساسي الأخرى أو الأوراق المالية الصادرة عن المصدر، والتي تصنف، فيما يتعلق بحق دفع الأرباح، التوزيعات، أو المدفوعات المماثلة، أو الثانوية أو المتساوية بالنسبة للالتزامات ذات الصلة (باستثناء الأوراق المالية التي لا تسمح شروطها للمصدر في ذلك الوقت بتأجيل أو عدم القيام بهذه المدفوعات)، فقط إلى الحد الذي تسمح به معايير رأس المال من الشريحة الأولى المعمول بها من وقت لآخر؛ أو

(ج) استرداد، أو شراء، أو إلغاء، أو خفض، أو اكتساب أي أسهم عادية صادرة عن المصدر بشكل مباشر أو غير مباشر؛ أو

(د) استرداد، أو شراء، أو إلغاء، أو خفض، أو اكتساب أدوات رأس المال الأساسي الأخرى أو أي أوراق مالية صادرة عن المصدر، والتي تصنف، فيما يتعلق بحق استرداد رأس المال، بأنها ثانوية أو متساوية بالنسبة للالتزامات ذات الصلة (باستثناء الأوراق المالية التي تنص شروطها على: (1) أي استرداد إلزامي وفقاً لشروطها؛ أو (2) أي تحويل إلى أسهم عادية أو الاستبدال بها)، فقط إلى الحد الذي تسمح به معايير رأس المال من الشريحة الأولى المعمول بها من وقت لآخر،

في كل حالة ما لم يتم: (1) الدفع التالي لربح المضاربة لرب المال؛ أو (2) (حسب الحالة) دفع الربح النهائي للمضاربة لرب المال، في كل حالة بعد تاريخ إيقاف الأرباح، بالكامل (أو تم تخصيص مبلغ يعادل ذلك أو توفيره بالكامل لصالح حملة الصكوك وفقاً لاتفاقية المضاربة الرئيسية).

8. الدفعات

1-8 الدفعات المتعلقة بالصكوك

(أ) مع مراعاة الشرط 2-8 (الدفعات الخاضعة للأنظمة المعمول بها)، يتم دفع مبلغ التوزيع عند التصفية ومبالغ التوزيع الدوري (إن وجدت) من قبل أو نيابة عن المصدر بالريال السعودي عن طريق التحويل الإلكتروني بأموال متاحة في نفس اليوم إلى الحساب المسجل (على النحو المبين أدناه) لحامل الصك، وسيدفع مبلغ التوزيع عند التصفية وكل مبلغ توزيع دوري إلى حامل الصك الموجود في السجل في نهاية العمل في تاريخ التسجيل ذي الصلة.

(ب) تكون جميع المدفوعات التي يقوم بها المصدر في حساب المعاملات بموجب اتفاقية المضاربة الرئيسية صالحة -وإلى حد المبالغ المدفوعة- فعالة لإرضاء وتفرغ التزام المصدر تجاه الأموال المستحقة الدفع منه أو نيابة عنه لحملة الصكوك بموجب اتفاقية المضاربة الرئيسية وهذه الشروط.

(ج) لأغراض هذا البند 8 (المدفوعات)، فإن الحساب المسجل لحامل الصكوك يعني حساب الريال السعودي يحتفظ به حامل الصكوك أو نيابة عنه لدى أحد البنوك في المملكة، بحسب ما يتم إخطار أمين السجل به كتابياً في موعد لا يتجاوز تاريخ القيد المعني.

2-8 الدفعات الخاضعة للأنظمة المعمول بها

تخضع كل الدفعات المتعلقة بالصكوك في كل الأحوال لما يلي: (أ) أي أنظمة أو لوائح ضريبية أو أخرى معمول بها في مكان الدفع، دون الإخلال بأحكام الشرط 12 (الضرائب)؛ و(ب) أي حجب أو خصم مطلوب بموجب اتفاقية موصوفة في القسم 1471 (ب) من قانون الإيرادات الداخلية الأمريكي لعام 1986، وما يطرأ عليه من تعديلات ("القانون")، أو المفروضة بموجب الأقسام 1471 حتى 1474 من القانون، أو أي لوائح أو اتفاقيات بموجبها، أو أي تفسيرات رسمية لها، أو (دون الإخلال بأحكام الشرط 12 (الضرائب))، أو أي قانون ينفذ نهجاً حكومياً دولياً تجاهها.

3-8 الدفع فقط في يوم عمل

(أ) عندما يتم الدفع عن طريق التحويل إلى حساب مسجل، يقوم المصدر في تاريخ الاستحقاق للدفع بإصدار تعليمات الدفع (بقيمة تاريخ الاستحقاق أو - إذا لم يكن تاريخ الاستحقاق يوم عمل - بقيمة أول يوم عمل يليه بشرط أنه إذا لم يكن أي يوم من هذه الأيام يوم عمل يقع في نفس شهر تاريخ الاستحقاق، يكون لحامل الصك الحق في الدفع في يوم العمل السابق مباشرة في ذلك الشهر).

(ب) لا يحق لحملة الصكوك الحصول على أي حصص أرباح أو أي دفعات أخرى تتعلق بأي تأخير في الدفع نتيجة حلول التاريخ المستحق للدفع في يوم غير أحد أيام العمل.

4-8 الوكلاء

يحتفظ المصدر بالحق في أي وقت بتغيير أو إنهاء تعيين أي وكيل وتعيين وكلاء إضافيين أو آخرين، ولكن بشرط أن يحتفظ دائماً بمسؤول دفع وأمين سجل. ويتم إخطار حملة الصكوك بأي إنهاء أو تعيين من قبل المصدر فوراً وفقاً للشرط 14 (الإخطارات).

9. الاسترداد

1-9 الاسترداد

1-1-9 عدم وجود تاريخ استرداد محدد وشروط الاسترداد

الصكوك هي أوراق مالية دائمة لا يوجد لها تاريخ استرداد محدد، ولا يكون للمصدر (مع مراعاة أحكام الشرط 2-4 (التبعية)، والشرط 10 (تخفيض مدفوعات الصكوك في حالة عدم الجدوى)، والشرط 2-11 (حل الشركة أو إنهاء أعمالها أو تصفيتها) سوى الحق في استرداد الصكوك وفقاً لأحكام هذا الشرط 9 (الاسترداد).

يخضع استرداد الصكوك، بموجب هذا الشرط 9 (الاسترداد)، للشروط التالية (بالإضافة إلى تلك المنصوص عليها في مكان آخر من هذا الشرط 1-9 (الاسترداد)):

- (أ) (إلى الحد الذي لا تتطلب فيه جهة التنظيم المالية و/أو أنظمة رأس المال ذلك) حصول المصدر على موافقة مسبقة من جهة التنظيم المالية؛
- (ب) (إلى الحد الذي لا تتطلب فيه جهة التنظيم المالية و/أو أنظمة رأس المال ذلك) في وقت إصدار إخطار الاسترداد ذي الصلة، يكون المصدر متوافقاً مع متطلبات رأس المال التنظيمية المعمول بها؛
- (ج) (إلى الحد الذي لا تتطلب فيه جهة التنظيم المالية و/أو أنظمة رأس المال ذلك) مباشرة بعد هذا الاسترداد، يكون المصدر متوافقاً مع متطلبات رأس المال التنظيمية المعمول بها؛ و
- (د) (في حالة الاسترداد بموجب الشرط 3-1-9 (الاسترداد بسبب الضرائب) أو الشرط 4-1-9 (الاسترداد بسبب حدث رأس المال) فقط) أن يكون تغيير نظام الضرائب أو حدث رأس المال -حسب الحالة- قد أصبح ساري المفعول أو يصبح ساري المفعول في أو بعد تاريخ الإصدار.

2-1-9 خيار الشراء للمصدر

- (أ) مع مراعاة الشرط 1-1-9 (عدم وجود تاريخ استرداد محدد وشروط الاسترداد)، وهذا الشرط 2-1-9 (خيار الشراء للمصدر)، والشرط 5-1-9 (عدم الاسترداد بعد تسليم إخطار عدم الجدوى)، يجوز للمصدر، بإصدار إخطار مسبق لا يقل عن 10 أيام ولا يزيد عن 15 يوماً لحملة الصكوك وفقاً للشرط 14 (الإخطارات) ("إخطار الاسترداد الخاص بخيار الشراء للمصدر")، والذي يكون غير قابل للإلغاء، أن يختار استرداد جميع الصكوك -وليس بعضها فقط- بقيمة استرداد المصدر.
- (ب) إذا تم تحديد هذا الشرط 2-1-9 (ب) على أنه ساري في الشروط النهائية المعمول بها، فإن استرداد الصكوك بموجب هذا الشرط 2-1-9 (خيار الشراء للمصدر) يمكن أن يحدث فقط في أي تاريخ خلال الفترة التي تبدأ من تاريخ الشراء الأول إلى تاريخ إعادة التعيين الأول أو أي تاريخ توزيع دوري لاحق (يشار إلى كل منها بـ "تاريخ الشراء")، ويتم تحديد تاريخ الشراء هذا في إخطار استرداد المصدر.
- (ج) إذا تم تحديد هذا الشرط 2-1-9 (ج) على أنه ساري في الشروط النهائية المعمول بها، فإن استرداد الصكوك بموجب هذا الشرط 2-1-9 (خيار الشراء للمصدر) يمكن أن يحدث فقط في تاريخ الشراء الأول أو أي تاريخ توزيع دوري لاحق (يشار إلى كل منها بـ "تاريخ الشراء")، ويتم تحديد تاريخ الشراء هذا في إخطار استرداد المصدر.
- (د) قبل نشر أي إخطار استرداد للمصدر بموجب هذا الشرط 2-1-9 (خيار الشراء للمصدر)، يقوم المصدر بتقديم شهادة موقعة من اثنين من المفوضين بالتوقيع إلى وكيل حملة الصكوك تفيد بأن جميع الشروط المسبقة لاسترداد الصكوك بموجب هذا الشرط 2-1-9 (خيار الشراء للمصدر) (باستثناء الإخطار المتقدم لحملة الصكوك كما هو موضح في هذا الشرط 2-1-9 (خيار الشراء للمصدر)) قد تم استيفاؤها (ويمكن لوكيل حملة الصكوك الاعتماد عليها دون مزيد من التحقيق ودون مسؤولية تجاه أي شخص)، ويقبل وكيل حملة الصكوك الشهادة دون أي مزيد من التحقيق كدليل كافٍ على استيفاء الشروط المسبقة المذكورة أعلاه، وفي هذه الحالة تكون الشهادة حاسمة وملزمة لحملة الصكوك.

3-1-9 الاسترداد بسبب الضرائب

- (أ) مع مراعاة الشرط 1-1-9 (عدم وجود تاريخ استرداد محدد وشروط الاسترداد)، وهذا الشرط 3-1-9 (الاسترداد بسبب الضرائب)، والشرط 5-1-9 (عدم الاسترداد بعد تسليم إخطار عدم الجدوى)، إذا وقع حدث ضريبي، يجوز للمصدر، بإصدار إخطار مسبق لا يقل عن 10 أيام ولا يزيد عن 15 يوماً لحملة الصكوك وفقاً للشرط 14 (الإخطارات) والذي يكون غير قابل للإلغاء، أن يختار استرداد جميع الصكوك -وليس بعضها فقط- بقيمة استرداد حدث ضريبي. ولا يتم إصدار أي إخطار من هذا القبيل قبل 90 يوماً من أقرب تاريخ يكون فيه المصدر ملزماً بدفع مبالغ إضافية أو مبالغ إضافية بموجب البند 5-10 من اتفاقية المضاربة الرئيسية. وإذا لم يقدّم المصدر بالاسترداد وفقاً لهذا الشرط 3-1-9 (الاسترداد بسبب الضرائب) فيما يتعلق بهذا الحدث الضريبي، فإن الصكوك تظل أوراقاً مالية دائمة لا يوجد لها تاريخ استرداد محدد ما لم يقدّم المصدر بخلاف ذلك (مع مراعاة أحكام الشرط 2-4 (التبعية)، والشرط 10 (تخفيض مدفوعات الصكوك في حالة عدم الجدوى)، والشرط 2-11 (حل الشركة أو إنهاء أعمالها أو تصفيتها) باسترداد الصكوك وفقاً لأحكام هذا الشرط 9 (الاسترداد)).

- (ب) يمكن أن يحدث استرداد الصكوك بموجب هذا الشرط 3-1-9 (الاسترداد بسبب الضرائب) في أي تاريخ في أو بعد تاريخ الإصدار (سواء كان تاريخ توزيع دوري أم لا).

- (ج) قبل تسليم أي إخطار استرداد بموجب هذا الشرط 3-1-9 (الاسترداد بسبب الضرائب)، يقوم المصدر بتقديم ما يلي إلى وكيل حملة الصكوك: (1) شهادة موقعة من اثنين من المفوضين بالتوقيع من قبل المصدر (ويمكن لوكيل حملة الصكوك الاعتماد عليها دون مسؤولية تجاه أي شخص) تفيد بأن: (أ) الشروط المنصوص عليها في الشرط 1-1-9 (عدم وجود تاريخ استرداد محدد وشروط الاسترداد) قد تم استيفاؤها؛ و (ب) حدث ضريبي قد حدث؛ (2) رأي مستشار ضريبي مستقل ذي سمعة طيبة يفيد بأن المصدر سيكون ملزماً -نتيجة لتغيير نظام الضرائب- بدفع مبالغ إضافية؛ و (3) نسخة من

موافقة جهة التنظيم المالية الخطية على استرداد الصكوك. وتكون هذه الشهادة والرأي دليلاً حاسماً وملزماً على استيفاء الشروط المسبقة المنصوص عليها أعلاه في هذا الشرط 3-1-9 (الاسترداد بسبب الضرائب)، ويكون وكيل حملة الصكوك مخولاً بقبول هذه الشهادة والرأي والاعتماد عليها دون أي مزيد من التحقيق كدليل كافٍ على استيفاء هذه الشروط المسبقة دون مسؤولية تجاه أي شخص. وعند انتهاء هذا الإخطار، يقوم المصدر باسترداد الصكوك.

4-1-9 الاسترداد بسبب حدث رأس المال

(أ) مع مراعاة الشرط 1-1-9 (عدم وجود تاريخ استرداد محدد وشروط الاسترداد)، وهذا الشرط 4-1-9 (الاسترداد بسبب حدث رأس المال)، والشرط 1-9-5 (عدم الاسترداد بعد تسليم إخطار عدم الجدوى)، إذا وقع حدث رأس المال واستمر، يجوز للمصدر بموجب إصدار إخطار مسبق لا يقل عن 10 أيام ولا يزيد عن 15 يوماً لحملة الصكوك وفقاً للشرط 14 (الإخطارات)، والذي يكون غير قابل للإلغاء، أن يختار استرداد جميع الصكوك، وليس بعضها فقط، بقيمة استرداد حدث رأس المال. وإذا لم يقم المصدر بالاسترداد وفقاً لهذا الشرط 4-1-9 (الاسترداد بسبب حدث رأس المال) فيما يتعلق بحدث رأس المال هذا، فإن الصكوك تظل أوراق مالية دائمة لا يوجد لها تاريخ استرداد محدد ما لم يقم المصدر بخلاف ذلك (مع مراعاة أحكام الشرط 2-4 (التبعية)، والشرط 10 (تخفيض مدفوعات الصكوك في حالة عدم الجدوى)، والشرط 2-11 (حل الشركة أو إنهاء أعمالها أو تصفيتها) باسترداد الصكوك وفقاً لأحكام هذا الشرط 9 (الاسترداد).

(ب) يمكن أن يحدث استرداد الصكوك بموجب هذا الشرط 4-1-9 (الاسترداد بسبب حدث رأس المال) في أي تاريخ في أو بعد تاريخ الإصدار (سواء كان تاريخ توزيع دوري أم لا).

(ج) قبل تسليم أي إخطار استرداد بموجب هذا الشرط 4-1-9 (الاسترداد بسبب حدث رأس المال)، يقوم المصدر بتقديم ما يلي إلى وكيل حملة الصكوك: (1) شهادة موقع من اثنين من المفوضين بالتوقيع من قبل المصدر (ويمكن لوكيل حملة الصكوك الاعتماد عليها دون مسؤولية تجاه أي شخص) تفيد بأن: (أ) الشروط المنصوص عليها في الشرط 1-1-9 (عدم وجود تاريخ استرداد محدد وشروط الاسترداد) قد تم استيفاؤها؛ (ب) حدث رأس المال قد حدث ولا زال مستمراً؛ و (ج) إذا كان ذلك مطبقاً، نسخة من الإخطار الوارد من جهة التنظيم المالية تفيد بأن حدث رأس المال قد حدث ولا زال مستمراً ويشير إلى الموافقة على استرداد الصكوك. وتكون هذه الشهادة والرأي دليلاً حاسماً وملزماً على استيفاء الشروط المسبقة المنصوص عليها أعلاه في هذا الشرط 4-1-9 (الاسترداد بسبب حدث رأس المال)، ويكون وكيل حملة الصكوك مخولاً بقبول هذه الشهادة والرأي والاعتماد عليها دون أي مزيد من التحقيق كدليل كافٍ على استيفاء هذه الشروط المسبقة دون مسؤولية تجاه أي شخص. وعند انتهاء هذا الإخطار، يقوم المصدر باسترداد الصكوك.

5-1-9 عدم الاسترداد بعد تسليم إخطار عدم الجدوى

إذا قام المصدر بإصدار إخطار استرداد وفقاً لهذا الشرط 9 (الاسترداد) وبعد إصدار هذا الإخطار ولكن قبل تاريخ الاسترداد المحدد في هذا الإخطار، وقع حدث عدم جدوى، يتم إلغاء الإخطار ذي الصلة تلقائياً ولا يكون له أي قوة أو تأثير، ولا يتم استرداد الصكوك في التاريخ المقرر للاسترداد، وبدلاً من ذلك يتم التخفيض وفقاً للشرط 10 (تخفيض مدفوعات الصكوك في حالة عدم الجدوى).

6-1-9 الشراء

مع مراعاة قيام المصدر بما يلي: (أ) الحصول على موافقة خطية مسبقة من جهة التنظيم المالية: (إلى الحد الذي لا تتطلبه جهة التنظيم المالية بعد ذلك)؛ و (ب) الامتثال لمتطلبات رأس المال التنظيمية المعمول بها في وقت الشراء، يجوز للمصدر أو أي من شركائه التابعة شراء الصكوك بأسعار وشروط أخرى يتم الاتفاق عليها بين المصدر أو المصدر التابعة ذات الصلة (حسب الحالة) وحملة الصكوك المعنيين. وعند أي شراء من هذا القبيل، يقوم المصدر بتسليم هذه الصكوك إلى أمين السجل لإلغائها، وعند هذا الإلغاء، يتم تخفيض رأس مال المضاربة ومبلغ التوزيع عند التصفية بمقدار القيمة الاسمية للصكوك التي تم إلغاؤها.

2-9 الإلغاء

يتم إلغاء جميع الصكوك التي يتم استردادها، وجميع الصكوك التي يتم شراؤها بموجب الشرط 6-1-9 (الشراء) والتي يقوم المصدر بتسليمها للإلغاء وفقاً للشرط 6-1-9 (الشراء)، في أقرب وقت ممكن، وبالتالي لا يجوز الاحتفاظ بها أو إعادة إصدارها أو إعادة بيعها.

10. تخفيض مدفوعات الصكوك في حالة عدم الجدوى

1-10 السريان

تسقط أحكام هذا الشرط 10 (تخفيض مدفوعات الصكوك في حالة عدم الجدوى) وتتوقف عن التطبيق اعتباراً من التاريخ الذي يصبح فيه نظام امتصاص الخسائر القانوني المعمول به ساري المفعول فيما يتعلق بالصكوك ("تاريخ السريان")، إلا إلى الحد الذي تتطلبه هذه الأحكام بموجب نظام امتصاص الخسائر القانوني المعمول به. وفور حدوث تاريخ السريان، يقوم المصدر بإخطار وكيل حملة الصكوك بذلك وفقاً لاتفاقية المضاربة الرئيسية وإخطار حملة الصكوك وفقاً للشرط 14 (الإخطارات). وإذا أصبح المصدر غير قادر على الاستمرار في تاريخ السريان أو بعده، يجوز للجهة الرقابية المالية (أو المصدر بناءً على تعليمات من جهة التنظيم المالية) اتخاذ الإجراءات اللازمة أو المسموح بها بموجب نظام امتصاص الخسائر القانوني المعمول به فيما يتعلق بالصكوك.

2-10 حدث عدم الجدوى

إذا وقع حدث عدم جدوى في أي وقت في تاريخ الإصدار أو بعده وقبل تاريخ السريان، يتم التخفيض (كلياً أو جزئياً، حسب الحالة) وفقاً للشرط 3-10 (إخطار عدم الجدوى).

3-10 إخطار عدم الجدوى

(أ) في اليوم الثالث من أيام العمل التالي لتاريخ وقوع حدث عدم الجدوى (أو في تاريخ سابق تحدده جهة التنظيم المالية)، يقوم المصدر بإخطار وكيل حملة الصكوك وحملة الصكوك بذلك وفقاً لاتفاقية المضاربة الرئيسية والشرط 14 (الإخطارات) ("إخطار عدم الجدوى").

(ب) يجب أن يتضمن إخطار عدم الجدوى ما يلي:

(1) الإشارة إلى أن حدث عدم جدوى قد حدث؛

- (2) الإشارة إلى أن التخفيض سيتم، وبعد توجهات من جهة التنظيم المالية، ما إذا كان هذا التخفيض سيكون تخفيضاً كلياً أو جزئياً؛
- (3) في حالة التخفيض الجزئي، تحديد المبلغ الذي تحدده جهة التنظيم المالية وتخطر به المصدر والذي سيتم بمقداره تخفيض إجمالي القيمة الاسمية للصكوك القائمة في ذلك الوقت؛
- (4) في حالة التخفيض الكلي، تحديد أن المصدر قد تلقى تأكيداً خطياً من جهة التنظيم المالية يفيد بأن جهة التنظيم المالية قد حددت المبلغ الافتراضي الرئيسي لأصول الصكوك بأنه صفر؛ و
- (5) تحديد تاريخ تخفيض قيمة حدث عدم الجدوى.
- (ج) سيتم التخفيض في تاريخ تخفيض قيمة حدث عدم الجدوى.
- (د) في حالة التخفيض الكلي لجميع الصكوك القائمة في ذلك الوقت، يتم إنهاء اتفاقية المضاربة الرئيسية تلقائياً اعتباراً من تاريخ تخفيض قيمة حدث عدم الجدوى ولا يحق لحملة الصكوك أو وكيل حملة الصكوك المطالبة بأي مبالغ فيما يتعلق بأصول المضاربة.
- (هـ) في حالة التخفيض الجزئي فقط، يتم تخفيض رأس مال المضاربة بما يتناسب مع إجمالي القيمة الاسمية للصكوك التي سيتم تخفيضها ولا يحق لحملة الصكوك أو وكيل حملة الصكوك المطالبة بأي مبالغ فيما يتعلق بأصول المضاربة التي تتعلق بنسبة رأس مال المضاربة التي تم تخفيضها.

4-10 مسؤولية وكيل حملة الصكوك والوكلاء

لا يتحمل وكيل حملة الصكوك أو أي وكيل أي مسؤولية أو التزام فيما يتعلق بأي خسارة أو مطالبة أو طلب ناتج عن أو مرتبط بحدث عدم جدوى (أو إلغاء تطبيقه، إذا كان ذلك مطبقاً) أو أي تخفيض و/أو إلغاء لأي صكوك أو إنهاء اتفاقية المضاربة الرئيسية أو أي مطالبات تتعلق بذلك، ولا يكون وكيل حملة الصكوك أو الوكلاء مسؤولين عن أي حساب أو تحديد أو التحقق من أي حساب أو تحديد فيما يتعلق بما سبق.

11. أحداث التخلف عن السداد والتصفية

1-11 أحداث التخلف عن السداد

إذا وقع حدث تخلف عن السداد (وفقاً للتعريف الوارد في الشرط 1 (التفسير) أعلاه) واستمر، يقوم وكيل حملة الصكوك (بشرط أن يكون وكيل حملة الصكوك قد تلقى إخطاراً كتابياً بذلك من المصدر أو أي من حملة الصكوك) خلال 5 (خمس) أيام عمل من تاريخ علمه بحدوث هذا التخلف عن السداد، بإخطار كافة حملة الصكوك كتابياً بوقوع هذا الحدث، مع طلب من حملة الصكوك للإشارة إلى وكيل حملة الصكوك كتابياً إذا كانوا يرغبون في استرداد الصكوك بالكامل ("طلب التصفية"). ويجوز لوكيل حملة الصكوك بموجب إخطار كتابي، وفي حال طلب منه ذلك: (1) بموجب قرار استثنائي؛ أو (2) كتابياً من قبل حملة الصكوك الذين يحتفظون بما لا يقل عن 25% من إجمالي القيمة الاسمية للصكوك القائمة في ذلك الوقت، أن يقوم فوراً بإصدار إخطار كتابي (ولكن مع مراعاة الشرط 5-2-11 (تحقيق أصول الصكوك) في جميع الأحوال) (أو إذا كان مسموحاً له بذلك وفقاً للشرط 5-2-11 (تحقيق أصول الصكوك))، بإصدار إخطار كتابي ("إخطار التصفية") إلى المصدر يفيد بأن الصكوك مستحقة الدفع فوراً بإجمالي القيمة الاسمية للصكوك القائمة بالإضافة إلى أي مدفوعات مستحقة، وعندها تصبح القيمة الاسمية الإجمالية للصكوك القائمة بالإضافة إلى أي مدفوعات مستحقة واجبة الدفع فوراً دون تقديم أو مطالبة أو احتجاج أو أي إخطار آخر من أي نوع، ولكن بشرط أن لا يقوم وكيل حملة الصكوك باتخاذ أي خطوات أو إجراءات أو إجراءات أخرى حسب ما هو ورد في الشرط 1-2-11 (إجراءات التصفية) لتنفيذ أو إثبات أو المطالبة بأي دفعة. ويمكن إصدار إخطار التصفية سواء تم تقديم طلب التصفية إلى حملة الصكوك أم لا.

2-11 حل الشركة أو إنهاء أعمالها أو تصفيتها

1-2-11 إجراءات التصفية

إذا حدث تخلف عن السداد وتم تسليم إخطار التصفية بموجب الشرط 1-11 (أحداث التخلف عن السداد)، يتم تصفية المضاربة وفقاً لأحكام اتفاقية المضاربة الرئيسية ويجوز لوكيل حملة الصكوك، حسب تقديره، وفي كل حالة مع مراعاة الشرط 5-2-11 (تحقيق أصول الصكوك) إذا طلب منه ذلك بقرار استثنائي أو طلب منه كتابياً من قبل حملة الصكوك الذين يحتفظون بما لا يقل عن 25% من القيمة الاسمية الإجمالية للصكوك القائمة في ذلك الوقت: (1) اتخاذ أي خطوات أو إجراءات أو تدابير لتصفية المصدر؛ و/أو (2) إثبات تصفية المصدر؛ و/أو (3) اتخاذ أي خطوات أو إجراءات أو تدابير لإفلاس المصدر؛ و/أو (4) المطالبة بتصفية المصدر؛ و/أو (5) اتخاذ أي خطوات أو إجراءات أو تدابير أخرى لها تأثير مماثل للإجراءات المشار إليها في الفقرات (1) إلى (4) أعلاه بموجب النظام السعودي، في كل حالة، لجميع مبالغ رأس مال المضاربة (مع مراعاة ما هو موضح أدناه)، وبيع المضاربة لرب المال، والبيع النهائي للمضاربة لرب المال و/أو أي مبالغ أخرى مستحقة لحملة الصكوك عند إنهاء اتفاقية المضاربة الرئيسية وفقاً لشروطها وشروط مستندات الصفقة الأخرى، ولكن بشرط أن لا يقوم وكيل حملة الصكوك أو حملة الصكوك المعنيين، حسب الحالة، باتخاذ أي خطوات أو إجراءات أو تدابير أخرى على نحو ما هو موضح في هذا الشرط 1-2-11 (إجراءات التصفية) لتنفيذ أو إثبات أو المطالبة بأي دفعة، وبشرط أيضاً أن لا يقوم وكيل حملة الصكوك أو حملة الصكوك المعنيين، حسب الحالة، باتخاذ أي خطوات أو إجراءات أو تدابير ضد المصدر فيما يتعلق بأي مبلغ قام المصدر بدفعه في حساب المعاملات وفقاً لمستندات الصفقة في حالات فشل مسؤول الدفع بدفع هذا المبلغ لحملة الصكوك وفقاً لهذه الشروط.

لا يجوز للمصدر دفع أي مبالغ بموجب مستندات الصفقة نتيجة لأي خطوات أو إجراءات أو تدابير يتم اتخاذها بموجب الشرط 1-11 (أحداث التخلف عن السداد)، ولن يقبل حملة الصكوك ذلك إلا أثناء التصفية أو بعدها (أو حدث مماثل) للمصدر، ما لم يتم المصدر بإرسال إخطار مسبق كتابي (مع إرسال نسخة إلى وكيل حملة الصكوك) إلى جهة التنظيم المالية ولم يتلق أي اعتراض منها (ويقوم المصدر بتأكيد ذلك كتابياً إلى وكيل حملة الصكوك).

2-2-11 التنفيذ

دون الإخلال بالشرط 1-11 (أحداث التخلف عن السداد) والأحكام المتبقية من هذا الشرط 2-11 (حل الشركة أو إنهاء أعمالها أو تصفيتها)، يجوز لوكيل حملة الصكوك، حسب تقديره، وعليه، إذا طلب منه، في كل حالة مع مراعاة الشرط 5-2-11 (تحقيق أصول الصكوك): (1) بموجب قرار استثنائي؛ أو (2) كتابياً من قبل حملة الصكوك الذين يحتفظون بما لا يقل عن 25% من إجمالي القيمة الاسمية للصكوك القائمة في ذلك الوقت، ودون إخطار إضافي، اتخاذ أي خطوات أو إجراءات أو تدابير ضد المصدر حسب ما يراه مناسباً لتنفيذ أي شرط أو شرط ملزم على المصدر بموجب الصكوك ومستندات الصفقة (باستثناء أي التزامات دفع على المصدر بموجب مستندات الصفقة أو ناتجة عنها، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، دفع أي أصل أو علاوة أو الوفاء بأي مدفوعات بموجب مستندات الصفقة، بما في ذلك أي تعويضات تمنح بسبب

مخالفة أي التزامات). ولكن في أي حال من الأحوال لا يلتزم المصدر، بحكم اتخاذ أي من هذه الخطوات أو الإجراءات أو التدابير، بدفع أي مبالغ، نقدًا أو غير ذلك، في وقت أقرب مما كان مستحقًا عليه بموجب مستندات الصفقة. ومع ذلك، لا يوجد في هذا الشرط 2-11 (حل الشركة أو إنهاء أعمالها أو تصفيتها) ما يمنع وكيل حملة الصكوك أو حملة الصكوك المعنيين، حسب الحالة، من اتخاذ أي خطوات أو إجراءات أو تدابير كما هو موضح في الشرط 1-2-11 (إجراءات/التصفية) فيما يتعلق بأي التزامات دفع على المصدر ناتجة عن اتفاقية المضاربة الرئيسية أو أي وثيقة معاملات أخرى (بما في ذلك أي تعويضات تمنح بسبب مخالفة أي التزامات).

3-2-11 عدم الجدوى

جميع المطالبات المقدمة من وكيل حملة الصكوك و/أو حملة الصكوك ضد المصدر بموجب الصكوك ومستندات الصفقة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أي مطالبة تتعلق بأي التزام دفع غير مستوفى من قبل المصدر بموجب الصكوك أو مستندات الصفقة، حسب الحالة) تخضع لأحكام الشرط 10 (تخفيض مدفوعات الصكوك في حالة عدم الجدوى)، بغض النظر عما إذا كان حدث عدم الجدوى ذي الصلة قد حدث قبل أو بعد الحدث الذي يشكل موضوع المطالبة، مع مراعاة أنه لا يوجد في هذه الشروط ما يؤثر على دفع التكاليف، أو الرسوم، أو النفقات، أو الالتزامات، أو التعويضات، أو أتعاب وكيل حملة الصكوك أو حقوق وسبل الانتصاف لوكيل حملة الصكوك فيما يتعلق بذلك، وكلها تظل غير تابعة.

4-2-11 حدود سبل انتصاف حملة الصكوك

لا يتوفر لوكيل حملة الصكوك أو حملة الصكوك أي سبل انتصاف ضد المصدر، بخلاف ما هو مشار إليه في هذا الشرط 11 (أحداث/التخلف عن السداد والتصفية)، سواء لاسترداد المبالغ المستحقة بموجب هذه الشروط أو مستندات الصفقة أو فيما يتعلق بأي مخالفة من قبل المصدر لأي من التزاماته الأخرى بموجب هذه الشروط أو مستندات الصفقة أو فيما يتعلق بها.

5-2-11 تحقيق أصول الصكوك

(أ) يجوز لوكيل حملة الصكوك في أي وقت وبموجب تقديره المطلق ودون إخطار، اتخاذ أي إجراءات أو خطوات أو تدابير حسب ما يراه مناسبًا لتنفيذ أحكام الصكوك، ولكنه لا يلتزم باتخاذ أي خطوات أو إجراءات أو تدابير لتنفيذ أو تحقيق أصول الصكوك أو أي من الإجراءات أو الخطوات أو التدابير المشار إليها في هذه الشروط فيما يتعلق بالمصدر لتنفيذ شروط الصكوك أو مستندات الصفقة أو إصدار إخطار التصفية (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، بموجب هذا الشرط 11 (أحداث/التخلف عن السداد والتصفية))، إلا إذا تم توجيهه أو طلبه بذلك: (أ) بموجب قرار استثنائي؛ أو (ب) كتابيًا من قبل حملة الصكوك الذين يحتفظون بما لا يقل عن 25% من إجمالي القيمة الاسمية الإجمالية للصكوك القائمة في ذلك الوقت، وفي كلتا الحالتين، فقط إذا تم تعويضه و/أو تأمينه بشكل يرضيه، ولا يكون وكيل حملة الصكوك مسؤولاً عن عواقب ممارسة تقديره أو اتخاذ مثل هذه الخطوات أو الإجراءات أو التدابير، وقد يفعل ذلك دون النظر إلى تأثير مثل هذا الإجراء على حملة الصكوك الأفراد.

(ب) لا يحق لأي حامل صكوك المضي قدمًا مباشرة ضد المصدر أو اتخاذ الإجراءات أو الخطوات أو الإجراءات المشار إليها في الشرط 1-2-11 (إجراءات/التصفية) والشرط 2-2-11 (التنفيذ) أعلاه، إلا إذا: (أ) فشل وكيل حملة الصكوك، بعد أن أصبح ملزمًا بالمضي قدمًا، في القيام بذلك خلال 60 يومًا تقويميًا من توجيهه للقيام بذلك وفقًا لهذا الشرط 11 (أحداث/التخلف عن السداد والتصفية) واستمر هذا الفشل؛ أو (ب) كان غير قادر على ذلك بموجب أمر صادر من محكمة ذات اختصاص، وفي جميع الحالات، يحتفظ حامل الصكوك المعني (أو هذا حامل الصكوك هذا مع حملة الصكوك الآخرين الذين يقترحون التقاضي مباشرة ضد أي من وكيل حملة الصكوك أو المصدر، حسب الحالة) بما لا يقل عن 25% من إجمالي القيمة الاسمية للصكوك القائمة في ذلك الوقت، وفي هذه الحالة يكون لحملة الصكوك فقط تلك الحقوق ضد المصدر التي يحق لوكيل حملة الصكوك ممارستها كما هو منصوص عليه في الشرط 1-11 (أحداث/التخلف عن السداد) وهذا الشرط 2-11 (حل الشركة أو إنهاء أعمالها أو تصفيتها).

(ج) في أي حال من الأحوال لا يحق لوكيل حملة الصكوك أو أي حامل صكوك التسبب في بيع أي من أصول الصكوك أو التصرف بأي شكل آخر فيها (بخلاف ما هو منصوص عليه صراحة في مستندات الصفقة)، ويكون الحق الوحيد لوكيل حملة الصكوك وحملة الصكوك ضد المصدر هو تنفيذ أو المطالبة بتنفيذ التزامات المصدر بدفع المبالغ المستحقة لحملة الصكوك بموجب مستندات الصفقة.

12. الضرائب

(أ) يتم سداد جميع المدفوعات المتعلقة بالصكوك خالية من أي ضرائب يتم فرضها أو تحصيلها أو حجها أو تقديرها أو فرضها من قبل أو نيابة عن المملوكة أو أي تقسيمات سياسية أو سلطات تابعة لها لديها سلطة فرض الضرائب ("الضرائب")، إلا إذا كان حجب أو خصم الضرائب مطلوبًا بموجب النظام. وفي مثل هذه الحالة، سيدفع المصدر مبالغ إضافية ("المبالغ الإضافية") بحيث يتم استلام المبلغ الكامل الذي كان مستحقًا وقابلًا للدفع بموجب صكوك تلك السلسلة من قبل الأطراف المستحقة لها، بشرط ألا يتم دفع أي مبالغ إضافية لأي حامل صكوك غير مؤهل أو يتوقف عن كونه مؤهلًا في أي وقت. (ب) في هذه الشروط، تشير الإشارات إلى مبلغ التوزيع عند التصفية أو مبالغ التوزيع الدوري (إن وجدت) (والتعبيرات ذات الصلة بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، "القيمة الاسمية" للصكوك، و"ربح المضاربة لرب المال، والربح النهائي للمضاربة لرب المال" و"المدفوعات المستحقة") إلى أي مبالغ إضافية مستحقة الدفع بموجب هذا الشرط 12 (الضرائب) أو أي تعهد يتم تقديمه بالإضافة إلى أو بدلاً منه بموجب إعلان الوكالة الرئيسي. (ج) بصرف النظر عن أي حكم آخر وارد في هذه الشروط، يجوز للمصدر والوكلاء حجب أو خصم أي مبالغ مفروضة بموجب اتفاقية مبنية في القسم 1471 (ب) من القانون الأمريكي أو المفروضة بموجب الأقسام 1471 حتى 1474 من القانون (أو أي لوائح أو تفسيرات رسمية بموجبها)، أو أي اتفاقية حكومية دولية بين الولايات المتحدة ودولة أخرى تسهل تنفيذها، أو تشريعات تنفيذية معتمدة من قبل دولة أخرى فيما يتعلق بهذه الأحكام، أو أي اتفاقية مع مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية (أو أي تشريعات أو قواعد أو ممارسات ضريبية أو تنظيمية تنفذ مثل هذه الاتفاقية الحكومية الدولية) (أي حجب أو خصم من هذا القبيل، "الحجب بموجب قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية"). ولا يتحمل المصدر أو أي وكيل أي التزام بدفع مبالغ إضافية أو تعويض حامل الصكوك عن أي حجب بموجب قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية يتم حجبه أو خصمه من قبل

المصدر، أو مسؤول الدفع، أو أي طرف آخر نتيجة لعدم أحقية أي شخص في استلام مدفوعات خالية من الحجب بموجب قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية.

(د) إذا حددت الشروط النهائية أن المصدر سيعامل الصكوك كرأس مال/أسهم لأغراض الزكاة عند حساب قاعدة الزكاة الخاصة به، فإن المصدر سيعامل الصكوك كرأس مال/أسهم لأغراض الزكاة عند حساب قاعدة الزكاة الخاصة به طالما أن أيًا من الصكوك لا يزال قائمًا.

13. وكيل حملة الصكوك

1-13 التعويض

يتضمن إعلان الوكالة الرئيسي على أحكام لتعويض وكيل حملة الصكوك عن التكاليف والنفقات المتكبدة في ظروف معينة وإعفائه من المسؤولية، بما في ذلك الأحكام التي تعفيه من اتخاذ أي إجراء أو خطوة أو تدبير ما لم يتم تعويضه و/أو تأمينه بشكل يرضيه من قبل حملة الصكوك. ولا يلتزم وكيل حملة الصكوك في أي ظرف من الظروف -على وجه الخصوص، ولكن دون حصر، وفيما يتعلق بممارسة أي من حقوقه فيما يتعلق بأصول الصكوك أو أي حق آخر قد يكون لديه بموجب إعلان الوكالة الرئيسي أو مستندات الصفقة الأخرى- باتخاذ أي إجراء أو خطوة أو تدبير ما لم يتم توجيهه بذلك وفقًا للشرط 11 (أحداث التخلف عن السداد والتصفية)، وعندها فقط إذا تم تعويضه و/أو تأمينه و/أو تمويله بشكل يرضيه.

2-13 عدم المسؤولية

(أ) لا يقدم وكيل حملة الصكوك أي تعهد فيما يتعلق بصلاحيته أو كفايته أو قابلية تنفيذ التزامات المصدر بموجب مستندات الصفقة التي يكون المصدر طرفًا فيها، ولا يتحمل في أي ظرف من الظروف أي مسؤولية أو يلتزم بالحساب أمام حملة الصكوك فيما يتعلق بأي مدفوعات كان يجب على المصدر دفعها ولم يتم دفعها، ولا يتحمل في أي ظرف من الظروف أي مسؤولية ناشئة عن أصول الصكوك بخلاف ما هو منصوص عليه صراحة في هذه الشروط أو في إعلان الوكالة الرئيسي.

(ب) يتم إعفاء وكيل حملة الصكوك مما يلي: (1) أي مسؤولية فيما يتعلق بأي فقد أو سرقة لأصول الصكوك أو أي نقد؛ أو (2) أي التزام بتأمين أصول الصكوك أو أي نقد؛ أو (3) أي مطالبة ناشئة عن حقيقة أن أصول الصكوك أو أي نقد محتفظ بها من قبل أو نيابة عن وكيل حملة الصكوك أو على الودعية؛ و(4) أي مسؤولية عن أي خسارة ناتجة عن عدم دفع أي مبلغ مستحق لحملة الصكوك فيما يتعلق بالصكوك، إلا إذا كانت هذه الخسارة أو السرقة ناتجة عن احتيال فعلي أو إهمال جسيم أو إهمال متعمد من قبله.

14. الإخطارات

جميع الإخطارات الموجهة إلى حملة الصكوك: (أ) (في حالة الإخطار بعقد اجتماع لحملة الصكوك) يتم إرسالها قبل 25 يومًا تقويميًا على الأقل من التاريخ المحدد للاجتماع الأولي وقبل 30 (ثلاثين) يومًا تقويميًا على الأقل من التاريخ المحدد لأي اجتماع مؤجل؛ و(ب) (في جميع الحالات) تكون صالحة إذا تم إرسالها إلى حملة الصكوك عن طريق البريد المسجل إلى عناوينهم المعتمدة في السجل. ويُعتبر الإخطار في حكم المستلم في اليوم الخامس من تاريخ إرساله بالبريد.

15. اجتماع حملة الصكوك: التعديل

1-15 اجتماعات حملة الصكوك

تحتوي اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسي على أحكام لعقد اجتماعات حملة الصكوك للنظر في الأمور التي تؤثر على حصصهم النفعية، بما في ذلك المصادقة على أي قرار استثنائي بشأن تعديل هذه الشروط أو أي شرط في اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسي أو أي من مستندات الصفقة الأخرى، مع مراعاة الحصول أيضًا على موافقة المصدر. ويجوز للمصدر عقد مثل هذا الاجتماع، ويجب على وكيل حملة الصكوك (بشرط تعويضه و/أو تأمينه بشكل يرضيه) عقد الاجتماع بناءً على طلب كتابي من حملة الصكوك الذين يحتفظون بما لا يقل عن واحد على عشرين من إجمالي القيمة الاسمية للصكوك القائمة في ذلك الوقت. ويكون النصاب القانوني في أي اجتماع يتم عقده للتصويت على قرار استثنائي هو شخصان أو أكثر يحتفظون أو يمثلون ما لا يقل عن نصف إجمالي القيمة الاسمية للصكوك القائمة في ذلك الوقت، وفي أي اجتماع مؤجل، يكون النصاب القانوني على النحو المبين صراحة في إخطار الاجتماع. ويكون أي قرار استثنائي يتم تمريره في أي اجتماع من هذا القبيل ملزمًا لجميع حملة الصكوك، سواء كانوا حاضرين أم لا. وينص إعلان الوكالة الرئيسي على أن أي قرار كتابي يتم توقيعه من قبل أو نيابة عن حملة الصكوك الذين يحتفظون بما لا يقل عن ما نسبته 75% من القيمة الاسمية الإجمالية للصكوك القائمة في ذلك الوقت يكون صالحًا وفعالًا كقرار استثنائي تم تمريره بشكل صحيح. وبصرف النظر عن ما سبق، تخضع الأحكام الواردة في إعلان الوكالة الرئيسي الموصوفة أعلاه للأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة من وقت لآخر، وفي حالة وجود أي تعارض بين هذه الأحكام وهذه الأنظمة واللوائح، يتم تعديلها إلى الحد اللازم في الوقت ذي الصلة للامتثال لهذه الأنظمة واللوائح.

2-15 التعديل

تنص اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسي على أنه -مع مراعاة الأنظمة المعمول بها- يجوز لوكيل حملة الصكوك أن يعتمد ويوافق، من دون الحصول على موافقة حملة الصكوك، على أي تعديل (مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها في اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسي) لهذه الشروط أو أي من أحكام اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسي أو أي من مستندات الصكوك الأخرى أو التنازل عن أي انتهاك لها أو السماح به، أو أن يقرر التفاوض عن أي حدث تعثر، إذا رأى أنها لا تؤثر بصورة جوهرية على مصالح حملة الصكوك أو على أي تعديل لأي من هذه الشروط أو أي من الأحكام الواردة في اتفاقية إعلان الوكالة الرئيسي إذا كان ذلك التعديل (في رأي وكيل حملة الصكوك) شكليًا أو بسيطًا أو ذا طبيعة فنية أو يهدف إلى تصحيح خطأ ظاهر أو التقيد بأحكام النظام الإلزامية. ويعتبر أي تعديل أو تنازل أو إعفاء أو قرار من هذا القبيل ملزمًا لحملة الصكوك، وما لم يوافق وكيل حملة الصكوك على خلاف ذلك، سيتم إعلام حملة الصكوك بأي تعديل من هذا القبيل في أقرب وقت ممكن عمليًا بعد ذلك وفقًا للشرط 14 (الإخطارات).

وفيما يتعلق بممارسة وكيل حملة الصكوك لأي من سلطاته أو صلاحياته أو تقديراته (بما في ذلك -على سبيل المثال لا الحصر- أي تعديل أو تنازل أو تفويض)، فعلى وكيل حملة الصكوك مراعاة مصالح حملة الصكوك ككل، لكن عليه ألا يعبر أي اهتمام لأي مصالح تنشأ عن ظروف خاصة بحملة صكوك أفراد (بغض النظر عن عددهم)، وعلى وجه الخصوص، ولكن دون حصر، عدم مراعاة النتائج المترتبة على هذه الممارسة لأي من حملة الصكوك المنفردين نتيجة لوجودهم أو إقامتهم لأي غرض في منطقة معينة أو خضوعهم لها، ولا يحق لوكيل حملة الصكوك أو أي من حملة الصكوك أن يطلب من المصدر أو وكيل حملة الصكوك أو أي جهة أخرى أي تعويض أو مقابل فيما يتعلق بأية نتائج ضريبية تترتب على تلك الممارسة على أي من حملة الصكوك المنفردين.

16. مسائل أخرى

فيما يتعلق بأي سلسلة، يجوز للمصدر من وقت لآخر، ودون الحاجة إلى موافقة حملة الصكوك، إنشاء وإصدار صكوك إضافية تتمتع بنفس الشروط والأحكام الخاصة بالصكوك القائمة من تلك السلسلة، أو بشروط وأحكام متماثلة في جميع النواحي باستثناء تاريخ ومبلغ أول دفعة من مبلغ التوزيع الدوري وتاريخ بدء استحقاق مبالغ التوزيع الدوري، بحيث يتم توحيدها وتُشكل سلسلة واحدة مع الصكوك القائمة من تلك السلسلة. وأي صكوك إضافية يُراد أن تُشكل سلسلة واحدة مع الصكوك القائمة والصادرة مسبقاً بموجب إعلان الوكالة الرئيسي حسب ما يتم استكمالها بموجب كل إعلان وكالة تكميلي ذي صلة، يجب أن تُنشأ بموجب إعلان وكالة تكميلي لإعلان الوكالة الرئيسي حسب ما يتم استكمالها بموجب كل إعلان وكالة تكميلي ذي صلة. وتشير الإشارات في هذه الشروط إلى الصكوك إلى أي صكوك أخرى صادرة بموجب هذا الشرط والتي تشكل سلسلة واحدة مع الصكوك (ما لم يتطلب السياق خلاف ذلك).

17. النظام الحاكم والاختصاص القضائي

1-17 النظام الحاكم

تخضع مستندات الصفقة والصكوك للنظام السعودي وتفسر وفقاً له.

2-17 الاختصاص القضائي

تكون لجنة فض منازعات الأوراق المالية المنشأة بموجب الفقرة (أ) من المادة 30 من نظام السوق المالية ولجنة الاستئناف المشكلة بموجب الفقرة (1) من المادة 30 من نظام السوق المالية ("اللجنة") هي المختصة بالنظر والفصل في أي دعوى أو قضية أو إجراءات قضائية، وتسوية أي نزاعات، قد تنشأ عن الصكوك أو مستندات الصفقة أو فيما يتعلق بها. ولا يجوز رفع أي قضية أو دعوى أو أي إجراء قضائي بخصوص الصكوك أو مستندات الصفقة أو فيما يتعلق بهما لدى أية جهة خارج المملكة أو تقديمها لها، ولا يكون لأي محكمة أو سلطة قضائية خارج المملكة صلاحية النظر في أية دعوى بهذا الخصوص.

18. النزاع عن الفائدة

في حال رفع أي قضية أو إجراءات أو دعاوى من قبل أو بالنيابة عن وكيل حملة الصكوك أو أي حامل صكوك بموجب هذه الشروط، يوافق وكيل حملة الصكوك وكل حامل صكوك على ما يلي:

(أ) عدم المطالبة بأي فائدة بموجب الحكم وفقاً لهذه القضية أو الإجراء أو الدعوى أو فيما يتعلق بها؛ و

(ب) إلى أقصى حد يسمح به النظام، النزاع عن أية استحقاقات في أي فائدة بموجب حكم يصدر لصالحها من قبل أي محكمة أو سلطة قضائية أخرى نتيجة لتلك القضية أو الإجراء أو الدعوى.

لتجنب الشك، لا يوجد في هذا الشرط 18 (*النزاع عن الفائدة*) ما يمكن تفسيره على أنه تنازل عن الحقوق فيما يتعلق بأي أرباح مضاربة، أو الربح النهائي للمضاربة، أو ربح المضاربة لرب المال، أو الربح النهائي للمضاربة لرب المال، أو مبالغ التوزيع الدوري، أو المدفوعات المستحقة، أو أي ربح من أي نوع كيفما تم وصفه مستحق الدفع من قبل شرك راية للتمويل (بأي صفة لها) وفقاً لمستندات الصفقة و/أو الشروط، وذلك بصرف النظر عن أي وصف لتلك المبالغ أو إعادة توصيف لها من قبل أي محكمة أو سلطة قضائية أخرى.

19. الامتثال لأحكام الشريعة

تُقر شركة راية للتمويل بأنها قبلت بالطبيعة المتوافقة مع أحكام الشريعة لمستندات الصفقة التي هي طرف فيها، وتوافق -إلى الحد الذي يسمح به النظام- على ما يلي:

(أ) ألا تدعي أن أيًا من التزاماتها بموجب مستندات الصفقة التي هي طرف فيها (أو أي حكم منها) هو خارج نطاق صلاحيتها أو غير متوافق مع مبادئ الشريعة؛

(ب) ألا تتخذ أي خطوات أو تقيم أي دعاوى في أي منتدى للطعن في توافق مستندات الصفقة التي هي طرف فيها مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

(ج) لن يتم تقليص أي من التزاماتها بموجب مستندات الصفقة التي هي طرف فيها بأي شكل من الأشكال أو إلغاؤها أو إبطالها أو تأثرها سلباً بأي نتيجة أو إعلان أو فتوى أو حكم صادر عن أي محكمة أو سلطة قضائية أو هيئة أخرى نتيجة أن مستندات الصفقة التي هي طرف فيها لا تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

9. نموذج الشروط النهائية

شركة راية للتمويل

فيما يلي توضيح لنموذج الشروط النهائية الذي سيُستكمل لكل شريحة تصدر في إطار هذا البرنامج.

[التاريخ]

(تأسست بموجب السجل التجاري رقم 20501104609 بتاريخ 1436/4/8 هـ (الموافق 2015/1/28 م) كشركة مساهمة مقفلة ذات شريك واحد تأسست في المملكة العربية السعودية)

إصدار [سم/الصك]

في إطار

برنامج صكوك رأس المال الإضافي من الشريحة الأولى

تُعتبر المصطلحات المستخدمة هنا مُعرّفة بحسب التعريف الوارد لها لأغراض الشروط والأحكام الواردة في نشرة الإصدار للبرنامج المؤرخة [●] م [وملحق نشرة الإصدار للبرنامج المؤرخ [●]] واللذين يشكلان [معاً] نشرة إصدار أساسية (يشار إليها مجتمعة بلفظ نشرة الإصدار للبرنامج). وتشكل هذه الوثيقة الشروط النهائية المطبقة للصكوك الواردة في هذا المستند ويجب قراءتها بالاقتران مع نشرة الإصدار للبرنامج هذه. ولا تتاح معرفة المعلومات الكاملة عن المصدر وطرح الصكوك إلا على أساس الجمع بين هذه الشروط النهائية ونشرة الإصدار للبرنامج. تتوفر نشرة الإصدار للبرنامج للاطلاع خلال ساعات العمل العادية في المكتب المحدد للمصدر الموجود في المقر الرئيسي للمصدر في المبنى رقم 2881، حي الفيصلية، طريق الملك فهد بن عبدالعزيز، 32272 الدمام، المملكة العربية السعودية، ويمكن الحصول على نسخ منها من هذا المكتب. يرجى إدراج أي من الأمور التالية تكون "سارية" أو تحديدها على أنها (لا تنطبق). لاحظ أنه يتعين أن يظل التقييم على النحو المبين أدناه، حتى ولو أُشير إلى فقرات فردية أو فرعية بأنها "لا تنطبق". يُشير الخط المائل إلى التوجيهات اللازمة لاستكمال الشروط النهائية المطبقة.

1. المصدر:	شركة راية للتمويل
2. وكيل حملة الصكوك:	[●]
3. الرقم التسلسلي:	[●]
(أ) رقم الشريحة:	[●]
(ب) تاريخ توحيد الصكوك وتشكيلها لسلسلة واحدة	[سيتم توحيد الصكوك وتشكيلها لسلسلة واحدة مع [حدد الشريحة (الشرائح) السابقة] في [دخل التاريخ/تاريخ الإصدار]] [غير منطبق]
4. العملة المحددة:	الريال السعودي "ريال"
5. إجمالي القيمة الاسمية	
(أ) السلسلة:	[●] ريال سعودي
(ب) الشريحة:	[●] ريال سعودي
6. سعر الإصدار:	100% من القيمة الاسمية الإجمالية للشريحة [بالإضافة إلى [●] ريال سعودي فيما يتعلق بـ [●] يومًا تقويميًا على مبلغ التوزيع الدوري المستحق اعتبارًا من (بما يشمل) تاريخ إصدار الصكوك الأصلية إلى (بما لا يشمل) تاريخ الإصدار]
7. مبلغ الحساب:	[●]
8. الفئات المحددة:	[●]
9. تاريخ الإصدار:	[●]
10. أساس مبلغ التوزيع الدوري:	[●] لإعادة التعيين في [●] وكل [●] سنوات بعد ذلك [●]
11. فترة الطرح:	[●]
12. تاريخ موافقة مجلس إدارة المصدر على إصدار الصكوك التي تم الحصول عليها:	[●]
الأحكام المتعلقة بالتوزيعات الدورية	
13. معدل التوزيع الدوري الأولي:	[●] % سنويًا يتم دفعه [سنويًا/نصف سنويًا/ربع سنويًا/شهريًا/ [●]] بشكل متأخر في كل تاريخ توزيع دوري
14. مبلغ التوزيع الدوري الأولي:	[●] لكل مبلغ حساب
15. المبالغ المجزأة:	[●] لكل مبلغ حساب، يتم دفعه في تاريخ التوزيع الدوري [في/بتاريخ] [●] // [لا ينطبق]
16. الهامش:	[+/-] [●] % سنويًا
17. تاريخ (تواريخ) التوزيع الدوري:	[●] أو [●] في كل عام، مع مراعاة الشرط 2-6 (وقف/الاستحقاق)
18. تاريخ التوزيع الدوري:	[●]

19.	تاريخ إعادة التعيين الأول:	[●]
20.	تاريخ التوزيع الدوري لإعادة التعيين الأول:	[●] (تاريخ التوزيع الدوري الأول بعد تاريخ إعادة التعيين الأول)
21.	معدل إعادة التعيين ذي الصلة:	[سعر الفائدة بين البنوك السعودية / حدد سعر / آخر]
22.	تاريخ (تواريخ) إعادة التعيين:	تاريخ إعادة التعيين الأول وكل [●] ذكرى سنوية بعد ذلك
23.	فترة الاستحقاق ذات الصلة:	[●] سنة
24.	صفحة الشاشة ذات الصلة:	[صفحة SUAA بشاشة رويترز / حدد خلاف ذلك]
الأحكام المتعلقة بالاسترداد		
25.	الشرط 2-1-9 (ب)	[سارية/غير سارية] (فقط حدد كـ "لا ينطبق" إذا تم تحديد الشرط 2-1-9 (ج) أنه ينطبق بالنسبة لسلسلة إصدار الصكوك ذات الصلة)
26.	الشرط 2-1-9 (ج)	[سارية/غير سارية] (فقط حدد كـ "لا ينطبق" إذا تم تحديد الشرط 2-1-9 (ب) أنه ينطبق بالنسبة لسلسلة إصدار الصكوك ذات الصلة)
	تاريخ الشراء الأول	تاريخ إعادة التعيين الأول (يمكن أن يقتصر تاريخ الشراء الأول فيما يتعلق بسلسلة إصدار الصكوك حيث يتم تحديد الشرط 2-1-9 (ج) على أنه "ينطبق" على تاريخ إعادة التعيين الأول)
الأحكام المتعلقة بأصول الصكوك		
27.	رأس مال المضاربة:	[●] % من إجمالي القيمة الاسمية
28.	المعدل المعمول به (فيما يتعلق بالفترة من (وتشمل) تاريخ الإصدار إلى تاريخ إعادة تحديد معدل ربح المضاربة الأول غير أنه لا يشمل ذلك التاريخ)	معدل التوزيع الدوري الأولي
29.	تاريخ التوزيع الأول لربح المضاربة	[تاريخ التوزيع الدوري الأول]
30.	تاريخ (تواريخ) إعادة تحديد معدل ربح المضاربة	تاريخ إعادة التعيين الأول وكل [●] ذكرى سنوية بعد ذلك
31.	تاريخ (تواريخ) التوزيع لربح المضاربة	[تواريخ التوزيع الدوري]
32.	تفاصيل حساب المعاملات:	رقم الحساب: [●] مع [●] للسلسلة رقم: [●]
شروط نهائية أخرى		
33.	على المصدر معاملة الصكوك كأسهم / رأس مال لأغراض الزكاة عند حساب قاعدة الزكاة:	[سارية/غير سارية] [لأغراض الزكاة سيتم تسجيل الصكوك كجزء من رأس مال المصدر]
34.	شروط نهائية أخرى:	[لا ينطبق / اذكر التفاصيل]
35.	الإدراج والقبول للتداول:	(عند إضافة أية أحكام نهائية مطبقة أخرى، ينبغي مراعاة إذا ما كانت هذه الأحكام تُشكل "عوامل جديدة مهمة" ومن ثم تؤدي إلى ضرورة إعداد ملحق للنشرة) [تم تقديم طلب إلى هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية لتسجيل الصكوك وعرضها، وإلى السوق المالية السعودية (تداول) لإدراج الصكوك في تداول]. من المتوقع أن يبدأ التداول في الصكوك في حوالى [●]
36.	التصنيفات:	[تم منح الصكوك التصنيفات التالية: [[●] من قبل [●]] [[●] من قبل [●]] [[●] من قبل [●]] [لم يتم تصنيف الصكوك]
37.	استخدام العوائد:	[راجع قسم "استخدام متحصلات الطرح" في نشرة الإصدار للبرنامج/يرجى تقديم تفاصيل]
38.	تقدير إجمالي المصاريف المتعلقة بالطرح:	تُقدر مصاريف الطرح بما يقارب [●] ريال سعودي، [بما يشمل أتعاب مدير الترتيب، والتعاملات] والجهات المستلمة، [والمستشارين القانونيين، وبالإضافة إلى مصاريف التسويق والترتيب]

والتوزيع والمصاريف الأخرى المتعلقة بالطرح. سيتحمل المصدر جميع هذه المصاريف بالكامل.	
التوزيع	
39. طريقة الاكتتاب:	سيتم طرح الصكوك للأشخاص المؤهلين سواء الطبيعيين أو الاعتباريين في المملكة. ويتعين على الأشخاص الراغبين في شراء الصكوك الخاصة بالسلسلة المعنية، التقديم من خلال نظام إدارة الاكتتاب الذي تديره تداول. ويمكن تنفيذ ذلك عن طريق الاكتتاب في الصكوك من خلال المؤسسات المالية التي يدير هؤلاء الأشخاص استثماراتهم عن طريقها أو من خلال تقديم نموذج مكتمل حسب الأصول (ويُشار إليه بـ "نموذج طلب شراء المستثمر") من خلال المواقع الإلكترونية والمنصات التابعة للمتعاملين المعنيين والجهات المستلمة (ويُشار إليها بـ "الجهات المستلمة") والذين يقدمون هذه الخدمة الإلكترونية للمشاركين، أو من خلال أي وسيلة أخرى يوفرها المتعاملون والجهات المستلمة، وذلك قبل تاريخ إتمام عملية الطرح، على أن يتم سداد قيمة الصكوك الخاصة بتلك السلسلة وفقاً للتعليمات الواردة في نموذج طلب شراء المستثمر. وسوف تتوفر نماذج طلب شراء المستثمر من قبل المتعامل المعني أو من الجهات المستلمة المعنية، حسبما ينطبق، في ما يتعلق بهذه السلسلة. ولن تُقبل طلبات شراء صكوك بأي عملة من غير الفئة المحددة. ولزيد من التفاصيل، يُرجى الرجوع إلى "الاكتتاب والبيع".
40. الجهات المستلمة:	[أدخل تفاصيل إضافية للجهات المستلمة]
41. طريقة التخصيص:	سيتم تحديد كل طريقة تخصيص لكل سلسلة من الصكوك في نموذج طلب المستثمر لتلك السلسلة من الصكوك. سيكون قبول أي طلب من مستثمر محتمل، وتخصيص أي صكوك، وفقاً لتقدير المصدر وحده بالتشاور مع مدير الترتيب فيما يتعلق بسلسلة الصكوك المعنية.
42. فئة الأشخاص المؤهلين الآخرين:	[لا ينطبق / اذكر التفاصيل]
43. الموزع [الموزعون]	[●] (يرجى تضمين اسم وعنوان الموزع [الموزعين])
44. الحد الأدنى لعدد الصكوك التي سيتم الاكتتاب بها:	[●]
45. الحد الأقصى لعدد الصكوك التي سيتم الاكتتاب بها:	[●]
46. قيود البيع الإضافية:	[لا ينطبق / اذكر التفاصيل]

المسؤولية

يتحمل المصدر مسؤولية المعلومات الواردة في هذه الشروط النهائية. وإلى حد علم واعتقاد المصدر (بعد إجراء جميع الاستفسارات المعقولة)، فإن المعلومات الواردة في هذه الشروط النهائية المطبقة تتوافق مع الحقائق، ولا توجد أي وقائع أخرى يمكن أن يؤدي عدم تضمينها إلى جعل أي إفادة واردة فيها مضللة.

تعيين المضارب

بتحرير هذه الشروط النهائية، يقر المصدر (بصفته المضارب) ويوافق على أن وكيل حملة الصكوك بصفته رب المال قد ساهم برأس مال المضاربة للاستثمار وفقاً لاتفاقية المضاربة الرئيسية، وبناءً عليه تم إنشاء صفقة مضاربة فيما يتعلق بالصكوك التي تخضع لهذه الشروط النهائية، وفقاً لأحكام اتفاقية المضاربة الرئيسية المكتملة بموجب هذه الشروط النهائية.

تم التوقيع نيابة عن شركة راية للتمويل

بواسطة:

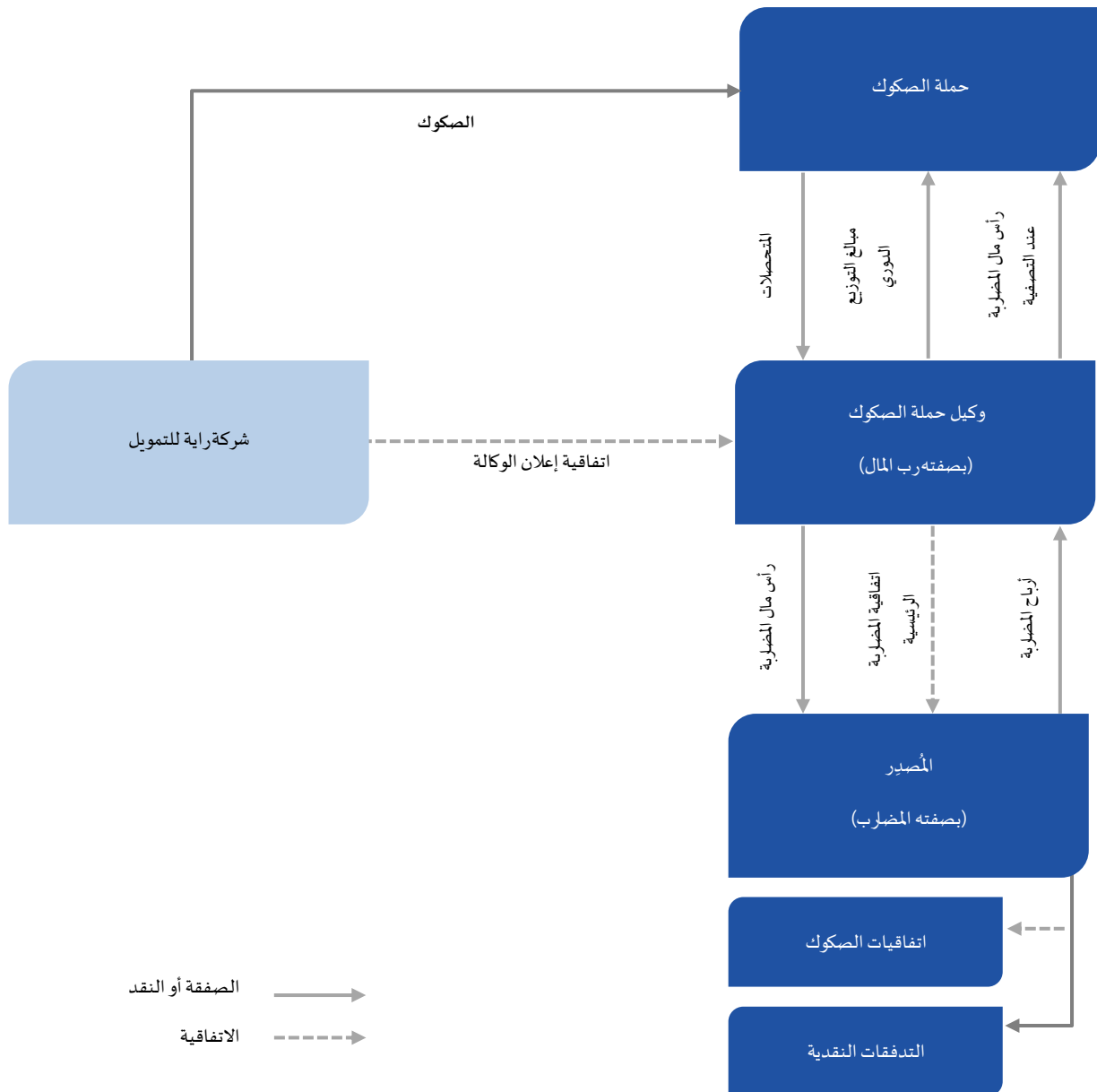
المفوض حسب الأصول

الاسم:

المسمى الوظيفي:

10. مخطط الهيكل والتدفقات النقدية

فيما يلي عرض لمخطط هيكل مبسط ووصف للتدفقات النقدية الرئيسية التي تقوم عليها كل شريحة سيتم إصدارها بموجب البرنامج. ويُحال المستثمرون المحتملون إلى القسم (8) "أحكام الصكوك وشروطها" من نشرة الإصدار للبرنامج هذه للحصول على وصف أكثر شمولاً لبعض التدفقات النقدية وللحصول على شرح لمعنى بعض المصطلحات المكتوبة بحروف سمیكة المستخدمة أدناه.



الخطوات الرئيسية، والتدفقات النقدية، واستخدام المتحصلات

1. ستقوم شركة راية للتمويل، بصفتها مُصدر سلسلة الصكوك ذات الصلة، بإصدار الصكوك إلى حملة الصكوك. والصكوك هي أوراق مالية دائمة لا يوجد لها تاريخ استرداد محدد، ولا يجوز للمُصدر (مع مراعاة أحكام الشرط 2-4 (النبعية)، والشرط 10 (تخفيض مدفوعات الصكوك في حالة عدم الجدوى)، والشرط 2-11 (حل الشركة أو إنهاء أعمالها أو تصفيتها)) إلا أن يكون له الحق في استرداد الصكوك وفقًا لأحكام هذا الشرط 9 (الاسترداد).
2. بموجب إعلان الوكالة، يقوم وكيل حملة الصكوك -من بين جملة أمور- بإبرام اتفاقيات مختلفة واكتساب حقوق معينة لصالح حملة الصكوك ونياية عنهم.
3. في تاريخ الإصدار، يستخدم وكيل حملة الصكوك (بصفته رب المال) متحصلات الصكوك (المتحصلات) كمساهمة في رأس مال المضاربة.
4. بموجب اتفاقية المضاربة الرئيسية، يستثمر المُصدر (بصفته مضاربًا) رأس مال المضاربة في أنشطته التجارية العامة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
5. في كل تاريخ توزيع دوري وفي أي تاريخ محدد لدفع مبلغ التوزيع عند التصفية، حسب الحالة، يقوم مسؤول الدفع بتطبيق الأموال الموجودة في حساب المعاملات (كما هو محدد هنا) بالترتيب التالي:
 - (أ) أولاً، (في حالة عدم دفع تلك المبالغ)، بشكل متساوٍ ومتناسب، لكل وكيل (كما هو محدد في هذه الوثيقة) فيما يتعلق بجميع المبالغ المستحقة له بموجب مستندات الصفقة؛
 - (ب) ثانيًا، فقط إذا كان هذا الدفع مستحقًا في تاريخ توزيع دوري، ووفقًا للشرط 7 (قيود التوزيع الدوري)، في أو نحو الدفع بشكل متساوٍ ومتناسب لجميع مبالغ التوزيع الدوري (بما في ذلك المبالغ الإضافية) المستحقة ولكن غير المدفوعة؛
 - (ج) ثالثًا، فقط إذا كان هذا الدفع مستحقًا في تاريخ محدد لدفع مبلغ التوزيع عند التصفية، في أو نحو الدفع بشكل متساوٍ ومتناسب لمبلغ التوزيع عند التصفية؛ و
 - (د) رابعًا، فقط بعد دفع جميع المبالغ المطلوبة فيما يتعلق بالصكوك بالكامل، في دفع أي مبلغ متبقي للمُصدر، أو قبل تاريخ انتهاء المضاربة (على النحو المحدد في الشروط)، إلى احتياطي المضاربة (على النحو المحدد في الشروط).
6. مبلغ التوزيع الدوري المستحق الدفع في كل تاريخ توزيع دوري:
 - (أ) للفترة الأولية يكون مبلغًا يعادل مبلغ التوزيع الدوري الأولي على النحو المبين في الشروط النهائية المعمول بها؛ و
 - (ب) خلال كل فترة إعادة تعيين (إن وجدت) يكون المبلغ ذي الصلة المحسوب وفقًا لأحكام الشرط 3-6 (التوزيعات الدورية).

11. الاكتتاب والبيع

1.11 اتفاقية البرنامج

أبرم مدير الترتيب اتفاقية برنامج بتاريخ [●] م (ويشار إليها بما يطرأ عليها من تعديلات أو إضافات أو تحديثات باسم "اتفاقية البرنامج") مع المصدر. ووفقاً لاتفاقية البرنامج، اتفق المصدر مع مدير الترتيب على الأساس الذي يجوز بموجبه لمدير الترتيب من وقت لآخر الموافقة على تمكن أي شخص من شراء صكوك صادرة بموجب البرنامج. وتغطي أي اتفاقية من هذا القبيل المسائل المنصوص عليها بموجب "شروط وأحكام الصكوك". ويجوز للمصدر أن يدفع لكل مدير ترتيب عمولة على النحو المتفق عليه بين المصدر ومدير الترتيب في ما يتعلق بالصكوك التي تطرحها.

وافق المصدر على تعويض مدير الترتيب مقابل التزامات معينة تتعلق بطرح الصكوك وبيعها. وتعطي اتفاقية البرنامج مدير الترتيب الحق في إنهاء أي اتفاقية يقوم بإبرامها لتسويق الصكوك في ظروف معينة قبل دفع قيمة تلك الصكوك إلى المصدر، بما في ذلك في حال عدم تسليم أو استيفاء بعض الشروط المسبقة بما يرضي مدير الترتيب في تاريخ الإصدار المعني. وفي هذه الحالة، قد لا يتم استكمال إصدار الصكوك. ولا يكون للمستثمرين أي حقوق تجاه المصدر أو مدير الترتيب فيما يتعلق بأي مصاريف تم تكبدها أو خسائر تم تحملها في هذه الحالات.

2.11 طلبات المستثمرين المحتملين

وسيتم تحديد كل فترة عرض للشريحة المعنية من الصكوك في الشروط النهائية المعمول بها (ويُشار إلى كل منها بـ "فترة العرض")، وسيتم تخصيص الشريحة المعنية من الصكوك بعد انتهاء فترة العرض المعنية، وإصدارها في تاريخ (ويُشار إلى كل منها بـ "تاريخ الإصدار")، على أن يتم إخطار المستثمرين المحتملين المعنيين بهذا التاريخ من قبل المصدر أو مدير الترتيب أو المتعامل أو الجهات المستلمة

سيتم طرح الصكوك للأشخاص المؤهلين سواء الطبيعيين أو الاعتباريين في المملكة. ويتعين على الأشخاص الراغبين في شراء الصكوك الخاصة بالسلسلة المعنية، التقديم من خلال نظام إدارة الاكتتاب الذي تديره تداول. ويمكن تنفيذ ذلك عن طريق الاكتتاب في الصكوك من خلال المؤسسات المالية التي يدير هؤلاء الأشخاص استثماراتهم عن طريقها أو من خلال تقديم نموذج مكتمل حسب الأصول من خلال المواقع الإلكترونية والمنصات التابعة للمتعاملين المعنيين والجهات المستلمة (ويُشار إليها بـ "الجهات المستلمة") والذين يقدمون هذه الخدمة الإلكترونية للمشاركين، أو من خلال أي وسيلة أخرى يوفرها المتعاملون والجهات المستلمة، وذلك قبل تاريخ إتمام عملية الطرح، على أن يتم سداد قيمة الصكوك الخاصة بتلك السلسلة وفقاً للتعليمات الواردة في نموذج طلب شراء المستثمر. وسوف تتوفر نماذج طلب شراء المستثمر من قبل المتعامل المعني أو من الجهات المستلمة المعنية، حسبما ينطبق، في ما يتعلق بهذه السلسلة. ولن تُقبل طلبات شراء صكوك بأي عملة من غير الفئة المحددة.

سيتم تحديد آلية تخصيص كل شريحة في الشروط النهائية المعمول بها، وستكون وفقاً لتقدير المصدر بالتشاور مع مدير الترتيب فيما يتعلق بتلك الشريحة. سيتم رد أي مبالغ اكتتاب زائدة دفعها المشاركون الأفراد - إن وجدت - بعد الانتهاء من تخصيص صكوك السلسلة ذات الصلة، وذلك عن طريق تحويلها إلى الحساب البنكي الذي استلمت منه تلك المبالغ، دون خصم أي رسوم أو عمولات من قبل المتعامل المعني أو الجهات المستلمة، حسب الاقتضاء.

يتعين على الأشخاص الراغبين في شراء الصكوك أن يقرروا بأنهم قد قرأوا وفهموا نشرة الطرح الأساسية هذه (بما في ذلك الأقسام (2) "عوامل المخاطرة" و(8) "أحكام الصكوك وشروطها")، وكذلك الشروط والأحكام الواردة في نموذج طلب المستثمر، وأنهم يقبلون بالكامل ويوافقون على الأساس الذي يتم بموجبه عرض الصكوك. كما سيتعين عليهم الإقرار بأن جميع المعلومات المقدمة في نموذج طلب المستثمر صحيحة ودقيقة.

سيتم تخصيص الصكوك لكل شريحة وفقاً لتقدير المصدر ومدير الترتيب، وسيتم ذلك بعد انتهاء فترة العرض. وبمجرد الانتهاء من تخصيص الصكوك لتلك الشريحة، سيقوم المصدر بالإعلان للمستثمرين عن معدل الربح، والهامش، و/أو معدل التوزيع الدوري الأولي، حسب الحالة، بالإضافة إلى القيمة الاسمية الإجمالية، والعائد الصافي الإجمالي المتوقع للصكوك الخاصة بتلك الشريحة. ويجب على جميع المستثمرين المحتملين قراءة الشروط بعناية قبل إتمام طلب شراء الصكوك، حيث إن

3.11 تعهدات الاكتتاب

بتعبئة نموذج طلب المستثمر، فإن المستثمر:

- (أ) يوافق على اكتتابه في صكوك المصدر بالعدد المحدد في نموذج طلب شراء المستثمر؛
- (ب) يقر بأنه قد قرأ نشرة الإصدار للبرنامج هذه وفهم جميع محتواها؛
- (ج) يقبل بجميع تعليمات الطرح والشروط والأحكام الخاصة بالصكوك المذكورة في نشرة الإصدار للبرنامج ونموذج طلب شراء المستثمر والشروط النهائية المطبقة؛
- (د) يعلن قبوله لعدد الصكوك المخصصة له (في حدود المبلغ الذي اكتتب فيه بحد أقصى) وفقاً لنموذج طلب شراء المستثمر والتعليمات والشروط الأخرى المذكورة في نموذج طلب شراء المستثمر ونشرة الإصدار للبرنامج؛
- (هـ) يتعهد بعدم إلغاء أو تعديل نموذج طلب شراء المستثمر بعد تقديمه لمدير الترتيب أو المتعاملين المعنيين أو أي من الجهات المستلمة المعنية؛ و
- (و) يتعهد بعدم التنازل عن حقه في المطالبة بالتعويض عن أي ضرر ناتج مباشرة عن معلومات غير صحيحة أو غير مكتملة تم تضمينها في نشرة الإصدار للبرنامج، أو عن حذف أي معلومات جوهرية كان ينبغي إدراجها في نشرة الإصدار للبرنامج وقد تؤثر في قراره بشراء الصكوك.

4.11 طريقة التخصيص لكل سلسلة من الصكوك

ستكون فترات الاكتتاب ذات الصلة، والمواعيد النهائية لتقديم نماذج طلب شراء المستثمر وسداد مبالغ الاكتتاب، وأسس التخصيص وآلية التخصيص النهائية لكل سلسلة من الصكوك ("عملية الطرح") خاضعة لتقدير المصدر ومدير الترتيب وحدهما. ومع عدم الإخلال بما سبق، سيسعى المصدر مع مدير الترتيب الوحيد لضمان أن عملية طرح ستضمن (1) فترة اكتتاب تبدأ وتظل مفتوحة لمدة تصل إلى 30 يومًا تقويميًا، و(2) تخصيص الصكوك لسلسلة الإصدار ذات الصلة يتم تحديده خلال فترة 15 يومًا تقويميًا من تاريخ إغلاق فترة الاكتتاب، و(3) رد فائض أموال الاكتتاب، إن وجد، أو أموال الاكتتاب، حسب الحالة، في موعد لا يتجاوز 15 يومًا تقويميًا من تاريخ تحديد التخصيص من قبل المصدر ومدير الترتيب. وفي جميع الحالات، سيتم تحديد تفاصيل عملية الطرح في الإعلان الصادر عن المصدر على موقع تداول الإلكتروني لكل سلسلة من الصكوك، وكذلك في نموذج طلب شراء المستثمر الخاص بالسلسلة المعنية. وسيتم تسجيل صكوك كل سلسلة عند استيفاء المصدر لجميع المتطلبات التنظيمية ذات الصلة وفقًا لما هو محدد في اتفاقية التسجيل.

5.11 المملكة العربية السعودية

يتعهد مدير الترتيب ويوافق على أنه سيقوم فقط بطرح الصكوك في المملكة وفقًا لأي أنظمة أو لوائح مطبقة في المملكة تنظم إصدار وطرح وبيع الأوراق المالية.

6.11 أحكام عامة

يتعهد مدير الترتيب ويوافق على أنه سيلتزم (على حد علمه واعتقاده) بجميع الأنظمة واللوائح والتعليمات المعمول بها في أي ولاية قضائية يقوم فيها بشراء أو طرح أو بيع أو تسليم أي من الصكوك أو يمتلك أو يوزع نشرة الإصدار للبرنامج هذه.

قد يتم عرض وبيع الصكوك في السوق الثانوية فقط بما يتوافق مع أي قيود ومتطلبات مطبقة في الولاية القضائية المعنية، وفي جميع الأحوال، يجب ألا يتم عرض أو بيع الصكوك للعملاء الأفراد خارج المملكة.

لا يقر أي من المصدر أو مدير الترتيب أو المتعامل، أو وكيل حملة الصكوك أو مسؤول الدفع بإمكانية بيع الصكوك في أي وقت بشكل قانوني وفقًا لأي متطلبات تسجيل أو متطلبات أخرى سارية في أي ولاية قضائية، أو بموجب أي إعفاء متاح بموجبها، ولا يتحمل أي مسؤولية عن تسهيل مثل هذا البيع. ويجب على الأشخاص الذين يحوزهم نشرة الإصدار للبرنامج هذه أو أي من الصكوك أن يطلعوا بأنفسهم على أي قيود سارية على توزيع نشرة الإصدار للبرنامج هذه وعلى طرح وبيع الصكوك والامتثال لها. ويجب على جميع مشتري الصكوك الالتزام بجميع القيود والالتزامات القانونية والتنظيمية المطبقة عليهم في جميع الولايات القضائية ذات الصلة.

7.11 نقل الملكية والمدفوعات

يجتنب أمين السجل بسجل خاص بالصكوك وفقًا لأحكام اتفاقية التسجيل. يتعين على المستثمرين إما الاحتفاظ بحساب لدى أمين السجل بصورة مباشرة أو من خلال أي أمين حفظ أو وسيط آخر يهدف حيابة الصكوك. تتم كل معاملات نقل الملكية حسب الشرط 3 (نقل ملكية الصكوك).

بالإضافة إلى ذلك، وفقًا للشرط 8 (المدفوعات)، سيتم سداد كل المدفوعات بموجب الصكوك إلى الحسابات المقومة بالريال السعودي في المملكة التي يتم إخطار أمين السجل ومسؤول الدفع بها من وقت لآخر. ووفقًا لذلك، سيحتاج المستثمرون وضع ترتيبات مناسبة لاستلام المدفوعات بموجب أي صكوك في مثل هذا الحساب. يتعين على المستثمرين مراجعة مستشارهم فيما يتعلق بمتطلبات إعداد الحسابات المشار إليها أعلاه واتخاذ أي إجراءات لازمة فيما يتصل بفتح هذه الحسابات بأنفسهم. ولا يتحمل أي من المصدر أو وكيل حملة الصكوك أو المتعاملين أو مسؤول الدفع أو مدير الترتيب أي مسؤولية تتعلق بضمان امتثال المستثمرين للإجراءات والأنظمة والمتطلبات الصحيحة في ما يتعلق بفتح مثل هذه الحسابات بغرض امتلاك الصكوك واستلام المدفوعات، ولا يتحمل أي منهم أي مسؤولية عن أي خسارة ناشئة سواء بشكل مباشر أم بشكل غير مباشر نتيجة أي إجراء أو تراخ في ما يتعلق بإعداد تلك الحسابات.

8.11 نظرة عامة على السوق وعملية التداول

في عام 1990م، تم تطبيق نظام التداول الإلكتروني المتكامل للأوراق المالية في المملكة. وتأسس نظام تداول في عام 2001م ليخلف نظام معلومات الأوراق المالية الإلكتروني. ويتم التداول في الأوراق المالية من خلال نظام تداول متكامل بالكامل يغطي كامل عملية التداول من تنفيذ الصفقة وحتى التسوية عبر نظام الإيداع والتسوية الذي تديره إيداع. ويتم عمليات التداول في كل يوم عمل من الساعة 10:00 صباحًا حتى 3:00 مساءً (من الأحد إلى الخميس من كل أسبوع)، وخلال هذه الفترة يتم تنفيذ الأوامر. أما خارج هذه الساعات، فيمكن إدخال أو تعديل أو إلغاء الأوامر من الساعة 9:30 صباحًا حتى الساعة 10:00 صباحًا. ويمكن إجراء إدخال واستعلامات جديدة بدءًا من الساعة 10:00 صباحًا لجلسة الافتتاح. وقد يتم تعديل هذه الأوقات من قبل تداول.

وتتم الصفقات من خلال عملية مطابقة أوامر آلية، ويُقبل كل أمر ويتم تحديد أولويته بناءً على السعر. وبوجه عام، يتم تنفيذ أوامر السوق (المقدمة بأفضل سعر) أولاً، تليها أوامر محددة السعر. وفي حال إدخال عدة أوامر بالسعر نفسه فإنه يتم تنفيذها وفقًا لتوقيت الإدخال. ويقوم نظام تداول بتوزيع نطاق شامل من المعلومات من خلال قنوات مختلفة، بما في ذلك الموقع الإلكتروني لتداول على شبكة الإنترنت والرابط الإلكتروني لمعلومات تداول، ويتم توفير بيانات السوق بشكل فوري لمزودي المعلومات المعروفين مثل رويترز وبلومبرج.

يتم تسوية الصفقات تلقائيًا أثناء اليوم، أي أن نقل الأوراق المالية يتم بمجرد تنفيذ الصفقة. ويُطلب من المصدرين الإفصاح عن جميع المعلومات الجوهرية والقرارات الهامة للمستثمرين عبر نظام تداول. وتقع على عاتق تداول مسؤولية الرقابة ومتابعة امتثال المشاركين في السوق لقواعد الإدراج بما يضمن التداول العادل وانتظام السوق.

9.11 تعامل مدير الترتيب مع المصدر

شارك مدير الترتيب والمتعامل والشركات التابعة لهم، وقد يشاركون في المستقبل، في معاملات مصرفية استثمارية و/أو تجارية مع المصدر في سياق أعمالهم الاعتيادية وقد يتقاضون مقابل ذلك رسومًا.

قد يقوم مدير الترتيب والمتعامل والشركات التابعة لهم على وجه الخصوص، في سياق أنشطتهم التجارية الاعتيادية، بإجراء أو الاحتفاظ بمحفظة واسعة من الاستثمارات والتداول بنشاط في الأوراق المالية والدين و/أو أدوات مالية مشتقة (بما في ذلك القروض المصرفية) لحسابهم الخاص ولحساب عملائهم. وقد تشمل هذه الاستثمارات والأوراق المالية أوراقاً مالية و/أو أدوات تتعلق بالمصدر (بما في ذلك الصكوك). كما يقوم مدير الترتيب والمتعامل وكل من الشركات التابعة لهم على وجه الخصوص، ممن لهم علاقات تمويلية مع المصدر، بتحوط تعرضها الائتماني تجاه المصدر بما يتماشى مع سياسات إدارة المخاطر المعتادة لديها. وعادة ما يقوم مدير الترتيب والمتعامل وكل من الشركات التابعة لهم على وجه الخصوص بمثل هذا التحوط عن طريق الدخول في معاملات تتضمن إما شراء عقود مبادلة الائتمان أو إنشاء مراكز بيع على الأوراق المالية، بما في ذلك الصكوك المحتملة. وقد تؤثر هذه المراكز البيعية على أسعار التداول المستقبلية للصكوك بشكل سلبي. كما قد يقدم مدير الترتيب والمتعامل وكل من الشركات التابعة لهم على وجه الخصوص توصيات استثمارية و/أو ينشرون آراء بحثية مستقلة بخصوص هذه الأوراق المالية أو الأدوات المالية، وقد يحتفظون أو يوصون عملاءهم بالحصول على مراكز شراء و/أو بيع في هذه الأوراق المالية والأدوات.

يجوز لمدير الترتيب والمتعامل وكل من الشركات التابعة لهم على وجه الخصوص -في سياق أي طرح للصكوك- التصرف كمستثمر لحسابه الخاص وقد يكتتب في الصكوك ضمن الطرح، وبهذه الصفة، قد يحتفظ أو يشتري أو يبيع لحسابه الخاص مثل هذه الصكوك أو أي أوراق مالية أو استثمارات ذات صلة ويجوز له عرض بيع هذه الأوراق المالية أو الاستثمارات الأخرى بطرق أخرى غير مرتبطة بالطرح. ولا ينوي هؤلاء الأشخاص الكشف عن حجم أي من هذه الاستثمارات أو المعاملات بخلاف ما يتفق مع أي التزام قانوني أو تشريعي معمول به في هذا الخصوص.

10.11 الإدراج وبدء التداول

سيتم تحديد تاريخ إدراج وتداول كل سلسلة من الصكوك في مرحلة لاحقة والإعلان عنه في حينه، كما سيتم تضمينه في الشروط النهائية المطبقة الخاصة بكل سلسلة من الصكوك.

11.11 دور المتعامل (المتعاملون)

يشمل دور المتعامل (المتعاملون) فيما يخص كل سلسلة من الصكوك ما يلي:

- (أ) التواصل مع جهات الاستلام حسب الحاجة، بما في ذلك الحصول على الموافقات اللازمة لاستخدام شعاراتهم في هذه النشرة؛
 - (ب) استلام أموال الاكتتاب من المستثمرين ونماذج طلبات الاكتتاب المكتملة؛
 - (ج) تقديم تقارير يومية إلى مدير الترتيب خلال فترة الاكتتاب؛
 - (د) ضمان استكمال جميع المستندات/التقارير المطلوبة من هيئة السوق المالية خلال فترة الاكتتاب، بالإضافة إلى أي متطلبات مماثلة أخرى؛
 - (هـ) تيسير عملية التخصيص بناءً على توجيهات المصدر ومدير الترتيب؛
 - (و) ردّ المبالغ الفائضة للمستثمرين (إن وجدت)؛
 - (ز) تقديم الدعم فيما يتعلق بإتمام إصدار وتسوية الصكوك، بما في ذلك:
1. تسجيل الصكوك لدى إيداع؛
 2. استكمال الوثائق اللازمة لتداول الصكوك؛
 3. تقديم الدعم الإداري والإجرائي المستمر فيما يتعلق بالإدراج والتسوية والتنسيق مع جميع الأطراف المعنية.

12.	معلومات عامة
1.12	التصريح بإصدار الصكوك
1-1-12	تمت الموافقة على إنشاء البرنامج، وإصدار الصكوك، ودخول المصدر في مستندات الصفقة، بموجب قرار صادر عن مجلس إدارة المصدر بتاريخ 1446/06/11هـ (الموافق 2024/12/12م).
2-1-12	وقد حصل المصدر على عدم ممانعة من البنك المركزي السعودي بشأن إصدار الصكوك بتاريخ 1447/04/24هـ (الموافق 2025/10/16م).
3-1-12	وتمت الموافقة على طلب المصدر المتعلق بتسجيل وطرح الصكوك من قبل هيئة السوق المالية بتاريخ 1447/07/09هـ (الموافق 2025/12/29م).
4-1-12	كما تم منح المصدر موافقة مشروطة من قبل "تداول" فيما يتعلق بإدراج الصكوك بتاريخ 1447/05/29هـ (الموافق 2025/11/20م).
2.12	الضمانات
1-2-12	لن يقدم مساهمو المصدر أو أي شخص آخر أي ضمانات أو تعهدات أو التزامات أخرى ماثلة سواء في الوقت الحالي أو مستقبلاً فيما يتعلق بأي سلسلة إصدار من الصكوك.
3.12	إفادة الخبراء
1-3-12	كما في تاريخ نشرة الإصدار للبرنامج هذه، قدم المستشارون المدرجون في النشرة موافقتهم الخطية ولم يسحبوها، على نشر أسمائهم، وعناوينهم، وشعاراتهم، وبياناتهم/تقاريرهم (حسب الاقتضاء) في نشرة الإصدار للبرنامج هذه كما هو وارد فيها.
2-3-12	لا تتضمن نشرة الإصدار للبرنامج أي بيانات صادرة عن خبراء.
4.12	الإقرارات
1-4-12	يُدلي أعضاء مجلس إدارة المصدر بالإقرارات التالية:
(أ)	لم يكن هناك أي انقطاع في أعمال المصدر أو أي شركة من شركاته التابعة (إن وجدت) يمكن أن يؤثر أو يكون قد أثر تأثيراً ملحوظاً في الوضع المالي خلال الشهور الاثني عشر الأخيرة.
(ب)	لم تُمنح أي عمولات أو خصومات أو أتعاب وساطة أو أي عوض غير نقدي من قبل المصدر أو أي شركة من شركاته التابعة (إن وجدت) خلال السنوات الثلاث السابقة مباشرة لتاريخ تقديم طلب التسجيل وطرح الأوراق المالية الخاضعة لهذه النشرة فيما يتعلق بإصدار أو طرح أي أوراق مالية.
(ج)	لم يكن هناك أي تغيير سلمي جوهري في الوضع المالي والتجاري للمصدر أو أي شركة من شركاته التابعة (إن وجدت) خلال السنوات الثلاث السابقة مباشرة لتاريخ تقديم طلب التسجيل وطرح الأوراق المالية الخاضعة لهذه النشرة، إضافة إلى الفترة التي يشملها تقرير المحاسب القانوني حتى اعتماد نشرة الإصدار.
(د)	باستثناء ما ورد ذكره في القسم (8.5) "المصالح المباشرة أو غير المباشرة في المصدر"، ليس لأعضاء مجلس الإدارة أو لأيٍّ من أقربائهم أي أسهم أو مصلحة من أي نوع في المصدر أو في أيٍّ من شركاته التابعة (إن وجدت).
5.12	الفتوى
	عند طلب المصدر ومدير الترتيب، تُتاح نسخ من الفتوى الصادرة عن أعضاء اللجنة الشرعية التي تشكلت لأغراض البرنامج (يُشار إليها بـ "الفتوى") والمتعلقة بالصكوك وتوزع على المستثمرين المحتملين في الصكوك، حيث تؤكد، بحسب وجهة نظرهم، أن هيكل وآلية البرنامج وكل سلسلة من الصكوك، كما هو موضح بشكل كامل في مستندات الصفقة ونشرة الإصدار للبرنامج، متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
	لا يتحمل المصدر أي مسؤولية ولا يقدم أي إقرارات أو ضمانات أو تعهدات صريحة أو ضمنية فيما يتعلق بدقة المعلومات الواردة في الفتوى أو اكتمالها.
	تم إصدار الفتوى من قِبَل:
	الشيخ الدكتور محمد علي القرني (رئيس اللجنة)
	الدكتور القرني عضو في الهيئات الشرعية للعديد من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية الكبرى حول العالم، بما في ذلك بنك اتش اس بي سي أمانة، وبنك ساب، وسي تي الإسلامي، ومؤشر داو جونز للأسواق الإسلامية. كما يشارك الدكتور القرني بشكل متكرر في الهيئات الشرعية الخاصة بإصدارات الصكوك البارزة، مثل صكوك الكهرباء، وبنك السعودي الهولندي، وصكوك نور.
	الشيخ الدكتور فيصل الشمري (عضو)
	الدكتور الشمري هو عالم في الشريعة يتمتع بخبرة عملية واسعة في هيكل الصكوك والامثال لها. تشمل أدواره تقديم المشورة لشركات الاستثمار ومنصات التمويل الجماعي، بالإضافة إلى مشاركته في وضع المعايير التنظيمية العالمية، مثل عضويته في مجلس الحوكمة والأخلاقيات التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. كما يعزز خبرته من خلال نشاطه الأكاديمي وقيادته الفكرية في مجال الصكوك ضمن دوائر التمويل الإسلامي. وقد عمل الدكتور الشمري أيضاً بشكل وثيق مع الهيئة الشرعية الخاصة بالجهة المصدرة.
	الشيخ الدكتور يوسف عبدالله الشبيبي (عضو)
	الدكتور الشبيبي عضو في الهيئة الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كما يشغل منصب رئيس أو عضو في العديد من الهيئات الشرعية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية داخل المملكة وخارجها. بالإضافة إلى ذلك، يشغل الدكتور الشبيبي منصب رئيس وعضو في عدة هيئات شرعية، منها بنك الإنماء، وصكوك كابيتال، والصكوك الوطنية (الإمارات)، وأركابيتا (البحرين)، بالإضافة إلى غالبية منصات التمويل الجماعي المعنية بالدين والصكوك في المملكة.

الشيخ الدكتور حسن عبدالله فالج الحماي (عضو)

يحمل درجة الدكتوراه في الفقه من كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. وهو عضو في لجنة الالتزام الشرعي الخاصة بالجهة المصدرة، وعضو في اللجنة الشرعية لشركة المجدوعي القابضة وشركاتها التابعة. يشغل حاليًا منصب مستشار شرعي في الإدارة الشرعية بالبنك الأهلي السعودي. وقد ساهم في العديد من المؤتمرات، وشارك في أبحاث شرعية وتدريب في مجالات المعاملات المالية المعاصرة والأوقاف.

6.12 المستندات المتاحة للمعاينة

تتوفر نسخ من الوثائق التالية للاطلاع عليها في المقر الرئيسي للمصدر الواقع في مبنى 2881، حي الفيصلية، طريق الملك فهد بن عبدالعزيز، الدمام 32272، المملكة، خلال ساعات العمل الرسمية في كل يوم عمل من أيام الأسبوع (باستثناء يوم الجمعة والسبت والعطلات الرسمية)، وذلك لمدة ثلاثة أيام من بداية فترة الطرح:

- 1-6-12 النظام الأساس والوثائق التأسيسية الأخرى للمصدر؛
- 2-6-12 نسخة من قرار مجلس إدارة المصدر المتعلق بإنشاء البرنامج، وإصدار الصكوك، ودخول المصدر في مستندات الصفقة، بتاريخ 1446/06/11 هـ (الموافق 2024/12/12 م)؛

- 3-6-12 نسخة من عدم مانعة البنك المركزي السعودي بشأن إصدار الصكوك بتاريخ 1447/04/24 هـ (الموافق 2025/10/16 م)؛
- 4-6-12 نسخة من موافقة هيئة السوق المالية لتسجيل وطرح الصكوك بتاريخ 1447/07/09 هـ (الموافق 2025/12/29 م)؛
- 5-6-12 نسخة من الموافقة المشروطة الممنوحة من قبل "تداول" فيما يتعلق بإدراج الصكوك بتاريخ 1447/05/29 هـ (الموافق 2025/11/20 م).

6-6-12 شهادة السجل التجاري للمصدر؛

7-6-12 خطابات الموافقة من:

(أ) المستشار المالي ومدير الترتيب الوحيد على إدراج اسمه وشعاره في نشرة الإصدار للبرنامج؛

(ب) المتعامل والجهات المستلمة على إدراج اسمه وشعاره في نشرة الإصدار للبرنامج؛

(ج) المستشار القانوني للمصدر على إدراج اسمه وشعاره في نشرة الإصدار للبرنامج؛ و

(د) شركة كي بي إم جي للاستشارات المهنية على إدراج أسمائهما وشعاراتهما وبياناتهما في نشرة الإصدار للبرنامج.

8-6-12 مستندات الصفقة؛

9-6-12 العقود أو الترتيبات السارية أو المحتملة، والتي يكون لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو كبار التنفيذيين أو أي من أقاربهم مصلحة فيها، والمرتبطة بأعمال المصدر؛

10-6-12 جميع التقارير الأخرى، أو الخطابات، أو الوثائق، وتقديرات القيمة، أو البيانات الصادرة عن أي خبير تم استخراج أي جزء منها أو الإشارة إليها في نشرة الإصدار للبرنامج هذه؛ و

11-6-12 القوائم المالية المراجعة للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 م، والتي تشمل أيضًا معلومات مالية غير مدققة مقارنة للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 م، بالإضافة إلى الإيضاحات المرافقة لها وتقرير المدقق المستقل عليها؛

12-6-12 القوائم المالية المراجعة للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 م، والتي تشمل أيضًا معلومات مالية مقارنة للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 م، بالإضافة إلى الإيضاحات المرافقة لها وتقرير المدقق المستقل عليها؛

13-6-12 القوائم المالية المراجعة للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 م، والتي تشمل أيضًا معلومات مالية مقارنة للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 م، بالإضافة إلى الإيضاحات المرافقة لها وتقرير المدقق المستقل عليها؛ و

14-6-12 القوائم المالية المختصرة غير المراجعة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025 م، والتي تشمل أيضًا معلومات مالية مقارنة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024 م، بالإضافة إلى الإيضاحات المرافقة لها وتقرير المدقق المستقل عليها.

يجوز لحملة الصكوك، طالما كان أي من الصكوك لا يزال قائمًا، الاطلاع على نسخ من مستندات الصفقة الخاصة بالسلسلة، وذلك في المكاتب المحددة لوكيل حملة الصكوك وفقًا لما هو مبين في القسم المعنون "دليل المصدر".

7.12 الإعفاءات

لم يتقدم المصدر بطلب إلى الهيئة للحصول على أي إعفاءات من أي متطلبات تنظيمية صادرة عنها.

13. التعريفات

في نشرة الإصدار للبرنامج هذه، ما لم يظهر خلاف ذلك في السياق، فإن الإشارة إلى أي نظام أو حكم من أحكام النظام تعتبر إشارة إلى ذلك النظام أو الحكم بصيغته الممتدة أو المعدلة أو المعاد سنّها، بما يشمل -عند الاقتضاء- اللوائح التنفيذية ذات الصلة.

ما لم يتم تعريف المصطلحات بخلاف ذلك في القسم (8) "أحكام الصكوك وشروطها" من نشرة الإصدار للبرنامج أو يتطلب السياق خلاف ذلك، يكون للمصطلحات والتعابير المستخدمة في نشرة الإصدار للبرنامج هذه المعاني التالية:

"مدير الترتيب" يعني شركة تأثير مالية؛

"لائحة الزكاة المعدلة" تعني لائحة الزكاة التي تم تعديلها واستكمالها بموجب القرار الوزاري رقم 58705 بتاريخ 1444/09/21 هـ (الموافق 2023/04/12 م)؛

"نظام مكافحة غسل الأموال" يعني نظام مكافحة غسل الأموال الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/20 بتاريخ 1439/02/04 هـ (الموافق 2017/10/24 م)؛

"الهيئة" تعني هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية؛

"نظام الإفلاس" يعني نظام الإفلاس الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/50 بتاريخ 1439/05/28 هـ (الموافق 2018/02/14 م)، والمعدل بموجب المرسوم الملكي رقم م/89 بتاريخ 1441/07/09 هـ (الموافق 2020/03/04 م)؛

"نشرة الإصدار للبرنامج" تعني نشرة الإصدار للبرنامج المؤرخة في [●] م فيما يتصل بالبرنامج، حسبما يطرأ عليه من تعديلات أو إضافات أو تحديثات من وقت لآخر، بما في ذلك كل المعلومات والملاحق التي تشكل جزءاً من نشرة الإصدار للبرنامج هذه؛

"النظام الأساس" يعني الوثيقة الرسمية التي تتضمن الأحكام المنظمة للمصدر والصادرة طبقاً لأحكام نظام الشركات، بما في ذلك مجلس الإدارة واجتماعات جمعية المساهمين ورأس المال ومالية المصدر وتوزيع الأرباح وغيرها من الأحكام الأخرى؛

"نظام أسواق رأس المال" يعني نظام أسواق رأس المال الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/30 بتاريخ 1424/06/02 هـ (الموافق 2003/08/01 م) والمعدل بموجب المرسوم الملكي رقم م/16 بتاريخ 1441/01/19 هـ (الموافق 2019/09/18 م)؛

"نظام المعاملات المدنية" يعني نظام المعاملات المدنية الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/191 بتاريخ 1444/11/29 هـ (الموافق 2023/06/18 م)؛

"الشروط" لها المعنى الممنوح لها في القسم (8) "أحكام الصكوك وشروطها" من نشرة الإصدار للبرنامج؛

"نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله" يعني النظام المتعلق بمكافحة جرائم الإرهاب وتمويلها، والصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/21 بتاريخ 1439/02/12 هـ (الموافق 2017/11/01 م)؛

"نظام الرهن التجاري" يعني نظام الرهن التجاري الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/86 بتاريخ 1439/08/08 هـ (الموافق 2018/04/24 م)؛

"نظام الشركات" يعني نظام الشركات الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/3 بتاريخ 1437/01/28 هـ (الموافق 2015/11/10 م)؛

"لائحة الشركات" تعني لائحة الشركات الصادرة بموجب المرسوم الملكي رقم م/132 وتاريخ 1443/12/01 هـ (الموافق 2022/06/30 م)؛

"إيداع" تعني شركة مركز إيداع الأوراق المالية؛

"نظام التنفيذ" يعني نظام التنفيذ الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/53 بتاريخ 1422/08/13 هـ (الموافق 2012/07/03 م)؛

"نظام التعاملات الإلكترونية" يعني نظام التعاملات الإلكترونية الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/18 بتاريخ 1428/03/08 هـ (الموافق 2007/03/26 م)؛

"نظام مراقبة شركات التمويل" يعني نظام مراقبة شركات التمويل، الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/51 بتاريخ 1433/08/13 هـ (الموافق 2012/07/03 م)، حسبما يطرأ عليه من تعديل من وقت لآخر؛

"نظام التأجير التمويلي" يعني نظام التأجير التمويلي الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/48 بتاريخ 1433/08/13 هـ (الموافق 2012/07/03 م)؛

"م" تعني التقويم الميلادي؛

"دول مجلس التعاون الخليجي" يُقصد بها مجلس التعاون الخليجي (الذي يضم مملكة البحرين، ودولة الكويت، وسلطنة عمان، ودولة قطر، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات)؛

"إجمالي الناتج المحلي" يعني الناتج المحلي الإجمالي؛

"الصك الموحد" له المعنى الممنوح له في الصفحة (2) من نشرة الإصدار للبرنامج.

"الحكومة" يُقصد بها حكومة المملكة العربية السعودية؛

"هـ" تعني التقويم الهجري؛

"نموذج طلب شراء المستثمر" له المعنى الممنوح له في الصفحة (1) من نشرة الإصدار للبرنامج.

"نظام ضريبة الدخل" يعني نظام ضريبة الدخل الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/1 بتاريخ 1425/01/15هـ (الموافق 2004/03/06م) ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم 1535 بتاريخ 1425/06/11هـ (الموافق 2004/08/11م)، حسيماً يطرأ عليه من تعديل من وقت لآخر؛

"تاريخ الإصدار" له المعنى الممنوح له في الصفحة (1) من نشرة الإصدار للبرنامج؛

"المصدر" يعني شركة راية للتمويل؛

"المملكة" أو "السعودية" أو تعني المملكة العربية السعودية؛

"قواعد الإدراج" تعني قواعد الإدراج الخاصة بشركة السوق المالية السعودية والمعتمدة من مجلس هيئة السوق المالية في المملكة بموجب قراره رقم 123-3-2017 بتاريخ 1439/04/09هـ (الموافق 2017/12/27م)؛

"عملية الطرح" لها المعنى الممنوح لها في الصفحة [●] من نشرة الإصدار للبرنامج.

"نظام حماية البيانات الشخصية" يعني نظام حماية البيانات الشخصية الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/19 بتاريخ 1443/02/08هـ (الموافق 2021/09/15م)؛

"لائحة الزكاة السابقة" تعني لائحة الزكاة التنفيذية في المملكة الصادرة عن وزارة المالية بموجب القرار الوزاري رقم 2082 بتاريخ 1438/06/01هـ (الموافق 2017/02/28م)؛

"شخص مؤهل" يعني:

(أ) أي شخص طبيعي مقيم في المملكة وفقاً لنظام ضريبة الدخل، أو

(ب) أي شخص اعتباري مقيم في المملكة العربية السعودية وفقاً لنظام ضريبة الدخل ويحمل سجل تجاري ساري المفعول صادر عن وزارة التجارة. ومع ذلك لا يسري بند امتلاك الشخص الاعتباري لرقم سجل تجاري ساري المفعول صادر عن وزارة التجارة على الهيئات الحكومية في المملكة ولا على صناديق الاستثمار المشتركة المؤسسة في المملكة والتي يديرها شخص مصرح له من الهيئة، أو أي كيان آخر تم تأسيسه في المملكة ولا توجب عليه أنظمة المملكة أن يكون لديه سجل تجاري، على أن يكون لديه في كل الحالات حساب مصرفي لدى بنك محلي في المملكة.

"نظام الرهن العقاري" يعني نظام الرهن العقاري المسجل الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/49 بتاريخ 1433/08/13هـ (الموافق 2012/07/03م)؛

"الجهة المستلمة" تعني البنك المرخص من قبل البنك المركزي السعودي والمحدد كجهة مستلمة في الشروط النهائية المطبقة؛

"أمين السجل" يعني شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع) (ويشمل أي مسجل لاحق يتم تعيينه وفقاً لأحكام اتفاقية التسجيل)؛

"اتفاقية التسجيل" لها المعنى الممنوح لها في القسم (2-4-23) "المخاطر المتعلقة باتفاقية التسجيل"؛

"اللائحة س (S)" تعني اللائحة س بموجب قانون الأوراق المالية الأمريكي لعام 1933م، بصيغته المعدلة؛

"قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة" تعني قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم 3-123-2017 بتاريخ 1439/04/09هـ (الموافق 2017/12/27م) والمعدلة بقرار رقم 1-94-2025 وتاريخ 1447/03/09هـ (الموافق 2025/09/01م).

"سداد" يعني نظام دفع يملكه البنك المركزي السعودي ويعمل كنظام وطني لعرض ودفع الفواتير إلكترونياً في المملكة؛

"السايبور" يعني سعر الفائدة المعروض على الودائع بالريال السعودي؛

"ساما" تعني البنك المركزي السعودي؛

"ريال" أو "ريال سعودي" تشير إلى العملة الرسمية للمملكة العربية السعودية؛

"نظام تأمين الحقوق بالأصول المنقولة" يعني النظام الخاص بتأمين الحقوق بالأصول المنقولة، الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/94 بتاريخ 15/08/1441هـ (الموافق 2020/04/08م)؛

"قانون الأوراق المالية" يعني قانون الأوراق المالية الأمريكي لعام 1933؛

"السلسلة" تعني أي شريحة من الصكوك بالإضافة إلى أي شريحة أو شرائح إضافية من الصكوك، والتي: (أ) يُنص على توحيدها واعتبارها جزءاً من سلسلة واحدة؛ و(ب) ستكون خاضعة لنفس الشروط والأحكام، أو لشروط وأحكام متطابقة في جميع مبلغ وتاريخ الدفعة الأولى من مبالغ التوزيع الدورية وتاريخ بدء استحقاقها؛

"الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين" تعني الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في المملكة؛

"الشريحة الاسمية المحددة" تعني مبلغ (1,000) ألف ريال سعودي أو كما هو محدد بالشروط النهائية المطبقة؛

"الشركة التابعة" تعني فيما يتعلق بأي شخص ("الشخص الأول")، في أي وقت محدد، أي شخص آخر ("الشخص الثاني"):

(أ) تخضع سياساته وإدارته لشخص أول يتحكم به أو لديه سلطة التحكم به، سواءً من خلال ملكية رأس المال، أو بموجب عقد، أو عبر سلطة تعيين أو عزل أعضاء الجهاز الإداري للشخص الثاني؛ أو

(ب) يملك بشكل مباشر أو غير مباشر أكثر من 50% من رأس المال المُصدر للشخص الثاني (أو ما يعادله) كحصة نفعية؛

"تداول السعودية" تعني السوق المالية السعودية؛

"دافع الضرائب" يعني ولأغراض معاملة الزكاة، الشخص الخاضع لأحكام اللائحة التنفيذية لتحصيل الزكاة (1445هـ) والذي يمارس نشاطاً أو حصل على ترخيص بمزاولة هذا النشاط.

"الشريحة" تعني الصكوك المتطابقة من جميع النواحي (بما في ذلك تاريخ الإصدار والإدراج والتداول)؛

"مستندات الصفقة" تعني -فيما يخص كل سلسلة من الصكوك- اتفاقية المضاربة الرئيسية، وإعلان الوكالة الرئيسي معززاً بكل إعلان وكالة تكميلي ذي صلة، واتفاقية إدارة المدفوعات، والصكوك (بما في ذلك كل صك موحد والشروط)، وأي اتفاقيات أو تعهدات أو مستندات أخرى يتم تصنيفها كمستندات صفقة من قبل الأطراف المعنية؛

"نظام معالجة المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية" يعني النظام الخاص بمعالجة المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/38 بتاريخ 25/04/1442هـ (الموافق 2020/12/10م)؛

"الضريبة الاستقطاع" تعني ضريبة الاستقطاع عند المصدر؛

"هيئة الزكاة والضريبة والجمارك" تعني هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في المملكة؛ و

"لائحة الزكاة" تعني اللائحة التنفيذية للزكاة المعتمدة من وزارة المالية بموجب القرار الوزاري رقم 2216 بتاريخ 07/07/1440هـ (الموافق 2019/03/14م).

14. المصاريف

يتحمل المصدر جميع المصاريف والتكاليف المتعلقة بالبرنامج والتي تقدر بحوالي 16,300,000 (ستة عشر مليون وثلاثمائة ألف) ريال سعودي وتشمل المصاريف أتعاب المستشار المالي ومدير الترتيب ووكيل حملة الصكوك والمستشار القانوني والمحاسب القانوني، وتكاليف التسويق والطباعة، والمصاريف الأخرى المتعلقة بالبرنامج، وسيتم خصم كافة مصاريف الطرح من إجمالي متحصلات الطرح. وسيتم توضيح المصاريف والتكاليف الخاصة بكل سلسلة إصدار في الشروط النهائية المطبقة.



15.	الملاحق – القوائم المالية والنظام الأساس
1.15	القوائم المالية لسنة 2022م
2.15	القوائم المالية لسنة 2023م
3.15	القوائم المالية لسنة 2024م
4.15	القوائم المالية المرحلية
5.15	النظام الأساس للمُصدر



شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)

القوائم المالية الأولية المختصرة

مع

تقرير فحص مراجع الحسابات المستقل
لفترتي الثلاثة أشهر والستة أشهر المنتهيتين في
٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
القوائم المالية الأولية المختصرة
لفترتي الثلاثة أشهر والستة أشهر المنتهيتين في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م

الصفحة	الفهرس
-	تقرير مراجع الحسابات المستقل عن فحص القوائم المالية الأولية المختصرة
١	قائمة المركز المالي المختصرة
٢	قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر المختصرة
٣	قائمة التغيرات في حقوق المساهمين المختصرة
٤	قائمة التدفقات النقدية المختصرة
١٦ - ٥	إيضاحات حول القوائم المالية الأولية المختصرة

تقرير مراجع الحسابات المستقل عن فحص القوائم المالية الأوليّة المُختصرة

للسادة مساهم شركة راية للتمويل

مقدمة

لقد فحصنا القوائم المالية الأوليّة المختصرة كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥م المرفقة لشركة راية للتمويل ("الشركة") المكونة من:

- قائمة المركز المالي المُختصرة كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥م؛
- قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر المختصرة عن فترتي الثلاثة أشهر والستة أشهر المنتهيتين في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥م؛
- قائمة التغيرات في حقوق المساهمين المختصرة عن فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥م؛
- قائمة التدفقات النقدية المختصرة عن فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥م؛ و
- الايضاحات للقوائم المالية الأوليّة المختصرة.

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه القوائم المالية الأوليّة المختصرة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٣٤) "التقرير المالي الأولي" المعتمد في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا هي إبداء استنتاج عن هذه القوائم المالية الأوليّة المختصرة استناداً إلى فحصنا.

نطاق الفحص

لقد قمنا بالفحص وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات الفحص (٢٤١٠) "فحص المعلومات المالية الأوليّة المُنفذ من قبل مراجع الحسابات المستقل للمنشأة"، المعتمد في المملكة العربية السعودية. ويتكون فحص المعلومات المالية الأوليّة المُختصرة من توجيه استفسارات بشكل أساسي للأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات فحص أخرى. ويعد الفحص أقل بشكل كبير في نطاقه من المراجعة التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وبالتالي فإنه لا يمكننا من الحصول على تأكيد بأننا سنعلم بجميع الأمور الهامة التي يمكن التعرف عليها خلال عملية مراجعة. وعليه، فلن نُبدي رأي مراجعة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل عن فحص القوائم المالية الأوليّة المُختصرة

للسادة مساهم شركة راية للتمويل (يتبع)

الاستنتاج

استناداً إلى فحصنا، فلم ينم إلى علمنا شيء يجعلنا نعتقد بأن القوائم المالية الأوليّة المختصرة كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م المرفقة لشركة راية للتمويل غير معدة، من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٤ "التقرير المالي الأولي" المعتمد في المملكة العربية السعودية.

شركة كي بي إم جي للاستشارات المهنية



محمد نجيب الخليوي
رقم الترخيص: ٤٨١

الخبر، في ٢٤ يوليو ٢٠٢٥ م
الموافق: ٢٩ محرم ١٤٤٧ هـ

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
قائمة المركز المالي المختصرة
كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م (مراجعة)	٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م (غير مراجعة)	إيضاحات	
			الموجودات
٢٧,٦٢٩,٦٠٤	١١٥,٢٩٩,٢٠٠	٣	النقد وما في حكمه
٣٣,٦٦٤,٤٨٤	١٨,٣٨٧,٢٠٨	٤	مدفوعات مقدماً وموجودات متداولة أخرى
١,٧٩١,٥٨٩,٦٤٩	١,٨٨٩,٢٤٥,٤٦١	٥	صافي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي
١١٦,١٤٢,٧٠١	١٠٧,٩٦٠,٩٤٩	٦	صافي الاستثمار في تمويل المراجعة
-	٨٦,٩٩١,٦٨٧	١٦	صافي موجودات خدمة من تورق
٦,٠١٩,٨٢٢	٨,٧٥٥,٤٥٦		موجودات حق استخدام
٥,٧٦٥,٢٤٣	٩,٣٥٤,٨٧٢		ممتلكات ومعدات
٧٥٢,٢٠٩	٥٥٥,٥٨٢		موجودات غير ملموسة
٨٩٢,٨٥٠	٨٩٢,٨٥٠		موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
١,٩٨٢,٤٥٦,٥٦٢	٢,٢٣٧,٤٤٣,٢٦٥		مجموع الموجودات
			حقوق المساهمين والمطلوبات
			حقوق المساهمين
٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	١	رأس المال
٤,٩٤٤,٦٨٨	٣٩,٢٧٢,٠٠٣		أرباح مبقاة
٣٣٤,٩٤٤,٦٨٨	٣٦٩,٢٧٢,٠٠٣		مجموع حقوق المساهمين
			المطلوبات
٢٦٧,١٠٨,٤١٤	١٧٧,٥٠٩,٦٠٢	٨	الذمم الدائنة
٥٣,٠٩١,٩١٧	٦٤,٥٥٠,٥٧٨	٩	مصروفات مستحقة ومطلوبات متداولة أخرى
٦,٢٥٢,٠٩٠	١٠,٩٥١,٩٩٩	١٠	مخصص الزكاة
١,٣١٠,٥٣٩,١٦٥	١,٦٠١,١٦٢,٢٣٠	١١	القروض
٦,٤٥٦,٦٥٦	٩,١٢٥,٧٨٧		التزامات عقود الإيجار
٤,٠٦٣,٦٣٢	٤,٨٧١,٠٦٦		مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
١,٦٤٧,٥١١,٨٧٤	١,٨٦٨,١٧١,٢٦٢		مجموع المطلوبات
١,٩٨٢,٤٥٦,٥٦٢	٢,٢٣٧,٤٤٣,٢٦٥		مجموع حقوق المساهمين والمطلوبات

تم اعتماد هذه القوائم المالية الظاهرة في الصفحات من (١) إلى (١٦) من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٩ محرم ١٤٤٧ هـ الموافق ٢٤ يوليو ٢٠٢٥ م وتم توقيعها نيابة عنهم من قبل:

عبدالله بن علي المجدوعي رئيس مجلس الإدارة	عادل بن صالح الحواري الرئيس التنفيذي	محمد مغربي المدير المالي التنفيذي

تعد الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (١٩) الظاهرة في الصفحات من (٥) إلى (١٦) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الأولية المختصرة.

شركة رابية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر المختصرة
لفترتي الثلاثة أشهر والستة أشهر المنتهيتين في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

الإيرادات	لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م (غير مراجعة)	لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م (غير مراجعة)	لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م (غير مراجعة)	لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م (غير مراجعة)
إيرادات تأجير تمويلي (إيضاح ١٢)	٦٨,٥٢٥,٤٧٨	٤٣,٣١٥,٤٩٣	١٣٩,١٦٥,٣٢٤	٨٠,٠٨٣,٥٠٢
دخل عمولة	١٩,٠٥٤,٤٠٩	١٢,٢٥٧,٠٤٤	٣٧,٦٩٢,٧٦٩	٢٢,٩١٦,٤٩٨
ربح من التورق	١٤,٦٨١,٩٤٢	-	٢٤,٠٦٩,٥١٢	-
مجموع الإيرادات	١٠٢,٢٦١,٨٢٩	٥٥,٥٧٢,٥٣٧	٢٠٠,٩٢٧,٦٠٥	١٠٣,٠٠٠,٠٠٠
المصروفات				
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة عن الموجودات المالية (إيضاح ٥ و ٦)	(٨,٤٩٣,٨٠٢)	(٤,١٤١,٢٤٢)	(١١,٧٤٣,٦٠٣)	(١٠,٠٠٧,٥١٩)
تأمين وتكاليف أخرى لسيارات ممولة	(٢٦,١٦١,٥٣٤)	(١٥,٤١٣,٥٥٤)	(٥١,٤٧١,١٣٠)	(٢٩,٢٩٩,٤٩٥)
تكلفة تمويلية	(٢٦,٠٧٩,١٦٠)	(١٣,٠٧٣,١٥٤)	(٥١,٤٨٠,٥٨٥)	(٢٣,٣٣٣,٢٩١)
رواتب ومصروفات متعلقة بالموظفين	(١٥,٢١٠,٩٠٠)	(١٠,٦٣٨,٥٧٣)	(٢٩,٢٠٩,١٦٧)	(٢٠,١٩٥,٢٠١)
استهلاك وإطفاء	(١,١١٩,٣٧٧)	(٧٣٨,٧١٥)	(٢,٠٧٤,٢٥٠)	(١,٤٦٦,٠٦٦)
مصروفات أخرى (إيضاح ١٣)	(٥,٣٦٥,٠٥٨)	(٦,٠٠٧,٦٩٦)	(٩,٨٤٨,٨٠٥)	(٨,٩٦٨,١٧٢)
إجمالي المصروفات	(٨٢,٤٢٩,٨٣١)	(٥٠,٠١٢,٩٣٤)	(١٥٥,٨٢٧,٥٤٠)	(٩٣,٢٦٩,٧٤٤)
الربح قبل الزكاة	١٩,٨٣١,٩٩٨	٥,٥٥٩,٦٠٣	٤٥,١٠٠,٠٦٥	٩,٧٣٠,٢٥٦
مصروف الزكاة (إيضاح ١٠)	(٦,٣٨٧,٦٩٦)	(٧٨٨,٢٤٩)	(١٠,٧٧٢,٧٥٠)	(١,٠٠٣,٢٦١)
ربح الفترة	١٣,٤٤٤,٣٠٢	٤,٧٧١,٣٥٤	٣٤,٣٢٧,٣١٥	٨,٧٢٦,٩٩٥
الدخل الشامل الآخر				
بنود لن يُعاد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة:	-	-	-	-
ربح إعادة قياس خطط المنافع المحددة	-	-	-	-
الدخل الشامل الآخر للفترة	١٣,٤٤٤,٣٠٢	٤,٧٧١,٣٥٤	٣٤,٣٢٧,٣١٥	٨,٧٢٦,٩٩٥
مجموع الدخل الشامل للفترة				

تعد الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (١٩) الظاهرة في الصفحات من (٥) إلى (١٦) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الأولية المختصرة.

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
قائمة التغيرات في حقوق المساهمين المختصرة
لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

الأرباح المبقة/ (الخسائر المتراكمة)	رأس المال	المجموع
٤,٩٤٤,٦٨٨	٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٣٤,٩٤٤,٦٨٨
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٥ م (مراجعة)		
٣٤,٣٢٧,٣١٥	-	-
-	-	-
ربح الفترة (غير مراجعة)		
٣٤,٣٢٧,٣١٥	-	-
الدخل الشامل الآخر (غير مراجعة)		
٣٩,٢٧٢,٠٠٣	٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٦٩,٢٧٢,٠٠٣
مجموع الدخل الشامل للفترة (غير مراجعة)		
الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م (غير مراجعة)		
(١٨,٣٠١,٤٦٧)	٢٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٢١١,٦٩٨,٥٣٣
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤ م (مراجعة)		
-	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٨,٧٢٦,٩٩٥	-	-
-	-	-
الزيادة في رأس المال		
٨,٧٢٦,٩٩٥	-	-
ربح الفترة (غير مراجعة)		
٨,٧٢٦,٩٩٥	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٨,٧٢٦,٩٩٥
الدخل الشامل الآخر (غير مراجعة)		
(٩,٥٧٤,٤٧٢)	٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٢٠,٤٢٥,٥٢٨
مجموع الدخل الشامل للفترة (غير مراجعة)		
الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م (غير مراجعة)		

تعد الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (١٩) الظاهرة في الصفحات من (٥) إلى (١٦) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الأولية المختصرة.

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
قائمة التدفقات النقدية المختصرة
لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م (غير مراجعة)	لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م (غير مراجعة)	إيضاحات	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
٩,٧٣٠,٢٥٦	٤٥,١٠٠,٠٦٥		الربح قبل الزكاة التعديلات :-
١,١٢٢,٨٨٠	١,٨٧٧,٦٢٣		- الاستهلاك
١٠,٠٠٧,٥١٩	١١,٧٤٣,٦٠٣	٥, ٦	- مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة
٣٤٣,١٨٦	١٩٦,٦٢٧		- إطفاء
٢٣,٣٣٣,٢٩١	٥١,٤٨٠,٥٨٥		- تكلفة تمويلية
-	(٥,١٢٨)		- ربح من التوقف عن إثبات موجودات حق استخدام
١٩٩,٠١٢	٨٠٧,٤٣٤		- مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
-	(٢٤,٠٦٩,٥١٢)		- ربح من التورق
			التغيرات في رأس المال العامل:
(٣٨٩,٨٢١,٠٩٤)	(٦٩٦,٤٣١,٣٦٢)		- صافي الاستثمار في الإيجار التمويلي
-	٥٤٨,٧٥٠,٠٠٠		- النقد المستلم من بيع ذمم تأجير تمويلي مدينة
(١٨,٦٥٤,٤٦٩)	(١,١٨١,٢٠٠)		- مدفوعات مقدماً وموجودات متداولة أخرى
١٠,١٩٥,٧٩٧	(٨٩,٥٩٨,٨١٢)		- الذمم الدائنة
(٢,٦٣٢,٦١٩)	١٠,٩٩١,٦٨١		- مصروفات مستحقة ومطلوبات متداولة أخرى
(٣٥٦,١٧٦,٢٤١)	(١٤٠,٣٣٨,٣٩٦)		النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
(١,٥٩٩,٦٥٨)	(٦,٠٧٢,٨٤١)	١٠	زكاة مدفوعة
(٣٥٧,٧٧٥,٨٩٩)	(١٤٦,٤١١,٢٣٧)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
			التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(١,٣٤٢,٨١٧)	(٤,٥٥٥,٦٠١)		شراء الممتلكات والمعدات
-	(١٤٥,١٣١)		إضافات إلى برامج حاسب آلي تحت التطوير
(١,٣٤٢,٨١٧)	(٤,٧٠٠,٧٣٢)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
			التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
٣٩٢,٥٠٠,٠٠٠	٤٤٥,٠٠٠,٠٠٠	١١	متحصلات من قروض طويلة الأجل
(٧٦,١٤٦,٤٧٢)	(١٥٦,٢٣٩,٦٠١)	١١	المسدد من قروض طويلة الأجل
(١٩,٠٦٤,٨٠٦)	(٤٨,٩٠٩,٣٣٧)		فوائد مدفوعة على قروض طويلة الأجل
١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	-		المتحصل من الزيادة في رأس المال
(٨٢٥,٦٠٠)	(١,٠٦٩,٤٩٧)		المسدد من التزامات عقود الإيجار
٣٩٦,٤٦٣,١٢٢	٢٣٨,٧٨١,٥٦٥		صافي النقد من الأنشطة التمويلية
٣٧,٣٤٤,٤٠٦	٨٧,٦٦٩,٥٩٦		صافي التغير في النقد وما في حكمه
٣,٨٠٧,٧٥٦	٢٧,٦٢٩,٦٠٤		النقد وما في حكمه في بداية الفترة
٤١,١٥٢,١٦٢	١١٥,٢٩٩,٢٠٠	٣	النقد وما في حكمه في نهاية الفترة
			معلومات إضافية
			المعاملات غير النقدية:
١,٥٣١,٩٣٣	٣,٥٨٩,٥٣٩		موجودات حق استخدام مسجلة مقابل التزامات عقود إيجار

تعد الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (١٩) الظاهرة في الصفحات من (٥) إلى (١٦) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الأولية المختصرة.

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية الأوليّة المختصرة
لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

١. معلومات حول الشركة

شركة راية للتمويل ("الشركة") شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة مملوكة مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم ٢٠٥٠١٠٤٦٠٩ الصادر من الدمام بتاريخ ٨ ربيع الثاني ١٤٣٦هـ (٢٨ يناير ٢٠١٥م)، وتعمل بناءً على موافقة البنك المركزي السعودي (ساما) رقم ٣٥١٠٠١٥٣٠٦٤ وتاريخ ٢٥ ذو الحجة ١٤٣٥هـ (١٩ أكتوبر ٢٠١٤م).. حصلت الشركة على ترخيص من ساما لممارسة أنشطة التأجير التمويلي بتاريخ ١٤ جمادى الثانية ١٤٣٧هـ (٢٣ مارس ٢٠١٦م). بالإضافة إلى ذلك، حصلت الشركة على شهادة عدم ممانعة من ساما للقيام بأنشطة تمويل المرابحة في المملكة العربية السعودية خلال سنة ٢٠١٩م. يقع المقر المسجل للشركة في ص. ب. ٣٣٦، الدمام ٣١٤١١، المملكة العربية السعودية.

الشركة مملوكة لشركة المجدوعي للسيارات المحدودة ("الشركة الأم") وهي شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية. أما الشركة الأم فهي مملوكة فعلياً لشركة علي إبراهيم صالح المجدوعي ("الشركة الأم النهائية")، والتي تخضع لسيطرة الشيخ علي إبراهيم صالح المجدوعي.

كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥م، بلغ رأس مال الشركة المصدر والمكتتب والمدفوع ٣٣ مليون سهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م: ٣٣ مليون سهم) قيمة كل منها ١٠ ريال سعودي مملوكة كما يلي:

اسم الطرف	بلد التسجيل	نسبة الملكية
شركة المجدوعي للسيارات المحدودة	المملكة العربية السعودية	٣٠ يونيو ٢٠٢٥م ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م ١٠٠٪
الملكية بالريال السعودي		
		٣٠ يونيو ٢٠٢٥م ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م ٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠ ٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، قرر المساهم زيادة رأس مال الشركة من ٢٣ مليون سهم إلى ٣٣ مليون سهم قيمة كل منها ١٠ ريال سعودي.

تتضمن هذه القوائم المالية عمليات الشركة وفروعها التالية:

الموقع	رقم السجل التجاري
الرياض	١٠١٠٦١٠٧٤٦
الدمام	٢٠٥٠١٠٤٦٠٩
جدة	٤٠٣٠٢٩٦١٥٥

٢. أسس الإعداد والسياسات والتقديرات المحاسبية ذات الأهمية النسبية

١-٢ بيان الالتزام

تم إعداد هذه القوائم المالية الأوليّة المختصرة ("القوائم المالية الأوليّة") وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة (٣٤) "التقرير المالي الأولي" المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وينبغي قراءتها مع القوائم المالية السنوية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م ("القوائم المالية السنوية الأخيرة"). ولا تتضمن هذه القوائم المالية الأوليّة المختصرة كافة المعلومات المطلوبة لإعداد مجموعة كاملة من القوائم المالية المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، ولكن تم إدراج التغيرات في السياسات المحاسبية وإيضاحات تفسيرية محددة (إن وجدت) لتفسير الأحداث والمعاملات الهامة لفهم التغيرات في المركز والأداء المالي الشركة منذ القوائم المالية السنوية الأخيرة.

٢-٢ مبدأ التكلفة التاريخية

تم إعداد هذه القوائم المالية الأوليّة المختصرة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستخدام مبدأ الاستمرارية، باستثناء الاستثمار الذي تم قياسه بالقيمة العادلة ومكافأة نهاية الخدمة للموظفين الذي يتم قياسه بطريقة ائتمان الوحدة المتوقعة.

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية الأولية المختصرة
لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

٢. أسس الإعداد والسياسات والتقديرات المحاسبية ذات الأهمية النسبية (يتبع)
٣-٢ أسس العرض

لا يتم عرض قائمة المركز المالي للشركة باستخدام تصنيف متداول / غير متداول. ومع ذلك، يتم تصنيف الأرصدة التالية عمومًا على أنها متداولة: النقد وما في حكمه، والمدفوعات مقدّمًا والموجودات المتداولة الأخرى، والذمم الدائنة، والمصروفات المستحقة والمطلوبات المتداولة الأخرى ومخصص الزكاة. يتم تصنيف الأرصدة التالية عمومًا على أنها غير متداولة: الممتلكات والمعدات، والموجودات غير الملموسة، ومكافأة نهاية الخدمة للموظفين. الأرصدة ذات الطبيعة المختلطة، أي التي تتضمن الأجزاء المتداولة وغير المتداولة، وتشمل صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي، وصافي الاستثمار في تمويل المراجعة، والتزامات عقود الإيجار والقروض.

٤-٢ عملة العرض والعملة الوظيفية

تم قياس البنود المدرجة في هذه القوائم المالية باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها الشركة. تم عرض هذه القوائم المالية الأولية المختصرة بالريال السعودي الذي يمثل العملة الوظيفية للشركة. تم تقريب جميع المعلومات المالية المعروضة إلى أقرب ريال سعودي، ما لم يذكر خلاف ذلك.

٥-٢ الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

عند إعداد هذه القوائم المالية الأولية المختصرة، تعد الأحكام الهامة التي أصدرتها الإدارة في تطبيق السياسات المحاسبية الجوهرية للشركة والمصادر الرئيسية لعدم التأكد من التقدير هي نفسها المطبقة على القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م.

٦-٢ المعايير والإصدارات الجديدة والتفسيرات:

(أ) المعايير الجديدة والمعدلة التي ليس لها تأثير جوهري في القوائم المالية المختصرة

تم تطبيق المعايير الجديدة أو المعدلة التالية خلال الفترة والتي ليس لها تأثير جوهري في القوائم المالية الأولية المختصرة:

- تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة والمطلوبات غير المتداولة مع التعهدات - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (١) "عرض القوائم المالية"؛
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (٧) قائمة التدفقات النقدية والمعيار الدولي للتقرير المالي (٧) "الأدوات المالية: الإفصاحات - ترتيبات تمويل الموردين"؛ و
- عدم قابلية التداول - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي ٢١ "تأثيرات التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية".

لم يكن لتطبيق المعايير المعدلة أي تأثير جوهري في المبالغ المثبتة في الفترة الحالية والفترات السابقة.

(ب) المعايير الجديدة والمعدلة الصادرة والتي لم تُطبق بعد

إن المعايير والتفسيرات الصادرة والتي لم تصبح سارية المفعول حتى تاريخ إصدار القوائم المالية الأولية المختصرة للشركة مبينة أدناه. تعتزم الشركة تطبيق هذه المعايير، إذا كانت واجبة التطبيق، عندما تصبح سارية المفعول.

قررت إدارة الشركة عدم اختيار التطبيق المبكر للمعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية:

- التعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية - التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) "الأدوات المالية"، والمعيار الدولي للتقرير المالي (٧) "الأدوات المالية: الإفصاحات"؛
- المعيار الدولي للتقرير المالي (١٨) "العرض والإفصاح للقوائم المالية"؛
- المعيار الدولي للتقرير المالي (١٩) "الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات".
- بيع أو مساهمة الموجودات بين المستثمر وشركته الزميلة أو المشروع المشترك - تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي ١٠ - "القوائم المالية الموحدة" ومعيار المحاسبة الدولي ٢٨ "الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة"

لا يُتوقع أن يكون للمعايير المذكورة أعلاه تأثير جوهري في القوائم المالية الأولية للشركة.

٧-٢ السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية

إنّ السياسات المحاسبية الجوهرية المتبعة في إعداد القوائم المالية الأولية المختصرة تتماشى مع تلك المتبعة في إعداد القوائم المالية السنوية للشركة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م.

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية الأولية المختصرة
لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

٣٠ يونيو ٢٠٢٥م (غير مراجعة)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م (مراجعة)	النقد وما في حكمه
١١٥,١٤٨,٧٤٣	٢٧,٤٧٤,٦٠٤	نقد لدى البنك
١٥٠,٤٥٧	١٥٥,٠٠٠	نقد بالصندوق
١١٥,٢٩٩,٢٠٠	٢٧,٦٢٩,٦٠٤	

٣٠ يونيو ٢٠٢٥م (غير مراجعة)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م (مراجعة)	المدفوعات مقدماً والموجودات المتداولة الأخرى
١١,٠٢٠,٩٣٤	٢٤,٥٨٥,٤٢٠	مصرفات مدفوعة مقدماً
٦,٦٩٢,٤٠٥	٨,٧٨٤,٧٩٠	مطالبات تأمين
٦٠٤,٩٩٦	٢٠,٤١٩	دفعات مقدمة إلى موردين
٢٩,٤٠٥	٥٣,١٠١	موجودات معاد اقتناؤها محتفظ بها لغرض إعادة البيع
٣٩,٤٦٨	٢٢٠,٧٥٤	أخرى
١٨,٣٨٧,٢٠٨	٣٣,٦٦٤,٤٨٤	

٣٠ يونيو ٢٠٢٥م (غير مراجعة)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م (مراجعة)	صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي
٢,٧٨١,٥٧٩,٢٩٩	٢,٥٩٩,١٦٧,٤٩٧	إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي
(٨٢٤,٩٤٨,٧٨٧)	(٧٤٣,٩٢٩,٣٤٩)	يخصم: إيرادات من عقود إيجار تمويلي غير مكتسبة
١,٩٥٦,٦٣٠,٥١٢	١,٨٥٥,٢٣٨,١٤٨	القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار المستحقة
(٦٧,٣٨٥,٠٥١)	(٦٣,٦٤٨,٤٩٩)	مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة من ذمم مديني عقود الإيجار التمويلي (إيضاح ٢-٥)
١,٨٨٩,٢٤٥,٤٦١	١,٧٩١,٥٨٩,٦٤٩	صافي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي
(١,٥٩٢,٦٥٥,٨٦٦)	(١,٤٩٢,٣٩٥,٨٩٥)	المستحقة بعد سنة واحدة
٢٩٦,٥٨٩,٥٩٥	٢٩٩,١٩٣,٧٥٤	المستحقة خلال سنة واحدة

١-٥ فيما يلي آجال استحقاق إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥م:

إجمالي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي (غير مراجعة)	إيرادات من عقود تأجير تمويلي غير مكتسبة (غير مراجعة)	القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار (غير مراجعة)
٥٥٤,٤٩٤,١٩٣	٢٣٨,٢٣٦,٨٥٤	٣١٦,٢٥٧,٣٣٩
٥٠٨,٦٦٦,٧٠٤	٢١٨,٧٨٠,٧١٣	٢٨٩,٨٨٥,٩٩١
٤٨٥,٤٩٣,٥٩٩	١٧٢,٥٦٣,٩٠١	٣١٢,٩٢٩,٦٩٨
٤٥٧,٢٨٧,٠٥٨	١١٥,٦٥٨,٥٧٧	٣٤١,٦٢٨,٤٨١
٧٧٥,٦٣٧,٧٤٥	٧٩,٧٠٨,٧٤٢	٦٩٥,٩٢٩,٠٠٣
٢,٧٨١,٥٧٩,٢٩٩	٨٢٤,٩٤٨,٧٨٧	١,٩٥٦,٦٣٠,٥١٢

أقل من سنة واحدة
من سنة إلى سنتين
بين سنتين وثلاث سنوات
بين ثلاث وأربع سنوات
بين أربع وخمس سنوات

فيما يلي استحقاق إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م:

إجمالي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي (مراجعة)	إيرادات من عقود تأجير تمويلي غير مكتسبة (مراجعة)	القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار (مراجعة)
٥٣٦,٣٤٦,٣٢٧	٢٢١,٠٣٢,٤٨٧	٣١٥,٣١٣,٨٤٠
٥٠٩,٢٣٢,١٢٥	١٩٩,٩٧٦,٥٤٥	٣٠٩,٢٥٥,٥٨٠
٤٦٧,٥٣٣,٧٥٥	١٥٧,١٦٦,١٤٨	٣١٠,٣٦٧,٦٠٧
٤٣٢,٢٨٧,٦٣٥	١٠٥,٠٨١,٤٣١	٣٢٧,٢٠٦,٢٠٤
٦٥٣,٧٦٧,٦٥٥	٦٠,٦٧٢,٧٣٨	٥٩٣,٠٩٤,٩١٧
٢,٥٩٩,١٦٧,٤٩٧	٧٤٣,٩٢٩,٣٤٩	١,٨٥٥,٢٣٨,١٤٨

أقل من سنة واحدة
من سنة إلى سنتين
بين سنتين وثلاث سنوات
بين ثلاث وأربع سنوات
بين أربع وخمس سنوات

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية الأولية المختصرة
لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م
(المبالغ المُدرجة بالريال السعودي)

٥. صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي (يتبع)

٢-٥ فيما يلي الحركة على الخسائر الائتمانية المتوقعة لدمج تأجير تمويلي مدينة:

٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م (غير مراجعة)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م (مراجعة)	٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م (غير مراجعة)	الرصيد في بداية الفترة / السنة
٦٣,٦٤٨,٤٩٩	٣٥,٢٢٠,٩٠٣	٣٥,٢٢٠,٩٠٣	المخصص للفترة/ للسنة
٩,٧٧٧,٠٧٥	٣٢,٥٢٠,٧٤٨	١٠,٥٧٤,٨١٨	شطب خلال الفترة/ السنة
(٦,٠٤٠,٥٢٣)	(٤,٠٩٣,١٥٢)	(٤,٠٩٣,١٥٢)	الرصيد في نهاية الفترة / السنة
٦٧,٣٨٥,٠٥١	٦٣,٦٤٨,٤٩٩	٤١,٧٠٢,٥٦٩	

٣-٥ فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لدمج الإيجار المدينة حسب الفئة:

٢٠٢٥ م (غير مراجعة)	لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م	عاملة	منخفضة الأداء	غير عاملة	المجموع
الرصيد الافتتاحي كما في ١ يناير	٤١,٠٢٦,٩٩٦	٦,٩٣٤,٣٣٠	١٥,٦٨٧,١٧٣	٦٣,٦٤٨,٤٩٩	
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى منخفضة الأداء (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر)	(٥,٧٤٨,٣٨٠)	١٠,٧٨٦,٧٩١	(٣٥٧,٠٨٩)	٤,٦٨١,٣٢٢	
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى غير عاملة (الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية)	(١,٣١١,٢٥٠)	(٩٠٠,١٥٤)	١٣,٢٦٣,١٣٨	١١,٠٥١,٧٣٤	
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى عاملة (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً)	٤٦٧,٨٣٣	(٢,٥٥٩,٠٤١)	(٥٣٥,١٦٠)	(٢,٦٢٦,٣٦٨)	
موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها	١٥,٩٢٨,٤٣٦	-	-	١٥,٩٢٨,٤٣٦	
تحصيلات / مبالغ مستردة	(٢٨,٩٠٣,٥٨٢)	(٢,٢٧١,٠٤٢)	(١,١٧٢,٠٠٨)	(٣٢,٣٤٦,٦٣٢)	
التغيرات في الافتراضات	١,٣٩٧,١٨٣	٢٢٦,٠٦٦	١١,٤٦٥,٣٣٤	١٣,٠٨٨,٥٨٣	
الشطب	-	-	(٦,٠٤٠,٥٢٣)	(٦,٠٤٠,٥٢٣)	
الرصيد الختامي كما في ٣٠ يونيو	٢٢,٨٥٧,٢٣٦	١٢,٢١٦,٩٥٠	٣٢,٣١٠,٨٦٥	٦٧,٣٨٥,٠٥١	

٢٠٢٤ م (مراجعة)	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	عاملة	منخفضة الأداء	غير عاملة	المجموع
الرصيد الافتتاحي كما في ١ يناير	١٩,٦٠٢,٠١٦	٢,٨٩١,١٢٧	١٢,٧٢٧,٧٦٠	٣٥,٢٢٠,٩٠٣	
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى منخفضة الأداء (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر)	(٥,١٢٨,٣١٦)	٦,٦٨٠,٧٠٢	(٣٤٢,٧٨٢)	١,٢٠٩,٦٠٤	
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى غير عاملة (الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية)	(٤,٦٩٥,٧٧١)	(٤٣٧,٦٠٢)	٨,٦٧٨,٥٩٥	٣,٥٤٥,٢٢٢	
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى عاملة (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً)	٣٩٢,٥٢٢	(١,٧٨٠,٦٧٦)	(١,٠٣٦,٠٩٦)	(٢,٤٢٤,٢٥٠)	
موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها	٣٧,٢٤٣,٢٠٩	-	-	٣٧,٢٤٣,٢٠٩	
تحصيلات / مبالغ مستردة	(٦,٥٥٧,٢٩١)	(٤١٩,٢٢١)	(٣,٠٣٤,٢٧٤)	(١٠,٠١٠,٧٨٦)	
التغيرات في الافتراضات	١٧٠,٦٢٧	-	٢,٧٨٧,١٢٢	٢,٩٥٧,٧٤٩	
الشطب	-	-	(٤,٠٩٣,١٥٢)	(٤,٠٩٣,١٥٢)	
الرصيد الختامي كما في ٣١ ديسمبر	٤١,٠٢٦,٩٩٦	٦,٩٣٤,٣٣٠	١٥,٦٨٧,١٧٣	٦٣,٦٤٨,٤٩٩	

٤-٥ فيما يلي إجمالي ذمم الإيجار المدينة حسب الفئة:

٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م (غير مراجعة)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م (مراجعة)	عاملة
٢,٥٧٠,٧٥٦,٨٢٤	٢,٤٥٢,٠٥٦,٧٤٩	منخفضة الأداء
١٤٧,٧٢١,٦٤٤	٩٥,٠١٦,٥٩١	غير عاملة
٦٣,١٠٠,٨٣١	٥٢,٠٩٤,١٥٧	
٢,٧٨١,٥٧٩,٢٩٩	٢,٥٩٩,١٦٧,٤٩٧	

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية الأولية المختصرة
لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

٥. صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي (يتبع)
٥-٥ فيما يلي الحركة على إجمالي ذمم الإيجار المدينة حسب الفئة:

لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م				٢٠٢٥ م (غير مراجعة)	
عاملة	منخفضة الأداء	غير عاملة	المجموع	الرصيد الافتتاحي كما في ١ يناير	
٢,٤٥٢,٠٥٦,٧٤٩	٩٥,٠١٦,٥٩١	٥٢,٠٩٤,١٥٧	٢,٥٩٩,١٦٧,٤٩٧	الموجودات المالية الفردية المحولة إلى منخفضة الأداء (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر)	
(١٣٣,٧٢٠,٩٩٩)	١٣٥,٤٨٩,٩١٩	(١,٧٦٨,٩٢٠)	-	الموجودات المالية الفردية المحولة إلى غير عاملة (الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية)	
(٣٠,٨٨١,٥٦٢)	(١١,٨٨٠,٦٧٧)	٤٢,٧٦٢,٢٣٩	-	الموجودات المالية الفردية المحولة إلى عاملة (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً)	
٣٨,٧٦٠,٤٨٥	(٣٦,١٤٢,٠٦٥)	(٢,٦١٨,٤٢٠)	-	موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها	
١,٢٥١,٢٨٨,٣٤٥	-	-	١,٢٥١,٢٨٨,٣٤٥	تحصيلات / مبالغ مستردة	
(١,٠٠٦,٧٤٦,١٩٤)	(٣٤,٧٦٢,١٢٤)	(٢٠,٧٠٢,٤٨٠)	(١,٠٦٢,٢١٠,٧٩٨)	الشطب	
-	-	(٦,٦٦٥,٧٤٥)	(٦,٦٦٥,٧٤٥)	الرصيد الختامي كما في ٣٠ يونيو	
٢,٥٧٠,٧٥٦,٨٢٤	١٤٧,٧٢١,٦٤٤	٦٣,١٠٠,٨٣١	٢,٧٨١,٥٧٩,٢٩٩		
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م				٢٠٢٤ م (مراجعة)	
عاملة	منخفضة الأداء	غير عاملة	المجموع	الرصيد الافتتاحي كما في ١ يناير	
١,٠٣٩,٢٦٥,١٠٦	٤٢,٩١٤,٩٤٣	٣٧,٦٤٦,٥٠٠	١,١١٩,٨٢٦,٥٤٩	الموجودات المالية الفردية المحولة إلى منخفضة الأداء (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر)	
(٩٥,١٠٠,٠٠٤)	٩٦,٧٧٩,٨٨٦	(١,٦٧٩,٨٨٢)	-	الموجودات المالية الفردية المحولة إلى غير عاملة (الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية)	
(٥١,٢٩٢,٤٢٧)	(٦,١٥٨,٤١١)	٥٧,٤٥٠,٨٣٨	-	الموجودات المالية الفردية المحولة إلى عاملة (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً)	
٣٠,٠٩٩,٥٢٤	(٢٤,٩٥٨,٠٢٢)	(٥,١٤١,٥٠٢)	-	موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها	
١,٧٧٣,٤٤٨,٦٩٧	-	-	١,٧٧٣,٤٤٨,٦٩٧	الشطب	
-	-	(٤,٧٥٩,٠١٣)	(٤,٧٥٩,٠١٣)	تحصيلات / مبالغ مستردة	
(٢٤٤,٣٦٤,١٤٧)	(١٣,٥٦١,٨٠٥)	(٣١,٤٢٢,٧٨٤)	(٢٨٩,٣٤٨,٧٣٦)	الرصيد الختامي كما في ٣١ ديسمبر	
٢,٤٥٢,٠٥٦,٧٤٩	٩٥,٠١٦,٥٩١	٥٢,٠٩٤,١٥٧	٢,٥٩٩,١٦٧,٤٩٧		

٦-٥ فيما يلي إجمالي ذمم الإيجار المدينة، الصافي من مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، حسب الفئة:

٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م (غير مراجعة)		٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م (مراجعة)		إجمالي الاستثمار في تمويل المراجعة يخضع: إيرادات تمويل مراجعة غير مكتسبة القيمة الحالية للاستثمار في تمويل المراجعة مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة من ذمم مديني تمويل مراجعة (إيضاح ٦-٢) صافي الاستثمار في تمويل المراجعة المستحقة بعد سنة واحدة المستحقة خلال سنة واحدة
عاملة	منخفضة الأداء	عاملة	منخفضة الأداء	
غير عاملة		غير عاملة		
٢,٥٤٧,٨٩٩,٥٨٨	١٣٥,٥٠٤,٦٩٤	٢,٤١١,٠٢٩,٧٥٣	٨٨,٠٨٢,٢٦١	
٣٠,٧٨٩,٩٦٦	٢,٧١٤,١٩٤,٢٤٨	٣٦,٤٠٦,٩٨٤	٢,٥٣٥,٥١٨,٩٩٨	
١٣١,٢٤٣,٦٠٧	(١٧,٠٢٩,٩٧٥)	١٤٦,٦٠٣,٩١٩	(١٩,١٧٣,٧٧٥)	
١١٤,٢١٣,٦٣٢	(٦,٢٥٢,٦٨٣)	١٢٧,٤٣٠,١٤٤	(١١,٢٨٧,٤٤٣)	
١٠٧,٩٦٠,٩٤٩	(٤٥,٧٥٥,١٩٠)	١١٦,١٤٢,٧٠١	(٥١,٥٧٢,٤٤٢)	
٦٢,٢٠٥,٧٥٩		٦٤,٥٧٠,٢٥٩		

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية الأولية المختصرة
لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

٦. صافي الاستثمار في تمويل المراجعة (يتبع)

٦-١ فيما يلي آجال استحقاق إجمالي الاستثمار في تمويل المراجعة كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م:

إجمالي الاستثمار في تمويل المراجعة (غير مراجعة)	إيرادات تمويل مراجعة غير مكتسبة (غير مراجعة)	القيمة الحالية للاستثمار في تمويل المراجعة (غير مراجعة)
٧٦,٧١٢,٧١٢	١٠,٧٢٣,٩٢٢	٦٥,٩٨٨,٧٩٠
٣٩,٤٣٣,٧٨٢	٥,١٠٣,٦٧٥	٣٤,٣٣٠,١٠٧
١٣,٣٣٦,٨٥٣	١,٠٨٨,٨٨٩	١٢,٢٤٧,٩٦٤
١,٥٧٥,٩٦٠	١٠٤,٦٣٢	١,٤٧١,٣٢٨
١٨٤,٣٠٠	٨,٨٥٧	١٧٥,٤٤٣
١٣١,٢٤٣,٦٠٧	١٧,٠٢٩,٩٧٥	١١٤,٢١٣,٦٣٢

أقل من سنة واحدة
من سنة إلى سنتين
بين سنتين وثلاث سنوات
بين ثلاث وأربع سنوات
بين أربع وخمس سنوات

فيما يلي آجال استحقاق إجمالي الاستثمار في تمويل المراجعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م:

إجمالي الاستثمار في تمويل المراجعة (مراجعة)	إيرادات تمويل مراجعة غير مكتسبة (مراجعة)	القيمة الحالية للاستثمار في تمويل المراجعة (مراجعة)
٨٦,١٩٩,٨٨٩	١٢,٣٤٤,١٧٥	٧٣,٨٥٥,٧١٤
٤٣,٤٩٩,١٩٥	٥,٣٣٥,٠٢١	٣٨,١٦٤,١٧٤
١٤,٥٧١,٥٤٩	١,٢٩٦,٥٥٠	١٣,٢٧٤,٩٩٩
٢,٠٧٩,٥٠٢	١٨٨,٦٧٠	١,٨٩٠,٨٣٢
٢٥٣,٧٨٤	٩,٣٥٩	٢٤٤,٤٢٥
١٤٦,٦٠٣,٩١٩	١٩,١٧٣,٧٧٥	١٢٧,٤٣٠,١٤٤

أقل من سنة واحدة
من سنة إلى سنتين
بين سنتين وثلاث سنوات
بين ثلاث وأربع سنوات
بين أربع وخمس سنوات

٦-٢ فيما يلي بيان بالحركة على الخسائر الائتمانية المتوقعة من صافي الاستثمار في تمويل المراجعة:

٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م (غير مراجعة)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م (مراجعة)	٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م (غير مراجعة)
١١,٢٨٧,٤٤٣	٩,٩٤٣,٢٤٠	٩,٩٤٣,٢٤٠
١,٩٦٦,٥٢٨	٢,١٦٤,٠٥٤	(٥٦٧,٢٩٩)
(٧,٠٠١,٢٨٨)	(٨١٩,٨٥١)	(٨١٩,٨٥١)
٦,٢٥٢,٦٨٣	١١,٢٨٧,٤٤٣	٨,٥٥٦,٠٩٠

الرصيد في بداية الفترة / السنة
مخصص / (رد) للفترة / السنة
شطب خلال الفترة/ السنة
الرصيد في نهاية الفترة / السنة

٦-٣ فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الخسارة الائتمانية المتوقعة من تمويل المراجعة حسب الفئة:

٢٠٢٥ م (غير مراجعة)	لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م	عاملة	منخفضة الأداء	غير عاملة	المجموع
٣,٢٦٨,٠٧٢	٩٧,٨٩٠	٧,٩٢١,٤٨١	١١,٢٨٧,٤٤٣		
(١٣٦,٦١٠)	٢٦٩,٨١٥	-	١٣٣,٢٠٥		
(١٠٧,٤٣٩)	(١٠,٤١٨)	١,٣٨٢,٨٨٨	١,٢٦٥,٠٣١		
١٧,٣٩٤	-	(٧٧٦,٤٩٧)	(٧٥٩,١٠٣)		
١,٠٩١,٧٢١	-	-	١,٠٩١,٧٢١		
(٦٨٦,١٢٣)	(١١)	(٣٤)	(٦٨٦,١٦٨)		
٦٣٩,٤٢٩	١٠٩,٤٧٧	١٧٢,٩٣٦	٩٢١,٨٤٢		
-	-	(٧,٠٠١,٢٨٨)	(٧,٠٠١,٢٨٨)		
٤,٠٨٦,٤٤٤	٤٦٦,٧٥٣	١,٦٩٩,٤٨٦	٦,٢٥٢,٦٨٣		

الرصيد الافتتاحي كما في ١ يناير
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى منخفضة الأداء
(الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر)
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى غير عاملة
(الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية)
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى عاملة (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً)
موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها
تحصيلات / مبالغ مستردة
التغيرات في الافتراضات
الشطب
الرصيد الختامي كما في ٣٠ يونيو

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية الأولية المختصرة
لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

٦. صافي الاستثمار في تمويل المراجعة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م			
عاملة	منخفضة الأداء	غير عاملة	المجموع
٤,٩٧٩,١٣٠	٧٠٣,٢٠٩	٤,٢٦٠,٩٠١	٩,٩٤٣,٢٤٠
(١٠٧,٩٧٢)	٩٥,٨٦٥	(٣٨,٢٨٨)	(٥٠,٣٩٥)
(٢٢٦,٥٨٢)	(٢١,٤٨٥)	٨٢٧,٥٦٢	٥٧٩,٤٩٥
١٤,٨٤٠	(٦٧٣,٩١٥)	-	(٦٥٩,٠٧٥)
١,٨٨٢,٣٧٤	-	-	١,٨٨٢,٣٧٤
(٣,٢٧٤,١٩٩)	(٥,٧٨٤)	(١٠٢,٥٥١)	(٣,٣٨٢,٥٣٤)
٤٨١	-	٣,٧٩٣,٧٠٨	٣,٧٩٤,١٨٩
-	-	(٨١٩,٨٥١)	(٨١٩,٨٥١)
٣,٢٦٨,٠٧٢	٩٧,٨٩٠	٧,٩٢١,٤٨١	١١,٢٨٧,٤٤٣

٢٠٢٤ م (مراجعة)
الرصيد الافتتاحي كما في ١ يناير
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى منخفضة الأداء (الخسائر
الانتمائية المتوقعة على مدى العمر)
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى غير عاملة (الموجودات
المالية منخفضة القيمة الانتمائية)
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى عاملة (الخسائر الانتمائية
المتوقعة على مدى ١٢ شهراً)
موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها
تحصيلات / مبالغ مستردة
التغيرات في الافتراضات
الشطب
الرصيد الختامي كما في ٣١ ديسمبر

٦-٤ فيما يلي الحركة على إجمالي الاستثمار في تمويل المراجعة حسب الفئة:

٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م (غير مراجعة)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م (مراجعة)
١٢٤,١٧٥,٨٩٩	١٣٣,٤٨٨,٥٥٠
٣,٨١٩,٣٨٦	١,٨٠٠,٣٣٩
٣,٢٤٨,٣٢٢	١١,٣١٥,٠٣٠
١٣١,٢٤٣,٦٠٧	١٤٦,٦٠٣,٩١٩

عاملة
منخفضة الأداء
غير عاملة

٦-٥ فيما يلي الحركة على إجمالي تمويل المراجعة حسب الفئة:

لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م			
عاملة	منخفضة الأداء	غير عاملة	المجموع
١٣٣,٤٨٨,٥٥٠	١,٨٠٠,٣٣٩	١١,٣١٥,٠٣٠	١٤٦,٦٠٣,٩١٩
(٢,٧٩٢,٤٧٥)	٢,٧٩٢,٤٧٥	-	-
(٦,٤٨٣,٦٩٨)	(١٠٤,٥٠٨)	٦,٥٨٨,٢٠٦	-
٣,٠٢٧,٥٤٨	-	(٣,٠٢٧,٥٤٨)	-
٣٥,١١٧,٤٨٣	-	-	٣٥,١١٧,٤٨٣
-	-	(٧,٩٦٦,٦٢٢)	(٧,٩٦٦,٦٢٢)
(٣٨,١٨١,٥٠٩)	(٦٦٨,٩٢٠)	(٣,٦٦٠,٧٤٤)	(٤٢,٥١١,١٧٣)
١٢٤,١٧٥,٨٩٩	٣,٨١٩,٣٨٦	٣,٢٤٨,٣٢٢	١٣١,٢٤٣,٦٠٧

٢٠٢٥ م (غير مراجعة)
الرصيد الافتتاحي كما في ١ يناير
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى منخفضة
الأداء (الخسائر الانتمائية المتوقعة على مدى العمر)
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى غير عاملة
(الموجودات المالية منخفضة القيمة الانتمائية)
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى عاملة
(الخسائر الانتمائية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً)
موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها
الشطب
تحصيلات / مبالغ مستردة
الرصيد الختامي كما في ٣٠ يونيو

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م			
عاملة	منخفضة الأداء	غير عاملة	المجموع
١٢٦,٤١٢,٦٢٦	٧,٥٧٢,٦٣١	٩,٤٦٤,٥٥٧	١٤٣,٤٤٩,٨١٤
(٢,٤٢٠,٥٣٩)	٢,٥٠٥,٦٢٣	(٨٥,٠٨٤)	-
(١٠,٣٩٥,١٢٦)	(١٦٥,٨٣٧)	١٠,٥٦٠,٩٦٣	-
٧,٣٢٠,٦٩١	(٧,٣٢٠,٦٩١)	-	-
٧٥,٧٣٦,٨٢٣	-	-	٧٥,٧٣٦,٨٢٣
-	-	(٩٧٩,٤٥٥)	(٩٧٩,٤٥٥)
(٦٣,١٦٥,٩٢٥)	(٧٩١,٣٨٧)	(٧,٦٤٥,٩٥١)	(٧١,٦٠٣,٢٦٣)
١٣٣,٤٨٨,٥٥٠	١,٨٠٠,٣٣٩	١١,٣١٥,٠٣٠	١٤٦,٦٠٣,٩١٩

٢٠٢٤ م (مراجعة)
الرصيد الافتتاحي كما في ١ يناير
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى منخفضة الأداء
(الخسائر الانتمائية المتوقعة على مدى العمر)
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى غير عاملة
(الموجودات المالية منخفضة القيمة الانتمائية)
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى عاملة (الخسائر
الانتمائية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً)
موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها
الشطب
تحصيلات / مبالغ مستردة
الرصيد الختامي كما في ٣١ ديسمبر

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية الأولية المختصرة
لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م
(المبالغ المُدرجة بالريال السعودي)

٦. صافي الاستثمار في تمويل المراجعة (يتبع)

٦-٦ فيما يلي تمويل المراجعة، الصافي من مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، حسب الفئة:

٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م (غير مراجعة)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م (مراجعة)	
١٢٠,٠٨٩,٤٥٥	١٣٠,٢٢٠,٤٧٨	عاملة
٣,٣٥٢,٦٣٣	١,٧٠٢,٤٤٩	منخفضة الأداء
١,٥٤٨,٨٣٦	٣,٣٩٣,٥٤٩	غير عاملة
١٢٤,٩٩٠,٩٢٤	١٣٥,٣١٦,٤٧٦	

٧. الخسائر الائتمانية المتوقعة

وفقاً لمتطلبات الإطار المحاسبي المعمول به، تقوم إدارة الشركة بشكل دوري بمراجعة جميع المدخلات والافتراضات المستخدمة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. خلال فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م، قامت إدارة الشركة باختبار لتحديث حساب احتمالية التعثر وبعض المدخلات والافتراضات المستخدمة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. يمثل التعديل بشكل رئيسي تحديثات لاحتمالية التعثر، التي تستند إلى أنماط استرداد لأرصدة الذمم المدينة للشركة ضمن محفظتها التمويلية، وعوامل الاقتصاد الكلي الأخرى.

٨. الذمم الدائنة

٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م (غير مراجعة)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م (مراجعة)	
١٣٥,٩٢٩,٨٠٧	١٦٧,٧٧٣,٨٠٤	ذمم دائنة - أطراف أخرى
٤١,٥٧٩,٧٩٥	٩٩,٣٣٤,٦١٠	ذمم دائنة - أطراف ذات علاقة
١٧٧,٥٠٩,٦٠٢	٢٦٧,١٠٨,٤١٤	

٩. المصروفات المستحقة والمطلوبات المتداولة الأخرى

٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م (غير مراجعة)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م (مراجعة)	
٢٤,٧٤٧,٦٤٥	١٨,٧٥٨,٧٧٤	المصروفات المستحقة
٣٢,٥٧٤,٣٣١	٢٧,٠٨٧,٤٩٧	دفعات مقدمة من عملاء
٤,٣٤٤,٦٦٦	٤,٨٦٦,٩٤٦	ضريبة القيمة المضافة المستحقة
٢,٨٨٣,٩٣٦	٢,٣٧٨,٧٠٠	صافي التزام الخدمة بموجب اتفاقية الوكالة (إيضاح ١٦)
٦٤,٥٥٠,٥٧٨	٥٣,٠٩١,٩١٧	

١٠. الزكاة

(أ) الزكاة المحملة للفترة:

تخضع الشركة للزكاة وفقاً للوائح هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة"). يتم تحميل مصروف الزكاة على قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. تتكون الزكاة المحملة لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو مما يلي:

٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م (غير مراجعة)	٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م (غير مراجعة)	
١٠,٧٧٢,٧٥٠	١,٠٠٣,٢٦١	مصروف الزكاة للفترة

(ب) مخصص الزكاة:

فيما يلي الحركة على مخصص الزكاة لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو وللجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م (غير مراجعة)	٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م (غير مراجعة)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م (مراجعة)	
٦,٢٥٢,٠٩٠	١,٧٩٥,٥٠٠	١,٧٩٥,٥٠٠	الرصيد في بداية الفترة / السنة
١٠,٧٧٢,٧٥٠	١,٠٠٣,٢٦١	٦,٠٥٦,٢٤٨	المحمل للفترة / السنة
(٦,٠٧٢,٨٤١)	(١,٥٩٩,٦٥٨)	(١,٥٩٩,٦٥٨)	مدفوعات خلال الفترة / السنة
١٠,٩٥١,٩٩٩	١,١٩٩,١٠٣	٦,٢٥٢,٠٩٠	الرصيد في نهاية الفترة / السنة

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية الأولية المختصرة
لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

١٠. الزكاة (يتبع)

ج) حالة الربط الزكوي:

قدمت الشركة إقراراتها الزكوية إلى الهيئة حتى ٢٠٢٤ م. أنهت الهيئة ربط الشركة حتى سنة ٢٠١٨ م، بنما ما زالت الربوط للسنوات ٢٠١٩ م و ٢٠٢٠ م و ٢٠٢١ م و ٢٠٢٢ م و ٢٠٢٣ م و ٢٠٢٤ م حالياً قيد الفحص لدى الهيئة.

١١. القروض طويلة الأجل

٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م (غير مراجعة)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م (مراجعة)	تسهيلات مرابحة قرض بنك حكومي مستحق إلى البنك المركزي السعودي التكلفة التمويلية المستحقة
١,٥٧٩,٠٩٧,٨٠٢	١,٢٨٣,٠١٩,٨٣٦	
٣,٢٧٣,٦٤٤	٥,٧٠٦,٢٢٨	
٦,٦٧٢,٧٢٢	١١,٥٥٧,٧٠٦	
١٢,١١٨,٠٦٢	١٠,٢٥٥,٣٩٥	
١,٦٠١,١٦٢,٢٣٠	١,٣١٠,٥٣٩,١٦٥	
٣٥٩,٦٨٧,٧٤١	٣٠٥,٠٦٤,٢٦٥	المستحقة خلال سنة واحدة
١,٢٤١,٤٧٤,٤٨٩	١,٠٠٥,٤٧٤,٩٠٠	المستحقة بعد سنة واحدة
١,٦٠١,١٦٢,٢٣٠	١,٣١٠,٥٣٩,١٦٥	

فيما يلي الحركة على القروض طويلة الأجل:

٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م (غير مراجعة)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م (مراجعة)	الرصيد في بداية الفترة / السنة متحصلات من قروض طويلة الأجل مصرفات تمويلية للفترة / السنة يخصم: المسدد من أصل الدين يخصم: المسدد من المصروفات التمويلية الرصيد في نهاية الفترة / السنة
١,٣١٠,٥٣٩,١٦٥	٤٦٢,٤٢٧,٠٤٣	
٤٤٥,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٢٢,٥٠٠,٠٠٠	
٥٠,٧٧٢,٠٠٣	٦١,٨٦٣,٩٩٢	
(١٥٦,٢٣٩,٦٠١)	(١٨١,٩٢٨,٩٠٤)	
(٤٨,٩٠٩,٣٣٧)	(٥٤,٣٢٢,٩٦٦)	
١,٦٠١,١٦٢,٢٣٠	١,٣١٠,٥٣٩,١٦٥	

١١-١ تحمل تسهيلات المرابحة مصرفات تمويلية بناءً على المعدلات السائدة في السوق والتي تستند إلى سعر العرض بين البنوك السعودية ("السايبور") وألعاب إدارية فرضها البنك الحكومي بموجب اتفاقية القروض. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن اتفاقيات القرض بعض التعهدات.

١١-٢ تسهيلات المرابحة

خلال فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م، قامت الشركة بسحب ٤٤٥ مليون ريال سعودي من تسهيلات المرابحة. القروض مكفولة بضمانات شركات من بعض الأطراف ذات العلاقة و رهن على الذمم المدينة مقابل بعض السيارات المؤجرة تغطي ما لا يقل عن ١٢٥٪ إلى ١٥٠٪ من القروض القائمة. وتحمل القروض نفقات مالية استناداً إلى المعدلات السائدة في السوق بناءً على معدل سعر الفائدة السائد بين البنوك في السعودية زائداً هامش. إن القيمة الدفترية لهذه القروض طويلة الأجل مقومة بالريال السعودي. يمتد أجل استحقاق هذا القرض طبقاً لجدول السداد ذي الصلة حتى ٢٠٣٠ م.

١١-٣ قرض من بنك حكومي

خلال ٢٠٢٢ م، أبرمت الشركة اتفاقيات مع بنك حكومي لتقديم تسهيلات تمويلية بمبلغ ١٥ مليون ريال سعودي لتلبية متطلبات رأس المال العامل للشركة والذي استخدمه بالكامل خلال السنة. يحتسب البنك الحكومي رسوماً إدارية بموجب اتفاقيات القرض. تقيد تعهدات تسهيلات قروض الشركة باستخدام مبلغ القرض للغرض المحدد في اتفاقيات القرض. إن القيمة الدفترية لهذه القروض طويلة الأجل مقومة بالريال السعودي. يمتد أجل استحقاق هذا القرض طبقاً لجدول السداد حتى ٢٠٢٦ م.

١١-٤ ذمم دائنة مستحقة إلى ساما

خلال ٢٠٢٣ م، حصلت الشركة على قروض دون فوائد من ساما بقيمة ٢٥,٥ مليون ريال سعودي (٢٠٢٢ م: ٤,٦ ٤,٦ مليون ريال سعودي) في إطار برنامج التمويل المضمون لتمويل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتعزيز الاستقرار المالي لهذه الأعمال والشركات وتعزيز النمو الاقتصادي. تستحق هذه القروض على أقساط شهرية على مدى ٣ سنوات ابتداءً من سبتمبر ٢٠٢٣ م. تم إثبات هذه القروض أولاً بقيمتها العادلة ما أدى إلى تحقيق ربح قدره ١,٧ مليون ريال سعودي أدرج في الربح أو الخسارة.

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية الأولية المختصرة
لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

١٢. إيرادات من عقود إيجار تمويلي

٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م (غير مراجعة)	٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م (غير مراجعة)	
٧٢,١٨١,٠٧٥	١٣٠,٩٢٢,٦٢٣	إيرادات من عقود الإيجار التمويلي
٧,٩٠٢,٤٢٧	٨,٢٤٢,٧٠١	إيرادات من تمويل المراجعة
٨٠,٠٨٣,٥٠٢	١٣٩,١٦٥,٣٢٤	

١٣. المصروفات الأخرى

٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م (غير مراجعة)	٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م (غير مراجعة)	
١,٤١٩,٣٨٣	٢,٤٣٨,٩٩٦	تراخيص برامج ودعم
٨٩٦,٤٦٥	١,٩٩٣,٤٣١	إعلانات وتسويق
٢,٣٨٥,٧٣٣	١,٥٣٣,٨٦٣	أتعاب مهنية
٧٩٢,١٤٩	١,١٤٠,٩٩٨	مصرفات بنكية
٥٤٧,٤٤٢	٨٩٩,٦٣٣	مصرفات ضريبة قيمة مضافة
٥٨٧,٧٢٢	٧٥٩,٨٣٨	عمولة تحصيل
٢٨٨,٥٠٠	١٤٩,٠٠٠	أتعاب مجلس الإدارة
٢٥٤,٦٩٧	٣٥٦,٩٦٩	عمالة خارجية
٢٢٩,٤٩٨	٤٩٩,٠٥٠	رسوم حكومية ورسوم أختام
١,٥٦٦,٥٨٣	٧٧,٠٢٧	أخرى
٨,٩٦٨,١٧٢	٩,٨٤٨,٨٠٥	

١٤. المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة المساهمين والمديرين وأعضاء الإدارة العليا بالشركة والمنشآت الخاضعة لسيطرة أو نفوذ جوهري من قبل تلك الأطراف. تم عرض الإفصاح عن المبلغ المستحق إلى أطراف ذات علاقة في قائمة المركز المالي.

تتضمن المعاملات مع أطراف ذات علاقة بصورة رئيسية التحصيلات نيابة عن الشركة وبعض المصروفات والخدمات التي تتم وفقاً لشروط وأحكام متفق عليها بين الطرفين. تم اعتماد هذه المعاملات من قبل إدارة المنشآت التالية ومجلس لإدارة الشركة.

معاملات مع أطراف ذات علاقة:

لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو (غير مراجعة)		لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو (غير مراجعة)		العلاقة	طبيعة المعاملة
٢٠٢٤ م	٢٠٢٥ م	٢٠٢٤ م	٢٠٢٥ م		
٨٦,٣٦٨,٨٨٦	١٣٦,٣٨٩,٣٣٦	٤٣,٤٨٤,٠٣٧	٦١,٦٩١,٤٥٨	مساهم	شراء سيارات
٧,٦١٢,٨٢٤	١١,٤٠٩,٣٣٨	٤,٠٣٣,٤٨٠	٥,٧٠٥,٥٩١	مساهم	إيرادات عمولات من إيجار سيارات
١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	-	-	-	مساهم	مساهمة إضافية في رأس المال
٥١٨,٥٠٠	٥٩٨,٠٥٧	٢٦٤,٠٩٤	٣٠٣,٨٧٢	شركة شقيقة	دفعات الإيجار
					مكافآت أعضاء الإدارة العليا
٢,٧٧٩,٤٤٦	٣,٦٤٥,٩٦٨	١,٤٤٥,٢٩٣	١,٨٢٢,٩٨٤		منافع ومكافآت موظفين قصيرة الأجل
١٥٣,٠٣٨	١٥٩,٧٧١	١٠٩,٨٥٥	٧٩,٨٩٣		مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
٢٨٨,٥٠٠	١٤٩,٠٠٠	٢١٠,٥٠٠	٤٢,٠٠٠		أتعاب مجلس الإدارة

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية الأولية المختصرة
لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥م
(المبالغ المُدرجة بالريال السعودي)

١٤. المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة (يتبع)

نتج عن المعاملات المعاملات الهامة المذكورة أعلاه الأرصدة التالية مع أطراف ذات علاقة:

المستحق إلى أطراف ذات علاقة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م (مراجعة)	٣٠ يونيو ٢٠٢٥م (غير مراجعة)	
٩٦,٩١٥,١٨٦	٣٩,٦٨٨,٥٠٤	شركة المجموعي للسيارات المحدودة - مساهم
١,٢٦٣,٥٨٣	١,٥٣٢,٧٩٩	شركة المجموعي القابضة المحدودة
٦٨,٠٠٠	١٤٢,٣٥٢	شركة أرسال للتشغيل والصيانة
١٢٥,٣٦١	١٢٥,٣٦٢	مؤسسة المجموعي التجارية
-	٨٩,٨٧٨	شركة مجد للتنمية والاستثمار
٢٦,٣٧٣	٩٠٠	شركة أرجاء للسفر والسياحة
٩٣٥,٠٠٠	-	المجموعي للصناعات الحديدية
١,١٠٧	-	شركة المجموعي للوجستيات المحدودة
٩٩,٣٣٤,٦١٠	٤١,٥٧٩,٧٩٥	

١٥. الأدوات المالية

تتضمن الموجودات المالية الرئيسية للشركة نقد وما في حكمه وذمم عقود إيجار تمويلي مدينة وذمم مريحة مدينة وبعض الموجودات المتداولة الأخرى. تتكون المطلوبات المالية الأساسية للشركة من الذمم الدائنة وبعض المطلوبات المتداولة الأخرى والمستحق إلى أطراف ذات علاقة.

تسلسل القيمة العادلة

عند قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام، تستخدم الشركة معلومات سوقية قابلة للملاحظة قدر المستطاع. يتم تصنيف القيمة العادلة في مستويات مختلفة في تسلسل القيمة العادلة بناءً على المدخلات المستخدمة في طرق التقييم.

يتم قياس جميع الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة بالتكلفة المطفأة باستثناء الاستثمار في أسهم الملكية المصنفة ضمن القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. كما في تاريخ التقرير المالي، إن القيمة العادلة لجميع الموجودات والمطلوبات المالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة تقارب قيمتها الدفترية.

١٦. الذمم المدينة من عقود الإيجار التمويلي - اتفاقية الشراء والوكالة

خلال سنة ٢٠٢٠م، قامت الشركة ببيع الذمم المدينة من عقود الإيجار التمويلي، بموجب اتفاقية شراء وتوكيل، بمبلغ ٧٧,٣ مليون ريال سعودي إلى مؤسسة مالية وتم التوقف عن إثباتها في دفاترها، وسجلت ربحاً صافياً قدره ١٦,٦ مليون ريال سعودي عند التوقف عن الإثبات في الدفاتر. فيما يتعلق بهذه الذمم المدينة من عقود الإيجار التمويلي المباعة، تعمل الشركة بصفتها وكيل خدمة للحصول اللاحق لأقساط الإيجار نيابة عن المؤسسة المالية.

خلال مارس ٢٠٢٥م، قامت الشركة ببيع ذمم إيجار تمويلي مدينة إلى مؤسسة مالية بموجب اتفاقية شراء ووكالة بمبلغ ٣٤٨,٩ مليون ريال سعودي، وعليه، توقف إثبات المحفظة المباعة من دفتر حسابات الشركة وتم إثبات صافي موجودات خدمة وصافي ربح قدره ٩,٣٩ مليون ريال سعودي.

لاحقاً، في أبريل ٢٠٢٥م، أبرمت الشركة معاملة مماثلة بموجب اتفاقية شراء ووكالة منفصلة، باعت بموجبها ذمم إيجار تمويلي إضافية بقيمة إجمالية قدرها ٢٤٦,٢ مليون ريال سعودي إلى مؤسسة مالية. كما توقف إثبات هذه المحفظة من حسابات الشركة، مع إثبات صافي موجودات خدمة وصافي ربح قدره ١٤,٦٨ مليون ريال سعودي.

بموجب اتفاقية الشراء والوكالة، تم تعيين الشركة من قبل مؤسسة مالية لإدارة الذمم المدينة المباعة لهذه المؤسسة المالية نظير أتعاب. تقوم الشركة أولاً بإثبات إما صافي موجودات الخدمة أو صافي مطلوبات الخدمة لعقد الخدمة هذا بقيمته العادلة. يتم تحديد القيمة العادلة لصافي موجودات / مطلوبات الخدمة استناداً إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المتعلقة بأتعاب الخدمة المحددة تعاقدياً ناقصاً تكاليف الخدمة. إن المحددات الرئيسية للقيمة العادلة لصافي أصل/ التزام الخدمة هي معدلات الخصم وتقديرات التكاليف ورسوم الخدمة الثابتة. تقم الإدارة بتكلفة الخدمة في نهاية كل فترة تقرير مالي. يمكن للتغيرات في واحد أو مجموعة من هذه الافتراضات أن تؤثر في القيم المقدرة لصافي مطلوبات الخدمة.

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية الأولية المختصرة
لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

١٦. الذمم المدينة من عقود الإيجار التمويلي - اتفاقية الشراء والوكالة (يتبع)

تم الإفصاح أدناه عن المركز القائم للذمم المدينة من عقود الإيجار التمويلي المباعة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م (مراجعة)	٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م (غير مراجعة)	ذمم عقود إيجار تمويلي مدينة مبيعة بموجب اتفاقيات توريق
٨,٩٢٧,١٠٨	٥٧٣,٦٧٢,٥٠٩	المستحقة خلال سنة واحدة
٧,٩٩٩,٥٤٧	٣١,٤٤٠,٩٠٥	المستحقة بعد سنة واحدة
١,٤٢٥,٨٣٩	٧٤١,٧٠٥,٠٦٦	
٩,٤٢٥,٣٨٦	٧٧٣,١٤٥,٩٧١	

١٧. الارتباطات والالتزامات المحتملة

ليس لدى الشركة أي التزامات أو ارتباطات محتملة كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ م (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م: لا شيء).

١٨. أحداث لاحقة على تاريخ التقرير المالي

لم تقع أحداث جوهرية بين تاريخ القوائم المالية الأولية المختصرة وتاريخ اعتمادها تستوجب إدخال تعديلات أو إفصاحات في هذه القوائم المالية الأولية المختصرة.

١٩. اعتماد القوائم المالية الأولية المختصرة

تم اعتماد هذه القوائم المالية الأولية المختصرة بتاريخ ٢٩ محرم ١٤٤٧ هـ الموافق ٢٤ يوليو ٢٠٢٥ م.

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
القوائم المالية
مع تقرير مراجع الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

الصفحة	الفهرس
-	تقرير مراجع الحسابات المستقل
١	قائمة المركز المالي
٢	قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر
٣	قائمة التغيرات في حقوق المساهمين
٤	قائمة التدفقات النقدية
٣٣ - ٥	الإيضاحات حول القوائم المالية



KPMG Professional Services Company

16th Floor, Al Barghash Tower
6189 Prince Turki Road, Al Corniche
P.O. Box 4803
Al Khobar, 34412 - 3146
Kingdom of Saudi Arabia
Commercial Registration No 2051062328

Headquarters in Riyadh

شركة كي بي إم جي للاستشارات المهنية مساهمة مهنية

الطابق ١٦، برج البرعش
٦١٨٩ طريق الأمير تركي، الكورنيش
ص.ب ٤٨٠٣
الخير ٣٤٤١٢ - ٣١٤٦
المملكة العربية السعودية
سجل تجاري رقم ٢٠٥١٠٦٢٣٢٨

المركز الرئيسي في الرياض

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهم شركة راية للتمويل (شركة شخص واحد مساهمة مقفلة)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة راية للتمويل ("الشركة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، وقوائم الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

وفي رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تعرض بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي (معايير المحاسبة للمعايير الدولية للتقرير المالي) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا هذا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين والأحكام المعمول بها في نظام الشركات ونظام الشركة الأساس، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

إن المكلفين بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الشركة.

KPMG Professional Services Company, a professional closed joint stock company registered in the Kingdom of Saudi Arabia with a paid-up capital of SAR100,000,000 and a non-partner member firm of the KPMG global organization of independent member firms affiliated with KPMG International Limited, a private English company limited by guarantee. Commercial Registration of the headquarters in Riyadh is 1010425494.

شركة كي بي إم جي للاستشارات المهنية مساهمة مهنية، شركة مساهمة مهنية مقفلة مسجلة في المملكة العربية السعودية، رأس مالها (١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) ريال سعودي مدفوع بالكامل، وهي عضو غير شريك في الشبكة العالمية لشركات كي بي إم جي المستقلة التابعة لـ كي بي إم جي العالمية المحدودة، شركة انجليزية خاصة محدودة بالضمان. رقم السجل التجاري للمركز الرئيسي في الرياض هو ١٠١٠٤٢٥٤٩٤.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهم شركة راية للتمويل (شركة شخص واحد مساهمة مقفلة) (يتبع)

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية (يتبع)

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وعن الإفصاح، بحسب ما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو عدم وجود بديل واقعي سوى القيام بذلك.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهريّة إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهريّة في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا تبين لنا وجود عدم تأكيد جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فإنه يتعين علينا تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً بصورة عادلة.

لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة، من بين أمور أخرى، بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال المراجعة لشركة راية للتمويل ("الشركة").

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهم شركة راية للتمويل (شركة شخص واحد مساهمة مقفلة) (يتبع)

التقرير عن المتطلبات التنظيمية والقانونية الأخرى

بناءً على المعلومات التي توافرت إلينا، لم يلفت انتباهنا شيء يجعلنا نعتقد أن الشركة غير مُلتزمة، من جميع النواحي الجوهرية، بالأحكام المعمول بها في نظام الشركات ونظام الشركة الأساس فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية.

عن / شركة كي بي إم جي للاستشارات المهنية



محمد نجيب الخليوي

رقم الترخيص: ٤٨١

الخبر، في ٣ رمضان ١٤٤٦ هـ
الموافق: ٣ مارس ٢٠٢٥ م

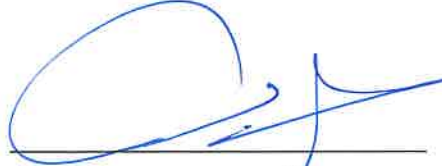
شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
قائمة المركز المالي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
(المبالغ المُدرجة بالريال السعودي)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	إيضاحات	الموجودات
٣,٨٠٧,٧٥٦	٢٧,٦٢٩,٦٠٤	٥	النقد وما في حكمه
١٧,٦٨٦,١٤٧	٣٣,٦٦٤,٤٨٤	٦	مدفوعات مقدماً ودم مدينة أخرى
٧٧١,٥٥٥,٧٣٩	١,٧٩١,٥٨٩,٦٤٩	٧	صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي
١١٥,٨٩١,٣٢٣	١١٦,١٤٢,٧٠١	٨	صافي الاستثمار في تمويل المراجعة
٦,٦٨٥,٥٦٢	٦,٠١٩,٨٢٢	٩	موجودات حق الاستخدام
٢,٧٧٤,٢٣٧	٥,٧٦٥,٢٤٣	١٠	ممتلكات ومعدات
١,٣٠٥,٢٥٣	٧٥٢,٢٠٩	١١	موجودات غير ملموسة
٨٩٢,٨٥٠	٨٩٢,٨٥٠	١٢	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٩٢٠,٥٩٨,٨٦٧	١,٩٨٢,٤٥٦,٥٦٢		مجموع الموجودات
حقوق المساهمين والمطلوبات			
حقوق المساهمين			
٢٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	١٣	رأس المال
(١٨,٣٠١,٤٦٧)	٤,٩٤٤,٦٨٨		أرباح مبقاة / (خسائر متراكمة)
٢١١,٦٩٨,٥٣٣	٣٣٤,٩٤٤,٦٨٨		مجموع حقوق المساهمين
المطلوبات			
١٨٧,٩٣٦,١١٩	٢٦٧,١٠٨,٤١٤	١٤	الذمم الدائنة
٤٦,٢٥٥,٤٧٧	٥٣,٠٩١,٩١٧	١٥	مصرفات مستحقة ومطلوبات متداولة أخرى
١,٧٩٥,٥٠٠	٦,٢٥٢,٠٩٠	١٦	مخصص الزكاة
٤٦٢,٤٢٧,٠٤٣	١,٣١٠,٥٣٩,١٦٥	١٧	القروض
٧,٠١٠,٥٩٧	٦,٤٥٦,٦٥٦	٩	التزامات عقود الإيجار
٣,٤٧٥,٥٩٨	٤,٠٦٣,٦٣٢	١٨	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
٧٠٨,٩٠٠,٣٣٤	١,٦٤٧,٥١١,٨٧٤		مجموع المطلوبات
٩٢٠,٥٩٨,٨٦٧	١,٩٨٢,٤٥٦,٥٦٢		مجموع حقوق المساهمين والمطلوبات

تم اعتماد هذه القوائم المالية الظاهرة في الصفحات من (١) إلى (٣٣) من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٦ شعبان ١٤٤٦ هـ الموافق ٢٥ فبراير ٢٠٢٥ م وتم توقيعها نيابة عنهم من قبل:



محمد مغربي
رئيس الإدارة المالية



عادل بن صالح الحواري
الرئيس التنفيذي



عبدالله بن علي المجدوعي
رئيس مجلس الإدارة

تعد الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٠) الظاهرة في الصفحات من (٥) إلى (٣٣) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	إيضاح	
			الإيرادات
١٠١,٨٦٢,٢٠٧	١٩٩,٦٨٨,١٠٢	١٩	إيرادات تأجير تمويلي
١٩,٧٦٨,٥٢٨	٦٧,٦١٩,٤٤٩		دخل عمولة
١,٧٤٤,٠٣٩	-		ربح من قروض دون فوائد من "ساما"
١٢٣,٣٧٤,٧٧٤	٢٦٧,٣٠٧,٥٥١		مجموع الإيرادات
			المصروفات
(١٣,٠٠٥,٩٦٤)	(٣٤,٦٨٤,٨٠٢)	٨، ٧	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة عن الموجودات المالية
(٣٥,٥٣٨,٢٩١)	(٧٢,١٦١,٤٥٢)		تأمين وتكاليف أخرى لسيارات ممولة
(٢٧,٦٥٣,١٤٢)	(٤٤,٨٦٤,٧٦٢)		رواتب ومصروفات متعلقة بالموظفين
(٢,٨٤٦,٣١١)	(٣,٣٢٣,٩٠٤)		استهلاك وإطفاء
(٢٢,٠٣٦,٩١٠)	(٦٣,٤٠٥,٠٩٧)	٢١	المصروفات التمويلية
(١٤,٥٣٦,٩١١)	(١٩,٤٩٨,٨٧٦)	٢٠	مصروفات أخرى
٧,٧٥٧,٢٤٥	٢٩,٣٦٨,٦٥٨		الربح قبل الزكاة
(٤١١,٩١١)	(٦,٠٥٦,٢٤٨)	١٦	مصروف الزكاة
٧,٣٤٥,٣٣٤	٢٣,٣١٢,٤١٠		ربح السنة
			الدخل الشامل الآخر
(٣٣٢,١١٤)	(٦٦,٢٥٥)	١٨	بنود لن يُعاد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة:
(٣٣٢,١١٤)	(٦٦,٢٥٥)		خسارة إعادة القياس عن خطط المنافع المحددة
٧,٠١٣,٢٢٠	٢٣,٢٤٦,١٥٥		الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
			مجموع الدخل الشامل للسنة

تعد الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٠) الظاهرة في الصفحات من (٥) إلى (٣٣) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
قائمة التغيرات في حقوق المساهمين
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

الأرباح المبقاة / (الخسائر المتراكمة)	رأس المال	المجموع
٢١١,٦٩٨,٥٣٣	(١٨,٣٠١,٤٦٧)	٢٣٠,٠٠٠,٠٠٠
١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	-	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٣,٣١٢,٤١٠	٢٣,٣١٢,٤١٠	-
(٦٦,٢٥٥)	(٦٦,٢٥٥)	-
٢٣,٢٤٦,١٥٥	٢٣,٢٤٦,١٥٥	-
٣٣٤,٩٤٤,٦٨٨	٤,٩٤٤,٦٨٨	٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٠٤,٦٨٥,٣١٣	(٢٥,٣١٤,٦٨٧)	٢٣٠,٠٠٠,٠٠٠
٧,٣٤٥,٣٣٤	٧,٣٤٥,٣٣٤	-
(٣٣٢,١١٤)	(٣٣٢,١١٤)	-
٧,٠١٣,٢٢٠	٧,٠١٣,٢٢٠	-
٢١١,٦٩٨,٥٣٣	(١٨,٣٠١,٤٦٧)	٢٣٠,٠٠٠,٠٠٠

الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤ م

الزيادة في رأس المال

ربح السنة

الخسارة الشاملة الأخرى للسنة

مجموع الدخل الشامل للسنة

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م

الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣ م

ربح السنة

الخسارة الشاملة الأخرى

مجموع الدخل الشامل للسنة

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م

تعد الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٠) الظاهرة في الصفحات من (٥) إلى (٣٣) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	إيضاحات	
			التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
٧,٧٥٧,٢٤٥	٢٩,٣٦٨,٦٥٨		الربح قبل الزكاة
			التعديلات :-
١٣,٠٠٥,٩٦٤	٣٤,٦٨٤,٨٠٢	٨,٧	- مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة
١,٦٠١,٥٩٨	٢,٧٧٠,٨٦٠		- الاستهلاك
١,٢٤٤,٧١٣	٥٥٣,٠٤٤		- إطفاء
٢٢,٠٣٦,٩١٠	٦٣,٤٠٥,٠٩٧		- تكلفة تمويلية
٨٤٧,٥٩٧	١,٤٣٦,٤٢٧		- مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
			التغيرات في رأس المال العامل:
(٤٢٦,٥٢٠,٧٢٣)	(١,٠٥٤,٩٧٠,٠٩٠)		- صافي الاستثمار في الإيجار التمويلي
(٣,٤٦٤,٩١٥)	(١٥,٩٧٨,٣٣٧)		- مدفوعات مقدماً وضم مدينة أخرى
٩٣,٦١٥,٨٧٣	٧٩,٠٩٩,٧٠٣		- الذمم الدائنة
٢٢,٢٢٠,١١٦	٥,٧٠٨,٩٤٨		- مصروفات مستحقة ومطلوبات متداولة أخرى
(٢٦٧,٦٥٥,٦٢٢)	(٨٥٣,٩٢٠,٨٨٨)		النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
(٤٦١,٢٤٤)	(١,٥٩٩,٦٥٨)	١٦	زكاة مدفوعة
(١٦٧,٤٧٤)	(٨٤٢,٠٥٦)		مكافأة نهاية الخدمة للموظفين مدفوعة
(٢٦٨,٢٨٤,٣٤٠)	(٨٥٦,٣٦٢,٦٠٢)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
			التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(٢,٣٢٥,٣٧٤)	(٤,٠٨٢,٢٧٥)		شراء ممتلكات ومعدات
-	(١٩٤,٥١٧)		برامج حاسب آلي تحت التطوير
(٢,٣٢٥,٣٧٤)	(٤,٢٧٦,٧٩٢)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
			التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
٤٢٥,٤٧٨,٦١٢	١,٠٢٢,٥٠٠,٠٠٠	١٧	متحصلات من قروض طويلة الأجل
(١٤٨,٣٠٥,٩٧٣)	(١٨١,٩٢٨,٩٠٤)	١٧	المسدد من قروض طويلة الأجل
(١٧,٥٩٩,٩٩٥)	(٥٤,٣٢٢,٩٦٦)	١٧	فوائد مدفوعة على قروض طويلة الأجل
-	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠		رأس المال المصدر
(١,٥٥٩,٥٧٤)	(١,٧٨٦,٨٨٨)		التزامات إيجار تمويلي مدفوعة
٢٥٨,٠١٣,٠٧٠	٨٨٤,٤٦١,٢٤٢		صافي النقد من الأنشطة التمويلية
(١٢,٥٩٦,٦٤٤)	٢٣,٨٢١,٨٤٨		صافي التغير في النقد وما في حكمه
١٦,٤٠٤,٤٠٠	٣,٨٠٧,٧٥٦		النقد وما في حكمه في بداية السنة
٣,٨٠٧,٧٥٦	٢٧,٦٢٩,٦٠٤	٥	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
			معلومات إضافية
			المعاملات غير النقدية:
٤,٤٣٥,٧٤٩	٨١٩,٣٣٤		موجودات حق استخدام مسجلة مقابل التزامات عقود إيجار
(٣٣٢,١١٤)	(٦٦,٢٥٥)		خسارة إعادة القياس عن خطط المنافع المحددة
١١٨,٠٢٠	٧٢,٥٩٢		تحويل منافع نهاية الخدمة للموظفين
٤,٢٢١,٦٥٥	٨٢٥,٦٧١		

تعد الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٠) الظاهرة في الصفحات من (٥) إلى (٣٣) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

١. معلومات حول الشركة

شركة راية للتمويل ("الشركة") شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة مملوكة مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم ٢٠٥٠١٠٤٦٠٩ الصادر من الدمام بتاريخ ٨ ربيع الثاني ١٤٣٦هـ (٢٨ يناير ٢٠١٥م)، وتعمل بناءً على موافقة البنك المركزي السعودي (ساما) رقم ٣٥١٠٠١٥٣٠٦٤ وتاريخ ٢٥ ذو الحجة ١٤٣٥هـ (١٩ أكتوبر ٢٠١٤م).. حصلت الشركة على ترخيص من ساما لممارسة أنشطة التأجير التمويلي بتاريخ ١٤ جمادى الثانية ١٤٣٧هـ (٢٣ مارس ٢٠١٦م). بالإضافة إلى ذلك، حصلت الشركة على شهادة عدم ممانعة من ساما للقيام بأنشطة تمويل المراجعة في المملكة العربية السعودية خلال سنة ٢٠١٩م. يقع المقر المسجل للشركة في ص. ب. ٣٣٦، الدمام ٣١٤١١، المملكة العربية السعودية.

الشركة مملوكة لشركة المجدوعي للسيارات المحدودة ("الشركة الأم") وهي شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية. أما الشركة الأم فهي مملوكة فعليًا لشركة علي إبراهيم صالح المجدوعي ("الشركة الأم النهائية")، والتي تخضع لسيطرة الشيخ علي إبراهيم صالح المجدوعي.

تتضمن هذه القوائم المالية عمليات الشركة وفروعها التالية:

الموقع	رقم السجل التجاري
الرياض	١٠١٠٦١٠٧٤٦
الدمام	٢٠٥٠١٠٤٦٠٩
جدة	٤٠٣٠٢٩٦١٥٥

٢. أسس الإعداد

٢-١ بيان الالتزام

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي (معايير المحاسبة للمعايير الدولية للتقرير المالي) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

٢-٢ مبدأ التكلفة التاريخية

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستخدام مبدأ الاستمرارية، باستثناء الاستثمار الذي يقاس بالقيمة العادلة ومكافأة نهاية الخدمة للموظفين التي تقاس بطريقة انتمان الوحدة المتوقعة.

٢-٣ أسس العرض

لا يتم عرض قائمة المركز المالي للشركة باستخدام تصنيف متداول / غير متداول. ومع ذلك، يتم تصنيف الأرصدة التالية عمومًا على أنها متداولة: النقد وما في حكمه، والمدفوعات مقدماً والذمم المدينة الأخرى، والذمم الدائنة، والمصروفات المستحقة والمطلوبات الأخرى ومخصص الزكاة. يتم تصنيف الأرصدة التالية عمومًا على أنها غير متداولة: الممتلكات والمعدات، والموجودات غير الملموسة، ومكافأة نهاية الخدمة للموظفين. الأرصدة ذات الطبيعة المختلطة، أي التي تتضمن الأجزاء المتداولة وغير المتداولة، وتشمل صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي، وصافي الاستثمار في تمويل المراجعة، والتزامات عقود الإيجار والقروض.

٢-٤ عملة العرض والعملة الوظيفية

تم قياس البنود المدرجة في هذه القوائم المالية باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها الشركة. تم عرض هذه القوائم المالية بالريال السعودي والذي يمثل عملة النشاط والعرض للشركة. تم تقريب جميع المعلومات المالية المعروضة إلى أقرب ريال سعودي، ما لم يذكر خلاف ذلك.

٢. أسس العرض (يتبع)

٥-٢ تصنيف المتداول وغير المتداول

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، كانت الشركة تعرض الموجودات المتداولة وغير المتداولة، والمطلوبات المتداولة وغير المتداولة، كتصنيفات منفصلة في قائمة مركزها المالي. قامت الإدارة بإعادة تقييم هذا العرض خلال ٢٠٢١م وترى أنه بسبب عدم وجود دورة تشغيل قابلة للتحديد على نحو واضح، فإن عرض الموجودات والمطلوبات حسب ترتيب السيولة يقدم معلومات أكثر ملاءمة من عرض المتداولة/غير المتداولة. وعليه، تم عرض الموجودات والمطلوبات حسب ترتيب سيولتها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م مع أرقام المقارنة لسنة ٢٠٢٣م. راجع إيضاح ٢٤ للوقوف على بيان بالأدوات المالية حسب الاستحقاقات التعاقدية المخصصة.

يكون الأصل متداولاً عندما:

- يكون من المتوقع تحقيقه أو توجد نية لبيعه أو استهلاكه في دورة التشغيل العادية؛
- يكون محتفظاً به بشكل أساسي بغرض المتاجرة؛
- يتوقع أن يتحقق خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير المالي؛ أو
- نقد أو ما في حكمه ما لم يحظر أن يتم تبادله أو استخدامه لتسوية مطلوبات لمدة أقلها اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير المالي.

وتصنف جميع الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

يكون الالتزام متداولاً عندما:

- يكون من المتوقع سداؤه في دورة التشغيل العادية؛
- يكون محتفظاً به بشكل أساسي بغرض المتاجرة؛
- يكون مستحق السداد خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير المالي؛ أو
- لا يتضمن حقاً في نهاية فترة التقرير بتأجيل تسوية المطلوبات لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد فترة التقرير.

يتم تصنيف جميع المطلوبات الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

٦-٢ المعايير والإصدارات والتفسيرات الجديدة

المعايير الجديدة والمعدلة التي ليس لها تأثير جوهري في القوائم المالية

تم تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي المعدلة التالية. لم يكن لتطبيق هذه المعايير الدولية للتقرير المالي المعدلة أي تأثير هام في المبالغ المدرجة للفترة الحالية والسابقة.

- التزامات عقود الإيجار في معاملات البيع وإعادة الاستئجار - التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦ "عقود الإيجار"؛
- تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة والمطلوبات غير المتداولة مع التعهدات - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (١) "عرض القوائم المالية"؛
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (٧) قائمة التدفقات النقدية والمعيار الدولي للتقرير المالي (٧) "الأدوات المالية: الإفصاحات - ترتيبات تمويل الموردين؛
- عدم قابلية التداول - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (٢١) "تأثيرات التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية".

٢. أسس العرض (يتبع)

٦-٢ المعايير والإصدارات والتفسيرات الجديدة (يتبع)

المعايير الجديدة والمعدلة الصادرة والتي لم تُطبق بعد

لم تقم الشركة بالتطبيق المبكر للمعايير الجديدة والمعدلة التالية والتي صدرت ولكنها غير سارية المفعول بعد:

- التعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية - التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) "الأدوات المالية"، والمعيار الدولي للتقرير المالي (٧) "الأدوات المالية: الإفصاحات"؛
- العقود التي تشير إلى الطاقة الكهربائية من الطبيعة - التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) والمعيار الدولي للتقرير المالي (٧)؛
- المعيار الدولي للتقرير المالي (١٨) "العرض والإفصاح للقوائم المالية"؛
- المعيار الدولي للتقرير المالي (١٩) "الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات"؛
- بيع أو مساهمة في الأصول بين المستثمر والشركة الزميلة أو المشروع المشترك (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (١٠) ومعيار المحاسبة الدولي (٢٨))، سيتم تحديد تاريخ السريان فيما بعد.

لا يُتوقع أن يكون للمعايير المذكورة أعلاه تأثير جوهري في القوائم المالية للشركة.

٣. السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية

فيما يلي السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية المطبقة في إعداد هذه القوائم المالية. هذه السياسات مطبقة بشكل منتظم على جميع الفترات المعروضة.

١-٣ النقد وما في حكمه

يتضمن النقد وما في حكمه النقد في الصندوق والودائع تحت الطلب والاستثمارات الأخرى قصيرة الأجل عالية السيولة قصيرة الأجل ذات فترات استحقاق أصلية تبلغ ثلاثة أشهر، والقابلة للتحويل الفوري إلى مبالغ معلومة من النقد والتي تخضع لمخاطر تغيرات في القيمة غير هامة.

٢-٣ صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي وتمويل المراجعة

عقود الإيجار التمويلي

تُصنف عقود الإيجار التي تقوم فيها الشركة تحويل ما يقارب جميع المخاطر والمنافع الجوهرية المتعلقة بملكية الأصل إلى المستأجرين كعقود إيجار تمويلي. تُسجل عقود الإيجار التمويلي في بداية عقد الإيجار بالقيمة العادلة للأصل المؤجر أو القيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات الإيجار، أيهما أقل، وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل العمولة الفعلي. يشتمل إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي على إجمالي المدفوعات المستقبلية بموجب عقود التأجير التمويلي ومنها القيمة المتبقية مستحقة القبض ("الإيجارات"). تُخصم التأمينات المستردة مع حق المقاصة مقابل الإيجارات من إجمالي الاستثمارات في عقود تمويل. يتم قيد الفرق بين الإيجارات وتكلفة الموجودات المؤجرة ومنها تكاليف المعاملات كإيرادات تمويل غير مكتسبة. ولأغراض العرض، يتم خصم إيرادات التمويل غير المكتسبة ومخصص الانخفاض في القيمة لخسائر عقود الإيجار من إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي.

تمويل المراجعة

تمثل المراجعة شكلاً من أشكال التمويل الإسلامي تشتري الشركة بموجبه، بناءً على طلب من عملائها، سلعة محددة وتبيعتها للعملاء بسعر يساوي تكلفة الشركة بالإضافة إلى الأرباح، وتدفع على أساس مؤجل على شكل أقساط.

٣. السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية (يتبع)

٣-٣ موجودات معاد اقتناها محتفظ بها لغرض البيع

تقوم الشركة، في السياق الاعتيادي للأعمال، بشراء بعض السيارات مقابل تسوية صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي. تعتبر هذه الموجودات موجودات محتفظ بها بغرض البيع ويتم إثباتها مبدئياً بصافي القيمة القابلة للموجودات المعاد استردادها. وبعد الإثبات الأولي، تدرج هذه الموجودات بقيمتها الدفترية أو صافي القيمة القابلة للتحقق ذات الصلة، أيهما أقل. يتم تحميل أو إضافة التغيرات في صافي القيمة القابلة للتحقق والأرباح أو الخسائر عند الاستبعاد إلى قائمة الدخل الشامل.

٣-٤ الأدوات المالية

٣-٤-١ الموجودات المالية

(١) التصنيف

تصنف الموجودات المالية للشركة وتُقاس ضمن الفئات التالية:

- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- التكلفة المطفأة.

تستند هذه التصنيفات إلى نموذج أعمال الشركة لإدارة الموجودات المالية وسمات التدفقات النقدية التعاقدية.

تقيس الشركة الأصل المالي بالتكلفة المطفأة عندما يكون ضمن نموذج أعمال للاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، وتؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي إلى نشوء تدفقات نقدية في مواعيد محددة تكون دفعات مقصورة على أصل الدين والفائدة على أصل المبلغ القائم.

بالنسبة للموجودات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تُسجل الأرباح والخسائر في الدخل الشامل الآخر.

(٢) الإثبات والتوقف عن الإثبات

يتم إثبات عمليات الشراء والبيع العادية للموجودات المالية في تاريخ التداول، أي التاريخ الذي تلتزم فيه الشركة بشراء أو بيع الموجودات. يتم التوقف عن إثبات الموجودات المالية عند انتهاء الحق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو يتم أو نقلها وقيام الشركة بتحويل كافة مخاطر ومزايا الملكية بصورة جوهرية.

(٣) القياس

تقوم الشركة عند الإثبات الأولي بقياس الأصل المالي بقيمته العادلة زائداً تكاليف المعاملات العائدة مباشرة لاقتناء الأصل في حال كان الأصل ليس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

القياس اللاحق

فيما يلي القياس اللاحق للموجودات المالية:

التكلفة المطفأة

إن الموجودات التي يتم الاحتفاظ بها بغرض تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية بحيث تمثل تلك التدفقات النقدية فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة، يتم قياسها بالتكلفة المطفأة. يتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية في إيرادات التمويل باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. ويتم إثبات أي مكسب أو خسارة ناتجة عن إلغاء الإثبات مباشرة في الربح أو الخسارة ويتم عرضها في الأرباح / (الخسائر) الأخرى، إلى جانب أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية. تُعرض خسارة الانخفاض في القيمة بشكل منفصل في الربح أو الخسارة.

٣. السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية (يتبع)

٤-٣ الأدوات المالية (يتبع)

١-٤-٣ الموجودات المالية (يتبع)

أدوات حقوق الملكية

تقوم الشركة لاحقاً بقياس جميع استثمارات الملكية بالقيمة العادلة. إذا قررت إدارة الشركة عرض أرباح وخسائر القيمة العادلة عن استثمارات حقوق الملكية في الدخل الشامل الآخر ، لا يوجد إعادة تصنيف لاحقة لأرباح وخسائر القيمة العادلة للربح أو الخسارة بعد التوقف عن إثبات الاستثمار. يستمر إثبات توزيعات الأرباح من هذه الاستثمارات في الربح أو الخسارة كإيرادات أخرى عند ثبوت حق الشركة في استلام المدفوعات.

لا يتم الإفصاح بشكل منفصل عن خسائر انخفاض القيمة (ورد خسائر انخفاض القيمة) عن استثمارات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة.

٤) الانخفاض في القيمة

تقوم الشركة على أساس النظرة المستقبلية بتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بموجوداتها المالية. تعتمد طريقة الانخفاض في القيمة المطبقة على ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

بالنسبة لصافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي وتمويل المرابحة، ذم تمويل المرابحة المدينة، تطبق الشركة النموذج المكون من ثلاث مراحل ("النموذج العام") لتحديد الانخفاض في القيمة بناءً على التغيرات في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي.

المرحلة الأولى ("العاملة") وتشمل الأدوات المالية التي لم تتعرض لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الإثبات المبدئي أو التي لديها مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ التقرير. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم إثبات الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ويتم احتساب الإيرادات بناءً على القيمة الدفترية الإجمالية للأصل (أي دون اقتطاع مخصص الائتمان). الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث التخلف عن السداد المحتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير. وهي ليست العجز النقدي المتوقع على مدى فترة ١٢ شهراً ولكن خسارة الائتمان بالكامل على الموجودات، مرجحة باحتمال أن الخسارة ستحدث خلال الاثني عشر شهراً المقبلة.

المرحلة الثانية ("منخفضة الأداء") وتشمل الأدوات المالية التي تعرضت لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الإثبات المبدئي، إلا إن كانت مخاطر الائتمان منخفضة في تاريخ التقرير ولا يتوفر دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة. يُفترض حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان في حال تجاوزت الذم المدينة تاريخ استحقاقها بمدة ٣٠ يوماً. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة ويتم احتساب الإيرادات بناءً على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات. الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع أحداث التعثر في السداد المحتملة على مدى أقصى فترة تعاقدية تتعرض خلالها الشركة لمخاطر ائتمان. إن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتوسط المرجح للخسائر الائتمانية، مع مخاطر التخلف عن السداد ذات الصلة التي تحدث وتعتبر عوامل ترجيح.

المرحلة الثالثة ("غير العاملة") وتشمل موجودات مالية لها دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة في تاريخ التقرير. يحدث التعثر في السداد على أداة مالية عندما يفشل الطرف المقابل بتسديد الدفعات التعاقدية خلال ٩٠ يوماً من استحقاقها. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الانتاجي ويتم احتساب إيرادات الفوائد بناءً على صافي القيمة الدفترية (صافي مخصص الائتمان).

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأدوات المالية قد زادت بشكل جوهري، تقوم الشركة بالأخذ في الحسبان المعلومات المعقولة والداعمة المتوفرة (على سبيل المثال، أيام التخلف عن السداد، تقييم ائتمان العميل، إلخ)، من أجل مقارنة مخاطر التخلف عن السداد كما في تاريخ التقرير مع مخاطر التخلف عن السداد كما في الإثبات المبدئي للأداة المالية.

بينما يخضع كل من النقد وما يماثله والذم المدينة الأخرى أيضاً لمتطلبات الانخفاض في القيمة في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩، إلا أنها تعتبر منخفضة المخاطر وليس من المتوقع أن تكون خسارة الانخفاض في القيمة جوهرية.

يتم شطب الموجودات المالية فقط إذا:

(١) إذا تأخر سداد الذم المدينة مدة سنة واحدة على الأقل؛ و

(٢) لا يوجد أي توقع معقول لاستردادها.

وعندما يتم شطب الموجودات المالية، تستمر الشركة في القيام بأنشطة الإنفاذ سعياً منها لاسترداد الذم المستحقة. عند القيام بالاسترداد، وبعد الشطب، يتم إثبات المستردات كإيرادات أخرى في قائمة الدخل الشامل.

٣. السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية (يتبع)

٣-٤ الأدوات المالية (يتبع)

٣-٤-٢ المطلوبات المالية

يتم إثبات جميع المطلوبات المالية في الوقت الذي تصبح فيه الشركة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة. يتم الإثبات الأولي للمطلوبات المالية بالقيمة العادلة ناقصاً أي تكاليف منسوبة مباشرة للمعاملات. وبعد الإثبات الأولي، تُقاس بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم التوقف عن إثبات الالتزام المالي عند سداد الالتزام أو إلغائه أو انتهاء مدته. وعند استبدال التزام مالي آخر بالتزام مالي حالي من نفس الجهة الممولة بشروط مختلفة اختلافاً جوهرياً أو إجراء تعديل شروط الالتزامات الحالية تعديلاً جوهرياً، يُعتبر هذا التغيير أو التعديل على أنه توقف الاعتراف بالالتزام الأصلي والاعتراف بالتزام جديد، ويُعترف بالفرق في القيم الدفترية المعنية في قائمة الدخل الشامل.

٣-٤-٣ المقاصة

تتم إجراء المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية وتدرج المبالغ بالصافي في القوائم المالية عندما يكون لدى الشركة حق قانوني يلزم بمقاصة المبالغ التي تم إثباتها وتعترم إما تسويتها على أساس الصافي أو إثبات الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

٣-٥ الذمم الدائنة

المطلوبات عبارة عن التزامات بسداد قيمة البضائع والخدمات المستلمة، سواء تم إصدار فواتير بموجبها إلى الشركة أم لا. يتم إثبات الذمم الدائنة التجارية أولاً بالقيمة العادلة، وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

٣-٦ القروض

يتم إثبات القروض مبدئياً بالقيمة العادلة (باعتبارها متحصلات مقبوضة) بالصافي من تكاليف المعاملة المتكبدة، إن وجدت. وبعد الإثبات الأولي، يتم قياس القروض بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم إثبات أي فرق بين المتحصلات (صافي تكاليف المعاملات) ومبلغ الاسترداد في الربح أو الخسارة على مدى فترة الاقتراض باستخدام طريقة الفائدة الفعلي.

يتم استبعاد القروض من قائمة المركز المالي عندما يتم الوفاء بالالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء مدته. يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي تم إطفائها أو تحويلها إلى طرف آخر والمقابل النقدي المسدد، بما في ذلك الموجودات غير النقدية المحولة أو المطلوبات المتكبدة، في قائمة الدخل الشامل ضمن الإيرادات الأخرى أو التكاليف التمويلية.

تصنف القروض كمطلوبات متداولة ما لم يكن لدى الشركة حق غير مشروط بتأجيل تسوية الالتزام لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد فترة التقرير.

٣-٧ الإيرادات

يتم إثبات الإيرادات عندما يكون من المحتمل أن تعود بمنافع اقتصادية على الشركة وعندما تكون الإيرادات قابلة بالفعل للقياس بشكل موثوق. تتحقق الإيرادات من عقود الإيجار التمويلي وتمويل المراجعة باستخدام طريقة العائد الفعال.

يتم إثبات إيرادات العمولات من السيارات عند تنفيذ عقود الإيجار وفقاً للشروط المتفق عليها مع المورد المختص.

٣. السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية (يتبع)

٣-٨ المنح الحكومية

تقوم الشركة بإثبات منحة حكومية متعلقة بالإيرادات إذا كان هناك تأكيد معقول على استلامها وأن الشركة ستكون ملتزمة بالشروط المرتبطة بالمنحة. وتُعامل المنفعة المحققة من وديعة حكومية ذات معدل ربح أقل من السوق كمنحة حكومية تتعلق بالدخل. ويُعتَرَف بالوديعة ذات المعدل الأقل من السوق وثقَّاس وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (٩) "الأدوات المالية". ويجب قياس المنفعة من معدل الفائدة أقل من معدل الفائدة السائدة في السوق بالفرق بين القيمة العادلة الأولية للوديعة المحددة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ والمتحصلات المستلمة. يتم المحاسبة عن المنفعة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٢٠. يتم إثبات المنح الحكومية في قائمة الدخل الشامل بصورة منتظمة على مدى الفترة التي اعترفت فيها الشركة بالتكاليف ذات العلاقة كمصروف وذلك لمقابلة المنحة مع التكاليف التي سيتم التعويض عنها.

٣-٩ الزكاة والضرائب

تخضع الشركة للزكاة وفقاً للوائح هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة"). ويُحْمَل مخصص الزكاة على الربح أو الخسارة. لا يتم المحاسبة عن الزكاة وفق نفس طريقة المحاسبة عن ضريبة دخل وبالتالي لا يتم احتساب أي ضريبة مؤجلة تتعلق بالزكاة. يتم إثبات مطلوبات الزكاة الإضافية، إن وجدت، والتي تتعلق بالربوط على سنوات سابقة من قبل الهيئة في الفترة التي يتم فيها إصدار الربوط النهائية.

تقوم الشركة باستقطاع ضرائب على بعض المعاملات مع الأطراف غير المقيمة في المملكة العربية السعودية وفقاً لمتطلبات نظام ضريبة الدخل السعودي.

٣-١٠ خسارة اليوم الأول

عندما يختلف سعر المعاملة عن القيمة العادلة لمعاملات السوق الحالية الأخرى القابلة للملاحظة في نفس الأداة، أو استناداً إلى أسلوب التقييم مع المتغيرات التي تتضمن فقط البيانات من الأسواق النشطة، تقوم الشركة على الفور بإثبات الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة ((أ) ربح أو خسارة اليوم الأول) في قائمة الربح أو الخسارة.

٤. التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي من الإدارة استخدام الأحكام والتقديرات والافتراضات التي تؤثر في تطبيق السياسات المحاسبية وعلى المبالغ المبينة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على نحو مستمر. يتم إظهار أثر التعديلات التي تترتب عنها مراجعة التقديرات المحاسبية في فترة المراجعة وأي فترات مستقبلية تتأثر بهذه التعديلات. يعد قياس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على عقود الإيجار التمويلي وعقود تمويل المراجعة تقديراً ينطوي على مخاطر ينتج عنها تعديل جوهري في القيم الدفترية للموجودات خلال السنة المالية التالية. انظر الإيضاحات ٧ و ٨ و ١-٢٤.

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
(المبالغ المُدرجة بالريال السعودي)

٥. النقد وما في حكمه

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
٣٦,٧٨٧	١٥٥,٠٠٠
٣,٧٧٠,٩٦٩	٢٧,٤٧٤,٦٠٤
٣,٨٠٧,٧٥٦	٢٧,٦٢٩,٦٠٤

نقد بالصندوق
نقد لدى البنك

٦. المدفوعات مقدماً والذمم المدينة الأخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
١٣,٦٤٣,٦٤٨	٢٤,٥٨٥,٤٢٠
٦٥٩,٠٢٦	٢٠,٤١٩
٢,٧٩٩,٥٤٧	٨,٧٨٤,٧٩٠
٣٥٩,٤٤٩	٥٣,١٠١
٢٢٤,٤٧٧	٢٢٠,٧٥٤
١٧,٦٨٦,١٤٧	٣٣,٦٦٤,٤٨٤

مصرفات مدفوعة مقدماً
دفعات مقدمة إلى موردين
مطالبات تأمين
موجودات معاد اقتناؤها محتفظ بها لغرض إعادة البيع
أخرى

٧. صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي

١-٧ فيما يلي تسوية بين إجمالي وصافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
١,١١٩,٨٢٦,٥٤٩	٢,٥٩٩,١٦٧,٤٩٧
(٣١٣,٠٤٩,٩٠٧)	(٧٤٣,٩٢٩,٣٤٩)
٨٠٦,٧٧٦,٦٤٢	١,٨٥٥,٢٣٨,١٤٨
(٣٥,٢٢٠,٩٠٣)	(٦٣,٦٤٨,٤٩٩)
٧٧١,٥٥٥,٧٣٩	١,٧٩١,٥٨٩,٦٤٩
(٦١٥,٥٢٠,٣٥٥)	(١,٤٩٢,٣٩٥,٨٩٥)
١٥٦,٠٣٥,٣٨٤	٢٩٩,١٩٣,٧٥٤

إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي
يخصم: إيرادات من عقود إيجار تمويلي غير مكتسبة
القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار المستحقة
مخصص الانخفاض في ذمم إيجار تمويلي مدينة (إيضاح ٧-٣)
صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي
المستحقة بعد سنة واحدة
المستحقة خلال سنة واحدة

٢-٧ فيما يلي آجال استحقاق إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م:

القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار	إيرادات عقود إيجار تمويلي غير مكتسبة	إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي
٣١٥,٣١٣,٨٤٠	٢٢١,٠٣٢,٤٨٧	٥٣٦,٣٤٦,٣٢٧
٣٠٩,٢٥٥,٥٨٠	١٩٩,٩٧٦,٥٤٥	٥٠٩,٢٣٢,١٢٥
٣١٠,٣٦٧,٦٠٧	١٥٧,١٦٦,١٤٨	٤٦٧,٥٣٣,٧٥٥
٣٢٧,٢٠٦,٢٠٤	١٠٥,٠٨١,٤٣١	٤٣٢,٢٨٧,٦٣٥
٥٩٣,٠٩٤,٩١٧	٦٠,٦٧٢,٧٣٨	٦٥٣,٧٦٧,٦٥٥
١,٨٥٥,٢٣٨,١٤٨	٧٤٣,٩٢٩,٣٤٩	٢,٥٩٩,١٦٧,٤٩٧

بحد أقصى سنة
بين سنة واحدة وستين
سنتان إلى ثلاث سنوات
بين ثلاث وأربع سنوات
بين أربع وخمس سنوات

فيما يلي آجال استحقاق إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م:

القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار	إيرادات عقود إيجار تمويلي غير مكتسبة	إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي
١٦٩,٤٣٤,٤١٠	١٠٠,١٦٢,٧٩٨	٢٦٩,٥٩٧,٢٠٨
١٤٣,٨٣٨,١٣٢	٨٥,٢٣٣,٠٥١	٢٢٩,٠٧١,١٨٣
١٥٧,٨٩٧,٨٠١	٦٢,٩٨٦,٥٠٢	٢٢٠,٨٨٤,٣٠٣
١٤٤,٦٨٣,١٠٨	٤٢,٩٠٨,٦١٩	١٨٧,٥٩١,٧٢٧
١٩٠,٩٢٣,١٩١	٢١,٧٥٨,٩٣٧	٢١٢,٦٨٢,١٢٨
٨٠٦,٧٧٦,٦٤٢	٣١٣,٠٤٩,٩٠٧	١,١١٩,٨٢٦,٥٤٩

بحد أقصى سنة
بين سنة واحدة وستين
سنتان إلى ثلاث سنوات
بين ثلاث وأربع سنوات
بين أربع وخمس سنوات

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
(المبالغ المُدرجة بالريال السعودي)

٧. صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي (يتبع)

٣-٧ فيما يلي الحركة على انخفاض قيمة الذمم المدينة من عقود الإيجار التمويلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	الرصيد في بداية السنة
٢٧,١٩٧,٤٢٢	٣٥,٢٢٠,٩٠٣	المخصص خلال السنة
١٢,٦٥٢,٦٥٥	٣٢,٥٢٠,٧٤٨	الشطب خلال السنة
(٤,٦٢٩,١٧٤)	(٤,٠٩٣,١٥٢)	الرصيد في نهاية السنة
٣٥,٢٢٠,٩٠٣	٦٣,٦٤٨,٤٩٩	

٤-٧ فيما يلي الحركة على مخصص الانخفاض في قيمة ذمم الإيجار المدينة حسب الفئة:

٢٠٢٤ م	عاملة	منخفضة الأداء	غير عاملة	المجموع
الرصيد الافتتاحي كما في ١ يناير	١٩,٦٠٢,٠١٦	٢,٨٩١,١٢٧	١٢,٧٢٧,٧٦٠	٣٥,٢٢٠,٩٠٣
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى منخفضة الأداء (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر)	(٥,١٢٨,٣١٦)	٦,٦٨٠,٧٠٢	(٣٤٢,٧٨٢)	١,٢٠٩,٦٠٤
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى غير عاملة (الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية)	(٤,٦٩٥,٧٧١)	(٤٣٧,٦٠٢)	٨,٦٧٨,٥٩٥	٣,٥٤٥,٢٢٢
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى عاملة (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً)	٣٩٢,٥٢٢	(١,٧٨٠,٦٧٦)	(١,٠٣٦,٠٩٦)	(٢,٤٢٤,٢٥٠)
موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها	٣٧,٢٤٣,٢٠٩	-	-	٣٧,٢٤٣,٢٠٩
تحصيلات / مبالغ مستردة	(٦,٥٥٧,٢٩١)	(٤١٩,٢٢١)	(٣,٠٣٤,٢٧٤)	(١٠,٠١٠,٧٨٦)
التغيرات في الافتراضات الشطب	١٧٠,٦٢٧	-	٢,٧٨٧,١٢٢	٢,٩٥٧,٧٤٩
الرصيد الختامي كما في ٣١ ديسمبر	-	-	(٤,٠٩٣,١٥٢)	(٤,٠٩٣,١٥٢)
	٤١,٠٢٦,٩٩٦	٦,٩٣٤,٣٣٠	١٥,٦٨٧,١٧٣	٦٣,٦٤٨,٤٩٩

٢٠٢٣ م	عاملة	منخفضة الأداء	غير عاملة	المجموع
الرصيد الافتتاحي كما في ١ يناير	٩,٧٣٧,١٢٤	١,٩١٥,٦٢٥	١٥,٥٤٤,٦٧٣	٢٧,١٩٧,٤٢٢
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى منخفضة الأداء (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر)	(١,٩٠٣,١٨٥)	٢,٥٦٤,٤١٤	(٥٣١,٢٩٣)	١٢٩,٩٣٦
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى غير عاملة (الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية)	(١,٧٣٤,٨٦٣)	(٤١٧,٦٨١)	٤,٥٩٣,٦٧٣	٢,٤٤١,١٢٩
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى عاملة (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً)	١٥٣,٩٣٣	(٦٠٧,٩٠٩)	(٦٦٢,٤٢٩)	(١,١١٦,٤٠٥)
موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها	١٦,٧٠٧,٥٧٠	-	-	١٦,٧٠٧,٥٧٠
تحصيلات / مبالغ مستردة	(٣,٤٠١,٩٢٦)	(٥٦٦,٢٠٦)	(٤,٥٥٧,٩١١)	(٨,٥٢٦,٠٤٣)
التغيرات في الافتراضات الشطب	٤٣,٣٦٣	٢,٨٨٤	٢,٩٧٠,٢٢١	٣,٠١٦,٤٦٨
الرصيد الختامي كما في ٣١ ديسمبر	-	-	(٤,٦٢٩,١٧٤)	(٤,٦٢٩,١٧٤)
	١٩,٦٠٢,٠١٦	٢,٨٩١,١٢٧	١٢,٧٢٧,٧٦٠	٣٥,٢٢٠,٩٠٣

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

٧. صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي (يتبع)

٥-٧ فيما يلي إجمالي ذمم الإيجار المدينة حسب الفئة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	عاملة
١,٠٣٩,٢٦٥,١٠٦	٢,٤٥٢,٠٥٦,٧٤٩	منخفضة الأداء
٤٢,٩١٤,٩٤٣	٩٥,٠١٦,٥٩١	غير عاملة
٣٧,٦٤٦,٥٠٠	٥٢,٠٩٤,١٥٧	
١,١١٩,٨٢٦,٥٤٩	٢,٥٩٩,١٦٧,٤٩٧	

٦-٧ فيما يلي الحركة على إجمالي ذمم الإيجار المدينة حسب الفئة:

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م				٢٠٢٤ م
المجموع	غير عاملة	منخفضة الأداء	عاملة	
١,١١٩,٨٢٦,٥٤٩	٣٧,٦٤٦,٥٠٠	٤٢,٩١٤,٩٤٣	١,٠٣٩,٢٦٥,١٠٦	الرصيد الافتتاحي كما في ١ يناير
-	(١,٦٧٩,٨٨٢)	٩٦,٧٧٩,٨٨٦	(٩٥,١٠٠,٠٠٤)	الموجودات المالية الفردية المحولة إلى منخفضة الأداء (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر)
-	٥٧,٤٥٠,٨٣٨	(٦,١٥٨,٤١١)	(٥١,٢٩٢,٤٢٧)	الموجودات المالية الفردية المحولة إلى غير عاملة (الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية)
-	(٥,١٤١,٥٠٢)	(٢٤,٩٥٨,٠٢٢)	٣٠,٠٩٩,٥٢٤	الموجودات المالية الفردية المحولة إلى عاملة (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً)
١,٧٧٣,٤٤٨,٦٩٧	-	-	١,٧٧٣,٤٤٨,٦٩٧	موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها
(٤,٧٥٩,٠١٣)	(٤,٧٥٩,٠١٣)	-	-	الشطب
(٢٨٩,٣٤٨,٧٣٦)	(٣١,٤٢٢,٧٨٤)	(١٣,٥٦١,٨٠٥)	(٢٤٤,٣٦٤,١٤٧)	تحصيلات / مبالغ مستردة
٢,٥٩٩,١٦٧,٤٩٧	٥٢,٠٩٤,١٥٧	٩٥,٠١٦,٥٩١	٢,٤٥٢,٠٥٦,٧٤٩	الرصيد الختامي كما في ٣١ ديسمبر

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م				٢٠٢٣ م
المجموع	غير عاملة	منخفضة الأداء	عاملة	
٥٤٥,٧٦٣,٧٩٩	٤٧,٣٤٢,٩٤٧	٢٨,٦٠٣,٣٣٧	٤٦٩,٨١٧,٥١٥	الرصيد الافتتاحي كما في ١ يناير
-	(٢,٦٠٣,٦٥٥)	٤١,٨٩٩,٨١٦	(٣٩,٢٩٦,١٦١)	الموجودات المالية الفردية المحولة إلى منخفضة الأداء (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر)
-	٣١,٩١٣,٤٨٩	(٥,٥٤٦,٤٥٢)	(٢٦,٣٦٧,٠٣٧)	الموجودات المالية الفردية المحولة إلى غير عاملة (الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية)
-	(٣,٢٩٣,٧٦٣)	(٨,١٨٠,٦٩٢)	١١,٤٧٤,٤٥٥	الموجودات المالية الفردية المحولة إلى عاملة (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً)
٧٥٠,٠١٤,٢٥٣	-	-	٧٥٠,٠١٤,٢٥٣	موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها
(٥,٨٣٧,٦٥٦)	(٥,٨٣٧,٦٥٦)	-	-	الشطب
(١٧٠,١١٣,٨٤٧)	(٢٩,٨٧٤,٨٦٢)	(١٣,٨٦١,٠٦٦)	(١٢٦,٣٧٧,٩١٩)	تحصيلات / مبالغ مستردة
١,١١٩,٨٢٦,٥٤٩	٣٧,٦٤٦,٥٠٠	٤٢,٩١٤,٩٤٣	١,٠٣٩,٢٦٥,١٠٦	الرصيد الختامي كما في ٣١ ديسمبر

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
(المبالغ المُدرجة بالريال السعودي)

٧. صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي (يتبع)

٧-٧ فيما يلي إجمالي ذمم الإيجار المدينة، الصافي من مخصص الانخفاض في القيمة، حسب الفئة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	عاملة
١,٠١٩,٦٦٣,٠٩٠	٢,٤١١,٠٢٩,٧٥٣	منخفضة الأداء
٤٠,٠٢٣,٨١٦	٨٨,٠٨٢,٢٦١	غير عاملة
٢٤,٩١٨,٧٤٠	٣٦,٤٠٦,٩٨٤	
١,٠٨٤,٦٠٥,٦٤٦	٢,٥٣٥,٥١٨,٩٩٨	

٨-٧ خلال سنة ٢٠٢٠م، قامت الشركة ببيع الذمم المدينة من عقود الإيجار التمويلي، بموجب اتفاقية شراء وتوكيل، بمبلغ ٧٧,٣ مليون ريال سعودي إلى مؤسسة مالية وتم التوقف عن إثباتها في دفاترها، وسجلت ربخاً صافياً قدره ١٦,٦ مليون ريال سعودي عند التوقف عن الإثبات في الدفاتر. تم الإفصاح في إيضاح ٢٥ عن المركز القائم للذمم المدينة من عقود الإيجار التمويلي المباعة. فيما يتعلق بهذه الذمم المدينة من عقود الإيجار التمويلي المباعة، تعمل الشركة بصفقتها وكيل خدمة للحصول لللاحق لأقساط الإيجار نيابة عن المؤسسة المالية. قامت الشركة باحتساب وحساب صافي مطلوبات الخدمة بموجب الاتفاقية مع المؤسسة المالية، والذي تم الإفصاح عنه في الإيضاح ٢٦.

٨. صافي الاستثمار في تمويل المراجعة

١-٨ فيما يلي تسوية بين إجمالي وصافي تمويل المراجعة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	إجمالي الاستثمار في تمويل المراجعة
١٤٣,٤٤٩,٨١٤	١٤٦,٦٠٣,٩١٩	يخصم: إيرادات تمويل مراجعة غير مكتسبة
(١٧,٦١٥,٢٥١)	(١٩,١٧٣,٧٧٥)	القيمة الحالية للاستثمار في تمويل المراجعة
١٢٥,٨٣٤,٥٦٣	١٢٧,٤٣٠,١٤٤	مخصص الانخفاض في قيمة ذمم تمويل مراجعة مدينة (إيضاح ٨-٣)
(٩,٩٤٣,٢٤٠)	(١١,٢٨٧,٤٤٣)	صافي الاستثمار في تمويل المراجعة
١١٥,٨٩١,٣٢٣	١١٦,١٤٢,٧٠١	المستحقة بعد سنة واحدة
(٥٢,٥٦٩,٤١٠)	(٥١,٥٧٢,٤٤٢)	المستحقة خلال سنة واحدة
٦٣,٣٢١,٩١٣	٦٤,٥٧٠,٢٥٩	

٢-٨ فيما يلي آجال استحقاق إجمالي الاستثمار في تمويل المراجعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م:

القيمة الحالية للاستثمار في تمويل المراجعة	إيرادات تمويل مراجعة غير مكتسبة	إجمالي الاستثمار في تمويل المراجعة	بحد أقصى سنة
٧٣,٨٥٥,٧١٤	١٢,٣٤٤,١٧٥	٨٦,١٩٩,٨٨٩	بين سنة واحدة وستين
٣٨,١٦٤,١٧٤	٥,٣٣٥,٠٢١	٤٣,٤٩٩,١٩٥	سنتان إلى ثلاث سنوات
١٣,٢٧٤,٩٩٩	١,٢٩٦,٥٥٠	١٤,٥٧١,٥٤٩	بين ثلاث وأربع سنوات
١,٨٩٠,٨٣٢	١٨٨,٦٧٠	٢,٠٧٩,٥٠٢	بين أربع وخمس سنوات
٢٤٤,٤٢٥	٩,٣٥٩	٢٥٣,٧٨٤	
١٢٧,٤٣٠,١٤٤	١٩,١٧٣,٧٧٥	١٤٦,٦٠٣,٩١٩	

فيما يلي آجال استحقاق إجمالي الاستثمار في تمويل المراجعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م:

القيمة الحالية للاستثمار في تمويل المراجعة	إيرادات تمويل مراجعة غير مكتسبة	إجمالي الاستثمار في تمويل المراجعة	بحد أقصى سنة
٧٠,٢١٤,٢١٠	١١,٥٠٧,٦٠٨	٨١,٧٢١,٨١٨	بين سنة واحدة وستين
٣٨,٦٦١,٦١٢	٥,٠٠١,٠٩١	٤٣,٦٦٢,٧٠٣	سنتان إلى ثلاث سنوات
١٥,٦٦٩,٠٨١	١,٠١٢,٣٢٨	١٦,٦٨١,٤٠٩	بين ثلاث وأربع سنوات
١,٠٥٢,٦٢٠	٨٣,٧٤٨	١,١٣٦,٣٦٨	بين أربع وخمس سنوات
٢٣٧,٠٤٠	١٠,٤٧٦	٢٤٧,٥١٦	
١٢٥,٨٣٤,٥٦٣	١٧,٦١٥,٢٥١	١٤٣,٤٤٩,٨١٤	

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)
صافي الاستثمار في تمويل المراجعة (يتبع)

٨.

فيما يلي بيان بالحركة على الانخفاض في قيمة صافي الاستثمار في تمويل المراجعة:

٣-٨

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	الرصيد في بداية السنة
٩,٦٩٢,٦٦١	٩,٩٤٣,٢٤٠	المخصص خلال السنة
٣٥٣,٣٠٩	٢,١٦٤,٠٥٤	الشطب خلال السنة
(١٠٢,٧٣٠)	(٨١٩,٨٥١)	الرصيد في نهاية السنة
٩,٩٤٣,٢٤٠	١١,٢٨٧,٤٤٣	

فيما يلي الحركة على مخصص الانخفاض في قيمة تمويل المراجعة حسب الفئة:

٤-٨

٢٠٢٤ م	عاملة	منخفضة الأداء	غير عاملة	المجموع	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
٤,٩٧٩,١٣٠	٧٠٣,٢٠٩	٤,٢٦٠,٩٠١	٩,٩٤٣,٢٤٠		
(١٠٧,٩٧٢)	٩٥,٨٦٥	(٣٨,٢٨٨)	(٥٠,٣٩٥)		
(٢٢٦,٥٨٢)	(٢١,٤٨٥)	٨٢٧,٥٦٢	٥٧٩,٤٩٥		
١٤,٨٤٠	(٦٧٣,٩١٥)	-	(٦٥٩,٠٧٥)		
١,٨٨٢,٣٧٤	١,٨٨٢,٣٧٤				
(٣,٢٧٤,١٩٩)	(٥,٧٨٤)	(١٠٢,٥٥١)	(٣,٣٨٢,٥٣٤)		
٤٨١	-	٣,٧٩٣,٧٠٨	٣,٧٩٤,١٨٩		
-	-	(٨١٩,٨٥١)	(٨١٩,٨٥١)		
٣,٢٦٨,٠٧٢	٩٧,٨٩٠	٧,٩٢١,٤٨١	١١,٢٨٧,٤٤٣		

الرصيد الافتتاحي كما في ١ يناير
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى منخفضة الأداء
(الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر)
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى غير عاملة
(الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية)
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى عاملة (الخسائر
الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً)
موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها
تحصيلات / مبالغ مستردة
التغيرات في الافتراضات
الشطب
الرصيد الختامي كما في ٣١ ديسمبر

٢٠٢٣ م	عاملة	منخفضة الأداء	غير عاملة	المجموع	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م
٤,٦٣٢,١٤٤	٨٦٥,٧٤٤	٤,١٩٤,٧٧٣	٩,٦٩٢,٦٦١		
(٦٧٢,١٠١)	٦٩٨,٩٢١	(١٥٤,٨٠٧)	(١٢٧,٩٨٧)		
(٨٦٦,٤٦٨)	(٩٧,٣٨٤)	١,٣٣٤,٢٠٤	٣٧٠,٣٥٢		
١٠١,٨٨٦	(٧٦٠,٢٥٢)	(٧١١,٧١٨)	(١,٣٧٠,٠٨٤)		
٤,٢٢٣,٤٣٤	-	-	٤,٢٢٣,٤٣٤		
(٢,٤٣٩,٧٦٥)	(٣,٨٢٠)	(٣٠٢,١٩٠)	(٢,٧٤٥,٧٧٥)		
-	-	٣,٣٦٩	٣,٣٦٩		
-	-	(١٠٢,٧٣٠)	(١٠٢,٧٣٠)		
٤,٩٧٩,١٣٠	٧٠٣,٢٠٩	٤,٢٦٠,٩٠١	٩,٩٤٣,٢٤٠		

الرصيد الافتتاحي كما في ١ يناير
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى منخفضة الأداء
(الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر)
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى غير عاملة
(الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية)
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى عاملة (الخسائر
الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً)
موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها
تحصيلات / مبالغ مستردة
التغيرات في الافتراضات
الشطب
الرصيد الختامي كما في ٣١ ديسمبر

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
(المبالغ المُدرجة بالريال السعودي)

٨. صافي الاستثمار في تمويل المراجعة (يتبع)

٥-٨ فيما يلي الحركة على إجمالي الاستثمار في تمويل المراجعة حسب الفئة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	عاملة
١٢٦,٤١٢,٦٢٦	١٣٣,٤٨٨,٥٥٠	منخفضة الأداء
٧,٥٧٢,٦٣١	١,٨٠٠,٣٣٩	غير عاملة
٩,٤٦٤,٥٥٧	١١,٣١٥,٠٣٠	
١٤٣,٤٤٩,٨١٤	١٤٦,٦٠٣,٩١٩	

٦-٨ فيما يلي الحركة على إجمالي تمويل المراجعة حسب الفئة:

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م				٢٠٢٤ م
المجموع	غير عاملة	الأداء	عاملة	
١٤٣,٤٤٩,٨١٤	٩,٤٦٤,٥٥٧	٧,٥٧٢,٦٣١	١٢٦,٤١٢,٦٢٦	الرصيد الافتتاحي كما في ١ يناير
-	(٨٥,٠٨٤)	٢,٥٠٥,٦٢٣	(٢,٤٢٠,٥٣٩)	الموجودات المالية الفردية المحولة إلى منخفض الأداء
-	١٠,٥٦٠,٩٦٣	(١٦٥,٨٣٧)	(١٠,٣٩٥,١٢٦)	(الخسائر الانتمائية المتوقعة على مدى العمر)
-	-	(٧,٣٢٠,٦٩١)	٧,٣٢٠,٦٩١	الموجودات المالية الفردية المحولة إلى غير عاملة
٧٥,٧٣٦,٨٢٣	-	-	٧٥,٧٣٦,٨٢٣	(الموجودات المالية منخفضة القيمة الانتمائية)
(٩٧٩,٤٥٥)	(٩٧٩,٤٥٥)	-	-	الموجودات المالية الفردية المحولة إلى عاملة (الخسائر الانتمائية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً)
(٧١,٦٠٣,٢٦٣)	(٧,٦٤٥,٩٥١)	(٧٩١,٣٨٧)	(٦٣,١٦٥,٩٢٥)	موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها
١٤٦,٦٠٣,٩١٩	١١,٣١٥,٠٣٠	١,٨٠٠,٣٣٩	١٣٣,٤٨٨,٥٥٠	الشطب
				تحصيلات / مبالغ مستردة
				الرصيد الختامي كما في ٣١ ديسمبر

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م				٢٠٢٣ م
المجموع	غير عاملة	الأداء	عاملة	
١١٧,٣٣٠,١٤٤	٩,٢١٩,٨٤٨	٧,٨٣٩,٠٠٥	١٠٠,٢٧١,٢٩١	الرصيد الافتتاحي كما في ١ يناير
-	(٣٤٤,٠١٥)	١٢,٥٢٢,٣٢٥	(١٢,١٧٨,٣١٠)	الموجودات المالية الفردية المحولة إلى منخفض الأداء
-	٢٠,٥٥٠,١٦٠	(٩١٦,١٥٣)	(١٩,٦٣٤,٠٠٧)	(الخسائر الانتمائية المتوقعة على مدى العمر)
-	(١,٥٨١,٥٩٦)	(٦,٨٦٧,١٩٣)	٨,٤٤٨,٧٨٩	الموجودات المالية الفردية المحولة إلى غير عاملة
١٠٠,٩٣٤,٤٩٠	-	-	١٠٠,٩٣٤,٤٩٠	(الموجودات المالية منخفضة القيمة الانتمائية)
(١٣٣,٩٢٢)	(١٣٣,٩٢٢)	-	-	الموجودات المالية الفردية المحولة إلى عاملة (الخسائر الانتمائية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً)
(٧٤,٦٨٠,٨٩٨)	(١٨,٢٤٥,٩١٨)	(٥,٠٠٥,٣٥٣)	(٥١,٤٢٩,٦٢٧)	موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها
١٤٣,٤٤٩,٨١٤	٩,٤٦٤,٥٥٧	٧,٥٧٢,٦٣١	١٢٦,٤١٢,٦٢٦	الشطب
				تحصيلات / مبالغ مستردة
				الرصيد الختامي كما في ٣١ ديسمبر

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

٨. صافي الاستثمار في تمويل المراجعة (يتبع)

٧-٨ فيما يلي تمويل المراجعة، الصافي من مخصص الانخفاض في القيمة، حسب الفئة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	
١٢١,٤٣٣,٤٩٩	١٣٠,٢٢٠,٤٧٨	عاملة
٦,٨٦٩,٤٢١	١,٧٠٢,٤٤٩	منخفضة الأداء
٥,٢٠٣,٦٥٤	٣,٣٩٣,٥٤٩	غير عاملة
١٣٣,٥٠٦,٥٧٤	١٣٥,٣١٦,٤٧٦	

٩. عقود الإيجار

لدى الشركة عقود إيجار تتعلق بمكاتب وساحات تسليم متعددة. يتم عادة إبرام عقود الإيجار لفترات زمنية ثابتة تتراوح بين سنة واحدة وثلاث سنوات ولكن قد يكون لها خيارات تمديد كما هو موضح أدناه. ويتم التفاوض على شروط عقود الإيجار على أساس كل عقد على حدة وتحتوي على مجموعة واسعة من الشروط والأحكام المختلفة. لا تفرض اتفاقيات الإيجار أي تعهدات. قد لا تُستخدم الموجودات المستأجرة كضمان لأغراض الاقتراض.

تُدرج خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود إيجار العقارات عبر الشركة. وتستخدم هذه لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة الموجودات المستخدمة في عمليات الشركة. لا يمكن ممارسة غالبية خيارات التمديد المحتفظ بها سوى بالاتفاق بين الشركة والمؤجر المعني.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	
		موجودات حق الاستخدام
		التكلفة
٤,٩٩٢,٣٤٠	٩,٤٢٨,٠٨٩	الرصيد كما في ١ يناير
٤,٤٣٥,٧٤٩	٨١٩,٣٣٤	إضافات
-	(١٩٢,٧٦٣)	تخريد
٩,٤٢٨,٠٨٩	١٠,٠٥٤,٦٦٠	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر
		الاستهلاك المتراكم
(١,٥٢٨,٠٧١)	(٢,٧٤٢,٥٢٧)	الرصيد كما في ١ يناير
(١,٢١٤,٤٥٦)	(١,٤٨٥,٠٧٤)	مُحمّل للسنة
-	١٩٢,٧٦٣	تخريد
(٢,٧٤٢,٥٢٧)	(٤,٠٣٤,٨٣٨)	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر
٦,٦٨٥,٥٦٢	٦,٠١٩,٨٢٢	القيم الدفترية

التزامات عقود الإيجار

		المتداول
١,٢٩٠,٤٥٨	١,٤٩٥,٥٠٣	غير المتداول
٥,٧٢٠,١٣٩	٤,٩٦١,١٥٣	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر
٧,٠١٠,٥٩٧	٦,٤٥٦,٦٥٦	
		الرصيد كما في ١ يناير
٣,٧٤١,١٥٦	٧,٠١٠,٥٩٧	إضافات
٤,٤٣٥,٧٤٩	٨١٩,٣٣٤	الاستيعادات
-	-	فوائد على التزامات عقود الإيجار
٣٩٣,٢٦٦	٤١٣,٦١٣	مدفوعات خلال السنة
(١,٥٥٩,٥٧٤)	(١,٧٨٦,٨٨٨)	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر
٧,٠١٠,٥٩٧	٦,٤٥٦,٦٥٦	

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

٩. عقود الإيجار (يتبع)

(١) المبالغ المدرجة في الربح أو الخسارة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	إيضاح
١,٢١٤,٤٥٦	١,٤٨٥,٠٧٤	مصرف استهلاك موجودات حق الاستخدام
٣٩٣,٢٦٦	٤١٣,٦١٣	مقر المكتب وساحات التسليم
		مصرفات تمويلية على عقود إيجار (مدرجة ضمن المصروفات ٢١ التمويلية)

بلغ مجموع التدفقات النقدية الصادرة لعقود الإيجار في سنة ٢٠٢٤ م ١,٨ مليون ريال سعودي (٢٠٢٣ م: ١,٦ مليون ريال سعودي).

١٠. الممتلكات والمعدات

المجموع	أثاث وتركيبات ومعدات مكتبية	سيارات	التكلفة:
٢,٥٩٣,٩٢٢	٢,٥١٩,١٧٠	٧٤,٧٥٢	١ يناير ٢٠٢٣ م
٢,٣٢٥,٣٧٤	٢,٣٢٥,٣٧٤	-	إضافات خلال السنة
-	-	-	الاستبعادات
٤,٩١٩,٢٩٦	٤,٨٤٤,٥٤٤	٧٤,٧٥٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م
٤,٩١٩,٢٩٦	٤,٨٤٤,٥٤٤	٧٤,٧٥٢	١ يناير ٢٠٢٤ م
٤,٢٥٧,٤٧٩	٤,٢٥٧,٤٧٩	-	إضافات خلال السنة
(٢,٠٩٧,٨٤٥)	(٢,٠٢٣,٠٩٣)	(٧٤,٧٥٢)	الاستبعادات
٧,٠٧٨,٩٣٠	٧,٠٧٨,٩٣٠	-	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
(١,٧٥٧,٩١٧)	(١,٦٨٣,١٦٥)	(٧٤,٧٥٢)	الاستهلاك المتراكم:
(٣٨٧,١٤٢)	(٣٨٧,١٤٢)	-	١ يناير ٢٠٢٣ م
-	-	-	مُحمّل للسنة
(٢,١٤٥,٠٥٩)	(٢,٠٧٠,٣٠٧)	(٧٤,٧٥٢)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م
(٢,١٤٥,٠٥٩)	(٢,٠٧٠,٣٠٧)	(٧٤,٧٥٢)	١ يناير ٢٠٢٤ م
(١,٠٩١,٢٦٩)	(١,٠٩١,٢٦٩)	-	المُحمّل للسنة
١,٩٢٢,٦٤١	١,٨٤٧,٨٨٩	٧٤,٧٥٢	الاستبعادات
(١,٣١٣,٦٨٧)	(١,٣١٣,٦٨٧)	-	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
٥,٧٦٥,٢٤٣	٥,٧٦٥,٢٤٣	-	القيمة الدفترية:
٢,٧٧٤,٢٣٧	٢,٧٧٤,٢٣٧	-	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
		-	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م

فيما يلي الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات:

عدد السنوات

٤

٥-٣

سيارات

أثاث وتجهيزات ومعدات مكتبية

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
(المبالغ المُدرجة بالريال السعودي)

١١. الموجودات غير الملموسة

تتكون الموجودات غير الملموسة من برامج حاسب آلي وتراخيص. فيما يلي الحركة على الموجودات غير الملموسة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	التكلفة
١٠,٠١٥,٧٨٥	٩,٧٧٨,٠٠٢	في ١ يناير و ٣١ ديسمبر
(٧,٤٦٥,٨١٩)	(٨,٧١٠,٥٣٢)	الإطفاء المتراكم
(١,٢٤٤,٧١٣)	(٧٤٧,٥٦١)	في ١ يناير
-	٤٣٢,٣٠٠	مُحمّل للسنة
(٨,٧١٠,٥٣٢)	(٩,٠٢٥,٧٩٣)	استبعاد
		في ٣١ ديسمبر
١,٣٠٥,٢٥٣	٧٥٢,٢٠٩	القيمة الدفترية
		في ٣١ ديسمبر

١٢. الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تمتلك الشركة ٨٩,٢٨٥ سهماً في الشركة السعودية لتسجيل عقود الإيجار التمويلي، وهي شركة مساهمة سعودية ("الشركة المستثمر فيها") مسجلة في المملكة العربية السعودية لتسجيل العقود التمويلية، وهي تمثل ٢٪ من مجموع رأس مال الشركة المستثمر فيها. ترى الإدارة أن القيمة الدفترية للاستثمارات تقارب قيمتها العادلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م و ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٣م.

١٣. رأس المال

في ٣١ ديسمبر، بلغ رأس مال الشركة المصدر والمكتتب والمدفوع ٢٣ مليون سهم قيمة كل منها ١٠ ريال سعودي مملوكة كما يلي:

اسم الطرف	بلد التسجيل	نسبة الملكية
شركة المجدوعي للسيارات المحدودة	المملكة العربية السعودية	٢٠٢٣م ١٠٠٪
		٢٠٢٤م ١٠٠٪
		الملكية بالريال السعودي
		٢٠٢٣م ٢٣٠,٠٠٠,٠٠٠
		٢٠٢٤م ٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠

١٤. الذمم الدائنة

إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م
ذمم دائنة - أطراف أخرى	١٦٧,٧٧٣,٨٠٤	٨٧,٨٦٧,٦٠٢
ذمم دائنة - أطراف ذات علاقة	٩٩,٣٣٤,٦١٠	١٠٠,٠٦٨,٥١٧
	٢٦٧,١٠٨,٤١٤	١٨٧,٩٣٦,١١٩

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
(المبالغ المُدرجة بالريال السعودي)

١٥. المصروفات المستحقة والمطلوبات المتداولة الأخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	إيضاح	المصروفات المستحقة
٢٧,٩٤٠,٦٧٥	١٨,٧٥٨,٧٧٤		ضريبة القيمة المضافة المستحقة
٥,١٦٩,١٨٥	٤,٨٦٦,٩٤٦		صافي التزام الخدمة بموجب اتفاقية الوكالة
١,٤٦٠,٤٦٩	٢,٣٧٨,٧٠٠	٢٥	دفعات مقدمة من عملاء
١١,٦٨٥,١٤٨	٢٧,٠٨٧,٤٩٧		
٤٦,٢٥٥,٤٧٧	٥٣,٠٩١,٩١٧		

١٦. الزكاة

(أ) **الزكاة المُحمّلة للسنة:**
تخضع الشركة للزكاة وفقاً للوائح هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة"). يتم تحميل مصروفات الزكاة على قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. تتكون الزكاة المُحمّلة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر مما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	الزكاة المُحمّلة للسنة
٤١١,٩١١	٦,٠٥٦,٢٤٨	

(ب) احتسب الوعاء الزكوي بناءً على فهم الشركة للأنظمة الزكوية المعمول بها في المملكة العربية السعودية. وتخضع الأنظمة الزكوية في المملكة العربية السعودية لتفسيرات متباينة. عدلت بعض المبالغ المفصّل عنها في القوائم المالية لغرض الوصول للوعاء الزكوي. يتم احتساب الزكاة بناءً على الوعاء الزكوي المقدر العائد للمساهم بالشركة.

(ج) **مخصص الزكاة:**
فيما يلي الحركة على مخصص الزكاة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	الرصيد في بداية السنة
١,٨٤٤,٨٣٣	١,٧٩٥,٥٠٠	مُحمّل للسنة
١,٥٩٩,٢٣٤	٦,٠٥٦,٢٤٨	تعديل لسنة سابقة*
(١,١٨٧,٣٢٣)	-	مدفوعات خلال السنة
(٤٦١,٢٤٤)	(١,٥٩٩,٦٥٨)	الرصيد في نهاية السنة
١,٧٩٥,٥٠٠	٦,٢٥٢,٠٩٠	

(د) **حالة الربط الزكوي:**

قدمت الشركة إقراراتها الزكوية إلى الهيئة حتى ٢٠٢٣ م. أنهت الهيئة ربط الشركة حتى سنة ٢٠١٨ م، بما زالت الربط للسنوات ٢٠١٩ م و ٢٠٢٠ م و ٢٠٢١ م و ٢٠٢٢ م و ٢٠٢٣ م حالياً قيد الفحص لدى الهيئة.

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
(المبالغ المُدرجة بالريال السعودي)

١٧. القروض طويلة الأجل

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	تسهيلات مرابحة
٤١٨,٧٣١,٤٠١	١,٢٨٣,٠١٩,٨٣٦	قرض بنك حكومي
١٩,٩٦٠,٥٤٩	٥,٧٠٦,٢٢٨	مستحق إلى ساما
٢١,٠٢٠,٧٢٣	١١,٥٥٧,٧٠٦	التكلفة التمويلية المستحقة
٢,٧١٤,٣٧٠	١٠,٢٥٥,٣٩٥	
٤٦٢,٤٢٧,٠٤٣	١,٣١٠,٥٣٩,١٦٥	
١٤٠,٠٥٩,٩٤٠	٣٠٥,٠٦٤,٢٦٥	المستحقة خلال سنة واحدة
٣٢٢,٣٦٧,١٠٣	١,٠٠٥,٤٧٤,٩٠٠	المستحقة بعد سنة واحدة
٤٦٢,٤٢٧,٠٤٣	١,٣١٠,٥٣٩,١٦٥	
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	فيما يلي الحركة على القروض طويلة الأجل:
١٨٤,٨٠٩,٨٣٧	٤٦٢,٤٢٧,٠٤٣	الرصيد في بداية السنة
٤٢٥,٤٧٨,٦١٢	١,٠٢٢,٥٠٠,٠٠٠	متحصلات من قروض طويلة الأجل
١٩,٧٨٨,٦٠١	٦١,٨٦٣,٩٩٢	مصرفات تمويلية للسنة
(١٤٨,٣٠٥,٩٧٣)	(١٨١,٩٢٨,٩٠٤)	يخصم: المسدد من أصل الدين
(١٧,٥٩٩,٩٩٥)	(٥٤,٣٢٢,٩٦٦)	يخصم: المسدد من المصروفات التمويلية
(١,٧٤٤,٠٣٩)	-	تأثير الخصم لقرض دون فوائد من ساما
٤٦٢,٤٢٧,٠٤٣	١,٣١٠,٥٣٩,١٦٥	الرصيد في نهاية السنة

١٧-١ تسهيلات المرابحة

خلال ٢٠٢٤م، سحبت الشركة مبلغ ١,٠٢٢,٥٠٠ مليون ريال سعودي (٢٠٢٣م: ٤٠٠ مليون ريال سعودي) من تسهيلات المرابحة الخاصة بها. القروض مكفولة بضمانات شركات من بعض الأطراف ذات العلاقة ورهن على الذمم المدينة مقابل بعض السيارات المؤجرة تغطي ما لا يقل عن ١٢٥٪ إلى ١٥٠٪ من القروض القائمة. وتحمل القروض نفقات مالية استناداً إلى المعدلات السائدة في السوق بناءً على معدل سعر الفائدة السائد بين البنوك في السعودية. إن القيمة الدفترية لهذه القروض طويلة الأجل مقومة بالريال السعودي. يمتد أجل استحقاق هذا القرض طبقاً لجدول السداد ذي الصلة حتى ٢٠٢٩م. بلغ إجمالي تسهيلات المرابحة للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م ١,٦٣٧,٣٠٠ مليون ريال سعودي (٢٠٢٣م: ٦٧٢ مليون ريال سعودي) منها ٤٠,٣ مليون ريال سعودي غير مستخدمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م (٢٠٢٣م: ١٨٥,٠ مليون ريال سعودي)

١٧-٢ قرض من بنك حكومي

خلال ٢٠٢٢م، أبرمت الشركة اتفاقيات مع بنك حكومي لتقديم تسهيلات تمويلية بمبلغ ١٥ مليون ريال سعودي لتلبية متطلبات رأس المال العامل للشركة والذي استُخدم بالكامل خلال السنة. يحتسب البنك الحكومي رسوماً إدارية بموجب اتفاقيات القرض. تقيد تعهدات تسهيلات قروض الشركة باستخدام مبلغ القرض للغرض المحدد في اتفاقيات القرض. إن القيمة الدفترية لهذه القروض طويلة الأجل مقومة بالريال السعودي. يمتد أجل استحقاق هذا القرض طبقاً لجدول السداد حتى ٢٠٢٦م.

١٧-٣ ذمم دائنة مستحقة إلى ساما

خلال ٢٠٢٣م، حصلت الشركة على قروض دون فوائد من ساما بقيمة ٢٥,٥ مليون ريال سعودي في إطار برنامج التمويل المضمون لتمويل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتعزيز الاستقرار المالي لهذه الأعمال والشركات وتعزيز النمو الاقتصادي. تستحق هذه القروض على أقساط شهرية على مدى ٣ سنوات ابتداءً من سبتمبر ٢٠٢٣م. تم إثبات هذه القروض أولاً بقيمتها العادلة ما أدى إلى تحقيق ربح قدره ١,٧ مليون ريال سعودي أدرج في الربح أو الخسارة.

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

١٧. القروض طويلة الأجل (يتبع)

٤-١٧ الاستحقاقات التعاقدية للقروض طويلة الأجل

فيما يلي الاستحقاقات التعاقدية للقروض طويلة الأجل:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	أقل من ٦ أشهر
٨٦,١٩٢,٧٧٠	١٨٩,٧٠٢,٥١١	بين ٦ أشهر وسنة واحدة
٨٠,٧٦٧,٢٠٠	١٩٢,٣٠١,١٠٧	بين سنة واحدة وستين
١٤٦,٩٩٣,٤١٠	٣٣٩,٦٢٣,١٦٨	بين سنتين و ٥ سنوات
٢٠٨,٤٣١,٩٠٦	٨٢٤,٣١٥,٤٦٢	
٥٢٢,٣٨٥,٢٨٦	١,٥٤٥,٩٤٢,٢٤٨	

١٨. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

١-١٨ التزامات منافع الموظفين - خطة المنافع المحددة

تطبق الشركة خطة منافع محددة تتماشى مع متطلبات نظام العمل في المملكة العربية السعودية. وتستند مدفوعات مكافأة نهاية الخدمة إلى الرواتب والبدلات الأخيرة للموظفين وسنوات الخدمة المتراكمة، في تاريخ إنهاء الخدمة وفقاً للشروط المنصوص عليها في نظام العمل في المملكة العربية السعودية. إن خطة مكافأة نهاية الخدمة للموظفين هي خطة غير ممولة ويتم الوفاء بالتزامات سداد المنافع عندما تستحق بعد إنهاء التوظيف. تزامن أحدث تقييم اكتوبري شامل مع تاريخ التقرير المالي في نهاية السنة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	في ١ يناير
٢,٥٨١,٣٨١	٣,٤٧٥,٥٩٨	تكلفة الخدمة الحالية
٧١٧,٨٥٦	١,٢٦٢,٢١٤	تكلفة الفوائد
١٢٩,٧٤١	١٧٤,٢١٣	المنافع المدفوعة
(١٦٧,٤٧٤)	(٨٤٢,٠٥٦)	إعادة قياس
٣٣٢,١١٤	٦٦,٢٥٥	تحويلات
(١١٨,٠٢٠)	(٧٢,٥٩٢)	في ٣١ ديسمبر
٣,٤٧٥,٥٩٨	٤,٠٦٣,٦٣٢	

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

١٨. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين (يتبع)

٢-١٨ المبالغ المثبتة في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل

فيما يلي المدرجة في قائمة الدخل الشامل المتعلقة بالتزامات منافع الموظفين:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	
٧١٧,٨٥٦	١,٢٦٢,٢١٤	تكلفة الخدمة الحالية
١٢٩,٧٤١	١٧٤,٢١٣	مصروفات الفوائد
٨٤٧,٥٩٧	١,٤٣٦,٤٢٧	مجموع المبلغ المدرج في الربح أو الخسارة
٨٧,٧٠٥	(٤٨,٧٧٧)	إعادة القياس
٥١	-	خسارة من التغير في الافتراضات المالية
٢٤٤,٣٥٨	١١٥,٠٣٢	خسارة / (ربح) من التغيرات في الافتراضات الديموغرافية
٣٣٢,١١٤	٦٦,٢٥٥	خسارة / (ربح) من تسويات الخبرة
		مجموع المبلغ المدرج في الدخل الشامل الآخر

٣-١٨ الافتراضات الاكتوارية الهامة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	
%٤,٦٠	%٥,٢٥	معدل الخصم
%٥,٠٠	%٥,٠٠	معدل الزيادة في الرواتب
٦٠ سنة	٦٥ سنة	العمر التقاعدي

٤-١٨ تحليل الحساسية للافتراضات الاكتوارية

الآثار على التزامات منافع الموظفين		التغير في الافتراضات		
النقص في الافتراضات	الزيادة في الافتراضات	النقص في الافتراضات	الزيادة في الافتراضات	
١٢٩,٧٦٣	(١٢٢,٣٤٦)	٥٠ نقطة أساس	٥٠ نقطة أساس	٢٠٢٤ م
(٩٦,٩٦٤)	١٠١,٧٣٤	٥٠ نقطة أساس	٥٠ نقطة أساس	معدل الخصم
				معدل الزيادة في الرواتب
١١٢,٣١٣	(١٠٥,٩٩٩)	٥٠ نقطة أساس	٥٠ نقطة أساس	٢٠٢٣ م
(١١٠,١١٧)	١١٥,٥٨٩	٥٠ نقطة أساس	٥٠ نقطة أساس	معدل الخصم
				معدل الزيادة في الرواتب

يستند تحليل الحساسية إلى تغيير في افتراض مع بقاء جميع الافتراضات الأخرى ثابتة. من غير المرجح أن يحدث ذلك من الناحية العملية فقد تكون هناك تغييرات في بعض الافتراضات. طبقت نفس الطريقة عند حساب حساسية التزامات المنافع المحددة للافتراضات الاكتوارية الهامة، طبقت نفس الطريقة (القيمة الحالية للالتزامات المنافع المحددة المحسوبة باستخدام طريقة انتمان الوحدة المتوقعة في نهاية فترة التقرير) عند احتساب مكافأة إنهاء خدمة الموظفين.

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

١٨. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين (يتبع)

٥-١٨ تحليل الاستحقاق المتوقع

المتوسط المرجح لمدة التزام المنافع المحددة هو ٦,٢٠ سنوات (٢٠٢٣ م: ٦,٢٧ سنوات). فيما يلي تحليل التزامات منافع الموظفين غير المخصصة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	أقل من سنة
٤٤٨,٤٨٢	٥١٩,٩٣٩	بين سنة واحدة وستين
٥٤٧,٩٧٦	٨١١,٢٨٧	بين سنتين و ٥ سنوات
١,٩٠٢,٦٣٧	٢,٧٠٢,٨١٦	أكثر من ٥ سنوات
٥,١١٧,٥٨١	٦,٥٣٣,٩٦٧	
٨,٠١٦,٦٧٦	١٠,٥٦٨,٠٠٩	

١٩. إيرادات من الأنشطة التمويلي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	إيرادات من عقود الإيجار التمويلي
٨٦,٠٦٣,٨٨٦	١٨٣,٣٠٥,٢٠٥	إيرادات من تمويل المراجعة
١٥,٧٩٨,٣٢١	١٦,٣٨٢,٨٩٧	
١٠١,٨٦٢,٢٠٧	١٩٩,٦٨٨,١٠٢	

٢٠. مصروفات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	أتعاب مهنية
٣,٧١٤,٦٦٤	٤,١٠٧,٠٩٤	تراخيص برامج ودعم
٣,١٠١,٥١١	٤,٦١٨,٢١٤	إعلانات وتسويق
١,٦٥٢,٥٥٩	٢,٠٢٨,٤٠٧	مصروفات بنكية
١,٠٨٢,٠٩٧	١,٧٨١,٧٨٢	أتعاب مجلس الإدارة
٦٥٠,٥٩٢	١,٠٦٥,٥٠٠	أخرى
٤,٣٣٥,٤٨٨	٥,٨٩٧,٨٧٩	
١٤,٥٣٦,٩١١	١٩,٤٩٨,٨٧٦	

٢١. المصروفات التمويلية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	إيضاح	تكلفة تمويلية من قروض طويلة الأجل
١٩,٧٨٨,٦٠١	٦١,٨٦٣,٩٩٢	١٧	مصروفات تمويلية من مطلوبات الخدمة
-	-		مصروف فوائد على التورق
١,٨٥٥,٠٤٣	١,١٢٧,٤٩٢	٩	مصروفات تمويلية من عقود ايجار
٣٩٣,٢٦٦	٤١٣,٦١٣		
٢٢,٠٣٦,٩١٠	٦٣,٤٠٥,٠٩٧		

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
(المبالغ المُدرجة بالريال السعودي)

٢٢. المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة المساهمين والمديرين وأعضاء الإدارة العليا بالشركة والمنشآت التي تخضع لسيطرة أو نفوذ جوهري من قبل تلك الأطراف. تم عرض الإفصاح عن المبلغ المستحق من / إلى أطراف ذات علاقة في قائمة المركز المالي.

تتضمن المعاملات مع أطراف ذات علاقة بصورة رئيسية التحصيلات نيابة عن الشركة وبعض المصروفات والخدمات التي تتم وفقاً لشروط وأحكام متفق عليها بين الطرفين. تم اعتماد هذه المعاملات من قبل إدارة المنشآت التالية ومجلس لإدارة الشركة.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

طبيعة المعاملة	العلاقة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م
شراء سيارات	مساهم	٢٣٠,٥٢٢,١٥٣	٢٢٤,٦٢٩,٥٤٥
إيرادات عمولات من إيجار سيارات	مساهم	٢٢,٦٩٦,٩٧٦	١٧,٨٦٠,٠٦٣
دفعات الإيجار	مساهم	١,١٠٩,٦٨٨	٨٤١,٨٢١
مكافآت أعضاء الإدارة العليا			
منافع ومكافآت موظفين قصيرة الأجل		٦,٠٦٤,٥٨٥	٤,٣١٧,٩٣٥
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين		٢٧٥٣٤٥	١٣١,٥٦٨
أتعاب مجلس الإدارة		١,٠٦٥,٥٠٠	٦٥٠,٥٩٢

نتج عن المعاملات المعاملات الهامة المذكورة أعلاه الأرصدة التالية مع أطراف ذات علاقة:

المستحق إلى أطراف ذات علاقة:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م
شركة المجدوعي للسيارات المحدودة - مساهم	٩٦,٩١٥,١٨٦	٩٩,٤١٦,٣٧٢
شركة المجدوعي القابضة المحدودة	١,٢٦٣,٥٨٣	٤٥٣,٨١٨
المجدوعي للصناعات الحديدية	٩٣٥,٠٠٠	-
مؤسسة المجدوعي التجارية	١٢٥,٣٦١	-
شركة أرسال للتشغيل والصيانة	٦٨,٠٠٠	١٠١,٦٠٧
شركة أرجاء للسفر والسياحة	٢٦,٣٧٣	٩٦,١٣٠
شركة المجدوعي للوجستيات المحدودة	١,١٠٧	٥٩٠
	٩٩,٣٣٤,٦١٠	١٠٠,٠٦٨,٥١٧

٢٣. القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية

تقوم الشركة بقياس القيم العادلة باستخدام التسلسل التالي للقيمة العادلة الذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في إجراء القياسات:

المستوى ١: أسعار السوق المتداولة (غير المعدلة) في السوق المالية النشطة لموجودات ومطلوبات مالية مماثلة.

المستوى ٢: مدخلات بخلاف الأسعار المتداولة المدرجة في المستوى ١ والتي يمكن رصدها بصورة مباشرة (الأسعار) أو بصورة غير مباشرة (مشتقة من الأسعار). و

المستوى ٣: مدخلات غير قابلة للرصد. هذا في حالة الأوراق المالية غير المتداولة.

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

٢٣.

القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية (يتبع)

إن الهدف من طرق التقييم هو التوصل إلى قياس القيمة العادلة التي تعكس السعر الذي يمكن قبضه من بيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق الرئيس في تاريخ القياس.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات المالية للشركة كمحتفظ بها بالتكلفة المطفأة، باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ترى الإدارة أن القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات الشركة المالية لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية.

تم توزيع هذه الموجودات والمطلوبات المالية كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	إيضاح
الموجودات المالية		
<i>القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - المستوى ٣</i>		
٨٩٢,٨٥٠	٨٩٢,٨٥٠	١٢
<i>الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة</i>		
٣,٨٠٧,٧٥٦	٢٧,٦٢٩,٦٠٤	٥
٧٧١,٥٥٥,٧٣٩	١,٧٩١,٥٨٩,٦٤٩	٧
١١٥,٨٩١,٣٢٣	١١٦,١٤٢,٧٠١	٨
٢,٩٠١,٩٦١	٨,٨٦٨,٦١٢	
٨٩٥,٠٤٩,٦٢٩	١,٩٤٥,١٢٣,٤١٦	
المطلوبات المالية		
<i>مطلوبات بالتكلفة المطفأة</i>		
٤٦٢,٤٢٧,٠٤٣	١,٣١٠,٥٣٩,١٦٥	١٧
١٨٧,٩٣٦,١١٩	٢٦٧,١٠٨,٤١٤	١٤
١٩,١٦٣,٧٧٠	٤,٣٢٧,٥٧٠	
٧,٠١٠,٥٩٧	٦,٤٥٦,٦٥٦	٩
٦٧٦,٥٣٧,٥٢٩	١,٥٨٨,٤٣١,٨٠٥	
٢١٨,٥١٢,١٠٠	٣٥٦,٦٩١,٦١١	
صافي الموجودات المالية		

٢٤.

الأدوات المالية وإدارة المخاطر

إن أنشطة الشركة تعرّضها لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية: مخاطر السوق (بما في ذلك مخاطر العملة ومخاطر مخاطر معدلات العمولة) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. يركز برنامج إدارة المخاطر الشامل في الشركة، الذي تقوم به الإدارة، على وجود تمويل فعال من حيث التكلفة بالإضافة إلى إدارة المخاطر المالية لتقليل تقلب الأرباح إلى الحد الأدنى وتوفير أقصى عائد للمساهمين. فيما يلي ملخص المخاطر التي تواجهها الشركة واستراتيجيات التخفيف المعنية:

١-٢٤ مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في إخفاق الطرف المقابل بالأداة المالية في الوفاء بالتزاماته والتسبب بخسارة مالية للشركة. إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان يُعادل القيمة الدفترية للموجودات المالية.

تقوم الإدارة بتحليل مخاطر الائتمان إلى الفئات التالية.

٢٤. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (يتبع)

١-٢٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي وتمويل المراجعة

تحقق الشركة حالياً إيرادات من تأجير السيارات وتمويل المراجعة في المملكة العربية السعودية. تتعلق الأنشطة التمويلية للشركة بعملاء من الشركات والأفراد. يتعرض الاستثمار في الذمم المدينة لعقود الإيجار التمويلي وتمويل المراجعة بشكل عام إلى مخاطر ائتمانية كبيرة. لذلك، وضعت الشركة إجراءات لإدارة التعرض للائتمان تتضمن تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء واعتمادات الائتمان الرسمية وتعيين حدود ائتمانية والحصول على تعهدات وضمائم شخصية عند الضرورة. كما تتبع الشركة آلية لتصنيف الائتمان كأداة لإدارة جودة مخاطر الائتمان لمحفظة الإيجار والمراجعة وتصنيف العملاء من الأفراد بناءً على التقدير الذاتي وتاريخ الدفع مع الأخذ في الاعتبار عوامل أخرى مثل الوضع الائتماني للعميل والقدرة المالية والضمان وجودة الإدارة. تراقب الشركة تصنيف العملاء بصفة منتظمة. كما يتم التحصيل من العملاء على شكل دفعات شهرية يتم استلامها عادة من خلال قنوات مختلفة مثل سداد والتحويلات البنكية.

وافقت الشركة على سياسات وإجراءات التحصيل التي تضع استراتيجية تحصيل للمتابعة مع العملاء المتأخرين في السداد. ومن أجل مراقبة التعرض لمخاطر الائتمان، تراجع لجنة المخاطر التقارير على أساس ربع سنوي. علاوة على ذلك، عززت الشركة أيضاً قسمها القانوني من أجل المشاركة الفعالة في عملية التحصيل من العملاء المتأخرين في السداد.

يتألف استثمار الشركة في عقود الإيجار التمويلي وعقود تمويل المراجعة من أرصدة غير جوهرية منفردة مستحقة من قاعدة عملاء كبيرة، وبالتالي، ليس لدى الشركة أي تركيز جوهري لمخاطر الائتمان. كما يتم تخفيف مخاطر الائتمان على صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي عن طريق الاحتفاظ بوثائق الملكية النظامية للموجودات المؤجرة. بلغت القيمة المقدرة للضمانات (أي السيارات المؤجرة) المحتفظ بها مقابل الذمم المدينة من عقود الإيجار غير العاملة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م مبلغ ٢٥,٧ مليون ريال سعودي (٢٠٢٣ م: ١٦,٤ مليون ريال سعودي).

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تطبق الشركة المنهج العام للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩ لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، الذي يستخدم مخصص الخسارة المتوقعة على مدى ١٢ شهراً أو على مدى العمر كما هو مطبق على الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي وتمويل المراجعة. يعتبر نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة للشركة شديد التأثير بمتغيرات الاقتصاد الكلي مثل التضخم، ونمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي، والنفقات الحكومية. تقوم الإدارة بتقييم التغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي على أساس دوري وقد أثبتت الأثر المقابل على حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م.

يتطلب تقييم مخاطر الائتمان المتعلقة بصافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي وتمويل المراجعة تقديراً إضافياً لمخاطر الائتمان باستخدام الخسارة الائتمانية المتوقعة التي يتم اشتقاقها من خلال احتمالية التخلف عن السداد، والتعرض للمخاطر عند التخلف عن السداد، والخسارة بافتراض التخلف عن السداد.

تقيس الشركة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى العقد مع الأخذ في الاعتبار التعرض للمخاطر عند التخلف عن السداد واحتمالية التخلف عن السداد والخسارة بافتراض التخلف عن السداد والأثر المحتمل لعوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية ومعدلات الخصم. تقديرات احتمالية التخلف عن السداد هي تقديرات في تاريخ معين، بناءً على هياكل الأجل كما هو مذكور أدناه. بالنسبة لتقديرات الخسارة بافتراض التخلف عن السداد، طبقت الشركة بعض النسب على التعرضات غير المكفولة بضمانات وفقاً لتوجيهات ساما بعد أدنى نسبة الخسارة بافتراض التعثر في السداد. قيمة التعرض عند التعثر تمثل التعرض المتوقع في حالة التعثر في السداد. تستنتج الشركة التعرض للمخاطر عند التخلف عن السداد من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغيرات المحتملة على المبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد مثل الدفعات التعاقدية. بالنسبة للخصم، قامت الشركة باستخدام معدل الفائدة الفعلي لكل عقد.

ترى الإدارة أنه تم المحاسبة عن مخصص كافٍ، والذي كان مطلوباً لمواجهة مخاطر الائتمان. وتم عرض المزيد من التفاصيل حول صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي وتمويل المراجعة والمخاطر ذات العلاقة في الإيضاحات رقم ٣-٢ و ٧ و ٨ حول هذه القوائم المالية.

٢٤. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (يتبع)

١-٢٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

(أ) تحديد الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث تعثر في السداد

تقيس احتمالية التخلف عن السداد الاحتمالية المقدرة للتخلف عن السداد خلال فترة زمنية. تم حساب احتمالية التخلف عن السداد كاحتمالية أن ينتقل التعرض إلى التأخر عن السداد إلى التأخر عن السداد لأكثر من ٩٠ يوماً خلال الاثني عشر شهراً القادمة أو على مدى العمر المتبقي من الالتزام. يتم حساب معدلات التخلف عن السداد "خلال الدورة"، والتي يتم تحويلها لاحقاً إلى احتمالية التخلف عن السداد في نقطة زمنية معينة باستخدام عوامل قياسية، من خلال دمج المعلومات المستقبلية.

(ب) الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

عند تقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على أداة مالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تقارن الشركة مخاطر التخلف عن السداد في الأداة المالية في تاريخ التقرير المالي مع مخاطر التخلف عن السداد للأداة المالية في تاريخ الإثبات المبدئي. وعند القيام بذلك التقييم، تأخذ الإدارة في اعتبارها تحليل "أيام التخلف عن السداد" لكل تعرض وبعض العوامل النوعية الأخرى مثل وضع التحمل والقدرة على السداد إلخ. تعتبر الإدارة مثل هذا التحليل إجراءً فعالاً وكفؤاً لمراقبة الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، دون جهد أو تكلفة غير مبررين.

(ج) إدراج معلومات النظرة المستقبلية

تقوم الشركة بإدراج المعلومات المستقبلية في تقييمه ما إذا كانت خسائر الائتمان لأية أداة قد ازدادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي لها وقياسها للخسائر الائتمانية المتوقعة. واستناداً إلى ممارسة شاملة قامت بها الإدارة، فقد خلصت إلى استخدام التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي لمحفظة الشركات والتضخم والإنفاق الحكومي لمحفظة التجزئة كعوامل للاقتصاد الكلي لدمج أثر المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث تم تخصيص وزن متساوٍ لكل عامل. تم التوصل إلى هذا الاستنتاج بعد إجراء تحليل الارتباط بين معدلات التخلف عن السداد للمحفظة ومتغيرات الاقتصاد الكلي السعودي، أي نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي، والناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ومعدل التضخم، ومعدل البطالة والإنفاق الحكومي، مع الأخذ في عين الاعتبار قوة العلاقة الخطية. تقيس الشركة الخسائر الائتمانية المتوقعة إما كخسارة ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً مرجحة بالاحتمالات (المرحلة الأولى) أو خسارة ائتمانية متوقعة على مدى العمر مرجحة بالاحتمالات (المرحلة الثانية والثالثة). يتم تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة المرجحة بالاحتمالات من خلال تشغيل كل سيناريو من خلال نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وضربها في أوزان السيناريو المناسبة بنسبة ٥٠٪ و ٢٠٪ و ٣٠٪ للسيناريو "الأساسي" والسيناريو "الإيجابي" والسيناريو "السلبي" على الترتيب. تقوم الإدارة بتحديث المدخلات فيما يتعلق بعوامل الاقتصاد الكلي لنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس سنوي استناداً إلى أحدث المعلومات المتاحة.

(د) التغيرات في الافتراضات

وفقاً لمتطلبات الإطار المحاسبي المطبق، تقوم إدارة الشركة بإعادة النظر في جميع المدخلات والافتراضات المستخدمة لتحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس دوري. خلال ٢٠٢٣م، أجرت إدارة الشركة عملية لتحديث الحساب وبعض المدخلات والافتراضات المستخدمة لتحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة. تمثل التعديلات بشكل أساسي التحديثات على احتماليات التخلف عن السداد، والتي تستند إلى أنماط استرداد الأرصدة المدينة للشركة ضمن محفظتها التمويلية، إضافة إلى عوامل الاقتصاد الكلي الأخرى.

(هـ) تحليل الحساسية:

لن تؤدي الزيادة أو النقص بنسبة ١٠٪ في متغيرات التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى إلى أي تأثير جوهري على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

إن التغير في متغيرات الإنفاق الحكومية بالزيادة أو النقص بنسبة ١٠٪ مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى ستؤدي إلى زيادة / نقص في مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة بمبلغ ٥٢,٠ مليون ريال سعودي.

إن التغير في معدلات الخسارة بالزيادة أو النقص بنسبة ١٠٪ (احتمالية التخلف عن السداد والخسارة بافتراض التخلف عن السداد) بافتراض بقاء عوامل الاقتصاد الكلي على حالها سيؤدي إلى زيادة بمبلغ ٣,٨ مليون ريال سعودي أو نقص بمبلغ ٣,٦ مليون ريال سعودي، على التوالي في مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة.

٢٤.	الأدوات المالية وإدارة المخاطر (يتبع)
١-٢٤	مخاطر الائتمان (يتبع)
	النقد وما في حكمه والذمم المدينة الأخرى
	تطبق الشركة الوسيلة العملية ذات "مخاطر الائتمان المنخفضة" للنقد وما في حكم النقد بافتراض أن مخاطر الائتمان على هذه الأدوات المالية لم تزد بشكل جوهري منذ الإثبات الأولى، وعليه، تم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ مساوٍ لخسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا.
	يتم إيداع النقد وما يماثل له لدى البنوك التي تتمتع بتصنيف ائتماني لا يقل عن A٣ أو أعلى، ومن ثم فهي لا تخضع لمخاطر ائتمانية جوهريّة. يطابق التصنيف المبين التصنيفات العالمية للبنوك التي تعدها موديز لخدمات المستثمرين. ولا تتوقع الإدارة تكبد أي خسائر من عدم الأداء من قبل هذه الأطراف المقابلة. في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م و٢٠٢٣م، كان مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من النقد لدى البنك غير جوهري.
	تشمل الموجودات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة ذمم مدينة أخرى. تعتبر هذه الأدوات مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون لديها مخاطر منخفضة للتعثّر في السداد وتؤكد أن الجهات المصدرة تتمتع بقدرة قوية على الوفاء بالتزاماتها تجاه التدفقات النقدية التعاقدية على المدى القريب. في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م و٢٠٢٣م، كان مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية الأخرى غير جوهري.
٢-٢٤	مخاطر معدل العمولة
	تمثل مخاطر معدل العمولة عدم التأكد من الأرباح والمصاريف المستقبلية الناتجة عن التغيرات في أسعار العملات. تنشأ المخاطر عندما يكون هناك عدم تطابق في الموجودات والمطلوبات الخاضعة لتسويات معدل العمولة خلال فترة زمنية محددة. إن أكثر البنود عرضة لمخاطر سعر العمولة هي أنشطة الشركة التمويلية وتمويل المراجعة والقروض طويلة الأجل. وكما في تاريخ قائمة المركز المالي، لدى الشركة موجودات مالية محملة بعمولة قدرها ١,٩٠٧,٧ مليون ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م: ٨٨٧,٤ مليون ريال سعودي). ومع ذلك، فقد تم الاتفاق على أسعار العمولة مع العملاء المعنيين عند بداية العقد مع العملاء.
	علاوة على ذلك، كانت لدى الشركة أيضًا مطلوبات مالية محملة بسعر عمولة متغير بمبلغ ١,٣١٠,٥ مليون ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م: ٤٦٢,٤ مليون ريال سعودي)، ولو تفاوتت سعر العمولة بنسبة ١٪ مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، لكان مجموع الدخل / الخسارة الشاملة للسنة أقل أو أعلى بمبلغ ٨,٩ مليون ريال سعودي تقريباً (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م: ٣,٢ مليون ريال سعودي) نتيجة لانخفاض / ارتفاع تكلفة التمويل على القروض ذات معدلات الفائدة المتغيرة.
٣-٢٤	مخاطر معدل الفائدة على القيمة العادلة والتدفقات النقدية
	مخاطر القيمة العادلة والتدفقات النقدية لمعدلات الفائدة هي التعرض لمخاطر متعددة تتعلق بتأثير التغيرات في أسعار العملات السائدة في السوق على المركز المالي والتدفقات النقدية للشركة. إن الموجودات والمطلوبات المالية الخاصة بالشركة ليست معرضة لمخاطر سعر الفائدة على القيمة العادلة والتدفقات النقدية.
٤-٢٤	مخاطر الأسعار
	مخاطر الأسعار هي مخاطر تذبذب أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق سواء كانت هذه التغيرات بسبب عوامل خاصة بالأداة في حد ذاتها أو بالمصدر أو عوامل تؤثر على كافة الأدوات التي يتم التعامل بها في السوق. إن الأدوات المالية للشركة غير معرضة لمخاطر الأسعار.
٥-٢٤	مخاطر العملات
	مخاطر العملات هي مخاطر تعرض قيمة أداة مالية ما لتقلبات بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. لا تتعرض الشركة لمخاطر جوهريّة من العملات حيث أنها تتعامل بشكل أساسي بالريال السعودي وهو أيضًا عملة النشاط للشركة.

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
(المبالغ المُدرجة بالريال السعودي)

٢٤. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (يتبع)

٦-٢٤ مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في المخاطر التي تتعرض لها الشركة في تحقيق الموجودات أو الأموال الكافية للوفاء بالالتزامات عند استحقاقها. تهدف الشركة من إدارة السيولة أن تضمن قدر المستطاع أن يكون لديها السيولة الكافية لمقابلة التزاماتها عند استحقاقها، تحت كل الظروف سواء في الوضع العادي أو الحرج، وعدم تكبد خسائر غير متوقعة أو الإضرار بسمعة الشركة. وعادة ما تضمن الشركة أن لديها نقد كافٍ عند الطلب للوفاء بالمصروفات التشغيلية المتوقعة بما في ذلك الحفاظ على الالتزامات المالية. وهذا يستبعد الأثر المحتمل للظروف القاسية التي لا يمكن التنبؤ بها بشكل معقول مثل الكوارث الطبيعية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للشركة الوصول لتسهيلات أئتمانية.

يتم وضع توقعات التدفقات النقدية من قبل الإدارة، التي تقوم بمراقبة التوقعات الدورية لمتطلبات السيولة للشركة للتأكد من أن لديها نقداً كافياً لتلبية الاحتياجات التشغيلية مع الحفاظ على قدر كافٍ من تسهيلات الاقتراض الملزم بها غير المسحوبة في جميع الأوقات بحيث لا تقوم الشركة بمخالفة حدود أو تعهدات الاقتراض (حسب مقتضى الحال) على أي من تسهيلات الاقتراض الخاصة بها. تأخذ هذه التوقعات في الاعتبار برامج تمويل القروض الخاصة بالشركة والالتزام بالتعهدات والالتزام بأهداف نسبة الدين الداخلية.

كما في تاريخ قائمة المركز المالي، إن الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات المالية للشركة هي كما يلي:

بحد أقصى سنة	سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	المجموع
٥٣٦,٣٤٦,٣٢٧	٩٧٦,٧٦٥,٨٨٠	١,٠٨٦,٠٥٥,٢٩٠	٢,٥٩٩,١٦٧,٤٩٧
٨٦,١٩٩,٨٨٩	٥٨,٠٧٠,٧٤٤	٢,٣٣٣,٢٨٦	١٤٦,٦٠٣,٩١٩
٦٢٢,٥٤٦,٢١٦	١,٠٣٤,٨٣٦,٦٢٤	١,٠٨٨,٣٨٨,٥٧٦	٢,٧٤٥,٧٧١,٤١٦
٢٧,٦٢٩,٦٠٤	-	-	٢٧,٦٢٩,٦٠٤
٨,٨٦٨,٦١٢	-	-	٨,٨٦٨,٦١٢
٣٦,٤٩٨,٢١٦	-	-	٣٦,٤٩٨,٢١٦
٦٥٩,٠٤٤,٤٣٢	١,٠٣٤,٨٣٦,٦٢٤	١,٠٨٨,٣٨٨,٥٧٦	٢,٧٨٢,٢٦٩,٦٣٢
٣٥٨,٠٢٨,٧٤٣	٥١٠,٢٩٩,٥٩٨	٤٠١,٦٥٧,٧٣٩	١,٢٦٩,٩٨٦,٠٨٠

الموجودات المالية - المحملة بعمولة
إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي
إجمالي الاستثمار في تمويل المراجعة

الموجودات المالية - غير المحملة بعمولة:
النقد وما في حكمه
ذمم مدينة أخرى

٢٠٢٤ م
٢٠٢٣ م

١,٨٢٥,٦٣٧	٢,١٥٥,٣٧١	٣,٦٥١,٩٩٦	٧,٦٣٣,٠٠٤
٣٨٢,٠٠٣,٦١٨	٦١٧,٢٥٤,٥١٣	٥٤٦,٦٨٤,١١٧	١,٥٤٥,٩٤٢,٢٤٨
٣٨٣,٨٢٩,٢٥٥	٦١٩,٤٠٩,٨٨٤	٥٥٠,٣٣٦,١١٣	١,٥٥٣,٥٧٥,٢٥٢
٢٦٧,١٠٨,٤١٤	-	-	٢٦٧,١٠٨,٤١٤
٤,٣٢٧,٥٧٠	-	-	٤,٣٢٧,٥٧٠
٢٧١,٤٣٥,٩٨٤	-	-	٢٧١,٤٣٥,٩٨٤
٦٥٥,٢٦٥,٢٣٩	٦١٩,٤٠٩,٨٨٤	٥٥٠,٣٣٦,١١٣	١,٨٢٥,٠١١,٢٣٦
٣٧٥,٧٢٠,٧٤٧	٣٠٥,١٤٥,٥٤٥	٥٧,٠٣٠,٧٧٥	٧٣٧,٨٩٧,٠٦٧

المطلوبات المالية - المحملة بعمولة:
التزامات عقود الإيجار
قروض طويلة الأجل

المطلوبات المالية - غير المحملة بعمولة:
الذمم الدائنة
مصروفات مستحقة ومطلوبات أخرى

٢٠٢٤ م
٢٠٢٣ م

صافي الموجودات/ (المطلوبات) المالية
محملة بعمولة
غير محملة بعمولة

٢٣٨,٧١٦,٩٦١	٤١٥,٤٢٦,٧٤٠	٥٣٨,٠٥٢,٤٦٣	١,١٩٢,١٩٦,١٦٤
(٢٣٤,٩٣٧,٧٦٨)	-	-	(٢٣٤,٩٣٧,٧٦٨)
٣,٧٧٩,١٩٣	٤١٥,٤٢٦,٧٤٠	٥٣٨,٠٥٢,٤٦٣	٩٥٧,٢٥٨,٣٩٦
(١٧,٦٩٢,٠٠٤)	٢٠٥,١٥٤,٠٥٣	٣٤٤,٦٢٦,٩٦٤	٥٣٢,٠٨٩,٠١٣

٢٠٢٤ م
٢٠٢٣ م

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
(المبالغ المُدرجة بالريال السعودي)

٢٥. الذمم المدينة من عقود الإيجار التمويلي - اتفاقية الشراء والوكالة

خلال سنة ٢٠٢٠م، قامت الشركة ببيع الذمم المدينة من عقود الإيجار التمويلي، بموجب اتفاقية شراء وتوكيل، بمبلغ ٧٧,٣ مليون ريال سعودي إلى مؤسسة مالية وتم التوقف عن إثباتها في دفاترها، وسجلت ربحاً صافياً قدره ١٦,٦ مليون ريال سعودي عند التوقف عن الإثبات في الدفاتر. فيما يتعلق بهذه الذمم المدينة من عقود الإيجار التمويلي المباعة، تعمل الشركة بصفقتها وكيل خدمة للحصول اللاحق لأقساط الإيجار نيابة عن المؤسسة المالية.

بموجب اتفاقية الشراء والوكالة، تم تعيين الشركة من قبل مؤسسة مالية لإدارة الذمم المدينة المباعة لهذه المؤسسة المالية نظير أتعاب. تقوم الشركة أولاً بإثبات إما صافي موجودات الخدمة أو صافي مطلوبات الخدمة لهذا بقيمتها العادلة. يتم تحديد القيمة العادلة لصافي موجودات / مطلوبات الخدمة استناداً إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المتعلقة بأتعاب الخدمة المحددة تعاقدياً ناقصاً تكاليف الخدمة. إن المحددات الرئيسية للقيمة العادلة لصافي أصل/ التزام الخدمة هي معدلات الخصم وتقديرات تكاليف الخدمة ورسوم الخدمة الثابتة. تُقِيم الإدارة تكلفة الخدمة في نهاية كل فترة تقرير مالي. يمكن أن تؤثر الاختلافات في افتراض واحد أو مجموعة من هذه الافتراضات في القيم المقدرة لصافي مطلوبات الخدمة.

تم الإفصاح أدناه عن المركز القائم للذمم المدينة من عقود الإيجار التمويلي المباعة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	ذمم عقود إيجار تمويلي مدينة مباعة بموجب اتفاقيات توريق
٢٧,٧٣٨,٤٥٩	٨,٩٢٧,١٠٨	المستحقة خلال سنة واحدة
١٩,٩٤٣,٣٢٨	٧,٩٩٩,٥٤٧	المستحقة بعد سنة واحدة
١٠,٣٢١,٨٤٣	١,٤٢٥,٨٣٩	
٣٠,٢٦٥,١٧١	٩,٤٢٥,٣٨٦	

٢٦. صافي التزام الخدمة بموجب اتفاقية الوكالة

بموجب اتفاقية الشراء والوكالة، تم تعيين الشركة من قبل مؤسسة مالية لإدارة الذمم المدينة المباعة لهذه المؤسسة المالية نظير أتعاب. تقوم الشركة أولاً بإثبات إما صافي موجودات الخدمة أو صافي مطلوبات الخدمة لهذا بقيمتها العادلة.

يتم تحديد القيمة العادلة لصافي موجودات / مطلوبات الخدمة استناداً إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المتعلقة بأتعاب الخدمة المحددة تعاقدياً ناقصاً تكاليف الخدمة. إن المحددات الرئيسية للقيمة العادلة لصافي أصل/ التزام الخدمة هي معدلات الخصم وتقديرات تكاليف الخدمة ورسوم الخدمة الثابتة. تُقِيم الإدارة تكلفة الخدمة في نهاية كل فترة تقرير مالي. يمكن للتغيرات في واحد أو مجموعة من هذه الافتراضات أن تؤثر في القيم المقدرة لصافي مطلوبات الخدمة.

٢٧. إدارة مخاطر رأس المال

يتمثل غرض الشركة عند إدارة رأس المال في حماية قدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية من أجل توفير عوائد للمساهمين ومتافع لأصحاب المصلحة الآخرين والحفاظ على هيكل رأس المال الأمثل لتقليل تكلفة رأس المال. تمثل القروض قروض طويلة الأجل وقروض من مساهم والتزامات عقود إيجار. وتقوم الإدارة بتحليل نسبة المديونية كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	حقوق الملكية
٢١١,٦٩٨,٥٣٣	٣٣٤,٩٤٤,٦٨٨	القروض
٤٦٩,٤٣٧,٦٤٠	١,٣١٦,٩٩٥,٨٢١	المجموع
٦٨١,١٣٦,١٧٣	١,٦٤٥,٤٨٣,٨٥٣	نسبة المديونية (القروض كنسبة من المجموع)
٪٦٨,٩٢	٪٧٩,٦٤	

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

٢٧. إدارة مخاطر رأس المال (يتبع)

بالإضافة إلى ذلك، تراقب الشركة إجمالي مبلغ التمويل المقدم من الشركة بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية للبنك المركزي السعودي، والتي تتطلب من الشركات العاملة في مجال التمويل بخلاف العقارات، ألا تتجاوز إجمالي التمويل إلى نسبة رأس المال ما مقداره خمسة أضعاف، والتي يتم احتسابها بقسمة صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي وعقود تمويل المراجعة على مجموع حقوق الملكية.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	
٨٨٧,٤٤٧,٠٦٢	١,٩٠٧,٧٣٢,٣٥٠	صافي الاستثمار في عقود إيجار تمويلي وعقود تمويل المراجعة
٢١١,٦٩٨,٥٣٣	٣٣٤,٩٤٤,٦٨٨	مجموع حقوق الملكية
٤,٢	٥,٧	مجموع نسبة التمويل إلى رأس المال

٢٨. الارتباطات والالتزامات المحتملة

لا يوجد لدى الشركة أي التزامات أو ارتباطات محتملة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م: لا شيء).

٢٩. أحداث لاحقة على تاريخ التقرير المالي

لم تقع أحداث جوهرية تستوجب إدخال تعديلات أو إفصاحات بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ اعتمادها.

٣٠. اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد هذه القوائم المالية بتاريخ ٢٦ شعبان ١٤٤٦ هـ الموافق ٢٥ فبراير ٢٠٢٥ م.

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)

القوائم المالية
مع
تقرير مراجع الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م

الصفحة	الفهرس
-	تقرير مراجع الحسابات المستقل
١	قائمة المركز المالي
٢	قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر
٣	قائمة التغيرات في حقوق المساهمين
٤	قائمة التدفقات النقدية
٣٢ - ٥	إيضاحات حول القوائم المالية



KPMG Professional Services

16th Floor, Al Barghash Tower
6189 Prince Turki Road, Al Corniche
P.O. Box 4803
Al Khobar, 34412 - 3146
Kingdom of Saudi Arabia
Commercial Registration No 2051062328

Headquarters in Riyadh

كي بي إم جي للاستشارات المهنية

الطابق ١٦، برج البرغش
٦١٨٩ طريق الأمير تركي، الكورنيش
ص.ب ٤٨٠٣
الخبير ٣١٤٦ - ٣٤٤١٢
المملكة العربية السعودية
سجل تجاري رقم ٢٠٥١٠٦٢٣٢٨

المركز الرئيسي في الرياض

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة راية للتمويل (شركة شخص واحد مساهمة مقفلة)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة راية للتمويل ("الشركة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، وقوائم الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، المكونة من ملخص للسياسات المحاسبية الجوهرية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

وفي رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تعرض بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي (معايير المحاسبة الدولية) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا هذا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات الميثاق. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

أمر آخر

بالإضافة إلى ذلك، تمت مراجعة القوائم المالية للشركة كما في للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م من قبل مراجع حسابات آخر والذي أبدى رأياً غير معدل في تلك القوائم المالية بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠٢٣م.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين والأحكام المعمول بها في نظام الشركات ونظام الشركة الأساس، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وعن الإفصاح، بحسب ما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو عدم وجود بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الشركة.

KPMG Professional Services, a professional closed joint stock company registered in the Kingdom of Saudi Arabia with a paid-up capital of SAR 40,000,000 (previously known as "KPMG Al Fozan & Partners Certified Public Accountants") and a non-partner member firm of the KPMG global organization of independent member firms affiliated with KPMG International Limited, a private English company limited by guarantee. All rights reserved.

كي بي إم جي للاستشارات المهنية شركة مساهمة مقفلة، مسجلة في المملكة العربية السعودية، رأسمالها (٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠) ريال سعودي مدفوع بالكامل، المسماة سابقاً "شركة كي بي إم جي الفزان وشركاء محاسبون ومراجعون قانونيون". وهي عضو غير توريك في الشبكة العالمية لشركات كي بي إم جي المسجلة والتابعة لـ كي بي إم جي العالمية المحدودة، شركة إنجليزية محدودة بضمان. جميع الحقوق محفوظة.

Commercial Registration of the headquarters in Riyadh is 1010425494.

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة رابية للتمويل (شركة شخص واحد مساهمة مقفلة) (يتبع)

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهريّة إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهريّة في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية.
 - الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة.
 - تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
 - استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا تبين لنا وجود عدم تأكيد جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فإنه يتعين علينا تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
 - تقييم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً بصورة عادلة.
- لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة، من بين أمور أخرى، بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال المراجعة لشركة رابية للتمويل ("الشركة").

تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة راية للتمويل (شركة شخص واحد مساهمة مغلقة) (يتبع)

التقرير عن المتطلبات التنظيمية والقانونية الأخرى

بناءً على المعلومات التي توفرت لنا، لم ينم إلى علمنا شيء يجعلنا نعتقد أن الشركة غير ممثلة، من جميع النواحي الجوهرية، مع المتطلبات المطبقة في نظام الشركات ونظام الشركة الأساس بقدر ما تؤثر في إعداد وعرض القوائم المالية.

كي بي إم جي للاستشارات المهنية



محمد نجيب الخليوي
رقم الترخيص: ٤٨١



الخبر، في ١٩ شعبان ١٤٤٥ هـ
الموافق: ٢٩ فبراير ٢٠٢٤ م

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
قائمة المركز المالي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	إيضاحات	الموجودات
١٦,٤٠٤,٤٠٠	٣,٨٠٧,٧٥٦	٥	النقد وما في حكمه
١٤,٢٢١,٢٣٢	١٧,٦٨٦,١٤٧	٦	مدفوعات مقدماً و ذمم مدينة أخرى
٣٨٠,٤٠٤,٧٥٥	٧٧١,٥٥٥,٧٣٩	٧	صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي
٩٥,٢٧١,٥٨٧	١١٥,٨٩١,٣٢٣	٨	صافي الاستثمار في تمويل المراجعة
٣,٤٦٤,٢٦٩	٦,٦٨٥,٥٦٢	٩	موجودات حق الاستخدام
٨٣٦,٠٠٥	٢,٧٧٤,٢٣٧	١٠	ممتلكات ومعدات
٢,٥٤٩,٩٦٦	١,٣٠٥,٢٥٣	١١	موجودات غير ملموسة
٨٩٢,٨٥٠	٨٩٢,٨٥٠	١٢	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٥١٤,٠٤٥,٠٦٤	٩٢٠,٥٩٨,٨٦٧		مجموع الموجودات
حقوق المساهمين والمطلوبات			
حقوق المساهمين			
٢٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٣٠,٠٠٠,٠٠٠	١٣	رأس المال
(٢٥,٣١٤,٦٨٧)	(١٨,٣٠١,٤٦٧)		الخسائر المتراكمة
٢٠٤,٦٨٥,٣١٣	٢١١,٦٩٨,٥٣٣		مجموع حقوق المساهمين
المطلوبات			
٩٤,٢٠٢,٢٢٦	١٨٧,٩٣٦,١١٩	١٤	ذمم دائنة
٢٢,١٨٠,٣١٨	٤٦,٢٥٥,٤٧٧	١٥	مصرفات مستحقة ومطلوبات متداولة أخرى
١,٨٤٤,٨٣٣	١,٧٩٥,٥٠٠	١٦	مخصص الزكاة
١٨٤,٨٠٩,٨٣٧	٤٦٢,٤٢٧,٠٤٣	١٧	القروض
٣,٧٤١,١٥٦	٧,٠١٠,٥٩٧	٩	التزامات عقود الإيجار
٢,٥٨١,٣٨١	٣,٤٧٥,٥٩٨	١٨	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
٣٠٩,٣٥٩,٧٥١	٧٠٨,٩٠٠,٣٣٤		مجموع المطلوبات
٥١٤,٠٤٥,٠٦٤	٩٢٠,٥٩٨,٨٦٧		مجموع حقوق المساهمين والمطلوبات

تم اعتماد هذه القوائم المالية الظاهرة في الصفحات من (١) إلى (٣٢) من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٥ شعبان ١٤٤٥ هـ الموافق ٢٥ فبراير ٢٠٢٤ م وتم توقيعها نيابة عنهم من قبل:

محمد مغربي
المدير المالي التنفيذي

عادل بن صالح الحوار
الرئيس التنفيذي

عبدالله بن علي المجدوعي
رئيس مجلس الإدارة

تعد الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٠) الظاهرة في الصفحات من (٥) إلى (٣٢) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مغلقة)
قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	إيضاح	الدخل
٥٨,٨١٦,٣٩٧	١٠١,٨٦٢,٢٠٧	١٩	إيرادات تأجير تمويلي
٥,٦٣٠,٠٥٦	١٩,٧٦٨,٥٢٨		إيرادات عمولات
-	١,٧٤٤,٠٣٩		ربح من قروض دون فوائد من "ساما"
٦٤,٤٤٦,٤٥٣	١٢٣,٣٧٤,٧٧٤		إجمالي الربح
			المصروفات
(٢٠,٢٤١,٧٢٢)	(١٣,٠٠٥,٩٦٤)	٨, ٧	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة عن الموجودات المالية
(١٦,١٢٢,٧١٦)	(٣٥,٥٣٨,٢٩١)		تأمين وتكاليف أخرى لسيارات ممولة
(١٩,٥٦٧,٣٦٣)	(٢٧,٦٥٣,١٤٢)		رواتب ومصروفات متعلقة بالموظفين
(٢,١٥١,٣٩٥)	(٢,٨٤٦,٣١١)		استهلاك وإطفاء
(٦,٦٠٦,٦٠٠)	(٢٢,٠٣٦,٩١٠)	٢١	مصروفات تمويلية
(١٠,٣٤٠,٣٦٧)	(١٤,٥٣٦,٩١١)	٢٠	مصروفات أخرى
(١٠,٥٨٣,٧١٠)	٧,٧٥٧,٢٤٥		الربح / (الخسارة) قبل الزكاة
(٦٠٧,٧٠٦)	(٤١١,٩١١)	١٦	مصروف الزكاة
(١١,١٩١,٤١٦)	٧,٣٤٥,٣٣٤		ربح / (خسارة) السنة
			الدخل الشامل الآخر
٢٠٧,٨٧٨	(٣٣٢,١١٤)	١٨	بنود لن يُعاد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة:
٢٠٧,٨٧٨	(٣٣٢,١١٤)		(خسائر) أرباح إعادة القياس وفقاً لبرامج المنافع المحددة
(١٠,٩٨٣,٥٣٨)	٧,٠١٣,٢٢٠		(الخسارة) / الدخل الشامل الآخر للسنة
			مجموع الدخل / (الخسارة) الشاملة للسنة

تعد الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٠) الظاهرة في الصفحات من (٥) إلى (٣٢) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
قائمة التغيرات في حقوق المساهمين
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

رأس المال	الخسائر المتراكمة	المجموع	
٢٣٠,٠٠٠,٠٠٠	(٢٥,٣١٤,٦٨٧)	٢٠٤,٦٨٥,٣١٣	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣ م
-	٧,٣٤٥,٣٣٤	٧,٣٤٥,٣٣٤	ربح السنة
-	(٣٣٢,١١٤)	(٣٣٢,١١٤)	الخسارة الشاملة الأخرى
-	٧,٠١٣,٢٢٠	٧,٠١٣,٢٢٠	مجموع الدخل الشامل للسنة
٢٣٠,٠٠٠,٠٠٠	(١٨,٣٠١,٤٦٧)	٢١١,٦٩٨,٥٣٣	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م
٢٣٠,٠٠٠,٠٠٠	(١٤,٣٣١,١٤٩)	٢١٥,٦٦٨,٨٥١	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢ م
-	(١١,١٩١,٤١٦)	(١١,١٩١,٤١٦)	خسارة السنة
-	٢٠٧,٨٧٨	٢٠٧,٨٧٨	الدخل الشامل الآخر
-	(١٠,٩٨٣,٥٣٨)	(١٠,٩٨٣,٥٣٨)	مجموع الخسارة الشاملة للسنة
٢٣٠,٠٠٠,٠٠٠	(٢٥,٣١٤,٦٨٧)	٢٠٤,٦٨٥,٣١٣	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م

تعد الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٠) الظاهرة في الصفحات من (٥) إلى (٣٢) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	إيضاحات	
			التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
(١٠,٥٨٣,٧١٠)	٧,٧٥٧,٢٤٥		الربح / (الخسارة) قبل الزكاة
			تعديلات -:
٢٠,٢٤١,٧٢٢	١٣,٠٠٥,٩٦٤	٨, ٧	- مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة
٧٢٠,٥٦٨	١,٦٠١,٥٩٨		- استهلاك
١,٤٣٠,٨٢٧	١,٢٤٤,٧١٣		- إطفاء
٦,٦٠٦,٦٠٠	٢٢,٠٣٦,٩١٠		- تكلفة تمويلية
٧٢٠,٤٩٨	٨٤٧,٥٩٧		- مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
			التغيرات في رأس المال العامل:
(٩٠,٥٧٩,٧٠٩)	(٤٢٦,٥٢٠,٧٢٣)		- صافي الاستثمار في التأجير التمويلي
(٢,٧٤٢,٠٣٦)	(٣,٤٦٤,٩١٥)		- مدفوعات مقدماً ودمم مدينة أخرى
٢٨,٥٢٩,٤٧٠	٩٣,٦١٥,٨٧٣		- ذمم دائنة
٤,٣٢٢,٠١٧	٢٢,٢٢٠,١١٦		- مصروفات مستحقة ومطلوبات متداولة أخرى
(٤١,٣٣٣,٧٥٣)	(٢٦٧,٦٥٥,٦٢٢)		النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
(١,٥٩٨,٦٥٢)	(٤٦١,٢٤٤)	١٦	الزكاة المدفوعة
(٤٤٧,٦٧٧)	(١٦٧,٤٧٤)		مكافأة نهاية الخدمة للموظفين مدفوعة
(٤٣,٢٨٠,٠٨٢)	(٢٦٨,٢٨٤,٣٤٠)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
			التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(٣٠٩,٨٠٣)	(٢,٣٢٥,٣٧٤)		شراء ممتلكات ومعدات
(٣٠٩,٨٠٣)	(٢,٣٢٥,٣٧٤)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
			التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
١٩,٥٩١,٣٢٤	٤٢٥,٤٧٨,٦١٢	١٧	متحصلات من قروض طويلة الأجل
(٩٨,١١٩,٢١٠)	(١٤٨,٣٠٥,٩٧٣)	١٧	المسدد إلى قروض طويلة الأجل
(٤,٣٤٢,٨٥٨)	(١٧,٥٩٩,٩٩٥)	١٧	فوائد مدفوعة على قروض طويلة الأجل
(٥٨٨,٣٢٢)	(١,٥٥٩,٥٧٤)		التزامات إيجار تمويلي مدفوعة
(٨٣,٤٥٩,٠٦٦)	٢٥٨,٠١٣,٠٧٠		صافي النقد من / (المستخدم في) الأنشطة التمويلية
(١٢٧,١٤٨,٩٥١)	(١٢,٥٩٦,٦٤٤)		صافي التغير في النقد وما في حكمه
١٤٣,٥٥٣,٣٥١	١٦,٤٠٤,٤٠٠		النقد وما في حكمه في بداية السنة
١٦,٤٠٤,٤٠٠	٣,٨٠٧,٧٥٦	٥	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
			معلومات إضافية
			المعاملات غير النقدية:
١,٣٣٧,١٠٨	٤,٤٣٥,٧٤٩		موجودات حق استخدام مسجلة مقابل التزامات عقود إيجار
٢٠٧,٨٧٨	(٣٣٢,١١٤)		(خسارة) / ربح إعادة قياس من خطط المنافع المحددة
٢٣٠,٥٨٦	١١٨,٠٢٠		تحويل منافع نهاية الخدمة للموظفين
١,٧٧٥,٥٧٢	٤,٢٢١,٦٥٥		

تعد الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٠) الظاهرة في الصفحات من (٥) إلى (٣٢) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

١. معلومات حول الشركة

شركة راية للتمويل ("الشركة") شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة مملوكة مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم ٢٠٥٠١٠٤٦٠٩ الصادر من الدمام بتاريخ ٨ ربيع الثاني ١٤٣٦ هـ (٢٨ يناير ٢٠١٥ م)، وتعمل بناءً على موافقة البنك المركزي السعودي (ساما) رقم ٣٥١٠٠٠١٥٣٠٦٤ وتاريخ ٢٥ ذو الحجة ١٤٣٥ هـ (١٩ أكتوبر ٢٠١٤ م).. حصلت الشركة على ترخيص من ساما لممارسة أنشطة التأجير التمويلي بتاريخ ١٤ جمادى الثانية ١٤٣٧ هـ (٢٣ مارس ٢٠١٦ م). بالإضافة إلى ذلك، حصلت الشركة على شهادة عدم ممانعة من ساما للقيام بأنشطة تمويل المراجعة في المملكة العربية السعودية خلال سنة ٢٠١٩ م. يقع المقر المسجل للشركة في ص. ب. ٣٣٦، الدمام ٣١٤١١، المملكة العربية السعودية.

الشركة مملوكة لشركة المجدوعي للسيارات المحدودة ("الشركة الأم") وهي شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية. أما الشركة الأم فهي مملوكة فعلياً لشركة علي إبراهيم صالح المجدوعي ("الشركة الأم النهائية")، والتي تخضع لسيطرة الشيخ علي إبراهيم صالح المجدوعي.

تتضمن هذه القوائم المالية عمليات الشركة وفروعها التالية:

الموقع	رقم السجل التجاري
جدة	٤٠٣٠٢٩٦١٥٥
الرياض	١٠١٠٦١٠٧٤٦
الدمام	٢٠٥٠١٠٤٦٠٩

٢. أسس الإعداد

١-٢ المعايير المحاسبية المطبقة

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي (معايير المحاسبة السعودية) كما صدرت من مجلس معايير المحاسبة الدولية والمعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

٢-٢ مبدأ التكلفة التاريخية

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستخدام مبدأ الاستمرارية، باستثناء الاستثمار الذي يقاس بالقيمة العادلة ومكافأة نهاية الخدمة للموظفين التي تقاس بطريقة ائتمان الوحدة المتوقعة.

٣-٢ أساس العرض

لا يتم عرض قائمة المركز المالي للشركة باستخدام تصنيف متداول / غير متداول. ومع ذلك، يتم تصنيف الأرصدة التالية عموماً على أنها متداولة: النقد وما في حكمه، والدفعات مقدماً والذمم المدينة الأخرى، والذمم الدائنة، والمصروفات المستحقة والمطلوبات الأخرى ومخصص الزكاة. يتم تصنيف الأرصدة التالية عموماً على أنها غير متداولة: الممتلكات والمعدات، والموجودات غير الملموسة، ومكافأة نهاية الخدمة للموظفين. الأرصدة ذات الطبيعة المختلطة، أي التي تتضمن الأجزاء المتداولة وغير المتداولة، وتشمل صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي، وصافي الاستثمار في تمويل المراجعة، والتزامات عقود الإيجار والقروض.

٤-٢ عملة العرض والعملة الوظيفية

يتم قياس البنود المدرجة في هذه القوائم المالية باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها الشركة. تم عرض هذه القوائم المالية بالريال السعودي الذي يعتبر عملة العرض والعملة الوظيفية للشركة. تم تقريب جميع المعلومات المالية المعروضة إلى أقرب ريال سعودي، ما لم يذكر خلاف ذلك.

٢. أسس العرض (يتبع)

٥-٢ تصنيف المتداول وغير المتداول

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، كانت الشركة تعرض الموجودات المتداولة وغير المتداولة، والمطلوبات المتداولة وغير المتداولة، كتصنيفات منفصلة في قائمة مركزها المالي. قامت الإدارة بإعادة تقييم هذا العرض خلال ٢٠٢١م وترى أنه بسبب عدم وجود دورة تشغيل قابلة للتحديد على نحو واضح، فإن عرض الموجودات والمطلوبات حسب ترتيب السيولة يقدم معلومات أكثر ملاءمة من عرض المتداولة/ غير المتداولة. وعليه، تم عرض الموجودات والمطلوبات حسب ترتيب سيولتها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م مع أرقام المقارنة لسنة ٢٠٢٢م. راجع إيضاح ٢٤ للوقوف على بيان بالأدوات المالية حسب الاستحقاقات التعاقدية المخصصة.

يكون الأصل متداولاً عندما:

- يكون من المتوقع تحقيقه أو توجد نية لبيعه أو استهلاكه في دورة التشغيل العادية؛
- يكون محتفظاً بها بشكل أساسي بغرض المتاجرة؛
- يتوقع أن يتحقق خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير المالي؛ أو
- نقد أو ما في حكمه ما لم يحظر أن يتم تبادله أو استخدامه لتسوية مطلوبات لمدة أقلها اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير المالي.

وتصنف جميع الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

يكون الالتزام متداولاً عندما:

- يكون من المتوقع سداؤه في دورة التشغيل العادية؛
- يكون محتفظاً به بشكل أساسي بغرض المتاجرة؛
- يكون مستحق السداد خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير المالي؛ أو
- لا يكون هناك حق غير مشروط بتأجيل تسوية الالتزام لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد فترة التقرير المالي.

يتم تصنيف جميع المطلوبات الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

٦-٢ المعايير والإصدارات والتفسيرات الجديدة

المعايير الجديدة والمعدلة التي ليس لها تأثير جوهري في القوائم المالية

تم تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي المعدلة التالية. لم يكن لتطبيق هذه المعايير الدولية للتقرير المالي المعدلة أي تأثير هام في المبالغ المدرجة للفترة الحالية والسابقة.

- المعيار الدولي للتقرير المالي (١٧) - "عقود التأمين" (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (١٧))؛
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية (التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) وبيان ممارسة المعايير الدولية للتقرير المالي رقم (٢))؛
- تعريف التقدير المحاسبي (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (٨))؛
- الضريبة المؤجلة المتعلقة بالأصول والخصوم الناشئة عن معاملة واحدة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (١٢) - ضريبة الدخل)؛ و
- التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي (١٧) والمعيار الدولي للتقرير المالي (٩) - المعلومات المقارنة (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (١٧))
- الإصلاح الضريبي على المستوى الدولي - قواعد نموذج الركيزة الثانية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (١٢)

٢. أسس العرض (يتبع)

٦-٢ المعايير والإصدارات والتفسيرات الجديدة (يتبع)

المعايير الجديدة والمعدلة الصادرة والتي لم تُطبّق بعد

لم تقم الشركة بالتطبيق المبكر للمعايير الجديدة والمعدلة التالية والتي صدرت ولكنها غير سارية المفعول بعد:

- تصنيف المطلوبات كمداولة أو غير متداولة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (١)) يطبّق على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٤ م أو بعد ذلك التاريخ؛
- التزامات عقود الإيجار في معاملات البيع وإعادة الاستئجار (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦)، يُطبّق على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٤ م أو بعد ذلك التاريخ؛
- ترتيبات تمويل الموردين - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (٧) والمعيار الدولي للتقرير المالي (٧)، يُطبّق على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٤ م أو بعد ذلك التاريخ؛
- عدم إمكانية صرف إحدى العملات الأجنبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (٢١)، يُطبّق على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٥ م أو بعد ذلك التاريخ؛
- بيع أو مساهمة في الأصول بين المستثمر والشركة الزميلة أو المشروع المشترك (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (١٠) ومعيار المحاسبة الدولي (٢٨))، سيتم تحديد تاريخ السريان فيما بعد.

لا يُتوقع أن يكون للمعايير المذكورة أعلاه تأثير جوهري في القوائم المالية للشركة.

٣. السياسات المحاسبية الجوهرية

تم تطبيق السياسات المحاسبية الواردة أدناه بشكل ثابت على جميع الفترات المعروضة في القوائم المالية. بالإضافة إلى ذلك، طبقت الشركة الإفصاح عن السياسات المحاسبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١ وقائمة ممارسة المعيار الدولي للتقرير المالي ٢) من ١ يناير ٢٠٢٣ م. ورغم أن التعديلات لم تسفر عن أي تغييرات في السياسات المحاسبية في حد ذاتها، إلا أنها أثرت على المعلومات المتعلقة بالسياسة المحاسبية المفصّل عنها في القوائم المالية. تتطلب التعديلات الإفصاح عن السياسات المحاسبية "الجوهرية" بدلاً من "الهامة". كما توفر التعديلات رشادات بشأن تطبيق تطبيق الأهمية النسبية على الإفصاح عن السياسات المحاسبية، ما يساعد المنشآت على توفير معلومات مفيدة عن السياسات المحاسبية الخاصة بكل منشأة يحتاجها المستخدمون من أجل فهم المعلومات الأخرى الواردة في القوائم المالية. راجعت الإدارة السياسات المحاسبية وأجرت تحديثات على المعلومات، عندما يتطلب الأمر، بما يتماشى مع التعديلات. نتيجة لذلك، لم تدرج بعض السياسات كجزء من القوائم المالية للسنة الحالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م.

١-٣ النقد وما في حكمه

يتضمن النقد وما في حكمه النقد في الصندوق والدائع تحت الطلب والاستثمارات الأخرى قصيرة الأجل عالية السيولة قصيرة الأجل ذات فترات استحقاق أصلية تبلغ ثلاثة أشهر، والقابلة للتحويل الفوري إلى مبالغ معلومة من النقد والتي تخضع لمخاطر تغيرات في القيمة غير هامة.

٢-٣ صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي وتمويل المراجعة

عقود الإيجار التمويلي

تُصنف عقود الإيجار التي تقوم فيها الشركة بتحويل ما يقارب جميع المخاطر والمنافع الجوهرية المتعلقة بملكية الأصل إلى المستأجرين كعقود إيجار تمويلي. تُسجّل عقود الإيجار التمويلي في بداية عقد الإيجار بالقيمة العادلة للأصل المؤجر أو القيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات الإيجار، أيهما أقل، وتُقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل العمولة الفعلي. يشتمل إجمالي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي على إجمالي الدفعات المستقبلية بموجب عقود التأجير التمويلي ومنها القيمة المتبقية مستحقة القبض ("الإيجارات"). تُخصم التأمينات المستردة مع حق المقاصة مقابل الإيجارات من إجمالي الاستثمارات في عقود تمويل. يتم قيد الفرق بين الإيجارات وتكلفة الموجودات المؤجرة ومنها تكاليف المعاملات كإيرادات تمويل غير مكتسبة. ولأغراض العرض، يتم خصم إيرادات التمويل غير المكتسبة ومخصص الانخفاض في القيمة لخسائر عقود الإيجار من إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي.

تمويل المراجعة

تمثل المراجعة شكلاً من أشكال التمويل الإسلامي تشتري الشركة بموجبه، بناءً على طلب من عملائها، سلغاً محددة وتبيعها للعملاء بسعر يساوي تكلفة الشركة بالإضافة إلى الأرباح، وتُدفع على أساس مؤجل على شكل أقساط.

٣. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

٣-٣ موجودات معاد اقتناؤها لغرض البيع

تقوم الشركة، في السياق الاعتيادي للأعمال، بشراء بعض السيارات مقابل تسوية صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي. تعتبر هذه الموجودات موجودات محتفظ بها بغرض البيع ويتم إثباتها مبدئياً بصافي القيمة القابلة للموجودات المعاد استردادها. وبعد الإثبات الأولي، تدرج هذه الموجودات بقيمتها الدفترية أو صافي القيمة القابلة للتحقق ذات الصلة، أيهما أقل. يتم تحميل أو إضافة التغيرات في صافي القيمة القابلة للتحقق والأرباح أو الخسائر عند الاستبعاد إلى قائمة الدخل الشامل.

٣-٤ الأدوات المالية

٣-٤-١ الموجودات المالية

(١) التصنيف

تصنف الموجودات المالية للشركة وتُقاس ضمن الفئات التالية:

- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- التكلفة المطفأة.

تستند هذه التصنيفات إلى نموذج أعمال الشركة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية.

تقيس الشركة الأصل المالي بالتكلفة المطفأة عندما يكون ضمن نموذج أعمال للاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، وتؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي إلى نشوء تدفقات نقدية في مواعيد محددة تكون دفعات مقصورة على أصل الدين والفائدة على أصل المبلغ القائم.

بالنسبة للموجودات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تُسجّل الأرباح والخسائر في الدخل الشامل الآخر.

(٢) الإثبات والتوقف عن الإثبات

يتم إثبات عمليات الشراء والبيع العادية للموجودات المالية في تاريخ التداول، أي التاريخ الذي تلتزم فيه الشركة بشراء أو بيع الموجودات. يتم التوقف عن إثبات الموجودات المالية عند انتهاء الحق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو يتم أو نقلها وقيام الشركة بتحويل كافة مخاطر ومزايا الملكية بصورة جوهرية.

(٣) القياس

تقوم الشركة عند الإثبات الأولي بقياس الأصل المالي بقيمته العادلة زائداً تكاليف المعاملات العائدة مباشرة لاقتناء الأصل في حال كان الأصل ليس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

القياس اللاحق

فيما يلي القياس اللاحق للموجودات المالية:

التكلفة المطفأة

إن الموجودات التي يتم الاحتفاظ بها بغرض تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية بحيث تمثل تلك التدفقات النقدية هبط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة، يتم قياسها بالتكلفة المطفأة. يتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية في إيرادات التمويل باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. ويتم إثبات أي مكسب أو خسارة ناتجة عن إلغاء الإثبات مباشرة في الربح أو الخسارة ويتم عرضها في الأرباح / (الخسائر) الأخرى، إلى جانب أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية. تُعرض خسارة الانخفاض في القيمة بشكل منفصل في الربح أو الخسارة.

٣. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

٣-٤- الأدوات المالية (يتبع)

٣-٤-١ الموجودات المالية (يتبع)

أدوات حقوق الملكية

تقوم الشركة لاحقاً بقياس جميع استثمارات الملكية بالقيمة العادلة. إذا قررت إدارة الشركة عرض أرباح وخسائر القيمة العادلة عن استثمارات حقوق الملكية في الدخل الشامل الآخر، لا يوجد إعادة تصنيف لاحقة لأرباح وخسائر القيمة العادلة للربح أو الخسارة بعد التوقف عن إثبات الاستثمار. يستمر إثبات توزيعات الأرباح من هذه الاستثمارات في الربح أو الخسارة كإيرادات أخرى عند ثبوت حق الشركة في استلام المدفوعات.

لا يتم الإفصاح بشكل منفصل عن خسائر انخفاض القيمة (ورد خسائر انخفاض القيمة) عن استثمارات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة.

(٤) الانخفاض في القيمة

تقوم الشركة على أساس النظرة المستقبلية بتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بموجوداتها المالية. تعتمد طريقة الانخفاض في القيمة المطبقة على ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

بالنسبة لصافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي وتمويل المرابحة، نتم تمويل المرابحة المدينة، تطبق الشركة النموذج المكون من ثلاث مراحل ("النموذج العام") لتحديد الانخفاض في القيمة بناءً على التغيرات في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي.

المرحلة الأولى ("العاملة") وتشمل الأدوات المالية التي لم تتعرض لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الإثبات المبدئي أو التي لديها مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ التقرير. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم إثبات الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ويتم احتساب الإيرادات بناءً على القيمة الدفترية الإجمالية للأصل (أي دون إقطاع مخصص الائتمان). الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث التخلف عن السداد المحتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير. وهي ليست العجز النقدي المتوقع على مدى فترة ١٢ شهراً ولكن خسارة الائتمان بالكامل على الموجودات، مرجحة باحتمال أن الخسارة ستحدث خلال الاثني عشر شهراً المقبلة.

المرحلة الثانية ("منخفضة الأداء") وتشمل الأدوات المالية التي تعرضت لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الإثبات المبدئي، إلا إن كانت مخاطر الائتمان منخفضة في تاريخ التقرير ولا يتوفر دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة. يفترض حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان إذا تجاوزت ائتم المدينة موعد الاستحقاق بأكثر من ٣٠ يوماً. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة ويتم احتساب الإيرادات بناءً على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات. الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع أحداث التعثر في السداد المحتملة على مدى أقصى فترة تعاقدية تتعرض خلالها الشركة لمخاطر ائتمان. إن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتوسط المرجح للخسائر الائتمانية، مع مخاطر التخلف عن السداد ذات الصلة التي تحدث وتعتبر عوامل ترجيح.

تتضمن المرحلة (٣) ("غير العاملة") الموجودات المالية التي يوجد لها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ التقرير المالي. يحدث التعثر في سداد أصل مالي عند إخفاق الطرف المقابل في سداد المدفوعات التعاقدية خلال ٩٠ يوماً من تاريخ استحقاقها. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الانتاجي ويتم احتساب إيرادات الفوائد بناءً على صافي القيمة الدفترية (صافي مخصص الائتمان).

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأدوات المالية قد زادت بشكل جوهري، تقوم الشركة بالأخذ في الحسبان المعلومات المعقولة والداعمة المتوفرة (على سبيل المثال، أيام التخلف عن السداد، تقييم ائتمان العميل، إلخ)، من أجل مقارنة مخاطر التخلف عن السداد كما في تاريخ التقرير مع مخاطر التخلف عن السداد كما في الإثبات المبدئي للأداة المالية.

بينما يخضع كل من النقد وما يمثله والذمم المدينة الأخرى أيضاً لمتطلبات الانخفاض في القيمة في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩، إلا أنها تعتبر منخفضة المخاطر وليس من المتوقع أن تكون خسارة الانخفاض في القيمة جوهرية.

يتم شطب الموجودات المالية هبط إذا:

(١) إذا تأخر سداد الذمم المدينة مدة سنة واحدة على الأقل؛ و

(٢) لا يوجد أي توقع معقول لاستردادها.

وعندما يتم شطب الموجودات المالية، تستمر الشركة في القيام بأنشطة الإنفاذ سعياً منها لاسترداد الذمم المستحقة. عند القيام بالاسترداد، وبعد الشطب، يتم إثبات المستردات كإيرادات أخرى في قائمة الدخل الشامل.

٣. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

٣-٤. الأدوات المالية (يتبع)

٣-٤-٢. المطلوبات المالية

يتم إثبات جميع المطلوبات المالية في الوقت الذي تصبح فيه الشركة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة. يتم الإثبات الأولي للمطلوبات المالية بالقيمة العادلة ناقصاً أي تكاليف منسوبة مباشرة للمعاملات. وبعد الإثبات الأولي، تُقاس بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم التوقف عن إثبات الالتزام المالي عند سداد الالتزام أو إلغاؤه أو انتهاء مدته. وعند استبدال التزام مالي آخر بالتزام مالي حالي من نفس الجهة الممولة بشروط مختلفة اختلافاً جوهرياً أو إجراء تعديل شروط الالتزامات الحالية تعديلاً جوهرياً، يُعتبر هذا التغيير أو التعديل على أنه توقف الاعتراف بالالتزام الأصلي والاعتراف بالتزام جديد، ويُعترف بالفرق في القيم الدفترية المعنية في قائمة الدخل الشامل.

٣-٤-٣. المقاصة

تتم إجراء المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية وتدرج المبالغ بالصافي في القوائم المالية عندما يكون لدى الشركة حق قانوني يلزم بمقاصة المبالغ التي تم إثباتها وتعترف إما تسويتها على أساس الصافي أو إثبات الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

٣-٥. الذمم الدائنة

المطلوبات عبارة عن التزامات بسداد قيمة البضائع والخدمات المستلمة، سواء تم إصدار فواتير بموجبها إلى الشركة أم لا. يتم إثبات الذمم الدائنة التجارية أولاً بالقيمة العادلة، وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

٣-٦. القروض

يتم إثبات القروض مبدئياً بالقيمة العادلة (باعتبارها متحصلات مقبوضة) بالصافي من تكاليف المعاملة المتكبدة، إن وجدت. وبعد الإثبات الأولي، يتم قياس القروض بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم إثبات أي فرق بين المتحصلات (صافي تكاليف المعاملات) ومبلغ الاسترداد في الربح أو الخسارة على مدى فترة الاقتراض باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

يتم استبعاد القروض من قائمة المركز المالي عندما يتم الوفاء بالالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء مدته. يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي تم إطفائها أو تحويلها إلى طرف آخر والمقابل النقدي المسدد، بما في ذلك الموجودات غير النقدية المحولة أو المطلوبات المتكبدة، في قائمة الدخل الشامل ضمن الإيرادات الأخرى أو التكاليف التمويلية.

يتم تصنيف القروض كمطلوبات متداولة ما لم يكن لدى الشركة حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لمدة ١٢ شهراً على الأقل بعد فترة التقرير.

٣-٧. الإيرادات

يتم إثبات الإيرادات عندما يكون من المحتمل أن تعود بمنافع اقتصادية على الشركة وعندما تكون الإيرادات قابلة بالفعل للقياس بشكل موثوق. تتحقق الإيرادات من عقود الإيجار التمويلي وتمويل المراجعة باستخدام طريقة العائد الفعال.

يتم إثبات إيرادات العمولات من السيارات عند تنفيذ عقود الإيجار وفقاً للشروط المتفق عليها مع المورد المختص.

٣. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

٨-٣ المنح الحكومية

تقوم الشركة بإثبات منحة حكومية متعلقة بالإيرادات إذا كان هناك تأكيد معقول على استلامها وأن الشركة ستكون ملتزمة بالشروط المرتبطة بالمنحة. وتُعامل المنفعة المحققة من وديعة حكومية ذات معدل ربح أقل من السوق كمنحة حكومية تتعلق بالدخل. ويُعترف بالوديعة ذات المعدل الأقل من السوق وتُقاس وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (٩) "الأدوات المالية". وتُقاس المنفعة المتعلقة بمعدل الفائدة الأقل من السوق حسب الفرق بين القيمة العادلة الأولية للوديعة المُحددة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (٩) والمتحصلات المقبوضة. ويُحاسب عن المنفعة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٢٠). يتم إثبات المنح الحكومية في قائمة الدخل الشامل بصورة منتظمة على مدى الفترة التي اعترفت فيها الشركة بالتكاليف ذات العلاقة كمصروف وذلك لمقابلة المنحة مع التكاليف التي سيتم التعويض عنها.

٩-٣ الزكاة والضرائب

تخضع الشركة للزكاة وفقاً للوائح هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة"). ويُحسب مخصص الزكاة على الربح أو الخسارة. ولا يتم المحاسبة عن الزكاة كضريبة دخل، وبالتالي، لا يتم احتساب أي ضريبة مؤجلة تتعلق بالزكاة. يتم إثبات مطلوبات الزكاة الإضافية، إن وجدت، والتي تتعلق بالربوط على سنوات سابقة من قبل الهيئة في الفترة التي يتم فيها إصدار الربوط النهائية.

تقوم الشركة باستقطاع ضرائب على بعض المعاملات مع الأطراف غير المقيمة في المملكة العربية السعودية وفقاً لمتطلبات نظام ضريبة الدخل السعودي.

١٠-٣ خسارة اليوم الأول

عندما يختلف سعر المعاملة عن القيمة العادلة لمعاملات السوق الحالية الأخرى القابلة للملاحظة في نفس الأداة، أو استناداً إلى أسلوب التقييم مع المتغيرات التي تتضمن قسط البيانات من الأسواق النشطة، تقوم الشركة على الفور بإثبات الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة ((أ)) ربح أو خسارة اليوم الأول) في قائمة الربح أو الخسارة.

٤. التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي من الإدارة استخدام الأحكام والتقديرات والافتراضات التي تؤثر في تطبيق السياسات المحاسبية وعلى المبالغ المبينة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على نحو مستمر. يتم إظهار أثر التعديلات التي تترتب عنها مراجعة التقديرات المحاسبية في فترة المراجعة وأي فترات مستقبلية تتأثر بهذه التعديلات. يعد قياس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على عقود الإيجار التمويلي وعقود تمويل المراجعة تقديراً ينطوي على مخاطر ينتج عنها تعديل جوهري في القيم الدفترية للموجودات خلال السنة المالية التالية. انظر الإيضاحات ٧ و ٨ و ١-٢٤.

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م
(المبالغ المُدرجة بالريال السعودي)

٥. النقد وما في حكمه

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	نقد بالصندوق
٢٨,٧٨٩	٣٦,٧٨٧	نقد لدى البنك
١٦,٣٧٥,٦١١	٣,٧٧٠,٩٦٩	
١٦,٤٠٤,٤٠٠	٣,٨٠٧,٧٥٦	

٦. المدفوعات مقدماً والذمم المدينة الأخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	مصروفات مدفوعة مقدماً
٨,٤٩٨,٠٧٧	١٣,٦٤٣,٦٤٨	دفعات مقدمة إلى موردين
١,١٩٦,٥٣٤	٦٥٩,٠٢٦	تعويضات تأمين
١,٩٧١,٤٨٧	٢,٧٩٩,٥٤٧	موجودات معاد اقتاؤها محتفظ بها لغرض إعادة البيع
٣٩٠,٦٣٦	٣٥٩,٤٤٩	أخرى
٢,١٦٤,٤٩٨	٢٢٤,٤٧٧	
١٤,٢٢١,٢٣٢	١٧,٦٨٦,١٤٧	

٧. صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي

٧-١ فيما يلي تسوية بين إجمالي وصافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي
٥٤٥,٧٦٣,٧٩٩	١,١١٩,٨٢٦,٥٤٩	يخصم: إيرادات من عقود إيجار تمويلي غير مكتسبة
(١٣٨,١٦١,٦٢٢)	(٣١٣,٠٤٩,٩٠٧)	القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار المستحقة
٤٠٧,٦٠٢,١٧٧	٨٠٦,٧٧٦,٦٤٢	مخصص الانخفاض في ذمم إيجار تمويلي مدينة (إيضاح ٧-٣)
(٢٧,١٩٧,٤٢٢)	(٣٥,٢٢٠,٩٠٣)	صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي
٣٨٠,٤٠٤,٧٥٥	٧٧١,٥٥٥,٧٣٩	المستحقة بعد سنة واحدة
(٢٧٠,٨٢٢,٣٢٥)	(٦١٥,٥٢٠,٣٥٥)	المستحقة خلال سنة واحدة
١٠٩,٥٨٢,٤٣٠	١٥٦,٠٣٥,٣٨٤	

٧-٢ فيما يلي آجال استحقاق إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م:

إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي	إيرادات عقود إيجار تمويلي غير مكتسبة	القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار
٢٦٩,٥٩٧,٢٠٨	١٠٠,١٦٢,٧٩٨	١٦٩,٤٣٤,٤١٠
٢٢٩,٠٧١,١٨٣	٨٥,٢٣٣,٠٥١	١٤٣,٨٣٨,١٣٢
٢٢٠,٨٨٤,٣٠٣	٦٢,٩٨٦,٥٠٢	١٥٧,٨٩٧,٨٠١
١٨٧,٥٩١,٧٢٧	٤٢,٩٠٨,٦١٩	١٤٤,٦٨٣,١٠٨
٢١٢,٦٨٢,١٢٨	٢١,٧٥٨,٩٣٧	١٩٠,٩٢٣,١٩١
١,١١٩,٨٢٦,٥٤٩	٣١٣,٠٤٩,٩٠٧	٨٠٦,٧٧٦,٦٤٢

فيما يلي آجال استحقاق إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م:

إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي	إيرادات عقود إيجار تمويلي غير مكتسبة	القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار
١٧٣,٢٨٩,٩٦٧	٤٨,٥٦٨,٨٢٠	١٢٤,٧٢١,١٤٧
١٠٨,٧٥٧,٠٤٦	٣٦,١٨٢,٦٦١	٧٢,٥٧٤,٣٨٥
٨٧,٣٤٢,٨٢٠	٢٦,٣٠٤,٧٠٢	٦١,٠٣٨,١١٨
٨٠,٧٢٦,٤٩٩	١٧,٨٦٩,٥٠٠	٦٢,٨٥٦,٩٩٩
٩٥,٦٤٧,٤٦٧	٩,٢٣٥,٩٣٩	٨٦,٤١١,٥٢٨
٥٤٥,٧٦٣,٧٩٩	١٣٨,١٦١,٦٢٢	٤٠٧,٦٠٢,١٧٧

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

٧. صافي الاستثمار في التأجير التمويلي (يتبع)

٣-٧ فيما يلي الحركة على انخفاض قيمة الذمم المدينة من عقود الإيجار التمويلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	الرصيد في بداية السنة
١٣,١٠٩,١١٢	٢٧,١٩٧,٤٢٢	المخصص خلال السنة
١٤,٠٨٨,٣١٠	١٢,٦٥٢,٦٥٥	شطب خلال السنة
-	(٤,٦٢٩,١٧٤)	الرصيد في نهاية السنة
٢٧,١٩٧,٤٢٢	٣٥,٢٢٠,٩٠٣	

٤-٧ فيما يلي الحركة على مخصص الانخفاض في قيمة ذمم الإيجار المدينة حسب الفئة:

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م				
٢٠٢٣م	عاملة	منخفضة الأداء	غير عاملة	المجموع
الرصيد الافتتاحي كما في ١ يناير	٩,٧٣٧,١٢٤	١,٩١٥,٦٢٥	١٥,٥٤٤,٦٧٣	٢٧,١٩٧,٤٢٢
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى منخفضة الأداء (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر)	(١,٩٠٣,١٨٥)	٢,٥٦٤,٤١٤	(٥٣١,٢٩٣)	١٢٩,٩٣٦
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى غير عاملة (الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية)	(١,٧٣٤,٨٦٣)	(٤١٧,٦٨١)	٤,٥٩٣,٦٧٣	٢,٤٤١,١٢٩
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى عاملة (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً)	١٥٣,٩٣٣	(٦٠٧,٩٠٩)	(٦٦٢,٤٢٩)	(١,١١٦,٤٠٥)
موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها	١٦,٧٠٧,٥٧٠	-	-	١٦,٧٠٧,٥٧٠
تحصيلات / مبالغ مستردة	(٣,٤٠١,٩٢٦)	(٥٦٦,٢٠٦)	(٤,٥٥٧,٩١١)	(٨,٥٢٦,٠٤٣)
التغيرات في الافتراضات	٤٣,٣٦٣	٢,٨٨٤	٢,٩٧٠,٢٢١	٣,٠١٦,٤٦٨
الشطب	-	-	(٤,٦٢٩,١٧٤)	(٤,٦٢٩,١٧٤)
الرصيد الختامي كما في ٣١ ديسمبر	١٩,٦٠٢,٠١٦	٢,٨٩١,١٢٧	١٢,٧٢٧,٧٦٠	٣٥,٢٢٠,٩٠٣

٢٠٢٢م	عاملة	منخفضة الأداء	غير عاملة	المجموع	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م
	١,٧٩٧,١٥٧	٧٠٣,٠٦٠	١٠,٦٠٨,٨٩٥	١٣,١٠٩,١١٢	
الرصيد الافتتاحي كما في ١ يناير					
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى منخفضات الأداء					
(الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر)	(١,٤٠٠,٤٠٣)	١,٨٥٩,١٦٣	(٧٢,١٥٠)	٣٨٦,٦١٠	
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى غير عاملة					
(الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية)	(١,٠٧٨,٩٨١)	(٢١٨,٦٩٢)	٥,٤٧١,٩٩١	٤,١٧٤,٣١٨	
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى عاملة (الخسائر					
الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً)	١٢٤,٠٩٨	(٢٩٧,٠٠٤)	(١,١٠٩,٢٣٤)	(١,٢٨٢,١٤٠)	
موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها	٨,٢٥٨,٩٨٣	-	-	٨,٢٥٨,٩٨٣	
تحصيلات / مبالغ مستردة	(٢٣٧,٥٥١)	(١٣٤,٨٥٧)	(٢,٥٣٢,٢٦٣)	(٢,٩٠٤,٦٧١)	
التغيرات في الافتراضات	٢,٢٧٣,٨٢١	٣,٩٥٥	٣,١٧٧,٤٣٤	٥,٤٥٥,٢١٠	
الرصيد الختامي كما في ٣١ ديسمبر	٩,٧٣٧,١٢٤	١,٩١٥,٦٢٥	١٥,٥٤٤,٦٧٣	٢٧,١٩٧,٤٢٢	

٥-٧ فيما يلي إجمالي ذمم الإيجار المدينة حسب الفئة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	عاملة
٤٦٩,٨١٧,٥١٥	١,٠٣٩,٢٦٥,١٠٦	منخفضة الأداء
٢٨,٦٠٣,٣٣٧	٤٢,٩١٤,٩٤٣	غير عاملة
٤٧,٣٤٢,٩٤٧	٣٧,٦٤٦,٥٠٠	
٥٤٥,٧٦٣,٧٩٩	١,١١٩,٨٢٦,٥٤٩	

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م
(المبالغ المُدرجة بالريال السعودي)

٧. صافي الاستثمار في التأجير التمويلي (يتبع)

٦-٧ فيما يلي الحركة على إجمالي ذمم الإيجار المدينة حسب الفئة:

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م				٢٠٢٣ م	
عاملة	منخفضة الأداء	غير عاملة	المجموع		
٤٦٩,٨١٧,٥١٥	٢٨,٦٠٣,٣٣٧	٤٧,٣٤٢,٩٤٧	٥٤٥,٧٦٣,٧٩٩		
(٣٩,٢٩٦,١٦١)	٤١,٨٩٩,٨١٦	(٢,٦٠٣,٦٥٥)	-		
(٢٦,٣٦٧,٠٣٧)	(٥,٥٤٦,٤٥٢)	٣١,٩١٣,٤٨٩	-		
١١,٤٧٤,٤٥٥	(٨,١٨٠,٦٩٢)	(٣,٢٩٣,٧٦٣)	-		
٧٥٠,٠١٤,٢٥٣	-	-	٧٥٠,٠١٤,٢٥٣		
-	-	(٥,٨٣٧,٦٥٦)	(٥,٨٣٧,٦٥٦)		
(١٢٦,٣٧٧,٩١٩)	(١٣,٨٦١,٠٦٦)	(٢٩,٨٧٤,٨٦٢)	(١٧٠,١١٣,٨٤٧)		
١,٠٣٩,٢٦٥,١٠٦	٤٢,٩١٤,٩٤٣	٣٧,٦٤٦,٥٠٠	١,١١٩,٨٢٦,٥٤٩		

الرصيد الافتتاحي كما في ١ يناير
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى منخفضة الأداء
(الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر)
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى غير عاملة
(الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية)
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى عاملة (الخسائر
الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً)
موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها
الشطب
تحصيلات / مبالغ مستردة
الرصيد الختامي كما في ٣١ ديسمبر

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م				٢٠٢٢ م	
عاملة	منخفضة الأداء	غير عاملة	المجموع		
٣٢٧,٤١١,٩٨١	١٤,٨٠٠,١٦٤	٣٩,٢٧٠,٠٢٢	٣٨١,٤٨٢,١٦٧		
(٣١,١٩٠,١٣٠)	٣١,٥٥٠,٠٣٢	(٣٥٩,٩٠٢)	-		
(٣٣,١٠٧,٤٢٥)	(٤,٩٤٠,٦٢٣)	٣٨,٠٤٨,٠٤٨	-		
١٠,٧٤٨,٤٢٧	(٥,٢٢٣,٧٦٨)	(٥,٥٢٤,٦٥٩)	-		
٣٠٧,٥٣٠,٦٧٨	-	-	٣٠٧,٥٣٠,٦٧٨		
(١١١,٥٧٦,٠١٦)	(٧,٥٨٢,٤٦٨)	(٢٤,٠٩٠,٥٦٢)	(١٤٣,٢٤٩,٠٤٦)		
٤٦٩,٨١٧,٥١٥	٢٨,٦٠٣,٣٣٧	٤٧,٣٤٢,٩٤٧	٥٤٥,٧٦٣,٧٩٩		

الرصيد الافتتاحي كما في ١ يناير
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى منخفضة
الأداء (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر)
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى غير عاملة
(الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية)
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى عاملة
(الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً)
موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها
تحصيلات / مبالغ مستردة
الرصيد الختامي كما في ٣١ ديسمبر

٧-٧ فيما يلي إجمالي ذمم الإيجار المدينة، الصافي من مخصص الانخفاض في القيمة، حسب الفئة:

عاملة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م
منخفضة الأداء	١,٠١٩,٦٦٣,٠٩٠	٤٦٠,٠٨٠,٣٩١
غير عاملة	٤٠,٠٢٣,٨١٦	٢٦,٦٨٧,٧١٢
	٢٤,٩١٨,٧٤٠	٣١,٧٩٨,٢٧٤
	١,٠٨٤,٦٠٥,٦٤٦	٥١٨,٥٦٦,٣٧٧

٨-٧ خلال سنة ٢٠٢٠ م، قامت الشركة ببيع الذمم المدينة من عقود الإيجار التمويلي، بموجب اتفاقية شراء وتوكيل، بمبلغ ٧٧,٣ مليون ريال سعودي إلى مؤسسة مالية وتم التوقف عن إثباتها في دفاترها، وسجلت ربحاً صافياً قرره ١٦,٦ مليون ريال سعودي عند التوقف عن الإثبات في الدفاتر. تم الإفصاح في إيضاح ٢٥ عن المركز القائم للذمم المدينة من عقود الإيجار التمويلي المباعة. فيما يتعلق بهذه الذمم المدينة من عقود الإيجار التمويلي المباعة، تعمل الشركة بصفتها وكيل خدمة للحصول اللاحق لأقساط الإيجار نيابة عن المؤسسة المالية. قامت الشركة باحتساب وحساب صافي مطلوبات الخدمة بموجب الاتفاقية مع المؤسسة المالية، والذي تم الإفصاح عنه في الإيضاح ٢٦.

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

٨. صافي الاستثمار في تمويل المراجعة

١-٨ فيما يلي تسوية بين إجمالي وصافي تمويل المراجعة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	إجمالي الاستثمار في تمويل المراجعة
١١٧,٣٣٠,١٤٤	١٤٣,٤٤٩,٨١٤	يخصم: إيرادات تمويل مراجعة غير مكتسبة
(١٢,٣٦٥,٨٩٦)	(١٧,٦١٥,٢٥١)	القيمة الحالية للاستثمار في تمويل المراجعة
١٠٤,٩٦٤,٢٤٨	١٢٥,٨٣٤,٥٦٣	مخصص الانخفاض في قيمة ذمم تمويل مراجعة مدينة (إيضاح ٨-٣)
(٩,٦٩٢,٦٦١)	(٩,٩٤٣,٢٤٠)	صافي الاستثمار في تمويل المراجعة
٩٥,٢٧١,٥٨٧	١١٥,٨٩١,٣٢٣	المستحقة بعد سنة واحدة
(٣٣,٨٧٨,٥٢٣)	(٥٢,٥٦٩,٤١٠)	المستحقة خلال سنة واحدة
٦١,٣٩٣,٠٦٤	٦٣,٣٢١,٩١٣	

٢-٨ فيما يلي آجال استحقاق إجمالي الاستثمار في تمويل المراجعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م:

القيمة الحالية للاستثمار في تمويل المراجعة	إيرادات تمويل مراجعة غير مكتسبة	إجمالي الاستثمار في تمويل المراجعة	بحد أقصى سنة
٧٠,٢١٤,٢١٠	١١,٥٠٧,٦٠٨	٨١,٧٢١,٨١٨	من سنة إلى سنتين
٣٨,٦٦١,٦١٢	٥,٠٠١,٠٩١	٤٣,٦٦٢,٧٠٣	سنتين إلى ثلاث سنوات
١٥,٦٦٩,٠٨١	١,٠١٢,٣٢٨	١٦,٦٨١,٤٠٩	من ثلاث إلى أربع سنوات
١,٠٥٢,٦٢٠	٨٣,٧٤٨	١,١٣٦,٣٦٨	من أربع إلى خمس سنوات
٢٣٧,٠٤٠	١٠,٤٧٦	٢٤٧,٥١٦	
١٢٥,٨٣٤,٥٦٣	١٧,٦١٥,٢٥١	١٤٣,٤٤٩,٨١٤	

فيما يلي آجال استحقاق إجمالي الاستثمار في تمويل المراجعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م:

القيمة الحالية للاستثمار في تمويل المراجعة	إيرادات تمويل مراجعة غير مكتسبة	إجمالي الاستثمار في تمويل المراجعة	بحد أقصى سنة
٦٨,١٥٢,٤٩٠	٨,٨٥٠,٤٩٢	٧٧,٠٠٢,٩٨٢	من سنة إلى سنتين
٢٨,٦٩٦,٠٩٢	٢,٩٣٢,٦٨٨	٣١,٦٢٨,٧٨٠	سنتين إلى ثلاث سنوات
٦,٧٧٤,٦١٣	٤٥٩,٩٦٤	٧,٢٣٤,٥٧٧	من ثلاث إلى أربع سنوات
٩١٥,٢٢٥	١٠٠,٨٩٩	١,٠١٦,١٢٤	من أربع إلى خمس سنوات
٤٢٥,٨٢٨	٢١,٨٥٣	٤٤٧,٦٨١	
١٠٤,٩٦٤,٢٤٨	١٢,٣٦٥,٨٩٦	١١٧,٣٣٠,١٤٤	

٣-٨ فيما يلي بيان بالحركة على الانخفاض في قيمة صافي الاستثمار في تمويل المراجعة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	الرصيد في بداية السنة
٣,٥٣٩,٢٤٩	٩,٦٩٢,٦٦١	المخصص خلال السنة
٦,١٥٣,٤١٢	٣٥٣,٣٠٩	شطب خلال السنة
-	(١٠٢,٧٣٠)	الرصيد في نهاية السنة
٩,٦٩٢,٦٦١	٩,٩٤٣,٢٤٠	

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

٨. صافي الاستثمار في تمويل المراجعة (يتبع)

٤-٨ فيما يلي الحركة على مخصص الانخفاض في قيمة تمويل المراجعة حسب الفئة:

٢٠٢٣ م	عاملة	منخفضة الأداء	غير عاملة	المجموع
الرصيد الافتتاحي كما في ١ يناير	٤,٦٣٢,١٤٤	٨٦٥,٧٤٤	٤,١٩٤,٧٧٣	٩,٦٩٢,٦٦١
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى منخفضة الأداء (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر)	(٦٧٢,١٠١)	٦٩٨,٩٢١	(١٥٤,٨٠٧)	(١٢٧,٩٨٧)
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى غير عاملة (الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية)	(٨٦٦,٤٦٨)	(٩٧,٣٨٤)	١,٣٣٤,٢٠٤	٣٧٠,٣٥٢
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى عاملة (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً)	١٠١,٨٨٦	(٧٦٠,٢٥٢)	(٧١١,٧١٨)	(١,٣٧٠,٠٨٤)
موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها	٤,٢٢٣,٤٣٤	-	-	٤,٢٢٣,٤٣٤
تحصيلات / مبالغ مستردة	(٢,٤٣٩,٧٦٥)	(٣,٨٢٠)	(٣٠٢,١٩٠)	(٢,٧٤٥,٧٧٥)
التغيرات في الافتراضات	-	-	٣,٣٦٩	٣,٣٦٩
الشطب	-	-	(١٠٢,٧٣٠)	(١٠٢,٧٣٠)
الرصيد الختامي كما في ٣١ ديسمبر	٤,٩٧٩,١٣٠	٧٠٣,٢٠٩	٤,٢٦٠,٩٠١	٩,٩٤٣,٢٤٠

٢٠٢٢ م	عاملة	منخفضة الأداء	غير عاملة	المجموع
الرصيد الافتتاحي كما في ١ يناير	٩١٣,٦٣٧	١٠٩,٠٧٩	٢,٥١٦,٥٣٣	٣,٥٣٩,٢٤٩
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى منخفضة الأداء (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر)	(١٣١,٩١٣)	٨٤٥,٣٤٨	-	٧١٣,٤٣٥
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى غير عاملة (الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية)	(٦٤٦,٦٦٢)	(٥٤,٨٠٧)	١,٦٧٠,٥٢٥	٩٦٩,٠٥٦
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى عاملة (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً)	٢٧	(١,٣٧٦)	-	(١,٣٤٩)
موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها	٣,٠٩٧,٩٩٤	-	-	٣,٠٩٧,٩٩٤
تحصيلات / مبالغ مستردة	(٥١,٤٢٥)	(٣٢,٥٠٠)	(٣٨,١٢٧)	(١٢٢,٠٥٢)
التغيرات في الافتراضات	١,٤٥٠,٤٨٦	-	٤٥,٨٤٢	١,٤٩٦,٣٢٨
الرصيد الختامي كما في ٣١ ديسمبر	٤,٦٣٢,١٤٤	٨٦٥,٧٤٤	٤,١٩٤,٧٧٣	٩,٦٩٢,٦٦١

٥-٨ فيما يلي الحركة على إجمالي الاستثمار في تمويل المراجعة حسب الفئة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م
١٠٠,٢٧١,٢٩١	١٢٦,٤١٢,٦٢٦
٧,٨٣٩,٠٠٥	٧,٥٧٢,٦٣١
٩,٢١٩,٨٤٨	٩,٤٦٤,٥٥٧
١١٧,٣٣٠,١٤٤	١٤٣,٤٤٩,٨١٤

عاملة
منخفضة الأداء
غير عاملة

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)
٨. صافي الاستثمار في تمويل المراجعة (يتبع)

٦-٨ فيما يلي الحركة على إجمالي تمويل المراجعة حسب الفئة:

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م			
عاملة	منخفضة الأداء	غير عاملة	المجموع
١٠٠,٢٧١,٢٩١	٧,٨٣٩,٠٠٥	٩,٢١٩,٨٤٨	١١٧,٣٣٠,١٤٤
(١٢,١٧٨,٣١٠)	١٢,٥٢٢,٣٢٥	(٣٤٤,٠١٥)	-
(١٩,٦٣٤,٠٠٧)	(٩١٦,١٥٣)	٢٠,٥٥٠,١٦٠	-
٨,٤٤٨,٧٨٩	(٦,٨٦٧,١٩٣)	(١,٥٨١,٥٩٦)	-
١٠٠,٩٣٤,٤٩٠	-	-	١٠٠,٩٣٤,٤٩٠
-	-	(١٣٣,٩٢٢)	(١٣٣,٩٢٢)
(٥١,٤٢٩,٦٢٧)	(٥,٠٠٥,٣٥٣)	(١٨,٢٤٥,٩١٨)	(٧٤,٦٨٠,٨٩٨)
١٢٦,٤١٢,٦٢٦	٧,٥٧٢,٦٣١	٩,٤٦٤,٥٥٧	١٤٣,٤٤٩,٨١٤

٢٠٢٣ م
الرصيد الافتتاحي كما في ١ يناير
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى منخفضة الأداء
(الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر)
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى غير عاملة
(الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية)
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى عاملة (الخسائر
الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً)
موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها
الشطب
تحصيلات / مبالغ مستردة
الرصيد الختامي كما في ٣١ ديسمبر

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م			
عاملة	منخفضة الأداء	غير عاملة	المجموع
١٢٥,٦٩٢,٩٦٢	٢,٠٥٩,٣٤٠	٥,٥٩٢,٢٩٦	١٣٣,٣٤٤,٥٩٨
(١١,٧٣٠,٧٣٤)	١١,٧٣٠,٧٣٤	-	-
(١١,٢٤٩,٩٨١)	(١,٦٥٢,١٣٠)	١٢,٩٠٢,١١١	-
١٧,٤٨٧	(١٧,٤٨٧)	-	-
٤٨,١١٩,٢٤٥	-	-	٤٨,١١٩,٢٤٥
(٥٠,٥٧٧,٦٨٨)	(٤,٢٨١,٤٥٢)	(٩,٢٧٤,٥٥٩)	(٦٤,١٣٣,٦٩٩)
١٠٠,٢٧١,٢٩١	٧,٨٣٩,٠٠٥	٩,٢١٩,٨٤٨	١١٧,٣٣٠,١٤٤

٢٠٢٢ م
الرصيد الافتتاحي كما في ١ يناير
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى منخفضة الأداء
(الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر)
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى غير عاملة
(الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية)
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى عاملة (الخسائر
الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً)
موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها
تحصيلات / مبالغ مستردة
الرصيد الختامي كما في ٣١ ديسمبر

٧-٨ فيما يلي تمويل المراجعة، الصافي من مخصص الانخفاض في القيمة، حسب الفئة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	
٩٥,٦٣٩,١٤٧	١٢١,٤٣٣,٤٩٩	عاملة
٦,٩٧٣,٢٦١	٦,٨٦٩,٤٢١	منخفضة الأداء
٥,٠٢٥,٠٧٥	٥,٢٠٣,٦٥٤	غير عاملة
١٠٧,٦٣٧,٤٨٣	١٣٣,٥٠٦,٥٧٤	

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

٩. عقود الإيجار

(١) المبالغ المدرجة في قائمة المركز المالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	
٣,٤٦٤,٢٦٩	٦,٦٨٥,٥٦٢	موجودات حق الاستخدام
		مقر المكتب وساحات التسليم
		التزامات عقود الإيجار
٤٣٦,٢٦٤	١,٢٩٠,٤٥٨	المستحقة خلال سنة واحدة
٣,٣٠٤,٨٩٢	٥,٧٢٠,١٣٩	المستحقة بعد سنة واحدة
٣,٧٤١,١٥٦	٧,٠١٠,٥٩٧	

بلغ مجموع الإضافات إلى موجودات حق الاستخدام خلال ٢٠٢٣ م مبلغ ٤,٤٤ مليون ريال سعودي (٢٠٢٢ م: ١,٣٤ مليون ريال سعودي).

(٢) المبالغ المدرجة في الربح أو الخسارة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	إيضاح	
٤٢٧,٧٩٩	١,٢١٤,٤٥٦		مصرف استهلاك موجودات حق الاستخدام
			مقر المكتب وساحات التسليم
٢١٦,٧٤٦	٣٩٣,٢٦٦	٢٠	مصرفات تمويلية على عقود إيجار (مدرجة ضمن المصروفات التمويلية)

بلغ مجموع التدفقات النقدية الصادرة لعقود الإيجار في ٢٠٢٣ م ١,٦ مليون ريال سعودي (٢٠٢٢ م: ٠,٦ مليون ريال سعودي).

(٣) معلومات إضافية بشأن أنشطة الإيجار للشركة

لدى الشركة عقود إيجار تتعلق بمكاتب وساحات تسليم متعددة. يتم عادة إبرام عقود الإيجار لفترات زمنية ثابتة تتراوح بين سنة واحدة وثلاث سنوات ولكن قد يكون لها خيارات التمديد كما هو موضح أدناه.

ويتم التفاوض على شروط عقود الإيجار على أساس كل عقد على حدة وتحتوي على مجموعة واسعة من الشروط والأحكام المختلفة. لا تفرض اتفاقيات الإيجار أي تعهدات. لا تستخدم الموجودات المستأجرة كضمان لأغراض الاقتراض.

تُخرج خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود إيجار العقارات عبر الشركة. وتستخدم لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة الموجودات المستخدمة في عمليات الشركة. لا يمكن ممارسة غالبية خيارات التمديد المحفوظ بها سوى بالاتفاق بين الشركة والمؤجر المعني.

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

١٠. الممتلكات والمعدات

التكلفة:	سيارات	أثاث وتركيبات ومعدات مكتبية	المجموع
١ يناير ٢٠٢٢ م	٧٤,٧٥٢	٢,٢٠٩,٩٧٧	٢,٢٨٤,٧٢٩
إضافات خلال السنة	-	٣٠٩,٨٠٣	٣٠٩,٨٠٣
استبعادات	-	(٦١٠)	(٦١٠)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	٧٤,٧٥٢	٢,٥١٩,١٧٠	٢,٥٩٣,٩٢٢
١ يناير ٢٠٢٣ م	٧٤,٧٥٢	٢,٥١٩,١٧٠	٢,٥٩٣,٩٢٢
إضافات خلال السنة	-	٢,٣٢٥,٣٧٤	٢,٣٢٥,٣٧٤
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٧٤,٧٥٢	٤,٨٤٤,٥٤٤	٤,٩١٩,٢٩٦
الاستهلاك المتراكم:			
١ يناير ٢٠٢٢ م	(٧٤,٧٥٢)	(١,٣٩١,٠٠٦)	(١,٤٦٥,٧٥٨)
المُحمّل للسنة	-	(٢٩٢,٧٦٩)	(٢٩٢,٧٦٩)
استبعادات	-	٦١٠	٦١٠
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	(٧٤,٧٥٢)	(١,٦٨٣,١٦٥)	(١,٧٥٧,٩١٧)
١ يناير ٢٠٢٣ م	(٧٤,٧٥٢)	(١,٦٨٣,١٦٥)	(١,٧٥٧,٩١٧)
المُحمّل للسنة	-	(٣٨٧,١٤٢)	(٣٨٧,١٤٢)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	(٧٤,٧٥٢)	(٢,٠٧٠,٣٠٧)	(٢,١٤٥,٠٥٩)
القيمة الدفترية:			
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	-	٢,٧٧٤,٢٣٧	٢,٧٧٤,٢٣٧
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	-	٨٣٦,٠٠٥	٨٣٦,٠٠٥

وفيما يلي الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات:

عدد السنوات
٤
٥-٣

سيارات
أثاث وتجهيزات ومعدات مكتبية

١١. الموجودات غير الملموسة

تتكون الموجودات غير الملموسة من برامج حاسب آلي وتراخيص. فيما يلي الحركة على الموجودات غير الملموسة:

التكلفة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م
في ١ يناير ٣١ ديسمبر	١٠,٠١٥,٧٨٥	١٠,٠١٥,٧٨٥
الإطفاء المتراكم		
في ١ يناير	(٧,٤٦٥,٨١٩)	(٦,٠٣٤,٩٩٢)
المُحمّل للسنة	(١,٢٤٤,٧١٣)	(١,٤٣٠,٨٢٧)
في ٣١ ديسمبر	(٨,٧١٠,٥٣٢)	(٧,٤٦٥,٨١٩)
القيمة الدفترية		
في ٣١ ديسمبر	١,٣٠٥,٢٥٣	٢,٥٤٩,٩٦٦

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

١٢. الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تمتلك الشركة ٨٩,٢٨٥ سهماً في الشركة السعودية لتسجيل عقود الإيجار التمويلي، وهي شركة مساهمة سعودية ("الشركة المستثمر فيها") مسجلة في المملكة العربية السعودية لتسجيل العقود التمويلية، وهي تمثل ٢٪ من مجموع رأس مال الشركة المستثمر فيها. ترى الإدارة أن القيمة الدفترية للاستثمارات تقارب قيمتها العادلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م و ٢٠٢٢ م.

١٣. رأس المال

نسبة الملكية		بلد التأسيس	سم الطرف
٢٠٢٢ م	٢٠٢٣ م		
١٠٠٪	١٠٠٪	المملكة العربية السعودية	شركة المجدوعي للسيارات المحدودة
الملكية بالريال السعودي			
٢٠٢٢ م	٢٠٢٣ م		
٢٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٣٠,٠٠٠,٠٠٠		

١٤. النم الدائنة

إيضاح		٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م
٢٢	ذمم دائنة - أطراف أخرى	٨٧,٨٦٧,٦٠٢	١٧,٧٨٠,١٥٦
	ذمم دائنة - أطراف ذات علاقة	١٠٠,٠٦٨,٥١٧	٧٦,٤٢٢,٠٧٠
		١٨٧,٩٣٦,١١٩	٩٤,٢٠٢,٢٢٦

١٥. المصروفات المستحقة والمطلوبات المتداولة الأخرى

إيضاح		٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م
٢٥	المصروفات المستحقة	٢٧,٩٤٠,٦٧٥	١٢,٢٩٧,٤٣١
	ضريبة القيمة المضافة المستحقة	٥,١٦٩,١٨٥	١,٩٣٨,٦٧٦
	صافي التزام الخدمة بموجب اتفاقية الوكالة	١,٤٦٠,٤٦٩	٢٧٢,٠٩٤
	دفعات مقدمة من عملاء	١١,٦٨٥,١٤٨	٧,٦٧٢,١١٧
		٤٦,٢٥٥,٤٧٧	٢٢,١٨٠,٣١٨

١٦. الزكاة

أ) الزكاة المُحمّلة للسنة:

تخضع الشركة للزكاة وفقاً للوائح هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة"). يتم تحميل مصروفات الزكاة على قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. تتكون الزكاة المُحمّلة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر مما يلي:

٣١ ديسمبر	٣١ ديسمبر	الزكاة المُحمّلة للسنة
٢٠٢٢ م	٢٠٢٣ م	
٦٠٧,٧٠٦	٤١١,٩١١	

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

١٦. الزكاة (يتبع)

(ب) تم احتساب الوعاء الزكوي بناءً على فهم الشركة لأنظمة الزكاة المعمول بها في المملكة العربية السعودية. تخضع أنظمة الزكاة في المملكة العربية السعودية لتفسيرات مختلفة. ويتم تعديل بعض المبالغ المفصح عنها في القوائم المالية للوصول إلى وعاء الزكاة. يتم احتساب الزكاة على أساس الوعاء الزكوي المقرر العائد للمساهم بالشركة.

(ج) مخصص الزكاة:

فيما يلي الحركة على مخصص الزكاة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	
٢,٨٣٥,٧٧٩	١,٨٤٤,٨٣٣	الرصيد في بداية السنة
٦٠٧,٧٠٦	١,٥٩٩,٢٣٤	المُحَصَّل للسنة
-	(١,١٨٧,٣٢٣)	تعديل لسنة سابقة
(١,٥٩٨,٦٥٢)	(٤٦١,٢٤٤)	مدفوعات خلال السنة
١,٨٤٤,٨٣٣	١,٧٩٥,٥٠٠	الرصيد في نهاية السنة

* لدى الشركة مخصص بالزيادة للزكاة للسنة السابقة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م، وقد تم رده خلال السنة الحالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م.

(د) حالة الربط الزكوي:

قدمت الشركة إقراراتها الزكوية إلى الهيئة حتى ٢٠٢٢ م. أنهت الهيئة ربط الشركة حتى سنة ٢٠١٨ م، بينما ما زالت الربوط للسنوات ٢٠١٩ م و ٢٠٢٠ م و ٢٠٢١ م و ٢٠٢٢ م حالياً قيد الفحص لدى الهيئة.

١٧. القروض طويلة الأجل

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	
٩٩,٥١٦,٦٦٧	٤١٨,٧٣١,٤٠١	تسهيلات مراوحة
٦٢,٨٩٤,٩٩٨	١٩,٩٦٠,٥٤٩	قرض بنك حكومي
٢١,٨٧٢,٤٠٨	٢١,٠٢٠,٧٢٣	مستحق إلى ساما
٥٢٥,٧٦٤	٢,٧١٤,٣٧٠	تكاليف تمويلية مستحقة
١٨٤,٨٠٩,٨٣٧	٤٦٢,٤٢٧,٠٤٣	
١٠٢,٧٠٨,٥٥٥	١٤٠,٠٥٩,٩٤٠	المستحقة خلال سنة واحدة
٨٢,١٠١,٢٨٢	٣٢٢,٣٦٧,١٠٣	المستحقة بعد سنة واحدة
١٨٤,٨٠٩,٨٣٧	٤٦٢,٤٢٧,٠٤٣	

فيما يلي الحركة على القروض طويلة الأجل:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	
٢٦٢,٤١٣,١١١	١٨٤,٨٠٩,٨٣٧	الرصيد في بداية السنة
١٩,٥٩١,٣٢٤	٤٢٥,٤٧٨,٦١٢	متحصلات من قروض طويلة الأجل
٥,٢٦٧,٤٧٠	١٩,٧٨٨,٦٠١	مصرفات تمويلية للسنة
(٩٨,١١٩,٢١٠)	(١٤٨,٣٠٥,٩٧٣)	يخصم: المسدد من أصل الدين
(٤,٣٤٢,٨٥٨)	(١٧,٥٩٩,٩٩٥)	يخصم: المسدد من المصروفات التمويلية
-	(١,٧٤٤,٠٣٩)	تأثير الخصم لقرض دون فوائد من ساما
١٨٤,٨٠٩,٨٣٧	٤٦٢,٤٢٧,٠٤٣	الرصيد في نهاية السنة

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

١٧. القروض طويلة الأجل (يتبع)

١-١٧ تسهيلات المراجعة

خلال ٢٠٢٣م، سحبت الشركة مبلغ ٤٠٠ مليون ريال سعودي (٢٠٢٢م: لاشيء ريال سعودي) من تسهيلات المراجعة الخاصة بها. القروض مكفولة بضمانات شركات من بعض الأطراف ذات العلاقة و رهن على الذمم المدينة مقابل بعض السيارات المؤجرة تغطي ما لا يقل عن ١٢٥٪ إلى ١٥٠٪ من القروض القائمة. تتضمن اتفاقيات القروض بعض التعهدات المتعلقة بالاحتفاظ بنسبة الرفع المالي وقد امتثلت الشركة لهذه التعهدات خلال فترة التقرير المالي. وتحمل القروض نفقات مالية استناداً إلى المعدلات السائدة في السوق بناءً على معدل سعر الفائدة السائد بين البنوك في السعودية. إن القيمة الدفترية لهذه القروض طويلة الأجل مقومة بالريال السعودي. يمتد أجل استحقاق هذا القرض طبقاً لجدول السداد ذي الصلة حتى ٢٠٢٨م. بلغ إجمالي تسهيلات المراجعة للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م ٦٧٢ مليون ريال سعودي (٢٠٢٢م: ٣٠٠ مليون ريال سعودي) منها ٨٥ مليون ريال سعودي غير مستخدمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م (٢٠٢٢م: ١١٣,٠ مليون ريال سعودي).

٢-١٧ قرض من بنك حكومي

خلال ٢٠٢٢م، أبرمت الشركة اتفاقيات مع بنك حكومي لتقديم تسهيلات تمويلية بمبلغ ١٥ مليون ريال سعودي لتلبية متطلبات رأس المال العامل للشركة والذي استُخدم بالكامل خلال السنة. يحتسب البنك الحكومي رسوماً إدارية بموجب اتفاقيات القرض. تقيد تعهدات تسهيلات قروض الشركة باستخدام مبلغ القرض للقرض المحدد في اتفاقيات القرض. إن القيمة الدفترية لهذه القروض طويلة الأجل مقومة بالريال السعودي. يمتد أجل استحقاق هذا القرض طبقاً لجدول السداد حتى ٢٠٢٦م.

٣-١٧ ذمم دائنة مستحقة إلى ساما

خلال ٢٠٢٣م، حصلت الشركة على قروض دون فوائد من ساما بقيمة ٢٥,٥ مليون ريال سعودي (٢٠٢٢م: ٤,٦ ٤,٦ مليون ريال سعودي) في إطار برنامج التمويل المضمون لتمويل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتعزيز الاستقرار المالي لهذه الأعمال والشركات وتعزيز النمو الاقتصادي. تستحق هذه القروض على أقساط شهرية على مدى ٣ سنوات ابتداءً من سبتمبر ٢٠٢٣م. تم إثبات هذه القروض أولياً بقيمتها العادلة ما أدى إلى تحقيق ربح قدره ١,٧ مليون ريال سعودي أدرج في الربح أو الخسارة.

٤-١٧ الاستحقاقات التعاقدية للقروض طويلة الأجل

فيما يلي الاستحقاقات التعاقدية للقروض طويلة الأجل:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م
٤٩,٦٤٩,٣٤٧	٨٦,١٩٢,٧٧٠
٥٩,٧٨٧,٠٨٤	٨٠,٧٦٧,٢٠٠
٥٥,٢٧٢,٣٧٥	١٤٦,٩٩٣,٤١٠
٣١,٣١٩,٧٤٦	٢٠٨,٤٣١,٩٠٦
١٩٦,٠٢٨,٥٥٢	٥٢٢,٣٨٥,٢٨٦

أقل من ٦ أشهر
قرض بنك حكومي
بين سنة واحدة وستين
بين سنتين و ٥ سنوات

١٨. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

١-١٨ التزامات منافع الموظفين - خطة المنافع المحددة

تطبق الشركة خطة منافع محددة تتماشى مع متطلبات نظام العمل في المملكة العربية السعودية. وتستند مدفوعات مكافأة نهاية الخدمة إلى الرواتب والبدلات الأخيرة للموظفين وسنوات الخدمة المتراكمة، في تاريخ إنهاء الخدمة وفقاً للشروط المنصوص عليها في نظام العمل في المملكة العربية السعودية. إن خطة مكافأة نهاية الخدمة للموظفين هي خطة غير ممولة ويتم الوفاء بالتزامات سداد المنافع عندما تستحق بعد إنهاء التوظيف. تزامن أحدث تقييم اكتواري شامل مع تاريخ التقرير المالي في نهاية السنة.

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

١٨. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	في ١ يناير
٢,٧٤٧,٠٢٤	٢,٥٨١,٣٨١	تكلفة الخدمة الحالية
٦٥٠,٢٧١	٧١٧,٨٥٦	تكلفة الفوائد
٧٠,٢٢٧	١٢٩,٧٤١	المنافع المدفوعة
(٤٤٧,٦٧٧)	(١٦٧,٤٧٤)	إعادة القياس
(٢٠٧,٨٧٨)	٣٣٢,١١٤	تحويلات
(٢٣٠,٥٨٦)	(١١٨,٠٢٠)	في ٣١ ديسمبر
٢,٥٨١,٣٨١	٣,٤٧٥,٥٩٨	

٢-١٨ المبالغ المدرجة في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل

فيما يلي المدرجة في قائمة الدخل الشامل المتعلقة بالتزامات منافع الموظفين:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	تكلفة الخدمة الحالية
٦٥٠,٢٧١	٧١٧,٨٥٦	مصرفات فوائد
٧٠,٢٢٧	١٢٩,٧٤١	مجموع المبلغ المدرج في الربح أو الخسارة
٧٢٠,٤٩٨	٨٤٧,٥٩٧	إعادة القياس
١٤,٢٩٥	٨٧,٧٠٥	خسارة من التغير في الافتراضات المالية
(٣٨,٥٦٦)	٥١	خسارة / (ربح) من التغيرات في الافتراضات الديموغرافية
(١٨٣,٦٠٧)	٢٤٤,٣٥٨	خسارة / (ربح) من تسويات الخبرة
(٢٠٧,٨٧٨)	٣٣٢,١١٤	مجموع المبلغ المدرج في الدخل الشامل الآخر

٣-١٨ الافتراضات الاكتوارية الهامة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	معدل الخصم
٤,٧٠%	٤,٦٠%	معدل الزيادة في الرواتب
٤,٧٠%	٥,٠٠%	سن التقاعد
٦٠ سنة	٦٠ سنة	

٤-١٨ تحليل الحساسية للافتراضات الاكتوارية

التأثير على التزامات منافع الموظفين	التغير في الافتراض	الزيادة في الاقتراض	الانخفاض في الاقتراض	الزيادة في الاقتراض
١١٢,٣١٣	(١٠٥,٩٩٩)	٥٠ نقطة أساس	٥٠ نقطة أساس	٥٠ نقطة أساس
(١١٠,١١٧)	١١٥,٥٨٩	٥٠ نقطة أساس	٥٠ نقطة أساس	٥٠ نقطة أساس
٧٩,٨١٤	(٧٥,٤٥٥)	٥٠ نقطة أساس	٥٠ نقطة أساس	٥٠ نقطة أساس
(٧٨,٨٠٣)	٨٢,٥٩٥	٥٠ نقطة أساس	٥٠ نقطة أساس	٥٠ نقطة أساس

يستند تحليل الحساسية إلى التغير في افتراض ما مع ثبات جميع الافتراضات الأخرى. من غير المرجح أن يحدث ذلك من الناحية العملية قد تكون هناك تغييرات في بعض الافتراضات. طبقت نفس الطريقة عند حساب حساسية التزامات المنافع المحددة للافتراضات الاكتوارية الهامة، طبقت نفس الطريقة (القيمة الحالية للالتزامات المنافع المحددة المحسوبة باستخدام طريقة ائتمان الوحدة المتوقعة في نهاية فترة التقرير) عند احتساب مكافأة إنهاء خدمة الموظفين.

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

١٨. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين (يتبع)

٥-١٨ تحليل الاستحقاق المتوقع

المتوسط المرجح لمدة التزام المنافع المحددة هو ٦,٢٧ سنوات (٢٠٢٢م: ٦,٠١ سنوات). فيما يلي تحليل التزامات منافع الموظفين غير المخصصة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	أقل من سنة
٣٥٥,٥٤٩	٤٤٨,٤٨٢	بين سنة واحدة وستين
٤٠٢,١٩٠	٥٤٧,٩٧٦	بين سنتين و ٥ سنوات
١,٣٩٨,٤٣١	١,٩٠٢,٦٣٧	أكثر من ٥ سنوات
٣,٥٥٤,٥٣١	٥,١١٧,٥٨١	
٥,٧١٠,٧٠١	٨,٠١٦,٦٧٦	

١٩. إيرادات من النشاطات التمويلية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	إيرادات من عقود الإيجار التمويلي
٤٤,١١٩,٣٩١	٨٦,٠٦٣,٨٨٦	إيرادات من تمويل المراجعة
١٤,٦٩٧,٠٠٦	١٥,٧٩٨,٣٢١	
٥٨,٨١٦,٣٩٧	١٠١,٨٦٢,٢٠٧	

٢٠. المصروفات الأخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	أتعاب مهنية
٣,٤٠٤,٧٩٥	٣,٧١٤,٦٦٤	تراخيص برامج ودعم
١,٧٤٧,٣١٧	٣,١٠١,٥١١	إعلانات وتسويق
٥١٨,١٣١	١,٦٥٢,٥٥٩	رسوم بنكية
٦٧٩,٨٨٥	١,٠٨٢,٠٩٧	أتعاب مجلس الإدارة
٣٨٦,٠٠٠	٦٥٠,٥٩٢	أخرى
٣,٦٠٤,٢٣٩	٤,٣٣٥,٤٨٨	
١٠,٣٤٠,٣٦٧	١٤,٥٣٦,٩١١	

٢١. مصروفات تمويلية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	إيضاح	تكلفة تمويلية من قروض طويلة الأجل
٥,٢٦٧,٤٧٠	١٩,٧٨٨,٦٠١	١٧	مصروفات تمويلية عن مطلوبات الخدمة
١,١٢٢,٣٨٤	١,٨٥٥,٠٤٣	٩	مصروفات تمويلية على عقود إيجار
٢١٦,٧٤٦	٣٩٣,٢٦٦		
٦,٦٠٦,٦٠٠	٢٢,٠٣٦,٩١٠		

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

٢٢. المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة المساهمين والمديرين وأعضاء الإدارة العليا بالشركة والمنشآت التي تخضع لسيطرة أو نفوذ جوهري من قبل تلك الأطراف. تم عرض الإفصاح عن المبلغ المستحق من / إلى أطراف ذات علاقة في قائمة المركز المالي.

تتضمن المعاملات مع أطراف ذات علاقة بصورة رئيسية التحصيلات نيابة عن الشركة وبعض المصروفات والخدمات التي تتم وفقاً لشروط وأحكام متفق عليها بين الطرفين. تم اعتماد هذه المعاملات من قبل إدارة المنشآت التالية ومجلس لإدارة الشركة.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

طبيعة المعاملة	العلاقة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م
شراء سيارات	مساهم	٢٢٤,٦٢٩,٥٤٥	١٤٤,٠٩٨,٣٧٨
إيرادات عمولات من إيجار سيارات	مساهم	١٧,٨٦٠,٠٦٣	٤,٠٠٥,٨٤٦
دفعات الإيجار	مساهم	٨٤١,٨٢١	٥٤٤,٣٢٢
	مساهم	١١٨,٠٢٠	٢٣٠,٥٨٦
مكافآت أعضاء الإدارة العليا			
منافع الموظفين قصيرة الأجل		٤,٣١٧,٩٣٥	١,٦٩١,٥٦١
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين		١٣١,٥٦٨	٣٩,٩٣٤
أتعاب مجلس الإدارة		٦٥٠,٥٩٢	٣٨٦,٠٠٠

نتج عن المعاملات المعاملات الهامة المذكورة أعلاه الأرصدة التالية مع أطراف ذات علاقة:

المستحق إلى أطراف ذات علاقة:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م
شركة المجدوعي للسيارات المحدودة - مساهم	٩٩,٤١٦,٣٧٢	٧٦,١٥٨,٠٨٠
شركة المجدوعي القابضة المحدودة - الشركة الأم الوسيطة	٤٥٣,٨١٨	٢١٨,٤٣٦
شركة أرجاء للسفر والسياحة	٩٦,١٣٠	١١,٢٠٠
شركة أرسال للتشغيل والصيانة	١٠١,٦٠٧	٣٢,٦٢٤
شركة المجدوعي للوجستيات المحدودة	٥٩٠	١,٧٣٠
	١٠٠,٠٦٨,٥١٧	٧٦,٤٢٢,٠٧٠

٢٣. القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية

تقوم الشركة بقياس القيم العادلة باستخدام التسلسل التالي للقيمة العادلة الذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في إجراء القياسات:

المستوى ١: أسعار السوق المتداولة (غير المعدلة) في السوق المالية النشطة لموجودات ومطلوبات مالية مماثلة.

المستوى ٢: مدخلات بخلاف الأسعار المتداولة المدرجة في المستوى ١ والتي يمكن رصدها بصورة مباشرة (الأسعار) أو بصورة غير مباشرة (مشتقة من الأسعار). و

المستوى ٣: مدخلات غير قابلة للرصد. هذه الحالة لحقوق الملكية غير المدرجة في السوق.

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

٢٣. القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية (يتبع)

إن الهدف من طرق التقييم هو التوصل إلى قياس القيمة العادلة التي تعكس السعر الذي يمكن قبضه من بيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق الرئيس في تاريخ القياس.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات المالية للشركة كمحفظ بها بالتكلفة المطفأة، باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ترى الإدارة أن القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات الشركة المالية لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية.

تم توزيع هذه الموجودات والمطلوبات المالية كما يلي:

إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م
الموجودات المالية		
<i>القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - المستوى ٣</i>		
الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٨٩٢,٨٥٠	٨٩٢,٨٥٠
<i>الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة</i>		
النقد وما في حكمه	٥	١٦,٤٠٤,٤٠٠
صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي	٧	٣٨٠,٤٠٤,٧٥٥
صافي الاستثمار في تمويل المربحة	٨	٩٥,٢٧١,٥٨٧
ذمم مدينة أخرى	٢,٩٠١,٩٦١	٢,٠٧٦,٠٢٥
	<u>٨٩٥,٠٤٩,٦٢٩</u>	<u>٤٩٥,٠٤٩,٦١٧</u>
المطلوبات المالية		
<i>مطلوبات بالتكلفة المطفأة</i>		
القروض طويلة الأجل	١٧	١٨٤,٨٠٩,٨٣٧
ذمم دائنة	١٤	٩٤,٢٠٢,٢٢٦
مصرفات مستحقة ومطلوبات أخرى	١٩,١٦٣,٧٧٠	٨,٨٩٢,٢٢٤
<i>التزامات عقود الإيجار</i>		
	٧,٠١٠,٥٩٧	٣,٧٤١,١٥٦
	<u>٦٧٦,٥٣٧,٥٢٩</u>	<u>٢٩١,٦٤٥,٤٤٣</u>
	<u>٢١٨,٥١٢,١٠٠</u>	<u>٢٠٣,٤٠٤,١٧٤</u>
صافي الموجودات المالية		

٢٤. الأدوات المالية وإدارة المخاطر

إن أنشطة الشركة تعرّضها لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية: مخاطر السوق (بما في ذلك مخاطر العملة ومخاطر مخاطر معدلات العمولة) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. يركز برنامج إدارة المخاطر الشامل في الشركة، الذي تقوم به الإدارة، على وجود تمويل فعال من حيث التكلفة بالإضافة إلى إدارة المخاطر المالية لتقليل تقلب الأرباح إلى الحد الأدنى وتوفير أقصى عائد للمساهمين. فيما يلي ملخص المخاطر التي تواجهها الشركة واستراتيجيات التخفيف المعنية:

٢٤-١ مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في إخفاق الطرف المقابل بالأداة المالية في الوفاء بالتزاماته والتسبب بخسارة مالية للشركة. إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان يُعادل القيمة الدفترية للموجودات المالية.

تقوم الإدارة بتحليل مخاطر الائتمان إلى الفئات التالية.

٢٤. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (يتبع)

١-٢٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي وتمويل المراجعة

تحقق الشركة حالياً إيرادات من تأجير السيارات وتمويل المراجعة في المملكة العربية السعودية. تتعلق الأنشطة التمويلية للشركة بعملاء من الشركات والأفراد. يتعرض الاستثمار في الذم المدينة لعقود الإيجار التمويلي وتمويل المراجعة بشكل عام إلى مخاطر ائتمانية كبيرة. لذلك، وضعت الشركة إجراءات لإدارة التعرض للائتمان تتضمن تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء واعتمادات الائتمان الرسمية وتعيين حدود ائتمانية والحصول على تعهدات وضمانات شخصية عند الضرورة. كما تتبع الشركة آلية لتصنيف الائتمان كأداة لإدارة جودة مخاطر الائتمان لمحفظة الإيجار والمراجعة وتصنيف العملاء من الأفراد بناءً على التقدير الذاتي وتاريخ الدفع مع الأخذ في الاعتبار عوامل أخرى مثل الوضع الائتماني للعميل والقدرة المالية والضمان وجودة الإدارة. تراقب الشركة تصنيف العملاء بصفة منتظمة. كما يتم التحصيل من العملاء على شكل دفعات شهرية يتم استلامها عادة من خلال قوات مختلفة مثل سداد والتحويلات البنكية.

واقتت الشركة على سياسات وإجراءات التحصيل التي تضع استراتيجية تحصيل للمتابعة مع العملاء المتأخرين في السداد. ومن أجل مراقبة التعرض لمخاطر الائتمان، تراجع لجنة المخاطر التقارير على أساس ربع سنوي. علاوة على ذلك، عززت الشركة أيضاً قسمها القانوني من أجل المشاركة الفعالة في عملية التحصيل من العملاء المتأخرين في السداد.

يتألف استثمار الشركة في عقود الإيجار التمويلي وعقود تمويل المراجعة من أرصدة غير جوهريّة منفردة مستحقة من قاعدة عملاء كبيرة، وبالتالي، ليس لدى الشركة أي تركيز جوهري لمخاطر الائتمان. كما يتم تخفيف مخاطر الائتمان على صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي عن طريق الاحتفاظ بوثائق الملكية النظامية للموجودات المؤجرة. بلغت القيمة المقدرة للضمانات (أي السيارات المؤجرة) المحتفظ بها مقابل الذم المدينة من عقود الإيجار غير العاملة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م مبلغ ١٦,٤ مليون ريال سعودي (٢٠٢٢ م: ٢١,٦ مليون ريال سعودي).

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تطبق الشركة المنهج العام للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩ لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، الذي يستخدم مخصص الخسارة المتوقعة على مدى ١٢ شهراً أو على مدى العمر كما هو مطبق على الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي وتمويل المراجعة. يعتبر نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة للشركة شديد التأثير بمتغيرات الاقتصاد الكلي مثل التضخم، ونمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي، والنفقات الحكومية. تقوم الإدارة بتقييم التغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي على أساس دوري وقد أثبتت الأثر المقابل على حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م.

يتطلب تقييم مخاطر الائتمان المتعلقة بصافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي وتمويل المراجعة تقديراً إضافياً لمخاطر الائتمان باستخدام الخسارة الائتمانية المتوقعة التي يتم اشتقاقها من خلال احتمالية التخلف عن السداد، والتعرض للمخاطر عند التخلف عن السداد، والخسارة باقراض التخلف عن السداد.

تقيس الشركة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى العقد مع الأخذ في الاعتبار التعرض للمخاطر عند التخلف عن السداد واحتمالية التخلف عن السداد والخسارة باقراض التخلف عن السداد والأثر المحتمل لعوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية ومعدلات الخصم. تقديرات احتمالية التخلف عن السداد هي تقديرات في تاريخ معين، بناءً على هياكل الأجل كما هو مذكور أدناه. بالنسبة لتقديرات الخسارة باقراض التخلف عن السداد، طبقت الشركة بعض النسب على التعرضات غير المكفولة بضمانات وفقاً لتوجيهات ساما بحد أدنى نسبة الخسارة باقراض التعثر في السداد. قيمة التعرض عند التعثر تمثل التعرض المتوقع في حالة التعثر في السداد. تستنتج الشركة التعرض للمخاطر عند التخلف عن السداد من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغيرات المحتملة على المبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد مثل الدفعات التعاقدية. بالنسبة للخصم، قامت الشركة باستخدام معدل الفائدة الفعلي لكل عقد.

ترى الإدارة أنه تم المحاسبة عن مخصص كافٍ، والذي كان مطلوباً لمواجهة مخاطر الائتمان. وتم عرض المزيد من التفاصيل حول صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي وتمويل المراجعة والمخاطر ذات العلاقة في الإيضاحات رقم ٣-٢ و ٧ و ٨ حول هذه القوائم المالية.

٢٤. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (يتبع)

١-٢٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

أ) تحديد الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث تعثر في السداد

تقيس احتمالية التخلف عن السداد الاحتمالية المقدرة للتخلف عن السداد خلال فترة زمنية. تم حساب احتمالية التخلف عن السداد كاحتمالية أن ينتقل التعرض إلى التأخر عن السداد إلى التأخر عن السداد لأكثر من ٩٠ يوماً خلال الاثني عشر شهراً القادمة أو على مدى العمر المتبقي من الالتزام. يتم حساب معدلات التخلف عن السداد "خلال الدورة"، والتي يتم تحويلها لاحقاً إلى احتمالية التخلف عن السداد في نقطة زمنية معينة باستخدام عوامل قياسية، من خلال دمج المعلومات المستقبلية.

ب) الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

عند تقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على أداة مالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تقارن الشركة مخاطر التخلف عن السداد في الأداة المالية في تاريخ التقرير المالي مع مخاطر التخلف عن السداد للأداة المالية في تاريخ الإثبات المبدئي. وعند القيام بذلك التقييم، تأخذ الإدارة في اعتبارها تحليل "أيام التخلف عن السداد" لكل تعرض وبعض العوامل النوعية الأخرى مثل وضع التحمل والقدرة على السداد إلخ. تعتبر الإدارة مثل هذا التحليل إجراءً فعالاً وكفؤاً لمراقبة الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، دون جهد أو تكلفة غير مبررين.

ج) إدراج معلومات النظرة المستقبلية

تقوم الشركة بإدراج المعلومات المستقبلية في تقييمه ما إذا كانت خسائر الائتمان لأية أداة قد ازدادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي لها وقياسها للخسائر الائتمانية المتوقعة. واستناداً إلى ممارسة شاملة قامت بها الإدارة، قد خلصت إلى استخدام التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي لمحفظه الشركات والتضخم والإنفاق الحكومي لمحفظه التجزئة كعوامل للاقتصاد الكلي لدمج أثر المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث تم تخصيص وزن متساو لكل عامل. تم التوصل إلى هذا الاستنتاج بعد إجراء تحليل الارتباط بين معدلات التخلف عن السداد للمحفظه ومتغيرات الاقتصاد الكلي السعودي، أي نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي، والناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ومعدل التضخم، ومعدل البطالة والإنفاق الحكومي، مع الأخذ في عين الاعتبار قوة العلاقة الخطية. تقيس الشركة الخسائر الائتمانية المتوقعة إما كخسارة ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً مرجحة بالاحتمالات (المرحلة الأولى) أو خسارة ائتمانية متوقعة على مدى العمر مرجحة بالاحتمالات (المرحلة الثانية والثالثة). يتم تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة المرجحة بالاحتمالات من خلال تشغيل كل سيناريو من خلال نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وضربها في أوزان السيناريو المناسبة بنسبة ٥٠٪ و ٢٠٪ و ٣٠٪ للسيناريو "الأساسي" والسيناريو "الإيجابي" والسيناريو "السلبى" على الترتيب. تقوم الإدارة بتحديث المدخلات فيما يتعلق بعوامل الاقتصاد الكلي لنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس سنوي استناداً إلى أحدث المعلومات المتاحة.

د) التغيرات في الاقتراضات

وفقاً لمتطلبات الإطار المحاسبي المطبق، تقوم إدارة الشركة بإعادة النظر في جميع المدخلات والاقتراضات المستخدمة لتحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس دوري. خلال ٢٠٢٣م، أجرت إدارة الشركة عملية لتحديث الحساب وبعض المدخلات والاقتراضات المستخدمة لتحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة. تمثل التعديلات بشكل أساسي التحديثات على احتماليات التخلف عن السداد، والتي تستند إلى أنماط استرداد الأرصدة المدينة للشركة ضمن محفظتها التمويلية، إضافة إلى عوامل الاقتصاد الكلي الأخرى.

هـ) تحليل الحساسية:

لن تؤدي الزيادة أو النقص بنسبة ١٠ ٪ في متغيرات التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى إلى أي تأثير جوهري على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

إن التغير في متغيرات الإنفاق الحكومية بالزيادة أو النقص بنسبة ١٠ ٪ مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى ستؤدي إلى زيادة / نقص في مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة بمبلغ ٥٢,٠ مليون ريال سعودي.

إن التغير في معدلات الخسارة بالزيادة أو النقص بنسبة ١٠ ٪ (احتمالية التخلف عن السداد والخسارة باقتراض التخلف عن السداد) باقتراض بقاء عوامل الاقتصاد الكلي على حالها سيؤدي إلى زيادة بمبلغ ٣,٨ مليون ريال سعودي أو نقص بمبلغ ٣,٦ مليون ريال سعودي، على التوالي في مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة.

٢٤. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (يتبع)

١-٢٤ مخاطر الائتمان (يتبع)

النقد وما في حكمه والذمم المدينة الأخرى

تطبق الشركة الوسيلة العملية ذات "مخاطر الائتمان المنخفضة" للنقد وما في حكم النقد بافراض أن مخاطر الائتمان على هذه الأدوات المالية لم تزد بشكل جوهري منذ الإثبات الأولي، وعليه، تم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ مساوٍ لخسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا.

يتم إيداع النقد وما يماثل له لدى البنوك التي تتمتع بتصنيف ائتماني لا يقل عن A٣ أو أعلى، ومن ثم فهي لا تخضع لمخاطر ائتمانية جوهريّة. يطابق التصنيف المبين التصنيفات العالمية للبنوك التي تعدّها موديز لخدمات المستثمرين. ولا تتوقع الإدارة تكبد أي خسائر من عدم الأداء من قبل هذه الأطراف المقابلة. في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م و ٢٠٢٢ م، كان مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من النقد لدى البنك غير جوهري.

تشمل الموجودات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة ذمم مدينة أخرى. تعتبر هذه الأدوات مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون لديها مخاطر منخفضة للتعثر في السداد وتؤكد أن الجهات المصدرة تتمتع بقدرة قوية على الوفاء بالتزاماتها تجاه التدفقات النقدية التعاقدية على المدى القريب. في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م و ٢٠٢٢ م، كان مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية الأخرى غير جوهري.

٢-٢٤ مخاطر معدل العمولة

تمثل مخاطر معدل العمولة عدم التأكد من الأرباح والمصاريف المستقبلية الناتجة عن التغيرات في أسعار العمولات. تنشأ المخاطر عندما يكون هناك عدم تطابق في الموجودات والمطلوبات الخاضعة لتسويات معدل العمولة خلال فترة زمنية محددة. إن أكثر البنود عرضة لمخاطر سعر العمولة هي أنشطة الشركة التمويلية وتمويل المراجعة والقروض طويلة الأجل. وكما في تاريخ قائمة المركز المالي، لدى الشركة موجودات مالية محملة بعمولة ٨٨٧,٤ مليون ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م: ٤٧٥,٧ مليون ريال سعودي). ومع ذلك، قد تم الاتفاق على أسعار العمولة مع العملاء المعنيين عند بداية العقد مع العملاء.

علاوة على ذلك، كانت لدى الشركة أيضًا مطلوبات مالية محملة بسعر عمولة متغير بمبلغ ٤٦٢,٤ مليون ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م: ١٨٤,٨ مليون ريال سعودي)، ولو تفاوتت سعر العمولة بنسبة ١٪ مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، لكان مجموع الدخل / الخسارة الشاملة للسنة أقل أو أعلى بمبلغ ٣,٢ مليون ريال سعودي تقريباً (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م: ٢,٢ مليون ريال سعودي) نتيجة لانخفاض / ارتفاع تكلفة التمويل على القروض ذات معدلات الفائدة المتغيرة.

٣-٢٤ مخاطر معدل الفائدة على القيمة العادلة والتدفقات النقدية

مخاطر القيمة العادلة والتدفقات النقدية لمعدلات الفائدة هي التعرض لمخاطر متعددة تتعلق بتأثير التغيرات في أسعار العمولات السائدة في السوق على المركز المالي والتدفقات النقدية للشركة. إن الموجودات والمطلوبات المالية الخاصة بالشركة ليست معرضة لمخاطر سعر الفائدة على القيمة العادلة والتدفقات النقدية.

٤-٢٤ مخاطر الأسعار

مخاطر الأسعار هي مخاطر تذبذب أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق سواء كانت هذه التغيرات بسبب عوامل خاصة بالأداة في حد ذاتها أو بالمصدر أو عوامل تؤثر على كافة الأدوات التي يتم التعامل بها في السوق. إن الأدوات المالية للشركة غير معرضة لمخاطر الأسعار.

٥-٢٤ مخاطر العملات

مخاطر العملات هي مخاطر تعرض قيمة أداة مالية ما لتقلبات بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. لا تتعرض الشركة لمخاطر جوهريّة من العملات حيث أنها تتعامل بشكل أساسي بالريال السعودي وهو أيضًا عملة النشاط للشركة.

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

٢٤. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (يتبع)

٦-٢٤ مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في المخاطر التي تتعرض لها الشركة في تحقيق الموجودات أو الأموال الكافية للوفاء بالالتزامات عند استحقاقها. تهدف الشركة من إدارة السيولة أن تضمن قدر المستطاع أن يكون لديها السيولة الكافية لمقابلة التزاماتها عند استحقاقها، تحت كل الظروف سواء في الوضع العادي أو الحرج، وعدم تكبد خسائر غير متوقعة أو الإضرار بسمعة الشركة. تتحقق الشركة عادة من أنه يوجد لديها نقد كافٍ عند الطلب لتغطية المصروفات التشغيلية المتوقعة، بما في ذلك تعهد الالتزامات المالية. وهذا يستبعد الأثر المحتمل للظروف القاسية التي لا يمكن التنبؤ بها بشكل معقول مثل الكوارث الطبيعية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للشركة الوصول لتسهيلات أئتمانية.

يتم وضع توقعات التدفقات النقدية من قبل الإدارة، التي تقوم بمراقبة التوقعات الدورية لمتطلبات السيولة للشركة للتأكد من أن لديها نقداً كافياً لتلبية الاحتياجات التشغيلية مع الحفاظ على قدر كافٍ من تسهيلات الاقتراض الملزم بها غير المسحوبة في جميع الأوقات بحيث لا تقوم الشركة بمخالفة حدود أو تعهدات الاقتراض (حسب مقتضى الحال) على أي من تسهيلات الاقتراض الخاصة بها. تضع هذه التوقعات في الاعتبار برامج تمويل القروض الخاصة بالشركة والالتزام بالتعهدات والالتزام بأهداف نسبة الدين الداخلية.

كما في تاريخ قائمة المركز المالي، إن الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات المالية للشركة هي كما يلي:

حتى سنة واحدة	من سنة إلى ثلاث سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	المجموع
٢٦٩,٥٩٧,٢٠٨	٤٤٩,٩٥٥,٤٨٦	٤٠٠,٢٧٣,٨٥٥	١,١١٩,٨٢٦,٥٤٩
٨١,٧٢١,٨١٨	٦٠,٣٤٤,١١٢	١,٣٨٣,٨٨٤	١٤٣,٤٤٩,٨١٤
٣٥١,٣١٩,٠٢٦	٥١٠,٢٩٩,٥٩٨	٤٠١,٦٥٧,٧٣٩	١,٢٦٣,٢٧٦,٣٦٣
٣,٨٠٧,٧٥٦	-	-	٣,٨٠٧,٧٥٦
٢,٩٠١,٩٦١	-	-	٢,٩٠١,٩٦١
٣٥٨,٠٢٨,٧٤٣	٥١٠,٢٩٩,٥٩٨	٤٠١,٦٥٧,٧٣٩	١,٢٦٩,٩٨٦,٠٨٠
٢٦٨,٧٧٣,٣٧٤	٢٣٤,٩٦٣,٢٢٣	١٧٧,٨٣٧,٧٧١	٦٨١,٥٧٤,٣٦٨
١,٦٦٠,٨٨٨	٢,٦٨٠,٣٨٤	٤,٠٧٠,٦٢٠	٨,٤١١,٨٩٢
١٦٦,٩٥٩,٩٧٠	٣٠٢,٤٦٥,١٦١	٥٢,٩٦٠,١٥٥	٥٢٢,٣٨٥,٢٨٦
١٦٨,٦٢٠,٨٥٨	٣٠٥,١٤٥,٥٤٥	٥٧,٠٣٠,٧٧٥	٥٣٠,٧٩٧,١٧٨
١٨٧,٩٣٦,١١٩	-	-	١٨٧,٩٣٦,١١٩
١٩,١٦٣,٧٧٠	-	-	١٩,١٦٣,٧٧٠
٣٧٥,٧٢٠,٧٤٧	٣٠٥,١٤٥,٥٤٥	٥٧,٠٣٠,٧٧٥	٧٣٧,٨٩٧,٠٦٧
٢١٣,١٧١,٣٠١	٨٦,٨٩٩,٥٠٧	٣,٧٨٦,٧٠٠	٣٠٣,٨٥٧,٥٠٨
١٨٢,٦٩٨,١٦٨	٢٠٥,١٥٤,٠٥٣	٣٤٤,٦٢٦,٩٦٤	٧٣٢,٤٧٩,١٨٥
(٢٠٠,٣٩٠,١٧٢)	-	-	(٢٠٠,٣٩٠,١٧٢)
(١٧,٦٩٢,٠٠٤)	٢٠٥,١٥٤,٠٥٣	٣٤٤,٦٢٦,٩٦٤	٥٣٢,٠٨٩,٠١٣
٥٥,٦٠٢,٠٧٣	١٤٨,٠٦٣,٧١٦	١٧٤,٠٥١,٠٧١	٣٧٧,٧١٦,٨٦٠

الموجودات المالية - المحملة بعمولة

إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي

إجمالي الاستثمار في تمويل المراجعة

الموجودات المالية - غير المحملة بعمولة:

النقد وما في حكمه

نعم مدينة أخرى

٢٠٢٣ م

٢٠٢٢ م

المطلوبات المالية - المحملة بعمولة:

التزامات عقود الإيجار

القروض طويلة الأجل

المطلوبات المالية - غير المحملة بعمولة:

نعم دائنة

مصرفات مستحقة ومطلوبات أخرى

٢٠٢٣ م

٢٠٢٢ م

صافي الموجودات / (المطلوبات) المالية

محملة بعمولة

غير محملة بعمولة

٢٠٢٣ م

٢٠٢٢ م

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م
(المبالغ المُدرجة بالريال السعودي)

٢٥. الذمم المدينة من عقود الإيجار التمويلي – اتفاقية الشراء والوكالة

خلال سنة ٢٠٢٠م، قامت الشركة ببيع الذمم المدينة من عقود الإيجار التمويلي، بموجب اتفاقية شراء وتوكيل، بمبلغ ٧٧,٣ مليون ريال سعودي إلى مؤسسة مالية وتم التوقف عن إثباتها في دفاترها، وسجلت ربحاً صافياً قدره ١٦,٦ مليون ريال سعودي عند التوقف عن الإثبات في الدفاتر. فيما يتعلق بهذه الذمم المدينة من عقود الإيجار التمويلي المباعة، تعمل الشركة بصفتها وكيل خدمة للحصول اللاحق لأقساط الإيجار نيابة عن المؤسسة المالية.

بموجب اتفاقية الشراء والوكالة، تم تعيين الشركة من قبل مؤسسة مالية لإدارة الذمم المدينة المباعة لهذه المؤسسة المالية نظير أتعاب. تقوم الشركة أولاً بإثبات إما صافي موجودات الخدمة أو صافي مطلوبات الخدمة لعقد الخدمة هذا بقيمته العادلة. يتم تحديد القيمة العادلة لصافي موجودات / مطلوبات الخدمة استناداً إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المتعلقة بأتعاب الخدمة المحددة تعاقبياً ناقصاً تكاليف الخدمة. إن المحددات الرئيسية للقيمة العادلة لصافي أصل/ التزام الخدمة هي معدلات الخصم وتقديرات تكاليف الخدمة ورسوم الخدمة الثابتة. تُقِيم الإدارة تكلفة الخدمة في نهاية كل فترة تقرير مالي. يمكن للتغيرات في واحد أو مجموعة من هذه الافتراضات أن تؤثر في القيم المقدرة لصافي مطلوبات الخدمة.

تم الإفصاح أدناه عن المركز القائم للذمم المدينة من عقود الإيجار التمويلي المباعة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	
٤٧,٧٠٠,٤١٥	٢٧,٧٣٨,٤٥٩	ذمم عقود إيجار تمويلي مدينة مباعة بموجب اتفاقيات توريق
١١,٩١١,٤٩١	١٩,٩٤٣,٣٢٨	المستحقة خلال سنة واحدة
٤٤,٤٤٩,٤٥٠	١٠,٣٢١,٨٤٣	المستحقة بعد سنة واحدة
٥٦,٣٦٠,٩٤١	٣٠,٢٦٥,١٧١	

٢٦. صافي التزام الخدمة بموجب اتفاقية الوكالة

بموجب اتفاقية الشراء والوكالة، تم تعيين الشركة من قبل مؤسسة مالية لإدارة الذمم المدينة المباعة لهذه المؤسسة المالية نظير أتعاب. تقوم الشركة أولاً بإثبات إما صافي موجودات الخدمة أو صافي مطلوبات الخدمة لعقد الخدمة هذا بقيمته العادلة.

يتم تحديد القيمة العادلة لصافي موجودات / مطلوبات الخدمة استناداً إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المتعلقة بأتعاب الخدمة المحددة تعاقبياً ناقصاً تكاليف الخدمة. إن المحددات الرئيسية للقيمة العادلة لصافي أصل/ التزام الخدمة هي معدلات الخصم وتقديرات تكاليف الخدمة ورسوم الخدمة الثابتة. تُقِيم الإدارة تكلفة الخدمة في نهاية كل فترة تقرير مالي. يمكن للتغيرات في واحد أو مجموعة من هذه الافتراضات أن تؤثر في القيم المقدرة لصافي مطلوبات الخدمة.

٢٧. إدارة مخاطر رأس المال

يتمثل غرض الشركة عند إدارة رأس المال في حماية قدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية من أجل توفير عوائد للمساهمين ومتافع لأصحاب المصلحة الآخرين والحفاظ على هيكل رأس المال الأمثل لتقليل تكلفة رأس المال. تمثل القروض قروض طويلة الأجل وقروض من مساهم والتزامات عقود إيجار. وتقوم الإدارة بتحليل نسبة المديونية كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	
٢٠٤,٦٨٥,٣١٣	٢١١,٦٩٨,٥٣٣	حقوق الملكية
١٨٨,٥٥٠,٩٩٣	٤٦٩,٤٣٧,٦٤٠	القروض
٣٩٣,٢٣٦,٣٠٦	٦٨١,١٣٦,١٧٣	المجموع
٪٤٧,٩٥	٪٦٨,٩٢	نسبة المديونية (القروض كنسبة من المجموع)

شركة راية للتمويل
(شركة شخص واحد مساهمة سعودية مقفلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م
(المبالغ المدرجة بالريال السعودي)

٢٧. إدارة مخاطر رأس المال (يتبع)

بالإضافة إلى ذلك، تراقب الشركة إجمالي مبلغ التمويل المقدم من الشركة بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية للبنك المركزي السعودي، والتي تتطلب من الشركات العاملة في مجال التمويل بخلاف العقارات، ألا تتجاوز إجمالي التمويل إلى نسبة رأس المال ما مقداره ثلاثة أضعاف، والتي يتم احتسابها بقسمة صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي وعقود تمويل المراجعة على مجموع حقوق الملكية.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	
٤٧٥,٦٧٦,٣٤٢	٨٨٧,٤٤٧,٠٦٢	صافي الاستثمار في عقود إيجار تمويلي وعقود تمويل المراجعة
٢٠٤,٦٨٥,٣١٣	٢١١,٦٩٨,٥٣٣	مجموع حقوق الملكية
٢,٣	٤,٢	إجمالي نسبة التمويل إلى رأس المال

٢٨. الارتباطات والالتزامات المحتملة

ليس لدى الشركة أي التزامات أو ارتباطات محتملة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م: لا شيء).

٢٩. أحداث لاحقة على تاريخ التقرير المالي

لم تقع أحداث جوهرية تستوجب إدخال تعديلات أو إفصاحات بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ اعتمادها.

٣٠. اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد هذه القوائم المالية بتاريخ ١٥ شعبان ١٤٤٥ هـ الموافق ٢٥ فبراير ٢٠٢٤ م.

شركة راية للتمويل
(شركة مساهمة مقفلة بمساهم واحد)

القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
وتقرير المراجع المستقل

شركة راية للتمويل
(شركة مساهمة مغلقة بمساهم واحد)
القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

صفحة

٢ - ٣	تقرير المراجع المستقل
٤	قائمة المركز المالي
٥	قائمة الدخل الشامل
٦	قائمة التغيرات في حقوق الملكية
٧	قائمة التدفقات النقدية
٨ - ٣٧	إيضاحات حول القوائم المالية

في رأينا، أن القوائم المالية تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي لشركة راية للتمويل ("الشركة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

ما قمنا بمراجعته

تتألف القوائم المالية للشركة مما يلي:

- قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.
- قائمة الدخل الشامل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- إيضاحات حول القوائم المالية، التي تتضمن السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أساس الرأي

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير تم توضيحها في تقريرنا بالتفصيل ضمن قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية.

نعتمد أن أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا.

الاستقلال

إننا مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ("الميثاق")، المتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذا الميثاق.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ومتطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لتتمكن من إعداد قوائم مالية خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها والإفصاح، عند الضرورة، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تنو الإدارة تصفية الشركة أو وقف عملياتها أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

تقرير المراجع المستقل (تتمة) إلى السادة/ شركاء شركة راية للتمويل

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. يُعد التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه لا يضمن أن عملية المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عند وجوده. يمكن أن تنتج التحريفات من غش أو خطأ، وتُعد جوهريّة، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وفي إطار عملية المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني خلال عملية المراجعة.

كما نقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم إجراءات مراجعة لمواجهة هذه المخاطر وتنفيذها، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف أي تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش بعد أكبر من المخاطر الناتجة عن الخطأ حيث قد ينطوي الغش على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية المراجعة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبية، وبناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، تحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تشير إلى وجود شك كبير حول قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها. إذا توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، يجب علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي أحداث أو ظروف مستقبلية إلى عدم استمرار الشركة في أعمالها.
- تقييم العرض العام وهيكلي ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط لعملية المراجعة ونتائج المراجعة الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي التي نكتشفها خلال مراجعتنا.

التقرير حول المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى

بناءً على المعلومات التي توفرت لنا، لم يلفت انتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن الشركة لم تلتزم، من جميع النواحي الجوهرية، بمتطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة حتى الآن من حيث أثرها على إعداد وعرض القوائم المالية.

برايس وترهاوس كوبرز



بدر إبراهيم بن محارب
ترخيص رقم ٤٧١

٨ شعبان ١٤٤٤ هـ
(٢٨ فبراير ٢٠٢٣)

شركة راية للتمويل
(شركة مساهمة مقفلة بمساهم واحد)
قائمة المركز المالي
(جميع المبالغ بالريالات السعودية ما لم يذكر غير ذلك)

إيضاح	٢٠٢٢	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
٥	١٦,٤٠٤,٤٠٠	١٤٣,٥٥٣,٣٥١
٦	١٤,٢٢١,٢٣٢	١١,٤٧٩,١٩٦
٧	٣٨٠,٤٠٤,٧٥٥	٢٩٢,٠٦٤,٠٦١
٨	٩٥,٢٧١,٥٨٧	١١٣,٢٧٤,٢٩٤
٩	٣,٤٦٤,٢٦٩	٢,٥٥٤,٩٦٠
١٠	٨٣٦,٠٠٥	٨١٨,٩٧١
١١	٢,٥٤٩,٩٦٦	٣,٩٨٠,٧٩٣
١٢	٨٩٢,٨٥٠	٨٩٢,٨٥٠
	٥١٤,٠٤٥,٠٦٤	٥٦٨,٦١٨,٤٧٦

الموجودات
نقد وما يماثله
مبالغ مدفوعة مقدماً وضمم مدينة أخرى
صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي
صافي الاستثمار في تمويل المراجعة
موجودات حق الاستخدام
ممتلكات ومعدات
موجودات غير ملموسة
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
مجموع الموجودات

١٣,١	٢٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٣٠,٠٠٠,٠٠٠
١	(٢٥,٣١٤,٦٨٧)	(١٤,٣٣١,١٤٩)
	٢٠٤,٦٨٥,٣١٣	٢١٥,٦٦٨,٨٥١

حقوق الملكية والمطلوبات
حقوق الملكية
رأس المال
خسائر متراكمة
مجموع حقوق الملكية

١٤	٩٤,٢٠٢,٢٢٦	٦٥,٤٤٢,١٧٠
١٥	٢٢,١٨٠,٣١٨	١٦,٧٣٥,٩١٧
١٦	١,٨٤٤,٨٣٣	٢,٨٣٥,٧٧٩
١٧	١٨٤,٨٠٩,٨٣٧	٢٦٢,٤١٣,١١١
٩	٣,٧٤١,١٥٦	٢,٧٧٥,٦٢٤
١٨	٢,٥٨١,٣٨١	٢,٧٤٧,٠٢٤
	٣٠٩,٣٥٩,٧٥١	٣٥٢,٩٤٩,٦٢٥
	٥١٤,٠٤٥,٠٦٤	٥٦٨,٦١٨,٤٧٦

المطلوبات
ضمم دائنة
مستحقات ومطلوبات أخرى
زكاة مستحقة الدفع
اقتراضات طويلة الأجل
مطلوبات إيجارية
التزامات منافع الموظفين
مجموع المطلوبات
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

شركة راية للتمويل
(شركة مساهمة مقفلة بمساهم واحد)
قائمة الدخل الشامل
(جميع المبالغ بالريالات السعودية ما لم يذكر غير ذلك)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		إيضاح
٢٠٢٢	٢٠٢١	
الإيرادات		
١٩	٥٨,٨١٦,٣٩٧	إيرادات من أنشطة تمويلية
٢٢	٥,٦٣٠,٠٥٦	إيرادات عمولة
	-	ربح من تعديل اقتراضات طويلة الأجل
	٦٤,٤٤٦,٤٥٣	٥٧,٣١٣,١٧٢
المصاريف		
٨,٧	(٢٠,٢٤١,٧٢٢)	(٧,٩٥٣,٨١٣)
	(١٦,١٢٢,٧١٦)	(١١,٢٣٠,٩٧٩)
	(١٩,٥٦٧,٣٦٣)	(١٩,٤٠٧,٠٠٠)
١١, ١٠, ٩	(٢,١٥١,٣٩٥)	(٢,١٩٤,٢٢١)
	-	(٣,٥٤٢,٣٥٠)
٢٠	(١٠,٣٤٠,٣٦٧)	(٧,٨٧٠,٥٥٠)
٢١	(٦,٦٠٦,٦٠٠)	(٧,٢٠٥,٦٣٧)
	(١٠,٥٨٣,٧١٠)	(٢,٠٩١,٣٧٨)
١٦	(٦٠٧,٧٠٦)	(٢,٣٩٨,٤٣٦)
	(١١,١٩١,٤١٦)	(٤,٤٨٩,٨١٤)
الزكاة		
الخسارة للسنة		
الدخل الشامل الآخر		
١٨	٢٠٧,٨٧٨	٧,١٣٥
	(١٠,٩٨٣,٥٣٨)	(٤,٤٨٢,٦٧٩)

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

شركة راية للتمويل
(شركة مساهمة مقفلة بمساهم واحد)
قائمة التغيرات في حقوق الملكية
(جميع المبالغ بالريالات السعودية ما لم يذكر غير ذلك)

إيضاح	رأس المال	خسائر متراكمة	المجموع
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢	٢٣٠,٠٠٠,٠٠٠	(١٤,٣٣١,١٤٩)	٢١٥,٦٦٨,٨٥١
الخسارة للسنة	-	(١١,١٩١,٤١٦)	(١١,١٩١,٤١٦)
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	٢٠٧,٨٧٨	٢٠٧,٨٧٨
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	-	(١٠,٩٨٣,٥٣٨)	(١٠,٩٨٣,٥٣٨)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٢٣٠,٠٠٠,٠٠٠	(٢٥,٣١٤,٦٨٧)	٢٠٤,٦٨٥,٣١٣
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	(٢٩,٨٤٨,٤٧٠)	١٢٠,١٥١,٥٣٠
الخسارة للسنة	-	(٤,٤٨٩,٨١٤)	(٤,٤٨٩,٨١٤)
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	٧,١٣٥	٧,١٣٥
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	-	(٤,٤٨٢,٦٧٩)	(٤,٤٨٢,٦٧٩)
زيادة في رأس المال	١	-	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
تحمل خسائر متراكمة	١	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	(٢٠,٠٠٠,٠٠٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢٣٠,٠٠٠,٠٠٠	(١٤,٣٣١,١٤٩)	٢١٥,٦٦٨,٨٥١

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

شركة راية للتمويل
(شركة مساهمة مقفلة بمساهم واحد)
قائمة التدفقات النقدية
(جميع المبالغ بالريالات السعودية ما لم يذكر غير ذلك)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		إيضاح	
٢٠٢٢	٢٠٢١		
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
الخسارة قبل الزكاة			
تعديلات لـ			
مخصص الانخفاض في قيمة الموجودات المالية			
٨،٧	٢٠،٢٤١،٧٢٢	٧،٩٥٣،٨١٣	(٢،٠٩١،٣٧٨)
١٠،٩	٧٢٠،٥٦٨	٧٦٣،٣٩٦	
١١	١،٤٣٠،٨٢٧	١،٤٣٠،٨٢٥	
٢١	٦،٦٠٦،٦٠٠	٧،٢٠٥،٦٣٧	
	٢٧٢،٨٢١	(٢٥٨،٤٧٥)	
٩	-	(٤٠،٦٠٠)	
١٧	-	(١،٥٣٠،٧٢٠)	
	-	٣،٥٤٢،٣٥٠	
تغيرات في رأس المال العامل			
صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي وتمويل المراجعة			
مبالغ مدفوعة مقدماً ودمم مدينة أخرى			
ذمم دائنة			
مستحقات ومطلوبات أخرى			
النقد المستخدم في العمليات			
زكاة مدفوعة			
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية			
التدفقات النقدية من نشاط استثماري			
مدفوعات لشراء ممتلكات ومعدات			
١٠	(٣٠٩،٨٠٣)	(٤٣٢،٤٥٥)	
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
متحصلات من اقتراضات طويلة الأجل			
سداد اقتراضات طويلة الأجل			
نفقات تمويل مدفوعة على اقتراضات طويلة الأجل			
مطلوبات عقود الإيجار التمويلي المدفوعة			
متحصلات من زيادة في رأس المال			
صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة التمويلية			
١٧	١٩،٥٩١،٣٢٤	٤٥،٢١٦،٨٩١	
١٧	(٩٨،١١٩،٢١٠)	(٧٠،٧٦٧،٩٩٧)	
١٧	(٤،٣٤٢،٨٥٨)	(٤،٩٠٠،٩٦٥)	
٩	(٥٨٨،٣٢٢)	(٦٠١،٢٦٨)	
١	-	١٠٠،٠٠٠،٠٠٠	
	(٨٣،٤٥٩،٠٦٦)	٦٨،٩٤٦،٦٦١	
صافي النقص في النقد وما يماثله			
نقد وما يماثله في بداية السنة			
نقد وما يماثله في نهاية السنة			
٥	١٦،٤٠٤،٤٠٠	١٤٣،٥٥٣،٣٥١	
معلومات تكميلية عن التدفقات النقدية			
أنشطة استثمارية وتمويلية غير نقدية:			
موجودات حق الاستخدام مسجلة مقابل مطلوبات إيجارية			
٩	١،٣٣٧،١٠٨	-	
٢٢	٢٣٠،٥٨٦	-	
١	-	٢٠،٠٠٠،٠٠٠	
٩	-	٤٥٢،٤٦١	
٩	-	٤٩٣،٠٦١	

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

شركة راية للتمويل
(شركة مساهمة مقفلة بمساهم واحد)
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(جميع المبالغ بالريالات السعودية ما لم يذكر غير ذلك)

١ معلومات عامة

إن شركة راية للتمويل ("الشركة") هي شركة مساهمة سعودية مقفلة، مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم ٢٠٥٠١٠٤٦٠٩ الصادر في الدمام بتاريخ ٨ ربيع الآخر ١٤٣٦هـ (٢٨ يناير ٢٠١٥) وتعمل بموجب الموافقة رقم ٣٥١٠٠٠١٥٣٠٦٤ الصادرة عن البنك المركزي السعودي (ساما) بتاريخ ٢٥ ذي الحجة ١٤٣٥هـ (١٩ أكتوبر ٢٠١٤). حصلت الشركة على ترخيص لممارسة أنشطة التأجير التمويلي من ساما بتاريخ ١٤ جمادى الآخرة ١٤٣٧هـ (٢٣ يونيو ٢٠١٦). إضافة إلى ذلك، حصلت الشركة على شهادة عدم ممانعة من ساما لممارسة أنشطة تمويل المراجعة في المملكة العربية السعودية خلال ٢٠١٩. إن عنوان الشركة المسجل هو ص.ب. ٢٣٦، الدمام ٣١٤١١، المملكة العربية السعودية.

تخضع الشركة لسيطرة شركة المجدوعي للسيارات المحدودة ("الشركة الأم")، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية. إن الشركة الأم مملوكة فعلياً لشركة الشيخ علي إبراهيم صالح المجدوعي ("الشركة الأم النهائية")، والتي تخضع لسيطرة الشيخ علي إبراهيم صالح المجدوعي.

تتضمن القوائم المالية المرفقة عمليات الشركة وفروعها التالية:

الموقع	رقم السجل التجاري
جدة	٤٠٣٠٢٩٦١٥٥
الرياض	١٠١٠٦١٠٧٤٦
الدمام	٢٠٥٠١٠٤٦٠٩

خلال ٢٠٢١، قرر مساهمو الشركة زيادة رأس مال الشركة عن طريق مساهمة نقدية من شركة المجدوعي للسيارات بمبلغ ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي وذلك عن طريق زيادة عدد الأسهم الصادرة التي تمتلكها شركة المجدوعي للسيارات. انظر أيضاً الإيضاح ١٣.

إضافة إلى ذلك، خلال ٢٠٢١، قرر مساهمو الشركة أيضاً تخفيض رأس مال الشركة عن طريق تحمل خسائر متراكمة بمبلغ ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي وذلك عن طريق تقليل عدد الأسهم الصادرة. تم الانتهاء من الإجراءات النظامية المتعلقة بهذه التغيرات في رأس مال الشركة خلال ٢٠٢١.

٢ أسس الإعداد

١-٢ الالتزام بالمعايير الدولية للتقرير المالي

أعدت هذه القوائم المالية للشركة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

٢-٢ مبدأ التكلفة التاريخية

أعدت هذه القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا ما تم الإفصاح عنه في السياسة المحاسبية أدناه.

٣-٢ أساس العرض

لا يتم عرض قائمة المركز المالي للشركة باستخدام تصنيف متداول / غير متداول. ومع ذلك، تُصنف الأرصدة التالية عموماً على أنها متداولة: النقد وما يماثله، والمبالغ المدفوعة مقدماً والذمم المدينة الأخرى، والذمم الدائنة، والمستحقات والمطلوبات الأخرى، والذكاة مستحقة الدفع. وتُصنف الأرصدة التالية عموماً على أنها غير متداولة: الممتلكات والمعدات، والموجودات غير الملموسة، والتزامات منافع الموظفين. والأرصدة ذات الطبيعة المختلطة، أي تشمل الأجزاء المتداولة وغير المتداولة، وتشمل صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي، وصافي الاستثمار في تمويل المراجعة، والمطلوبات الإيجارية، والقروض طويلة الأجل.

شركة رابحة للتمويل
(شركة مساهمة مقللة بمساهم واحد)
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(جميع المبالغ بالريالات السعودية ما لم يذكر غير ذلك)

٤-٢ المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات

طبقت الشركة التعديلات التالية على المعايير لأول مرة لفترة التقرير التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢.

- امتيازات الإيجار المتعلقة بكوفيد - ١٩ - تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ "عقود الإيجار".
- عدد من التعديلات محدودة النطاق على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٣ "تجميع المنشآت" ("المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٣")، ومعيار المحاسبة الدولي رقم ١٦ "ممتلكات ومصنع ومعدات" ("معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦")، ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٧ "المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة" ("معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٧") وبعض التحسينات السنوية على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١ "تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمرة الأولى" ("المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١")، والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩ "الأدوات المالية" ("المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩")، ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٤١ "الزراعة" ("معيار المحاسبة الدولي رقم ٤١") والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦.
- إعفاء المؤجر من مدفوعات الإيجار (المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩ والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦).

لم يتم تحديد أي أثر جوهري عند تطبيق المعايير المعدلة.

المعايير الصادرة والتي لم تصبح سارية بعد

تم نشر بعض المعايير المحاسبية الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات المحاسبية والتي لا تعد إلزامية لفترة التقرير في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ولم تطبقها الشركة مبكراً.

يتعين على الشركة، في حالة العملاء الأفراد، شطب التعرض لمخاطر العملاء المتوفين، وبالتالي هناك مخاطر تأمين بموجب عقود التمويل هذه. عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٧ "عقود التأمين"، تتوقع الشركة تطبيق سياسة لمواصلة المحاسبة عن هذه التعرضات بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩ "الأدوات المالية" بدلاً من المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٧. وعليه، لا يتوقع حدوث أي أثر عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٧ بناءً على تقييم الإدارة.

إن الإدارة بصدد تقييم أثر المعايير الجديدة والتفسيرات على قوائمها المالية.

٥-٢ تصنيف المتداول مقابل غير المتداول

تعرض الشركة الموجودات والمطلوبات في قائمة المركز المالي على أساس السيولة. يعتبر الأصل متداولاً في إحدى الحالات التالية:

- عندما يتوقع تحقيقها أو يقصد بيعها أو استهلاكها في دورة التشغيل العادية.
- عندما يحتفظ بها بشكل رئيسي لأغراض المتاجرة.
- عندما يتوقع تحقيقها خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.
- عندما تكون مصنفة ضمن النقد وما يماثله ما لم يكن ممنوعاً استبدالها أو استخدامها لتسوية التزام لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.

تصنّف جميع الموجودات الأخرى على أنها غير متداولة.

تعتبر المطلوبات متداولة في إحدى الحالات التالية:

- عندما يتوقع تسويتها في دورة التشغيل العادية.
- عندما يحتفظ بها بشكل رئيسي لأغراض المتاجرة.
- عندما يستحق تسويتها خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.
- في حال عدم وجود حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.

تصنّف جميع المطلوبات الأخرى على أنها غير متداولة.

شركة راية للتمويل
(شركة مساهمة مقفلة بمساهم واحد)
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(جميع المبالغ بالريالات السعودية ما لم يذكر غير ذلك)

٣ السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المطبقة في إعداد هذه القوائم المالية مبينة أدناه. لقد تم تطبيق هذه السياسات بشكلٍ منتظم على كافة السنوات المعروضة، ما لم يُذكر خلافًا لذلك.

١-٣ تحويلات العملات الأجنبية

(أ) العملة الوظيفية وعملة العرض

تظهر بنود هذه القوائم المالية بالريال السعودي وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للشركة.

(ب) معاملات وأرصدة

يتم تحويل المعاملات إلى الريال السعودي باستخدام أسعار الصرف السائدة في تواريخ تلك المعاملات. يتم إثبات أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وكذلك الناتجة عن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية التي تتم بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار صرف العملات السائدة كما في نهاية السنة ضمن قائمة الدخل الشامل.

٢-٣ نقد وما يماثله

يشتمل النقد وما يماثله على النقد في الصندوق وودائع عند الطلب والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة ذات فترة استحقاق أصلية مدتها ثلاثة أشهر ويمكن تحويلها إلى مبالغ نقدية معروفة والتي لا تتعرض لمخاطر هامة في التغيرات في القيمة.

٣-٣ صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي وتمويل المرابحة

عقود إيجار تمويلي

يتم تصنيف عقود الإيجار التي تنقل فيها الشركة بشكل جوهري جميع المخاطر والمنافع المترتبة على ملكية أصل ما إلى المستأجرين باعتبارها عقد إيجار تمويلي. يتم تسجيل عقود الإيجار التمويلي في بداية عقد الإيجار بالقيمة العادلة للأصل المؤجر أو القيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات الإيجار، أيهما أقل. وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل العمولة الفعلي.

يتضمن الاستثمار الإجمالي في عقود الإيجار التمويلي مجموعة من مدفوعات الإيجار المستقبلية على عقود الإيجار التمويلي بما في ذلك المبالغ المدينة المتبقية ("إيجارات"). يتم خصم ودائع الضمان التي لها الحق في المقاصة مقابل الإيجارات من إجمالي الاستثمارات في عقود الإيجار التمويلي. يتم تسجيل الفرق بين الإيجارات وتكلفة الأصل المؤجر بما في ذلك تكاليف المعاملات باعتبارها إيرادات تمويل غير مكتسبة.

ويتم لأغراض العرض خصم إيرادات التمويل غير المكتسبة ومخصص الانخفاض في القيمة لخسائر الإيجارات من إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي.

تمويل المرابحة

تمثل المرابحة شكلاً من أشكال التمويل الإسلامي حيث تقوم الشركة، بناءً على طلب عملائها، بشراء سلع محددة وبيعها للعملاء بسعر يساوي التكلفة على الشركة بالإضافة إلى الأرباح، تدفع على أساس مؤجل على شكل أقساط.

٤-٣ موجودات معاد اقتناؤها محتفظ بها لغرض البيع

تقوم الشركة، في سياق الأعمال الاعتيادية، باقتناء بعض المركبات مقابل تسوية صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي. وهذه الموجودات تعتبر موجودات محتفظاً بها لغرض البيع وتظهر مبدئياً بصافي القيمة القابلة للتحقق من الموجودات المعاد اقتناؤها.

لاحقاً للإثبات المبدئي، تحمل هذه الموجودات بقيمتها الدفترية أو بصافي قيمتها القابلة للتحقق، أيهما أقل. يتم تحميل أو قيد التغيرات في صافي القيمة القابلة للتحقق وأرباح وخسائر الاستبعادات على قائمة الدخل الشامل.

شركة راية للتمويل
(شركة مساهمة مقفلة بمساهم واحد)
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(جميع المبالغ بالريالات السعودية ما لم يذكر غير ذلك)

٥-٣ ممتلكات ومعدات

يتم إثبات الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم والانخفاض في القيمة المتراكم، إن وجد. يتم إثبات الاستهلاك على قائمة الدخل الشامل باستخدام طريقة القسط الثابت وذلك لتوزيع تكلفتها، بالصافي من قيمتها المتبقية، إن وجدت، على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها. تتم مراجعة القيم المتبقية للموجودات وأعمارها الإنتاجية، وتعديلها عند الضرورة، بنهاية كل فترة تقرير.

تحدد أرباح وخسائر الاستبعادات بمقارنة المتحصلات مع القيم الدفترية ويتم إثباتها في قائمة الدخل الشامل.

تدرج التكاليف اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل أو يتم إثباتها كأصل منفصل، حسب الضرورة، عندما يكون من المحتمل أن تتدفق إلى الشركة منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند ويكون بالإمكان قياس تكلفة هذا البند بشكل موثوق. يتم إلغاء إثبات القيمة الدفترية للجزء المستبدل.

يتم إثبات جميع الإصلاحات والصيانة في قائمة الدخل الشامل خلال الفترة المالية التي يتم تكبدها فيها.

٦-٣ موجودات غير ملموسة

تظهر الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم والانخفاض في القيمة المتراكم، إن وجد، باستثناء الموجودات غير الملموسة قيد التطوير والتي تظهر بالتكلفة. يتم إثبات الإطفاء في قائمة الدخل الشامل باستخدام طريقة القسط الثابت وذلك لتوزيع التكلفة على مدى الأعمار الإنتاجية التقديرية التي لا تتعدى سبع سنوات. تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية ويتم تعديلها، إن لزم الأمر، في تاريخ كل قائمة مركز مالي.

تدرج التكاليف اللاحقة ضمن القيم الدفترية للموجودات أو يتم إثباتها كموجودات منفصلة، إن لزم الأمر، وذلك فقط عندما يكون من المحتمل أن تتدفق إلى الشركة منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند ومن الممكن قياس تكلفة البند بشكل يعتمد عليه.

تدرج الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعاد، إن وجدت، ضمن قائمة الدخل الشامل في الفترة التي تنشأ فيها.

٧-٣ الأدوات المالية

١٧-٣ الموجودات المالية

(١) التصنيف

تصنف وتقاس الموجودات المالية للشركة وفقاً للفئات التالية:

- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- التكلفة المطفأة.

تستند هذه التصنيفات إلى نموذج أعمال الشركة في إدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية.

تقوم الشركة بقياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عندما تكون ضمن نموذج الأعمال للاحتفاظ بالموجودات بغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، وتؤدي الأحكام التعاقدية إلى وجود تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تقتصر على مدفوعات أصل الدين والفائدة فقط على مبلغ أصل الدين القائم.

بالنسبة للموجودات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، سيتم تسجيل الأرباح والخسائر ضمن الدخل الشامل الآخر.

شركة راية للتمويل
(شركة مساهمة مقفلة بمساهم واحد)
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(جميع المبالغ بالريالات السعودية ما لم يذكر غير ذلك)

(٢) الإثبات وإلغاء الإثبات

يتم إثبات المشتريات والمبيعات الاعتيادية للموجودات المالية بتاريخ التداول، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه الشركة بشراء أو بيع الموجودات. ويتم إلغاء إثبات الموجودات المالية عند انقضاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما يتم تحويلها مع قيام الشركة بتحويل كافة مخاطر ومنافع الملكية بصورة جوهرية.

(٣) القياس

عند الإثبات المبدي، تقوم الشركة بقياس الأصل المالي بالقيمة العادلة مضافاً إليه تكاليف المعاملة العائدة مباشرة إلى اقتناء الأصل المالي، إذا كان الأصل المالي لا يتم تقييمه بالقيمة العادلة، من خلال الربح أو الخسارة.

القياس اللاحق

فيما يلي القياس اللاحق للموجودات المالية:

التكلفة المطفأة

يتم قياس الموجودات المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حيث تمثل هذه التدفقات النقدية فقط مدفوعات لأصل الدين والفائدة بالتكلفة المطفأة. تدرج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية في إيرادات التمويل باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم إثبات أي أرباح أو خسائر ناتجة عن إلغاء الإثبات مباشرة في الربح أو الخسارة ويتم عرضها في أرباح/ (خسائر) أخرى، بالإضافة إلى أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية. يتم عرض خسائر الانخفاض في القيمة كبند منفصل في الربح أو الخسارة.

من النادر حدوث تعديلات على شروط الموجودات المالية للشركة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن قبول طلب التعديل من العملاء يخضع لتقدير الشركة باستثناء الحالات التي تفرضها أنظمة البنك المركزي السعودي "ساما". إن التعديلات على الاستثمار في عقود التمويل الإسلامي لها أثر غير جوهري على القوائم المالية المرفقة.

أدوات حقوق الملكية

تقيس الشركة جميع استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة. عندما تختار إدارة الشركة عرض أرباح وخسائر القيمة العادلة من استثمارات حقوق الملكية في الدخل الشامل الآخر، لا يتم لاحقاً إعادة تصنيف أرباح وخسائر القيمة العادلة إلى الربح أو الخسارة بعد إلغاء إثبات الاستثمار. يستمر إثبات توزيعات الأرباح من هذه الاستثمارات في الربح أو الخسارة كإيرادات أخرى عندما يتأكد حق الشركة في قبض هذه المدفوعات.

لا يتم تسجيل خسائر الانخفاض في القيمة (وعكس خسائر الانخفاض في القيمة) على استثمارات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بصورة منفصلة عن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة.

(٤) الانخفاض في القيمة

تقوم الشركة بتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة المتعلقة بموجوداتها المالية على أساس استطلاع المستقبل. تعتمد طريقة الانخفاض في القيمة المطبقة على ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان.

بالنسبة لصافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي وتمويل المراجعة، تطبق الشركة نموذج المراحل الثلاث ("النموذج العام") لتحديد الانخفاض في القيمة بناءً على التغيرات في جودة الائتمان منذ الإثبات المبدي.

المرحلة الأولى ("العامة") وتشمل الأدوات المالية التي لم تتعرض لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الإثبات المبدي والتي لديها مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ التقرير. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً ويتم احتساب الإيرادات بناءً على القيمة الدفترية الإجمالية للأصل (أي دون اقتطاع مخصص الائتمان). الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث التخلف عن السداد المحتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير، وهي ليست العجز النقدي المتوقع على مدى فترة ١٢ شهراً ولكن خسارة الائتمان بالكامل على الموجودات، مرجحة باحتمال أن الخسارة ستحدث خلال الاثني عشر شهراً المقبلة.

شركة راية للتمويل
(شركة مساهمة مقللة بمساهم واحد)
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(جميع المبالغ بالريالات السعودية ما لم يذكر غير ذلك)

المرحلة الثانية ("منخفضة الأداء") وتشمل الأدوات المالية التي تعرضت لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الإثبات المبدئي، إلا إن كانت مخاطر الائتمان منخفضة في تاريخ التقرير ولا يتوفر دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة. يتم افتراض وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان في حالة تعثر الذمم المدينة لفترة تزيد عن ٣٠ يوماً عن السداد. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة ويتم احتساب الإيرادات بناءً على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات. الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث التخلف عن السداد المحتملة خلال فترة التعاقد القصوى التي تتعرض خلالها الشركة لمخاطر الائتمان. إن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتوسط المرجح للخسائر الائتمانية، مع مخاطر التخلف عن السداد ذات الصلة التي تحدث وتعتبر عوامل ترجيح.

المرحلة الثالثة ("غير عاملة") وتشمل موجودات مالية لها دليل موضوعي على انخفاض في القيمة في تاريخ التقرير. يحدث التخلف عن سداد أصل مالي عندما يخفق الطرف المقابل في سداد الدفعات التعاقدية خلال ٩٠ يوماً من تاريخ استحقاقها، بما يتماشى تماماً مع تعريف الانخفاض في القيمة الائتمانية بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر، ويتم احتساب إيرادات الفائدة بناءً على صافي القيمة الدفترية (صافي مخصص الائتمان).

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأداة المالية قد زادت بشكل جوهري، تقوم الشركة بالأخذ في الحسبان المعلومات المعقولة والداعمة المتوفرة (على سبيل المثال، أيام التخلف عن السداد، تقييم ائتمان العميل، إلخ)، من أجل مقارنة مخاطر التخلف عن السداد كما في تاريخ التقرير مع مخاطر التخلف عن السداد كما في الإثبات المبدئي للأداة المالية.

حيث أن النقد وما يماثله والذمم المدينة الأخرى تخضع أيضاً لمتطلبات الانخفاض في القيمة في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩، وتعتبر منخفضة المخاطر وليس من المتوقع أن يكون الانخفاض جوهرياً.

يتم شطب الموجودات المالية فقط عندما لا يوجد توقع معقول لاستردادها. وتتضمن المؤشرات التي تشير إلى عدم وجود توقعات معقولة للحصول، من بين أمور أخرى، الفشل في أداء مدفوعات تعاقدية لفترة أكبر من ٣٦٥ يوماً بعد التخلف عن السداد و / أو الانخراط مع فريق التحصيل التابع للشركة. إضافةً على ذلك، يتم شطب جميع حالات التعرض القائمة من العملاء المتوفين على الفور.

عندما يتم شطب الموجودات المالية، تستمر الشركة في ممارسة أنشطة الإنفاذ في محاولة لاسترداد الذمم المدينة المستحقة، باستثناء الأرصدة التي يتم شطبها للعملاء المتوفين، والتي تعتبر غير جوهرية. عند القيام بالاسترداد، وبعد الشطب، يتم إثبات الإيرادات الأخرى في قائمة الدخل الشامل.

٢-٧-٣ مطلوبات مالية

يتم إثبات جميع المطلوبات المالية في الوقت الذي تصبح فيه الشركة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة. ويتم إثبات المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة بعد خصم أية تكاليف عائدة مباشرة تتعلق بالمعاملات. وبعد الإثبات المبدئي، تقاس هذه المطلوبات بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم إلغاء إثبات المطلوبات المالية عندما يتم تلبية أو إلغاء أو انتهاء الالتزام. عندما يتم استبدال مطلوبات مالية حالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة بشكل جوهري أو عندما يتم تعديل شروط المطلوبات الحالية بشكل جوهري، يتم إلغاء المطلوبات الأصلية وإثبات مطلوبات جديدة ويتم إثبات الفرق في القيم الدفترية المتعلقة بها في قائمة الدخل الشامل.

شركة راية للتمويل
(شركة مساهمة مقللة بمساهم واحد)
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(جميع المبالغ بالريالات السعودية ما لم يذكر غير ذلك)

٣-٧-٣ المقاصة

يتم إجراء المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية وإثبات الصافي بالقوائم المالية عندما يكون لدى الشركة حقاً قانونياً في إجراء المقاصة والنية إما للتسوية على أساس الصافي أو إثبات الموجودات والمطلوبات في نفس الوقت.

٨-٣ الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تتم مراجعة الموجودات غير المالية فيما يتعلق بالانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد تكون غير قابلة للاسترداد. ويتم إثبات خسارة الانخفاض في القيمة للمبلغ الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للأصل قيمته القابلة للاسترداد والتي هي القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكلفة البيع وقيمة الاستخدام، أيهما أعلى. ولغرض تقييم الانخفاض في القيمة، يتم تجميع الموجودات عند أدنى مستوى لها بحيث تتواجد تدفقات نقدية منفصلة ومحددة (وحدات توليد النقد). وتتم مراجعة الموجودات غير المالية والتي سبق أن حدث انخفاض في قيمتها بغرض احتمال عكس ذلك الانخفاض في القيمة، وذلك في كل تاريخ تقرير.

إذا ما تم لاحقاً عكس خسارة الانخفاض في القيمة، تتم عندئذ زيادة القيمة الدفترية للأصل أو وحدة توليد النقد إلى التقدير المعدل لقيمتها القابلة للاسترداد، على ألا تتجاوز القيمة الدفترية الزائدة القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها لو لم تحتسب خسارة الانخفاض في قيمة الموجودات أو وحدة توليد النقد خلال السنوات السابقة. يتم إثبات عكس خسارة الانخفاض في القيمة فوراً كإيرادات في قائمة الدخل الشامل.

٩-٣ ذمم دائنة ومستحقات

المطلوبات هي عبارة عن التزامات بسداد قيمة البضائع والخدمات المستلمة، سواء تم إصدار فواتير بموجبها إلى الشركة أو لا. يتم إثبات الذمم الدائنة التجارية مبدئياً بالقيمة العادلة وتُقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

١٠-٣ اقتراضات

يتم إثبات الاقتراضات مبدئياً بالقيمة العادلة (باعتبارها متحصلات تم استلامها) صافية من تكاليف المعاملة المتكبدة، إن وجدت. وعقب الإثبات المبدئي، تقاس الاقتراضات بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم إثبات أي فرق بين المتحصلات (صافية من تكاليف المعاملة) والقيمة المستردة في الربح أو الخسارة على مدى فترة الاقتراضات باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

تُلغى الاقتراضات من قائمة المركز المالي عند انقضاء الالتزام المحدد في العقد، أو إلغائه أو انتهاء مدته. ويثبت الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي تم اطفائها أو تحويلها إلى طرف آخر والتعويض المدفوع، بما في ذلك أي من الموجودات غير النقدية المحولة أو المطلوبات المحملة، في قائمة الدخل الشامل كدخل آخر أو تكاليف تمويل.

يتم تصنيف الاقتراضات باعتبارها مطلوبات متداولة إلا إذا كان للشركة حق غير مشروط في تأجيل تسوية المطلوبات لفترة ١٢ شهراً على الأقل بعد فترة التقرير.

شركة راية للتمويل
(شركة مساهمة مقفلة بمساهم واحد)
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(جميع المبالغ بالريالات السعودية ما لم يذكر غير ذلك)

١١-٣ التزامات منافع الموظفين

تقوم الشركة بتقديم منافع نهاية الخدمة لموظفيها. ويستند استحقاق هذه المنافع عادة إلى الراتب النهائي للموظف ومدة فترة الخدمة استناداً إلى إتمام حد أدنى لفترة الخدمة. وتتراكم التكاليف المتوقعة لهذه المنافع على مدار فترة العمل.

ويتم تحديد القيمة الحالية لالتزام المنفعة المحددة من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام معدلات الفائدة الخاصة بالسندات الحكومية أو سندات الشركات عالية الجودة.

يتم احتساب صافي تكلفة الفائدة عن طريق تطبيق معدل الخصم على صافي رصيد التزام المنافع المحددة ويتم إدراجها بقائمة الدخل الشامل.

يتم إثبات الأرباح والخسائر التي تم إعادة قياسها والتي تنشأ من تعديلات الخبرة والتغيرات في الافتراضات الاكتوارية في الفترة التي تحدث فيها بشكل مباشر في الدخل الشامل الآخر. ويتم إدراجها ضمن الأرباح المبقاة في قائمة التغيرات في حقوق الملكية وفي قائمة المركز المالي.

يتم إثبات التغيرات في القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة الناتجة من تعديلات الخطة أو أي تقليص بها على الفور في قائمة الدخل الشامل كتكاليف خدمة سابقة.

ويتم احتساب التزامات المنافع المحددة بشكل مستمر باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة.

١٢-٣ إيرادات

يتم إثبات الإيرادات عندما يكون من المحتمل أن تتدفق إلى الشركة منافع اقتصادية ويكون بالإمكان قياس الإيرادات بصورة موثوقة بها. يتم إثبات الإيرادات من عقد الإيجار التمويلي وتمويل المراجعة باستخدام طريقة العائد الفعلي من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على الرصيد القائم على مدى مدة العقد. إن معدل الفائدة الفعلي هو السعر الذي يخصم بالضبط الإيصالات النقدية المستقبلية المقدرة، على مدى العمر المتوقع للاستثمار في عقود التمويل إلى إجمالي قيمته الدفترية.

إيرادات عمولة من إيجار السيارات المثبتة عند تنفيذ عقود الإيجار وفقاً للشروط المتفق عليها مع المورد المعني.

١٣-٣ منحة حكومية

تقوم الشركة بإثبات منحة حكومية متعلقة بالدخل، إذا كان هناك تأكيد معقول حول استلامها وستلتزم الشركة بالشروط المرتبطة بالمنحة. يتم التعامل مع منافع أي وديعة حكومية بمعدل ربح أقل من السوق كمنحة حكومية متعلقة بالدخل. يتم إثبات الوديعة بسعر أقل من السوق وقياسها وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ "الأدوات المالية". يتم قياس منافع سعر الفائدة الأقل من السوق بالفرق بين القيمة العادلة الأولية للوديعة المحددة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ والمتحصلات المقبوضة. تتم المحاسبة عن المنافع وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٢٠. يتم إثبات المنحة الحكومية في قائمة الدخل الشامل على أساس منتظم على مدى الفترة التي تثبت الشركة فيها التكاليف ذات الصلة التي تهدف المنحة إلى تعويضها على شكل مصاريف.

١٤-٣ عقود الإيجار

تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان العقد يُعد، أو يتضمن، عقد إيجار، عند بدء العقد. وتقوم الشركة بإثبات موجودات حق الاستخدام والتزام الإيجار المقابل فيما يتعلق بجميع اتفاقيات الإيجار التي تكون فيها الشركة هي المستأجر، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (المعروفة على أنها عقود إيجار مدتها ١٢ شهراً أو أقل) وعقود إيجار الموجودات ذات القيمة المنخفضة. بالنسبة لعقود الإيجار هذه، تثبت الشركة مدفوعات الإيجار كمصاريف تشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ما لم يكن هناك أساس منتظم آخر أكثر تمثيلاً للنمط الزمني الذي يتم فيه استهلاك المنافع الاقتصادية من الأصل المؤجر.

شركة راية للتمويل
(شركة مساهمة مغلقة بمساهم واحد)
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(جميع المبالغ بالريالات السعودية ما لم يذكر غير ذلك)

مطلوبات إيجارية

يتم قياس التزام الإيجار مبدئيًا بالقيمة الحالية الصافية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ البدء. يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار. إذا كان هذا المعدل لا يمكن تحديده بسهولة، كما هو الوضع عامة مع عقود إيجار الشركة، عندها يتم استخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر، حيث يمثل المعدل الذي يجب على المستأجر الفردي سداؤه لاقتراض المبالغ الضرورية للحصول على موجودات ذات قيمة مماثلة لموجودات حق الاستخدام في بيئة اقتصادية مماثلة بأحكام وضمن وشروط مماثلة.

لتحديد معدل الاقتراض الإضافي، تقوم الشركة بما يلي:

- استخدام، حيثما أمكن، تمويل حديث من طرف خارجي حصلت عليه الشركة كنقطة بداية، ويتم تعديله ليعكس التغيرات في شروط التمويل منذ استلام تمويل الطرف الخارجي.
- استخدام نهج متراكم يبدأ بسعر فائدة خالي من المخاطر يتم تعديله لمخاطر الائتمان الخاصة بعقود الإيجار التي تحتفظ بها الشركة، إذا كانت الشركة لا تملك تمويلًا حديثًا من طرف خارجي.
- إجراء تعديلات خاصة بعقد الإيجار، على سبيل المثال المدة والدولة والعملة والضمان.

تتضمن المطلوبات الإيجارية صافي القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التالية:

- مدفوعات إيجار ثابتة، ناقصاً أي حوافز إيجار مدينة.
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، وتقاس مبدئيًا باستخدام المؤشر أو المعدل كما في تاريخ بدء العقد.
- المبالغ المتوقعة أن تكون مستحقة الدفع من المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية.
- سعر ممارسة خيارات الشراء إذا كان المستأجر متأكدًا بشكل معقول من ممارسة هذه الخيارات.
- مدفوعات الغرامات الخاصة بإنهاء عقد الإيجار، إذا كانت مدة الإيجار تعكس ممارسة خيار إنهاء العقد.

يتم أيضًا تضمين مدفوعات الإيجار التي يتم إجراؤها بموجب خيارات تمديد معينة بشكل معقول في قياس الالتزام.

يعرض التزام الإيجار كبنء مستقل في قائمة المركز المالي.

يقاس التزام الإيجار لاحقًا بزيادة القيمة الدفترية لتعكس الفائدة على التزام الإيجار (باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي) وخفض القيمة الدفترية لتعكس مدفوعات الإيجار المقدمة.

تقوم الشركة بإعادة قياس التزام الإيجار (وتقوم بعمل تعديل مقابل لأصل حق الاستخدام ذي العلاقة) عندما:

- تتغير مدة الإيجار أو يحدث تغيير في تقييم ممارسة خيار الشراء، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل.
- تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغييرات في مؤشر أو معدل أو تغيير في المدفوعات المتوقعة بموجب قيمة متبقية مضمونة، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم الأولي (ما لم تتغير مدفوعات الإيجار بسبب تغيير في سعر الفائدة المتغير، وفي هذه الحالة يتم استخدام معدل الخصم المعدل).
- يتم تعديل عقد الإيجار، ولا تتم المحاسبة عن تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل خصم معدل.

شركة راية للتمويل
(شركة مساهمة مقفلة بمساهم واحد)
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(جميع المبالغ بالريالات السعودية ما لم يذكر غير ذلك)

موجودات حق الاستخدام

تشتمل موجودات حق الاستخدام على القياس الأولي لالتزام الإيجار المقابل، ومدفوعات الإيجار التي تمت في أو قبل يوم البدء وأي تكاليف مباشرة أولية. يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت.

عندما تتحمل الشركة التزاماً بتكاليف تفكيك وإزالة أصل مؤجر، أو استعادة الموقع الذي توجد عليه أو استعادة الأصل الأساسي إلى الحالة المطلوبة بموجب شروط وأحكام عقد الإيجار، يتم إثبات المخصص وقياسه وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٧، "المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة". يتم تضمين التكاليف في موجودات حق الاستخدام ذي العلاقة، ما لم يتم تكبد هذه التكاليف لإنتاج المخزون. يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام على مدى مدة الإيجار أو العمر الإنتاجي للأصل الأساسي، أيهما أقل. إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل الأساسي أو تكلفة أصل حق الاستخدام يعكس أن الشركة تتوقع ممارسة خيار الشراء، يتم استهلاك قيمة أصل حق الاستخدام ذي الصلة على مدى العمر الإنتاجي للأصل الأساسي. يبدأ الاستهلاك في تاريخ بدء عقد الإيجار.

تعرض موجودات حق الاستخدام كبند مستقل في قائمة المركز المالي.

تطبق الشركة معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦ "الانخفاض في قيمة الموجودات" لتحديد ما إذا كان أصل حق الاستخدام قد حدث انخفاض في قيمته وتقوم بالمحاسبة عن أي خسائر انخفاض في القيمة.

٣-١٥ الزكاة والضرائب

وفقاً لأنظمة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة")، تخضع الشركة للزكاة. يتم تحميل مصروف الزكاة إلى الربح أو الخسارة. لا تتم المحاسبة عن الزكاة كضريبة دخل وبالمثل فلا يتم احتساب ضريبة مؤجلة فيما يتعلق بالزكاة. يتم تسجيل المبالغ الإضافية المستحقة الدفع بموجب الربوط النهائية، إن وجدت، عند تحديدها.

تقوم الشركة باستقطاع ضرائب عن معاملات محددة مع أطراف غير مقيمة في المملكة العربية السعودية، كما يتطلب نظام ضريبة الدخل السعودي.

٤-٤ تقديرات وافتراسات محاسبية مؤثرة

يتطلب إعداد القوائم المالية، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، أن تقوم الإدارة بإبداء آرائها وتقديراتها وافتراساتها التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المسجلة للموجودات والمطلوبات والدخل والمصاريف. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. يتم فحص التقديرات والافتراسات المتعلقة بها بشكل مستمر. يتم إثبات مراجعة التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم مراجعة التقديرات فيها وفي أي فترات مستقبلية تتأثر بها. إن قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة على الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي وعقود تمويل المراجعة هو تقدير ينطوي على مخاطر ينتج عنها تعديلات جوهرية في القيم الدفترية للموجودات خلال السنة المالية المقبلة. انظر الإيضاحات ٧ و ٨ و ١٢-١٤.

شركة راية للتمويل
(شركة مساهمة مقفلة بمساهم واحد)
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(جميع المبالغ بالريالات السعودية ما لم يذكر غير ذلك)

٥ نقد وما يماثله

٢٠٢٢	٢٠٢١	
٢٨,٧٨٩	٤٨,٢٨٩	نقد في الصندوق
١٦,٣٧٥,٦١١	١٤٣,٥٠٥,٠٦٢	نقد لدى البنك
١٦,٤٠٤,٤٠٠	١٤٣,٥٥٣,٣٥١	

٦ مبالغ مدفوعة مقدماً وُذمت مدينة أخرى

٢٠٢٢	٢٠٢١	إيضاح	
٨,٤٩٨,٠٧٧	٤,٨٢٠,٤٧٨		مبالغ مدفوعة مقدماً
١,٩٧١,٤٨٧	١,٢١١,٠٢٨		مطالبات تأمين
١,١٩٦,٥٣٤	١,٨١٤,٩٨٩		دفعات مقدمة إلى موردين
٣٩٠,٦٣٦	١,٢٧٩,٢٥٣		موجودات معاد اقتناؤها محتفظ بها لغرض إعادة البيع
-	١,٤٥٤,٨٩١	٢٢	دفعات مقدمة إلى طرف ذي علاقة
٢,١٦٤,٤٩٨	٨٩٨,٥٥٧		أخرى
١٤,٢٢١,٢٣٢	١١,٤٧٩,١٩٦		

٧ صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي

١-٧ فيما يلي التسوية بين إجمالي وصافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي:

٢٠٢٢	٢٠٢١	إيضاح	
٥٤٥,٧٦٣,٧٩٩	٣٨١,٤٨٢,١٦٧		إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي
(١٣٨,١٦١,٦٢٢)	(٧٦,٣٠٨,٩٩٤)		إيرادات تمويل غير مكتسبة
٤٠٧,٦٠٢,١٧٧	٣٠٥,١٧٣,١٧٣		القيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات الإيجار المدينة
(٢٧,١٩٧,٤٢٢)	(١٣,١٠٩,١١٢)	٣-٧	مخصص الانخفاض في قيمة الذمم المدينة من عقود الإيجار
٣٨٠,٤٠٤,٧٥٥	٢٩٢,٠٦٤,٠٦١		صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي
(٢٧٠,٨٢٢,٣٢٥)	(١٧٥,٠١٠,١٧١)		استثمار في عقود الإيجار التمويلي - مستحق الدفع بعد ١٢ شهراً
١٠٩,٥٨٢,٤٣٠	١١٧,٠٥٣,٨٩٠		استثمار في عقود الإيجار التمويلي - مستحق الدفع خلال ١٢ شهراً

٢-٧ فيما يلي آجال استحقاق إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي والقيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات الإيجار المدينة:

٢٠٢٢	٢٠٢١	
١٧٣,٢٨٩,٩٦٧	١٥٩,٦١٢,٩٨٠	إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي
١٠٨,٧٥٧,٠٤٦	٩٣,٥٩٥,٨٧٣	خلال سنة واحدة
٨٧,٣٤٢,٨٢٠	٥٢,١٤٥,٠٨٧	من سنة واحدة إلى سنتين
٨٠,٧٢٦,٤٩٩	٣٦,٤٩٥,٩٩٣	من سنتين إلى ثلاث سنوات
٩٥,٦٤٧,٤٦٧	٣٩,٦٣٢,٢٣٤	من ثلاثة إلى أربع سنوات
٥٤٥,٧٦٣,٧٩٩	٣٨١,٤٨٢,١٦٧	أربع إلى خمس سنوات

القيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات الإيجار المدينة

٢٠٢٢	٢٠٢١	
١٢٤,٧٢١,١٤٧	١٢٥,٤٧٤,٦٣٠	خلال سنة واحدة
٧٢,٥٧٤,٣٨٥	٧٣,٧٤٩,٦٨٠	من سنة واحدة إلى سنتين
٦١,٠٣٨,١١٨	٤٠,٢٣٥,٩٧٣	من سنتين إلى ثلاث سنوات
٦٢,٨٥٦,٩٩٩	٢٩,٦٤٠,٤٨٠	من ثلاثة إلى أربع سنوات
٨٦,٤١١,٥٢٨	٣٦,٠٧٢,٤١٠	أربع إلى خمس سنوات
٤٠٧,٦٠٢,١٧٧	٣٠٥,١٧٣,١٧٣	

شركة راية للتمويل
(شركة مساهمة مقفلة بمساهم واحد)
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(جميع المبالغ بالريالات السعودية ما لم يذكر غير ذلك)

٣-٧ فيما يلي الحركة في مخصص الانخفاض في قيمة الذمم المدينة من عقود الإيجار:

٢٠٢٢	٢٠٢١	
١٣,١٠٩,١١٢	٩,٤٠٣,١٠١	كما في ١ يناير
١٤,٠٨٨,٣١٠	٥,١٢٣,٥٥٤	المحمل للسنة
-	(١,٤١٧,٥٤٣)	مبالغ مشطوبة
٢٧,١٩٧,٤٢٢	١٣,١٠٩,١١٢	كما في ٣١ ديسمبر

٤-٧ فيما يلي الحركة في مخصص الانخفاض في قيمة الذمم المدينة من عقود الإيجار حسب الفئة:

عاملة	منخفضة الأداء	غير عاملة	المجموع
١,٧٩٧,١٥٧	٧٠٣,٠٦٠	١٠,٦٠٨,٨٩٥	١٣,١٠٩,١١٢
(١,٤٠٠,٤٠٣)	١,٨٥٩,١٦٣	(٧٢,١٥٠)	٣٨٦,٦١٠
(١,٠٧٨,٩٨١)	(٢١٨,٦٩٢)	٥,٤٧١,٩٩١	٤,١٧٤,٣١٨
١٢٤,٠٩٨	(٢٩٧,٠٠٤)	(١,١٠٩,٢٣٤)	(١,٢٨٢,١٤٠)
٨,٢٥٨,٩٨٣	-	-	٨,٢٥٨,٩٨٣
(٢٣٧,٥٥١)	(١٣٤,٨٥٧)	(٢,٥٣٢,٢٦٣)	(٢,٩٠٤,٦٧١)
٢,٢٧٣,٨٢١	٣,٩٥٥	٣,١٧٧,٤٣٤	٥,٤٥٥,٢١٠
٩,٧٣٧,١٢٤	١,٩١٥,٦٢٥	١٥,٥٤٤,٦٧٣	٢٧,١٩٧,٤٢٢

الرصيد الافتتاحي كما في ١ يناير ٢٠٢٢			
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى منخفضة الأداء (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر)			
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى غير عاملة (الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية)			
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى عاملة (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار ١٢ شهرًا)			
موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها			
تحصيلات / مبالغ مستردة			
التغيرات في الافتراضات			
الرصيد الختامي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			

عاملة	منخفضة الأداء	غير عاملة	المجموع
١,٩٧٠,٠١٨	١,٠٩٤,٩٦١	٦,٣٣٨,١٢٢	٩,٤٠٣,١٠١
(٢٨٨,٢٦٦)	٥٦٣,٩٩٠	(٢٤٣,٦٧٠)	٣٢,٠٥٤
(٧١٩,٥١٧)	(٢٩٦,٥٢٧)	٦,٠٥٢,٤٠٩	٥,٠٣٦,٣٦٥
٦٦,٢٣٠	(٤٤١,٥٣٨)	(٥٠٢,٨٦٠)	(٨٧٨,١٦٨)
١,٥٣٩,٠٢٨	-	-	١,٥٣٩,٠٢٨
(٨٦٦,٧٧١)	(٢١٧,٨٢٦)	(١,٢٠٦,١٩٤)	(٢,٢٩٠,٧٩١)
٩٦,٤٣٥	-	١,٥٨٨,٦٣١	١,٦٨٥,٠٦٦
-	-	(١,٤١٧,٥٤٣)	(١,٤١٧,٥٤٣)
١,٧٩٧,١٥٧	٧٠٣,٠٦٠	١٠,٦٠٨,٨٩٥	١٣,١٠٩,١١٢

الرصيد الافتتاحي كما في ١ يناير ٢٠٢١			
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى منخفضة الأداء (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر)			
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى غير عاملة (الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية)			
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى عاملة (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار ١٢ شهرًا)			
موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها			
تحصيلات / مبالغ مستردة			
التغيرات في الافتراضات			
مبالغ مشطوبة			
الرصيد الختامي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١			

٥-٧ فيما يلي إجمالي الذمم المدينة من عقود الإيجار حسب الفئة:

٢٠٢٢	٢٠٢١	
٤٦٩,٨١٧,٥١٥	٣٢٧,٤١١,٩٨١	عاملة
٢٨,٦٠٣,٣٣٧	١٤,٨٠٠,١٦٤	منخفضة الأداء
٤٧,٣٤٢,٩٤٧	٣٩,٢٧٠,٠٢٢	غير عاملة
٥٤٥,٧٦٣,٧٩٩	٣٨١,٤٨٢,١٦٧	

شركة راية للتمويل
(شركة مساهمة مقللة بمساهم واحد)
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(جميع المبالغ بالريالات السعودية ما لم يذكر غير ذلك)

٦-٧ فيما يلي الحركة في إجمالي الذمم المدينة من عقود الإيجار حسب الفئة:

عاملة	منخفضة الأداء	غير عاملة	المجموع
٢٠٢٢			
٣٢٧,٤١١,٩٨١	١٤,٨٠٠,١٦٤	٣٩,٢٧٠,٠٢٢	٣٨١,٤٨٢,١٦٧
(٣١,١٩٠,١٣٠)	٣١,٥٥٠,٠٣٢	(٣٥٩,٩٠٢)	-
(٣٣,١٠٧,٤٢٥)	(٤,٩٤٠,٦٢٣)	٣٨,٠٤٨,٠٤٨	-
١٠,٧٤٨,٤٢٧	(٥,٢٢٣,٧٦٨)	(٥,٥٢٤,٦٥٩)	-
٣٠٧,٥٣٠,٦٧٨	-	-	٣٠٧,٥٣٠,٦٧٨
(١١١,٥٧٦,٠١٦)	(٧,٥٨٢,٤٦٨)	(٢٤,٠٩٠,٥٦٢)	(١٤٣,٢٤٩,٠٤٦)
٤٦٩,٨١٧,٥١٥	٢٨,٦٠٣,٣٣٧	٤٧,٣٤٢,٩٤٧	٥٤٥,٧٦٣,٧٩٩
الرصيد الافتتاحي كما في ١ يناير ٢٠٢٢			
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى منخفضة الأداء			
(الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر)			
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى غير عاملة			
(الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية)			
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى عاملة (الخسائر			
الائتمانية المتوقعة على مدار ١٢ شهرًا)			
موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها			
تحصيلات / مبالغ مستردة			
الرصيد الختامي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			

عاملة	منخفضة الأداء	غير عاملة	المجموع
٢٠٢١			
٢٧٣,٩١٧,٢٣٤	١٩,٤٥١,٥٦١	٢٥,٦٣٨,٨٢٦	٣١٩,٠٠٧,٦٢١
(١٣,١٥٤,٥٨٣)	١٤,٣٥١,٥٠٤	(١,١٩٦,٩٢١)	-
(٣١,٧٠٢,٥١٢)	(٥,٣٤١,٢٤٨)	٣٧,٠٤٣,٧٦٠	-
٩,٩٩٦,٠٦٢	(٧,٤٩٢,١٦١)	(٢,٥٠٣,٩٠١)	-
١٦٢,٩١٣,٠٦٣	-	-	١٦٢,٩١٣,٠٦٣
(٧٤,٥٥٧,٢٨٣)	(٦,١٦٩,٤٩٢)	(١٨,٠٥١,٧٦١)	(٩٨,٧٧٨,٥٣٦)
-	-	(١,٦٥٩,٩٨١)	(١,٦٥٩,٩٨١)
٣٢٧,٤١١,٩٨١	١٤,٨٠٠,١٦٤	٣٩,٢٧٠,٠٢٢	٣٨١,٤٨٢,١٦٧
الرصيد الافتتاحي كما في ١ يناير ٢٠٢١			
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى منخفضة الأداء			
(الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر)			
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى غير عاملة			
(الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية)			
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى عاملة (الخسائر			
الائتمانية المتوقعة على مدار ١٢ شهرًا)			
موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها			
تحصيلات / مبالغ مستردة			
مبالغ مشطوبة			
الرصيد الختامي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١			

٧-٧ فيما يلي الذمم المدينة من عقود الإيجار حسب الفئة (بالصافي من مخصص الانخفاض في القيمة):

عاملة	منخفضة الأداء	غير عاملة
٢٠٢٢		
٤٦٠,٠٨٠,٣٩١	٣٢٥,٦١٤,٨٢٤	
٢٦,٦٨٧,٧١٢	١٤,٠٩٧,١٠٤	
٣١,٧٩٨,٢٧٤	٢٨,٦٦١,١٢٧	
٥١٨,٥٦٦,٣٧٧	٣٦٨,٣٧٣,٠٥٥	
٢٠٢١		

٨-٧ خلال سنة ٢٠٢٠، قامت الشركة ببيع الذمم المدينة من عقود الإيجار التمويلي بموجب اتفاقية الشراء والوكالة بمبلغ ٧٧,٣ مليون ريال سعودي إلى مؤسسة مالية، وقامت بإلغاء إثبات ذلك من دفاترها وسجلت صافي ربح بمبلغ ١٦,٦ مليون ريال سعودي من إلغاء الإثبات. تم الإفصاح عن الوضع الحالي للذمم المدينة من عقود الإيجار التمويلي المباعة في الإيضاح رقم ٢٥. وفيما يتعلق بهذه الذمم المدينة من عقود الإيجار التمويلي المباعة، تعمل الشركة بصفقتها وكيل خدمات للتحويل اللاحق لأقساط الإيجار نيابة عن مؤسسة مالية. قامت الشركة باحتساب صافي التزام الخدمة والمحاسبة عنه بموجب الاتفاقية المبرمة مع المؤسسة المالية، والذي تم الإفصاح عنه في الإيضاح رقم ٢٦.

شركة رابية للتمويل
(شركة مساهمة مقفلة بمساهم واحد)
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(جميع المبالغ بالريالات السعودية ما لم يذكر غير ذلك)

٨ صافي الاستثمار في تمويل المراجعة

٨-١ فيما يلي التسويات بين إجمالي وصافي تمويل المراجعة:

٢٠٢٢	٢٠٢١	
١١٧,٣٣٠,١٤٤	١٣٣,٣٤٤,٥٩٨	إجمالي الاستثمار في تمويل المراجعة
(١٢,٣٦٥,٨٩٦)	(١٦,٥٣١,٠٥٥)	إيرادات تمويل المراجعة غير المكتسبة
١٠٤,٩٦٤,٢٤٨	١١٦,٨١٣,٥٤٣	مخصص الانخفاض في القيمة
(٩,٦٩٢,٦٦١)	(٣,٥٣٩,٢٤٩)	صافي الاستثمار في تمويل المراجعة
٩٥,٢٧١,٥٨٧	١١٣,٢٧٤,٢٩٤	استثمار في تمويل المراجعة - مستحق الدفع بعد ١٢ شهرًا
(٣٣,٨٧٨,٥٢٣)	(٥٧,٣٩٦,٢٠٨)	استثمار في تمويل المراجعة - مستحق الدفع خلال ١٢ شهرًا
٦١,٣٩٣,٠٦٤	٥٥,٨٧٨,٠٨٦	

٨-٢ فيما يلي الحركة في مخصص الانخفاض في قيمة تمويل المراجعة:

٢٠٢٢	٢٠٢١	
٣,٥٣٩,٢٤٩	٧٠٨,٩٩٠	في ١ يناير
٦,١٥٣,٤١٢	٢,٨٣٠,٢٥٩	المحمل للسنة
٩,٦٩٢,٦٦١	٣,٥٣٩,٢٤٩	في ٣١ ديسمبر

٨-٣ فيما يلي الحركة في مخصص الانخفاض في قيمة تمويل المراجعة حسب الفئة:

٢٠٢٢	عاملة	منخفضة الأداء	غير عاملة	المجموع
٩١٣,٦٣٧	١٠٩,٠٧٩	٢,٥١٦,٥٣٣	٣,٥٣٩,٢٤٩	
(١٣١,٩١٣)	٨٤٥,٣٤٨	-	٧١٣,٤٣٥	
(٦٤٦,٦٦٢)	(٥٤,٨٠٧)	١,٦٧٠,٥٢٥	٩٦٩,٠٥٦	
٢٧	(١,٣٧٦)	-	(١,٣٤٩)	
٣,٠٩٧,٩٩٤	-	-	٣,٠٩٧,٩٩٤	
(٥١,٤٢٥)	(٣٢,٥٠٠)	(٣٨,١٢٧)	(١٢٢,٠٥٢)	
١,٤٥٠,٤٨٦	-	٤٥,٨٤٢	١,٤٩٦,٣٢٨	
٤,٦٣٢,١٤٤	٨٦٥,٧٤٤	٤,١٩٤,٧٧٣	٩,٦٩٢,٦٦١	

الرصيد الافتتاحي كما في ١ يناير ٢٠٢٢
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى منخفضة الأداء
(الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر)
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى غير عاملة
(الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية)
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى عاملة (الخسائر
الائتمانية المتوقعة على مدار ١٢ شهرًا)
موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها
تحصيلات / مبالغ مستردة
التغيرات في الافتراضات
الرصيد الختامي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٢٠٢١	عاملة	منخفضة الأداء	غير عاملة	المجموع
٦٧٦,٣٦٧	٣٢,٦٢٣	-	٧٠٨,٩٩٠	
(٨٧,٠٠٤)	٩١,٣١٤	-	٤,٣١٠	
(٩٠,٣٩٧)	-	٢,٥١٦,٥٣٣	٢,٤٢٦,١٣٦	
٤١٨	(٨,٢٣١)	-	(٧,٨١٣)	
٦٩٨,٩٦٩	-	-	٦٩٨,٩٦٩	
(٢٩٩,١٦٧)	(٦,٦٢٧)	-	(٣٠٥,٧٩٤)	
١٤,٤٥١	-	-	١٤,٤٥١	
٩١٣,٦٣٧	١٠٩,٠٧٩	٢,٥١٦,٥٣٣	٣,٥٣٩,٢٤٩	

الرصيد الافتتاحي كما في ١ يناير ٢٠٢١
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى منخفضة الأداء
(الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر)
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى غير عاملة
(الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية)
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى عاملة (الخسائر
الائتمانية المتوقعة على مدار ١٢ شهرًا)
موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها
تحصيلات / مبالغ مستردة
التغيرات في الافتراضات
الرصيد الختامي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

شركة راية للتمويل
(شركة مساهمة مقفلة بمساهم واحد)
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(جميع المبالغ بالريالات السعودية ما لم يذكر غير ذلك)

٤-٨ فيما يلي إجمالي تمويل المراجعة حسب الفئة:

٢٠٢٢	٢٠٢١	
١٠٠,٢٧١,٢٩١	١٢٥,٦٩٢,٩٦٢	عاملة
٧,٨٣٩,٠٠٥	٢,٠٥٩,٣٤٠	منخفضة الأداء
٩,٢١٩,٨٤٨	٥,٥٩٢,٢٩٦	غير عاملة
١١٧,٣٣٠,١٤٤	١٣٣,٣٤٤,٥٩٨	

٥-٨ فيما يلي الحركة في إجمالي تمويل المراجعة حسب الفئة:

٢٠٢٢	عاملة	منخفضة الأداء	غير عاملة	المجموع
الرصيد الافتتاحي كما في ١ يناير ٢٠٢٢	١٢٥,٦٩٢,٩٦٢	٢,٠٥٩,٣٤٠	٥,٥٩٢,٢٩٦	١٣٣,٣٤٤,٥٩٨
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى منخفضة الأداء (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر)	(١١,٧٣٠,٧٣٤)	١١,٧٣٠,٧٣٤	-	-
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى غير عاملة (الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية)	(١١,٢٤٩,٩٨١)	(١,٦٥٢,١٣٠)	١٢,٩٠٢,١١١	-
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى عاملة (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار ١٢ شهرًا)	١٧,٤٨٧	(١٧,٤٨٧)	-	-
موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها	٤٨,١١٩,٢٤٥	-	-	٤٨,١١٩,٢٤٥
التحصيلات والتغيرات الأخرى	(٥٠,٥٧٧,٦٨٨)	(٤,٢٨١,٤٥٢)	(٩,٢٧٤,٥٥٩)	(٦٤,١٣٣,٦٩٩)
الرصيد الختامي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١٠٠,٢٧١,٢٩١	٧,٨٣٩,٠٠٥	٩,٢١٩,٨٤٨	١١٧,٣٣٠,١٤٤
٢٠٢١	عاملة	منخفضة الأداء	غير عاملة	المجموع
الرصيد الافتتاحي كما في ١ يناير ٢٠٢١	٩٨,٥٦٠,٨١٦	٢١٨,٠٩٢	-	٩٨,٧٧٨,٩٠٨
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى منخفضة الأداء (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر)	(٢,٢٨٨,٣٣٤)	٢,٢٨٨,٣٣٤	-	-
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى غير عاملة (الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية)	(٧,٤٨٦,٣٥٣)	-	٧,٤٨٦,٣٥٣	-
الموجودات المالية الفردية المحولة إلى عاملة (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار ١٢ شهرًا)	٦٤,٢٥١	(٦٤,٢٥١)	-	-
موجودات مالية جديدة تم إنشاؤها	٧٦,٢٣٢,٧٢١	-	-	٧٦,٢٣٢,٧٢١
التحصيلات والتغيرات الأخرى	(٣٩,٣٩٠,١٣٩)	(٣٨٢,٨٣٥)	(١,٨٩٤,٠٥٧)	(٤١,٦٦٧,٠٣١)
الرصيد الختامي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١٢٥,٦٩٢,٩٦٢	٢,٠٥٩,٣٤٠	٥,٥٩٢,٢٩٦	١٣٣,٣٤٤,٥٩٨

٦-٨ فيما يلي تمويل المراجعة حسب الفئة (بالصافي من مخصص الانخفاض في القيمة):

٢٠٢٢	٢٠٢١	
٩٥,٦٣٩,١٤٧	١٢٤,٧٧٩,٣٢٥	عاملة
٦,٩٧٣,٢٦١	١,٩٥٠,٢٦١	منخفضة الأداء
٥,٠٢٥,٠٧٥	٣,٠٧٥,٧٦٣	غير عاملة
١٠٧,٦٣٧,٤٨٣	١٢٩,٨٠٥,٣٤٩	

شركة راية للتمويل
(شركة مساهمة مقفلة بمساهم واحد)
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(جميع المبالغ بالريالات السعودية ما لم يذكر غير ذلك)

٩ عقود الإيجار

(١) مبالغ مثبتة في قائمة المركز المالي

٢٠٢٢	٢٠٢١
٣,٤٦٤,٢٦٩	٢,٥٥٤,٩٦٠
موجودات حق الاستخدام	
مباني المكاتب وساحات التسليم	

مطلوبات إيجارية

مستحقة السداد خلال اثني عشر شهرًا من تاريخ قائمة المركز المالي
مستحقة السداد بعد اثني عشر شهرًا

٤٣٦,٢٦٤	٢٩٤,٩٨٤
٣,٣٠٤,٨٩٢	٢,٤٨٠,٦٤٠
٣,٧٤١,١٥٦	٢,٧٧٥,٦٢٤

بلغت الإضافات إلى موجودات حق الاستخدام خلال ٢٠٢٢ مبلغ ١,٣٤ مليون ريال سعودي (٢٠٢١: لا شيء). في سنة ٢٠٢١، أنهت الشركة عقد إيجار قبل أجل استحقاقه الأصلي مما نتج عنه ربح بمبلغ ٤٠,٦٠٠ ريال سعودي مثبت في الربح والخسارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

(٢) مبالغ مثبتة في الربح والخسارة

٢٠٢٢	٢٠٢١
٤٢٧,٧٩٩	٥٠١,٤٠٠
تكلفة استهلاك موجودات حق الاستخدام	
مباني المكاتب وساحات التسليم	
٢١٦,٧٤٦	١٧٦,٧٢٢
نفقات تمويل على عقود الإيجار (مدرجة في نفقات التمويل) (الإيضاح ٢١)	

بلغ مجموع التدفقات النقدية الصادرة لعقود الإيجار خلال ٢٠٢٢ مبلغ ٠,٦ مليون ريال سعودي (٢٠٢١: ٠,٦ مليون ريال سعودي).

(٣) معلومات تكميلية حول أنشطة الإيجار للشركة

لدى الشركة عقود إيجار فيما يتعلق بمختلف المكاتب وساحات التسليم. عادة ما تكون عقود الإيجار لفترات زمنية ثابتة ما بين ١ إلى ٣ سنوات وقد تتوفر إمكانية تمديدتها كما هو مبين أدناه.

يتم التفاوض على شروط الإيجار كلاً على حدة وتحتوي على مجموعة واسعة من الشروط والأحكام المختلفة. لا تفرض اتفاقيات الإيجار أي تعهدات، ولا يجوز استخدام الموجودات المؤجرة كضمان لأغراض الاقتراض.

يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود إيجار الممتلكات عبر الشركة. ويتم استخدامها لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة الموجودات التي تستخدم في عمليات الشركة. لا تتم ممارسة غالبية خيارات التمديد الموجودة إلا بالاتفاق المتبادل بين الشركة والمؤجر المعني.

شركة راية للتمويل
(شركة مساهمة مقفلة بمساهم واحد)
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(جميع المبالغ بالريالات السعودية ما لم يذكر غير ذلك)

١٠ ممتلكات ومعدات

٢٠٢٢	١ يناير ٢٠٢٢	إضافات	استيعادات	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
التكلفة				
سيارات	٧٤,٧٥٢	-	-	٧٤,٧٥٢
أثاث وتجهيزات ومعدات مكتبية	٢,٢٠٩,٩٧٧	٣٠٩,٨٠٣	(٦١٠)	٢,٥١٩,١٧٠
	٢,٢٨٤,٧٢٩	٣٠٩,٨٠٣	(٦١٠)	٢,٥٩٣,٩٢٢
استهلاك متراكم				
سيارات	(٧٤,٧٥٢)	-	-	(٧٤,٧٥٢)
أثاث وتجهيزات ومعدات مكتبية	(١,٣٩١,٠٠٦)	(٢٩٢,٧٦٩)	٦١٠	(١,٦٨٣,١٦٥)
	(١,٤٦٥,٧٥٨)	(٢٩٢,٧٦٩)	٦١٠	(١,٧٥٧,٩١٧)
	٨١٨,٩٧١			٨٣٦,٠٠٥
٢٠٢١				
التكلفة				
سيارات	٧٤,٧٥٢	-	-	٧٤,٧٥٢
أثاث وتجهيزات ومعدات مكتبية	١,٧٨٥,٠٢٨	٤٣٢,٤٥٥	(٧,٥٠٦)	٢,٢٠٩,٩٧٧
	١,٨٥٩,٧٨٠	٤٣٢,٤٥٥	(٧,٥٠٦)	٢,٢٨٤,٧٢٩
استهلاك متراكم				
سيارات	(٦٣,٤٤٥)	(١١,٣٠٧)	-	(٧٤,٧٥٢)
أثاث وتجهيزات ومعدات مكتبية	(١,١٤٧,٨٢٣)	(٢٥٠,٦٨٩)	٧,٥٠٦	(١,٣٩١,٠٠٦)
	(١,٢١١,٢٦٨)	(٢٦١,٩٩٦)	٧,٥٠٦	(١,٤٦٥,٧٥٨)
	٦٤٨,٥١٢			٨١٨,٩٧١

فيما يلي الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات:

عدد السنوات

٤
٥ - ٣

سيارات
أثاث وتجهيزات ومعدات مكتبية

١١ موجودات غير ملموسة

تتكون الموجودات غير الملموسة من برمجيات حاسب آلي وتراخيص. فيما يلي الحركة في الموجودات غير الملموسة:

٢٠٢٢	٢٠٢١
التكلفة	
في ١ يناير و ٣١ ديسمبر	
١٠,٠١٥,٧٨٥	١٠,٠١٥,٧٨٥
الإطفاء المتراكم	
في ١ يناير	
المحمل للسنة	
في ٣١ ديسمبر	
(٦,٠٣٤,٩٩٢)	(٤,٦٠٤,١٦٧)
(١,٤٣٠,٨٢٧)	(١,٤٣٠,٨٢٥)
(٧,٤٦٥,٨١٩)	(٦,٠٣٤,٩٩٢)
صافي القيمة الدفترية	
في ٣١ ديسمبر	
٢,٥٤٩,٩٦٦	٣,٩٨٠,٧٩٣

شركة راية للتمويل
(شركة مساهمة مقفلة بمساهم واحد)
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(جميع المبالغ بالريالات السعودية ما لم يذكر غير ذلك)

١٢ موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تمتلك الشركة ٨٩,٢٨٥ سهماً في الشركة السعودية لتسجيل عقود الإيجار التمويلي، وهي شركة مساهمة سعودية ("الشركة المستثمر فيها") مسجلة في المملكة العربية السعودية لتسجيل عقود التمويل، والتي تمثل ٢٪ من مجموع رأس مال الشركة المستثمر فيها. تعتقد الإدارة بأن القيمة الدفترية للاستثمار تقارب القيمة العادلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و ٢٠٢١.

١٣ رأس المال

في ٣١ ديسمبر، بلغ رأس مال الشركة المصدر والمكتتب والمدفوع ٢٣ مليون سهم بقيمة ١٠ ريال سعودي لكل سهم على النحو التالي:

الاسم	بلد التأسيس	نسبة الملكية	٢٠٢٢	٢٠٢١
شركة المجدوعي للسيارات المحدودة	المملكة العربية السعودية	١٠٠٪	٦٨٪	
شركة المجدوعي للأغذية المحدودة	المملكة العربية السعودية	-	٨٪	
شركة أرسال للتشغيل والصيانة	المملكة العربية السعودية	-	٨٪	
شركة المجدوعي للوجستيات المحدودة	المملكة العربية السعودية	-	٨٪	
شركة المجدوعي للتعليم والتدريب المحدودة	المملكة العربية السعودية	-	٨٪	
المجموع			١٠٠٪	١٠٠٪

خلال ٢٠٢١، قرر مساهمو الشركة تحويل الملكية في الشركة بنسبة ١٠٠٪ إلى شركة المجدوعي للسيارات. تم الانتهاء من الإجراءات النظامية المتعلقة بهذا التغيير خلال سنة ٢٠٢٢، وبناءً عليه أصبحت الشركة شركة مساهمة مقفلة بمساهم واحد. انظر أيضاً الإيضاح رقم ١.

١٤ ذمم دائنة

إيضاح	٢٠٢٢	٢٠٢١
تجارية	١٧,٧٨٠,١٥٦	١٦,٦٩٠,٩٤١
أطراف ذات علاقة	٧٦,٤٢٢,٠٧٠	٤٨,٧٥١,٢٢٩
	٩٤,٢٠٢,٢٢٦	٦٥,٤٤٢,١٧٠

١٥ مستحقات ومطلوبات أخرى

إيضاح	٢٠٢٢	٢٠٢١
دفعات مقدمة من العملاء	٧,٦٧٢,١١٧	٧,٩١٣,٦٦٠
مصاريف مستحقة	١٢,٢٩٧,٤٣١	٧,٥١٩,٠٨٩
ضريبة القيمة المضافة مستحقة الدفع	١,٩٣٨,٦٧٦	١,٠٤٤,٨٧٠
صافي التزام الخدمة بموجب اتفاقية الوكالة	٢٧٢,٠٩٤	٢٥٨,٢٩٨
	٢٢,١٨٠,٣١٨	١٦,٧٣٥,٩١٧

شركة راية للتمويل
(شركة مساهمة مقفلة بمساهم واحد)
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(جميع المبالغ بالريالات السعودية ما لم يذكر غير ذلك)

١٦ أمور تتعلق بالزكاة

١-١٦ إن العناصر الرئيسية للوعاء الزكوي التقريبي هي كالتالي:

٢٠٢٢	٢٠٢١	
٢٠٤,٦٨٥,٣١٣	١٣٥,٦٦٨,٨٥١	حقوق الملكية
١٩١,١٣٢,٣٧٤	٢٦٧,٩٣٥,٧٥٩	مطلوبات واقتراضات طويلة الأجل
٣٩٥,٨١٧,٦٨٧	٤٠٣,٦٠٤,٦١٠	مجموع الموارد التمويلية
٥١٤,٠٤٥,٠٦٤	٥٦٨,٦١٨,٤٧٦	مجموع الموجودات
٣٠,٦٢٥,٦٣٢	١٥٥,٠٣٢,٥٤٧	موجودات الزكاة
٢٣,٥٨١,٩١٥	١١٠,٠٤١,٨٨٨	الوعاء الزكوي التقريبي

وفقاً لأنظمة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، تستحق الزكاة بنسبة ٢,٥٧٧٪ من الوعاء الزكوي بشرط أن يكون الحد الأدنى والحد الأقصى للتغطية هو ٤ أو ٨ أضعاف على التوالي من الربح قبل الزكاة.

٢-١٦ مخصص الزكاة

٢٠٢٢	٢٠٢١	
٢,٨٣٥,٧٧٩	١,٢١٦,٤٥٨	في ١ يناير
٦٠٧,٧٠٦	٢,٨٣٥,٧٧٩	مخصص للسنة
-	(٤٣٧,٣٤٣)	تعديل للسنة السابقة
(١,٥٩٨,٦٥٢)	(٧٧٩,١١٥)	مدفوعات
١,٨٤٤,٨٣٣	٢,٨٣٥,٧٧٩	في ٣١ ديسمبر

٣-١٦ وضع الربوط النهائية

قدمت الشركة إقراراتها الزكوية إلى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك حتى ٢٠٢١. وقد أنهت الهيئة ربوط الشركة حتى ٢٠١٨، في حين تخضع ربوط سنتي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ لفحص الهيئة حالياً.

١٧ اقتراضات طويلة الأجل

٢٠٢٢	٢٠٢١	
٩٩,٥١٦,٦٦٧	١٣٦,٩١٥,٧٦٢	تسهيلات مرابحة
٦٢,٨٩٤,٩٩٨	٨٨,١٥١,٨٩٥	قرض بنكي حكومي
٢١,٨٧٢,٤٠٨	٣٧,٠٢١,١٧٩	ذمم دائنة إلى البنك المركزي السعودي
٥٢٥,٧٦٤	٣٢٤,٢٧٥	تكلفة تمويل مستحقة
١٨٤,٨٠٩,٨٣٧	٢٦٢,٤١٣,١١١	
١٠٢,٧٠٨,٥٥٥	٩٨,٣١٥,٨٢٩	فيما يلي تصنيف الاقتراضات:
٨٢,١٠١,٢٨٢	١٦٤,٠٩٧,٢٨٢	مستحق الدفع خلال ١٢ شهراً
١٨٤,٨٠٩,٨٣٧	٢٦٢,٤١٣,١١١	مستحقة الدفع بعد ١٢ شهراً

شركة راية للتمويل
(شركة مساهمة مقفلة بمساهم واحد)
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(جميع المبالغ بالريالات السعودية ما لم يذكر غير ذلك)

فيما يلي الحركة في الاقتراضات طويلة الأجل:

٢٠٢١	٢٠٢٢	إيضاح
٢٨٨,٢٢١,٥٧١	٢٦٢,٤١٣,١١١	في ١ يناير
٤٥,٢١٦,٨٩١	١٩,٥٩١,٣٢٤	متحصلات من اقتراضات طويلة الأجل
(٥٩٨,٦٣١)	-	الربح من التمويل بدون فوائد المستلم من ساما
(١,٥٣٠,٧٢٠)	-	الربح من تعديل اقتراضات طويلة الأجل
٦,٧٧٢,٩٦٢	٥,٢٦٧,٤٧٠	نفقات تمويل للسنة
(٧٠,٧٦٧,٩٩٧)	(٩٨,١١٩,٢١٠)	ناقصاً: سداد أصل الدين
(٤,٩٠٠,٩٦٥)	(٤,٣٤٢,٨٥٨)	ناقصاً: سداد نفقات التمويل
٢٦٢,٤١٣,١١١	١٨٤,٨٠٩,٨٣٧	في ٣١ ديسمبر

١-١٧ تسهيلات المراجعة

خلال ٢٠٢٠، سحبت الشركة ١٣٧,٠ مليون ريال سعودي من تسهيلات المراجعة. إن القروض مضمونة بضمانات شركات من بعض الأطراف ذات العلاقة، وضمانات على الذمم المدينة مقابل بعض السيارات المؤجرة تغطي ما لا يقل عن ١٢٥٪ إلى ١٥٠٪ من الاقتراضات القائمة. تحتوي اتفاقيات القروض على تعهد فيما يتعلق بالحفاظ على نسبة الدعم وقد التزمت الشركة بهذا التعهد طوال فترة التقرير. تحمل القروض نفقات مالية بناءً على أسعار السوق السائدة والتي تستند إلى معدل سعر الفائدة السائد بين البنوك في السعودية. يتم تقويم القيم الدفترية لهذه القروض طويلة الأجل بالريال السعودي. يصل سداد هذه القروض وفقاً لجدول السداد ذي الصلة حتى ٢٠٢٥. بلغ إجمالي تسهيلات المراجعة للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٣٠٠ مليون ريال سعودي (٢٠٢١: ٣٠٠,٠ مليون ريال سعودي)، منها ١١٣,٠ مليون ريال سعودي غير مستخدمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (٢٠٢١: ١١٣,٠ مليون ريال سعودي).

٢-١٧ قرض بنكي حكومي

خلال ٢٠٢٢، أبرمت الشركة اتفاقيات مع بنك حكومي لتقديم تسهيلات تمويلية بمبلغ ١٥ مليون ريال سعودي (٢٠٢١: ٣٢,٠ مليون ريال سعودي) لتلبية متطلبات رأس المال العامل للشركة والتي تم استخدامها بالكامل خلال السنة. يحتسب البنك الحكومي رسوم إدارية بموجب اتفاقية القرض. تقيد تعهدات تسهيلات الاقتراض الشركة باستخدام مبالغ القرض للغرض المحدد في اتفاقيات القرض. تُعد القيم الدفترية لهذه الاقتراضات طويلة الأجل مقومة بالريال السعودي. تمتد فترات سداد هذه القروض وفقاً لجدول السداد إلى ٢٠٢٦.

٣-١٧ ذمم دائنة إلى ساما

خلال ٢٠٢٢، تلقت الشركة ودائع غير محملة بفوائد بلغ مجموعها ٤,٦ مليون ريال سعودي (٢٠٢١: ١٣,٢ مليون ريال سعودي) من البنك المركز السعودي "ساما"، وسددت الشركة منها وفقاً لتوجيهات ساما مبلغ ٢١ مليون ريال سعودي (٢٠٢١: ٨,٧ مليون).

٤-١٧ الاستحقاقات التعاقدية للاقتراضات طويلة الأجل

فيما يلي الاستحقاقات التعاقدية للاقتراضات طويلة الأجل هي كما يلي:

٢٠٢١	٢٠٢٢	
٤٦,٥٤٧,١٧٨	٤٩,٦٤٩,٣٤٧	أقل من ٦ أشهر
٥٥,٧٨٥,٧٨٣	٥٩,٧٨٧,٠٨٤	٦ - ١٢ أشهر
٩٥,٨٨٨,٣٦١	٥٥,٢٧٢,٣٧٥	من سنة واحدة إلى سنتين
٧٣,٢١٨,٧٠٩	٣١,٣١٩,٧٤٦	من ٢ إلى ٥ سنوات
٢٧١,٤٤٠,٠٣١	١٩٦,٠٢٨,٥٥٢	

شركة راية للتمويل
(شركة مساهمة مقفلة بمساهم واحد)
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(جميع المبالغ بالريالات السعودية ما لم يذكر غير ذلك)

١٨ التزامات منافع الموظفين

١-١٨ التزامات منافع الموظفين - خطة منافع محددة

تطبق الشركة خطة منافع محددة تتوافق مع متطلبات نظام العمل في المملكة العربية السعودية. يتم احتساب المبالغ المسددة عند نهاية الخدمة بموجب الخطة على أساس رواتب وبدلات الموظفين الأخيرة وعدد سنوات خدماتهم المتراكمة كما في تاريخ نهاية خدماتهم، كما هو موضح في نظام العمل في المملكة العربية السعودية. إن خطط منافع نهاية الخدمة للموظفين هي خطة غير ممولة ويتم استيفاء التزامات سداد المنافع عند استحقاقها. تزامن آخر تقييم اكتواري شامل مع تاريخ التقرير في نهاية السنة.

٢٠٢١	٢٠٢٢	إيضاح
٣,٠١٢,٦٣٤	٢,٧٤٧,٠٢٤	في ١ يناير
٦١٤,٣٢٠	٦٥٠,٢٧١	تكلفة الخدمة الحالية
٤٩,٧٥٥	٧٠,٢٢٧	تكلفة الفائدة
(٩٢٢,٥٥٠)	(٤٤٧,٦٧٧)	منافع مدفوعة
(٧,١٣٥)	(٢٠٧,٨٧٨)	إعادة القياس
-	(٢٣٠,٥٨٦)	تحويلات
٢,٧٤٧,٠٢٤	٢,٥٨١,٣٨١	في ٣١ ديسمبر

٢-١٨ المبالغ المثبتة في قائمة الدخل الشامل

فيما يلي المبالغ المثبتة في قائمة الدخل الشامل المتعلقة بالتزامات منافع الموظفين:

٢٠٢١	٢٠٢٢	
٦١٤,٣٢٠	٦٥٠,٢٧١	تكلفة الخدمة الحالية
٤٩,٧٥٥	٧٠,٢٢٧	مصرف فائدة
٦٦٤,٠٧٥	٧٢٠,٤٩٨	مجموع المبلغ المثبت في الربح أو الخسارة

إعادة القياس

٢٠٢١	٢٠٢٢	
٤,٠٣٢	١٤,٢٩٥	خسارة من التغير في الافتراضات المالية
(١٠,٦٥٧)	(٣٨,٥٦٦)	ربح من التغير في الافتراضات الديمغرافية
(٥١٠)	(١٨٣,٦٠٧)	ربح من تعديلات الخبرة
(٧,١٣٥)	(٢٠٧,٨٧٨)	مجموع المبالغ المثبتة في الدخل الشامل الآخر

٣-١٨ الافتراضات الاكتوارية الهامة

٢٠٢١	٢٠٢٢	
%٢,٤	%٤,٧	معدل الخصم
%٢,٤	%٤,٧	معدل الزيادة في الرواتب
٦٠ سنة	٦٠ سنة	سن التقاعد

شركة راية للتمويل
(شركة مساهمة مقللة بمساهم واحد)
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(جميع المبالغ بالريالات السعودية ما لم يذكر غير ذلك)

٤-١٨ تحليل الحساسية للافتراضات الاكتوارية

التغير في الافتراض	الزيادة في الافتراض	النقص في الافتراض	الزيادة في الافتراض	النقص في الافتراض	الأثر على التزامات مناخ الموظفين
٢٠٢٢					
معدل الخصم	٥٠ نقطة أساس	٥٠ نقطة أساس	(٧٥,٤٥٥)	٧٩,٨١٤	
معدل الزيادة في الرواتب	٥٠ نقطة أساس	٥٠ نقطة أساس	٨٢,٥٩٥	(٧٨,٨٠٣)	
٢٠٢١					
معدل الخصم	٥٠ نقطة أساس	٥٠ نقطة أساس	(١٠٠,٢٢٨)	١٠٧,٠٣٨	
معدل الزيادة في الرواتب	٥٠ نقطة أساس	٥٠ نقطة أساس	١٠٩,٩٧٧	(١٠٣,٩٤٠)	

يستند تحليل الحساسية إلى التغير في أحد الافتراضات مع بقاء جميع الافتراضات الأخرى ثابتة. وفي الواقع، ليس من المرجح حدوث ذلك، وقد تكون التغيرات في بعض الافتراضات مترابطة. وعند احتساب حساسية التزام المنافع المحددة إلى الافتراضات الاكتوارية الجوهرية، فإن نفس الطريقة (القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة التي تحتسب بطريقة وحدة الائتمان المتوقعة في نهاية فترة التقرير) قد تم تطبيقها عند احتساب إنهاء الخدمة للموظفين.

٥-١٨ تحليل الاستحقاق المتوقع

يبلغ المتوسط المرجح لمدة التزام المنافع المحددة ٦,٠١ سنوات (٢٠٢١: ٧,٥ سنوات). ويوضح الجدول أدناه تحليل الاستحقاق المتوقع للالتزامات منافع الموظفين غير المخصصة:

٢٠٢٢	٢٠٢١	
٣٥٥,٥٤٩	٢٨٩,٩٤٠	أقل من سنة واحدة
٤٠٢,١٩٠	٣١٧,٨٧٧	بين ١ إلى ٢ سنة
١,٣٩٨,٤٣١	١,١٢٩,١٣٠	بين ٢ - ٥ سنوات
٣,٥٥٤,٥٣١	٢,٧٨٣,٣٠٩	أكثر من ٥ سنوات
٥,٧١٠,٧٠١	٤,٥٢٠,٢٥٦	

١٩ إيرادات من الأنشطة التمويلية

٢٠٢٢	٢٠٢١	
٤٤,١١٩,٣٩١	٤٠,١١٥,٩٠٠	إيرادات من عقود إيجار تمويلي
١٤,٦٩٧,٠٠٦	١٢,١١٤,٣٦٠	دخل من تمويل مرابحة
٥٨,٨١٦,٣٩٧	٥٢,٢٣٠,٢٦٠	

شركة راية للتمويل
(شركة مساهمة مقفلة بمساهم واحد)
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(جميع المبالغ بالريالات السعودية ما لم يذكر غير ذلك)

٢٠ مصاريف أخرى

٢٠٢١	٢٠٢٢	إيضاح
١,٦٨٨,٠٤٩	٣,٤٠٤,٧٩٥	أتعاب مهنية
١,١٩٨,٨٢٢	١,٧٤٧,٣١٧	تراخيص ودعم برمجيات
٥٣٠,٧٤١	٦٧٩,٨٨٥	نفقات بنكية
١١٧,١١٨	٥١٨,١٣١	إعلان وتسويق
١٧٨,٠٠٠	٣٨٦,٠٠٠	٢٢ أتعاب مجلس الإدارة
٤,١٥٧,٨٢٠	٣,٦٠٤,٢٣٩	أخرى
٧,٨٧٠,٥٥٠	١٠,٣٤٠,٣٦٧	

٢١ نفقات تمويل

٢٠٢١	٢٠٢٢	إيضاح
٦,٧٧٢,٩٦٢	٥,٢٦٧,٤٧٠	١٧ تكلفة تمويل على اقتراضات طويلة الأجل
٢٥٥,٩٥٣	١,١٢٢,٣٨٤	نفقات تمويل على مطلوبات الخدمات
١٧٦,٧٢٢	٢١٦,٧٤٦	٩ نفقات تمويل على عقود الإيجار
٧,٢٠٥,٦٣٧	٦,٦٠٦,٦٠٠	

٢٢ معاملات وأرصدة مع أطراف ذات علاقة

لدى الشركة معاملات مع شركائها وشركاتهم الشقيقة (مجتمعين "أطراف ذات علاقة").

تتكون الأطراف ذات العلاقة من الشركاء، وأعضاء مجلس الإدارة، والشركات الزميلة، وكبار موظفي الإدارة. كما تتضمن الأطراف ذات العلاقة منشآت الأعمال التي يمتلك بعض أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة العليا حصة فيها (أطراف ذات علاقة أخرى).

١-٢٢ فيما يلي أهم المعاملات مع أطراف ذات علاقة التي تمت في سياق الأعمال الاعتيادية خلال السنة:

٢٠٢١	٢٠٢٢	العلاقة	طبيعة المعاملة
١٢١,٧٥٣,٢٥٦	١٤٤,٠٩٨,٣٧٨	مساهم	مشتريات
٣,٥٥٢,١٩٢	٤,٠٠٥,٨٤٦	مساهم	إيرادات عمولة من تأجير السيارات
٤٠٨,٠٣١	٥٤٤,٣٢٢	مساهم	مدفوعات إيجار
-	٢٣٠,٥٨٦	مساهم	تحويل التزامات منافع الموظفين
٢,٥١٧,٩١٣	١,٦٩١,٥٦١		كبار موظفي الإدارة
١٤٩,٥١٣	٣٩,٩٣٤		تعويض الإدارة العليا
١٧٨,٠٠٠	٣٨٦,٠٠٠		التزامات منافع الموظفين
			أتعاب مجلس الإدارة

شركة راية للتمويل
(شركة مساهمة مقفلة بمساهم واحد)
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(جميع المبالغ بالريالات السعودية ما لم يذكر غير ذلك)

٢-٢٢ تشمل الذمم الدائنة على المبالغ التالية المطلوبة إلى أطراف ذات علاقة:

٢٠٢٢	٢٠٢١	
٧٦,١٥٨,٠٨٠	٤٨,٦٣٠,١٠٨	شركة المجدوعي للسيارات المحدودة ("المجدوعي للسيارات") - مساهم
٢١٨,٤٣٦	٧٧,٤٦٩	شركة المجدوعي القابضة المحدودة - الشركة الأم الوسيطة
٣٢,٦٢٤	١٦,٥٢٧	شركة أرسال للتشغيل والصيانة ذ.م.م - مساهم
١١,٢٠٠	٢٤,٨٥٠	شركة أرجاء للسفر والسياحة
١,٧٣٠	٢,٢٧٥	شركة المجدوعي للوجستيات المحدودة
٧٦,٤٢٢,٠٧٠	٤٨,٧٥١,٢٢٩	

٣-٢٢ دفعات مقدمة إلى طرف ذي علاقة

تمثل الدفعات المقدمة إلى طرف ذي علاقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ دفعات مقدمة لشركة المجدوعي للصناعات.

٢٣ القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

تقيس الشركة القيم العادلة باستخدام التسلسل الهرمي التالي للقيمة العادلة الذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في عمل القياسات.

المستوى ١: أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المالية المماثلة.

المستوى ٢: مدخلات بخلاف الأسعار المدرجة في المستوى ١ والتي يمكن رصدها إما مباشرة (مثل الأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي مشتقة من الأسعار).

المستوى ٣: مدخلات لا يمكن رصدها. وهذا هو الحال بالنسبة لأسهم حقوق الملكية غير المدرجة.

إن الهدف من طرق التقييم هو التوصل إلى قياس القيمة العادلة التي تعكس السعر الذي يمكن قبضه من بيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق الرئيسي في تاريخ القياس.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات المالية لدى الهيئة كمحفظ بها بالتكلفة المطفأة، باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تعتقد الإدارة أن القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للشركة لا تختلف بشكل جوهري عن قيمها الدفترية.

شركة راية للتمويل
(شركة مساهمة مقفلة بمساهم واحد)
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(جميع المبالغ بالريالات السعودية ما لم يذكر غير ذلك)

فيما يلي تفاصيل هذه الموجودات والمطلوبات المالية:

إيضاح	٢٠٢٢	٢٠٢١
الموجودات المالية		
القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - المستوى ٣		
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١٢	٨٩٢,٨٥٠
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		
نقد وما يماثله	٥	١٤٣,٥٥٣,٣٥١
صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي	٧	٢٩٢,٠٦٤,٠٦١
صافي الاستثمار في تمويل المراجعة	٨	١١٣,٢٧٤,٢٩٤
ذمم مدينة أخرى		١,٢٣٨,٨٠٢
	٤٩٥,٠٤٩,٦١٧	٥٥١,٠٢٣,٣٥٨
المطلوبات المالية		
مطلوبات بالتكلفة المطفأة		
اقتراضات طويلة الأجل	١٧	٢٦٢,٤١٣,١١١
ذمم دائنة	١٤	٦٥,٤٤٢,١٧٠
مستحقات ومطلوبات أخرى		٥,٨٦٦,٩٨٤
مطلوبات إيجارية	٩	٢,٧٧٥,٦٢٤
	٢٩١,٦٤٥,٤٤٣	٣٣٦,٤٥٧,٨٨٩
صافي الموجودات المالية	٢٠٣,٤٠٤,١٧٤	٢١٤,٥٦٥,٤٦٩

٢٤ الأدوات المالية وإدارة المخاطر

تتعرض الشركة من خلال أنشطتها لمجموعة من المخاطر المالية وهي: مخاطر السوق (تشمل مخاطر العملة ومخاطر سعر العملة) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. إن برنامج إدارة المخاطر لدى الشركة، والذي تنفذه الإدارة العليا، يركز على التمويل الذي يحقق فعالية التكلفة علاوة على إدارة المخاطر المالية للحد من تقلب الأرباح وتحقيق العائد الأقصى لمساهمي الشركة. ويلخص الجدول أدناه المخاطر التي تواجه الشركة واستراتيجيات التخفيف ذات العلاقة.

١-٢٤ مخاطر الائتمان

إن المخاطر الائتمانية هي عدم مقدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته لأداة مالية مما يؤدي إلى تكبد الشركة لخسارة مالية. يساوي أقصى تعرض لمخاطر الائتمان القيمة الدفترية للموجودات المالية.

تحلل الإدارة المخاطر الائتمانية في التصنيفات التالية:

صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي وتمويل المراجعة

تحقق الشركة حاليًا إيرادات من تأجير السيارات وتمويل المراجعة في المملكة العربية السعودية. تتعلق الأنشطة التمويلية للشركة بعملاء من الشركات والأفراد. يتعرض الاستثمار في الذمم المدينة لعقود الإيجار التمويلي وتمويل المراجعة بشكل عام إلى مخاطر ائتمانية كبيرة. لذلك، وضعت الشركة إجراءات لإدارة التعرض للائتمان تتضمن تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء واعتمادات الائتمان الرسمية وتعيين حدود ائتمانية والحصول على تعهدات وضمائنات شخصية عند الضرورة. كما تتبع الشركة آلية لتصنيف الائتمان كأداة لإدارة جودة مخاطر الائتمان لمحفظه الإيجار والمراجعة وتصنيف العملاء من الأفراد بناءً على التقدير الذاتي وتاريخ الدفع مع الأخذ في الاعتبار عوامل أخرى مثل الوضع الائتماني للعميل والقدرة المالية والضمائن وجودة الإدارة. تراقب الشركة تصنيف العملاء بصفة منتظمة. كما يتم التحصيل من العملاء على شكل دفعات شهرية يتم استلامها عادةً من خلال قنوات مختلفة مثل سداد والتحويلات البنكية.

شركة رابحة للتمويل
(شركة مساهمة مغلقة بمساهم واحد)
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(جميع المبالغ بالريالات السعودية ما لم يذكر غير ذلك)

وافقت الشركة على سياسات وإجراءات التحصيل التي تضع استراتيجية تحصيل للمتابعة مع العملاء المتأخرين في السداد. ومن أجل مراقبة التعرض لمخاطر الائتمان، تراجع لجنة المخاطر التقارير على أساس ربع سنوي. علاوة على ذلك، عززت الشركة أيضاً قسمها القانوني من أجل المشاركة الفعالة في عملية التحصيل من العملاء المتأخرين في السداد.

يتألف استثمار الشركة في عقود الإيجار التمويلي وعقود تمويل المراجعة من أرصدة غير جوهرية منفردة مستحقة من قاعدة عملاء كبيرة، وبالتالي، ليس لدى الشركة أي تركيز جوهري لمخاطر الائتمان. كما يتم تخفيف مخاطر الائتمان على صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي عن طريق الاحتفاظ بوثائق الملكية النظامية للموجودات المؤجرة. بلغت القيمة المقدرة للضمانات (أي السيارات المؤجرة) المحتفظ بها مقابل الذمم المدينة لعقود الإيجار غير العاملة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٢١,٦ مليون ريال سعودي. (٢٠٢١: ٢٢,٧ مليون ريال سعودي).

قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة.

تطبق الشركة المنهج العام للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩ لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، الذي يستخدم مخصص الخسارة المتوقعة على مدى ١٢ شهراً أو على مدى العمر كما هو مطبق على الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي وتمويل المراجعة. يعتبر نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة للشركة حساساً لمتغيرات الاقتصاد الكلي مثل التضخم، ونمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي، والنفقات الحكومية. تقوم الإدارة بتقييم التغييرات في عوامل الاقتصاد الكلي على أساس دوري وقد أدركت الأثر المقابل على حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

يتطلب تقييم مخاطر الائتمان المتعلقة بصافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي وتمويل المراجعة تقديراً إضافياً لمخاطر الائتمان باستخدام الخسارة الائتمانية المتوقعة التي يتم اشتقاقها من خلال احتمالية التخلف عن السداد، والتعرض للمخاطر عند التخلف عن السداد، والخسارة بافتراض التخلف عن السداد.

تقيس الشركة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى العقد مع الأخذ في الاعتبار التعرض للمخاطر عند التخلف عن السداد واحتمالية التخلف عن السداد والخسارة بافتراض التخلف عن السداد والأثر المحتمل لعوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية ومعدلات الخصم. تقديرات احتمالية التخلف عن السداد هي تقديرات في تاريخ معين، بناءً على هياكل الأجل كما هو مذكور أدناه. بالنسبة لتقديرات الخسارة بافتراض التخلف عن السداد، تطبق الشركة نسبة معينة على مخاطر التعرض غير الأمانة وفقاً لإرشادات سما التي تخضع للحد الأدنى لنسبة الحد الأدنى للخسارة بافتراض التخلف عن السداد. يمثل التعرض للمخاطر عند التخلف عن السداد التعرض المتوقع في حالة التخلف عن السداد. تستمد الشركة قيمة التعرض للمخاطر عند التخلف عن السداد من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغيرات المحتملة على المبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد مثل الدفعات التعاقدية. بالنسبة للخصم، استخدمت الشركة معدل الفائدة الفعلي لكل عقد.

تعتقد الإدارة بأنه تم احتساب مخصص كاف لمعالجة مخاطر الائتمان عند الاقتضاء. وتم عرض المزيد من التفاصيل حول صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي وتمويل المراجعة والمخاطر ذات العلاقة في الإيضاحات رقم ٣٧ و ٧ و ٨ حول هذه القوائم المالية.

(أ) إنشاء هيكل أجل لاحتمالية التخلف عن السداد

تقيس احتمالية التخلف عن السداد الاحتمالية المقدرة للتخلف عن السداد بمرور الوقت. تم حساب احتمالية التخلف عن السداد كاحتمال أن ينتقل التعرض إلى التأخر عن السداد لأكثر من ٩٠ يوماً في الاثني عشر شهراً القادمة أو على مدى العمر المتبقي من الالتزام. يتم حساب المعدلات الافتراضية "خلال الدورة"، والتي يتم تحويلها لاحقاً إلى احتمالية التخلف عن السداد في نقطة زمنية معينة باستخدام عوامل قياسية، من خلال دمج المعلومات المستقبلية.

(ب) الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

عند تقييم فيما إذا زادت المخاطر الائتمانية بالنسبة لأداة مالية زيادة جوهرية منذ الإثبات المبدئي، تقارن الشركة مخاطر التخلف عن السداد للأداة المالية كما في تاريخ التقرير مع مخاطر التخلف عن السداد للأداة المالية كما في تاريخ الإثبات المبدئي. وعند القيام بذلك التقييم، تأخذ الإدارة في اعتبارها تحليل "أيام التأخر عن السداد" لكل تعرض وبعض العوامل النوعية والكمية الأخرى مثل وضع التحمل والقدرة على السداد إلخ. تعتبر الإدارة هذا التحليل إجراءً فعالاً وملئاً لمراقبة الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان، دون تكلفة أو جهد غير مبررين.

شركة رابية للتمويل
(شركة مساهمة مقفلة بمساهم واحد)
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(جميع المبالغ بالريالات السعودية ما لم يذكر غير ذلك)

ج) دمج المعلومات المستقبلية

تقوم الشركة بدمج معلومات مستقبلية عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأداة قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي وقياسها لخسارة الائتمانية المتوقعة. واستناداً إلى ممارسة شاملة قامت بها الإدارة، فقد خلصت إلى استخدام التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي لمحفظه الشركات والتضخم والإنفاق الحكومي لمحفظه التجزئة كعوامل للاقتصاد الكلي لدمج أثر المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث تم تخصيص وزن متساو لكل عامل. تم التوصل إلى هذا الاستنتاج بعد إجراء تحليل الارتباط بين معدلات التخلف عن السداد للمحفظه ومتغيرات الاقتصاد الكلي السعودي، أي نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي، والناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ومعدل التضخم، ومعدل البطالة والإنفاق الحكومي، مع الأخذ في عين الاعتبار قوة العلاقة الخطية. تقيس الشركة الخسائر الائتمانية المتوقعة إما كخسارة ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً مرجحة بالاحتمالات (المرحلة ١) أو خسارة ائتمانية متوقعة على مدى العمر مرجحة بالاحتمالات (المرحلة ٢ و ٣). يتم تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة المرجحة بالاحتمالات من خلال تفعيل كل سيناريو من خلال نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وضربها في أوزان السيناريوهات المناسبة بنسبة ٥٠٪ و ٢٠٪ و ٣٠٪ للسيناريو "الأساسي" والسيناريو "الإيجابي" والسيناريو "السلبى" على التوالي. تقوم الإدارة بتحديث المدخلات فيما يتعلق بعوامل الاقتصاد الكلي لنموذج الخسائر الائتمانية على أساس سنوي بناءً على أحدث المعلومات المتاحة.

د) التغيرات في الافتراضات

وفقاً لمتطلبات الإطار المحاسبي المطبق، تقوم إدارة الشركة بإعادة النظر في جميع المدخلات والافتراضات المستخدمة لتحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس دوري. خلال ٢٠٢٢، أجرت إدارة الشركة عملية لتحديث الحساب وبعض المدخلات والافتراضات المستخدمة لتحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة. تمثل التعديلات بشكل أساسي التحديثات على احتماليات التخلف عن السداد، والتي تستند إلى أنماط استرداد الأرصدة المدينة للشركة ضمن محفظتها التمويلية، إضافة إلى عوامل الاقتصاد الكلي الأخرى.

هـ) تحليل الحساسية:

لن تؤدي الزيادة أو النقص بنسبة ١٠٪ في متغيرات التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى إلى أي تأثير جوهري على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

إن التغير في متغيرات الإنفاق الحكومية بالزيادة أو النقص بنسبة ١٠٪ مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى ستؤدي إلى زيادة / نقص في مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة بمبلغ ٣,٠ مليون ريال سعودي.

إن التغير في معدلات الخسارة بالزيادة أو النقص بنسبة ١٠٪ (احتمالية التخلف عن السداد والخسارة بافتراض التخلف عن السداد) بافتراض بقاء عوامل الاقتصاد الكلي على حالها سيؤدي إلى زيادة بمبلغ ٨,٣ مليون ريال سعودي أو نقص بمبلغ ٦,٣ مليون ريال سعودي، على التوالي في مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة.

نقد وما يماثله ودمم مدينة أخرى

تستخدم الشركة الوسيلة العملية "مخاطر الائتمان المنخفضة" للنقد وما يماثله مع افتراض أن مخاطر الائتمان لهذه الأدوات المالية لم تزد بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، وبالتالي يتم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً.

يتم إيداع النقد وما يماثله لدى البنوك التي تتمتع بتصنيف ائتماني لا يقل عن A3 أو أعلى، ومن ثم فهي لا تخضع لمخاطر ائتمانية جوهري. يطابق التصنيف المبين التصنيفات العالمية للبنوك التي تعدها موديز لخدمات المستثمرين. ولا تتوقع الإدارة أي خسائر من عدم التزام هذه الأطراف المقابلة في السداد. في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و ٢٠٢٢، كان مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة على النقد لدى البنك غير جوهري.

تشمل الموجودات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة الذمم المدينة الأخرى. تعتبر تلك الأدوات ذات مخاطر ائتمانية منخفضة حيث أن لها مخاطر منخفضة من التخلف عن السداد ويكون لدى الجهات المصدرة قدرة قوية على الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالتدفقات النقدية التعاقدية على المدى القريب. في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و ٢٠٢١، كان مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية الأخرى غير جوهري.

شركة راية للتمويل
(شركة مساهمة مقفلة بمساهم واحد)
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(جميع المبالغ بالريالات السعودية ما لم يذكر غير ذلك)

٢-٢٤ مخاطر سعر العمولة

تمثل مخاطر سعر العمولة عدم التأكد من الأرباح والمصاريف المستقبلية الناتجة عن التغيرات في أسعار العمولات. تنشأ المخاطر عند وجود تفاوت بين الموجودات والمطلوبات الخاضعة لتعديلات أسعار العمولات ضمن فترة محددة. إن أكثر البنود عرضة لمخاطر سعر العمولة هي أنشطة الشركة التمويلية وتمويل المراجعة والاقتراضات طويلة الأجل. وكما في تاريخ قائمة المركز المالي، لدى الشركة موجودات مالية محملة بعمولة بمبلغ ٤٧٥,٧ مليون ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٤٠٥,٣ مليون ريال سعودي). ومع ذلك، فقد تم الاتفاق على أسعار العمولة مع العملاء المعنيين عند بداية العقد مع العملاء. علاوة على ذلك، كانت لدى الشركة أيضاً مطلوبات مالية محملة بسعر عمولة متغير بمبلغ ١٨٤,٨ مليون ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٢٦٢,٤ مليون ريال سعودي)، ولو تفاوتت سعر العمولة بنسبة ١٪ مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، لكان مجموع الدخل / الخسارة الشاملة للسنة أقل أو أعلى بمبلغ ٢,٢ مليون ريال سعودي تقريباً (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٢,٨ مليون ريال سعودي)، نتيجة لانخفاض/ ارتفاع تكلفة التمويل على الاقتراضات ذات معدلات الفائدة المتغيرة.

٣-٢٤ مخاطر سعر الفائدة على القيمة العادلة والتدفقات النقدية

إن مخاطر سعر الفائدة على القيمة العادلة والتدفقات النقدية هي التعرض للمخاطر المختلفة المتعلقة بتأثير تذبذب أسعار الفائدة في السوق على الوضع المالي للشركة وتدفقاتها النقدية. إن موجودات ومطلوبات الشركة المالية غير معرضة لمخاطر سعر الفائدة على القيمة العادلة والتدفقات النقدية.

٤-٢٤ مخاطر الأسعار

هي مخاطر تعرض قيمة الأداة المالية للتقلبات نتيجة التغيرات في أسعار السوق، سواء كانت تلك التغيرات ناتجة عن عوامل محددة للأداة أو مصدرها أو عوامل تؤثر على جميع الأدوات المتداولة في السوق. إن الأدوات المالية للشركة غير معرضة لمخاطر الأسعار.

٥-٢٤ مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر التغير في قيمة الأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن الشركة غير معرضة لمخاطر العملة نظراً لأن معاملات الشركة تتم أساساً بالريال السعودي وهو أيضاً العملة الوظيفية للشركة.

٦-٢٤ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر المتعلقة بعدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها. يتمثل منهج الشركة فيما يتعلق بإدارة السيولة في التأكد، بقدر الإمكان، من أن الشركة سوف تتوفر لها السيولة الكافية للوفاء بمطلوباتها عند استحقاقها، في كل من الظروف العادية والاستثنائية، دون التعرض لخسائر غير مقبولة أو أضرار خطيرة تؤثر على سمعة الشركة. عادةً ما تعمل الشركة على ضمان امتلاكها نقد كافٍ عند الطلب للوفاء بالمصاريف التشغيلية المتوقعة، بما في ذلك أداء الالتزامات المالية؛ ويستثنى من ذلك الأثر المحتمل للظروف القصوى التي لا يمكن توقعها بشكلٍ معقول، مثل الكوارث الطبيعية. بالإضافة إلى ذلك، لدى الشركة تسهيلات ائتمانية.

تقوم الإدارة بتوقع التدفقات النقدية ومراقبة التوقعات المتعاقبة لمتطلبات السيولة لدى الشركة للتأكد من توفر السيولة الكافية لتلبية الاحتياجات التشغيلية مع الاحتفاظ بالقدر الكافي من التسهيلات الائتمانية الملزم بها وغير المسحوبة في جميع الأوقات بحيث لا تخالف الشركة سقفوف الاقتراضات أو التعهدات (كلما اقتضى الأمر) على أي من تسهيلات الاقتراضات. وتضع عملية التوقع في الاعتبار خطط الشركة لتمويل الديون والامتثال بالتعهدات وأهداف المعدلات الداخلية.

شركة راية للتمويل
(شركة مساهمة مقفلة بمساهم واحد)
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(جميع المبالغ بالريالات السعودية ما لم يذكر غير ذلك)

كما في تاريخ قائمة المركز المالي، فإن الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات للشركة هي كما يلي:

حتى سنة واحدة	من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	المجموع
الموجودات المالية - المحملة بعمولة:			
١٧٣,٢٨٩,٩٦٧	١٩٦,٠٩٩,٨٦٦	١٧٦,٣٧٣,٩٦٦	٥٤٥,٧٦٣,٧٩٩
٧٧,٠٠٢,٩٨٢	٣٨,٨٦٣,٣٥٧	١,٤٦٣,٨٠٥	١١٧,٣٣٠,١٤٤
٢٥٠,٢٩٢,٩٤٩	٢٣٤,٩٦٣,٢٢٣	١٧٧,٨٣٧,٧٧١	٦٦٣,٠٩٣,٩٤٣
الموجودات المالية - غير المحملة بعمولة:			
١٦,٤٠٤,٤٠٠	-	-	١٦,٤٠٤,٤٠٠
٢,٠٧٦,٠٢٥	-	-	٢,٠٧٦,٠٢٥
٢٦٨,٧٧٣,٣٧٤	٢٣٤,٩٦٣,٢٢٣	١٧٧,٨٣٧,٧٧١	٦٨١,٥٧٤,٣٦٨
٣٧٢,٨٦٧,٠٢٦	٢٠٨,٩٢٥,٧٨٣	٧٧,٨٢٦,١٠٩	٦٥٩,٦١٨,٩١٨
المطلوبات المالية - المحملة بعمولة:			
٦٤٠,٤٢٠	١,١٤٠,٧٤٢	٢,٩٥٣,٣٤٤	٤,٧٣٤,٥٠٦
١٠٩,٤٣٦,٤٣١	٨٥,٧٥٨,٧٦٥	٨٣٣,٣٥٦	١٩٦,٠٢٨,٥٥٢
١١٠,٠٧٦,٨٥١	٨٦,٨٩٩,٥٠٧	٣,٧٨٦,٧٠٠	٢٠٠,٧٦٣,٠٥٨
المطلوبات المالية - غير المحملة بعمولة:			
٩٤,٢٠٢,٢٢٦	-	-	٩٤,٢٠٢,٢٢٦
٨,٨٩٢,٢٢٤	-	-	٨,٨٩٢,٢٢٤
٢١٣,١٧١,٣٠١	٨٦,٨٩٩,٥٠٧	٣,٧٨٦,٧٠٠	٣٠٣,٨٥٧,٥٠٨
١٧٤,٠٤٨,٦١٥	١٤٤,٧٦٦,٦٠٩	٢٧,٣٨٩,٤٦١	٣٤٦,٢٠٤,٦٨٥
صافي الموجودات (المطلوبات) المالية			
١٤٠,٢١٦,٠٩٨	١٤٨,٠٦٣,٧١٦	١٧٤,٠٥١,٠٧١	٤٦٢,٣٣٠,٨٨٥
(٨٤,٦١٤,٠٢٥)	-	-	(٨٤,٦١٤,٠٢٥)
٥٥,٦٠٢,٠٧٣	١٤٨,٠٦٣,٧١٦	١٧٤,٠٥١,٠٧١	٣٧٧,٧١٦,٨٦٠
١٩٨,٨١٨,٤١١	٦٤,١٥٩,١٧٤	٥٠,٤٣٦,٦٤٨	٣١٣,٤١٤,٢٣٣

شركة راية للتمويل
(شركة مساهمة مقفلة بمساهم واحد)
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(جميع المبالغ بالريالات السعودية ما لم يذكر غير ذلك)

٢٥ ذمم مدينة من عقود الإيجار التمويلي - اتفاقية الشراء والوكالة

وفقاً لشروط اتفاقية الشراء والوكالة، باعت الشركة بعض الذمم المدينة من عقود الإيجار التمويلي إلى مؤسسة مالية خلال ٢٠٢٠. وتواصل الشركة إدارة هذه الذمم المدينة من عقود الإيجار التمويلي التي تم إلغاء إثباتها كوكيل وفقاً لشروط الاتفاقية المبرمة مع المؤسسة المالية (انظر الإيضاح ٧). كما تواصل الشركة إدارة هذه الذمم المدينة المباعة لقاء أتعاب متفق عليها، والتي يتم خصمها مع التكلفة ذات الصلة بتقديم الخدمات إلى هذه الذمم المدينة من عقود الإيجار التمويلي المباعة إلى المؤسسة المالية.

إن المركز القائم للذمم المدينة من عقود الإيجار التمويلي خارج قائمة المركز المالي كما يلي:

٢٠٢٢	٢٠٢١
٤٧,٧٠٠,٤١٥	٦٢,٦٤١,٧١٧
ذمم مدينة من عقود الإيجار التمويلي المباعة وفقاً لاتفاقيات التوريد	
فيما يلي إجمالي آجال استحقاق الذمم المدينة من عقود الإيجار التمويلي المباعة:	
٢٠٢٢	٢٠٢١
١١,٩١١,٤٩١	٥٤,٧٢٢
٤٤,٤٤٩,٤٥٠	٨٠,٤٨٢,٠٢٠
٥٦,٣٦٠,٩٤١	٨٠,٥٣٦,٧٤٢
أقل من سنة واحدة	
سنة واحدة إلى خمس سنوات	

٢٦ صافي التزام الخدمة بموجب اتفاقية الوكالة

بموجب اتفاقية الشراء والوكالة، تم تعيين الشركة من قبل مؤسسة مالية لخدمة الذمم المدينة المباعة لهذه المؤسسة المالية مقابل رسوم الخدمة. تثبت الشركة مبدئياً إما صافي أصل الخدمة أو صافي التزام الخدمة لعقد الخدمة بقيمته العادلة.

يتم تحديد القيمة العادلة لصافي أصل/التزام الخدمة على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المتعلقة برسوم الخدمة المحددة تعاقدياً مطروحاً منها تكاليف الخدمة. إن المحددات الرئيسية للقيمة العادلة لصافي أصل/التزام الخدمة هي معدلات الخصم وتقديرات تكاليف الخدمة ورسوم الخدمة الثابتة. تقوم الإدارة بتقييم تكلفة الخدمة في نهاية كل فترة تقرير. يمكن للتغيرات في واحدة أو مجموعة من هذه الافتراضات أن تؤثر على القيم المقدرة لصافي التزام الخدمة.

٢٧ إدارة مخاطر رأس المال

إن أهداف الشركة من إدارة رأس المال هي الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها من أجل تحقيق عوائد للمساهمين ومنافع لأصحاب المصلحة الآخرين وكذلك الاحتفاظ بهيكل رأس المال المثالي لتخفيض تكلفة رأس المال. تمثل الاقتراضات الاقتراضات طويلة الأجل والقرض من المساهم والمطلوبات الإيجارية. وتقوم الإدارة بتحليل نسبة المديونية كما يلي:

٢٠٢٢	٢٠٢١
٢٠٤,٦٨٥,٣١٣	٢١٥,٦٦٨,٨٥١
١٨٨,٥٥٠,٩٩٣	٢٦٥,١٨٨,٧٣٥
٣٩٣,٢٣٦,٣٠٦	٤٨٠,٨٥٧,٥٨٦
٤٧,٩٥%	٥٥,١٥%
نسبة المديونية (الاقتراض كنسبة من المجموع)	

بالإضافة إلى ذلك، تراقب الشركة إجمالي مبلغ التمويل المقدم من الشركة بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية للبنك المركزي السعودي، والتي تتطلب من الشركات العاملة في مجال التمويل بخلاف العقارات، ألا يتجاوز إجمالي التمويل إلى نسبة رأس المال ما مقداره ثلاثة أضعاف، والتي يتم احتسابها بقسمة صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي وعقود تمويل المراجعة على مجموع حقوق الملكية.

٢٠٢٢	٢٠٢١
٤٧٥,٦٧٦,٣٤٢	٤٠٥,٣٣٨,٣٥٥
٢٠٤,٦٨٥,٣١٣	٢١٥,٦٦٨,٨٥١
٢,٣	١,٩
صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي وتمويل المراجعة	
مجموع حقوق الملكية	
نسبة إجمالي التمويل إلى رأس المال	

٢٨ تاريخ الموافقة على الإصدار

تمت الموافقة على إصدار القوائم المالية المرفقة من قبل مجلس الإدارة في ٢٨ فبراير ٢٠٢٣.

**النظام الأساس لشركة رايه للتمويل شركة شخص واحد
(شركة مساهمة سعودية مقفلة)**

الباب الأول: تأسيس الشركة:

المادة الأولى: التأسيس:

تؤسس طبقاً لأحكام نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/132) وتاريخ 1443/12/01هـ، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار معالي وزير التجارة رقم (284) وتاريخ 1444/06/23هـ، وهذا النظام شركة مساهمة سعودية وفقاً لما يلي:

المادة الثانية: اسم الشركة:

شركة رايه للتمويل شركة شخص واحد (شركة مساهمة سعودية مقفلة)

المادة الثالثة: المركز الرئيس للشركة:

يقع المركز الرئيس للشركة في مدينة الدمام ، ويجوز أن ينشأ لها فروع داخل المملكة أو خارجها بقرار من مجلس الإدارة وذلك بعد الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي السعودي المسبقة.

المادة الرابعة: أغراض الشركة:

إن الأغراض التي تأسست الشركة لأجلها هي:

1. تمويل الأصول الإنتاجية
2. تمويل نشاط المنشآت الصغيرة والمتوسطة
3. الإيجار التمويلي
4. التمويل الاستهلاكي

وتمارس الشركة أغراضها وفق الأنظمة المتبعة وبعد الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات المختصة إن وجدت.

اسم الشركة شركة رايه للتمويل شركة شخص واحد (شركة مساهمة سعودية مقفلة)	النظام الاساسي	وزارة التجارة (إدارة العمليات)
سجل تجاري 2050104609	التاريخ 1446/08/26هـ الموافق 2025/02/25م	 هدى الجاسر

*تم النشر بناء على قرارات الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 2024/12/31م

المادة الخامسة: مدة الشركة:

مدة الشركة (99) سنة هجرية تبدأ من تاريخ قيدها بالسجل التجاري، ويجوز دائماً إطالة هذه المدة بقرار تصدره الجمعية العامة غير العادية قبل انتهاء أجلها بسنة واحدة على الأقل.

الباب الثاني: رأس المال والأسهم

المادة السادسة: رأس المال:

1. حدد رأس مال الشركة المصدر بـ (3300000000) ريال سعودي (ثلاث مائة وثلاثون مليون ريال سعودي) مقسم إلى (330000000) ثلاثة وثلاثون مليون سهم أسمي متساوية القيمة، قيمة كل منها (10) عشرة ريال سعودي وجميعها أسهم عادية نقدية وقيمة المدفوع منه مبلغ (3300000000) ثلاث مائة وثلاثون مليون ريال سعودي.

المادة السابعة: الاكتتاب في الأسهم:

اكتتب المؤسسون في كامل أسهم رأس المال المصدر البالغة (3300000000) ريال سعودي (ثلاث مائة وثلاثون مليون ريال سعودي) مدفوعة بالكامل، وقد اودعت كامل قيمة رأس المال لدى أحد البنوك المرخص لها باسم الشركة تحت التأسيس.

المادة الثامنة: سجل المساهمين:

1. تُعد الشركة سجلاً خاصاً بأسماء المساهمين وجنسياتهم وبياناتهم وأماكن إقامتهم ومهنتهم، وعدد الأسهم التي يملكها كل منهم، وأرقام الأسهم والقدر المدفوع منها، وللشركة أن تتعاقد على إعداد هذا السجل، ويجب حفظه في المملكة.
2. على الشركة تحديث السجل التجاري ببيانات السجل المشار إليه في الفقرة (1) من هذه المادة وأي تعديل يطرأ عليه خلال (خمسة عشر) يوماً من تاريخ قيد الشركة لدى السجل التجاري أو من تاريخ التعديل بحسب الأحوال.

اسم الشركة شركة رايه للتمويل شركة شخص واحد (شركة مساهمة سعودية مغلقة)	النظام الاساسي	وزارة التجارة (إدارة العمليات)
سجل تجاري 2050104609	التاريخ 1446/08/26 هـ الموافق 2025/02/25 م	هدى الجاسر 

*تم النشر بناء على قرارات الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 2024/12/31م

المادة التاسعة: تداول الأسهم:

تتداول أسهم الشركة بالقيد في سجل المساهمين ولا يُعتد بنقل ملكية السهم في مواجهة الشركة أو الغير إلا من تاريخ هذا القيد.

المادة العاشرة: بيع الأسهم الغير مستوفاة القيمة:

1. يلتزم المساهم بدفع المتبقي من قيمة السهم في المواعيد المحددة لذلك، وإذا تخلف عن الوفاء في الموعد المحدد، جاز لمجلس الإدارة- بعد إعلامه وإبلاغه بخطاب مسجل أو بأي وسيلة من وسائل التقنية الحديثة- بيع السهم في المزاد العلني أو السوق المالية على أن يكون للمساهمين الآخرين أولوية في شراء أسهم المساهم المتخلف عن الدفع.
2. تستوفي الشركة من حصيلة البيع المبالغ المستحقة لها وترد الباقي إلى صاحب السهم. وإذا لم تكف حصيلة البيع للوفاء بهذه المبالغ، جاز للشركة أن تستوفي الباقي من جميع أموال المساهم.
3. يُعلق نفاذ الحقوق المتصلة بالأسهم المتخلف عن الوفاء بقيمتها عند انقضاء الموعد المحدد لها إلى حين بيعها أو دفع المستحق منها وفقاً لحكم الفقرة (1) من هذه المادة، وتشمل حق الحصول على نصيب من صافي الأرباح التي يتقرر توزيعها وحق حضور الجمعيات والتصويت على قراراتها. ومع ذلك يجوز للمساهم المتخلف عن الدفع إلى يوم البيع دفع القيمة المستحقة عليه مضافاً إليها المصروفات التي أنفقتها الشركة في هذا الشأن، وفي هذه الحالة يكون للمساهم الحق في طلب الحصول على الأرباح التي تقرر توزيعها.
4. تلغي الشركة شهادة السهم المبيع وفقاً لأحكام هذه المادة، وتعطي المشتري شهادة جديدة بالسهم تحمل الرقم ذاته، وتؤشر في سجل المساهمين بوقوع البيع مع إدراج البيانات اللازمة للمالك الجديد.

اسم الشركة شركة رايه للتمويل شركة شخص واحد (شركة مساهمة سعودية مغلقة)	النظام الاساسي	وزارة التجارة (إدارة العمليات)
سجل تجاري 2050104609	التاريخ 1446/08/26 هـ الموافق 2025/02/25 م	 هدى الجاسر

*تم النشر بناء على قرارات الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 2024/12/31 م

المادة الحادية عشرة: زيادة رأس المال:

1. يجوز بقرار من مجلس إدارة الشركة وبعد الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي السعودي المسبقة، وبعد موافقة الجهات المختصة زيادة رأس المال المصدر في حدود رأس المال المصرح به، على أن يكون رأس المال المصدر قد دُفع بالكامل.
2. للجمعية العامة غير العادية وبعد الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي السعودي المسبقة أن تقرر زيادة رأس مال الشركة بشرط أن يكون رأس المال المصدر قد دفع كاملاً. ولا يشترط أن يكون رأس المال قد دفع بأكمله إذا كان الجزء غير المدفوع منه يعود إلى أسهم صدرت مقابل تحويل أدوات دين أو صكوك تمويلية إلى أسهم ولم تنته بعد المدة المقررة لتحويلها.

المادة الثانية عشرة: تخفيض رأس المال:

1. لمالك رأس المال أن يقرر تخفيض رأس المال بعد الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي السعودي المسبقة كتابة وبعد موافقة الجهات المختصة إذا زاد على حاجة الشركة أو إذا منيت بخسائر. ويجوز في الحالة الأخيرة وحدها تخفيض رأس المال إلى ما دون الحد المنصوص عليه في المادة (التاسعة والخمسين) من نظام الشركات. ولا يصدر قرار التخفيض الا بعد تلاوة تقرير خاص يعده مجلس الإدارة عن الأسباب الموجبة للتخفيض والتزامات الشركة وأثر التخفيض في الوفاء بها، على أن يرفق في شأن هذا البيان تقرير من مراجع حسابات الشركة. إذا كان تخفيض رأس المال نتيجة زيادته على حاجة الشركة، وجبت دعوة الدائنين إلى إبداء اعتراضاتهم- إن وجدت- على التخفيض قبل (خمسة وأربعين) يوماً على الأقل من التاريخ المحدد لعقد اجتماع الجمعية العامة غير العادية لاتخاذ قرار التخفيض، على أن يرفق بالدعوة بيان يوضح مقدار رأس المال قبل التخفيض وبعده، وموعد عقد الاجتماع وتاريخ نفاذ التخفيض، فإن اعترض على التخفيض أي من الدائنين وقدم إلى الشركة مستنداته في الموعد المذكور، وجب على الشركة أن تؤدي إليه دينه إذا كان حالاً أو أن تقدم إليه ضماناً كافياً للوفاء به إذا كان آجلاً.

2. يجب مراعاة المساواة بين المساهمين الحاملين أسهماً من ذات النوع والفئة عند تخفيض رأس المال.

اسم الشركة شركة رايه للتمويل شركة شخص واحد (شركة مساهمة سعودية مقلدة)	النظام الاساسي	وزارة التجارة (إدارة العمليات)
سجل تجاري 2050104609	التاريخ 1446/08/26 هـ الموافق 2025/02/25 م	هدى الجاسر 
		 وزارة التجارة Ministry of Commerce فرع الرياض

*تم النشر بناء على قرارات الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 2024/12/31م

الباب الثالث: مجلس الإدارة

المادة الثالثة عشرة: إدارة الشركة:

بعد استيفاء متطلبات الملاءمة التي يقررها البنك المركزي السعودي والحصول على خطاب عدم ممانعة منه؛ يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من (6) أعضاء ويشترط أن يكونوا أشخاصاً من ذوي الصفة الطبيعية تنتخبهم الجمعية العامة العادية للمساهمين لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات على النحو التالي:

م	الاسم	المنصب
1	عبدالله بن علي بن ابراهيم المجدوعي	رئيس مجلس إدارة
2	يوسف بن علي بن ابراهيم المجدوعي	نائب رئيس مجلس إدارة
3	عمر بن علي بن ابراهيم المجدوعي	عضو مجلس إدارة
4	سوميت كوتيل	عضو مجلس إدارة
5	عبدالله بن ابراهيم المطرف	عضو مجلس إدارة
6	شاغر	-

المادة الرابعة عشرة: انتهاء أو إنهاء عضوية المجلس:

تنتهي عضوية المجلس بانتهاء مدته أو بانتهاء صلاحية العضو لها وفقاً لأي نظام أو تعليمات سارية في المملكة، ويجوز للجمعية العامة (بناء على توصية من مجلس الإدارة) إنهاء عضوية من تغيب عن الأعضاء عن حضور (ثلاثة) اجتماعات متتالية أو (خمس) اجتماعات متفرقة خلال مدة عضويته دون عذر مشروع يقبله مجلس الإدارة. ومع ذلك يجوز للجمعية العامة العادية عزل جميع أعضاء مجلس الإدارة أو بعضهم، وعلى الجمعية العامة العادية في هذه الحالة انتخاب مجلس إدارة جديد أو من يحل محل العضو المعزول (بحسب الأحوال) وذلك وفقاً لأحكام نظام الشركات.

اسم الشركة شركة رايه للتمويل شركة شخص واحد (شركة مساهمة سعودية مغلقة)	النظام الاساسي	وزارة التجارة (إدارة العمليات)
سجل تجاري 2050104609	التاريخ 1446/08/26 هـ الموافق 2025/02/25 م	هدى الجاسر 
		

*تم النشر بناء على قرارات الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 2024/12/31م

المادة الخامسة عشرة: انتهاء مدة مجلس الإدارة أو اعتزال أعضائه أو شغور العضوية:

1. على مجلس الإدارة قبل انتهاء مدة دورته أن يدعو الجمعية العامة العادية إلى الانعقاد لانتخاب مجلس إدارة لدورة جديدة. وإذا تعذر إجراء الانتخاب وانتهت مدة دورة المجلس الحالي، يستمر أعضاؤه في أداء مهماتهم إلى حين انتخاب مجلس إدارة لدورة جديدة، على ألا تتجاوز مدة استمرار أعضاء المجلس المنتهية دورته المدة التي تحددها اللائحة التنفيذية لنظام الشركات.
2. إذا اعتزل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وجب عليهم دعوة الجمعية العامة العادية إلى الانعقاد لانتخاب مجلس إدارة جديد، ولا يسري الاعتزال إلى حين انتخاب المجلس الجديد، على ألا تتجاوز مدة استمرار المجلس المعتزل المدة التي تحددها اللائحة التنفيذية لنظام الشركات.
3. يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يعتزل من عضوية المجلس بموجب إبلاغ مكتوب يوجهه إلى رئيس المجلس، وإذا اعتزل رئيس المجلس وجب أن يوجه الإبلاغ إلى باقي أعضاء المجلس وأمين سر المجلس، ويعد الاعتزال نافذاً -في الحالتين- من التاريخ المحدد في الإبلاغ، بشرط أن يكون ذلك الإعتزال في وقت مناسب والا كان المعتزل مسؤولاً قبل الشركة عما يترتب على الاعتزال من أضرار.
4. إذا شغل مركز أحد أعضاء مجلس إدارة لوفاة أي من أعضائه أو اعتزاله ولم ينتج عن هذا الشغور إخلال بالشروط اللازمة لصحة انعقاد المجلس بسبب نقص عدد أعضائه عن الحد الأدنى، فللمجلس بعد استيفاء متطلبات الملاءمة التي يقرها البنك المركزي السعودي والحصول على خطاب عدم ممانعة منه؛ أن يعين (موقتاً) في المركز الشاغر من تتوافر فيه الخبرة والكفاية، على أن يبلغ بذلك السجل التجاري، خلال (خمس عشرة) يوماً من تاريخ التعيين، وأن يعرض التعيين على الجمعية العامة العادية في أول اجتماع لها، ويكمل العضو المعين مدة سلفه.
5. إذا لم تتوافر الشروط اللازمة لصحة انعقاد مجلس الإدارة بسبب نقص عدد أعضائه عن الحد الأدنى المنصوص عليه في نظام الشركات أو في هذا النظام، وجب على باقي

اسم الشركة شركة رايه للتمويل شركة شخص واحد (شركة مساهمة سعودية مقلدة)	النظام الاساسي	وزارة التجارة (إدارة العمليات)
سجل تجاري 2050104609	التاريخ 1446/08/26 هـ الموافق 2025/02/25 م	هدى الجاسر 

*تم النشر بناء على قرارات الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 2024/12/31م

الأعضاء دعوة الجمعية العامة العادية إلى الانعقاد خلال (ستين) يومًا لانتخاب العدد اللازم من الأعضاء.

المادة السادسة عشرة: صلاحيات المجلس:

بما لا يتعارض مع ما ورد ضمن أنظمة التمويل ولوائحها التنفيذية ومع مراعاة الاختصاصات المقررة للجمعية العامة، يكون لمجلس الإدارة أوسع السلطات في إدارة الشركة بما يحقق أغراضها

وله حق الاشتراك في شركات مماثله بموافقة البنك المركزي السعودي كما يكون له في حدود اختصاصه أن يفوض واحد أو أكثر من أعضائها أو من الغير في مباشرة عمل معين أو أعمال معينة كما له الحق في تصريف أمورها والتصرف في أصولها وممتلكاتها وعقاراتها إلا أنه لا يجوز لمجلس الإدارة بيع عقارات الشركة أو رهنها إلا بموافقة الجمعية العامة وموافقة البنك المركزي السعودي مع مراعاة الشروط التالية :

- 1- أن يحدد المجلس في قرار البيع الأسباب والمبررات له.
- 2- أن يكون البيع مقارنا لسعر المثل.
- 3- أن يكون البيع حاضرا إلا في الحالات التي يقودها المجلس وبضمانات كافية.
- 4- ألا يترتب على ذلك التصرف توقف بعض أنشطة الشركة أو تحميلها بالتزامات أخرى

ولمجلس الإدارة صلاحية إعطاء الضمانات للغير وعقد القروض مع صناديق ومؤسسات التمويل مهما بلغت مدتها والقروض التجارية التي لا تتجاوز أجلها مدة الشركة مع مراعاة الشروط التالية لعقد القروض التي تتجاوز أجلها ثلاثة سنوات:

- 1- أن تراعى في شروط القرض والضمانات المقدم له عدم الإضرار بالشركة ومساهميها والضمانات العامة للدائنين.
- 2- أن يحدد مجلس الإدارة في قراره أوجه استخدام القرض وكيفية سداه

كما يكون لمجلس الإدارة حق الصلح والتنازل والتعاقد والالتزام والارتباط باسم الشركة ونياية عنها وله الحق في:

1. يحق لمجلس إدارة الشركة اتخاذ قرار بإبراء ذمة المدينين من المبالغ المستحقة عليهم بالكامل كما يحق للمجلس التفويض فيها.

اسم الشركة شركة رايه للتمويل شركة شخص واحد (شركة مساهمة سعودية مغلقة)	النظام الأساسي	وزارة التجارة (إدارة العمليات)
سجل تجاري 2050104609	التاريخ 1446/08/26 هـ الموافق 2025/02/25 م	هدى الجاسر 
		

*تم النشر بناء على قرارات الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 2024/12/31 م

2. ان لا يكون الابرء متعلق بابرء ذمة احد اعضاء المجلس او الشركاء في الشركة او احد الاطراف ذوي العلاقة بالشركة سواء كانت العلاقة بطريقة مباشرة او غير مباشرة.

3. يحق لمجلس الإدارة إعدام الديون الغير قابلة للتحصيل كاملة وفقاً لما يحقق مصلحة الشركة، وذلك بعد اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة لتحصيلها على ان يدون محضر/قرار مجلس الإدارة وحيثيات قراره تلك التفاصيل كما يحق للمجلس التفويض فيها.

4. ان لا يكون إعدام الديون الغير قابلة للتحصيل متعلق بأحد اعضاء المجلس او الشركاء في الشركة او احد الاطراف ذوي العلاقة بالشركة سواء كانت العلاقة بطريقة مباشرة او غير مباشرة.

5. يحق لمجلس الإدارة إعفاء الديون عند إفلاس المدين او عجزه المالي على ان يدون محضر/قرار مجلس الإدارة وحيثيات قراره تلك التفاصيل كما يحق للمجلس التفويض فيها.

6. ان لا يكون إعفاء الديون عند إفلاس المدين او عجزه المالي متعلق بأحد اعضاء المجلس او الشركاء في الشركة او احد الاطراف ذوي العلاقة بالشركة سواء كانت العلاقة بطريقة مباشرة او غير مباشرة.

كما يحق لمجلس الإدارة الرهن وقبول الرهن والاضافة والتعديل عليه وتملك العقارات فيما يخص العقارات ويكون للمجلس أيضا في حدود اختصاصه ان يفوض عضوا واحدا او اكثر من اعضاءه او من الغير في مباشرة عمل او اعمال معينه.

ويشترط حصول مجلس الإدارة على موافقة الجمعية العامة عند بيع أصول تتجاوز قيمتها (خمسين في المائة) من قيمة مجموع أصولها سواء تم البيع من خلال صفقة واحدة أو عدة صفقات، وفي هذه الحالة تعتبر الصفقة التي تؤدي إلى تجاوز نسبة (خمسين في المائة) من قيمة الأصول هي الصفقة التي يلزم موافقة الجمعية العامة عليها، وتحسب هذه النسبة من تاريخ أول صفقة تمت خلال (الاثني عشر) شهراً السابقة.

اسم الشركة شركة رايه للتمويل شركة شخص واحد (شركة مساهمة سعودية مغلقة)	النظام الاساسي	وزارة التجارة (إدارة العمليات)
سجل تجاري 2050104609	التاريخ 1446/08/26 هـ الموافق 2025/02/25 م	 هدى الجاسر

*تم النشر بناء على قرارات الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 2024/12/31م

ولمجلس الإدارة في حدود اختصاصه أن يفوض عضواً واحداً أو أكثر من أعضائه أو من الغير في مباشرة عمل أو أعمال معينة.

المادة السابعة عشرة: مكافأة أعضاء المجلس:

1. في حدود ما نص عليه نظام الشركات ولوائحه، ويجب أن يشتمل تقرير مجلس الإدارة إلى مالك رأس المال على بيان شامل لكل ما حصل عليه أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية من مكافآت وبدل مصروفات وغير ذلك من المزايا، وأن يشتمل كذلك على بيان ما قبضه أعضاء المجلس بوصفهم عاملين أو إداريين أو ما قبضوه نظير أعمال فنية أو إدارية أو استشارات وأن يشتمل أيضاً على بيان بعدد جلسات المجلس وعدد الجلسات التي حضرها كل عضو من تاريخ آخر اجتماع للجمعية العامة

2. يجب أن يشتمل تقرير مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة العادية في اجتماعها السنوي على بيان شامل لكل ما حصل عليه أو استحق الحصول عليه كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية من مكافآت وبدل حضور الجلسات وبدل مصروفات وغير ذلك من المزايا. وأن يشتمل كذلك على بيان ما قبضه أعضاء المجلس بوصفهم عاملين أو إداريين أو ما قبضوه نظير أعمال فنية أو إدارية أو استشارات، وأن يشتمل أيضاً على بيان بعدد جلسات المجلس وعدد الجلسات التي حضرها كل عضو.

المادة الثامنة عشر: صلاحيات الرئيس والنائب والعضو المنتدب وأمين السر:

1. بعد الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي السعودي المسبقة كتابةً وبعد موافقة الجهات المختصة، يعين مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس ويجوز له أن يعين من بين أعضائه عضواً منتدباً، ولا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي بالشركة، كما يعين مجلس الإدارة رئيساً تنفيذياً من أعضائه أو من غيرهم وذلك بعد الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي السعودي المسبقة.

اسم الشركة شركة رايه للتمويل شركة شخص واحد (شركة مساهمة سعودية مغلقة)	النظام الاساسي	وزارة التجارة (إدارة العمليات)
سجل تجاري 2050104609	التاريخ 1446/08/26 هـ الموافق 2025/02/25 م	هدى الجاسر 

*تم النشر بناء على قرارات الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 2024/12/31 م

ويختص رئيس المجلس أو نائبة أو أي عضو من مجلس الإدارة مجتمعين بعد موافقة المجلس بما لا يتعارض مع ما ورد ضمن أنظمة التمويل ولوائحها التنفيذية ومع مراعاة الاختصاصات المقررة للجمعية العامة في تمثيل الشركة تجاه الغير وأمام الجهات الحكومية والقضائية بما في ذلك ديوان المظالم والمحاكم بكافة أنواعها ودرجاتها والهيئات العمالية وهيئات التحكيم وكتاب العدل والمرافعة والمدافعة والمخاصمة.

التوقيع نيابة عن الشركة على أية عقود أو قروض غير ربوية كما يكون له الحق في شراء أية أصول أو ممتلكات أو معدات أو مكائن وعموما كل ما يدخل ضمن أنشطة الشركة بعد موافقة المجلس.

فتح الحسابات البنكية بكافة أنواعها والسحب والصرف والقبض والإيداع لأموال الشركة لدى البنوك أو المدينين أو الدائنين أو لدى الشركات المالية أو الصناديق الاستثمارية أو صناديق الاقتراض بعد موافق المجلس ووفقا للضوابط الشرعية.

كما يحق له فيما يخص العقارات الرهن وقبول الرهن وفك الرهن والإضافة والتعديل عليه وتملك العقارات والحق في التوقيع على العقود والصكوك وإجراءات الإفراغ أمام كاتب العدل وأمام الجهات الرسمية.

الحق في تعيين وفصل كبار المدراء والموظفين والعمال العاديين وله الحق في صرف حقوقهم النظامية أو التعاقدية وفقا للإجراءات النافذة في الشركة.

الحق في تسوية أي منازعات أو التصدي لها أصالة أو تعيين الوكلاء أو المحامين اللازمين لذلك أمام كافة الجهات القضائية والتنفيذية والهيئات التحكيمية المحلية والدولية.

التوقيع نيابة عن الشركة من قبل رئيس مجلس الإدارة أو نائبة أو أي عضو من مجلس الإدارة مجتمعين بعد موافقة المجلس على طلب التسهيلات البنكية والائتمانية والتمويلية والقروض التجارية والإسلامية والسندات لأمر وتوثيق المديونيات والأوراق التجارية ورهن أموال وممتلكات الشركة لقاء التسهيلات الممنوحة للشركة لو للغير وحق التوقيع نيابة عن الشركة في كفالتها المالية والاعتبارية وضماتها للتسهيلات الممنوحة للغير على ألا تتحمل الشركة تعرضا لطرف ذي علاقة إلا على أساس تجاري وبعد الحصول على ضمان كاف بحيث لا تتجاوز نسبة التمويل 60% من قيمة الضمان على الأكثر وفي حالة زيادة مبلغ الضمان عن خمسمائة ألف ريال يكون قرار التمويل بموافقة أعضاء مجلس الإدارة بالإجماع.

اسم الشركة شركة رايه للتمويل شركة شخص واحد (شركة مساهمة سعودية مغلقة)	النظام الأساسي	وزارة التجارة (إدارة العمليات)
سجل تجاري 2050104609	التاريخ 1446/08/26 هـ الموافق 2025/02/25 م	 هدى الجاسر

*تم النشر بناء على قرارات الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 2024/12/31 م

ولمجلس الإدارة الحق في تعيين مدير او رئيس تنفيذي للشركة من خارج الإدارة وتحديد صلاحياته وذلك لإدارة الشؤون اليومية للشركة.

ولرئيس مجلس الإدارة أو نائبه منفردين الحق في انشاء وفتح الفروع وتسجيلها وتصفياتها وشطبها والمشاركة في شركات التمويل والتوقيع على عقد التأسيس بعد موافقة البنك المركزي السعودي على ذلك. ويجوز لرئيس المجلس أو نائبه توكيل او تفويض الغير او العضو المنتدب في حدود اختصاصه وصلاحياته للقيام في مباشرة عمل او أعمال معينة وللوكيل الحق في توكيل الغير ولرئيس المجلس أو نائبه الغاء التفويض او التوكيل جزئيا او كليا.

كما يختص العضو المنتدب بإدارة الاعمال اليومية للشركة ويرفع تقارير بها للمجلس ويتمتع العضو المنتدب بكافة الصلاحيات المخولة له حسب القوانين والانظمة وله حق اتخاذ كافة القرارات التي يوجهها له مجلس الإدارة ويعين مجلس الإدارة أمين سر يختاره من بين أعضائه أو من غيرهم ويختص أمين السر بتسجيل محاضر اجتماعات مجلس الإدارة وتدوين القرارات الصادرة عن هذه الاجتماعات وحفظها، إلى جانب ممارسة الاختصاصات الأخرى التي يوكلها إليه مجلس الإدارة تحدد مكافأته بمبلغ ١٠ ألف ريال عن كل جلسة ، ولا تزيد مدة رئيس المجلس ونائبه والعضو المنتدب وأمين السر عضو مجلس الإدارة على مدة عضوية كل منهم في المجلس، ويجوز إعادة انتخابهم للمجلس في أي وقت أن يعزلهم أو أيا منهم دون إخلال بحق من عزل في التعويض إذا وقع العزل لسبب غير مشروع أو في وقت غير مناسب. وتكون المكافأة التي يحصل عليها كل منهم بالإضافة الى المكافأة المقررة لأعضاء مجلس الإدارة.

ولرئيس مجلس الإدارة أن يفوض (بقرار مكتوب) بعض صلاحياته إلى غيره من أعضاء المجلس أو من الغير لمباشرة عمل أو أعمال معينة.

ويحل نائب رئيس مجلس الإدارة محل رئيس مجلس الإدارة عند غيابه في الحالات التي يكون فيها لمجلس الإدارة نائب للرئيس.

ولا تزيد مدة رئيس المجلس ونائبه والعضو المنتدب وأمين السر عضو مجلس الإدارة على مدة عضوية كل منهم في المجلس، ولمجلس الإدارة أن يعفي رئيس المجلس، ونائبه، والعضو المنتدب، والرئيس التنفيذي، وأمين السر، أو أيًا منهم، من تلك المناصب، ولا يترتب على ذلك إعفاؤهم من عضويتهم في مجلس الإدارة.

اسم الشركة شركة رايه للتمويل شركة شخص واحد (شركة مساهمة سعودية مغلقة)	النظام الاساسي	وزارة التجارة (إدارة العمليات)
سجل تجاري 2050104609	التاريخ 1446/08/26 هـ الموافق 2025/02/25 م	هدى الجاسر 

*تم النشر بناء على قرارات الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 2024/12/31م

المادة التاسعة عشر: اجتماعات المجلس:

1. يجتمع مجلس الإدارة (أربع) مرات على الأقل في السنة بدعوة من رئيسه وتكون الدعوة خطية أو بأي من وسائل الاتصال. ويجب على رئيس المجلس دعوة المجلس إلى الاجتماع متى طلب إليه ذلك اثنان من الأعضاء.
2. يحدد مجلس الإدارة مكان عقد اجتماعاته، ويجوز عقدها باستخدام وسائل التقنية الحديثة.

المادة العشرون: اجتماع المجلس وقراراته:

1. لا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحاً إلا إذا حضره عدد 50% على الأقل ويجوز لعضو مجلس الإدارة ان ينوب عنه غيره من الاعضاء في حضور اجتماعات المجلس طبقاً للضوابط الآتية:
 - لايجوز لعضو مجلس الإدارة أن ينوب عن أكثر من عضو واحد في حضور ذات الاجتماع
 - أن تكون الإنابة ثابتة بالكتابة
 - لا يجوز للنائب التصويت على القرارات التي يحظر النظام على المنيب التصويت.
2. تصدر قرارات المجلس بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين أو الممثلين فيه. (وعند تساوي الآراء يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة).
3. يسري قرار مجلس الإدارة من تاريخ صدوره، ما لم ينص فيه على سريانه بوقت آخر أو عند تحقق شروط معينة.

المادة الحادية والعشرون: إصدار قرارات المجلس في الأمور العاجلة:

لمجلس الإدارة أن يصدر قراراته في الأمور العاجلة بعرضها على جميع الأعضاء بالتمرير، ما لم يطلب أحد الأعضاء- كتابة- اجتماع المجلس للمداولة فيها. وتصدر تلك القرارات بموافقة أغلبية أصوات أعضائه، وتعرض هذه القرارات على المجلس في أول اجتماع تالٍ له لإثباتها في محضر ذلك الاجتماع، وعلى كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الذي تكون له مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة في أي أمر أو اقتراح معروض على المجلس أو اللجان المنبثقة أن يبلغ المجلس أو اللجنة طبيعة مصلحته في الأمر المعروض، وعليه - دون استبعاده

اسم الشركة شركة رايه للتمويل شركة شخص واحد (شركة مساهمة سعودية مقلدة)	النظام الاساسي	وزارة التجارة (إدارة العمليات)
سجل تجاري 2050104609	التاريخ 1446/08/26 هـ الموافق 2025/02/25 م	هدى الجاسر 

*تم النشر بناء على قرارات الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 2024/12/31م

من العدد اللازم لصحة الاجتماع - الامتناع عن الاشتراك في المداولات والتصويت في المجلس أو اللجنة فيما يتعلق بالأمر أو الاقتراح.

المادة الثانية والعشرون: مداولات المجلس:

1. تثبت مداولات مجلس الإدارة وقراراته في محاضر يعدها أمين السر ويوقعها رئيس الاجتماع وأعضاء مجلس الإدارة الحاضرون وأمين السر.
2. تدون المحاضر في سجل خاص يوقعه رئيس مجلس الإدارة وأمين السر.
3. يجوز استخدام وسائل التقنية الحديثة للتوقيع وإثبات المداولات والقرارات وتدوين المحاضر.

الباب الرابع: جمعيات المساهمين

المادة الثالثة والعشرون: اجتماع الجمعية العامة للمساهمين:

1. يرأس اجتماع الجمعية العامة للمساهمين رئيس مجلس الإدارة أو نائبه عند غيابه، أو من ينتدبه مجلس الإدارة من بين أعضائه عند غيابهما، وفي حال تعذر ذلك يرأس الجمعية العامة من ينتدبه المساهمون من بين أعضاء المجلس أو من غيرهم عن طريق التصويت.
2. لكل مساهم حق حضور اجتماع الجمعية العامة، وله في ذلك أن يوكل عنه شخصاً آخر من غير أعضاء مجلس الإدارة.
3. يجوز عقد اجتماع الجمعية العامة واشتراك المساهم في المداولات والتصويت على القرارات بواسطة وسائل التقنية الحديثة.

المادة الرابعة والعشرون: دعوة الجمعيات:

1. تنعقد الجمعيات العامة والخاصة بدعوة من مجلس الإدارة، وعلى مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة العادية للانعقاد خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ طلب مراجع الحسابات أو مساهم أو أكثر يمثلون (عشرة في المائة) من أسهم الشركة التي لها حقوق تصويت على الأقل، ويجوز لمراجع الحسابات دعوة الجمعية العامة العادية إلى الانعقاد إذا لم يوجه المجلس الدعوة خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ طلب مراجع الحسابات.

اسم الشركة شركة رايه للتمويل شركة شخص واحد (شركة مساهمة سعودية مغلقة)	النظام الاساسي	وزارة التجارة (إدارة العمليات)
سجل تجاري 2050104609	التاريخ 1446/08/26 هـ الموافق 2025/02/25 م	هدى الجاسر 
		 وزارة التجارة Ministry of Commerce فرع الرياض

*تم النشر بناء على قرارات الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 2024/12/31 م

2. يجب أن يبين الطلب المشار إليه في الفقرة (1) من هذه المادة المسائل المطلوب أن يصوت عليها المساهمون.
3. يكون توجيه الدعوة لانعقاد الجمعية قبل الميعاد المحدد له (بواحد وعشرين) يومًا على الأقل وفقًا لأحكام النظام، مع مراعاة الآتي:
- أ. إبلاغ المساهمين بخطابات مسجلة على عناوينهم الواردة في سجل المساهمين، أو الإعلان عن الدعوة من خلال وسائل التقنية الحديثة.
- ب. إرسال صورة من الدعوة وجدول الأعمال إلى السجل التجاري.
4. يجب أن تتضمن الدعوة إلى اجتماع الجمعية على الأقل، ما يأتي:
- أ. بيان صاحب الحق في حضور اجتماع الجمعية وحقه في إنابة من يختاره من غير أعضاء مجلس الإدارة، وبيان حق المساهم في مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجمعية وتوجيه الأسئلة وكيفية ممارسة حق التصويت.
- ب. مكان عقد الاجتماع وتاريخه وموعده.
- ج. نوع الجمعية سواء كانت جمعية عامة أو خاصة.
- د. جدول أعمال الاجتماع متضمنًا البنود المطلوب تصويت المساهمين عليها.

المادة الخامسة والعشرون: نصاب اجتماع الجمعية العامة العادية:

1. لا يكون انعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية صحيحًا إلا بحضور المالك أو من يوكله.
2. إذا لم يتوافر النصاب اللازم لعقد اجتماع الجمعية العامة العادية وفق الفقرة (1) من هذه المادة، توجه الدعوة إلى اجتماع ثانٍ يعقد بالأوضاع ذاتها المنصوص عليها في المادة (الحادية والتسعين) من نظام الشركات خلال (الثلاثين) يومًا التالية للتاريخ المحدد لانعقاد الاجتماع السابق. ومع ذلك، يجوز عقد الاجتماع الثاني بعد ساعة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد الاجتماع الأول، بشرط أن تتضمن الدعوة إلى عقد الاجتماع الأول ما يفيد إمكانية عقد ذلك الاجتماع. وفي جميع الأحوال، يكون الاجتماع الثاني صحيحًا أيًا كان عدد الأسهم التي لها حقوق تصويت الممثلة فيه.

اسم الشركة شركة رايه للتمويل شركة شخص واحد (شركة مساهمة سعودية مغلقة)	النظام الاساسي	وزارة التجارة (إدارة العمليات)
سجل تجاري 2050104609	التاريخ 1446/08/26 هـ الموافق 2025/02/25 م	 وزارة التجارة Ministry of Commerce فرع الرياض
	هدى الجاسر	

*تم النشر بناء على قرارات الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 2024/12/31 م

المادة السادسة والعشرون: نصاب اجتماع الجمعية العامة غير العادية:

1. لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحاً إلا بحضور المالك أو من يوكله.
2. إذا لم يتوافر النصاب اللازم لعقد اجتماع الجمعية العامة غير العادية وفق الفقرة (1) من هذه المادة، توجه الدعوة إلى اجتماع ثانٍ يعقد بالأوضاع ذاتها المنصوص عليها في المادة (الحادية والتسعين) من نظام الشركات. ومع ذلك يجوز عقد الاجتماع الثاني بعد ساعة من انتهاء المدة المحددة لعقد الاجتماع الأول، بشرط أن تتضمن الدعوة إلى عقد الاجتماع الأول ما يفيد إمكانية عقد ذلك الاجتماع. وفي جميع الأحوال، يكون الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره عدد من المساهمين يمثل (ربع) أسهم الشركة التي لها حقوق تصويت على الأقل.
3. إذا لم يتوافر النصاب اللازم لعقد الاجتماع الثاني، وجهت دعوة إلى اجتماع ثالث يعقد بالأوضاع ذاتها المنصوص عليها في المادة (الحادية والتسعين) من نظام الشركات، ويكون الاجتماع الثالث صحيحاً أيّاً كان عدد الأسهم التي لها حقوق تصويت الممثلة فيه.

المادة السابعة والعشرون: التصويت في الجمعيات:

- (1) لكل مكتتب صوت عن كل سهم يمثله في الجمعية التأسيسية ولكل مساهم صوت عن كل سهم في الجمعيات العامة ويجب استخدام التصويت التراكمي في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
- (2) لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية التي تتعلق بالأعمال والعقود، التي لهم فيها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة أو التي تنطوي على تعارض مصالح.

المادة الثامنة والعشرون: قرارات الجمعيات:

1. تصدر قرارات الجمعية العامة العادية بموافقة أغلبية حقوق التصويت الممثلة في الاجتماع.
2. تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بموافقة (ثلاثي) حقوق التصويت الممثلة في الاجتماع، إلا إذا كان القرار متعلقاً بزيادة رأس المال، أو تخفيضه، أو بإطالة مدة الشركة

اسم الشركة شركة رايه للتمويل شركة شخص واحد (شركة مساهمة سعودية مغلقة)	النظام الاساسي	وزارة التجارة (إدارة العمليات)
سجل تجاري 2050104609	التاريخ 1446/08/26 هـ الموافق 2025/02/25 م	هدى الجاسر 

*تم النشر بناء على قرارات الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 2024/12/31 م

أو بحلها قبل انقضاء المدة المحددة في نظامها الأساس أو باندماجها مع شركة أخرى أو تقسيمها إلى شركتين أو أكثر، فلا يكون صحيحاً إلا إذا صدر بموافقة (ثلاثة أرباع) حقوق التصويت الممثلة في الاجتماع. ولا يكون القرار نافذاً إلا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي السعودي عليه.

المادة التاسعة والعشرون: المناقشة في الجمعيات:

للمالك أو من يوكله حق مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة وتوجيه الأسئلة في شأنها إلى أعضاء مجلس الإدارة ومراجع الحسابات. ويجب على مجلس الإدارة أو مراجع الحسابات عن أسئلة المساهمين بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة للضرر. فإذا رأى أحد المساهمين أن الرد على سؤاله غير كافٍ، احتكم إلى الجمعية العامة، وكان قرارها في هذا الشأن نافذاً.

المادة الثلاثون: إعداد محاضر الجمعيات

يحرر باجتماع الجمعية محضر يتضمن عدد المساهمين الحاضرين بالأصالة أو النيابة، وعدد الأسهم التي في حيازتهم بالأصالة أو النيابة، وعدد الأصوات المقررة لها، والقرارات التي اتخذت، وعدد الأصوات التي وافقت عليها أو عارضتها، وخلاصة وافية للمناقشات التي دارت في الاجتماع. وتدون المحاضر بصفة منتظمة عقب كل اجتماع في سجل خاص يوقعه رئيس الجمعية وأمين سرها وجامعو الأصوات.

المادة الحادية والثلاثون: إصدار قرارات الجمعيات العامة بالتمرير:

1. يكون لرئيس مجلس الإدارة اقتراح إصدار قرار الجمعية العامة بعرضه على المساهمين بالتمرير، دون الحاجة إلى انعقادها ما لم يطلب أي من المساهمين كتابة- اجتماع الجمعية العامة للمداولة فيه. ومع ذلك، يشترط لإصدار قرارات الجمعية العامة المتعلقة بانتخاب أعضاء مجلس إدارة الشركة وعزلهم، وتعيين وعزل مراجع حسابات الشركة إن وجد، والاطلاع على القوائم المالية للسنة المالية المنقضية ومناقشتها، انعقاد الجمعية العامة وفقاً للأحكام ذات الصلة.

اسم الشركة شركة رايه للتمويل شركة شخص واحد (شركة مساهمة سعودية مغلقة)	النظام الاساسي	وزارة التجارة (إدارة العمليات)
سجل تجاري 2050104609	التاريخ 1446/08/26 هـ الموافق 2025/02/25 م	هدى الجاسر 

*تم النشر بناء على قرارات الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 2024/12/31 م

2. يشترط لصحة القرار المقترح إصداره وفقاً للفقرة (1) من هذه المادة، أن ترسله الشركة مرفقاً به الوثائق ذات العلاقة إلى جميع المساهمين، مع بيان ما يتعين على المساهم اتباعه للموافقة عليه والتاريخ الذي يتعين فيه صدوره.
3. تصدر قرارات الجمعية العامة بالتمرير وفقاً للآتي:
- أ. القرار الذي يدخل في اختصاص الجمعية العامة العادية: يصدر بموافقة مساهم أو أكثر يمثلون أغلبية حقوق التصويت.
- ب. القرار الذي يدخل في اختصاص الجمعية العامة غير العادية: يصدر بموافقة مساهم أو أكثر يمثلون نسبة (خمسة وسبعين في المائة) من حقوق التصويت،
4. تثبت قرارات الجمعية العامة الصادرة بالتمرير وفقاً لما ورد في الفقرة (3) من هذه المادة في محاضر وتدون في السجل الخاص المنصوص عليه في المادة (السابعة والتسعين) من نظام الشركات.

الباب الخامس: مراجع الحسابات

المادة الثانية والثلاثون: تعيين مراجع حسابات الشركة وعزله واعتزاله:

1. بعد الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي السعودي المسبقة، يكون للشركة مراجع حسابات (أو أكثر) من بين المراجعين المرخص لهم في المملكة يعينه ويحدد أتعابه ومدة عمله ونطاقه الجمعية العامة، ويجوز إعادة تعيينه. بشرط ألا تتجاوز مدة تعيينه المدة وفقاً للأحكام المقررة نظاماً.
2. يجوز بموجب قرار تتخذه الجمعية العامة عزل مراجع الحسابات، ويجب على رئيس مجلس الإدارة إبلاغ الجهة المختصة بقرار العزل وأسبابه، وذلك خلال مدة لا تتجاوز (خمسة) أيام من تاريخ صدور القرار.
3. لمراجع الحسابات أن يعتزل مهمته بموجب إبلاغ مكتوب يقدمه إلى الشركة، وتنتهي مهمته من تاريخ تقديمه أو في تاريخ لاحق يحدده في الإبلاغ، وذلك دون إخلال بحق الشركة في التعويض عن الضرر الذي يلحق بها إذا كان له مقتض. ويلتزم مراجع الحسابات المعتزل بأن يقدم إلى الشركة والجهة المختصة- عند تقديم الإبلاغ- بياناً بأسباب اعتزاله، ويجب على مجلس

اسم الشركة شركة رايه للتمويل شركة شخص واحد (شركة مساهمة سعودية مغلقة)	النظام الاساسي	وزارة التجارة (إدارة العمليات)
سجل تجاري 2050104609	التاريخ 1446/08/26 هـ الموافق 2025/02/25 م	 وزارة التجارة Ministry of Commerce فرع الرياض
	هدى الجاسر	

*تم النشر بناء على قرارات الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 2024/12/31م

الإدارة دعوة الجمعية العامة إلى الانعقاد للنظر في أسباب الاعتزال وتعيين مراجع حسابات آخر وتحديد أتعابه ومدة عمله ونطاقه.

المادة الثالثة والثلاثون: صلاحيات مراجع الحسابات:

لمراجع الحسابات - في أي وقت- الاطلاع على وثائق الشركة وسجلاتها المحاسبية والمستندات المؤيدة لها، وله طلب البيانات والإيضاحات التي يرى ضرورة الحصول عليها للتحقق من أصول الشركة والتزاماتها وغير ذلك مما يدخل في نطاق عمله. وعلى مجلس الإدارة تمكينه من أداء واجبه، وإذا صادف مراجع الحسابات صعوبة في هذا الشأن أثبت ذلك في تقرير يقدم إلى مجلس الإدارة. فإذا لم ييسر مجلس الإدارة عمل مراجع الحسابات، وجب عليه أن يطلب منهم دعوة الجمعية العامة إلى الانعقاد للنظر في الأمر. ويجوز لمراجع الحسابات توجيه هذه الدعوة إذا لم يوجهها مجلس الإدارة خلال (ثلاثين) يومًا من تاريخ طلب مراجع الحسابات.

الباب السادس: مالية الشركة وتوزيع الأرباح

المادة الرابعة والثلاثون: السنة المالية:

تبدأ السنة المالية للشركة من أول شهر يناير وتنتهي بنهاية شهر ديسمبر من كل سنة على أن تبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ قيدها بالسجل التجاري وحتى نهاية شهر ديسمبر من السنة التالية.

المادة الخامسة والثلاثون: الوثائق المالية:

1. يجب على مجلس الإدارة في نهاية كل سنة مالية للشركة أن يعدّ القوائم المالية للشركة وتقريرًا عن نشاطها ومركزها المالي عن السنة المالية المنقضية، ويضمّن هذا التقرير الطريقة المقترحة لتوزيع الأرباح. ويضع المجلس هذه الوثائق تحت تصرف مراجع الحسابات إن وجد، قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة العادية السنوية (بخمسة وأربعين) يومًا على الأقل.

اسم الشركة شركة رايه للتمويل شركة شخص واحد (شركة مساهمة سعودية مغلقة)	النظام الاساسي	وزارة التجارة (إدارة العمليات)
سجل تجاري 2050104609	التاريخ 1446/08/26 هـ الموافق 2025/02/25 م	هدى الجاسر 

*تم النشر بناء على قرارات الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 2024/12/31م

2. يجب أن يوقع رئيس مجلس إدارة الشركة ورئيسها التنفيذي، ومديرها المالي إن وجد، الوثائق المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة، وتودع نسخ منها في مركز الشركة الرئيس تحت تصرف المساهمين.
3. على رئيس مجلس الإدارة أن يزود المساهمين بالقوائم المالية للشركة وتقرير مجلس الإدارة، بعد توقيعها، وتقرير مراجع الحسابات إن وجد، ما لم تنشر في أي من وسائل التقنية الحديثة، وذلك قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة العادية السنوية (بواحد وعشرين) يوماً على الأقل، وعليه أيضاً إيداع هذه الوثائق وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لنظام الشركات.

المادة السادسة والثلاثون: تكوين الاحتياطات:

1. للجمعية العامة العادية- عند تحديد نصيب الأسهم في صافي الأرباح- أن تقرر تكوين احتياطات، وذلك بالقدر الذي يحقق مصلحة الشركة أو يكفل توزيع أرباح ثابتة- قدر الإمكان- على المساهمين. وللجمعية المذكورة كذلك أن تقتطع من صافي الأرباح مبالغ لتحقيق أغراض اجتماعية لعاملي الشركة.
2. تحدد الجمعية العامة النسبة التي يجب توزيعها على المساهمين من الأرباح الصافية بعد خصم الاحتياطات إن وجدت.

المادة السابعة والثلاثون: استحقاق الأرباح:

يستحق المساهم حصته في الأرباح وفقاً لقرار الجمعية العامة الصادر في هذا الشأن، ويبين القرار تاريخ الاستحقاق وتاريخ التوزيع. وتكون أحقية الأرباح لمالكي الأسهم المسجلين في سجلات المساهمين في نهاية اليوم المحدد للاستحقاق. ويجب على مجلس الإدارة أن ينفذ قرار الجمعية العامة في شأن توزيع الأرباح على المساهمين.

الباب السابع: انقضاء الشركة وتصفياتها

المادة الثامنة والثلاثون: انقضاء الشركة:

تدخل الشركة بمجرد انقضاءها دور التصفية وتحتفظ بالشخصية الاعتبارية بالقدر اللازم لتصفية ويصدر قرار التصفية الاختياريه من مالك راس المال ويجب أن يشتمل قرار التصفية

اسم الشركة شركة رايه للتمويل شركة شخص واحد (شركة مساهمة سعودية مغلقة)	النظام الاساسي	وزارة التجارة (إدارة العمليات)
سجل تجاري 2050104609	التاريخ 1446/08/26 هـ الموافق 2025/02/25 م	هدى الجاسر 

*تم النشر بناء على قرارات الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 2024/12/31م

على تعيين المصفي وتحديد سلطاته وأتعا به والقيود المفروضة على سلطاته والمدة الزمنية اللازمه للتصفية ويجب ألا تتجاوز مدة التصفية ثلاث سنوات ولايجوز تمديدھا لأكثر من ذلك الا بأمر قضائي وتنتهي سلطة مجلس ادارة الشركة بحلھا ومع ذلك يظل هؤلاء قائمين على ادارة الشركة ويعدون بالنسبة إلى الغير في حكم المصفين الى أن يعين المصفي وتبقى لمالك رأس المال قائمة خلال مدة التصفية اختصاصاته التي لا تتعارض مع اختصاصات المصفي، كما يجب الحصول على خطاب عدم ممانعة البنك المركزي السعودي المسبقة كتابة عند رغبة الشركة بالبء بالتصفية.

تنقضي الشركة بأحد أسباب الانقضاء الواردة في المادة (الثالثة والأربعون بعد المائتين) من نظام الشركات وبانقضائها تدخل في دور التصفية وفقا لأحكام الباب الثاني عشر من نظام الشركات، وإذا انقضت الشركة وكانت أصولها لا تكفي لسداد ديونها أو كانت متعثرة وفقاً لنظام الإفلاس، وجب عليها التقدم إلى الجهة القضائية المختصة لافتتاح أي من إجراءات التصفية بموجب نظام الإفلاس.

الباب الثامن: الأحكام الختامية

المادة التاسعة والثلاثون:

- 1- تخضع الشركة للأنظمة السارية في المملكة العربية السعودية.
- 2- أي نص يخالف أحكام نظام الشركات في هذا النظام الأساس لا يعتد به ويطبق بحقه ما ورد من نصوص في نظام الشركات وكل ما لم يرد به نص في هذا النظام الأساس يطبق بشأنه نظام الشركات ولائحته التنفيذية.
- 3- يجب الحصول على خطاب عدم ممانعة البنك المركزي السعودي المسبقة كتابة قبل إصدار النظام الأساس للشركة أو أي تعديل يطرأ عليه.

المادة الأربعون:

يودع هذا النظام وينشر طبقاً لأحكام نظام الشركات ولائحته التنفيذية.

اسم الشركة شركة رايه للتمويل شركة شخص واحد (شركة مساهمة سعودية مقلدة)	النظام الاساسي	وزارة التجارة (إدارة العمليات)
سجل تجاري 2050104609	التاريخ 1446/08/26 هـ الموافق 2025/02/25 م	هدى الجاسر 

*تم النشر بناء على قرارات الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 2024/12/31 م